

٨٤ من رسطه ٤١

كتاب الاشياء والتطائير

عليه من ذهب الامام الفريسي محمد

ابن ادريس الشافعي

رضي الله عنه

محمد بن ابي

تأليف الامام العلامة

التحقيق الفهمي

سيد عبد الرحمن جلال الدين

البيوطي

تفريع السيرة

الكتاب

اللهم اغفر لي ولوالدي والمسلمين

اجمعين بحق نبينا عليه

الصلوة والسلام

الحمد لله

٢٠٨١

٥٥٨٨

فقه شافعي





بسم الله الرحمن الرحيم  
**حمدك** يا من تتره في كماله عن الاشياء والنظاير  
 وتقدس في جلالة عن ان تدركه الابصار وتخطيه  
 الافكار او تعرب عنه الضماير. وتازر بالكبرياء وتردي  
 بالعضة فمن تازر في واحد منهما فهو المقصوم  
 البايرون. **ونشهد ان لا اله الا الله** انت وحدك  
 لا شريك لك شهادة يلوح عليها للاخله من امايرون.  
 ويخرج قائلها يا عظم البشائر يوم قبلي السراير. ونشهد  
 ان سيدنا محمدا عبداً ورسولك افضل من نسلته  
 من ظهور الامثال ويطرون الخاير. وارسلته لخير  
 امتا خرجت للناس فيديت به كل حاير. وارديت به كل  
 جابر. وصوت به مقام الجاهلية. واحييت به معالم  
 الاسلام والشعائر. ووعده المقام المحمود وشفعته  
 في اهل الصغائر والكباير. وكرمت شرايع دينك القيم  
 حتى وسمها من بعده اولوا البصائر. صلى الله وسلم  
 عليه وعليه وصحبه ذوي الفضل السائر. صلاة  
 وسلاما نفعها يوم القيامة من اعظم الذخائر. دايمين  
 له ما ساد الفلك الجاري ودار الفلك الدائر. وسلم  
 تسليمها كثيرا. **ابعد** فاعلم الفقه بوجه اخره  
 ورياضة ناضرة. ونجوم زاهرة. واصوله ثابتة  
 مقررة. وفروعه نابذة فقرة لا يغني بكثرة الانفاق

بيت  
 ويشتهج

كره

كثره. ولا يبلي على طول الزمان غيره. اهله قواهر الدين  
 وقوامه وبهم اسلافه وانتظامه. هم ورتبة الانبياء  
 في الدهماء وبهم يستغاث في الشدة والرخاء. وبهم تنادي  
 كجور النساء واليه المخرج والبرهان والمرجع في التدريس والفتيا  
 ولهم المقام المرتفع على الصوفة والميتة بالملوك تحت  
 اقداحهم. وفي تصارييف اقوالهم واولادهم وهم الذين اقام  
 الحجة الربانية الايمان الى اعلامهم. وهم القوم كل القوم اذا  
 افتتح كل قبيلة باقوامهم. بيض الوجوه كريمة احسابهم  
 شمع الانوف من الطرائف الاولى. ولقد نفعوا هذا  
 الفقه ففونا وانفاجا. وتطاولوا في استنباطه يدا  
 وباعا وكان من اجل انواع معرفة نظاير الفروع  
 واشباهها. وضم المفردات الى اخواتها واشكالها.  
 ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني. ولا ينال  
 بسوق ولعل ولو اتي. ولا يبلغ الا من كشف عن  
 ساعد الجد وشهر. واعتزل اهله وشدة الميزر.  
 وخاض البحار وخالف العجاج. ولازم التردد الى  
 الابواب في الليل الداج. يداب في التكرار والمطالع  
 بكرة واصيلا. وينصب نفسه للتأليف والتحرير بياناً  
 ومقبلاً. ليس له همة الا مصلحة يحكمها. او مستصعبة  
 عزت على القاصرين فيرتقي اليها ويحلها. يرد عليه  
 ويرد. فاذا عزله جاهل لا يصد. قد ضرب مع الاقدمين

الرتبة  
 العليا



بسمهم والغمر يضرب في حديد بارد. وحلق على القضايا  
 واقتصر السوارد. وليس لله بمستنكر ان يجمع  
 العالم في واحد. يفتح المهامة الموهلة الشاقة.  
 ويفتح الابواب المرتجة اذا لقي لاطاها حله ان  
 نذت له شارذرها الى جوف الغلا او شردت  
 عنه نادة اقتنصها وتوانها في جواله ماله نقد  
 يميزه بين الهباب والهباء. ونظر يحكم اذا اختلفت  
 الاراء بفصل القضا. وفكر لا ياتي عليه تمويه الاغيبا  
 وفهم ثاقب. لو ان المسئلة من خلف جبل قاف  
 لخرقه حتى يصل اليها من وراء. على ان ذلك ليس من  
 كتب العبد وانما هو فضل الله يؤتية من يشاء.  
**هذا** وحال ما جمعت من هذا النوع جموعا. وتثبت  
 نظاير المسائل اصولا وفروعا. حتى اوعيت من  
 ذلك جموعا جموعا. وابدت فيه تاليفا لطيفا  
 لا مقطوعا فضلا ولا مجموعا. ورتبته على كتب سبعة  
**الكتاب الاول** في شرح القواعد الخمس التي ذكرها  
 ان جميع مسائل الفقه ترجع اليها **الكتاب**  
 الثاني في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من  
 الصور الجزئية وهي اربعون قاعدة **الكتاب الثالث**  
 في القواعد المختلف فيها ولا يطلق الترجيح لظهور  
 احد القولين في بعضها ومتابله في بعض وهي عشرون

جمع مهمة وهو  
 الارض المتسعة  
 الخوفية  
 قاله

قاعدة

قاعدة **الكتاب الرابع** في احكام يكثر دورها ويقيم  
 بالفتية جهتها كما احكام الناسي والجاهل والمكروه  
 والنايم والمجنون والمنفي عليه والسكران والصبي  
 والعبد والمبعض والاثني والخنثي والمتحيرة والاعمى  
 والكافر والجاني والمخارم والولد والوطي والمعتود  
 والفسوخ والصرخ والكناينة والتريض والكتاب  
 والاشارة والملك والدين وثمن المثل ومهر المثل والذهب  
 والغنة والسكن والخادم وكتب الفقيه وسلاح الجندي  
 والرجل والعنب والشرط والتقليد والاستئنا والدور  
 والحصر والاشاعة والعدالة والاداء والقضا والاعانة  
 والادراك والعمل والتعبدية والموالة وفروض الكفاية  
 وسنها والسفر والحر والمساجد وغير ذلك وفي ضمن ذلك  
 قواعد وفوائد وقيمات وزوايد بشايع الناضر وتسر  
 الخاطر **الكتاب الخامس** في نظاير الابواب  
 اعني التي هي من باب واحد مرتبة على ابواب الفقه  
 والمخاطبة بهذا الباب والذي يليه المستديون  
**الكتاب السادس** فيما افرقت فيه الابواب المتشابهة  
**الكتاب السابع** في نظاير رشتي واعلم ان كل  
 كتاب من هذه الكتب السبعة لو افرد بال تصنيف  
 كان كتابا كاملا بل كل ترجمة من تراجمه تصلح ان تكون  
 مؤلفا حافلا وقد صدرت كل قاعدة باصلها من الحديث

واجرة المثل مع



والأثر حيث كان في أسناد الحديث ضعف العمل  
 جهدي في تتبع الطرق والشواهد لتقوية علي  
 وجه مختصر وهذا أمر لا تري عينك الآن فغيرها بقدر  
 عليه ولا يلتفت بوجهه اليه وانت اذا قاملت كتابي  
 هذا علمت انه خبة غمر وزبدة دهر حبيب من المباحث  
 والمهمات والمان عند نزول الملمات وانا ومكلمات  
 المسائل المدلهمات **فاني** عمدت فيه الى مقتلات  
 فتمتها ومعضلات فتحتها ومطولات لخصتها  
 وغرائب قل ان توجد منصوبه فنصبتها واعلم  
 ان العامل علي ايها هذا الكتاب الي كنت كتبت  
 من ذلك انموذجا لطيفا في كتاب سميت شواهد  
 الغوايد في الضوابط والقواعد فرائده وقع موقعا  
 حسنا من الطالب رابته به كثير من اولي الالباب  
 وهو بالنسبة الى هذا الكتاب كقطرة مع قطرات بحر  
 وشذرة من شذرات غمر وكاني بالناس وقد  
 افترقوا فيه فرقة قد انطوي على الحسد بضمهم  
 ورامت اطفاء نوره بافواههم وماتهم به الفية الا  
 ان تقطع قلوبهم وكيف يقاس من نسا في جبر  
 العلم منذ كان في مبدع وراي فيه غلاما وشابا  
 وكهلا حتى وصل الى قصد بدخيل اقام سنوات  
 في لهو ولعب وقطع اوقاتا يحترف فيها او يكسب

فرقا ص

ثم لاحت منه التفاتة الى العلم فنظرفيه وما احسنكم  
 وقع منه بتخله القسم ورضي بان يقال عالم وما اتم  
 انا ابن دارة مع وفاءها شبي وهل بدارة يا للناس من عار  
 علي انا لا تنكل علي الاحساب والانس. ولا تنكل من طلب المعالي بالاكساب  
 لساوان كنا ذوي حسب. يرما علي الاحساب نتكل  
 نبي كما كانت او ابلغنا. تبي ونفعل مثل ما فعلوا  
 واكثر ما عند هذه الفرق ان تزدري بالشباب  
 وبالشوخه افتخارها وتلك شكاة ظاهرها عندك  
 عارها ولوا نصفت لعرفت ان ذلك من سمات  
 المدح لامن وصمات القبح وكيف بالرد عليها عند  
 اولي الالباب ما ورد مرفوعا وموقوفا ما اوتي  
 عالم علما الا وهو شباب وفرقة غلب عليها الجهل  
 المركب وبعد عنها طريق الخير وتكلم لا تبرج جدا الا  
 ولا بقي مقالا ولا لغت جوابا ولا سوالا ليس لها باب  
 الاكل الحرام والخوض في اعراض الامام ومخبر الناس  
 بها راو بالليل نيام ~~فمن~~ هذه لا تصلح لخطاب ولا  
 قول اذ غابت لان تعاب والسلام وفرقنا تاها  
 الله هداها والمها تقواها. وزكاها مو لاها  
 فرائد محاسنه وسناها. وفوايده التي لا تناسها  
 فاعترفت بشكرها وتناها. واعترفت من لجرها  
 ولم يلوها عذل عاذل ولا ثناها. وارشففت من

شبه  
عابت



كؤس مغيهاها . وانتشيت من شذا عرف رايها  
 وهذه طايغة لا تكاد تقرأها . ولا تسمع بحبرها  
 فوق الارض وثراها . غياها الله وبيهاها . وامطر  
 علينا سحاب فضله واياها . **فصل**  
 اعلم ان فن الاشياء والنظائر فن عظيم به يطلع على  
 حقايق الفقه ومداركه وما خذه واسراره ويظهر به  
 في فهمه واستقصائه ويقدر على الخلق  
 والتخريج ومعرفة احكام المسائل التي ليست بمسطورة  
 والموادث والوقايح التي لا تنقضي على عمر الزمان  
**ولهذا** قال بعض اصحابنا الفقه معرفة النظائر  
 وقد وجدت لذلك اصلا من كلام عمر بن الخطاب  
 اخبرني شيخنا الامام تقي الدين الشافعي انا ابو  
 الحسن بن عبد الكريم اخبرنا ابو العباس احمد بن  
 يوسف ح وكتب الي عاليا ابو عبد الله محمد بن مقبل  
 الحلبي عن محمد بن علي الهراوي قال انا الحافظ ابو  
 محمد الديلمي انا الحافظ ابو الحاج بن خنيس انا ابو  
 الفتح بن محمد انا اسماعيل بن الفضل انا ابو طاهر  
 محمد بن احمد قال الديلمي انا عاليا ابو الحسن بن  
 المقر انا الهادي بن احمد انا ابو الحسين  
 ابن المهدي بالله قال اخبرنا ابو الحسن الداقي  
 اخبرنا ابو جعفر بن محمد بن سليمان النعماني انا عبد

الديلمي ح

سخة المبارك

الله بن عبد الحميد بن ابي خداش انا عيسى بن  
 يوسف انا عبد الله بن ابي حميد عن ابي المليح  
 الهذلي قال كتب عمر بن الخطاب الى ابي موسى  
 الاشعري **يا** اما بعد فان القضاء فريضة محكمة  
 وسنة متبعة فاحزم اذا اوتي اليك فانه لا ينفع  
 تكلم بحقه لانقاذ له لا يمنعه قضاء قضيت ولا حجت  
 فيه نفسك وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق  
 فان الحق قد تم ومراجعة الحق خير من التماسه على  
 الباطل اللهم الغم الغم فيما يختلج في صدرك مما لم يبلغك  
 في الكتاب والسنة اعرف الامثال والاشباه ثم  
 قس الامور عندك فاعمد الى اجهل الى الله واشبهها  
 بالحق فيما تري هذه قطعة من كتابه وهي صريحة  
 في الامر بتتبع النظائر وحفظها ليقاس عليها ما ليس  
 بمنقول وفي قوله فاعمد الى اجهل الى الله تعالى  
 واشبهها بالحق اشارة الى ان من النظائر المتقدمة  
 تصورا ومعنى مختلفة حكما وعلمة وفي قوله فيما تري  
 اشارة الى ان المجتهد انما يكلف بما يظنه صوابا  
 وليس عليه ان يدرك الحق في نفس الامر ولا ان يصل  
 الى البينين والي ان المجتهد لا يقلد غيره **الكتاب**  
 الاول في شرح القواعد الخمس التي ذكر الاصحاب ان  
 جميع مسائل الفقه ترجع اليها الحلبي القاض ابو

خاص به وهو الفن الثاني بالزور  
 الظاهر مع  
 ما خلف نظيره في الحكم المذكور  
 الذي يذكر في المتن



سعيد البروي ان بعض ائمة الحنفية بهراه بلغه  
 ان الامام ابا طاهر الدباس امام الحنفية بما وراه  
 الزر جميع مذهبها الى حنفية الى سبع عشرة  
 قاعدة فسادا فيه وكان ابو طاهر ضيرا وكذا يكره  
 على ليلة تلك القواعد بسجك بعد ان يخرج الناس  
 منه فالتفت البروي بحصر وخرج الناس واغلق ابواب  
 طاهر المسجد وسرد من تلك القواعد سبعا فحصلت  
 للبروي سبعة فاحتق به ابو طاهر فصره واخرجه  
 من المسجد لم يكرهها فيه بعد ذلك فرجع البروي الى  
 اصحابه وتلى عليهم تلك السبع قال القاضي ابو سعيد  
فلما بلغ القاضي حجة ذلك رجع جميع مذهب الشافعي  
 الى اربع قواعد الاولى اليقين لا يزال بالشك واصل  
 ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ان الشيطان ليلاتي  
 احكم وهو في صلاته فيقول له احدثت فلا ينصرف  
 حتى يسمع صوتا او يجد ريحا الثانية المشقة تجلب  
 التيسير قال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج وقال  
 صلى الله عليه وسلم بعثت بالحنيفية السمحة الثالثة  
الرابعة العادة محكمة لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن انتهى  
 قال بعض المتأخرين فيكون هذه الاربعة دعائم  
 الفقه كله نظرات غالبه لا يرجع اليها الا بوجاهة

بيان  
 حسينا

بيان  
 رجاء

وتكلف

وتكلف وفهم بعض الفضل الى هذه قاعدة خامسة  
 وهي الامور بمقاصدها لقوله صلى الله عليه وسلم  
 انما الاعمال بالنيات وقال بنو الاسلام علي بن ابي طالب  
 العلوي وهو حسن جدا فقد قال الامام الشافعي يدخل  
 في هذا الحديث ثلث العلم وقال الشيخ تاج الدين السبكي  
 التحقيق عندى انه ان اريد رجوع الى خمس فتصف  
 وتكلف وقول جلي فالخامسة داخلية الاولى بل  
 رجع الشيخ عز الدين بن عبد السلام الفقه فلهذا  
 اعتبار المصالح ودفع المفسد بل قد يرجع الكل الى  
 اعتبار المصالح فان دراهم المفسد من جملة  
 ويقال على هذا واحدة من هؤلاء الخمس كانية والاشبه  
 انها الثالثة وان اريد الرجوع بوضوح فانها ترجع الى  
 الخمس بل على الماين او وهما انا اشرح هذه القواعد وابين  
 ما فيها من النظائر القاعدة الاولى الامور بمقاصدها  
 فيها بيان الاول الاصل في هذه القاعدة قوله صلى  
 الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وهذا حديث صحيح  
 مشهور اخرجه الاثمة الستة وغيرهم من حديث عمر  
 ابن الخطاب والعجب ان ما تكلم يخرج به في الوجداء واخرجه  
 ابن الاكثع في سننه من حديث علي بن ابي طالب  
 والدارقطني في ترايب مالك وابو نعيم في الحلية من  
 حديث ابي سعيد الخدري وابن مسعود في اماليه من

والفقه على خمس مع

الفقه مع



حديث انسى كلهم بلفظ واحد وعند السهبي في سنته  
من حديث انسى العمل لمن لا نية له وفي مسند الشهاب  
من حديثه نية المؤمن خير من عملة وهو بهذا اللفظ  
في معجم الطبراني الكبير من حديث سهل بن سعد  
والنوفلي بن سمعان وفي مسند الفردوس للمديني  
من حديث ابي موسى وفي الصحيح من حديث سعد بن  
ابي وقاص انك لا تبتغي نفعه تبتغي بها وجه الله  
تعالى الا اجرته فيها حتى ما تجعل في فني امرائك ومن  
حديث ابن عباس ولكن جهاد ونية وفي مسند احمد من  
حديث بن مسعود ربه قاتل بيني الصفيين الله اعلم  
بنيته **وعند ابن ماجه** من حديث ابي هريرة وجابر  
ابن عبد الله تبع الناس على نياتهم وفي السنن الاربعة  
من حديث عتبة بن عاص ان الله يدخل بالسهم الواحد  
ثلاثة الجنة وفيه وصانعه يحسب في ضعفه الاخر  
وعند النسائي من حديث ابي ذر عن ابي فراسه وهو  
ينوي ان يقوم يصلي من الليل فغلبته عينه حتى  
يصبح كتب له ما نوي وفي معجم الطبراني من حديث  
اسيل ايمان اهل تزوج امرأة فنوي ان لا يعطها من  
صداقها شيئا مات يوم يموت وهو زاني وايمان رجل فقري  
من رجل ببيع فنوي ان لا يعطيه من ثمنه شيئا مات  
يوم يموت وهو خائن وفيه ايضا من حديث ابي

نسخة

امامة

امامة من ادان ديننا وهو ينوي ان يؤديه اذ الله  
عنه يوم القيامة **ومن ادان** ديننا وهو ينوي  
ان لا يؤديه فمات قال الله تعالى يوم القيامة طئت  
اني لا اخذ لعبد ببحقه فيؤخذ من حسنة فتجعل  
في حسنة الاخر فاما لم يكن له حسنة اخذ من سيئات  
الاخر فجعلت عليه **الموت الثاني** فيما يترجم اليه **هذه**  
**القاعدة** من ابواب الفقه اعلم انه قد تواتر النقل عن  
الائمة في تعظيم قدر حديث النية **قال ابو عبد الله** ليس في  
اخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء اجمع والمخبر فائدة **والكر**  
منه **وانفق الامام الشافعي** واحمد بن حنبل وابن هب  
وابن المديني وابوداود والدارقطني وغيرهم على انه  
ثلث العلم ومنهم من قال بربعه ووجه السهبي في كونه  
ثلث العلم بان كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه  
فالنية احداق سامية الثلاثة وانجحها لانها قد تكون عبادة  
مستقلة وغيرها يحتاج اليها ومن ثم ورد نية المؤمن  
خير من عمله **وقال الامام احمد** يدل على انه ارادة يكونه  
ثلث العلم انه **احد** العقائد الثلاثة التي يرد اليها جميع  
الاحكام عنده فانه قال اصول الاسلام على ثلاثة احاديث  
حديث العمل بالنية وحديث من احدث في امرنا هذا ما ليس  
منه منور **وحديث** الحلال بين والحرام بين **وقال**  
**ابو داود** ملا السنة تملأ ربعة احاديث حديث

البخاري



الاعمال بالنسبة وحديث من حسن اسلام المرء تركه  
 ما لا يعنيه وحديث الحلال بين والحرام بين وحديث  
 ان الله طيب لا يقبل الا طيبا وفي لفظ عنه يكره الناس  
 لدينه اربعة احاديث فذكرها وذكر بدل الاخر حديث  
 لا يكون المؤمن مؤمنا حتى يرضى لخصه ما يرضى لنفسه  
**وعنه ايضا** الفقه يدور على خمسة احاديث الاعمال  
 بالنيات والحلال بين ولا ضرر ولا ضرار وما نهيتكم عنه  
 فانتهوا وما امرتكم به فاتوا منه ما استطعتم **وقال**  
**الدارقطني** اصول الاحاديث اربعة الاعمال بالنيات  
 ومن حسن اسلام المرء والحلال بين وازهد في الدنيا يحبك  
 الله وحكي الخفاف من اصحابنا في كتاب الفضائل عن ابن  
 مهدي وابن المديني ان مدار الاحاديث على اربعة  
 الاعمال بالنيات ولا يجل دم امرئ مسلم الا باحد عي  
 ثلاث وبني الاسلام على خمس والنية على من ادعى  
 والميم على من انكر **وقال ابن مهدي** ايضا حديث النية  
 يدخل في ثلاثين بابا من العلم وقال الشافعي يدخل في  
 سبعين بابا **قلت** وهذا ذكر ما يرجع اليه من الابواب  
 اجمالا من ذلك ربيع العبادات بكامله كالوضوء والقيل  
 فرضا ونفلا ومسح الخف في مسئلة الجرموق اذا مسح  
 الاعلى وهو ضعيف فنزل البطل الى الاسفل والتميم واللة  
 النجاسة على راي غسل الميت على راي والامانة في مسئلة

بعضنا  
 نسخ

القصد

القصد بقصد الزينة او غيرها والقتالة بانواعها وفرض  
 عين وكفاية ورأبقة وسنة ونفلا ملغيا والمصر  
 واجمع والامانة والافتقار سجود التلاوة والشك في خطبة  
 الجمعة على احد الوجهين ولما اذا ن علي راي واداء الزكاة  
 واستعمال الحلي او كثره والتجارة والقسنة والخلطة على  
 راي وبيع المال الذكوي وصدقة التطوع والصوم فرضا  
 ونفلا ولما اعتكاف الحج والعمرة كذلك والطواف فرضا واجبا  
 وسنة والتحمل للحجر والتمتع على راي ومجاورة المبقات  
 والسبي والوقوف على راي والهدايا والضيما فرضا ونفلا  
 والتذویر والكفارات والجهاد والعنف والتدبير  
 والكتابة والوصية والشكاح والوقوف وسائر القرب  
 بمعنى ترقق حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله  
**تعالى وكذلك قال الله تعالى** قلها وافما وتصنيفا والحكم بين  
 الناس واقامة الحدود وكل ما يتعاطاه المحاكم والولاء  
 وتحمل الشهادات وادائها بل يسري ذلك الى سائر  
 المباحات اذا قصد بها التقوي على العبادة او التوصل  
 اليها كالاكل والنوم واكتساب المال وغير ذلك وكذلك الشكاح  
 والوطي اذا قصد به اقامة السنة ولما عفا وتحصيل  
 الولد الصالح وتكثير الامنة **ويذكر في ذلك** ما لا يحصى  
 من المسائل وما يدخل فيه من المتودد ونحوها كمنادات  
 البيع والهبة والوقف والقرض والضمان والابراء والموالة



والاقالة والوكالة وتفويض القضاء والحرار والاجارة  
والوصية والعتق والتدبير واكتسابه والطلاق  
والعلم والرجعة والهيلاء والطهارة والايمان والعقد  
والامان ويدخل ايضا فيها في غير الدنيا في مسائل  
شئ كقصد لفظ الصريح لغيره ونية المعقود عليك في  
البيع واليمن ومعرض الخلع والمنكوحة ويدخل في بيع المال  
الربوي وغيره وفي النكاح اذا نوي بالوصح به بطل وفي  
التصاوي في مسائل كثيرة منها غير العمد وشبهه من الخطا  
وفيهما اذا قتل الوكيل في الفضاوي ان قصد قتله من  
الموكل او قبله شهوة نفسه وفي البردة وفي العروة  
في ما اذا اخذ آلات الملاهي بقصد كسرهما او اشهارها  
او بقصد سرقتهما وفيها اذا اخذ الدين مال المدعي بقصد  
الاستيفاء او السرقة فلا يقطع في الاول ويقطع في الثاني  
وفي اداء الدين فلو كان عليه دينان لرجل باحدهما رهن  
فادى اهلها ونوي به دين الرهن الاخر اليه والقول  
قوله في نيته وفي النقطة بقصد الحفظ او التخليك ويما لو  
اسلم على اكثر من ابيع فمات فسخ نكاح هذه فان نوي  
به الطلاق كان تعيينا لاختيار النكاح وان نوي  
الفراق او اطلق حمل على اختيار الفراق وفيما لو وطئ  
امته بشبهة وهو يظن انها زوجته الحرة فان الولد ينقذ  
حر وفيما لو وطئ فقل شي مباح له وهو يعتقد عدم

حلته كن وطئ امرأة يعتقد انها اجنبية وانه زانية بها  
فاذا هي حليته او قتله من يعتقد معصوما فيها  
انه يستحق دمه او تلف ما لا يظنه لغيره فان ملكه  
قال الشيخ **عز الدين** يجري عليه حكم الفاسق لجوانته  
على الله لان الله الذي انما شرطت لتحصل الثقة بقصد قد  
واذا الامانة وقد انحرفت الثقة بذلك لجوانته بازتكاب  
ما يعتقد به **قال** **واما ما سئل** **الافرة** فلا يعذب  
عذاب نار ولا قاتل ولا اكل ما لا هراما لان عذاب  
الافرة مرتب على ترتب المصالح في الغالب كما ان ثوابها  
مرتب على ترتب المصالح في الغالب **قال** **والظاهر انه**  
**لا يعذب** **تقديرا** من ارتكب صغيرة لاجل جوارته  
وانتها الحرة بل عذابا متوسطا بين الصغير والكبير  
وعكس هذا من وطئ اجنبية وهو يظنها حليته له فلا  
يترتب عليه شيء من العقوبات **والمواخذات** المرتبة على  
الزاني اعتبارا بنيته ومقصده وتدخل النية ايضا  
في عصر الضرب بقصد الخلية او الحرية وفي الجورف  
ثلاثة ايام فانه حرام ان قصد الجور والافلا **ونظيره**  
**ايضا** ترك الحبيب والزينة فوق ثلاثة ايام لموت غير  
الزوج فانه اما كان بقصد الاحداد حرم والافلا  
وتدخل ايضا في نية قطع الحز وقطع القراءة في الصلاة  
وقراءة القرآن جنبا بقصد او قصد الذكر وفي الصلاة



الجمالة

يقصد الاغنام وفي غير ذلك وفي الجمالة اذا التزم  
جبل معين مشاركتها في العمل ان قصد اعانته  
فله كل اجلي وان قصد العمل للمالك فله قسطه  
ولا شيء للمشارك بحاله وفي الذبايح **فهذه** سمعون  
بابا او اكر دخلت فيها النية كما ترى فعلم بذلك  
فساد قول من قال ان مراد الشافعي بقوله يدخل في  
سمعي بابا من العلم بالمبالغة واذا عددت  
مسائل هذا الباب التي للنية فيها مدخل لم تقصر  
ان تكون ثلث الفقه اربعة وقد قيل في قوله  
صلى الله عليه وسلم نية المؤمن خير من عمله انا المؤمن  
مخلد في الجنة وان اطاع الله مدة حياته فقط لان  
نيته انه لو بقي ابد لا يباد للاستمرار على الايمان  
فجوزي على ذلك بالخلود في الجنة كما ان الكافر يخلد في النار  
وان لم يقص الله الامدة حياته فقط لان نيته الكفر  
ما عاش **المبحث الثالث** فيها شرعت  
النية لاجلها المقصود الالهم منها تميز العبادات من  
العبادات وتميز رتب العبادات بعضها من بعض  
كالوضوء والغسل يتردد كبريى الشطط والبرد  
والعبادة والامساك عن المفطرات قد يكون للمحبة  
والتداوي او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد  
قد يكون للاستراحة ورفع المال للغير قد يكون هبة

المبحث الثالث

او صلة

او صلة لغرض دينوي وقد يكون قرينة كالزكاة او  
الصدقة والكفارة والذبح قد يكون مقصدا لكل  
وقد يكون للتقرب بآرائه الدما فشرعت النية لتمييز  
القرب من غيرها وكل من الوضوء والغسل والصلاة  
والصوم ونحوها قد تكون فرضا ونذرا ونقلا والتميم  
يكون عن الحدث والخبائث وصورتها واحدة فشرعت  
لتمييز رتب العبادات بعضها من بعض **ومن ثم**  
ترتب على ذلك امور احدها عدم اشتراط النية في عبادة  
لا تكون عادة اولادتين بغيرها كالاديمان بالله والمعرفة  
والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والادكار لانها  
تميز بصورتها فتم تجب في القراءة اذا كانت مندورة  
لتمييز الغرض من غيره فقله القولي في الجواهر عن الروياني  
واقره وقياسه ان تذكر نذرا ذكر والصلاة على  
البي صلى الله عليه وسلم كذلك نعم انه نذرا للصلاة  
عليه كلما ذكر فالذي يظهر لي ان ذلك لا يحتاج الي  
نية لتمييزه بسببه **واما الاذان** فالمشهور انه لا  
يحتاج الى نية وفيه وجبه في الممر وكانه لا ي  
يستحب لغز الصلاة كما سيأتي فواجب فيها النية **فهذه**  
للمميز واما فطرية اجمعة في اشتراطيتها والغرض  
للفرضية فيها خلاف في التيميم والروضة ولا ترجيح وفي  
الكفاية انه مبني على انه بمثابة ركعتين ومقتضاه



فجميع انما شرط وجزم به لا ادعي في التوسط  
 وعندى خلافا بل يجب ان لا يقصد غيرها **واما**  
**التروك** كترك الريا وغيره فلم يجمع الى نية لمحصل  
 المقصود منها وهو اجتناب المنهي بكونه لم يوجد والم  
 تكن نية **نعم يحتاج اليها** في حصول الثواب  
 المرتب على الترك ولما ترددت ازالة الجاسة بين  
 اصليين الانفعال من حيث انها فعل والتروك من حيث  
 انها قربة منها جري في اشتراط النية فيها خلاف  
 وزجج الاكثرون عدمه تغليبا لمسابهة التروك ونظيره  
**ذلك غسل المين والامع** فيه ايم عدم الاشتراط لان  
 القصد منه التنظيف كازالة الجاسة ونظيره ايضا  
 نية الخروج من الصلاة هل تشترط والاصح **لا قال الامام**  
**ان النية انما تليق** بالاقدام لا بالترك ونظيره ايم  
 صوم التمتع او القرآن هل يشترط فيه نية التفرقة  
 والاصح لا لانها حاصلة بدونها ونظيره ايضا نية  
 التمتع هل تشترط في وجوب الدم والاصح لا لانه متعلق  
 بترك الاحرام للمح من الميقات **وذلك هو جوب بدورها**  
 ونظيره ايضا نية الخلطة هل تشترط والاصح لا لانها انما  
 اثر في الزكاة للاقتضار على مؤنة واحدة وذلك حاصل  
 بدونها والاصح في الكلمة راعي جانب العبادات **فقال**  
**غسل الميت على غسل الجنابة** والتمتع على الجمع بين

نسخ  
 الزنا

ويقابل

الصلاتين

بلغة متباعدة

الصلاتين فانه جمع بين شيئين ولهذا جري في وقت  
 نية الخلاف في وقت نية الجمع **وفي اجمع وجه** انه  
 لا يشترط فيه النية واختاره البلقيني قال لا لانه ليس بعمل  
 وانما العمل الصلاة **وهو في الجمع حاصلة بدون**  
 نية ولهذا لا يجب في جمع التاخير نعم يجب فيه ان  
 يكون التاخير بنية الجمع ويشترط كون هذه النية في  
 في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها قدر ما يسعها **فان**  
**اخر بنية اجمع** حتى خرج الوقت او ضاى بحيث  
 لا يسع الرض عصى وصارت الاولى فضا هكذا جزم به  
 الاصحاب **ويقر بانه ما ذكره النووي** في شرح  
 المذهب والتحقيق ان الامع في الصلاة وفي كل وقت  
 واجب مع اذ المفضل في اول الوقت انه لا بد عند  
 التاخير من الغم على فعله في اتنا الوقت والمعرف في الاصل  
 خلاف ذلك **والد جزم به السبكي** في جمع الجوانع بانه  
 لا يجب الغم على المؤخر واراد عليه ما ذكره النووي  
 فيما تقدم **فاجاب في منع الجوانع** بان هذا لا يؤخذ من  
 التحقيق ولا من شرح المذهب وان القول بالوجوب  
 لا يرقى الا عن القاضي وبين تبعه قال ولولا جلاله القاضي  
 لقلت ان هذا من انفس الاقوال **ولولا اني رجل دني**  
 منصوص في كلامه منقول في كلامه لا اثبات عنه لم يورث  
 الزلل على الناقل لسفاهة هذا القول في نفسه وهو قول

مشرحة



هو

في هذه المسئلة الإسلامية اعتقلا انه خارق  
 لاجماع المسلمين ليس لقائلها شبهة يرتضيها  
 محقق وهو من هفوات القاضي ومن الغلط  
 في الدين فانه ايجاب بلا دليل اه ضابط قال  
**بعضهم ليس لنا عبادة يجب الغرم عليها ولا**  
**يجب فعلها سوى الفار من الزحف لا يجوز الا**  
**بقصد التحيز الى فئة واذا تحيز اليها لا يجب القتال**  
**معها في الاصح لان الغرم مخصص له في الانصراف**  
**لا موجب للرجوع الا من الثاني اشترطه التقيين**  
**فيما يلشون دون غيره قال في شرح المبادئ**  
**ودليل ذلك قوله وانما لكل امرئ ما نوي فهذا**  
**ظاهر في اشراط التعيين لان الاصل النية فهم**  
**من اول الحديث انها الاعمال بالنيات من الاول**  
**الصلاة فيشرط التعيين في الغرايض لتساوي**  
**الظهر والعصر سورة وفعل فلا يميز بينهما الا**  
**التعيين وفي النوافل غير المطلقة كما تروا في تعيينها**  
**باضافتها الى الظهر مثلا وكفها التي قبلها والتي**  
**بعدها كما جزم به في شرح المذهب والعيد فيعينها**  
**بالفطر والخر وقال الشيخ عن الدين ينبغي ان**  
**لا يجب التعرض لذلك لانهما يستويان في جميع**  
**الصفات فليمت بالكفالات والتراخي والضمي**

والوتر

والوتر والكسوف والاستسقاء فيعينها بما اشهر  
 من قوله هذا ما ذكر في الروضة واصلا وشرح المذهب  
 في باب صفة الصلاة **وبقي نوافل احسن منها**  
**ركعتا الاحرام والطواف قال في المهمات وقد نقل**  
**في الكفاية عن الاصحاب اشترط التعيين فيهما**  
**وصرح بركعتي الطواف النووي في تصحيح التسمية**  
**وعدها فيما يجب فيه التعيين بلا خلاف**  
**قلت وصرح بركعتي الاحرام في المناسك**  
**ومنها التسمية فنقل في المهمات عن الكفاية انها تحصل**  
**بمطلق الصلاة ولا يشترط فيها التعيين بلا شك**  
**وقال في شرح المنهاج فيه نظرا لان اقلها ركعتان**  
**ولم يتفهما الا ان يريد الاطلاق مع التسمية بركعتين**  
**ومنها سنة الوضوء قال في المهمات وينتج الحاقها**  
**بالحجة وقد صرح بذلك الفزالي في الاحياء قلت**  
**المزوم به في الروضة في آخر باب الوضوء خلاف**  
**ذلك واما الفزالي فانه انكر في الاحياء سنة الوضوء**  
**اصلا ورأى **ومنها صلاة الاستحارة والحاجنة****  
**ولا شك في اشراط التعيين فيهما ولم ار من تعرض**  
**لذلك لكن قال النووي في اذكار الطاهر ان الاستحارة**  
**تحصل بركعتين من السنن الرواتب وينتج المسجد**  
**وبغيرها من النوافل قلت في هذا ينتج الحاقها**

فعل



بالتحية في علم اشراط التعيين ومنها صلاة  
الحاجة ومنها سنة الزوال وهي اربع ركعات تصلي  
بعده الحديث ورد بها وذكرها المأمل في اللباب وغيره  
والمتجه انها كسنة الوضوء فان قلنا بان شرط التعيين  
فيها قلنا هذا ولا فلا لان المقصود استيفال ذلك  
الوقت بالعبادة لما اشار اليه صلى الله عليه وسلم  
حيث قال انها ساعة تفتح فيها ابواب السماء فاحب ان  
يصعد فيها على صالح ومنها صلاة النسيح والقتل  
ولا شك في اشراط التعيين في الاول واما كانت ليست  
ذات وقت ولا سبب واما الثانية فلها سبب متأخر  
كالاحرام فيحتمل اشراط التعيين ويحتمل خلافه  
ومنها صلاة النفل بين المغرب والعشاء والصلاة  
في بيته اذا اراد المزدوج لسفر والمسافر اذا نزل سفره  
والادعاء وقتة يستحب ان يوردعه بركعتين والظن  
في الكل عدم اشراط التعيين لان المقصود استيفال  
الوقت او المكافاة بالصلاة كالتحية واما من تعرض  
لذلك كله ومن ذلك الصوم والمذهب المنصوص  
الذي قطع به الاصحاب اشراط التعيين فيه ليتمين  
رمضان من القضا والنذر والكفارة والقديسة  
وعن الحلبي وجه انه لا يشترط في رمضان قال النووي  
وهو شاذ مردود نعم لا يشترط تعيين السنة على

المذهب ونظيره في الصلاة انه لا يشترط تعيين اليوم  
لا في الاداء ولا في القضا فياخذ في اية الظهر  
ولا يشترط ان يقول يوم الخميس وقياس ما تقدم في  
النوافل الرتبة اشراط التعيين في روات الصوم كصوم  
عرفة وعاشوراء واما ما ليس وقد ذكره في شرح المهذب  
بجنا ولم يقتض على نقل فيه وهو ظاهر اذا لم نقل بجنا  
بأي صوم كان كالتحية كما سياتي عن البا رزي ومثل  
الروايات في ذلك الصوم ذوال الحجة وهو الايام  
الماور بها في الاستسقاء ومن الثاني اعني ما لا يشترط  
فيه التعيين الطهارة والحج والعمرة لوعين  
غيرها انصر اليه وكذلك الذبوات والكفارات  
صالح قال الشيخ في المذهب كل موضع افتقر الى  
نية الفرضية افتقر الى تعيينها الا التيمم للفرض في  
الاصح قاعدا ما لا يشترط القرض له جملة  
وتفصيلا اذا عينه واخطأ لم يضر كتحسين مكان  
الصلاة وزمانها وكذا اذا عين الامام من يصلي خلفه  
او صلى في الغيم او صام الاسير ونوي الا اذا او القضا  
فبان خلافه وما يشترط فيه التعيين فالخطا فيه يبطل  
كالخطا من الصوم الى الصلاة وعكسه ومن صلاة  
الظهر الى العصر وما يجب القرض له جملة ولا يشترط  
تعيينه تفصيلا اذا عينه واخطأ ضروري ذلك



**فروع** **أحد** **ها** نوي الاقصد انريد فبان عمرو لم  
 يصح الثاني نوي الصلاة على زيد فبان عمرو وعليه  
 رجل فكان امرأة او عكسه لم تصح ومحلها في الصورتين  
 ما لم يشركا شيئا في بيعته الاشارة **وقال السبكي**  
**في الصورة الاولى** ينبغي بطلان نية الاقصد الاية  
 الصلاة ثم اذا تابعه خرج على متابعتها من ليس بامام  
 بل ينبغي هنا الصحة وجعل ظنه عذرا وتابعه في  
 المهاتت على هذا البحث واجيب بان يقال فرض  
 المثلثة حصول المتابعة فان ذلك شأنا من ينوي  
 الاقصد او الاصح في متابعتها من ليس بامام البطلان  
**الثالث لا يشترط** تعيين عدد الركعات فلو نوي  
 الظهر خمسا او ثلاثا لم تصح لكن قال في المهاتات انما  
 فرض الراقع المثلثة في العلم فيؤخذ منه انه لا يشترط  
 عنه الغلط **قلت** ذكر النوي المثلثة في شرح  
 المذهب في باب الوضوء وفرضها في الغلط فقال ولو  
 شرط في عدد الركعات فنوي الظهر ثلاثا او خمسا  
 قال اصحابنا لا يصح ظهري هذه عبارة ويؤيده  
 تعليل البطلان في تعليل باب الصلاة بتقصير  
 ونظير هذه المثلثة من صلى على مولى لا يجب تعيين  
 عددهم ولا معرفتهم فلو اعتقدهم عشرة فبانوا  
 اكثر اعادة الصلاة على اجمع لانهم من لم يصل عليه

بيان  
 مرفقة

وهو غير معين قاله في البحر قال وانما نوا اقل فالظاهر  
 الصحة ويحمل خلافا بان اقلته قد بطلت في الراية  
 لكونه معدوما فتبطل في الباقي **الرابع** نوي قضا  
 ظهر يوما الاثنين وكان عليه ظهر يوما الثلاثاء  
 لم يجزئ **الخامس** نوي ليلة الاثنين صوم يوم الثلاثاء  
 او في سنة اربع صوم رمضان سنة ثلاث لم يصح **السادس**  
 خلافا عليه قضا اليوم الاول من رمضان  
 فنوي قضا اليوم الثاني لم يجزئ علي الاصح **السابع**  
 عين زكاة ماله الغايب فكان تألغا لم يجزئ  
 الحاضر **الثامن** نوي كفارة الظهار فكانت  
 عليه كفارة قتل لم يجزئ **التاسع** نوي دين او بان  
 انه ليس عليه لم يقع من غيره ذكره السبكي **وخرج**  
 عن ذلك **مسور** منها **النوي** مرفوع حدث النوم مثلا  
 وكانت حدثه غيره او رفع جنابة الجماع وجنابته  
 باحتلام وعكسه ارفع حدثت الحيض وحدثها  
 الجنابة او عكسه خطا لم يفرض وضوء والفعل في الاصح  
 واعتذر من خروج ذلك عن القاعدة بان النية في  
 الوضوء والفعل ليست للتقريب بل للتمييز بخلاف  
 تعيين الامام والميت مثلا وبان الواحد اثنتي  
 وان تعددت اسبابها فالمقصود منها واحد وهو المنع  
 من الصلاة ولا اثر لاسبابها من يوم او غيره **ومنها**



نرى المحدث رفع اليك غلطاً فانه يصح كما ذكره في شرح  
 المذهب ولم يستخرج الاستوى ومن تابعه  
 فنقلوه عن المحب الطبري **وعبارة شرح المذهب** لو  
 نرى المحدث غسل اعضائه الاربع **من الجنب**  
 غلطاً فانا انما جنب مع وضوءه واما حكمه **وهو**  
 ان ينوي الجنب رفع الاصغر غلطاً فالاصح انه  
 يرتفع عن الوجه واليدين والرجلين فتكفي رتبة الرأس  
 لان فرضها في ان صغر المسح فيكون هو المنوي  
 دون الغسل والمسح لا يغني عن الغسل **ومنها اذا قلنا**  
**بإسقاط نية الخروج** من الصلاة لا يشترط تعيين  
 الصلاة التي يخرج منها فلو عين غير التي هو فيها خطا  
 لم يضر بل يسجد للسهو ويسلم ثانياً وتعد ابطلت  
 صلاته **وان قلنا** بعدم وجوبها لم يضر الخطأ في  
 التعيين بطلنا **فدنبه** اما الوقوع الخطي في الاعتقاد  
 دون التعيين فانه لا يضر كان ينوي ليلة الاثنين  
 صوم غد وهو يعتقد الثلاث او سوى صوم غد  
 من رمضان هذه السنة هو يعتقد ما سئله  
 ثلاثة فكانت سبعة اربع فانه يصح صومه ونظيره  
 في الاقتداء ان ينوي الاقتداء بالحاضر مع اعتقاده انه  
 زيد وهو عمرو فانه يصح تطمنا صرح به الروايات  
 في البحر وفي الصلاة لو ادى الطهر في وقتها معتقداً

انه يوم الاثنين فكانت الثلاثا مع نقله في شرح  
 المذهب عن البغوي **قال ولو غلط في الاذان** فظن  
 انه يؤد ذلك للظهر فكانت العصر فلا اعلم فيه تقلا  
 وينبغي ان يصح لان المقصود بالاعلام من هو  
 اهله وقد حصل ولو تيمم معتقداً ان حدثه  
 اصفر فكانت اكر او عكسه مع ولو طاف الحاج  
 معتقداً انه عمر بجمرة او عكسه اخراه **تبيينه**  
 من المشكل على ما قررناه ما صح من ان الذي ادرك  
 الامام في الجمعة **بطل** ركوع الثانية ينوي اجمعة  
 مع انه انما يصلي الظهر **وعلمنا** الغرض بموافقة  
 الامام قال الاستوى ولا يخفى ضعف هذا التعليل بل  
 الصواب ما ذكره في المس من لا يترك الصلاة اذا ترك  
 الاحرام بالجمعة حتى رفع الامام من الثانية ثم  
 اراد الاهرام بالطهر قبل التسليم فانهم قالوا ان الاصح  
 عدم اعتقادها واعتقادها باننا نيقنا انما لا اجمعة  
 وشكنا في فوائدها اذ يحتمل ان يكون الامام قد تركه  
 ركناً من الركعة الاولى وتذكره قبل السلام فيأتي به  
 وعلى هذا فليس لنا من ينوي غير ما يودي اليه  
 هذه الصورة **الامر الثالث مما يترتب**  
 على ما شرعت النية لاجله وهو التمييز اشتراط  
 التعرض للفرضية وفي وجوبها في الوضوء والغسل

باب  
بطل

تف من المشكل الخ

باب  
عذر

تف



والصلاة والزكاة والصوم والخطبة وجهات  
والاصح اشتراطها في الفل دون الوضوء لان  
الفعل قد يكون عادة والوضوء لا يكون الاعياد  
ورجبه اشتراطها في الوضوء انه قد يكون  
تجديدا فلا يكون فرضا وهو قوي وفي الصلاة دون  
الصوم لان الظاهر **مثلا يقع** نفلا كما لمادة وصلاة  
الصبي ورمضان لا يكون الا من البالية الا فرضا فلم  
يجب الى التقييد به **واما الزكاة** فالاصح الاشتراط  
فيها ان ان يلفظ الصدقة وعدم ان يلفظ الزكاة  
لان الصدقة قد تكون فرضا وقد تكون نفلا فلا يلزم  
بمردها والزكاة لا تكون الا فرضا لا هنا نعم للعرض  
المتعلق بالنال فلا حاجة الى تقييدها به **واما الحج**  
والعمرة فلا يشترط فيها بالاخلاق لانه لو توى الفعل  
الفرق الى العرض **ويشترط في الكفارات** بالاخلاق  
لان لو توى العتق او الصوم او الاطعام يكون  
فرضا ونفلا اذا عرفت ذلك فقوله ابن القاسم في  
التلخيص لا يجزي فرض بغير نية فرض الذي ثلاثه  
الحج والعمرة والزكاة نراد عليه والوضوء والصوم  
فتصرح به وسادس وهو الجماعة فانها فرض  
ولا يشترط في نيتها الفرضية وسابع وهو الخطبة ان  
قلنا باشتراط نيتها وبعدم فرضيتها وان ثبت قلت

فرضيتها

العبادات

بين  
المتعلق

العبادات في التفرص للفرضية على اربعة اقسام ما يشترط  
فيه بالاخلاق وهو الكفارات وما لا يشترط فيه بلا  
خلاف وهو الحج والعمرة والجماعة وما يشترط فيه على  
الاصح وهو الفسل والصلاة والزكاة بلفظ الصدقة  
وما لا يشترط فيه على الاصح وهو الوضوء والصوم والزكاة  
بلفظها والخطبة **ففيها سب الاول للاخلاف**  
ان التفرص لنية الفرضية في الوضوء اكمل اذ لم توجب  
وفيه اشكال اذا وقع قبل الوقت بنا على ان الوضوء لا يجب  
بالحدث **وجوابه ان المراد بها** فعل طهارة الحدث  
المشروطة في صحة الصلاة بشرط الشيء يسمى فرضا من  
حيث انه لا يصح اياه **واو ثانيا المراد خفيقة**  
الفرضية لما صح وضو الصبي بهذه النية **الثاني** يخص وجوب  
الصبي **فتية** الفرضية في الصلاة بالبالية اما الصبي  
فتنقل في شرح المذهب عن الراقعي انه كالبالي ثم قال  
انه ضعيف والصواب انه لا يشترط في حقه  
نية الفرضية وكيف ينوبها وصلاة لا تقع فرضا  
**الثالث من المشكل ما صحه** الاكثرون في الصلاة  
المعادة انه يسوي الفرض مع قولهم بان الفرض  
الاولي ولذلك اختار في زوايد الروضة وشرح  
المذهب قول امام الحرمين انه ينوب الظاهر والمصر  
مثلا ولا يتعرض للفرض قال في شرح المذهب وهو الذي



تقتضيه القواعد والدلالة **وقال السلي** لعل مراد  
 الاكر من ان ينوي اعادة الصلاة المفروضة حتى  
 لا يكون نغلا مبتدأ **الرابع** لا يكف في التيمم نية  
 النرضية في الاصح فلو نوي فرض التيمم او التيمم المفروض  
 او فرض الطهارة لم يصح وفي وجه يصح كالوضوء **قال امام**  
**الحري** والفرق ان الوضوء مقصود في نفسه ولهذا  
 استحب تجديد نية بخلاف التيمم **قلت** **والاوهي**  
**عندي** ان يقال ان التيمم لا يحصل بذلك لان  
 التيمم عن الحدث والنجاسة فرض وصورة واحدة  
 بخلاف الوضوء والفصل فانها يتغيران بالصورة  
 وانما قلت هذا ليتخرج على قاعدة التيمم كما قال الشيخ  
 عن الدين انما شرعت النية في التيمم وان لم يكن  
 ملتبسا بالعادة لتتم مرتبة فان التيمم عن الحدث  
 الاصح عين التيمم عن الاكر وهما مختلفتان **الخامس**  
**لا يشترط في الغرائض تعيين** فرض العين بخلاف  
 وكذا صلاة النجاسة لا يشترط فيها نية فرض الكفاية  
 على الاصح والثاني يشترط لتتم فرض العين **الامس**  
**الرابع** اشراط الاما والقنما وفيها في الصلاة اوجه  
 احدها الاشراط واختارها امام الحرمين طورا  
 لقاعدة الحاكمة التي شوعت لها النية لان رتبة  
 اقامة الغرض في وقته يخالف رتبة تدارك الغايات

التيمم صح

قلا بد من التقرض في كل منها للتمييز **الثاني** يشترط  
 نية التيمم دون الاما لان الادا يميز بالوقت  
 بخلاف القضا **الثالث** ان كانت عليه فائتة  
 اشترط في المؤداة نية الاما والافلا وبه قطع الماور  
 والرابع وهو الاصح لا يشترطان مطلقا لنص الشافعي  
 على صحة صلاة الجهر في يوم القيمة وصوم الاسير اذا  
 نوى الادا فيما نابعد الوقت ولين ان يجيبوا عنها  
 معذوران وامام الصلاة **فقلت** تعرض له وقد مضى  
 بسط العلي الكلام في ذلك في كتابه فصل القضا  
 في الاما والقضا **فقال** **ما لا يوصف من العبادات**  
 باءا ولا قضا فلا رتبة في انه لا يحتاج الى نية  
 اذا اوقضا ويلحق بذلك ماله وقت محدود ولكنه  
 لا يقبل القضا كالحج فلا يحتاج فيها الى نية الادا ان  
 لا يلتبس بها قضا فيحتاج الى نية مميزة وامامنا  
 المتوافق التي تقتضي نية كقصة الصلوات  
 في جريان الخلاف **واما** **التيمم** فالذي يظهر  
 ترجيحه ان نية القضا لا بد منها وقد صرح به في التمه  
 فجزم باشرط التقرض لنية القضا دون الادا لتمييزه  
 بالوقت اهو **قلت** **وقد ذكر الشياخ** في الصوم  
 الخلاف في نية الادا وتبقى الحج والعمرة ولا شك انهما  
 لا يشترطان فيهما اذ لو نوي بالقضا الاما

فيه



يضربها الى القضا ولو كان عليه قضا حج  
 انفسه في صباه او رقه ثم بلغ او متفق فنوي القضا  
 انصرف الى حجة الاسلام وهي الاداء **واما صلاة**  
**الجنائز** فالذي يظهر انه يتصور فيها الاداء  
 والقضا لان وقتها محدود بالدفن فان صح انها  
 بعده قضا فلا يبعد جريان الخلاف فيها **واما**  
**النفارة** فنحن الشافعي في كفارة الظهار على انها  
 تصير قضا اذ اجتمع قبل ادائها ولا شك في عدم  
 الاشتراط فيها **واما الزكاة** فيتم صور القضا فيها  
 في زكاة النطر والظاهر ايضا عدم الاشتراط وان اترك في  
 يوم النحر او يوم اخر تدارك في باقي الایام ولادهر وهل  
 هو اداء او قضا سيأتي الكلام فيه في معناه **الامر**  
**الخامس** مما يترتب على التمييز الاخلاص ومن ثم  
 لم يقبل النيابة لاما المقصود احتياجا لغير العباد  
**قال** ابن القاص وغيره لا يجوز التوكيل في النية الا فيما  
 اقترنت بفعله كغرفة زكاة وذبح اضحية وصوم  
 عن الميت وحج **وقال بعض المتأخرين** الاخلاص  
 امر زايله على النية لا يحصل بدونها وقد تحصل بدونه  
 ونظر النية قاصر على النية واحكامها انما تجري  
 عليها واما الاخلاص فاصره الى الله ومن ثم صحته  
 لعدم وجوب الاضافة الى الله تعالى في جميع العبادات

قف  
 الامر الخامس

ثم للتشريك في النية نظاير وضابطها اقسام الاول  
 ان ينوي مع العبادة ما ليس بعبادة فقد يبطلها  
 ويحرم ثبوتها صورة وهي ما اذا ذبح الاضحية لله  
 ولغيره فالضام غير يوجب حرمة الذبيحة ويقرب  
 من ذلك ما لو كبر للاحرار مرات ونوي بكل تكبيرة  
 افتتاح الصلاة فانه يدخل في الصلاة بالاولى ويخرج  
 بالانقضاء لان من افتتح صلاة ثم افتتح اخرى  
 بطلت صلاته لانه يتضمن قطع الاولى فلو نوي المخرج  
 بين التكبيرتين خروج بالنية ودخل بالتكبير ولو لم  
 ينو بالتكبيرات شيئا لادخل ولا خرجا فتح دخوله  
 بالاولى والبواقي ذكر وقد لا يبطلها وفيه صور  
**منها لو نوي الوضوء او الفسل** والبرء في وجهه  
 لا تصح للتشريك والاصح الصحة لان المرد حاصل  
 قصده امر لا فلم يحمل قصده تشريكا وتركيا للاخلاص  
 بل هو قصد للمبادرة على حسب وقوعها لان من  
 ضرورتها حصول البرء **ومنها لو نوي الصوم** والجمعة  
 او التداوي وفيه الخلاف المذكور ومنها لو نوي  
 الصلاة ودفع غريمه صحت صلاته لان اشتغاله  
 عن الغريم لا يقتضي قصد وفيه وجه خريجه  
 ابن اخي صاحب الشافل من مسألة البرء ومنها  
**لو نوي اللواقي** وملازمة غريمه او السبي خلفه



والاصح الصحة لما ذكر فلو لم يفر الطواف بنية  
 لم يصح لانها لما يصح بدونها لا يستجاب حكم  
 النية في اصل النية عليه فاذا قصد ملازمة  
 الغرض كما ثبت ذلك صافه ولم يبق للاندراج  
 اثر كما سيأتي ونظير ذلك في الوضوء ان تقرب نية  
 رفع الحدث ثم ينوي التبريد او التنظيف والاصح  
 انه يحسب المقول عن الوضوء **ومنها ما حكاه النووي**  
 عن جماعة من الاصحاب فيمن قال له انساني  
 صل الظهر ولك دينار فضلي بهذه النية انه تجزئ  
 صلاته ولا يستحق الدينار ولم يملك فيه خلافا **ومنها**  
**ما ذكره في الصلاة آية** وقصد بها القراءة والامام  
 فانها لا تبطل **فتبينه ما يتصور من الصحة في**  
 هذه الصورة هو بالنسبة الى الاجزاء **اما الثواب**  
**فصرح ابن السباغ** بعدم حصوله في مسألة التبريد  
 ونقله في الخاور ولا شك ان مسألة الصلاة  
 والطواف اولي بذلك **ومن نظائره ذلك ان**  
 السفر للحج والعمارة والذي اختاره ابن عبد السلام  
 انه لا اجر له مطلقا تساوي الفصلان امر لا واختار  
 الفزالي اعتبار الباعث على العمل **فان كان القصد**  
**الديني هو الغلب** لم يكن فيه اجر وان كان  
 الديني غلب كان له الاجر بقدره وان تساويا

المفسر

في مسنده

قلت

قلت المختار قوله الفزالي في الصحيح وغيره ان  
 الصحابة تأمنوا ان يتجزوا في الموسم بمكة فنزلت  
 لير عليكم جناح ان تبتغوا فضلا من ربكم في مواضع  
 الحج **القسم الثاني ان ينوي مع العبادة المفروضة**  
 عبادة اخرى مندوبة وفيه صور منها ما لا يقتضي  
 التطلات ويحصلان معا ومنها ما يحصل الفرض فقط  
 ومنها ما يحصل التخل فقط ومنها ما يقتضي التطلات في  
 الكل **فمن الاول** احرر بصلاته ونوي بها الفرض  
 والتحية تحت وحصل معا قال في شرح المذهب  
 اتفت فيه اصحابنا ولم ارفعه خلافا بعد البحث الشديد  
**سنة وقال الداني** وابن الصلاح لا بد من جريان  
 الخلاف فيه لمسئلة التبريد هو التبريد بين  
 التبريد وغيرها وهذا مفقود في مسألة التحية فان  
 الفرض بالتحية قربان **احدها** تحصل بلا قصد  
 فلا يضر فيها القصد كالورع الامام صوته بالتكبير  
 ليسمع الامامون فان صلاته صحيحة بالاجماع وان  
 كان قصدا من كثر قرباناته هو نوي بفصله  
 غل الجملة والجمانية يحصلان جميعا على الصحيح وقد وجه  
 الفرق بينه وبين التحية حيث لم يجز خلاف انما تحصل  
 ضمنا لو لم ينوها وهذا بخلافها **نوي بسلامه**  
**الخروج من الصلاة والسلام على المأثورين** حصل

التحية

وقال النووي في التبريد فان كان النية المتكاملة في الصلاة



حج الفرض وقرنه بعمرة تطوع او عكسه حصلا  
**نوي بصلاته الفرض** وتعليم الناس جاز الحديث ذكره  
 ابن السكيت في شرح التلخيص صام في يوم وعرفة  
 مثلاً قضاء او نذلاً او كفارة ونوي بمدة الصوم  
 عن عرفة فاقى الى ارضه بالصحة واحصولها قال  
 وكذا ان اطلق فالحق بمسئلة الشيخ قال الاسنوي  
 وهو مردود والعيان ان لا يصح في صورة  
 الشريك واحدهما وان يحصل الفرض فقط في صورة  
 الاطلاق **ومن الثاني نوي بحج** الفرض والتطوع  
 وتم فرضاً لانه لو نوي التطوع انصرف الى الفرض  
 صلى الغايته في ليالي رمضان ونوي معها التراخي  
**قال الاسنوي** ومينه **فقط** لان الشريك مقتضى  
 لا بطلان **ومن الثالث اخلت خمسة** دراهم  
 ونوي بها الزكاة وصدقة التطوع لم تقع زكاة  
 ودفع صدقة تطوع بلا خلاف عجز عن  
 القراءة فانتقل الى الذكر فاتي بالتعود ودعا الاستفتاح  
 فاصدبه السنة والبدلية لم يحسب عن الفرض فيزوم  
 به الرافعي حنبل بقصد الجهر والكسوف لم تصح  
 للجمعة لانه تشريك بين نفل وفرض **ومن**  
**الرابع كبر المسوق** **والامام** **كعب** تكبيرة واحدة  
 ونوي بها القرم والهوى الى الركوع لم تنفقد

الفرض  
 بغير  
 اخرج  
 حنبل  
 في  
 الفرض  
 في  
 الفرض

الصلاة ايضا للشريك وفي وجه تنفقد نفلا  
 كمسئلة الزكاة وفزت بان الداهم لم  
 تجزئه عن الزكاة فثبت تبرعاً **وهذا** معني  
 صدقة التطوع واما تكبير الاحرام فهي بكن  
 لصلاة الفرض والفعل معاً ولم يتمحض هذا التكبير  
 للاحرار فلم تنفقد فرضاً وكذا الفلا اذ لا فرق  
 بينهما في اعتبار تكبير الاحرام نوي بصلاته الفرض  
 والردية لم تنفقد اصلاً **القسم الثالث** **ان**  
**ينوي مع المفروضة فرضاً** اخر قال ابن السكيت ولا  
 يجري ذلك الا في الحج والعمرة **قلت** بل لهما نظير  
 اخر وهو ان ينوي الفسل والوضوء معاً فانها  
 يحصلان على الاصح وفي قول نص عليه في الامالي  
 لا يحصلان لانها واجبات تحت نيات على الاصح  
 وفي قول من علقه فلا يتداخلان كالصلوات  
 ولو طاف بكنه بنية الفرض والوداع صح للفرض وهل  
 يكفي للوداع حي لو خرج عقبه اجزاه ولا يلزمه  
 دم لم ارفيه نقلاً صريحاً وهو محتمل وربما ينهم من  
 كلامهم انه لا يكفي وما عدا ذلك اذا نوي  
 فرضين بطلا الا اذا حرم من حجتين او عمرتين فانه  
 ينفقد واحدة وانما يصح لفرضين مع لواحد على الاصح  
**فلهذا** **نوي** **بشبه** ذلك ما قيل هل يتصور



وقوع حجتين في عامه وقد قال الاستقوي انه ممنوع  
وما قيل في طريقه من انه يدفع بعد نصف الليل  
فيري ويحلف ويحلف ثم يحرم ويحرم ويحرم قبل  
النحر الى عرفات سرود بانهم قالوا ان المقام حجت  
للمري لا تنفذ عمرته لا تستغاله بالمري والحاج بقي  
عليه رميا بامر مني قال **وقد صرح باستحالة**  
وقوع حجتين في عام جماعته منهم الماوردي وكذلك  
ابو الطيب وحكي فيه الاجماع ونص عليه الشافعي في الامر  
**الرابع ان ينوي مع النقل نقلا اخر فلا يحصلان**  
قاله القفال ونقض عليه بنية النقل للجمعة والعيد  
فانها بمصلات **قلت** وكذا الواجب عليه  
وكسوف خلب ليرى حلتين بقصد هما جميعا ذكره  
في اصل الروضة وخلله بانها مستان بخلاف اجماعه  
والكسوف وينبغي ان يلحق بها ما لو نوي  
صوم يوم عرفه والاثنين مثلا فيصير وان لم نقل فيه  
بما تقدم من البارز في النوي به فرضا لانها مستان  
ولكن في شرح المذهب في مسألة اجماع العيد  
والكسوف ان فيما قاله نظر **قال لان الشئين اذا لم**  
**تدخل احدهما في الاخرى لا تتفق عند الشريك**  
بينهما كسنة الضحى وقضا سنة الفجر بخلاف حجتية  
المسجد وسنة الفجر مثلا لان الحجة تحصل ضمنا

الخامس

الخامس ان ينوي مع غير العبادة شيئا اخر غيرها  
وهما مختلفات في الحكم ومن **شروعه** ان يقول للزوج  
انت على حرام وينوي الطلاق والظهار والامح انه  
يخير بينهما فما اختاره ثبت وقيل يثبت الطلاق لقوته  
وقيل الظهار لان الاصل بقاء النكاح **المبحث**  
**الرابع في وقت النية الاصلان** وقتها اول العبادات  
وغوها وخارج عن ذلك الصوم فيجوز تقديم نية  
على اول الوقت لعظم موافقته ثم سرائد ذلك الى ان وجب  
فلو نوي مع الفجر لم يصح في الاصح **قلت** وعلى هذه  
جواز تاخير نية صوم النقل عن اوله **ولقي** نظاير يجوز  
فيها تقديم النية على اول العبادة منها الزكاة  
والاصح فيها جواز التقديم للنية على الدفع للمبدأ  
قياسا على الصوم وفي وجه لا يجوز بل يجب حالة  
الدفع الى الاصناف او الامام كالصلاة ومنها الكفارة وفيها  
الوجهان في الزكاة وذكر في الرقب بين الزكاة  
والكفارة وبين الصلاة انهما يجوز تقديمهما على وجوبهما  
فجاز تقديم نيةهما بخلاف الصلاة وانها يقبلان  
النيابة بخلافها **قلت الاول** يستغنى بالصوم والثاني  
بالج **ومنها اجمع** فان نية في الصلاة الاولى ولو كانت  
في اول العبادة كانت في اول الصلاة الثانية لانها  
الجمعة وان جعلت الاولى اول العبادة فكان في اول

بيك  
لنصر

المبحث الرابع

نسخة  
مراجعة  
هذه



فهو مما حاز فيه المتأخرون على اولها لان الاظهر  
 جواز النية في اثنائها ومع التحلل منها وفي قول لا يجوز  
 الا في اول الاولى وفي وجه لا يجوز مع التحلل وفي **الامر**  
**يجوز بعد** قبل الاحرام بالنية **قال** في شرح  
 المذهب وهو قوي **ومنها نية التمتع على وجهه** فقال  
 به وفيه الاجابة في الجمع فالاصح ان رقتها ما لم يفرغ  
 من العرق والثاني حالة الاحرام بها والثالث بعد  
 التحلل منها لم يشرع في الجمع ومنها نية الاخيه يجوز  
 تقديمها على الذبح ولا يجب اقترانها به في الاصح ويجوز  
 عند الدفع الى الوكيل في الاصح **ومنها** في غير العبادات  
 نية الاستئذان في اليمن فانها تجب في قبل فراغ اليمن  
 مع وجوبها في الاستئذان ايضا **فدرع مما جري**  
**على هذا الاصل** من اعتبار النية اول الفعل ما نقله  
 في الروضة واصلها عن فتاوى النجاشي واقره انه لو  
 ضرب زوجته بالسوط عشر ضربات فصاعدا متوالية  
 فماتت فان تصد في الاقبل العمد المملوك وجب  
 القصاص وان قصد قاديها بسوطين او ثلاثة  
 ثم بداله فجاز فلا لاند اختلاف المملوك شبه العمد  
**تبيينها** **الاول** ما اوله من العبادات  
 ذكر وجب اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي باوله فمن ذلك  
 الصلاة ومعنى اقترانها بكل التكبير ان يوجد جميع النية

وجوزها  
 نسخها

تفهيمها  
 مما جرى الخ

تفهيم

المستبرة

المستبرة عند كل حرف منه ومعنى الاكتفاء بوله انه لا يجب  
 استصحابها بالماخوذة واختاره الامام والفرالي **ونظير**  
**ذلك** نية كناية الملاقاة ومنها الوجهان **قال**  
**في المنهاج** **وشروط** **نية القضاة** اقترانها بكل اللفظ  
 وقيل يكفي باوله ويخرج في اصول الروضة خلافا فقال  
 ولو اقترنت باوله اللفظ دون اخره او عكسه طلقت  
 في الاصح والذي في الشرح نقل ترجيح الوقوع في اقترانها  
 باوله عن الامام والفرالي **قال** وسكتنا عن  
 الترجيح في اقترانها باخره خاصة وهو يشعر بانها  
 رايان به البطلان وفي الشرح الصغير في الاولى الاظهر  
 الوقوع وصلى الامام في الثانية الى ترجيح عدمه  
 ثم حكى الرافي عن **المتولي** انه قريب الخلاف في  
 الاولى من الخلاف فيما اذا قرنت نية الصلاة باول  
 التكبير دون اخره والخلاف في الثانية من الخلاف في نية  
 الجمع في آتينا الصلاة **قال الرافي** **وقضيتها انه اذا**  
 الوقوع في الاولى انظر في الثانية اولي لان  
 الاظهر في اقتران النية باول التكبير عما لا يعقار  
 وفي الجمع الصحة وهذا هو الذي حمل النووي على  
 تصحيح الوقوع فيها وهذا حقيقة وهي ان الرافي  
 مثل اقترانها باوله دون اخره بان توجد عند قوله  
 انت وقال في المهمات المستبرة اقترانها بلفظ الكفاية

اقترانها

انه قريب



اما كلة واما بعضه لانه القصد منها تغيير ارادة  
الطلاق به فلا عبرة باقترانها بلفظ انت قال وقد  
صرح بهذا البند في الماوردى وغيرهما **قلت**  
**ونظير ذلك** في الصلاة ان يقال المعتبر اقترانها  
باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله  
اكر فلو قال الله الحليم البر فليجب اقترانها  
بالجليل محل نظر ولم ار من ذكره وفي الكواكب  
للاسنوي اذا كتب تزوجني طائفا ونوي وقع  
الطلاق في الاصح قال والقياس استصحاب النية في  
جميع النطق الذي لا بد منه لا يخرج لفظ الطلاق  
خاصة **لانا انما اشترطنا النية فيه لكونه**  
غير محفوظ به لانقاء المراجعة فيه وهذا المصنف  
موجود في الجميع وح فيسنوي الزوجة حين  
يكتب تزوجني والطلاق حين يكتب طالق انتهى  
**ونظير ذلك ايضا كتاب البيع** وسائر  
المعقود قال في الخادم سكتوا عن وقتها ويجعل ان  
باني فيها ما في الطلاق ويجعل المنه واشراط وجودها  
في جميع اللفظ ويفرق بان الطلاق مستقل بنفسه  
بخلاف البيع ويجوز **ومن ذلك الوضوء**  
والفعل فيجب اقتران النية فيها بالسمية كما  
صرح به في شرح المذهب وعبارته في باب

الفعل ويستحب ان يبتدئ بالنية مع التسمية  
ولم يستحضره الاسنوي فنقله من المحب  
الجزري **وعبارته الاولى** ان تقادرها النية لا  
تقديم النية عليها يؤدي الى خلو بعض الفرائض  
عن التسمية والعكس يؤدي الى خلو بعض السنن  
عن النية **ومن ذلك الاحرام** فينبغي ان يقال  
بمقارنة النية التلبية وهو ظاهر كما يفهم من  
كلامهم وان لم يصرحوا به **ومن ذلك الطواف**  
وينبغي اقتران نية بقوله بسم الله والله  
اكر **ومن ذلك الخطبة** ان اوجبت نيتها والظاهر  
وجوب اقترانها بقوله الحمد لله لانه اول الاركان  
**التنبيه الثاني** قد يكون للعبادة اول حقيقي  
واول نفسي فيجب اقتران النية بهما ومن ذلك  
التيمم فيجب اقتران نية بالنقل لانه اول المفعول  
من اركانه ونسج الوجه لانه اول الاركان المقصودة  
والنقل وسيلة اليه **ومن ذلك الوضوء** والفعل  
فيجب للمصحة اقتران نيتها باول مفسول من  
الوجه واليدن ويجب للتوابع اقترانها باول  
السنن السابقة ليثاب عليها فلو لم يفعل لم يثاب عليها  
في الاصح وفي نظير من الصوم لو نوي اثنا النهار  
حصل له ثواب الصوم من اوله وخرج منه وجه في الوضوء



لأنه من جملة طهارة منوية ولكن فرق بأن الصوم  
 خصله واحدة فإذا أصبح بعضها صحيح كلها والوضوء  
 أفعال متفارقة فالانقطاع بها بعيد وبأنه لا ارتباط لصحة  
 الوضوء بما قبله بخلاف إمساك أول النهار والوجهان  
 جاريان فمن أكل بعض الدخيمة ونصدق  
 ببعضها هل يثاب على الكل وعلى ما تصدق به **قال**  
**الرافعي** وينبغي أن يقال له ثواب التسمية بالكل  
 والتصدق بالتصديق **ومنى نظير ذلك** نية الجماعة  
 في الأئمة ما في أثناء صلاة الإمام وفي أول صلاة  
 المأموم فلا شك في حصول الفضيلة لكن هل هي  
 فضيلة الجماعة الكاملة ولا سيما في تحرير القول في  
 ذلك فأنقلنا بالأول فتدبر أدات النية بالانقطاع  
 وبه صرح بعض شراح الحديث وأما في أثناء صلاة المأموم  
 فإن الصلاة تصح في الملهو لكن تذكره كما في شرح  
 المهدب وأخذ من ذلك بعض المحققين عدم حصول  
 الفضيلة بالكلية لا صلاة ولا انقطاعا وسيأتي  
 ومن الظاهر المهمة وقت نية الإمامة ولم يتعرض مذهب  
 الشيخان لهذه المسئلة وفيها اختلاف **قال صاحب البيا**  
 عند حضور من يريد الأئمة لأنه قبل ذلك ليس  
 بإمام وإن تصناه ابن الفرج فعمله هذا يأتي الانقطاع  
**قال الجوزي** عند التكرم قال الأذري وهو أصواب

ومقتضى

ومقتضى كلام الأصحاب **قلت** صدق وبرقان  
 الأصحاب وهو أن شرائطها في الجملة فلو لم يأت بها  
 في التمر لم تنفذ جملة **ومنها وقت نية الاعتزال** في  
 هل هي عند وضع يده في الماء أو عند انفصاله  
 قال في الخارصة ينبغي أن يخرج على الوجهين المحكيين  
 عن القاضي حسين أن الماء هل يحكم باستعماله إذا  
 لم ينو لها من إدخال اليد أو من انفصالها عن الماء  
 قال والاشبه الثاني **التسمية الثالثة** العبادة  
 ذات الأفعال يلتفت بالنية في أولها ولا يحتاج  
 إليها في كل فعل اكتفا بتأثيرها عليها كالوضوء  
 والصلاة وكذا الحج على الأصح **ثم منها ما يمنع** فيه ذلك  
 ومنها ما لا يمنع ومنها ما يشترط أن لا يتصدق غيره  
 ومنها ما لا يشترط فلا يجوز تفريق النية على أركانها ومن  
 الثاني الحج فيجوز نية الطواف والسعي والوقوف بل  
 هو الأكمل وفي الوضوء وجهان أحدهما لا يجوز كالصلاة  
 والأصح الجواز **والفرق بين الوضوء** يجوز تفريق  
 أفعاله فجاء تفريق نية بخلاف الصلاة وتفريق  
 النية فيه صور **الأول** أن يكون **عند**  
 كل عضو رفع حدثه الثانية أن ينوي رفع حدث  
 المفسول دون غيره الثالثة أن ينوي رفع الحدث  
 عند كل عضو ويطلق صرح بها ابن الصلاح ومن

في الأول

قفت التسمية الثالثة  
 فلا يحتاج إلى أفراد الطواف  
 والسعي والوقوف منه صرح



الثالث الوضوء والقتللة والطواف والسعي فلو  
عزبت نيته ثم بوي التردد لم يجب المفعول حتى  
يجدد النية او هو يلسبود تلاوة فعمله ركوعا  
او ركع ففرغ من شيء فرغ راسه او سجد فساكنه  
شوكه فرغ راسه لم يجز فعلية العود واستأنف  
الركوع والرفع **ولو طاف للمح بالنية** وقصد  
علامته عزيمه لم يجب عن الطواف ويجوز ذلك مسئلة  
الحامل فاذا حمل محرم عليه طواف محرما وطاف به  
وقصد الحامل الطواف عن المحمول فقط دون نفسه  
وقع للمحمول فقط على الامع لانه صرف الطواف لفرض  
اخر ولو قصد نفسه او كليهما وقع للمحمل فقط  
وكذا لو لم يقصد شيئا كما في الشرح ولو نام في الطواف  
على هيئة لا تنقض الوضوء **قال امام الحرمين**  
**هذا اقرب** من صرف النية الى طلب الغريم  
قال فيجوز ان يقطع بعزيمة الطواف لانه لم يفرغ  
الطواف الى غير الشك ولا يضر كونه غير ذاكرها  
**قال النووي** وهذا هو **قيل** وتطير  
في الوضوء لو نام قاعدا ثم انتبه في مدة يسيرة  
لم يجب تجديده النية في الامع كما في شرح المذهب  
ولو امر بصب الماء في وضوئه فصب عليه ناسيا بعد  
بعض اعضائه بنفسه فانه يصح ذكره فيه ايضا من

سجدة  
استئناف  
ملازمة

يقرب  
من  
قرب  
بين

الوقوف

الوقوف فالاصح انه لا يضر صرفه الى غيره فلو مر بعرفات  
في طلب آبق او ضالة ولا يدري انها عرفات صح  
وقوفه **قال الامام والفرق** بينه وبين  
مسئلة صرف الطواف ان الطواف قد يقع قرينة  
مستقلة بخلاف الوقوف ولهذا الوجه في الوقوف  
اخذت منهما مطلقا بخلاف الطواف **تنبيه**  
**من مشكلات هذا الاصل** ما سمعته من  
بعض مشايخي ان الاصح ايجاب نية سجود السهو  
دون نية سجود التلاوة في الصلاة وعلى الاخير بان  
نية الصلاة تشملها وعندى ان العكس كان اولي  
لان سجود السهو علق بالصلاة من سجود التلاوة  
لانه أكد بدليل انه يشرع للماموم اذا سجد امامه  
ولم يسجد بخلاف ما اذا اتى الامام ولم يسجد **والذي**  
**ينظر فيه** **توجيه ذلك** ما صح ان يقال التلاوة  
من لوازم الصلاة فكان الناي منه يتبها مستحضرها  
وفي ذكره ففرض لها وليس هو نفسه من لوازم الصلاة  
بل وقوعه فيها خلاف القالب فلم يكن في النية ايماء  
اليه ولا اشارة ونظير ذلك فدية المخطورات في الحج والعمرة  
فانها لا بد لها من النية ولا يقال يكفي بنية الاحرام  
لدها ليست من لوازم الاحرام ولا من ضرورياته بخلاف  
طواف القدوم مثلا فانه وان لم يكن من ما هيية الحج



ولا يعاصده ولا هي له بل هو اجبى منه فمن  
كنه من لوازمه فذلك لا يشترط له نية كما صرح  
به الشيخ ابو حامد ونقله عن ابن الرقعة كذا بينه  
الحج فهو نظير سجود التلاوة في الصلاة **ثم**  
**التي تتبع كلام الشافعي** وغيرهما فلم ارا حدا  
ذكر وجوب النية في سجود السهو الا على القول القدي  
انه محله بعد السلام اما على الجديد الاظهر فلم يذكر ذلك  
اصلا بل صرحا بخلافه فقالوا فيما اذا سلم ناسيا ثم  
عاد للسجود هل يكون عايدا الى التلاوة وجهات  
اصحها نعم والثاني لا فان قلنا نعم لم يجمع الى تحريم  
والاحتياج اليه وهذا الكلام لا اعتبار عليه **ومن**  
**ذلك الوضوء المسنون** في الفصل قال الرافعي  
واما بعد الوضوء من مندوبات الفل اذا كان  
جنباً غير محدث او قلنا بالاندراج والافلا وعلى  
هذا احتج الى افراده بنية لانه عبادة مستقلة  
وعلى الاصح لا قال الاسفوي ومقتضاه ان نية  
الغسل تكفي فيه كما تكفي نية الوضوء وخصوصا  
المضمضة والاستنشاق **وبه صرح ابن الرقعة**  
في الدناية وراية في شرح المفتاح لا يخلو  
الطبري قال وهو عجيب فان نية الغسل على هذا  
التقدير لا بد ان تقارن اول هذا الوضوء اذ لو

تأخرت

تأخرت عنه لم يكن المائي به وضوياً بل ولا عبادة ونية  
الغسل فقط لا تكفي بل لا بد ان يغوي الغسل من  
الجنابة او نحوه واذا لم يكن كذلك انقضت الجنابة  
عن الغسل من اعضا الوضوء بلا نزاع لوجود الشرايط  
فيكون المائي به غسلا لا وضواً وليس ذلك كما لمضمضة  
والاستنشاق فان محلها غير محل الغسل فظهر ان دفاع  
ما قالوه قاله بالصواب ما ذكره النووي في الروضة  
وغيرها انه ان تجردت الجنابة عن الحدث فوجب  
بوضوء سنة الغسل وان اجتمعا فوجب به رفع اليد  
الا صغر ليخرج من الخلاف وسبقه اليه ابن الصلاح  
**ومن ذلك الاغتسال المسنون في الحج** اما الغسل  
لدخول مكة فصرح في التتمة بانه لا يحتاج الى نية لان  
نية الحج تشملها وقياسه ان يكون غسل الوقوف وما بعده  
كذلك **واما غسل الاحرام** فحزم الامام بعد مراحته  
يفتح الى النية ثم قال وفيه ادبي نظرون في الظاهر في  
صحة غسل الاحرام من المايض دليل على انه لا يحتاج  
الى نية قال ويفرق بينه وبين غسل الجمعة بان غسل  
الاحرام من سسنه ونية الحج مشتملة على جميع  
افعاله فرضا وسنة فلا يحتاج الى نية بخلاف غسل  
الجمعة فانه سنة مستقلة وليس جزءاً من الصلاة  
**وردها ابانه** **انما يصح** لغوي الاحرام اولاً



والسنة تقديمها لفصل فلا تنقطع عليه النية **ولهذا أصح في الروضة** وأصلها احتياجه إلى  
 السنة وإن كانت فرض المسئلة في الحايض فقط **وقال**  
**ابن الرفعة** ينبغي أن يبيح ذلك على أن لا تنقطع النية  
 في الوضوء فإن قلنا به فكذلك هنا فلا يحتاج إلى النية  
 والأفلا **ومن ذلك ركعتا الطواف** بشرط فيها  
 النية قطعاً ولا تنحب عليها نية الإحرام لأنها  
 محض صلاة فافتقرت إليها بخلاف الطواف فإنه بالوقوف  
 أشبه ولا يها تابعاً الطواف وهو تابع الإحرام  
 فلا تنحب نية على تابع التابع وهذا قيل حسن  
 لطريف له فغير في المربية **ومن ذلك طواف الوداع**  
 وقد حكى السجني في شرح التلخيص عن القفال أنه  
 لا يحتاج إلى نية كما يراى للدكات وهزم ابن الرفعة  
 بأنه يحتاج إليها لأنه يقع بعد التحلل الثاني **قال**  
**في الخادم** وينبغي أن يخرج على الخلاف في أنه من  
 المناسك أم لا **تنبيه** تستر النية في طواف  
 النذر والتطوع بلا خلاف لاقتضا الملة وهي الأندراج  
 وعلى هذا يقال لنا عبادة بحجب النية في فعلها دون  
 فرضها وهذا الطواف ويدنظر لذلك **خاتمة**  
**من نظائر هذا الأصل** أن نية التجارة إذا اقترنت  
 بالشري صار المشتري مالاً تجارة ولا يحتاج كل معاملة

تقريباً من هذا إلى

إلى

إلى نية جديدة لا تنحب حكم النية أو لإعليه **الحث**  
**الخامس في عمل النية** محلها القلب في كل موضع لا  
 حقيقتهما المقصد مطلقاً وفي المقارن للفعل وذلك  
 عبارة عن فعل القلب **قال البيضاوي** النية  
 عبارة عن ابتغاء القلب نحو ما يراه موافقاً من  
 جلب نفع أو دفع ضرراً أو مآلاً والشرع خصه  
 بالإرادة المتوجهة نحو الفعل لا ابتغاء رضا الله  
 وامتنان حكمه **والحاصل أن هنا** أصليين الأول أنه  
 لا يكون التلفظ باللسان دونه الثاني أنه لا يشترط  
 مع القلب التلفظ **أما الأول** فمن فروعه لو اختلف  
 اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب فلو نوى  
 بقلبه الوضوء ولسانه العشاء وقلبه الحج  
 ولسانه العبرة أو عكسه صح له ما في القلب **ومنها**  
 أنه يسبق لسانه إلى لفظ اليقين بلا قصد  
 فلا تنفك ولا تتعلق به كفارة أو قصد  
 الحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا  
 في الحلف بالله فلو جري مثل ذلك في الأيلاء  
 أو الطلاق أو العتاق لم يتعلق به شيء بالهنا  
 ويدين ولا يقبل في الظاهر لتعلق حق  
 الغيبة **وذكر الإمام في الفرق** أن  
 القادة جرت بأجر الفاعل اليقين بلا قصد بخلاف

المبحث الخامس في محل النية  
 ونسب النية إلى المفسد أو العكس  
 ونسب النية إلى المفسد أو العكس



الطلاق والعتاق فدعواه فيها تخالف الظاهر  
فلا تقبل قال وكذا لو اقترنت باليمين ما يدل على  
القصد **وفي الجرائد المشافعة** نص في البويطي  
على ان من صرح بالطلاق او الطهارة او العتق ولم  
يكن له نية لا يلزم فيما بينه وبين الله طلاق ولا طهارة  
ولا عتق **ومنها ان يقصد لفظ الطلاق**  
او العتق دون معناه الشرعي بل يقصد  
معناه له اخرا او يقصد ضم شيء اليه يرفع  
حكمه **وفيه فروغ** بعضها يقبل فيه وبعضها لا  
وكلمها لا تقتضي الوقوع في نفس الامر لفقد القصد  
القلبي **قال الفوراني في الاشارة** الاصل ان كل  
من اقسم بشي وقبل فاذا نواه قبل فيما بينه  
وبين الله دون الحكم وما لا يخوه القاضيه حسين  
والبعوي والامام في النهاية وغيرهم **وهذه امثلة**  
قال انت طالق ثم قال اردت من وثاق ولا قرينة  
لم يقبل في الحكم ويدين **فان كان** قرينة كان كانت مبرورة  
فجملها وقال ذلك قبل طاهرا **مر بعدله على مكاس**  
ولها فيه بمكسه فقال انه حور ليس بعبد وقصد التخص  
لا العتق لم يعتق فيما بينه وبين الله كذا في  
فتاوى الفرائي **قال الرافي وهو مشير**  
الحجانه لا يقبل طاهرا قال في المهمات وقياس مسئلة

قال  
نعم

الوثاق

الوثاق ان يقبل لان مطابقة المكاس قرينة طاهرة  
في ارادة صرف اللفظ عن ظاهره وردبانه ليس قرينة  
ذاتية على ذلك واما نظرسئلة الوثاق ان يقال  
له امثلة فيقول بل حرم فهو قرينة طاهرة  
على ارادة العتق لا العتق **راحمته امرأة** فقال  
تأخري يا حرمه فماتت امته وهو لا يشعرا في الفرائي  
بانها لا تعتق **قال الرافي** فان اراد في الظاهر  
فيمكن ان يفرق بانه لا يدري من يخاطب ها هنا  
وعنده ان يخاطب غير امته وهناك مخاطب العبد  
باللفظ الصريح **في البسيطة** ان بعض الوعاظ  
طالب من الحاضرين فلم يعطوه فقال متخير اخبره  
طلعتكم فلا تأووا زنت ورجيته فيهم وهو لا يعلم **فان في**  
**الامام الحرمين** بوقوع الطلاق **قال الفرائي** وفي  
القلب منه شيء **قال الرافي** ولكن ان تقول  
ينبغي ان لا تطلق لان قوله طلعتكم لفظ عام وهو  
يقبل الاستثنا بالنية كما لو حلف لا يسلم علي زيد  
فسلم على قوم هو فيهم واستثناه بقلبه لم يمتث وانما  
لم يعلم ان زوجته في القوم كانت مقصوده  
غيرها **وقال المورقي** ما قاله الامام والرافعي  
محجب اما العيب من الرافي فلا في هذه المسئلة  
ليست كمسئلة السلام علي زيد لانه هناك علم به

شيء



وَأَسْتَشْنَاهُ وَهَذَا لَمْ يَعْنَمْ بِهَا وَلَمْ يَسْتَشْنَاهَا وَالْفَرْقُ  
يَقْتَضِي الْجَمْعَ أَلَا مَا خَرَجَهُ وَلَمْ يَخْرُجْهَا **وَمَا الْعَجَبُ**  
**مِنْ إِمَامٍ فُلَانٍ الشَّرْطُ** قَصْدُ لَفْظِ الطَّلَاقِ  
بِمَعْنَى الطَّلَاقِ وَلَا يَكْفِي قَصْدُ لَفْظٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ  
مَعْنَاهُ **وَيَعْلَمُونَ أَنَّ الْوَاعِظَ** لَمْ يَقْصِدْ مَعْنَى  
الطَّلَاقِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا تَطْلُقَ لِذَلِكَ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِي  
**قَالَ فِي الْمَهَابَةِ** وَنَظَرْنَا ذَلِكَ مَا حَكِيَاهُ عَنْ  
الْقُرَاطِيِّ فِي مَسْئَلَةٍ تَأْخِرُ بِأَحْرَهُ أَنَّهَا لَا تَعْتَقَبُ  
وَقَالَ الْبَلْقِينِيُّ فَتَحَ الرَّادِّي بِتَحْرِيجِهِمْ آخِرِينَ يَقْتَضِيَانِ  
عَدَمَ وَقُوعِ الطَّلَاقِ **أَمَّا هَذَا** أَنْ يَخْرُجَ ذَلِكَ عَلَى  
مَنْ حَافَ لَا يَسْلَمُ عَلَى زَيْدٍ فَسَلَامٌ عَلَيْهِ قَوْمٌ هُوَ فِيهِمْ  
وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّ فِيهِمْ وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَهَذِهِ  
غَيْرُ مَسْئَلَةِ الرَّافِعِيِّ أَلَيْسَ قَاسٍ عَلَيْهِمَا فَإِنَّ هُنَاكَ عِلْمَ  
وَأَسْتَشْنَاهُ وَهَذَا لَمْ يَعْلَمْ أَصْلًا **الشَّانِخُ أَنَّ الطَّلَاقَ**  
لَفْظُ التَّجَرُّ وَشَرْعًا خَلَّ قَيْدَ النِّكَاحِ بِوُجْهِ مَحْضٍ وَلَا  
يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِ الْوَاعِظِ عَلَى الْمُشْرِكِ لِأَنَّهُ هُنَا مُتَعَذِّرٌ  
لِأَنَّهُ شَرَطَ حَمْلَ الْمُشْرِكِ عَلَى مُعْتَبَرِيهِ أَنْ لَا يَضَادَّ  
فَيُثْبِتُ اللَّغْوِيَّةَ وَهُوَ لَا يَفِيدُ إِيْتِمَاعَ الطَّلَاقِ عَلَى  
زَوْجَتِهِ بَلْ لَوْ صَرَّحَ وَقَالَ طَلَقْتُكُمْ وَزَوْجَتِي لَمْ يَقَعْ  
الطَّلَاقُ عَلَيْهَا كَمَا قَالُوا فِي نِسَاءِ الْعَالَمِينَ لَوْ أَنَّ  
وَأَنْتَ يَا خَاطِبُهُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى نِسْوَةٍ لَمْ يَطْلُقَنَّ

أَنْتَهَى

أَنْتَهَى **قَالَ بِالْمَهَابَةِ** وَهِيَ اسْمُهَا وَلَمْ يَقْصِدْ  
الطَّلَاقَ لَمْ تَطْلُقْ وَكَذَلِكَ كَانَتْ اسْمُهَا طَارِقًا وَطَالِبًا  
وَقَالَ قَصْدُكَ الْبَدَأُ فَالتَّغْيِيرُ **قَالَ أَنْتَ**  
**طَالِفٌ** ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ أَنْشَأَ زَيْدٌ أَوْ أَنْ دَخَلَتْ  
الْأَرَادِينَ وَلَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا **قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ**  
طَالِفٌ وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ فُلَانَةٍ دِينَ وَلَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا  
الْأَلْقَابِيَّةَ بِأَنَّ خَاصَّتَهُ وَقَالَ قُزُوجِي فَقَالَ ذَلِكَ وَقَالَ سَمِعَ  
وَقَالَ أَرَدْتُ غَيْرَ خَاصَّتِهِ وَلَوْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْيَمِينِ قَبْلَ الْخُلُقِ  
كَانَ يَجْلِبُ لَا يَكْلَمُ أَحَدًا وَيُرِيدُ زَيْدًا أَوْ لَا يَكْلَمُ أَحَدًا  
وَيُرِيدُ سَيِّئًا مَعِينًا **قَالَ أَنْتَ طَالِفٌ** قَالَ  
أَرَدْتُ غَيْرَهَا فَسَلَسَانِي إِلَيْهَا دِينَ **قَالَ طَلَقْتُكَ**  
ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ طَلَقْتُكَ دِينَ **قَالَ أَنْتَ طَالِفٌ** أَنْ  
كَلِمَتِ زَيْدٍ أَسْمَ قَالَ أَرَدْتُ أَنْ كَلِمَتَهُ شَهْرًا **قَالَ**  
**الْإِمَامُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِأَطْنَابِ  
السُّهْرِ فَلَوْ كَانَ الْمَلْفُ بِإِدْنِهِ قَبْلَ ظَاهِرًا لَيْزًا **قَالَ**  
**أَنْتَ طَالِفٌ** ثَلَاثًا لِلْسِّنَةِ وَقَالَ نَزِيَّتُ تَغْرِيقُهَا عَلَى  
الْأَقْرَابِ وَلَمْ يَقْبَلْ ظَاهِرًا لِأَنَّ الْفَرْقَ يَقْتَضِي وَقُوعَ  
الْعَلَقَةِ الْمَالِ الْأَلْقَابِيَّةَ بِأَنَّ كَانَ مُعْتَقَدًا تَحْرِيمًا لِكُلِّ  
فِي قَرْنٍ وَاحِدٍ وَلَوْ يَقُولُ لِلْسِّنَةِ **فِي الْمَهَابَةِ** أَنَّهُ كَانَ  
لَوْ قَالَ وَالَّذِي فِي الشَّرْحِ وَالْمُرَادُ أَنْ لَا يَقْبَلُ  
مُطْلَقًا وَلَا يَحْتَمِلُ يَمْتَقِدُ التَّحْرِيمَ قَالَ لِامْرَأَتِهِ وَاجْتِنَابِ



سورة الاحقاف ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠

وقال اردت ان اجيبك

احدا كما طالت وقال اردت الاجنبية فانه  
يدين ولا يقبل **ثمة** يستثنى مواضع يكتفي  
بها باللفظ على راي ضعيف **منها الذكاة** في وجه  
او قول تكفي نيتها لفظا واستدل بانها تخرج  
من مالي المرتبة ولا تصح نيته ونحو ان النية فيها  
ولو كانت نية القلب متعينة لوجب على المكلف  
بها مباشرة لان النيات سر العبادات والادخلا  
يها قال ولا يرد على ذلك الحج حيث تجري فيه  
النية **ويشترط فيه نية القلب** لانه لا ينفذ  
فيه من ليس من اهل الحج وفي الذكاة يغوب  
بها من ليس من اهلها كالعبدة والكافر **منها ان الربي**  
حج او عمرة ولم يغوف في قوله انه ينعمه  
ويلزمه ما سمي لانه التزعم بالسمية وعليه هذا  
لولي مطلقا نعمه الا هو امر مطلقا **ومنها اذا**  
**احرق** مطلقا في وجه يصح صرفه الى الحج والعمرة  
باللفظ والاصح في الكل انه لا اثر لللفظ **وتسا**  
**الاصل الثاني وهو انه لا يشترط مع نية القلب**  
التلفظ بنية فروع كثيرة منها كل العبادات  
ومنها ما اذا احيا رضا بنية جعلها سجدا فانها  
تصير سجدا بمجرد النية ولا يحتاج الى اللفظ ومنها  
من حلف لا يسلم على زيد تسلم على قوم هو فيهم

الترنم

لاستثناء

واستثناءه بالنية فانه لا عينت بخلاف من حلف  
لا يدخل عليه فدخل قوم هو فيهم واستثناءه بقلبه  
وقصد الدخول على غيره فانه يحفت في الاصح  
**والفرق ان الدخول** فدل لا يدخله الاستثناء ولا  
ينتظم ان يقول دخلت عليكم الا على فلان ويصح  
يقال سلمت عليكم الا على فلان **وخارج من هذا**  
**الاصل سورة** بعضها على راي ضعيف ومنها الاحرام  
في وجه او قول لا ينعمه بمجرد النية حتى يلبي وفي  
آخر تشترط التلبية ارسوق المهدى وتقليده وفي  
آخر ان التلبية واجبة لا شرط لان عقاده فعليه  
دم والاصح انها لا شرط ولا واجبة فيستدل الا بغير  
الاحرام بدونها ولا يلزمه شيء **ومنها الوطء**  
النظر والطلاق بقلبه ولم يتلفظ لم ينعمه النذر  
ولم يقع الطلاق **ومنها اشترى شاة بنية التقدير**  
او الاهل لم تمر كذا على الصحيح حتى يتلفظ ومنها  
باع بالف وفي البلد تعود لا غالب فيها فقبل ونويا  
نوعا لم يصح في الاصح حتى يبيناه لفظا وفي نظيره من  
البيع يصح في الاصح لانه ينفق فيه ما لا ينفق في البيع  
وفي نظيره من النكاح **ومنها قال له** شات زوجتك بشي  
ونويا واحدة صح على الاصح **ومنها قال** انت طالق قال



اردت ان شاء الله لم يقبل قال الراغب والمشرع انه لا يدين  
 ايضا بخلاف ما اذا قال اردت ان دخلت او ان شاريت  
 فانه يدين وان لم يقبل فلهذا **قال والفرق** بين ان  
 شاء الله وبين سائر صور التعليق بمشيئة الله  
 برفع حكم الطلاق بهذه فلا بد فيه من التلفظ والتعليق  
 بالدخول ونحوه لا يرفع جملة بل يخصه بحال دون  
 حال **ومنها من عزم على المعصية** وامر بفعلها او لم يفعلها  
 بها لاياتهم **لقوله صلى الله عليه وسلم** ان الله تجاوز  
 لاحق ما حدثت به انفسها ما لم تتكلم او تعمل به **وقم**  
**في فتاوى قاضي العضاة** تعي الدين بن رزين ان الانشا  
 اذا عزم على معصية فان كان قد فعلها ولم يكتب منها فهو  
 مؤخذ بها بهذا العزم لانه امر وقد تكلم السكتي في  
 الخليات على ذلك كلاما مبسوطا احسن فيه جدا  
 فقال والذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس  
 مرات **الاولى** المهاجس وهو ما يلقي فيها تجرباينه  
 فيها وهو الخاطر **ثمة حديث النفس** وهو ما يقع فيها من  
 التردد هل يفعل او لا ثم لهم وهو ترجيح قصد الفعل  
**ثمة العزم وهو قوة** ذلك القصد والجرم به قال الهاجس  
 لا يؤخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شي ورد  
 عليه لا قدرة له ولا صنع والباطل الذي يعلمه كانت  
 قادر على دفعه لصرف المهاجس اوله وردوه ولكن

٥  
 يقبل

هو

هو وما بعده من حديث النور فرمات بالحديث بت  
 العزم **وانا وقع حديث النفس** ارتفع ما قبله بغير  
 الاول وهذه المراتب الثلاث لو كانت في المعصية  
 لم يكتب اجزا اما الاول فظاهر **واما الثاني والثالث**  
 فلم يدر ما قصد **واما الهم** فقد بين الحديث العزم  
 ان الهم بالمعصية فكتب حسنة والهم بالسيئة لا  
 تكتب سيئة ويستظر فان تركها لله كتبت حسنة  
 وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه  
 انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة  
 وان الهم مرفوع **ومن هذا يعلم انه قوله فمن حديث**  
 النفس ما لم تتكلم او تعمل ليس له عزم حتى يقال انها  
 اذا تكلمت او عملت تكتب عليها حديث علمها حديث  
 النفس **لانه اذا كانت الهم** لا يكتب فحديث النفس  
 اولي هذا كلامه في الحسب وقد خالفه في شرح المنهاج  
 فقال انه ان ظهروا المواخذه من الطلاق **قوله**  
 صلى الله عليه وسلم او تعلم ولم يقل او تعلمه قال ابو جند  
 منه تحريم المشي الى معصية وان كان المشي في نفسه  
 مباحا لكن لانها مقصد الجرم اليه فكل واحد من  
 المشي والقصد لا يجر منه انفرادا اما اذا اجتمعا  
 فان مع الهم مملأ هو من اسباب الهرم به فانقضى  
 الطلاق او تعلم المواخذه به فاستدبر هذه الفائدة

٣ ايضا صح



يديك واتخذها اصلا يعود منقطة عليك قال <sup>له</sup> ~~والله~~  
 في منع الموانع هناك حقيقة نبتنا عليها في جمع الجوامع  
 وهي ان عدم المواخذة بحديث والهم ليس مطلقا بل بشرط  
 عدم التكلم والعمل حتي اذا عمل بواحد ثبتين ههه وعمله  
 ولا يكون ههه مضمورا وحديث نفسه الا اذا لم يتقنه  
 العمل كما هو ظاهر الحديث **شرح على كلام ابي عبد الله الذي**  
 في شروح المهنج والذي في الحلبيات وارجح المواخذة  
 قال في الحلبيات واما العزم فالتحقق على انه يواخذ  
 به وخالف بعضهم وقال انه في الهم المرفوع وربما تمسك  
 بقول اهل اللغة هم بالمشي عزم عليهم والتمسك بهذا  
 غير سديد لان اللغوي لا يترك الى هذه الدقايق  
 واحتج الاولون بحديث اذا التقى المسلمين  
 بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار **قالوا** يا رسول  
 الله هذا القاتل فما بال المقتول قال كان حريصا على  
 قتل صاحبه فغلل بالحرص واحتجوا ايضا بالاجماع  
 على المواخذة باعمال القلوب كالحمد ونحوه بقوله ومن  
 يرد فيه بالحد بظلم الآية على تفسير الامام بالمعصية  
**قال ثم ان التوبة واجبة على الفور** ومن ضرورتها  
 العزم على عدم العودة فمضى عزم على العودة قبل ان  
 يتوب منها فذلك مضاد للتوبة فيواخذ به بلا  
 اشتكال وهو الذي قاله ابن رزيق ثم قال في اخر جوابه

التقوى  
 ما يلازم اليه  
 علامة الذي

بني  
 بالمشي

والعزم

والعزم على الكثرة وان كان سيئة فهو دون الكثرة  
 المفروم عليها **المبحث السادس في شروط**  
**النية** الاول الاسلام ومن ثم لم تصح العبادات  
 من الكافر وقيل يصح غسله دون وضوؤه وتيممه وقيل  
 يصح الوضوء ايم وحمل الخلاف في الاصل اما المرتد  
 فلا يصح منه غسل ولا غيره كذا قاله الرافعي لكن في شرح  
 المهذب ان جماعة اجبروا بالخلاف في المرتد **ومخرج**  
 عن ذلك صور **الاول** الكتابية تحت المسلم يصح غسلها  
 عن الحيض ليعمل وطهرها بلا خلاف للضرورة **وبشرطتها كما**  
**قال** تطهر به المتولي والرافعي في باب الوضوء وصححه في التحقيق  
 كما لا يخفى الكافر المتقين الكفارة الابنية المتف وادعي  
 في المهمات انما المجزوم به في الروضة واسطها في النكاح عدم  
 الاشتراط وما ارعاه باطل بسببه سوء الفهم **فان**  
**عبارة الروضة هناك** اذا ظهرت النية من الحيض  
 والنفاس الزمها الزوج الاغتسال فان استغنى جبر  
 عليه واستباحها وان لم تغل للضرورة كما تجبر المسلمة  
 المجنونة بقوله وان لم تنوب بالنا فوقية عما يدالح  
 مسئلة الامتناع لا الى اصل غسل الذمية وحينئذ لا  
 في ان نيتها لا تشترط كالمسلمة المجنونة **واما عدم**  
 اشتراط نية الزوج عند الامتناع والجنون او عدم  
 اشتراط نيتها في غير حال الاجبار فلا تعرض له في الكلام

المباح والواحد في شروط  
 النية الخاخرة

او قيل يصح التيمم يصح

سأ  
 الذمية



لانفسها ولا اثباتا بل في قوله في سئلة الاستماع  
 استباحها وانما تنو للضرورة ما يشترع بوجوب  
 النية في غير حال الاستماع وعجبت للاسوي كيف غفل  
 عن هذه وكيف حكاها متابعوه عنه ساكنين عليه  
 والنهم من غير ما اوتي لعبد **الثانية الكفارة** تصح من  
 الكافر ويشترط منه نيته لان الغلب فيها جانب  
 العزائم والنية فيها للمميز لا للضرورة وهي  
 بالديون اشبه وبهذا يعرف الفرق بين عدم  
 وجوب اعادتها بعد الاسلام وجوب اعادة  
 الفصل بعده **الثالثة** اذا اخرج الرقدا الزكاة في حال  
 الردة تصح وتجزيه **الرابعة** ذكر قاض القضاة هلال  
 الدين البلقيني انه يمتنع صوم الكافر في صورة وذلك  
 اذا اسلم مع طلوع الفجر ثم ان وافق اخيرا اسلامه  
**الطلوع** هو مسلم حقيقة ويصح منه النفل مطلقا  
 قال ونظرها من المنقول صورة الجماع بحيث هو  
 جماعه بالغ فجر فيخرج بحيث يوافق اخر نزوحه الطلوع  
 وان وافق اوله اسلامه الطلوع فهذا اذا  
 نوي النفل مع على الارحح ولا اثر لما وجد من  
 موافقة اوله الاسلام الطلوع كما ذكره الاصحاب  
 في صورة ان يطلع وهو جماع ويعلم بالطلوع في  
 اوله فينزح في الحال ان لا يطلع فحينئذ تلك

اللمحة

فصل في ما اذا كان

الللمحة التي كانت وقت الطلوع هي المرادة بالتصوير  
 وذلك قبل الحكم بالاسلام والاخذ في الاسلام  
 ليس بقا على الكفر كما ان النزع ليس بقا على الجماع ولا يصح  
 منه صوم الفرض والحالة هذه لان التبييت شرط  
 فان بيت وهو كافر ثم اسلم كما صورنا **قال هل**  
**لهذه** المسببة اثر في من ترضى لذلك ويجوز ان  
 يقال الشروط لا تعتبر وقت النية كما قالوه في الحايض  
 تنوي من الليل قبل انقطاع دمها ينقطع الاكثر  
 او العادة فلا يحتاج الى التجديد ويجوز ان يقال  
 يعتبر بشرط الاسلام وقت النية لان المعتادة  
 على يقين من الانقطاع لاكثر الحيض وعلى من قوي  
 للعادة بظهورها وليس في اسلام الكافر يقين  
 ولا ظاهرها كان مترددا حال النية **فيصل الحزم كما اذا**  
**لم تكن** لها عادة او عادات مختلفة ولو اتفقت  
 الطهر بالليل لعدم الجنبه قال وحماينا ظر ذلك  
 ما اذا نوي سفر القصر وهو كافر فانه تعتبر  
 نيته فاذا اسلم في اثنا المسافة قصر على الارحح  
**الشرط الثاني** التميز فلا تصح عبادة هي لا يميز ولا يهتدون  
**وخرج من ذلك الطفل** يعرضه الولي للطواف  
 حيث يحرم عنه والجنونة ينسملها الزوج ونوي  
 على الامع **ومن فروع** هذا الشرط مسألة عمدة في الجنائيات  
 عندها

يقين صح

ظن

عن الحيض صح



سنة  
فغير المميز

الشرط الثالث

الظاهر

صل هو عملا او لا لانه لا يتصوره القاصرون  
ان عمدا فاما عمدا وخص الائمة الخلاف بين له  
نوع تمييز فغير المميز فاما عمدا خطا قطعاً ونظير ذلك  
الشرائط لا يقتضي عليه بالحدث حتى يستغفر  
دون اوله النشوة وكذا حكم صلواته وسائر افعاله  
الشرط الثالث العلم بالمنوي قال البغوي  
وغیره فمن جعل فرضية الوضوء او الصلاة لم يصح منه  
فعلها وكذا لو علم ان بعض الصلاة فرض ولم يعلم  
فرضية التي شرع فيها وان علم الفرضية وجعل الادكانغان  
اعتقد الكل سنة او البعض فرضا والبعض سنة ولم يميزها  
بها لم تصح قلما او الكل فرضا فوجها أصح الصحة لانه  
ليس فيه أكثر من احدى سنة باعتقاد فرض ذلك  
لا يؤثر وقال الفر الى العام الذي لا يميز الغرض  
من السنة تصح عبادة بشرط ان لا يقصد  
التفعل بما هو فرض فان قصد لم يعتد به وان غفل  
عن التفصيل فنية الجمله كافية واختاره في  
الروضة قال الأسنوي وغير الوضوء والصلاة في  
معناها وقال في الخادم انه لا يشترط ذلك في الحج  
وثنا روى الصلاة فانه لا يشترط فيه تعيين المنوي  
بل ينعمد مطلقا ويعرفه بخلاف الصلاة ويمكن  
تعلم الاحكام بعد الاحرام بخلاف الصلاة ولا

ولا

ولا يشترط العلم بالفرضية لانه لو نوى الفعل انصرف  
الى الفرض ومن فروع هذا الشرط ما لو نطق بكلمة  
الطلاق بلغت لا يعرفها وقال فتسدت بها معناها  
بالعربية فانه لا يقع الطلاق في الاصح وكذا الوقال  
لم اعلم معناها ولكن نويت بها الطلاق وقطع  
النكاح فانه لا يقع كما لو خاطبها بكلمة لا معنى لها  
وقال اردت الطلاق ونظيره لو قال انت طالق  
طلقت في طلقين وقال اردت معناه عند اهل  
الحساب فان عرفه وقع طلقين وان جهله فواحدة  
في الاصح لانه ما لا يعلم معناه لا يصح قصده  
ونظيره ايضا ان يقول طلقك مثل ما طلق زيد  
وهو لا يدري كم طلق زيد وكذا لو نوى تعدد طلاق  
زيد ولم يتلفظ ونظيره انت طالق طلقته في طلقين  
قول المقر له على درهم في عشرة فان كان قصد الحساب  
يلزم عشرة كما اطلقه الشبان هنا وقيدته في الكفاية  
بان يعرفه قال فان لم يعرفه فيشبه لزوم درهم  
فقط وان قال اردت ما يريد الحساب على قياس  
ما في الطلاق انتهى وقد جوز به الخاوي الصغير  
ونظير طلقك مثل ما طلق زيد بمالك بمثل ما باع  
به فلات فريسه وهو لا يعلم قدره فان  
البيع لا يصح الشرط الرابع ان لا ياتي بمناف فلو اراد



في أثناء الصلاة أو الصوم أو الحج أو التيمم أو الوضوء  
أو الغسل لم يبطل لأن أفعالها غير مرتبطة ببعضها ولكن  
لا يجب المتوكل في زمن الردة ولو ارتد بعد الفراغ فلا  
الوضوء والفعل <sup>بطل</sup> لا يبطل ويبطل التيمم لضعفه ولو وقع ذلك بعد  
فراغ الصلاة أو الصوم أو الحج أو أداء الزكاة لم يجب  
عليه إعادة أو الإرجاء لأن له بعد إلى الإسلام فلا  
يحصل له لأن الردة العمل فلا يعمد فقط هو النص أنها تحبط  
أيضا **والذي في كلام الواقعي** أنها إنما تحبط إذا  
انقضت بالموت بل في الأسانيد لو مات مرتدا فحجب  
وعبادته باقية وتفيده المنع من العقاب فإنه لو لم  
يودها لموقب على تركها ولكن لا تفيده ثوابا لأن دار  
الثواب الجنة وهو لا يدخلها **وحكي** الواحد في تفسير سورة  
النساء خلافا في العاقرين من ثم يرتد أنه لا يكون مطالبا  
بجميع كفره وإن الردة تحبط الإيمان السابق **قال**  
**وهو غلط** لأنه صار بالإيمان كمن لم يكفر فلا يؤخذ به  
بعد أن ارتفع حكمه قال وهو نظير الخلاف في أن من تاب  
من المعصية ثم عاود الذنب هل يقدر عليه في صحة التوبة  
الماضية والمشمورة **قلت** ليس بنظر بل بينهما  
يكون عظيم لغش أمر الردة فقد نعت الله تعالى علي  
أنها تحبط العمل بخلاف الذنب فإنه لا يحبط عملا **وقد**  
**في الحديث** في القافر يسلم أن أن أسأله وأخذ

تحبط  
نكاح  
الأساليب

بالاول

بالاول والآخر **ومن نظر الردة** لك ان من يجب  
النبى صلى الله عليه وسلم ثم ارتد ومات على الردة  
كأن خطا لا يملك عليه اسم الصياني **واما من ارتد**  
بعده ثم أسلم ومات مسلما كما لا شقة بن قيس **فقال**  
**الحافظ أبو الفضل العراقي** في دخوله في الصيانة نظر **فقد**  
**نصر الشافعي** وأبو حنيفة على أن الردة محبطة للحل قال  
والظن أنها محبطة للصحة السابقة قال أمان مرجع إلى  
الإسلام في حياته كعبد الله بن أبي سرح فلا مانع من دخوله  
في الصيغة **وفي البحر** لو اعتصم بصي أبواه مسلمان الكفر  
وهو في الصلاة بطلت **قال** **والذي** كنت أقول صلاته  
صحيحة لأنه رده لم تصح ثم ظهر أن بطلانها لأن اعتقاد  
الكفر ابطال لها فلو وقع ذلك في وضوء أو صوم فوجهان  
مستبان على نية الخروج أو في حج أو عمرة لم يضر لأنه لا يبطل نية  
الإبطال انتهى كلام صاحب البحر **فصل في المنافي**  
**نية القطع** وفي ذلك فروع نوعي قطع الإيمان والعبادة بالله  
تعالى صار مرتدا في الحال **نوي قطع الصلاة** بعد الفراغ  
منها لم تبطل بالاجتماع وكذا سایر العبادات وفي الطهارة  
وجه لأن حكمها باق بعد الفراغ **نوي قطع الصلاة** في  
أشائها بطلت بخلاف لأنها شبيهة بالإيمان **نوي**  
**قطع الطهارة** أشائها لم يبطل بانصاف الأصح كلف يجب  
تجديد النية لما بقي **نوي قطع الصوم** والاعتكاف لم يبطل

فقد ومنه المنافي نية القطع الخ  
فصل



في الاصح لان الصلاة مخصوصة بمابين ساير العباد  
 بوجوده من الربط ومناجاة العبد لله **نوي الاكل** والجماع  
 في الصوم لم يضر **نوي فعل مناف في الصلاة** كالاكل والفعل  
 الكثير لم تبطل قبل فعله **نوي الصوم من الليل** ثم  
 قطع النية قبل الفجر سقط حكمها لان ترك النية عند النية  
 بخلاف ما لو اكل بعدها لا تبطل لان الاكل ليس صدها **نوي**  
**قطع الحج والعمرة** لم يبطل بخلاف لان لا يخرج منها بالافساد  
**نوي قطع اجماع** بطلت ثم في الصلاة قولان انه لم يكن  
 عذرا لا تبطل واما لو ابي اجماعه لما سبق فيسقط كما صرح  
 به الشيخ ابو اسحاق الشيرازي واعتمده خاتمة المحتفين  
 الشيخ جلال الدين المحلي واما **الثواب في الصلاة** والوضوء  
 ونحوه اذا قلنا بطلانه في شرح المذهب عن البحر لنوي  
 نية صحيحة ومحل بعض اعضائه ثم بطل اثنا عشر حدث  
 او غيره فهل له ثواب المفعول منه كالصلاة اذا بطلت في  
 اثنيها اولاد لانه مراد لغيره بخلاف الصلاة وان بطل بغير  
 اختياره فله والا فلا احتمالات وظاهره ان الحصول في الصلاة  
 مستف عليه **نوي قطع الفاعلية** فان كانت مع سكوت سيرة بطلت  
 القراءة في الاصح والا فلا **نوي قطع السمع** والاقامة فان كان  
 سايرا لم يؤثر لان السمع يكتفي بها كما في شرح المذهب وان  
**كان نارا** لا انقطع وكذا لو كان في مفارقة لا يصح للاتفاق  
 على الاظهر **نوي القنطرة** اثنا الصلاة اشنع عليه

اهمها

القصر

القصر **نوي عمال التجارة** القنية انقطع حول التجارة ولو نوي  
 عمال القنية التجارة لم يؤثر في الاصح **نوي بالهلي المحرم**  
 استعمل لادسا حاط بطل الحول **نوي بالبيع** محرما او كذا ابتداء  
 حول الزكاة **نوي الخيانة في الوديع** لم يضر على الصحيح  
 الا ان يتصل به نقل من الحرز كما في قطع القراءة مع السكوت  
**نوي ان لا يزد بها** وقد لفظها المالك فيه الوجهان **نوي**  
 الخيانة في اللقطة فيه الوجهان **فسر** بغير نية قطع  
 نية القلب **قال في شرح المذهب** قال الماوردي  
 نقل الصلاة الى اخدي اقسام اربعة نقل فرض الى فرض  
 فلا يحصل واحد منها **الثاني** نقل نقل راتب الى نقل راتب  
 كوتر الى سنة الفم فلا يحصل واحد منها **الثالث** نقل  
 نقل الى فرض فلا يحصل واحد منها **الرابع** نقل فرض الى نقل  
 هذا النوعان نقل حكم كمن اهرم بالظهر قبل الزوال جاهلا  
 فيقع نقلا ونقل نية بان ينوي قلبه فلا عاملا فيبطل  
 صلاته ولا يتقلب فلا على الصحيح **فان كان بعد** كان  
 اهرم بفرض منفردا ثم اقيمت جماعة نسلم من ركعتين **نسخ**  
 ليدركها صحت نقلا في الاصح **فصل في المنافع عدم**  
**القدرة** على المنوي اما عقلا واما شرعا واما عادة فمن  
 الاول نوي بوضوه انه يصلي صلاة وان لا يصليها لم  
 يصح لتناقضه **ومن الثاني** نوي به الصلاة في مكان  
 نجس قال في شرح المذهب عن البحر ينبغي ان لا يصح

الشرعي

**فسر** بغير نية من نية القطع

ومن المنافع عدم القدرة



**ومن الثالث** نوي به صلاة العيد وهو في أول  
 السنة أو الطواف وهو بالثامن ففي صحته خلاف حكاة  
 في الأولى الروياني وفي الثانية بعض المصنفين وقربه  
 من الخلاف فمن أحرم بالظهر قبل الزوال **قلت** لكن  
 الأصح الصحة كما جزم به في التحقيق وحكاة في شرح  
 المذهب عن البرواقرة **نوي العبد والزوج** والجندي  
 مسافة القمر وهم مع مالك أمرهم ولا يعرفون بقصره  
 لم يقصر العبد ولا الزوجة لأنها لا يعتد به على ذلك  
 أزها تحت فسر السيد والزوج بخلاف الجدي لأنه ليس  
 يد الأمير وقهره **فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم**  
 وفيه فروع تردد هل يقطع الصلاة أولا أو يعلق  
 إبطالها على شيء بطلت وكذا في الإيمان يتردد في الزني  
 القصر أولا أو هل يتم أولا لم يقصر **تيقن الطهارة** وشكك  
 في الحدث فاحتاط وتطهر ثم بان أنه محدث لم يصح بل  
 عليه الإعادة في الأصح بخلاف ما لو شك في الطهارة وقد  
 تيقن الحدث لأن معاصلا بخلاف ما لو شك في نجاسة  
 فضلها لأنها لا تحتاج إلى نية **نوي ليلة الثلاثاء**  
**من شعبان** صوم عن رمضان إن كان منه فكان  
 منه لم يقع عنه بخلاف ما لو وقع ذلك ليلة الاثنين  
 من رمضان لاستصحاب الأصل عليه **فأبينة** شك هل  
 قضاها أولا فقمناها ثم يفتيها الجزم **فمؤضا**

نفي المنافي التردد وعدم  
 الجزم

باحد

باحد الاثنان لم يصح وضوءه وإن بان أنه تروضا بالطاهر  
**شك في جواز المسح** على الخف فمسح ثم بان جوازه وجب  
 إعادة المسح وتضي ما صلى به يعم أو صلى أو صام شاكاً في  
 دخول الوقت فبان في الوقت لم يصح **يتم بلا طلب** ثم بان  
 أن للعالم يصح تيمم بقبضة طهنا عليه أو بقبضة الطهر  
 فبان أن العصر لم يصح صلى إلى جهة شاكاً أنها القبلة فأنها هي  
 هي لم يصح **قصر شاكاً في جواز القصر** لم يصح وإن بان جوازه  
 صلى على ميت شاكاً أنه من أهل القبلة عليه فبان لم يصح **صلى**  
**خلط خشي** فبان رجلا لم يقط القضاة إلا ظهر **خلاف**  
 ما لو عقد به النكاح فبان رجلا قضى على الصحة إلا ظهر  
 لأن المنصود منه الحضر ولا يقع له بها التردد **قال هذه** نية  
**ركاة أو صدقة** لم يقع ركاة للتردد هذا في مالي الغايبة  
 إن كان سالماً ولا فمن الحاضر أو صدقة فبان سالماً اجزاه والا  
 لم يجزئه من الحاضر للتردد فيه بخلاف ما سيأتي **قال إن كان**  
 مورثي مات ورثت ماله هذه ركاته فبان لم يجزئه  
 بلا خلاف لأنه لم يستند إلى أصل **خلاف مسألة الغايبة**  
 لأن الأصل بقاءه وبخلاف المبيع فإنه لا يحتاج إلى نية  
**عقب النية** بالمشيئة فإن نوي التعليق بطلت أو  
 التبرك فلا أو طلق **قال في الشافعي** يطل لأن اللفظ موضوع  
 للتعليق **قال اصوم غداً إن شاء زيد** لم يصح وإن  
 شاء زيد وإن منعت فذلك لعدم الجزم بخلاف ما لو قال



قالت جميعا مقبلا فانه يجزئيه **ذكر صور** صحت فيها النية  
 مع تردد او تعليل **شعبه عليه ماء وماء ورق**  
 لا يجزئ بل يتوضا لكل مرة ويغفر التردد في النية  
 للمفارقة **وقال الاستنوي** ويندفع التردد بان يأخذ  
 غرة من هذا وغرة من هذا وينسل شح وجبه وينوي  
 ثم يعكس لما حوز والمنسول عليه صلاة من الخمس نسبا  
 فصل الخمس ثم تذكرها **قال في شرح المذهب** لم ارفقه  
 نقلا ويحتمل ان يكون على الوجهين فيمن يتيق الطهارة وتلك  
 في الحدث ويحتمل ان يعظم بان لا تجب الاعادة لانا اوجبناها  
 عليه ونفاهما بنية الواجب ولا نوجبها ثانيا بطلان مثله  
 الرضوخ فانه تبرع به ولا يسقط به الفرض **قال وهذا الاحتمال**  
**اظهر قلت صرح** بالثاني في البحر ونظيره من صلى منفردا في  
 اعداد مع جماعة ونوي الفرض كما هو المشهور ثم بان فساد  
 الاولى فان الثانية تجزئ ولا تارزعه المماودة صرح به  
 الفرائي في فتاويه **عليه صوم واجب** لا يدري هل هو  
 من رمضان او فطر او كفارة فنوي صوما واجبا اجراه  
 كمن نسي صلاة من الخمس ويمد في عدم جزئ النية للمفارقة  
 نقله في شرح المذهب عن اليمري وصاحب البيان  
 واقربهما **واما التعليق ففيه صور** منها الحج بان يقول  
 يريد الحواجر ان كان يريد محرما فقد احرمت  
**فان كان زيد** محرما انعقد احرامه والا فلا ولو علقه

ص  
 ها

بمستقبل

بمستقبل

بمستقبل كقوله اذا ادره زيدا او جاء اخر الشهر فقد  
 احرمت **فالذي نقله البغوي** واخرون انه لا يصح **ذكر**  
**ابن القطن** والداري والشافعي فيه وجهين اصحها  
 لا ينعقد **قال الرافعي** وقياس تجوز تعليل اصل  
 الاحرام بالغير تجوز هذا **لادن التعليق موجود** في الحالين  
 الا ان هذا التعليق بمستقبل وذاك تعليل بحاضر وما  
 يقبل التعليق من المقود يقبلها جميعا **قلت** ويؤيده ما ذكره  
 القاضي ابو حامد انه لو قال في احرامه ان شاء الله  
 انمقد سوا قصد التعليق ام لا فيقال له اليس لو قال لعبدك  
 انت حر ان شاء الله صح استثنائه فيه **فقال ان الفرق** ان  
 الاستثنا يورث في النطق ولا يورث في النيات **والمتف**  
 ينعقد بالنطق فلذلك اثر الاستثنا فيه والاحرام ينعقد  
 بالنية فلم يورث الاستثناء فيه **فقيل لم اليس** لو قال  
 لزوجه انت خليفة ان شاء الله ونوي الطلاق اثر الاستثنا  
 فيه **فقال الفرق ان الكناية** مع النية في الطلاق  
 كما لخرج فلماذا صح الاستثنا **قال في شرح المذهب**  
 والصواب ان الحكم فيه لا يبر المبادات ان نوي  
 التبرك انمقد والافلا **ومن صور التعليق** في الحج  
 احرر يوم الثلاثين من رمضان وهو ساكن فقال  
 ان كان من رمضان فاحرامه بمسرة او من شوال فحج فكان  
 شوالا كان حجا صحيحا نقله في شرح المذهب عن الداري

مطلق  
 في التعليق







وشرط الشيء غيره **واذا قيل انه التلبية** اعترض عليه  
 بانها ليست بركن وعبارته في القواعد **ومن المشكل**  
**قولهم** ان الحج والعمرة ينتقدان بمجرد نية الاحرام من  
 غير قول ولا فعل **فان اريد بالاحرام افعال الحج** لم يصح لانه  
 يتلخص بشيئ منها وقت النية وان اريد الاكتمال فكيف من  
 المخطورات لم يصح لانه نوي الاحرام مع ملاسته  
 المخطورات صح ولانه لو كان كذلك لما صح احرام من جهل  
 وجوب الكف لان الجهل به يمنع توجه النية اليه ولا يصح  
 قصد ما جهل حقيقة وفي التلخيص لابن سراقه الاحرام  
 النية بالحج والعمرة على فقله وقال ابن عبيد ان الاحرام  
 ان ينوي انه قد احرم وغلط بعض اصحابنا فجعل النية غير  
 الاحرام وشاربه الى ابن سريج حيث قال لا يتم الحج الا  
 بالنية للاحرام وعبارته التلبية وينوي الاحرام بقلبه  
 وهو يدلي على ان النية غير الاحرام وذلك هو التيقن فانه  
 لو احرم احراما مطلقا فله صرفه الى ما شاء فالنية غير  
 المنوي وقال النووي الاحرام نية الدخول في الحج او  
 العمرة قال ابن الرفعة وهذا التفسير يخرج الاحرام المطلق  
 فالوجه ان يقال هو نية حج او عمرة اوها او ما يصلح لاهدهما  
 وهو المطلق **تنبيه** اخراج النية محرم  
 الشروط في مسئلة وهي ما لو شكر بعد الصلاة في تركها  
 او ترك الطهارة فانه يجب الاعادة بخلاف ما لو شك

في ترك

والفتاوى ان النية في المارح  
 اي كثرتها في المارح  
 وقال في الروضة  
 في تركها

في ترك ركن قال في شرح المذهب في الصوم لو شك في  
 النية بعد الغروب فلا اثر له قاعدة قال الرافعي وبنه  
 في الروضة النية في اليمين تخصيص اللفظ العام ولا يتم الخاص  
 مثال الاول ان يقول والله لا اكل لحم اريد ان يقول  
 الثاني ان يمين عليه رجل بما قال منه فيقول والله لا اشرب  
 منه ماء من عطش فاما اليمين ينتقد على الما من عطش  
 حاصه ولا يثبت بعامه وثبابة ولو نوي ان لا ينتفع بشي  
 منه ولو كانت المنفعة تقتضي ذلك لان النية انما تؤثر  
 اذا احتمل اللفظ ما هو الوجهة فيجوزها قال الاسنوي وفي  
 ذلك نظر لان فيه جهة صحيحة وهي الحلاق اسم البعض  
 على الكل قاعدة مقاصد اللفظ على نية اللفظ الذي هو موضع  
 واحده وهو اليمين عند القاض فانها على نية القاض دون  
 الخالف ان كان موافقا له في الاعتقاد فان خالف كخفي يختلف  
 شافعي في شفعة الجوارقين تعتبر نية وجهان احدهما  
 القاض ايضا وهذا فروع منشورة مع نظروا اكثر لكل فرع  
 فروع ادخل الجنب يده في الاثاب بعد النية والمحدث  
 بعد غسل الوجه فان نوي رفع المحدث ضار مستهلا او الاغتراف  
 فلا او الحلق فوجهان احدهما يصح وله نظائر منها اذا عقب  
 النية بالمشية فان نوي التعلق بطل او الترك فلا او المطلق  
 فوجهان احدهما تبطل ومنها لو كان اسمها لاقا او حرق  
 فقال يا طالت او يا حرة فان قصد الطلاق والعنف

مقاصد اللفظ على نية اللفظ  
 الذي هو موضع واحد وهو اليمين عند



حصلا او الله اولاد وان اطلق فوجهان لكن الاصح هنا  
 عدم الحصول ومنها لو كرر لفظ الخلاف بلا عطف فان  
 قصد الاستيناف وقع الثلاث او التاكيد فواحدة او الحذف  
 فثلاثان او اطلق فتقولان الاصح ثلاث **ومنها قال انت**  
**طالق** طلقت في طلقتين فان قصد الطرف فواحدة او  
 الحساب فيثنتان او اطلق فتقولان احدهما واحدة وكذا في  
 الاقرار **ومنها لو قال انت طالق** وطالق وطالق **وقصد**  
**الاستيناف** او تأكيد الاول بالثاني او بالثالث ثلاث  
 او تأكيد الثاني بالثالث فثنتان **او اطلق فتقولان**  
 احدهما ثلاث وكذا في الاقرار **ومنها لو قال** والله لا اجمع  
 واحدة فمكن فان قصد الامتناع عن كل واحدة قول من  
 الكل او واحدة فقط فقول منها **او اطلق فوجهان** احدهما  
 الحلي على التميم **ومنها لو قال انت علي** كعني اي فان  
 قصد الظهار قطعاً هو او الكراهة فلا او اطلق فوجهان  
 احدهما لا **ومنها لو قال** لعلي لست ابن علي وقال اردن  
 لست من طلبة بل بينك وبينه ابا فلا حدا وقصد القذف  
 حد وان اطلق **وقال** لم ارد شيئا لم يجد جرماً به في زوايد  
 الروضة **ومنها اذا اتخذ الحلي بقصد استعماله في مباح**  
 لم تجب فيه الزكاة او بقصد كثره وجبت او لم يقصد  
 استعماله ولا كثر فوجهان احدهما في اصل الروضة لا زكاة  
**ومنها لو انكسر الحلي المباح** بحيث يتعم الاستعمال لكن

فوجهان

بلغ مقابله

لا يحتاج

لا يحتاج الى صوغ ويقبل الاصلاح بالالحاق فان قصد  
 تبرا او دراهم او كثره انقعد الحول عليه من يوم الانكسار  
 وان قصد اصلاحه فلا زكاة وان تدارت عليه احوال وان لم  
 يقصد هذا ولا ذاك فوجهان ارجحهما الوجوب **ومنها**  
**مسح على البرص** ووصل البهل الى الاسفل فان كانت  
 بقصد الاسفل صح او الاعلى فقط فلا او اطلق فوجهان  
 الاصح الصحة **وله جالة رابعة** بان يقصد بهما والحكم  
 الصحة **وله في ذلك نظيران** احدهما اذا نطق في الصلاة  
 بنظم القرآن ولم يقصد سواه فواضح وان قصد به التهنيت  
 فقط بطلت **وان قصد بهما معاً** لم يطل وان اطلق فوجهان  
 الاصح البطلان **الثاني اذا تلفظ الجنب** باذكار القرآن  
 ونحوها فان قصد القراءة فقط حرم او الذكر فقط فلا وان  
 قصد بهما حرم او اطلق حرم ايضا بخلاف **ويقرب**  
**من ذلك حمل المصنف** في امتعة فانه ان كان هو  
 المقصود بالحمل حرم **وان كان المقصود** الامتعة فقط او  
 هما فلا **فرع** اذا اقترنت نية الوضوء بالمغضنة او  
 الدسنة شاق لم يقع الا ان ينفصل معها شيء من العوج  
 فتصح النية لكن لا يجرى المضمول عن الوجه على الاصح لانه  
 لم يفسله بقصد الااء الفرض فتجب اعادته كذا في الروضة  
 وزوايده وادعي في المهمات ان القول بالصحة وعدم  
 اجزا المضمول عن الفرض غير مقول **قلت** وجدت

قف اذا اقترنت نية الوضوء بالخ



له انظر او هو ما اذا احرز بالحج في غير شهره فانه يتعد  
 عمرة على الجميع ولا يزيد عن عمرة الاسلام على قول  
**وعلى هذا انقضاء نية** اصل الاحرام ولم يتعد  
 بالعمرة من العاجب **وهذا نظر حسن لم اربن** تفطن  
 له ومن هنا يخرجنا القول الى تاري الفرض بنية  
 النفل والاصل عدم اجزائه وفيه فروع الى بالقلادة  
 مستند ان جميع افعالها سنة **نقل** **نقل** **نقل**  
 وبنا على النافذة سلم الاولى على نية الثانية ثم بان خلافه  
 لم يحسب ولا خلاف في ذلك نوحا الشاك احتياطاً ثم  
 يتقن الحدث لم يجزئه في الاصح **اعلم بنية الجمعة**  
 لا تجزئه عن الجنابة في الاصح ترك سجدة ثم سجد للقلادة  
 لا تجزئه عن الفرض في الاصح **ذكر صور خرجت عن**  
**هذا الاصل** فتاري فيها الفرض بنية النفل **قال**  
**النووي** في شرح الوسيط ضابطها ان تسبق  
 نية تحمل الفرض والنفل جميعاً ثم يأتي بشئ من ذلك  
 العبادات ينوي به النفل ويصادف بقا الفرض عليه  
**قلت** هذا الضابط منتقض طرداً وعكساً كما يعرف  
 من الامثلة السابقة والاشقة **من ذلك** جلس للشهادة  
 الاخر وهو يخطئ الاول ثم تذكر اجزاء **نوب الحج** او  
 العمرة او الطواف تطوعاً وعليه الفرض انصرف اليه بلا  
 خلاف تذكر في القيام ترك سجدة وكان جلس بنية

الاستراحة

منه في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الاستراحة كفاه عن جلوس الركن في الاصح **اغفل**  
 المتطهر لمعة فانفصلت بنية التكرار في الثانية اجزاء  
 في الاصح بخلاف ما لو انفصلت في التمديد لانه التمديد  
 طهارة مستقلة لم يتوفيه ركن الحدث اصلاً والقلادة  
 طهارة واحدة **وقد تقدمت** فيه نية الفرض والنفل جميعاً  
 ومتنضي بنية ان لا يكتم شئ من النفل حتى يرتفع  
 الحدث بقا الفرض **قلام في الصلاة الرباعية** الى  
 ناله ثم علم في نفسه انه سلم واما الذي يأتي به الآن  
 صلاة نفل لم تذكر الحال **قال** **لعلاي** لم ار هذه  
 المسئلة جميعها والظاهر ان ذلك تجزئه عن الفرض كما في  
 مسئلة التشهد **قال** **والمسئلة منقولة** عن  
 المالكية ومنها عندهم قولان **وكذلك لو سلم من**  
**ركعتين** سهواً ثم قام يصلي ركعتين بنية النفل هل  
 يتم الصلاة الاولى بذلك ومنها عندهم قولان **قال**  
**ولا شك** ان الاجزاء هذه ابعد من الاولى **قلت**  
 المسئلة الثانية منقولة في الروضة وغيرها قال في الروضة  
 من يارته لو سلم من صلاة واحرم باخري ثم يتقن انه  
 ترك ركناً من الاولى **قلت** **المسئلة الثانية**  
**منقولة في الروضة** وغيرها قال في الروضة من يارته  
 لو سلم من صلاة واحرم باخري ثم يتقن انه ترك ركناً من  
 الاولى لم تنعقد الثانية **واما الاولى** فان قهر الفصل

والثالث صح



بني عليها وان طار وجب استينافها وكذا في شرح المهذب  
**ومن الفروع ما قاله القاضي حسين** ونقله القموني في  
 الجواهر انه لو قنت في سنة الصبح طائفاً انه الصبح فلم يبان  
**قال القاضي بطل** ليثكه في السنة واني ان افعل  
 الصلاة على الشك يقتضي بطلان **قلت** ولا يخلو ذلك من نظر  
 ثم راي صاحب الكافي توقف فيه قال فان غايته انه  
 اخطا وسهي والخطا في الصلاة لا يفسدها **فرع**  
 لو دخل المسجد في وقت الكراهة بقصد ان يصلي الحق وقت  
 كرهت له في الاصح **ونظيره ما ذكره النووي** بمشأ  
 ان يقرأ آية السجدة في الصلاة بقصد ان يسجد  
 فعلى هذا اذا سجد بطلت الصلاة ونارح في ذلك  
 البلقيني وقال لا يفي في قراءة آية السجدة في الصلاة  
 لسجدة **وذكر القاضي حسين** انه لا يستحب جمع  
 آيات السجود وقراءتها دفعة واحدة من اجل السجود  
 وذلك يقتضي جوازها ومنعه الشيخ عز الدين بن عبد  
 السلام وافق بطلان الصلاة ونظيره ان يقرأ في آخر  
 الفاتحة ليصليها في وقت الكراهة فانه يحرم وقاس عليه  
 في المهيئات انه يؤخر الصوم ليؤتعه يوم الشك  
**ونظيره ايضاً من سلك الطريق الاجل** لقصد  
 القم لا غير لا يتفرع في الاصح ولو اخر صوم الامام فلما قام  
 الى الثانية نوى مغايرته واقعدى باخر قدركم بقصد

قف على المسجد في وقت الكراهة

اسقاط

اسقاط الفاتحة **قال الزركشي فيجمل** ان لا تصح  
 القدوة لذلك **قال وليس** هذا من سافر لقصد القصر  
 والطر فان هذا قاصداً اصل السفر وذلك قاصداً في امثاله  
 السفر **ونظيره هذا ان يقصد** باصل الاقصد ان يحمل الفاتحة  
 وسجد السهو فانه يحصل له ذلك **وقد قال النووي**  
**وابن الصلاح** فيمن حلف ليطان زوجته في نهار رمضان  
 الجواب فيها بما قاله ابو حنيفة لسائل ساله عن ذلك  
 انه يسافر **فرع المنقطع عن الجماعة** للمذنب  
 عذارها اذا كانت نية حضورها لولا المذنب يحصل  
 له فراهها كما اختاره في الكناية ونقله عن المحققين  
 للرواية **قال في المهيئات** ونقله في البحر عن القفال  
 وارقتاه وخزمره الماوردي في الحاوي والزيلعي  
 الخلاصة وهو الحق اه **واختار السبكي** ان معتاد الجماعة  
 اذا تركها لمذنب يحصل له اجرها قال ابنه في الترشيع  
 هذا يبلغ من قول الرواية من وجه ودونه من وجه فابلق  
 من جهة انه اشترط فيه العادة **ومن اختار ذلك**  
**البلقيني** ايضاً والمصحح في شرح المهذب انه لا يحصل  
 له الاجر ولكن المختار الاول **والا حارث القمي**  
 تدل لذلك ونظيره المذنب في ترك البيت بمعنى لا يلزمه  
 دم **ولو لا انه نزل** منزله الحاضر لزمه الدم ويلزم من ذلك  
 حصول المجرم بلا شك وخرج البلقيني من ذلك ان

المنقطع عن الجماعة للمذنب

المنقطع عن الجماعة للمذنب



الواقف لشرط الميث في خاتمته مثلاً فبات من شرط  
مبيته خارجها بعد زرع خوف على نفسه أو زوجه أو مال ونحوها  
لأنه سقط من معلومته شيء ذكره في فتاويه **قال وهو من**  
**القياس الحسن** لم استبق اليه **ومن نظر في ذلك** من حضر  
الوقف وهو صحيح فغرضه مرض لم يبطل حقه من الأسهم  
له سواء كان مرجو الزوال أم على الأصح ومن نجز إلى  
فيه قربة يستند بها شارك الجيش فيما غنوه  
بعد مفارقتها **فسرع ذكر الرافعي في القلاق أنه**  
**إذا وطئ ما واثنين** واغتسل عن الجنابة وحلف أنه لم  
يفعل عن الثانية لم يجز **ونظير ذلك** ما ذكره في الأيلاء  
أنه لو قال والله لا أفعل عنك سالماً **فإن قال** لا  
أجمعك قول وأما قال أردت الامتناع عن الفعل  
أو أني أقدم على وطئها وطئ غيرها فيكون الفعل عن الأولى  
لحصول الجنابة بها قبل ولا يكون مولى ربه شرح  
التمحيص للمستغني أو اجنبت المرأة ثم حاضت  
وامتسكت وكانت خلعت عنها لا تفصل عن الجنابة فالجزة  
عندنا بالنية فاما نوت الاتصال عنها تكون مفصلة  
عنها وتحت وان نوت عن الحيض وحده لم تحت لانها لم  
تفصل عن الجنابة **وان كان غسلها** محرماً عنها معها  
**فسرع تقدم ان الأصح** إذا الطواف والسعي لا يشترط  
فيها العقد وإنما يشترط عدم قصد غيرهما ولذلك نفي

منها

**منها هل يشترط قصد الميث بقوله** اشترى الجواب  
أو الشرط أن لا يقصد إلا ابتداء فيه وجهان أحدهما الثاني  
ومنها **الحسن المحقق** هي التي عرفت بتقصيد الخلية أو لا يقصد  
الجنسية عبارة عن ذكر الرافعي ذكر الأول في الرهن والثانية في  
الفصل فلو عرفت بلا قصد فمحترمة على الثانية دون  
الأولى **ومنها هل يشترط في الوضوء** الترتيب أو الشرط  
عدم التمسك وجهان الأصح الأول فلو غسل أربعة أعضائه  
معاً صح على الثاني دون الأول **ومنها هل يشترط** الترتيب  
بين حجة الإسلام والدنء أو الشرط عدم تقديم الدنء  
بخلاف الأصح الثاني فلو استناب المفضوب رجلين  
فجاء في عام واحد صح على الثاني دون الأول **ومنها هل**  
**يشترط في الوقف ظهور القرينة أو الشرط** انتفاء  
العصية وجهان أحدهما الثاني فيصح على الدنيا وأهل  
الذمة والفسقة على الثاني دون الأول **ومحرر** في الروضة  
بالثاني **ومنها هل يشترط في الوقف القبول أو الشرط**  
**عدم الرد وجهان** صحح الرافعي الأول ووافق النووي  
في كتاب الوقف وصحح في الرقة من روايد الروضة الثاني  
ويجربان في المأبى والأصح فيه الثاني على قول التتليدك **أما**  
**على قول الاستقاط** فلا يشترط جز ما رويها إذا ضربت  
القرعة بين مستحقين القصاص فخرجت لواحد لم يخرج في  
الاستيفاء إلا باذن جديد **وهل إذا شرط** الشرط



عدم المنع وجهان أحدهما الأول **ومنها المتصرف عن الغير**  
 شرطه أن يتصرف بالمصلحة أو الشرط عدم المنع وجهان  
 أحدهما الأول ويتصرف على الثاني **ومنها المكره على الطلاق**  
 هل يشترط قصد غير بالتورية أو الشرط أن لا يقصده  
 وجهان أحدهما الثاني وأجرهما الماوردي وغيره في الأكره  
 على كلمة الكفر ومنها من أقر بغيره بشي هل يشترط قصد بقاء أو  
 الشرط عدم تكذيبه خلاف الأصح في الروضة الثاني **لطيقة**  
**لهذا التطاير** نظاير في العربية ويجوز فيها  
 مسألة في باب ما لا يتصرف وهو أن فعلا الوصف  
 هل يشترط في منع مفعول وجود فعلى أو الشرط انتفاء فعلانه  
 قولان أحدهما الثاني فعلى الأول يعرف بحورجن ولحيان  
 وعلى الثاني **لا تنبيه** استعملت قاعدة الأمور بمقاصدها  
 على عدة قواعد كما تبين ذلك مشروحا وقد استعملت على  
 مسائلها والأدبيات كلها لا تحصى وفروعها لا تستقصى  
**خاتمة تكميل قاعدة الأمور بمقاصدها**  
**في علم العربية** أيضا فاول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال  
 سيبويه وأجمهوروا بشرط القصد فيه فلا يسمى  
 كلاما ما نلفق به النائم والساهي وما تحكيه الحيوانات  
 المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما  
**وأخاره أبو حيان** وفرع على ذلك من النقص ما إذا  
 حلف لا يكلمه فكلمه نائما أو ساهيا عليه فإنه لا يحسن

تد المتصرف عن الغير

المتصرف عن الغير

ففي الحاشية

ففي تكميل قاعدة الأمور بمقاصدها الخ

كما جزمه الرازي **قال** **وإن كلمة يحنوننا** ففهم خلاف  
 والظن تخريج على الجاهل وعنه **وإن كان** سكران حنت  
 في الأصح **الآ** إذا انتهى إلى السكر الطافح هذه عبارته  
 ولو قرأ حيوان آية التجدد قال استوى كلام الأصحاب  
 مشعر بعدم استحباب السجود لقراءته ولغيره قالنا  
 والساهي أيضا **ومن ذلك المناوي النكرة** أن قصد  
 نداء واحد بعينه ثوب ووجب بقاؤه على الضم وإن لم يقصد  
 لم يتصرف وأعرى بالنصب **ومن ذلك أن المناوي**  
**المثبوت** للمفروق يجوز تنوينه بالنصب تعين نصبه  
 لأنه تابع لمنصوب لفظا ومحملا **فإن ثوب** مقصور  
 محوياً في بني النفت على ما نوي في المناوي فإن نوي  
 فيه الضم جاز الأمران أو النصب تعين ذكر هذه المسئلة  
 أبو حيان في كتابيه الارتشاف وشرح الشهيل **ومن**  
**ذلك قالوا ما جاز أعراب** بياناً جاز أعرابه بدلاً وقد  
 استشكل بأن البدل في نية سقوط الأول والبيان بخلافه  
**فكيف يجمع** نية سقوطه وتركه في تركيب واحد  
**فأجاب رضي الدين الشافعي** بأن المراد أنه مبني على قصد  
 المتكلم فإن قصد سقوطه وإحلال التابع محله أعرى بدلاً  
 وإن لم يقصد ذلك أعرى بياناً ومن ذلك العلم المنقول من  
 صفة أن قصد به لمح الصفة المنقول منها أدخل فيه ال  
 والأفلا ودرج ذلك كثير بل أكثر مما يل علم النحو مبنية على



المقصود وتحري ايضا هذه القاعدة في العوض فالنبي  
 الشرع عند اهله كلام موزون مقصود به ذلك ايات  
 موزونة اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمي شرا  
 وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله تعالى قوله لن تناووا  
 البر حتى تنفقوا مما تحبون ارسوله صلى الله عليه وسلم  
 كشولته هل انت الا اصبع وميت وفي سبيل الله ما كنت  
**القاعدة الثانية اليقين كزال بالشك** وليد القول  
 صلى الله عليه وسلم اذا اراد احدكم في بطنه شيئا فاشكل  
 عليه اخرج منه شيئا ام لا فلا يخرج حتى يسمع صوتا  
 او يحذر بما رواه مسلم من حديث ابي هريرة رضي الله عنه  
**وامثله** في الصحيحين عن عبد الله بن زيد قال شكيت  
 الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل يخيل اليه ان يمسك  
 الشي في الصلاة قال لا ينصرف حتى يسمع صوتا او يحذر بما  
**وروي مسلم عن ابي سعيد الخدري** قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك احدكم في  
 صلاته فلم يدرك صلى ثلاثا او ربعا فليطرح الشك وليسجد  
 عليها استيقن **وروي الترمذي** عن عبد الرحمن بن عوف  
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سجد  
 احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى امرأتين فان لم  
 يدرك اثلاثا صلى امرأتين فليبين على ثلاث وليسجد سجدة

يقين كزال بالشك

وكانت الصلاة  
 في ثلاث ركعات  
 او في ركعتين  
 او في ركعة واحدة  
 او في ركعتين  
 او في ركعة واحدة

قبل

قبل ان يعلم **علم ايا هذه القاعدة** تدخل في جميع  
 ابواب المسائل المتروكة عليها تبلغ ثلاثة ارباع الفقه  
 واكثر لو سردتها هناك لطال الشرح وكفى اسوقها  
 جملة صالحة **فان قوله يندرج** في هذه القاعدة عند  
 قواعد منها قولهم الاصل بقاها كما بان على ما كان امثله ذلك  
 من يقين الطهارة وشك في الحدث فهو منطهر او يقين الحدث  
 وشك في الطهارة فهو محدث **ومن فروع الشك في**  
**الحدث ان يشك هل نام** او نفس او ما رآه رؤيا  
 او حديث نفس او لمس محرما او غيره او رجلا او امرأة او بشرا  
 او شعرا او هل نام ممكنا او لا او زال احدي اليه وشك  
 هل كانت قبل البقعة او بعدها او من الخنثى احد فرجه  
 ثم مرة ثانية وشك هل المحسوس ثانيا او لا والاخر  
**ومن ذلك عدم النقص بس الخنثى اوله** او جماعة  
 ومن ذلك مسئلة من يقين الطهارة والحدث وشك  
 في السابق واللاحق انه يومر بالتذكير فيما قبلها فان كان  
 محدثا فهو الاث مطهر لانه يقين الطهارة بعد ذلك  
 الحدث وشك في انتفاضها لانه لا يدري هل الحدث الثاني  
 قبلها او بعدها وان كان متطهرا فان كان يمتد  
 التجدد فهو ان محدث لانه يقين حدثا بعد تلك الطهارة  
 وشك في زواله لانه لا يدري هل الطهارة الثانية متاخرة  
 عنه ام لا بان يكون والي بين الطهارتين ونظر ذلك مالمو

الفتح

مطلب قاعدة تدخل في جميع ابواب الفقه



علمنا لزيد على عمرو والعنفا فافاد عمرو بيته بالاداء او  
 الابراء فافاد زيدا بيته ان عمرو ايقوله باللف مطلقا  
 لم يثبت بهذه البيته شيء لاحتمال ان اللف الذي  
 اقربه هو اللف الذي علمنا وجوبه وقامت البيته  
 ببراءة فلا تستغل ذمته بالاحتمال وفرغ في البحر على قولنا  
 ياخذ بالصفة فرعا حسنا وهو ما اذا قال عرفت قبل  
 هاتين الحالتين حدثا وطهرا ايضا ولا ادري ايها السابق  
 قال فيعتبر ما كان قبلها ايضا وناخذ بمثله بعكس ما تقدم  
 وهو في الحقيقة ضد هذه الحالة **قال في الخادم**  
 والحاصل ان في الاوتار باخذ بعد ما قبله وفي الاستفاد  
 بمثله **ثالث في الطاهر** المغير للماء هل هو قليل او كثير  
 فالاصل بقاء الطهورية احرى بالعمرة ثم بالجرح وينك هل كان  
 احرى بالجرح قبل طهرها فيكون حايجا او بعده فيكون باطلا  
 حكم بصحته قال الماوردي فالاصل جواز الاحرام  
 بالجرح حتى يتيقن انه كان بعده **قال وهو** يمكن تزويج  
 واحرى ولم يدرك هل احرى قبل تزويجه او بعده **فان**  
**الشافعي** نفى علي محله فكاحه لان الاصل عدم  
 الاحرام ونفى فيمن وكل في النكاح ثم لم يدركا كاف  
 وقع عقد النكاح بعد ما احرى او قبله انه صحيح ايضا  
**احرم بالجرح** هل كان في اشهر الجرح او قبلها كانت  
 جملا كانه علي يقين من هذا الزمان وعلي شك من

تقدمه

تقدمه ذكره في شرح المذهب **اكل آخر الليل** وشك  
 في طلوع الفجر جمع صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في  
 الوقوف اكل آخر النهار بلدا جهادا وشك في الغروب بطل  
 صومه لان الاصل بقاء النهار **نوي ثم شك** هل طلع الفجر  
 ام لا صح صومه بلدا خلاف تعاشر الزوجان مدة مديدة  
 ثم ادعت عدم الكسوة والنقعة فالقول قولها لانه  
 الاصل بقاءها في ذمته وعدم ادائها **زوج** انت  
 بعقد ابكارها فشهد اربع سنوة بشيوعيتها عند  
 المقد لم يطل لجواز ازالها باصبع او طرفة والاصل  
 البكارة **اختلف الزوجان** في التمكن فقالت سلمت  
 نفسي اليك وقت كذا وانكرا فاقول قوله لان الاصل  
 عدم التمكن **ولدت** وطلعتها فقالت طلعت بعد العادة  
 فلي الرجعة وقالت قبلها فلا رجعة ولم يميننا وقتا للولادة  
 ولا للطلاق فالقول قوله لان الاصل بقاء سلطنة النكاح  
 فان اتفقا على يوم الولادة ليسمى اجمعة وقالت طلعت  
 يوم السبت وقالت الخميس فالقول قوله لان الاصل بقاء  
 النكاح وعدم الطلاق او على وقت الطلاق واختلفا في وقت  
 الولادة فالقول قولها لان الاصل عدم الولادة اذ انك  
 اسلم اليه في لحم فجابته فقال المسلم هذا لحم ميتة او مذكا  
 محوي وانكر المسلم اليه فالقول قول المسلم القابض قطع به  
 الديري في المستكره والرووي في الاشراف والمباري في الاب



**التقضا قال** **لأن الشاة** في حل حياتها محرمة  
 فيتمسك باصل التبريم الى ان يتحقق زواله **اشري**  
 ما وادعى بخاسته ليرده فالقول قول البايع لان  
 الاصل طهارة الماء اذ عت الرجعية ابتداء الطهر  
 وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان الاصل  
 بقاؤها **وكل شخص في شواجرية** ووصفها فاشري  
 الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها للموكل لم  
 يحل للموكل وطوعها بالاحتمال انه اشترها لنفسه وان كان  
 شراها الوكيل الجارية بالصفات الموكل بها طاهر في الحل  
 ولكن الاصل التبريم ذكره في الاحياء **قاعدة**  
**ان اصل براءة الذمة** ولذلك لم يقبل في شغل الذمة شاهد  
 واحد ما لم يعتضد باخرا ويمتنع المدعي ولذا ايضا كان  
 القول قول المدعي عليه لوافقته للاصل وفي ذلك فروج  
 منها اختلاف في قيمة التلف حيث يجب قيمته على متلفه  
 كالمتغير والمستام والفاصل والمودع المتقدي فالقول  
 قول الفارم له لان الاصل براءة ذمته مما رآه ومنها توجبه  
 اليمن على المدعي عليه فنكل لا يقضي بحكم ونكوله لان الاصل  
 براءة ذمته بل تعرض على المدعي ومنها من يصح الغرض ملكته  
 على ان يرد بذكره فلو اختلفنا في ذكر البذل فالقول قول الاخذ  
 لان الاصل براءة ذمته **ومنها لو قال** الجاني هكذا اوضح  
 وقال المجني عليه بل اوضح موضعين وانما رفعت الجانز

مطلق الاصل براءة الذمة

بينهما

بينهما صدق الجاني لان الاصل براءة ذمته **لطيفة**  
**قال ابن الصايغ** فيما نقله من خطه نظير قول الغنما ان  
 الاصل براءة الذمة فلا يقوي الشاهد على شغلها ما لم يعتضد  
 باخر قول النجاة الاصل في الاسماء العرف فلا يقوي سبب فاحله  
 على حروجه عن اصله حتى يعتضد بسبب اخر **قاعدة**  
**قال الشافعي** رضي الله عنه اصل ما ابني عليه الاقرار اني اعمل  
 اليقين واخرج الشك والاستمالة الغلبة وهذه قاعدة  
 مطردة عند الصحاب ومرجعها الى ان الاصل براءة الذمة  
 كقولهم فيما لواقرائه وهبه ومملكه لم يكن مقرا بالقبض **واصل**  
**الاقرار البناء على اليقين** ولواقرائه بيمين فيمكن تنزيل  
 الاقرار على البيع وهو سبب قوي يمنع الرجوع وعليه  
 الهبة فلا يمنع الرجوع **وافتي ابو سعيد** الهروعي  
 بانبات الرجوع تنزيلا على اقل السببين واضعف المملكين  
**وافتي ابو عاصم** والمباري بعدمه لان الاصل بقا المملك  
 المقر له وحكم الراعي عن الماوردي والقاضي ابي الطيب مؤلف  
 ابي سعيد ثم قال ويحتمل ان يتوسط فيقال ان اقرارنا فقال  
 للملك منه الى الدين قال الامر كما قال القاضي ان اقرار الملك  
 المطلق فالامر كما قال المباري **وقال المفوي** في فتاويه  
 ادفع المختار قول المهروعي وقبول تفسيره بالهبة ومرجعه  
 مطلقا **ومن الغرض** ان اقرار الجاني بالشئ ان كان على جهة  
 الحكم كان حكما وان لم يكن **بان كان في مقرر** الحكايات

في قوله على ان يبين



والاخبار عن الامور المستدتم لم يكن حكما **قاله الرازي**  
 في اخر الاقرار **قال الاستغوي** وهذا من التواضع  
 المهمة قال فاما شكك في ذلك لم يكن حكما لان الاصل  
 بقاؤه على الاخبار وعدم نقله الى الاشياء **ومما لو اقر بما**  
 او قال عظيم او كبير او كثير من تفسيره بما يقول وان قل  
 ولو قال له عندك سيف في غمك او ثوب في صدوق  
 لا يلزمه طرف او عند فيه سيف او صدوق فيه ثوب بل  
 الطرف وحده او خاتم فيه فص لم يلزمه الفص او عند علي  
 راسه عمامة لم تلزمه العمامة او دابة في خافرها نعل  
 او جارية في بطنها حمل لم يلزمه النعل والحمل **ولو اقر بالالف**  
 ثم اقر له بالالف في يوم آخر لزم الف فقط او باكثر دخل الاقل  
 في الاكثر وفرض القاعدة كثيرة **تنبيه** سئل  
 السبكي عن اتفاق اصحاب علي ان من قال له علي دراهم  
 فلزمه ثلاثة ولم يقل يلزوم درهمين مع ان بعض اصحابنا قال  
 ان اقل الجمع اثنان وانما كان المشهور انه ثلاثة فلم لا قيل  
 يلزوم درهمين على هذا القولين لجواز ان يكون يجوز والمطلق  
 الجمع على الاثنين فكان ذلك مجازا سابع بالاتفاق من القائلين بالجمع  
 مع الاقرار مبني على اليقين **فاجاب** بان الاقرار انما  
 يحتمل على الحقيقة واحتماله المجاز لا يقتضي الحمل عليه اذ لو  
 فتح هذا الباب لم يمسك باقرار **وقد قال الهروي**  
 ان اصل هذا ما قاله الشافعي انه يلزم في الاقرار باليقين

في هذه ص

وقام

وقام المعلوم وهو الظن القوي ولا يلزم بمجرد الظن كما لا يلزم  
 في حال الشك اذا الاصل براءة الذمة هذه عبارة **قال**  
**وهذا الذك قاله الهروي** صحيح واحتمال ارادة  
 المجاز دون الشك لانه وهم فكيف يعمل به بل لو قال اردت  
 نقول دلاهم درهمين لم يقبل لكن لم تخلف غريمه وكوان  
 الاقرار مبني على اليقين لا يقدر في هذا لان هذا يقين  
 فانه صريح اللفظ لانه ليس المراد باليقين القطع ولو ارد  
 القطع فقد تقدم لي كلام الهروي انه يراخذ باليقين وبالظن  
 القوي **وحمل اللفظ** على المجاز انما يكون لقريته اما  
 بغير قرينة فيعمل على الحقيقة قطعا وهذا هو المراد باليقين  
 انه **قاعدة من شك** هل فعل شيئا او لا اصل  
 ان لم يفعله ويدخل فيه قاعدة اخرى ومن يقن الفعل  
 وشك في القليل او الكثير حمل على القليل لانه المتيقن اللهم  
 الا ان تستقل الذمة بالاصل فلا تبرا الا بيقين وهذا  
 الاستثناء راجع الى قاعدة ثالثة **ذكرها الشافعي** في  
**رضي الله عنه** وهي انما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين في يوم  
 وهذا ذلك شك في ترك ما مور في الصلاة سجدة لله  
 او ارتكاب منهي فلا يسجد لان الاصل عدم فعلها ومنها  
 هي وشك هل سجدة لله فليسجد **ومما شك** في  
 انما الوضوء او الصلاة او غيرها من المباديات  
 في ترك ركن وجبت اعادته فلو علمه وشك في عينه

سأله  
موضوع

فيها

قاعدة  
سأله



نسخة  
محل

أخذنا لأشرفنا أن احتمال أنه النية وجب الاستئناف  
فلو ترك سجدة وشك هل هي من الرابعة الأخيرة أو غيرها  
لزمه ركعة لاحتمال أن تكون من غيرها فيكمل بركعة تكملها  
ويلقوا باقيها **ولو شك في ترك سجدة** أو ثلاث  
وجب ركعتان لاحتمال ترك سجدة من الأولى وسجدة  
من الثالثة فيكمل الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة ويلقوا  
الباقية **وكذا لو انضم** إلى ذلك ترك سجدة أخرى هكذا  
الحقق عليه الأصحاب وأورد على ذلك إذا صواب  
في الثلاث لزوم ركعتين وسجدة لأن أسوأ الاحوال  
أن يكون المتروك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية  
من الثانية وواحدة من الرابعة فيبقي عليه من الركعة  
الأولى الجلوس بين السجدين والسجدة الثانية فلها  
قدونا أنه ترك السجدة الثانية من الركعة الثانية لم  
يمكن أن تكمل سجدة الأولى الركعة الأولى لفقدان  
الجلوس قبلها نعم بعد ما جلوس محسوب  
فيحصل له من الركعتين ركعة الأسجدة فيكملها بسجدة  
من الثالثة ويلقوا غيرها ثم ترك واحدة من الرابعة  
فيبقي عليه ركعتان وسجدة وقد اعتمد الأصقوني هذا  
الأثر في مختصر الروضة والاسنوي في تعميم التشبيه وقال  
في شرح المنهاج أنه عمل عقلي واضح لا شك فيه **وأجاب**  
**حسنه** الشافعي بأن هذا خلاف التصوير فأنهم حضروا

المتروك

المتروك في ثلاث سجرات وهذا يستدعي ترك فرض  
آخر وانما فهم على التروك من الأولى واحدة ويبطل هذا  
الخيال **وذكر ابن السبكي** في التوسيع أن والده وقف  
على رجله في الفقه وفيه اعتماده هذا **الذي راد فكتب**  
**على المحاشية**  
لكن مع حسنة لا يرد إذا الكلام في الذي لا ينفك  
الاجتهاد فإذا انغم له ترك الجلوس فالعامل عمله  
وانما السجدة للجلوس وذلك مثل الواضع المحسوس  
**ولو شك في محل** أربع سجرات لزمه سجدة وركعتان  
لاحتمال أن يكون ترك سجدة من الأولى وسجدة من  
الثالثة وأخرى من الرابعة وعلى ما تقدم من الاستدراك بحسب  
سجدة ركعتان واحتمال ترك الأولى من الأولى والثانية  
من الثانية وثنتين من الرابعة فيحصل من الثلاث ركعة ولا  
سجدة في الرابعة **ولو شك في محل خمس سجرات** لزمه  
ثلاث ركعات لاحتمال ترك سجدة من الأولى وسجدة  
من الثانية وسجدة من الرابعة **ومنها** لو شك هل غسل ثنتين  
أو ثلاثا بين عليا الأقل واني بالثالثة وقال الجويني لأن  
ترك سنة أو هون من فعل بدعة مع العلم بأنها رابعة  
**ومنها** شك هل أحرمت الحج أو عمرة نوي القرآن ثم لا يحرمة إلا  
الحج فسقط لاحتمال أن يكون أحدهما فلا يصح وقال  
الهمزة عليه **ومنها** شك هل طاف واحدة أو ثنتين أو أكثر

في نسخة أخرى

بما خال



بني على الأقل **ومنها علم دين وشك في قدره** لزومه اخراج  
 القدر المتيقن كما قطع به الامام الا ان تشتغل بغيره  
 بالاصل فلك يرا الدما تيقن اداه كالوضي صلاة من الخمس  
 ولو كان عليه زكاة بقره وشاة واخرج أحدهما وشك  
 فيه وجبا **قاله ابن عبد السلام** مرياسا على الصلاة  
 وصرح برد القفل في فتاويه فقال لو كانت له اموال من  
 الابل والبق والغنم وشك في ان عليها كلها او بعضها لزمه  
 زكاة الكل لان الاصل بقاء زكاته **كما لو شك في الصيام**  
 وقال انا شاك في المشر الاول هل على صوم كله او ثلثه  
 ايام منه وجب تغيبا كله **ولو اتخذ انا من فضة**  
 وذهب وجهل الاكثر ولم يميزه وجب ان يزكي الاكثر  
 ذهبا وفضة ولو كان عليها عدة وشك هل هي  
 عدة طلاد او وفاة لزمها الاكثر **وانما وجب الاكثر**  
 في هذه المصنوعات لان المكلف ينسب الى تقصير بخلاف  
 من شك في الخارج امنى ام مذي حيث يتخير ولو كان عليه  
 نذر وشك هل هو صلاة او صوم او صدقة او عتق **قال**  
**البعوي في فتاويه** يحتمل ان يقال عليه الايتان جميعها  
 كن نسي صلاة من الخمس **ويحتمل** ان يقال يجزئ بخلاف  
 الصلاة لا فائتها هناك وجوب الكل فلا يسقط الا  
 يقين وهذا الموجب الاشئ واحد واشبه فيجهل  
 كالقبلة والاواني **ولو حلف وشك هل حلف بالله**

بن  
 الخمس  
 كذا في المتن

او الطلاق

او الطلاق او العتق **قال** الزركشي في البصرة للحنفي  
 المالكى ان كل يمين لم يمتد الحلف بها لا تدخل في يمينه  
 مع الشك **قال** **وقياس** مذهبنا ان **يقال** ادرك  
 حنث لا يقع الطلاق لانه لا يمتد بالشك واما الكفار  
 فيحتمل ان لا يمتد في الحال لعدم شغل الزمة ويحتمل ان يمتد في الحال  
 فاذا انتفى برى لانها ان كانت بالله او الظهار او العتق  
 فالعتق يجرى في كلها ولا يفرغ من التعيين بخلاف ماله  
 اطعم او كسي **قلت الاحتمال الاول** ارجح ونظير ماله  
 شك في الحد ارجح او جلد فانه لا يحد بل يعرف بما قرره  
 ابن المسلم ان الرد بين جنسين من العقوبة اذا لم يكونا  
 قسلا يقتضيان سقاطها والافتقار الى التفرير وسبالت  
 في احكام التثني **ومنها رجل فاته صلاة يومين فصلي**  
 بمسح صلات ثم علم ترك سجدة لا يدري من ايتها  
**انتي القاضي حنفي** لا يلزمه اعادة صلوات يوم وليلة  
 وهو قيا س قوله فيمن ترك صلوات لا يدري عددها  
 انه يجب القضاء الى ان يتيقن انسانيته بالترك **وقال**  
**ابن القطان** في المطارحات الصحيح الاكتفاء  
 بواحدة في اعادة ما يصرف كاي وجوب الباقى فلا  
 يلزمه بالشك وجوب اعادة الباقي وهو قيا س قول  
 القفال في ذلك يكفي بقضا ما يشك بعده في انه هل بقي  
 في زمة شئ **قاصد** **الصل عدم فيها فروع منها**

قضا  
 قضا



قوله نافي الوطى  
اي مدعي عدمه

ب  
بيان  
المعزوي

القول قولنا في الوطى غالبا لان الاصل عدمها  
القول قول عامل القراض في قوله لم انزع لان الاصل عدم  
الزنج اولها انزع الا ان الاصل عدم الزايد وفي  
قوله لم انزع تسهين عن شرا كذا لان الاصل عدم الشيء  
ولانه لو كان كما يزعم المالك لكان ما بيننا والاصل  
عدم الحيانة وفي قدر راس المال **لان الاصل عدم**  
رفع الزيادة وفي قول بعد التلف اخذت المال قراضا  
**وقال المالك** قرضنا كما قاله النووي وابن الصلاح  
في فتاوهما لانها اتفقا على جواز الصرف والاصل  
عدم القرض **ولو قال المالك** قراضا وقال الاخر  
قرضا وذلك عند بقا المال ورجحه فلم ارفها نقلا  
والظمان القول قول مدعي القرض ايضا لامور منها  
انه اغلظ عليه لانه يصعد ذات يتلف المال او  
يخسر **وجها** ان اليد له في المال والزنج ومنها انه  
قادر على جعل الزنج له بقوله اشتريت هذا لي  
فاين يكون القول قوله ولو اتفقا على ان المال قرض  
تستلزم دعواه ان اشتراه له فيكون ربحه له  
ومنها لو ثبت عليه دين باقرار او بيعة فادعي  
الاداء او الابراء ما كقول قول عزيمة لان الاصل عدم  
ذلك ومنها لو اختلفا في قدم الغيب وانكروا البيع  
فالقول قوله **واختلفا في تعليله** فيقول لان

الاصل

الاصل عدمه في يد البائع **وقيل** لان الاصل لزوم  
المقد وبهذا التمسيل يجوز الراجح والنووي **قال**  
**الماوردي** وينبغي على الخلاف ما كوا في البيع  
قدمه والمشتري حدوثه ويتصور ذلك بان  
يسعه بشرط البراءة فيدعي المشتري الحدوث قبل القبض  
حتى يرد به لانه كبرامنه **فان علمنا كونا** الاصل  
عدمه في يد البائع صدقنا المشتري لان ذلك المصنف  
يقضي الرد هنا **وان علمنا كونا** الاصل عدمه  
في يد البائع صدقنا المشتري لانه ذلك المصنف يقضي  
الرد هنا الزور صدقنا البائع قال الاصمغري  
ويقتضي ذلك تصحيح تصديق البائع ومنها  
**اختلف الجاني** والولي في معنى زمن يمكن فيه الاندمال  
فالمصدق الجاني لان الاصل عدم المضي ومنها اكل طعام  
عنه وقال كنت احمته لي وانك المالك صدق المالك لان  
الاصل عدم الاباحة ومنها سئل النووي عن مسلم له ابن  
ماقت امه فاسترضع له يهودية لها ولد يهودي ثم  
غالب الاب مرة وحضر وقد ماقت اليهودية فلم  
يفرق ابنه من ابنتها ولا قافة هناك **فاجاب**  
يبقى الولدان موقوفين حتى يتبين الحال بيعة او قافة  
او يبلغا فينشيانا انتسابا فخلعا وفي الحال يوضعا  
في يد المسلم **فان بلغا** ولم يوجد بيعة ولا قافة ولا

في الجاني من غير ان يدعي

يتبين



ولا انتسابا ام الوقف فيما يرجع الى النسب ويبلغف بهما الى  
ان يسلمها جميعا فان اصر على الامتناع من الاسلام  
لم يكرها عليه **ولا يطالب واحد منهما بالصلاة** ولا غيرها  
من احكام الاسلام لان الاصل عدم الزامها به وشككنا  
في الوجوب على كل واحد منهما بعينه وهما كرجلين سمع من  
احدهما صوت حدث وتناكره لا يلزم واحد منهما  
الوضوء بل يحكم بصحة صلاتهما في الظاهر **وان كانت**  
احدهما باطلة في نفس الامر وكما لو قال رجل ان كان  
هذا الطائر غرابا فامرائي طائف فقال الاخران  
لم يكن فامرائي طائف فطاروا لم يعرف فانه يباح  
لكل واحد منهما في الظاهر الاستمتاع بزوجه للبقا  
على الاصل راما نعتها وموتها فان كان لكل منهما  
مال كانت فيه والاوجب على اي المسلم نفقته ان  
شرطه رجب نفقة الاخر وهو اليهودي في بيت المال  
بشرط كونه ذميا بشرطه ان لا يكون هناك احد  
وقف يصيبه حتى يستثنى المالا ويضع اصطلاح **وكذا**  
**ان مات من اقارب المسلم** احد وان مات الولدان  
او احدهما وقف ماله ايضا وان مات احدهما قبل البلوغ  
عنى وصلى عليه ودفن بين مقابر المسلمين واليهود  
او بعد البلوغ والامتناع من الاسلام جار غسله  
دون الصلاة عليه لانه يهودي او مرتد ولا يصح

نكاح واحد منهما لانه يحتمل يهودي او مرتد فلا يصح نكاحه  
كالخشي المشكل **قاعدة** الاصل في كل حادث  
تقد بره باقرب زمن من فروعهما راي في توبه سنيا ولم  
يذكر امتناع ما لم يزل على الصحيح **قال في الامر** ويجب  
اتعادة كل صلاة صلاتها من احدث يومه نامها فيه  
**ومنها نوصا** من يترابا ما وصلي ثم وجدتها فارة لم يلزمه  
قضا الاما يتقن انه صلاه بالتجاسة ومنها ضرب بطن  
حامل فانفصل الولد حيا وبقي زمانا بللا الم ثم مات  
فلا ضمان لان الظاهر انه مات بسبب اخر **ومنها فتح**  
قمصا من طائر فطار في الحال ضمن واذا وقف ثم طار فلا  
احالة على اختيار الطائر ومنها ابتاع عبدا ثم ظهر انه  
كان مريضا ومات فلا يرجع له في الاصح لان المرض  
يترادى يحصل الموت بالزيادة ولا تحت اضافته اليه  
السابق **ومنها تزوج امه** ثم اشتراها وانت بولد  
يحتمل ان يكون من ملكها اليمن وان يكون من ملك  
النكاح صارت ام ولد في الاصح **وقيل** لا لا ضمان لكونه  
من النكاح **وخروج عن ذلك** صور منها لو كان المرن  
مخوفا فتبع ثم تبطله انسان او سقط من سطح فمات  
ارغرف **حسب** بزرعه من الثلث كما لو مات بذلك المرن  
**ومنها** لو ضرب يده فتقرمت وسقطت بعد ايام  
وجب المصا من **فلن** هذه لا تستثنى لان



باب المصالح محلها كذلك لو ضرب به او جرحه وتالعه  
 الى الموت وجب القصاص **قاعدة** الاصل في الاشياء  
 الاباحة حتى يدل الدليل على تحريم هذا مذهبنا  
**وعند ابى حنيفة** الاصل فيها التحريم حتى يدل الدليل  
 على الاباحة ونظير اثر الخلاف في المسكوت عنه ويضد  
 الاول قوله صلى الله عليه وسلم ما احل الله فهو حلال  
 وما حرم فهو حرام وما سكت منه فهو عفو فاتباعوا  
 من الله عاقبته فان الله لم يكن ليبيئ شيئا اخرج  
 الزائر والطارئ من حديث ابى الدرداء بسند حسن  
**وروي الطبراني** ايضا من حديث ابى ثعلبة  
 ان الله فرض فرائض فلا تضيّعوها وهي من اشياء  
 فلا تنسوها وخدم حدودا فلا تمتدوها وسكت  
 عن اشياء من غير بيان فلا تبحثوا عنها وفي لفظ وسكت  
 عن كثيرين عرسا ن فلا تكلّموا رجة لكم فاقبلوها  
**وروي الترمذي** وابن ماجه من حديث سلمان مرفوعا  
 انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الجبن والسنن والفر  
 فقال الملال ما احل الله في كتابه والحرام ما حرم الله  
 في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفى عنه وللحديث  
 طريق اخر يترجح على هذه القاعدة كثير من المسائل  
 الشكل امره وفيه وجهان اصحها الحل كما قال الرافعي  
**وحمل** الثبات المجهول سببه قال المعالي بحملها

الشكل  
 من الحيوان

وخالفه

وخالفه الخوي وقال الاقرب الموافق الصلي على الشافعي  
 في التي قبلها الحل ومنها اذا لم يعرف حال الشئ هل هو  
 مباح او مملوك هل يجر عليه حكم الاباحة او الملك حكم  
 الماوردي فيه وجهين مبنيين على ان الاصل الاباحة او  
 الحظر **ومنها لو دخل حمام** بركة وشك هل هو  
 مباح او مملوك فهو اولى بانه الترف فيه حرمه في اصل  
 الروضة لان الاصل الاباحة ومنها لو شك في كبر النسبة  
 فالاصل الاباحة ذكره في شرح المذهب **ومنها سيلة**  
**الزرافة** قال السبكي المختار حلها لان الاصل اباحة  
 وليس لها قاب كاسر فلا تشملها اذلة التحريم  
 واكثر الاصحاب لم يتصرّفوا بها اصلا للاجل ولا حرمة  
 وصرح بحلها في فتاوي القاضي حسين والقراخي والشمه نعمة  
 وفروع ابن القطان وهو المنقول عن بعض الامام  
 احمد وحرم الشيخ في التشبيه بغيرها **ونقل في شرح**  
**المذهب** الاتفاق عليه وقال ابو الخطاب من  
 المناينة الخائفة ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية  
 وقواعدهم تقتضي حلها **قاعدة الاصل** في الابضاع  
 التحريم فاذا تمايل في المراء حل وحرمة غلبت  
 الحرمة ولهذا امتنع الاجتهاد فيها اذا اختلطت حرمة  
 بنسوة قريبة محصورات لانها اصلها الاطعمة  
 حتى يتايد الاجتهاد باستصحابها وانما جاز النكاح



في صورة غير المحصورات من خضد من الله كما مر به  
 الخطأ **باب** لئلا يفسد باب النكاح عليه **ومن**  
**فروع هذه القاعدة** ما ذكره الفزاري في الاحياء انه  
 لو كل شخص في شرا تجارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية  
 بالصفه ومات قبل ان يسلمها للموكل لم يحل للموكل وطؤها  
 لاحتمال انه اشترى لنفسه **وان كان** بشرا  
 الوكيل الجارية بالصفات المذكورة ظاهر في الحل ولكن  
 الاصل الحر يحر حتى يتبين سبب الحل ومنها ما ذكره الشيخ  
 ابو محمد في التبره ان وطى السراي **التي** يجلبين اليوم  
 من الروم والهند والترك حرام الا ان يتنصب في المغامر  
 من جهة الامام من يحسب قسمها فيقسمها من غير حيف  
 ولا ظلم او تحصل قسمه من محكم او تزوج بعد العتق باذن  
 القاضي والمعتق والاحياط اجتنابهن مملوكات وحرار  
**قالا** السكينة الحسنة ولا شك ان الذي قاله الورع  
 واما الحكم المأذوم فالجارية اما ان يعلم حالها او جهل فان  
 جهل فالرجوع في ظاهر الشوم الى اليد ان كانت صغيرة  
 والى اليد واقرارها **ان كانت** كبيرة واليه جهة شرفية  
 وان قرار **وان علم** فهي انواع احدها ان تحت  
 اسلامها في بلادها وان لم يجز عليها رق قبل ذلك  
 منه **له** تحل بوجه من الوجوه الاينكاح بشرط  
 الثاني كافر من اهل الحرب مملوكة لكافر حر مجازع  
 كافر

في فروع هذه القاعدة

اللاحق

بما هو بالاصل

منهم ومنهم ومنهم

سأ  
 بغير

فباعها فهي حلالك لشربها **الرابع** كافر من اهل الحرب  
 فباعها سيدها كافر اخر فانه يملكها طهرها ويبيعهها  
 لمن شاء وتحل لشربها وهذا ان النوعان الحلفها قطعي  
 وليس محل الورع كما ان النوعين الاولين الحرمة فيها قطعية  
 النوع **الخامس** كافر من اهل الحرب لم يجز عليها رق  
 واخذها مسلم فهذا اقسام احدها ان ياخذ جيش من  
 جيوش المسلمين بايمان خيل او كان فهي غنمة اربعة  
 اقسامها للغانمين وخمسها لاهل الخمس **وهذا** الاطلاق  
 فيه وعلل الشيخ تاج الدين الفزاري نقلا ان حكم الغني  
 والغنمة راجع الى راي الامام يفعل فيه ما يراه مصلحة  
**وصنفه ذلك** كراسة تسمى الرخصة الغنمة واحكام  
 الغنمة وانتدب له الشيخ محي الدين النوري فزر عليه  
 في كراسته اجاب فيها والصواب معه قطعا وقد تسبعت  
 عز واثا النبي صلى الله عليه وسلم وسوابه فكلها ما  
 حصل فيه غنمة او في قسم وخمس وكل ذلك غنمايم  
 بدر ومن تبع السير وحد ذلك مفصلا **ولو قال الامام**  
 من اخذ شيئا فهو له لم يصح القسم الثاني ان يجزى  
 الكفار عنها بغير ايمان من المسلمين او يموت عنها من  
 لا وارث له من اهل الدمة وما اشبه ذلك فهذا في  
 صرف لاهله والجارية التي توجد من في الغنمة  
 لا يحل حتى تنلكن من كل من يملكها من اهل الغنمة



والفئ او من المتولي عليهم او الوكيل عنهم او ممن  
 انتقل الملك اليه من جهتهم ولو بقي فيها قراط لا تحل  
 حتى يملكه ممن هو له القسم **الثالث** ان يفزوا واحدا  
 اثنا عشر باذن الامام فما حصل لهما من الغنيمة  
 تخصصات باربعة الخماسي والجنس لاهله هذا مذهبنا  
 ومذهب جمهور العلماء فلا فرق بين ان تكون السرية  
 قليلة او كثيرة **الرابع** ان يفزوا واحد او اثنا عشر او  
 اكثر بغيا ذن الامام فالحكم كذلك عندنا وعند  
 جمهور العلماء الخامس ان يكون الواحد او الاثنان ونحوهما  
 ليسوا على صورة الفزاة بل متكلمين فتدرك الاصحاب  
 انهم اذا دخلوا الخمس ما اخذوه على الصحيح وعلموه  
 بانهم غزوا بانفسهم فكان كالقتال وهذا التعليل  
 يقتضي انه لم ينطبق في الجملة عن معنى الفزاة والامام  
 في موضع حكاهذا وضعفه وقاد ان المشهور عدم  
 الخمس وفي موضع ادعى اجماع الاصحاب على انه  
 يخص به ولا يخص ويعل ما كالكفار على ثلاثة اقسام  
 غنمة وفيها وغيرها كالسرقه فيملك من اخذ قيا سنا  
 على المباحات **وافقه** الفزالي على ذلك وهو  
 مذهب الحنفية وقال البغوي ان الواحد اذا اخذ  
 من خزني شيئا على جهة السوم فخذ او هرب به اختص ايمنه  
 به وفي ما ك لظرحيتم ان يقال يجب رده لانه كان ايمنه

فاما

فاما صح ما قاله البغوي وافق الفزالي بطريق الاول  
 وقال ابو اسحاق ان الماخوذ على جهة الاختلاس في  
**وقال الماوردي** غنيمة وما قاله الماوردي موافق  
 لكلام الاكرمين وما قاله ابو اسحاق ان اراد بالفئ  
 الغنيمة فصل الوفاق والا وزعم انه يتبع من  
 المختلس ويعطى جميعه لغيره من المقاتلة والقتال الخمس  
 فبيد هذا القم الخامس من النوع **الخامس قد اختلف**  
 على صور ولم يفزها الاصحاب بل ذكروها بمرتبة مع القسم  
 الرابع فالجارية الماخوذة على هذه الصورة فيها هذا الخلاف  
 واجتاها محل الدرع اه **قاعدة الاصل في الكلام**  
**الحقيقة** وفي ذلك فروع منها اذا وقف على اولاده وادعي  
 لهم لا يدخل في ذلك ولد الولد في الاصح لان اسم الولد حقيقة  
 في ولد الصليب وفي وجهه فم حمل له على الحقيقة والجارية **ومنها**  
 لو حلف لا يبيع اولاد يشرى ولا يبيع عبده فوكل في ذلك  
 لم يحث حمل اللفظ على حقيقة وفي قول ان كان من  
 لا يتولاه بنفسه كالسلطان او كان المحلوف عليه مما  
 لا يعتاد الخالف فعليه بنفسه كالسنا وغره خث اذا اسر  
 بفعله ومنها لو قال وقفت على حفاظ القرآن لم يدخل فيه  
 من كان حافظا وشيئا لانه لا يلحق عليه حافظ الامارة  
 باعتبار ما كان فعليه الاسنوي عن البحر **ومنها وقف**  
**على ورثة زيد** وهو حي لم يصح لان الحي لا ورثة له قاله

بناض بالاصل  
 واهل صح

قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة



في البر ايضا قال **الدسموي** ولو قيل يصح حمل على المجاز  
اي ورثته لومات لكان حيا محملا ومنها لو حلف لا يبيع  
اولا يشرى او لا يستاجر ويؤثر ذلك لم يحث الالباب صحيح  
دونه الفاسك ومنها لو قال هذه الدار لزيد  
كان اقرارا له بالملك حتى لو قال اردت  
انها مسكنة لم يسمع ومنها لو حلف لا يدخل دار  
زيد لم يحث الا بدخول ما يملكها دون ما يسكنها  
باغارة او اجارة لان اضافتها اليه مما زالا ان  
يريد مسكنه ولو حلف لا يدخل مسكنه لم يحث الا  
بدخول داره التي هي ملكه ولا يسكنها في الاصح لانها  
ليست مسكنة لم يحث بدخوله داره التي حقيقة  
ومنها لو حلف لا ياكل هذه الشاة حث بلحمها  
لانه الحقيقة دون لبنها وتاجها لانه مجاز  
نعم ان هربت الحقيقة تعين العمل بالمجاز **الراجح كان**  
حلف لا ياكل من هذه الشاة فانه حث شورها  
وان كان **كاتب مجازا دون** ورقها وانصافها  
وان كان حقيقة **نفسه** قد شكك على هذا  
الاصل ما لو حلف لا يصلي فالاصح في اصل الروضة  
انه يحث بالتمرد وفي وجهه لا يحث الالباب الفراغ  
لانها قد تنفس قبل تمامها فلا يكون مصليا حقيقة  
وهذا هو قياس القاعدة وزالت لا يحث حتى

في البر ايضا قال الدسموي ولو قيل يصح حمل على المجاز اي ورثته لومات لكان حيا محملا ومنها لو حلف لا يبيع

يركع لانه يكون اي بالمعظم فيقوم مقام الجميع  
والرافعي ملكي الموجه في الشرع ولم يصح شيئا **ذكر**  
**تعارض الاصل والظاهر** قال النووي في شرح  
المهذب ذكر جماعة من المتأخري الخراسانيين ان كل  
مسئلة تعارض فيها اصل و ظاهر او اصلان ففيها قولان  
وهذا **الاطلاق ليس على الظاهر** فالتساؤل  
يعمل فيها بالظاهر بلا خلاف شهادة عدلين فانها تنفيه  
الظن ويعمل بها بالاجماع وروى في النظر الى اصل براءة الذمة  
ومسئلة بول الطيبة وشباهها ومسايل يعمل فيها  
بالاصل بلا خلاف كمن طرد ثوبا او ملاقاة او عتقا او صلى  
ثلاثا اكرارها فانه يعمل بها بالاصل بلا خلاف **قال**  
**والصواب** في الضابط ما حرره ابن الصلاح فقال  
او تعارض اصلان او اصل و ظاهر وجب المظهر الترجيح  
كما في تعارض الدليلين فان تردد في الراجح ففي مسايل القو  
**وانتجج دليل** الظاهر حكم به بلا خلاف وان ترجح  
دليل الاصل حكم به بلا خلاف اهنا لا قسم اربعة  
الاول ما يردح فيه الاصل جزما ومن امثلة ما تقدم من  
الفروع وضابطه ان يعارضه احتمال مجرد الثاني ما يردح  
فيه الظاهر جزما **وضابطه** ان يعارضه احتمال مجرد  
يسمى **الى سبب** منصوب شرعا كالشهادة تعارض  
الاصل والرواية والميد في الدعوى والخبر والثقة بدخول

في البر ايضا قال الدسموي ولو قيل يصح حمل على المجاز اي ورثته لومات لكان حيا محملا ومنها لو حلف لا يبيع

جميع



السرجهين

لا يستيقن

الوقت او **بجاسة** الماء واخبارها بالحيض والادق  
او معروف عادة كارض على شطهم **الظاهر** انها تعرف  
وتنهار في الماء فلا يجوز استنجارها وجوز ان افي تحريمه  
على تقابل الاصل والظاهر **ومثل الزكشي ذلك**  
**بأستعمال التحسين** واولان النجاس في حكم بالجاسة  
قطعا **ونقله عن الماوردي** وبالماء الهارب من النجاس  
لا صراط العادة بالبول فيه او يكون معه ما يمتثل  
به كسيلة بول الغيبة ومنه لو اخذ المحرم بيض وجاجة  
واخرجها صيدا ففسد بيضه ضمنه لان الظاهر  
ان الفساد منشأ من ضم بيض الدجاجة الى بيضه ولم  
يحرى الرافعي فيه خلاف **الثالث ما يرجح فيه الاصل**  
**على الاصح** وما يبطه ان يستند الاحتمال الى سبب  
ضعيف واسكنه لا كما قد تقرر منها الشيء الذي له يتيقن  
بجاسته ولكن الغالب فيه الجاسة تأويله وثياب مدهن  
الحمر والقضاي والكفار المتدينين بها كالجوس **ومن**  
**ظهر اختلافه بالجاسة** وعدم احترازه منها مسلما  
كان او كافرا كما في شرح المذهب عن الزمام وطبي الشارح  
والمقلد المنيوي حيث لا يشق والمعنى بها كما قال الامام  
وغيره التي جرت العيش في اطرافها والغالب على الظن انتشار  
الجاسة فيها وفي جميع ذلك قولان **اصحها الحكم**  
**بالطهارة** استصحابا للاصل **ومن ذلك ما لو ادخل**  
الكلب راسه في الاناء واخرج وجهه رطب ولم يعلم ولو غف

والاصح

ولا يصح ان لا يحكم بجاسته الا لافان **افزجه يا سينا**  
قطعا قطعاً ومن ذلك لو تمسك في بئر فارة واخذ  
دلو قبل ان يخرج الى الحد المعتبر **وغلب على الظن انه لا يخلو**  
من شر ولم يرفقه القولان والظاهر الطهارة **ومنها**  
**ان اتخف الامام** فظهر منه حركات فهل يلزم المأمور  
المفارقة اعمالا للظاهر الغالب المقتضي لبطلان  
الصلاة اولاد **الاصل بقاء الصلاة** ولعله معذور  
في التخنخ فلذا يزال الاصل اللبقيين قولان **اصحها الثاني**  
**ومنها لو امتشط المحرم** فانفصلت من نجاسته شعرات  
ففيه وجهات **اصحها** لا فدية لان النجف لم يتحقق  
**والاصل** براءة الذمة والثاني يجب لان المشط سبب  
ظاهر فيض في اليه كما ضافة الاجهاض الى الضرب **ومنها**  
**الذم الذي تراه الحامل** هل هو حيض قولان **اصحها**  
نعم لان الامر متردد بين كونه دم علة او دم جيلة  
**والاصل** السلامة والثاني لان الغالب في الحامل عدم  
الحيض **ومنها لو قذف بماء وادعى رقة** فقولان  
**اصحها** ان القول قول القاذف لان الاصل براءة ذمته  
والثاني قول المقدوف لان **الظاهر** الحرية فانها الغالب  
في الناس **ومنها لو جرت خلوة بين الزوجين** وادعت  
الاصابة فقولان **اصحها** تصديق المنكر لان الاصل  
عدمها والثاني تصديق مدعيها لان الظاهر من

ففيه



الجامعة الاصابة غالباً ومنها الواجب الزوجان  
 الوثنيان قبل الدخول فقال الزوج ابلت معاً فالتكاح  
 باق وانكرت فالقول قوله في الاظهر لان الاصل  
 تكا النكاح والثاني قوله لان الشاوي في اله سلم  
 نادر فالظاهر خلافه ومنها دعوى المديون لاني  
 بمقابلته مال الاعسار فيه وجهان اصحهما القول قوله  
 لان الاصل عدمه والثاني لان الظن من حال الخزانة  
 يملك شيئاً ومنها ادعى الغاصب عيباً خلقياً في  
المفصوب منه كقوله ولد اكمه او اخرج او فاقدا ليد  
 فوجهان اصحهما تصديقه لان الاصل عدمه ويمكن  
 المالك اقامة البينة والثاني تصديقه لان يق  
 المالك لانه الغالب التسلمة بخلاف ما لو ادعى عيباً حاداً  
 فان الاظهر تصديقه المالك لان الاصل والغالب  
دوام السلامة والثاني الغاصب لان الاصل  
 براءة ذمته فهذه الصورة تعارض فيها اصلان  
 واعتض احداهما بظاهر ونظير ذلك ما لو جني علي  
 طرف ومزعم نقصه فانه ان ادعى عيباً خلقياً في عضو  
 ظاهر صدق الجاني في الاظهر لان الاصل العدم  
 وبراء الذمة والمالك يمكنه اقامة البينة وان  
 ادعى عيباً حاداً او اصلية في عضو باطن فالظاهر  
 تصديقه الجاني عليه لان الاصل السلامة ومنها

لو ادعى المالك انه كاذب فصدق الغاصب لان الاصل عدم  
 براءة الذمة مما زاد والقول الثاني المالك لان الغالب  
 ان صفات العبد لا يعرفها الا السيد ومنها الوقال  
 هذا اولدي من جاريتي هذه تستجمد عند الامكان هل  
 يثبت كون الجاريته امر ولد لانه الظاهر اولاد الاحتمال ان  
 يكون استولدها بالزوجته وانه قولان منع الرافعي الثاني  
 قال ولهما خروج على مقابل الاصل والظاهر ومنها الوقال  
 الراهن للمرته لم تقبض العين المرهونة عن الرهن بل امر تكا  
 فالاصح انه القول قوله لان الاصل عدم الذم وعدم الاذن  
 في القبض وقيل قوله المرتهن لان الظاهر انه قبضه  
 عن الرهن ومنها جاء المتبايعان معا فماله اهداهما لم افارقه  
 فلي خيار المجلس والقول قوله لان الاصل عدم التفرق كذا  
 اطلقه الاصحاب قال الرافعي وصوبين ان قصرت المدة  
 واما اذا طالت فدوام الاجتماع خلاف الظاهر فلا يبعد تخريجه  
 على تعارض الاصل والظاهر وتابعه ابن الرفعة ومنها طرح  
 العير في الدن واحكم راسه ثم حلف انه لم يستحل خمر  
 ولم يفتح راسه الى مدة وليفتح ذلك فوجهان احدهما  
لا يثبت لان الاصل عدم استحلاله وعدم الخنث والثاني  
 اما كان ظاهراً الحال ضروريته خمر وقت الحلف خنث  
 والا فلا ومنها جرح التمر صيد او غاب ولم يعلم هل  
 برا او مات فالمدح ان عليه ضمان ما نقص لانه الاصل



براءة الدنّة من الزايد وقيل عليه الجزا كما لا لانه  
 قد مر غير محتج والظن بقاؤه على هذه الحالة ولو غاب  
 ووجد ميتا ولم يدرك هل مات بجره او بسبب آخر  
 فهل يجب جزا كامل او ضمان الجرح فقط قولان **قال**  
 في الروضة اصحهما الثاني ونظرم في مسئلة الظبية ان  
 زيرا الما عقب البول بل يفيب ثم يجده متغيرا فانه لا يحكم  
 بان المعنى من البول ونظيره انهم لو جرح الصيد وغاب  
 ثم وجده ميتا فانه لا يحل في الاظهر **ومنها لو روي حصاة**  
**الى المربي** وشك هل وقعت فيه اولاف قولان اصحهما  
 لا يجزيه لان الاصل عدم الوقوع فيه وبقا الرمي عليه  
**الثاني تجزيه لان التفرقة** في المربي الرابع ما يرجح فيه  
 الظاهر على الاصح انه كان سببا قويا منضبطا وفيه  
 فروع منها من شك بعد الصلاة او غيرها من العبادات  
 في ترك ركن غير النية فالشهر حوران لا يؤثر لان الظن ان قضاء  
 العبادات على الصحة **والثاني** بقوله الاصل عدم فعله ومثله  
 لو قرأ الفاتحة ثم شك بعد انراخ منها في حرف او كلمة  
 فلا اثر له نقله في شرح المذهب عن الجويني وكذا لو استجمر  
 وشك هل استعمل حجرين او ثلاثة كما في فتاوى  
 البقوي **قال الزكشي** وقياسه كذلك فيما  
 لو غسل النجس وشك بعد ذلك هل استوعبه  
 ومنها اختلف المتقاتلات في الصحة والفساد فالشيخ

تقديم

المعقود

تقديم مدعى العتمة لان الظاهر جريان **المعقود**  
 بين المسلمين على قاذون الشرع والثاني يقول الاصل  
 عدمها **ومنها من جاء من قدام الامام** واقترع  
 وشك هل تقدم فالاصح الصحة وقيل لان الاصل  
 عدم تاخر **ومنها لو وكل بتزويج ابنته** ثم مات الموكل  
 ولم يعلم هل مات قبل العقد او بعده فالاصح عدم  
 النكاح وعنه الرويان **وقال القاضى حسين** الاصح  
 صحة لان الظن بقاء النكاح ومنها لو ادعى الجاني وقب  
 بالقتول صدق القريب في الاصح لانه الظن الغالب ومنها  
**تسديد واقعة** ومعدل ثم شهد في اخري بعد زمان  
 طويل فالاصح طلب تعديله ثانيا لان طول الزمان نسب  
 بغير الاحوال والثاني لان الاصل عدم التعيين ومنها  
**ان اجروعت فقضت شهرتها** ثم اغتسلت ثم خرج  
 منها سئل الرجل فالاصح وجوبه اعادة الفسل لان الظاهر  
 خروج منها معه **والثاني** لان الاصل عدم خروجه  
 ومنها قاله المالك اهرتك الدابة وقاله الرأكب بل امرني  
 في قول يصدق الواكب لان الاصل براءة ذمته من  
 الاجرة والاصح تصديق المالك اذا مضت مدة لمثلها اجرة  
 والدابة باقية لان الظن يقتضي الاعتماد على قوله والاذن  
 فكل ذلك في مفعلة **ومنها لو القاه في ماء ونار** فماتت  
 وقال الملقى كان يمكنه الخراج في قول يصدق لان الاصل

في الحياة  
شحنة



براءة ذمته والاصح عند النووي بصدق الوحي لان الظاهر  
 انه لو تمكن لخرج ومنها ان رأت المرأة الدم لوقت  
 يجوز ان يكون حينها استسكت عما تمسك عنه الحيض  
 لان الظن انه حيض وقيل لا يهاد بالاصل **فصل في تعارض**  
**الاصليين** قال الامام وليس المراد بتعارض الاصلين  
 تقابلهما على وزن واحد في الترجيح فان هذا كلام متناقض  
**بطلان التعارض حيث يتخيل الناظر في ابتداء نظر فاذا**  
**حققت فكر مرجح ثم نارة يجرم باحد الاصلين وثارة يجرى**  
 الخلاف ويرجح لما عنده من ظاهر او غيره قال ابن الرقعة  
 ولو كان في جهة اصل وفي جهة اصلان جزم بذى الاصلين  
 ولم يجرى الخلاف **في فروج ذلك** **افرا** **وعلى المعين الوحي**  
**في المدة** وهو سليم الذكر والاشياء بالقول قوله  
 قطعاً مع ان الاصل عدم الوطء لان الاصل بقاء النكاح  
 واعتناء بظواهر تسليم ذلك لا يكون عنيماً في الغالب فلو  
 كان خصياً او مجبوراً جري وجهان والاصح تصديقاً  
 لان اقامة البينة على الرطب تصرف كان الظن الرجوع الى قوله  
 لم يثبت بكارتها رجعتنا الى تصديقها قطعاً لا اعتداد  
 احد الاصلين بظاهر قوي ومنها قالت سالتك  
**العلاقات** **بعض** **فعلقني عليه** متصلاً فانما منك باين  
 وقال بل بعد لمرل الفصل في الرجعة فالمراد بالرجوع  
 قال السبكي ولم يرجعوا على تقابل الاصلين ومنها

قوله تعارض الاصلين في طلب

قال بعقك الشجرة بعد التابير فالمرأة في وعاكسبه  
 المشتري صدق الباي **لان الاصل بقا ملكه** **خبر**  
**بل في الروضة** ومنها اختلفا في ولد المبيعة فقال الباي  
 وصفته قبل العقد وقال المشتري بل بعده **قال الامام**  
**كتب الحسيني الى الشيخ الحسيني يسأله عن ذلك فاجاب**  
**لان القول قول الباي لان الاصل بقا ملكه وحكي الدارمي**  
 في المصدق وجهين ومنها اختلف مع مكاتبته فقالت  
 ولدت له بعد المكاتبته فمكاتبته مثلي **وقال السيد بل قبلها**  
**صدق السيد قاله المعوي والرافعي** قال لا ولو تزوج امته  
 بعبد ثم باعها له فولدت وقد كاتبه وقال السيد ولدت  
 قبل الكتابة فهو لي **وقال المكاتب بل بعد الشرع**  
 فمكاتب صدق المكاتب وفرقاً بان المكاتب هنا يدعي ملك  
 الولد لان ولد امته ملكه ويده مفرقة على هذا الولد وهي  
 تدعي على الملك والمكاتبه لا تدعي على الملك بل ثبوت حكم المكاتبه  
 فيه ومنها لو وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلمتان  
 او اقل فوجهان احدهما يتنجس وبه جزم صاحب الحاوي  
 وآخرون لم ينجس النجاسة **والاصح عدم الكثرة والثاني** **والاصح**  
 لا وصوبه النووي لان الاصل الطهارة وقد شكنا في  
 نجاسة نجاسة **ولا يلزم من النجاسة تنجيس** ويرجح  
 الشيخ زين الدين الكنتاني مقال صاحب الحاوي وتبعه  
 البلقيني بان نجاسة نجاسة وبلوغ القلتين شرط

زيد  
 نسخة



والاصل عدمه ولا يجوزنا الاخذ بالاصحاب عند  
 القائلين به الا ان يقطع بوجود المناهي **واما**  
**السبكي** فانه راجح مقالة النووي وخرج ابن  
 ابي الصيف على هذه المسئلة فرعا وهو قائلان بتغير  
 بنماسته غائب عنها ثم عاد ولا تغير وشك في بلوغ  
 بقا الكثرة **قال فان قلنا بالطهارة في الاولى** فيها  
 اولي والا فوجها ان لان الاصل بقا الكثرة ونازعه  
 المحب الطبري فقال لا وجه للنسأ ولا للمخلاف لان  
 تلك تقارض فيها اصلان فنشأ قولان وهما الاصل  
 بقا الكثرة بل تقارض **ومنها لو تسكننا فيها اصحاب**  
 من وراي البراءة اقليل ام كثير ففيه احتمالات  
 للامام لان الاصل اجتناب الغفاسة والاصل في هذه  
 النجاسة العفو وهذه المسئلة نظير ما قبلها **وقد**  
**خرج في اصل** الروضة ان له حكم القليل ومنها  
 لو ادرك الامام وهو راكع وشك هل فارق حد  
 الراكعين قبل ركوعه **فمولا** احدهما انه مدرك  
 لان الاصل بقا ركوعه والثاني لان الاصل عدم الادراك  
 وهو الاصح **ومنها لو نوي** وشك هل كانت نيته قبل  
 الفجر او بعده لم يقع صومه لان الاصل عدم النية قال  
 النووي ويحتمل ان يجبي فيه وجه لان الاصل بقا الليل  
 كن شك في ادراك الركوع ومنها لو اصددها تعليم قرآن

ووجدناها

ووجدناها تحسنه فقال ان اعلمتها وقالت بل غير متو  
 لان الاصل بقاء الصداق في ذمته والاصح نقض بقاها  
**ومنها اذا غاب المسد** وانقطعت اخباره فقول  
 بحب فطرته وهو الاصح لان الاصل بقاء حياته وفي قول  
 لان للاصل براءة ذمة السيد **ورجح الاول بانه**  
 ثبت اشتغال السيد قبل غيبة العبد بفطرته فلا يزال  
 الا يتيقن موته ويحري المولان في اجراءه عن  
 الكفارة والاصح انه لا يحري لان الاصل اشتغال ذمته  
 بالكفارة فلا يبرأ الا يتيقن ونظر في اعمال كل من  
 الاصلين في حالته اذا دخل رجله الخف وحدث  
 قبل وصول القدم الي مستورها لا يجوز المسح **ولو**  
**خرجها الى الساف** ثم ادخلها لا يضر عملا بالاصل في  
 الموضوعين ولو اريد جماعة انشا قرية لا للسكن فاقم  
 بها الجعة لم يجز ولو كانت قرية واشتدمت واقام  
 اهلها لبنائها فاقم بها الجعة صح عملا بالاصل في  
 الموضوعين ولو وجد لم يفتي وشك هل هو ميت او يدي  
 لا يحل اكله ولو لا قاشيا لم يتجسه عملا بالاصل فيها **ومنها**  
**لو اذنت المراهق في البيع** ورجع ثم ادعى الرجوع قبل  
 البيع فتجها ان لان الاصل عدم البيع وعدم الرجوع والاصح  
 نقض بقا المراهق **ومنها شك** هل رضع في الحولين  
 ام بعدهما فقولات لان الاصل الحل وبقا الحولين

وبرادة صح



والاصح لا تحريم ولو شك هل رضى خيما اذ قل فاد  
 تحريم قطعا لعدم معارضة اصلها باحدة باصل اخر  
**ومنها باع عصيرا واقتضه ووجد خيرا فقال** البايع  
 تخم عندك وقال المشتري بل عندك فالاصل عدم التحريم وعدم  
 القبض الصحيح وصح النووي تصديق البايع ترجيحاً  
 لاصل استمرار البيع ويجري القولان فيها لو كان رهنا  
 مشروطاً في بيع **ومنها** لو قبض المسلم فيه فجاه بمعييب وقال  
 هذا الذي قبضته وانكر المسلم اليه فالاصح تصديق  
 المسلم لانه الاصل استيفال ذمة المسلم اليه ولو تيقن  
 البراءة والثاني يصدق المسلم اليه لان الاصل السلامة  
 واستقرار العقد ولهذا يصدق البايع قطعا فيها  
 لو جاء المشتري بمعييب وقال هذا المبيع لان لم يعارضه  
 اصل استيفال الذمة وفارق السلم لانها انفتحت على  
 قبض ما ورد عليه الثري وتنازعاً في سبب الضعف  
 والاصل عدمه والتمس كسح كالمبيع وفي الذمة فيه  
 الوجهان في السلم **ومنها الوراء المبيع** قبل العقد  
 ثم قال البايع هو بحاله وقال المشتري بل تغير فوجهان  
**احدهما تصديق البايع** لان الاصل عدم  
 التغير والاصح المشتري لان البايع يدعي عليه الاصل  
 على المبيع على هذه الصفة والمشتري يتكذلك **ومنها**  
**ان السلم اذا ما اشتا جرة ثم ادعى المستاجر**

المعين صحيح

انها

انها عصب فالاصح ان القول قول المكري لان الاصل  
 عدم الغصب ووجه الاخران الاصل عدم الانتفاع  
 لكن اعتضده الاول لان بعد التسليم بقي الاصل وجوب  
 الاجرة عليه الا ان يشيخ ما يستقطه **ومنها** لو اعطى  
 ثوبا ليخيطه فخاطه ثوبا وقال امرتني بقطعه ثوبا  
 فقال بل قميصا فالاصح تصديق المالك لان  
 الاصل عدم الاذن في ذلك **والثاني المستاجر**  
 لان الاصل براءة ذمته والظاهر انه لا يجرأ وزارنه  
**ومنها** قد عاقبوا وزعم موته نفى قول يصدق القاد  
 لان الاصل براءة ذمته والاصح تصديق الولي لان  
 الاصل بقاء الحياة **ومنها الورع الولي** سرابة  
 والحائي سببا اخر فالاصح تصديق الولي لانه الاصل  
 عدم السبب والثاني الحائي لان الاصل براءة الذمة  
 ولعكس بانه قطع يديه ورجليه فزعم الولي سببا  
 اخر والحائي سرابه فالاصح تصديق الولي لان  
 الاصل بقاء الدينين الواجبين والثاني الجاني  
 لان الاصل براءة ذمته **ومنها** لو قلع سن صغير  
 ومات قبل المودق قبل يجب الارش لان العناية  
 قد تحققت والاصل عدم العود والاصح لان الاصل  
 براءة الذمة والظن انه لو عاش لعادت **ومنها الدعوى**  
**احد الزوجين التفويض والاخر الشبهة**



فالأصل عدم التسمية من جانب وعدم التنوين  
من جانب كذا في أصل الروضة قال البلغيني لم يبين  
فيه الحكم وكان حاله على إذا اختلفا في عقدين فإن  
كلا يلف على نفي دعوى الآخر **وما إذا قال**  
كان له على كذا فني كونه مقاربه بلا خلاف لأن  
الأصل الاستمرار والأصل براءة الذمة والأصح أنه  
ليس باقرار ومنها اطلعنا على كافر في دار فاقال  
دخلت بامان سلم فخرج مطالبته بالبينة وجهان  
لأن الأصل عدم الامان ويعضده على أن الغالب  
على من يشاهد من أن يستناب بالشهاد والأصل  
حقن الدماء ويعضده أن الظاهر الشرعي لا يقدم  
على هذا الامان وهذا هو الأصح **ومنها الوشيه**  
**علم بكلمته الكفر** فادعي الاكراه فليجدد الاسلام  
فإن قتله سبأه قبل الجديد نفي الضمان وجهان  
قال في الوسط ما حوزت من نقابل الاصلين عدم  
الاكراه وبراءة الذمة **ومنها طائر** فتقال انهم اصد  
هذا الطائر اليوم فانت طالت ثم اصطاد ذلك اليوم  
طائرا وجهل هل هو ناك او غير في وقوع الطلاق  
تردد لتعارض الاصلين بقاء النكاح وعدم اصطاده  
ورجح النووي من زوايده عدم الوقوع **ومنها زاد**  
المقتضى في الموضحة وقال حصلت الزيادة باضطراب

الخلافي

الخلافي وانكر في المصدق وجهان من الروضة بالاد  
ترجيح لأن الأصل براءة الذمة وعدم الاضطراب  
قال ابن الرفعة وينبغي القطع بتصدق الشحوج  
يعني وهو المقتضى لأنه وجد في حق اصلان براءة  
الذمة وعدم الاضطراب ولم يوجد في حق الآخر  
الاصل واحد بل الظاهر أن من ستهالة القصاص  
بغيره فالجواب **ومنها من** الزوج وادعي نشورها  
وارعت هي ان القرب ظلم فقد تعارض اصلان  
عدم ظلم وعدم نشورها قال ابن الرفعة لم ارا فيها  
نقلا **والذي يفتوي** في قلبي ان القول قوله  
لأن الشارع فنده وليا في ذلك تذييب لهم  
ايضا تعارض الظاهرين ومن اتممت اذا اقرت  
بالنكاح وصدها المقر له بالزوجية فالجديد قبل  
الامراء لأن الظاهر فيها فيما تصادقا عليه  
والقديم ان كان بلدين لهوليا بالبينة تعارفة  
هذا الظاهر بنظام اخر وهو ان البلدين يعرف  
حاليا غالبا ويشهد عليهما اقامة البينة **فوائد**  
**ختم بها الكلام على هذه القاعدة** الأولى  
قال ابن القاص في التلخيص لا يزال حكم اليقين  
بالشك الا في احدى عشرة مسألة احدى **الشك**  
ماسح الخف هل انقضت المدة ام لا **الثانية**

الخلافي

صدقه

فوائد ختم بها الكلام الخ



شك هل مسح في المضار وفي السفر يحكم في المثلين  
 بانقضاء المدة الثالثة اذا احرم المسافر بينة القصر  
 خلف من لا يدري مسافره هو ام معتمرا لم يحجز  
 القصر **الرابعة** بان حيوان في ماء كثير ثم  
 وجد متغيرا ولم يدركه تغيرا بالبول ام بغيره فهو غرض  
**الخامسة المستحقة** المتحرة بكنزها الفصل عنه  
 كل صلاة شك في القطع في الذم قبلها **السادسة**  
 من اصابته نجاسة في ثوبه او بدنه وجعل موضعها  
 يجب غسل كلها **السابعة شك** مسافرا وصل  
 بطله امر لا يجوز له الترخص **الثامنة** شك  
 مسافرا هل يوي الإقامة امر لا يجوز له الترخص  
**التاسعة المستحقة** وسلس البول اذا توضأ  
 ثم شك هل انقطع حدثه امر لا يفصل بطلها رتبه  
 لم تصح صلاته **العاشره تعيم** ثم راي شيئا لا يدرك  
 اسراب هو ام ما يغل بشمه واذبان سرايا المحرمه  
 الحارثه عشره رمي صيدا فخرجت غاب فوجدته  
 ميتا وشك هل اصابته رميه اخرى من حجر وغيره  
 لم يحل اكله وكذا الوانيس عليه كلبا هذا ما ذكره  
 ابن القاص **وقد نازع** العقال وغيره في استثنائها  
 فانه لم يترك اليقين فيها شك وانما يحل فيها بالاصل  
 الذي لم يثبت شرط العدول عنه لان الاصل في الاول

والثامه

والثامه غسل الرجل وشرط المسح بقا المدة وشكنا  
 فيه فعمل بالاصل باصل الغسل وفي الثالثه والسابعه  
 والثامه القصر رخصه بشرطه فاذا لم يثبت رجوع  
 الى الاصل وهو الاثم وفي الخامسه الاصل وجوب  
 الصلاه فاذا شك في الانقطاع فصلت بالاصل  
 لم يثبت البراءه بها وفي السادسه الاصل انه ممنوع من  
 الصلاه الا بغيره هذه هي هذه الخامسه فلم لم يفصل  
 الجميع فهو يشاك في زوال منه من الصلاه وفي  
 العاشره انما بطل التيمم لانه توحيد وفي الحارثه **الطلب**  
 عشره في حل الصيد قولان **فان قلنا** لا يحل فليس  
 تركه يقين بشك لان الاصل التيمم وقد شكنا  
 في الاباحه **وقد نقل النووي** ذلك في شرح المذهب  
 وقال ما قاله العقال فيه نظير **والصواب** في هذه  
 المسائل مع ابن القاص **قال** وقد استثنى امام  
 الحرمين ايضا والغزالي ما اذا شك الناس في انقضاء  
 وقت الجمعة فانهم لا يصلون الجمعة **وان كان**  
**الاصل بقا الوقت** قال وما يشك اذا توضأ وشك  
 هل مسح راسه امر لا وفيه وجهان الاصح صحة وضوءه  
 ولا يقال الاصل عدم المسح ومثله لو سلم من صلاته  
 وشك هل صلى ثلاثا امر ارباب **والاظهر** ان صلاته من  
 مضت على الصحة **قال فان تكلف شكك** وقال الميثلنا

تتبع



والاشكاف في القاعدة فان شئت هل ترك اولاد والاصل  
 عدمه ولم يعمل بالاصل **قال** **واما اذا سلم من صلاة**  
 فرائ عليه نجاسة واحتمل حصولها في الصلاة وحدوثها  
 بعد ما فلا يلزمه اعادة الصلاة بل مضت على الصحة  
 فيحتمل ان يقال الاصل عدم النجاسة فلا يحتاج الى استثنائها  
 لدخولها في القاعدة **ويحتمل ان يقال تحققت النجاسة**  
 فلا يحتاج الى استثنائها لدخولها في القاعدة وشك في  
 انقطاع الصلاة والاصل عدمه وبما في الذمة فيحتاج  
 الى استثنائها انتهى كلام النووي وزاد ابن السكيت في  
 نظائره صوراً اخرى **فيها اذا اجاب تقدم الامام** واقتدي  
 به وشك انه هو متقدم عليه فالصحيح في التحقيق وخرج  
 المذهب انه تصح صلاته فهذا اتركه اصلاً من غير معارض  
**ولذلك ربح ابن الرفعة** مقابله انه لا يصح عملاً بالاصل  
 السالم عن المعارض ولو كان جازي خلف الامام لم يقطع قطعاً  
 لان الاصل عدم تقدمه **وفي غير هذه المسألة** لو شك  
 وشك هل تقدم على الامام بالتكبير او لا تصح صلاته ونرى  
 بان القصة في الموقف اكثر وقوعاً فانها تصح في صورتين التامة  
 والمساواة **وتبطل في التقدم** خاصة والصحة في التكبير قل  
 وتوقعاً فانها تبطل بالمقارنة والتقدم وتصح في صورة واحدة  
 وهي التأخر ومنها من له كفان عامليتان او غير عامليتين  
 فبها من انقضاء وقت مع الشك في انها اصلية او زائدة  
 والزائدة لا تنقض **واهد الوكايف** احدهما عاملة

في بني بنان الذين اختلفوا في عدمه  
 في بني بنان الذين اختلفوا في عدمه  
 في بني بنان الذين اختلفوا في عدمه

نقط

فقط انقضى بها وحدها على الصحيح **ومنها اذا ارعى الناصب**  
 تلف المفصوب صدق بيمينه على الصحيح والالتفات الجس  
 عليه اذا كان صادقا وعجز عن البينة **والثاني يصدق**  
**المالك** لان الاصل البقاء وزاد الزركشي في قواعد صوراً  
 اخرى **فيها سئل الله فان الاصل** نجاسة منها وترك  
 الاحتمال ولو غلب في ما كثر وهو شك **ومنها من راي** منيا في  
 ثوبه ونزله الذي ينام فيه غيره ولم يذكر اهلاً ما لم يرد الغسل في  
 الاتصاف مع الاصل عدمه **ومنها من شك** بعد صوم يوم  
 من الكفارة هل يوفي لم يوثر على الصحيح مع الاصل عدم البينة  
**ومنها من عليه فائتة شك** في قضائها لم يلزمه مع ان  
 الاصل عدم البينة ومنها من عليه فائتة شك في قضائها لم  
 يلزمه مع ان الاصل بقاءها ذكره الشيخ عمر الدين في مختصر النهاية  
**الفائدة الثانية قال** الشيخ ابو حامد  
 الاسدي الشك على ثلاثة احزاب شك طرأ على اصل حرام  
 وشك طرأ على اصل مباح وشك لا يعرف اصله فالاول  
 مثل ان تجد شاة في بلد فيها سلمون ومجوس فلا تعلم حتى يعلم  
 انها زكاة سلم لان اصلها حرام وشككنا في الزكاة  
 المبيحة **فلو كانت الغالب فيها المسلمون** جاز الاكل  
 عملاً بالغالب المعيد للظنون والثاني ان تجد ما مشغراً  
 واعتمد تفرقه بنجاسته او بطول المكث بمجرز الطهر به  
 عملاً باصل الطهارة **والثالث** مثل معاملة من بالمعصية

الصحيح نسخة

في الفائدة الثانية  
 الشك على ثلثة اشياء

الكره



وان تحقق ان المأخوذ من ماله عن الحرام فلا تحرم مبايعته  
 لانما ان الحلال وعدم تحقق التبريم ولكن تكره خوفا من  
 الوقوع في الحرام هو **الثالثة قال النووي** اعلم  
 ان مراد اصحابنا بالنكاح في الماء والحدث والنجاسة  
 والعتلة والفتق والطلاق وهي اقسام هذه الترددين  
 وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد  
 سواء او احدهما راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء  
 وكتب الفقه اما اصحاب الاصول فانهم فرقوا بين  
 ذلك وقالوا التردد ان كان على السواء والنكاح وان كان  
 احدهما راجحا فالواجب ظن والمرجوح وهم ووقع للرافعي انه  
 فرق بينهما في الحدث فقال انه يرفع بظن الطهر لا بالنكاح  
 فيه وينصرف في الحاوية الصغير **وقيل انه غلط معدود من افراد**  
**قال ابن الرقعة** لم اراه لغيره قال في المباحات وقيل في  
 الشامل انما قلنا بنقض الوضوء بالنوم مضطجعا لان  
 الظن خروج الحدث فصدق ان يقال ونفعا يمين  
 الطهارة بظن الحدث بخلاف غيره **فكان الرافعي**  
**ابدا ما ذكره ابن الصباغ** فانفكس عليه واجلي احتمال  
 فيما اذا ظن الحدث باسباب عارضة في تحريمه على  
 تولي الاصل والغالب **قال الزكشي** وما زعمه  
 النووي من انه في سائر الابواب لا فرق فيه بين المساوي

والراجح

والراجح يرد عليه انهم فرقوا في مواضع كثيرة منها في المأخوذ  
 لوقيد **بسم الله** الحصول في الاربعه كتمزول عيسى  
 فقول وانما ظن حصوله قبلها قلنا وان شك فوجهان  
 ومنها نكاح في المذبح هل فيه حياة مستقرة حرم للنكاح  
 في البيع وان غلب على ظنه بقاؤها هل ومنها في الاكل من  
 ما لا الفهر اذا غلب على ظنه الوضوء جاز وان شك فلا  
 ومنها المرض اذا غلب على ظنه كونه مخوفا فنقد التعريف  
 في النكاح وان شككنا في كونه مخوفا لم ينقد الا بقول اهل  
 الخبرة ومنها **قال الرافعي** في كتاب الاحتلاف  
 قولهم لا ينعى الطلاق بالنكاح مسلم لكن يقع بالنكاح  
 الغالب انتهى **ويشهد له** لو قال ان كنت حاملا  
 فانت طالق فاذا مضت ثلاثة اقوام في وقت التعليق  
 وقع الطلاق مع ان الاقوال لا تنفذ الا لظن ولهذا ابدى  
 الامام احتمال عدم الوقوع الرابع يعبر عن الاصل في  
 جميع ما تقدم بالا استصحاب وهو استصحاب الماضي  
 في الحاضر واما استصحاب الحاضر في الماضي فهو الاستصحاب  
 المعكوب **قال الشيخ نفي الدين السبكي** ولم يمتثل به  
 الا بصحاب الا في سئل واحدة وهي ما اذا اشترى  
 شيئا فادعاه مدع وانزع منه بحجة مطلقة فانهم  
 اطلقوا على ثبوت الرجوع له على البايم بالمواعيد او  
 وهب وانزع منه بحجة وانزع من المشتري منه والموهوب

ب



له كتاب للمثري الاول الرجوع ايضاً فهذا استصحاب  
الحال في الماضي **فالتبينة لا تنفي الملك** ولكن  
تظهره والملك سابق على اقامتها لا يدمى تفديرو  
زمانا لطيف لم يعمل انتقال الملك من المثري الى  
المدعي وكلهم استصوبوا متلوباً وهو عدم الانتقالات  
منه فيما مضى قال ابن تاج الدين وقيل به ايضا على وجه  
ضعيف فيها اذا وجدنا ركاناً لم ندر هل هو جاهلي او اسلامي  
انه يحكم بانه جاهلي ولو كان المصوب باقياً وهو امور مثلك  
فقال القاضي صاحب هكذا انصبته فالقول قول القاضي صاحب  
صرح به الشيخ ابو حامد وغيره فهذا استصحاب متلوب  
ونظيره لو قال المالك كان طعماً جديداً وقال القاضي صاحب  
عقباً فالمصدق القاضي صاحب **القاعدة الثالثة**  
**التي توجب التبين الاقتل في هذه القاعدة** قوله  
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قوله ما جعل عليكم  
في الدين من حرج **وقوله** صلى الله عليه وسلم لم يثبت بالحقيقة  
السحرة اخرج احمد في مسنده من حديث جابر بن  
عبد الله ومن حديث ابى امامة والديلمي في مسند  
الفرزدق من حديث عائشة **واخرج احمد في مسنده**  
**والطبراني والبراز وغيرهم** عن ابن عباس قال قيل  
يا رسول الله اي الاديان احب الى الله قال  
الحنيفية السحرة واخرج البراز من حديث وجه آخر

ففي المسئلة توجب التبين

بلفظ

بلفظ اي الاسلام وروى الطبراني في الاوسط من  
حديث ابى هريرة اذا احب الدين الى الله الحنيفية  
السحرة وروى النخعي وغيرهما من حديث  
ابى هريرة وغيره انما بعثتم بيسرين وحديث يسروا ولا تعسروا  
وروى احمد من حديث ابى هريرة مرفوعاً ان دين  
الله يسر ثلاثاً وروى ايضاً من حديث الاخرين  
بلفظ صحيح خير دينكم اليسر وروى ابن مردويه من حديث  
مجرى بن الاذرع مرفوعاً ان الله انما اراد بهذه الامة  
اليسر ولم يرد عنهم العسر وروى النخعي عن  
عائشة ما خیر رسول الله صلى الله عليه وسلم بين امرين  
الا اختار اليسرهما ما لم يكن انما وروى الطبراني عن  
ابن عباس مرفوعاً ان الله شرع الدين فعمله سهلاً  
سهماً واسعاً ولم يجعله ضيقاً **قالت** العلماء يخرج  
على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتحقيقاته  
واعلم ان اسباب التخييف في العبادات وغيرها سبعة  
**الاول الفرق في النوى** ورخصت من منها  
ما يختص بالطول قطعاً وهو القصر والفطر والمصحح اكثر  
من يوم وليلة ومنها ما يختص به قطعاً وهو ترك الجمعة  
واكل الميتة ومنها ما فيه خلاف والاصح اختصاصه  
به وهو اجمع ومنها ما فيه خلاف والاصح عدم اختصاصه  
به وهو الشغل على الدابة واسقاط الفرض بالتيمم واستدرك

التخييف



ابن الوكيل رخصه قاسعة صرح بها الغزالي وحي  
 ما اذا كان له نسوة واداد السفر فانه يفرغ بينهما ويأخذ  
 من خربت لها القرعة **والدليل منه القضاء الصراحتها اذا رجع**  
 وهل يختص ذلك بالموتى وجهان احدهما **الثالث**  
**المريض** ويرخصه كثيرة التيح عند مشقة استعماله وعدم  
 الكراهة في الاستعانة بمن يفر عليه او ينسل اعفاه **المريض**  
 والقعود في صلاة النحر وخطبة الجمعة والاضطجاع في  
 الصلاة والاياء واجمع بين الصلواتين على وجه اختياره  
 التوكل والسبكي والاسفوي والبلعيني **وتعل**  
**عن النص** وصح فيه المحدث وهو الاختار والاختلاف بين  
 الجماعة واجمعة مع حصول الفضيحة كما تقدم والفقر في  
 رمضان وتوك الصوم المشي الهوم مع العذبة  
 والانتقال من الصوم الى الطعام في الكفارة والخروج من  
 المعتكف وعدم قطع التتابع المشروط في الاعتكاف  
 والاستتابة في الحج ونحو اجها رابحة محظورات  
 الاحرام مع العذبة والتحمل على وجه **فالت** شرط في  
**المشهور** والتدري بالتماسات وبالحج على وجه  
 وراثة المقة بها اذا تمس بالاقطاف وراثة القطر  
 حقه للمويرة **والثاني** **الثالث** **الاکراه**  
**الرابع** **السادس** الخامس الجهل وسياق لها مباحث  
**السادس** الصوم البلوي كالصلاة مع النجاسات

المعصية

المعصية كعدم القروح والدمامل والبرص والعيص  
 والصد يد وقيل دم الاجنبي وطين الناصع والبرص  
 عز وجل ورد في الطيور اذا غمر في الساجد والمطاف  
 وما يصيب الحب في الدوس من مروت البقر وبعوله ومن  
**ذلك المعصية لا تذكر** **الطرف** وهذا لنفس له  
 سائلة وريف العالم وفي الهرة ومن ثم لا يتعدى  
 الى حيوان لا يعم اعتداله بالناس كما قال **الغزالي**  
 وانواه العيان وعبار السرجين ونحوه **الدخالت** والشر  
 النجس ومنفذ الحيوان ومن ثم لا يغني عن منفذ الادوي  
 لا مكان صوفه عن الماء ونحوه وروث ما شوه في الماء  
 والمياه وما في جوف السمك الصغار على وجه اختياره  
 الدويان **ومن ذلك مشروعية الاستحسان** بالحج وراثة  
 الاستقالة والاستعداد في قضا الحاجة في البنيان ومن  
 المصنف للمصنف المحدث ومن ثم لا يباح له اذا لم يكن متعلما  
 لما نقله في المبهات عن مفهوم كلامهم وجواز المسح  
 على المرأة بشقة استيعاب الداس ومسح الحنف في الحضر  
 لمشقة نزع في كل وضوء ومن فشر وجب نوعه في الفضل  
 لعدم تكرره وانه لا يحكم على الما بالاستعمال مادام  
 مترددا على المعصية ولا يفرغ التغير بالملك والطين والطين  
 وكل ما يفسد صونه عنه **واحدة** الافعال الكثير والاشد بار  
 في صلاة شدة الخوف وراثة الناقلة على الدابة في السفر

صونه

وقيل مع



ولا ينافي ذلك مع القدره وكان  
 الاضطجاع والابراء بالظهور في سدة الحروف ثم  
 لا يفراد بالجمعة لاستصحاب الشكير اليها وجميع  
 في المظهر وتترك الجمعة واجتماعه بالاعذار المعروفة وعدم  
 وجوب قضا الصلاة للمريض لأنه يتبرأ بها بمجرد  
 في الصوم بخلاف المسحاة لانه ورواها والى الميمنة  
 وما لا يفر مع شمات البدك اذا اضطر والى الولي  
 من مالا ليتم مقدر اجرة عمله اذا احتاج وجواز  
 تقديم ثمة الصوم على اوله وثمة صوم التغل بالهنا والباحة  
 التغل من الحج بالاحصاء والنوايت وليس المبرر للحكمة  
 والمقال وبيع نحو الرومان والبيض في قشره والموصوف  
 في الذمة وهو السلم مع الهني عن بيع الثمر والذمتا بروية  
 طاهر الصبر وانموذج المتماثل وبارز الدار عن اسمها  
 ومشرعية الحنا لما كان البيع يقع غالبا عن غير مرق  
 ومحصل فيه الدم فيشق على المباقة فسهل الشارع ذلك  
 علمه بجواز المنع في محله وشرع له ايضا شرطة  
 ثلاثة ايام ومشرعية الرد بالميب والتماثل والاقالة  
 والحوالة والرهن والتمان والابراء والقرض والشركة والصلى  
 والحجر والوكالة والادارة والمساواة والمزاينة والقراض  
 والعارية والوديعة للمسنة المظيمة وان كل واحد  
لا ينتفع الا بما هو ملكه ولا يستوفي الا من عليه

٢ علي الماضع

حتم

حتم ولا ينافي ذلك مع القدره ولا ينافي على اموره الابتنى  
 فسهل الامر باناحة الانشاع بملكت الغير بطريق الاجارة  
 او الاعارة او القرض وبالاستقانة بالغير وكاله وايداعا  
 وشركة وقراضا وساقاة وبالاستقانة من غير المدون  
 هو القرض والتوثيق على الدين برهن وضامن وكفيل ونحو  
 وباسقاط بعض الدين صلحا او كلة ابرا ومن التفتيق  
 جواز المعقود المجازية لان لزومها يشق ويكون سببا  
 لعدم تعاطيها ولزوم اللازمة والا لم يستقر بيع ولا  
غيره ومنه اباحة النظر عند الخطبة والاعليم والاشهاد  
 والمعاملة والمعالجة والسيدة ومنه جواز امتد  
 على النكاح من غير نظر لما في اشترائه من المشقة التي  
 لا يمتثلها كثير من الناس في بنائهم وراخواتهم من بطر كل  
 خاطب فناسب التيسير بعدم اشراط بخلاف البيع  
 فان اشراط لا تغني فيه لا تقضي الى عسر ومشقة  
 ومنه اباحة اربع نسوة فلم يقع على واحدة تسير  
 على الرجل وعلى النساء ايم اكثر من ولما يزود على اربع لما فيه  
 من المشقة على الزوجين في القسم وغيره ومن مشروعية  
الطلاق لما في المباح على الزوجية من المشقة عند  
 التنافر وكذا مشروعية الخلع والافقة والضيح بالميب  
 ونحوه والرجعة في العدة لما كان في الطلاق يقع غالبا  
 بفسخ في المعاصاة والحرج ويشق عليه التزامه فشرعت

التخفيف

٧ والشهادة  
سنة



الرجعة في طلقين ولم تشرع دائما لما فيه من المشقة  
 على الرجعة اذ قصد اضرارها بالرجعة والطلاق فكانت  
 ذلك في اول الاسلام ثم نسخ ومنه شرعية الاجبار على  
 الطلق او الطلاق في المولى **ومنه** شرعية الاجبار  
 على الطلق او الطلاق في المولى ومنه شرعية الكفارة في  
 الظهار واليمين تبسيرا على المكلفين لما في التفرغ لوجوب  
 ذلك من المشقة عند النحر وكذا شرعية التحريم في  
 كفارة اليمين لتكرره **بخلاف كفارة الظهار والقتل**  
 والجماع لندرة وقوعها ولان المقصود الزجر عنها وشرعية  
 التحريم في ذلك الجماع بين ما التزم والكفارة لما في الجماع  
 بالندرة لاجا من المشقة وشرعية التخيير في القصاص  
 والدية تبسيرا على هذه الامور وعلى الجاني والنجية عليه **وكان**  
**في شريعة موسى القصاص** يتبعها ولا دية وفي شريعة  
 عيسى الدية ولا قصاص ومنه شرعية الكتابة  
 ليخلص العبد من دوام الرق لما فيه من العسر فرب  
 السقي الذي لا يسمع بالعتق مجانا بما يملك له من النجوم  
**ومنه** **شرعية الوصية** عند الموت لتدارك  
 الانسان ما فرط منه في حال الحياة فيسخر له في الثلث دور  
 ما زاد عليه دفعا لضرر الورثة فحصل التيسر ودفع  
 المشقة في الجانيين ومنه اسقاط المأثم من الجتهدين

في  
التخيير  
خ

في الخطاء

في الخطاء والتبشير عليهم بالاكتفاء بالطلاق ولو كلفوا الاخذ  
 باليقين لكانت وعسر الوصول اليه فقد بان بهذا ان هذه  
 القاعدة يرجع اليها غالب ابواب النعمة **السبب السابع**  
**النقص فانه نوع من المشقة** او النفوس مجبولة على حب  
 الكمال فناسية الخفيف في التكليفات **فمن ذلك** عدم  
 تكليف الصبي والمجنون وعدم تكليف النساء بكثير مما  
 يجب على الرجال كالحجامة والجمعة والجهاد والجزية وتحمل  
 القتل وغير ذلك وامانة لسان الحر ورجلي الذهب وعدم  
 تكليف الارقا بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من الحر  
 في الحدود والعقد وغير ذلك مما سياتي في كتاب السباع  
**وهذه افوايد من** تختم بها الكلام على هذه القاعدة  
 الاولى في ضبط المساق المتضمنة للتخفيف المشاق على  
 قسمة مشقة لا تفك عنها العبادات غلبا لشفقة  
 البرد في الوضوء والغسل وشفقة الصوم في شدة الحر وطول  
 النهار وشفقة السر الذي لا تفكك للحج والجهاد عنها  
 وشفقة الحدود ورجم الزنا وقتل الجناة فلذا اثر لهذه  
 في اسقاط العبادات في محل الاوقات **ومن استثنى**  
**من ذلك جواز النجم** للمخوف من شدة البرد فلم  
 يصح لانه المراد ان يخاف من شدة البرد حصول  
 مرض من الامراض التي تسبب النجم وهذا امر يتفك عنه  
 الاغتسال في الغالب اما البرد الذي لا يخاف معه المرض

في  
السبب السابع فانه نوع من

التي



المذكور فلا يبيع التيمم بحال وهو الذي لا يبيع  
 الانتقال الى التيمم واما المشقة التي تنفك عنها  
 العبادات غالبها فغلب مراتب الاولي مشقة عظيمة  
 قاهرة كمشقة الخوف على النفس والاطراف ومنافع  
 الاعضاء في موجبة للتخفيف والترخيص قلما لا  
 حفظ للنفس والاطراف لاقامة مصالح الدين  
 اولى من تعريضها للنفوات في عبادة او عبادات  
**الثانية مشقة خفيفة** لا وقع لها كادني وجع في اجمع  
 وادنى صداع في الراس او سعال مزاج خفيف هذا الاثر  
 له ولا التفات اليه لان تحصل مصالح العبادات  
 اولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها **الثالثة**  
 متوسطة بين هاتين الرتبين فما في من الرتبة  
 العليا اوجب التخفيف او من الدنيا اوجب كبح  
 خفيفة ووجع الخرس اليسر وما تردد في الحاجة باهلا  
**اختلف** فيه ولا ضبط لهذه المراتب الا بالتقريب  
 وقد اشار الشيخ عز الدين الى ان الاولي من ضبط مشاق  
 العبادات ان تضبط مشقة كل عبادة بآدنى المشاق  
 المستبعدة في تخفيف تلك العبادة **فان كانت مثلها**  
 او اريد ثبتت الرخصة ولذلك اقتصرت في مشقة المرض  
 المبيح للنظر في الصوم ان يكون كزيادة مشقة الصوم في  
 السفر عليه في الحضر وفي **اباحة** محظورات الاحرام ان يحصل

بتركها

بتركها مثل مشقة العمل الوارد فيه الرخصة واما اصل  
**الحج فلا يكفي بتركه بذلك** بل لا بد من مشقة لا يحتمل  
 مثلها كالخوف على النفس والمال وعدم الزاد والراحلة وفي  
 اباحة ترك القيام الى التعمود ان يحصل به ما يشوش  
 المشوع **والاضطجاع اشق** لانه مناف لتعظيم  
 العبادات **بجلاوف** التعمود فانه مبطل للبناء  
 عذر كما في المشهد فلم يشترط فيه العجز بالكلية وكذلك  
 اكتفى في اباحة النظر الى الوجه والكتفين باصل الحاجة  
 واشترط في سائر الاعضاء تاركها **وضبط الامام**  
**بالقدر الذي يجوز الانتقال اليه بالتيمم** واشترط  
 في السنتين مزيد التاكيد **وضبط الفريسي** بما لا يعلم  
 التكليف بسببه هناك للمروءة ويغفر مشقة العبادة  
**تنبيه من المشكل على هذه الضابط** التيمم فانهم  
 اشترطوا في المرض المسح له ان يخاف منه تلف نفس  
 او عضو او منفعته او حدوث مرض مخوف او بطور البر  
 او شين فاحش في عضو ظاهر ومشتقة الفردوس  
 ذلك بكثير **قال الفيلسوف** ولعل الفارق بين  
 السفر والمرض انه المقصود ان لا ينقطع المسافر عن  
 رفقته ولا يحصل له ما يوق عليه التغلب في السفر  
 بالمعاش فما غتفر فيه اخف مما يفتقر فيه **امثال**  
 الى ذلك اما الحرمين واشكل من هذا انهم لم



يرجعوا شرار الماء بزيادة سيرة على ثمن المثل وجوزوا  
 التيمم ومنعوه فيما اذا خاف شيئا فاحشا في عضو  
 بالحق مع ان ضرره اشد من ضرر يذل الزيادة المذكورة  
**وقد استشكل الشيخ عز الدين** وغيره ولا جواب  
 عنه **تنبه** صنف في الروضة راقعها نقلها من الاصحاب  
 المرض المبيع المفطر وله كل الميتة بالمبيع التيمم **القاعدة**  
**الثانية قال الشيخ عز الدين** تخفيفا في  
 الشرع ستة انواع الاول تخفيف اسقاط كاستقاط الجمعة  
 والحج والعمرة والجهاد بالا عذار **الثاني** تخفيف تخفيض  
 كالقصر **الثالث** تخفيف ابدال كما بادل الوضوء  
 والفسل بالتيمم والقمار في الصلاة بالفقود او الاضطجاع  
 او الهمام والصيام بالاطعام **الرابع** تخفيف تغيير كل مبيع  
 وتقدم الزكاة على المول وزكاة الفطر في رمضان  
 والكفارة على الحنث **الخامس** تخفيف تأخير كل جمع  
 وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة في  
 حق مشغل بانقاذ غريب او نحوه من العذار الآتية  
**السادس** تخفيف ترك بعض كصلاة المستحرم مع  
 بقية النحر وشرب الخمر للمقصة وكل نجاسة للتداوي  
 وبذلك واستدرك العلدي سابقا وهو تخفيف  
 تفسير كتفسير نظم الصلاة في الخوف **الثالثة** الرخص  
 اقسام ما يجب فعلها كما كل الميتة للمضطر والفطر لمن خاف

قواعد الثانية

الهلاك

الهلاك بنسبة الجوع والعطش والا كان متماحيا  
 واساعة الفضة بالخمر **وما يندب** كالقصر في السفر  
 والفطر لمن شق عليه الصوم في سفر او مرض والابراء  
 بالظهر والنظر الى المخطوبة **وما يباح** كالعلم وما استولى  
 الاول في تركها كالمسح على الخف واجمع والفطر لمن لا يتضرر  
 والتيمم لمن وجد الماء يباع باكر من ثمن المثل وهو قادر عليه  
**وما يمكن فعلها كالقصر** في اقل من ثلثة مراحل **الرابعة**  
**تعاظم** سبب الرخصة لقصد الترخيص فقط هل يصح  
 فيه صور تقدمت في اواخر القاعدة الاولى **الخامسة**  
**تعمق** هذه القاعدة قول الشافعي رضي الله عنه  
 اذا ضا اذا ضا في الامراض **وقد اجاب** بها في  
 بلادة مواضع احدى هاتين اذا تعدت المرأة ولها  
 في سفر فقلت امرها رجل لا يجوز **قال** يونس بن  
 عبد الاعلى فقلت لم كيف هذا فقال اذا ضا في الامر  
 اشع **الثاني** في اوان الخوف الممول بالسر حين يجوز  
 الوضوء فيها **قال** اذا ضا في الامر اتسع حكاة  
 في البحر **الثالث** حكى بعض شراح المختصر ان الشافعي  
 سئل عن الذباب يجلس على غايطة ثم يقع على الثوب فقال  
 ان كان في طراذمه نجاسة رجلاه والا فلا شيء اذا ضا  
 اتسع ولهم على هذه القاعدة اذا اتسع الامر ضا **قال**  
**ابن ابي عمير** في تقليقه وضعت الاشياء في الامول

فيه نسخة



على انها اذا ضاقت اشعت واذا اشعت ضاقت الا ترى  
 ان قليل العمل في الصلاة لما اضطر اليه سرح به وكثيره  
 لما لم يكن به حاجة لم يسامح به **وكذلك قليل الزكاة وكثيره**  
**وجميع الغزالي** في الاحياء بين القاعدة بين بقوله كلما تجاوز  
 عن حده انعكس الى صده ونظيرها بين القاعدة بين في النكاح  
 قولهم يقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء **وقوله** يقتصر  
 في الابتداء ما لا يقتصر في الدوام وسيداني ذكره وعمره  
**القاعدة الرابعة** **الغزير** **نزال** اصلها قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار اخرجها مالك في الموطأ عن يعمرو  
 ابن يحيى عن ابيه مرسل **واخرجها الحاكم في المستدرک**  
 والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد الخدري  
 واخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن الصامت  
**اعلم ان القاعدة** **ينبغي** عليها كثير من اجواب الفقه من  
 ذلك الرد بالمعيب وجميع انواع الحياء من اختلاف  
 الوصف المشروط والتفريق وافتلاس المشتري وغير ذلك  
 والحجج بانواع **والشفعة** **لانها** **تروى** لدفع ضرر المنة  
 والفقهاء والحدود والكفارات وضمان المتلفين  
 والشفعة ونصب الدية والقضاء ودفع الصائل وقال  
 المشركين والبغاة ونسخ النكاح بالصليب او الدغسار  
 او غير ذلك من مع القاعدة التي قبلها متحدة او متداخلة  
 ويتعلق بهذه القاعدة قواعد **الاولى** **الضرورات** **بيع**

في قاعدة الرابعة

هذه مع

المختلوات

المختلوات بشرط عدم نقصانها عنها ومن ثم جاز كل  
 الميتة عند المختصة والساعة للقرعة بالحجر والتلفظ بكلمة  
 الكفر للاكراه وكذا **اتلاف المال** واخذ مال الممتنع  
 من اداء الدين بغير ادنه ودفع الصائل ولو ادي اليه  
 قتله ولو عم الحرم قطرا بحيث لا يوجد فيه هلال الا نادوا  
 فانه **محرر** **استعمال** **ما يحتاج اليه** ولا يقتصر على الضرورة  
**قال الامام** ولا يرتقي الى الشطوط وكل الملاذ بل يقتصر  
 على قدر الحاجة **قال ابن عبد السلام** وفرض  
 السيلة ان يتوقع معرفة صاحب المال في المستقبل فاما  
**عند الياقوت** فالمال في المصالح لان من جملة اموال  
 بيت المال ما جهل مالكه **ويجوز اتلاف شجر الكفار**  
 وبناءهم لمخافة القتال والظفر بهم وكذا الحيوان الذي  
 يقاتلون عليه وينشئ الميت بعد دفنه بالضرورة بان  
 دفن بلا غسل او بغير القبلة او في ارض او ثوب مفضولين  
 وعصب الخيط لظاهرة جرح حيوان محترم وقولنا بشروط  
 عدم نقصانها ليخرج ما لو كانت الميت نبييا فانه لا يعمل  
 اكله المضطر لان حرمة اعظم في شرع من حرمة حرمة المضطر نظرا  
 وما لو اكره على القتل او الزنا فلا يباح واحد منهما بالاكراه  
 لما بينهما من المتعة التي تعاقب بها مفسدة المكرة او تزيد  
 عليها وما لو دفن بلا تغسيل فلا يباح لان مفسدة  
 هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام

عنها مع

نظر مع



المستر بالتراب مقامه **الثانية** ما ابيع للضرورة  
 يقدم بقدرها **ومن فروعه** لا ياكل من الميتة  
 الا قدر سد الرفق ومن استشير في خايط واكتفى بالبحر  
 كقوله لا يصلح لك ان يعدل الي التفرغ ويجوز اخذ نبات  
 الحرم لعلف البهايمة ولا يجوز اخذه لبيعه لمن يباع  
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه  
 ابيع للضرورة فان وصل عمران الاسلام اشنع ومن  
 بعه بغير ردها ويعفى عن حمل استجاره ولو حمل سجن  
 في الصلاة بطلت **وبعض عن الطهارة** في الماء فلو اخذ  
 ردت وطرح فيه وغيره ضرر **وبعض عن ميتة لا تفصله**  
**سائلة** فان طرح ضرر ولو تصد اجنبي امرأة وجب  
 ان تستتر جميع ساعدها ولا تكشف الا ما لا بد منه  
 للفساد والجيرة يجب ان لا يستتر من الصبيح الا ما لا بد  
 منه ولا تستمسك والجموح لا يجوز تزويجه اكر من  
 واحدة لاندفاع الحاجة بها **واذا قلنا يجوز** تعدد الجمعة  
 لعسر الاجتماع في مكان واحد لم يجز الا بقدر ما يندفع  
 فلو اندفع جميعتي لم يجز لانه صرح به الامام وحرم به السبكي  
 والاسنوي **ومن جازله اقتنا الكلب** للصيد لم يجز له  
 ان يقتني زيادة على القدر الذي يصاد به صرح به بعضهم  
 وخرجه في الخادم على هذه القاعدة **تنبيه** خرج عن  
 هذا الاصل صورتها العريانا فانها ابيحت للفقرانم جازت

تفويض جازله الخ

للاغنيا

للاغنيا في الاصح ومنها **الطلع** فان ابيع مع المرأة على  
 سبيل الرخصة ثم جازع الاجنبي ومنها اللعان حوز  
 حيث يعصرا قائما البينة على زناها ثم جاز حيث يمكن يبي  
 الاصح **فائدة** قال بعضهم المراث خمسة ضرورة  
 وحاجة ومنفعة وزينة وفضول فالضرورة بلوغه حدا  
 ان لم يتناول له الممنوع هلك او قارب وهذا ابيع تناول  
 الحرام والحاجة كالجائع الذي لو لم يجد ما ياكله لم يهلك  
 غير انه يكون في حقد ومشقة وهذا لا يبيع الحرام ويبع  
 الفطر في الصوم والمنفعة كالذي يشتري خبز البر ولحم  
 الفقم والطعام الدسم والزينة كالشهي الملبى والك والثوب  
 المنسوج من حرير وكتان والفضول التوسع باكل الحرام والشبهة  
**تذنية** **قريب من هذه القاعدة** ما جاز  
 بعذر بطل بؤواله كالتييم يبطل بوجود الماء قبل الدخول  
 في الصلاة ونظيره الشهادة على الشهادة لمرض وغوه  
 بطل اذا حضر الاصل عند الحاكم قبل الحكم انما الشبهة لا  
 بالضرورة قال ابن السبكي وهو كما يد فقيد على قولهم  
 الضرر يزال اي يزال ولكن لا يضر فثانها ثبات  
 الدخول مع الاعم بل هما سؤالا نه لو انزل بالضرر لما صدق  
 الضرر يزال **ومن فروعه هذه القاعدة** عدم  
 وجوب المارة على التبرك في الجديد وعدم اجبار  
 الجار على وضع الخدوع وعدم اجبار السيد على تكاح العبد

قال بعضهم المراث خمسة الخ

مكات

تفويض هذه القاعدة الخ



والامة التي لا تحمل له ولا ياكل المضطر طعام مضطر اخر  
ولا قطع قلعة من فخذ ولا قتل ولده او عبده ولا قطع  
قلعة من نفسه ان كان الخوف من القطع كالخوف من ترك  
الاكل او اكثر **وكذا قطع السلعة المخوفة** ولو مال حايط الى  
الشارع او ملك غيره لم يجب اصلاحه ولو سقطت حجرة ولم  
تندفع عنه الا بكسرها ضمنها في الاصح **ولو وقع دينار في حجرة**  
**ولم يخرج** الا بكسرها كسرت وعلي صاحب الارض فلو كان  
يفعل صاحب الحجرة فلا شيء ولو دخلت بهمة راسها في قدر  
ولم يخرج الا بكسرهما **فان كان صاحبها معها** فهو مضطر  
ترك الحفظ فان كان غير ما كولة كسرت القدر عليه ارش  
النقص او ما كولة في ذبحها وجهان وان لم يكن معها فان  
فرط صاحب القدر كسرت فلا ارش والاقله الارش ولو  
الثقت دابتان علي شافق ولم يمكن تخليص واحدة الا بالتلا  
الاحوية ولو سقط علي حرج فانت استمر قتله وان انتقل  
قلبه قيل يستمر لان الضرر لا يزال بالغرير وقيل يتغير  
للاستواء **وقال الامام** لا حكم لله في هذه المسئلة ولو كانت  
صبيغة الحبل لا يمكن وطوها الا بافضائها فليس له  
الوطء ولو رهن المنفلس المبيع او غرسوا وبني فيه فليس  
للمبايع الرجوع في صورة الرهن لان فيه اضارا بالمهرتين  
ولا في صورة الغرس ويبقى الغرس والبنا للمنفلس لانه  
ينقص قيمتهما ويضر بالمنفلس والغرماء **فتبينه قال ابن**

بماض  
بالاصل

السبكي

**السبكي** يستثنى من ذلك ما لو كان اهداهما اعظم ضررا  
وعبادته ابن النكتاني لا بد من النظر لاختصاصها واعلانها  
**ولهذا اخرج القصاص** والمحدود وقذال البغاة وقاطع  
الطريق ودفع الصايل والشفقة والضغ بعيب  
المبيع والنكاح والاعسار والاجباو على قضا الديون  
والنفقة الواجبة ومسئلة الخنزير واخذ المضطر طعام غيره  
وقتل له عليه وقطع شجرة الغير اذا حصلت في هواه داره  
وشق بطن الميت اذ بلغ ماله او كان في بطنها ولو رجي  
حياته ورعي الكفار اذا فرسوا سنا او صبيات او باسرة  
المسلمين **ولو كانت له عشرة او اربع** لا يصح للمسلمين  
والباقي لآخر وطلب صاحب الاكثر الصلة اجيب  
في الاصح **وان كان فيه ضرر شركه** ولو اخطأ الكفار  
بالمسلمين ولا مقاومته لهم جاز دفع المال اليهم وكذا استفاد  
الاسري منهم بالمال اذا لم يمكن بغيره لان مضطرة بقايم في المالك  
ايدهم واصلاصهم للمسلمين اعظم من بذل المال **وتحريم**  
**في التخييف للحريم** لان انقاذها منه مقدم على مضطرة  
تطول العدة عليها **ولو وقع** في نار تحرق ولم يخلص الا بسما  
يغرقه وراه اهلون عليه من الصبر على نعمات النار فلم  
الاستفاد اليه في الاصح ولو وجد المضطر ميتة وطعام غايب  
فلاصح انه ياكل الميتة لانها مباحة بالنص **ولما لم الضير**  
**بالاجتهاد** او ميتة وصيدا فلاصح كذلك لانه يتركب



والاكل مع

في الصيد مخطورين القتل **ونحوه** ذلك **فأعده** **والبعض**  
وهي اذا اتى من مفسدتان ررعي اعظمها ضررا بارتكاب  
انفردا **ونظيرها قاعدة خامسة** وهي لا تفسد  
اولى من جلب المصالح فاذا تعارضت مفسدة ومصلحة  
قدم المفسدة غالبا لان اعتنا الشرع بالمنهيما اشد من  
احتثائه بالمأمورات **ولذلك قال** صلى الله  
عليه وسلم اذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم واذا  
نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ومن ثم سوي في ترك بعض  
الواجبات بآدنى مفسدة كالقيام في الصلاة والفطر والطهارة  
ولم يسأج في الاقدام على المنهيات **وهو موصوف** الكبار **ومن**  
**فروع ذلك للمبالغة** في المضغمة والاشتغال  
مسنونة وتكره للصائم تحليل الشرسة في الطهارة  
وتكره للهرم وقد تراعى المصلحة لنبيلتها على المفسدة من  
ذلك الصلاة مع اخلال شرط من شروطها من الطهارة او  
السر او الاستقبال فان في كل ذلك مفسدة لما فيه من الاخلال  
بجلال الله في انديناهي ارملي اكل الاحوال رمتي تعدد  
شي من ذلك جازت الصلاة بدونه تعديما لمصلحة  
الصلاة على هذه المفسدة **ومن الكذب مفسدة**  
**محرم** ومتي تضمن جلب مصلحة تربوا جاز كالكذب  
للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لادلاصها **وهذا**  
**النوع راجع الى ارتكاب** اخف المفسدتين

بيات  
الاحوال

في الحقيقة

في الحقيقة **القاعدة السادسة الحاجة** **تترد** **فوق الحاجة** **تترد** **فوق الحاجة**  
**الضرورة** عامة كانت او خاصة من الاولى شرعية الاجارة  
والجعالة والحوالة ونحوها جوزت على خلاف القياس لما  
فيه من الاولى من ورود العقد على منافع معدومة **وفي**  
**الثانية** من الجعالة **وفي الثالثة** من بيع الدين بالدين  
لهوم الحاجة الى ذلك والحاجة اذا انحست كانت كالضرورة  
**ومها ضمان الدرك** جوز على خلاف القياس اذا الباع  
اذا باع ملك نفسه ليس ما اخذه من الثمن ديناً عليه حتى يضمن  
لكن لا احتياج الناس الى معاملة من لا يعرفونه ولا يوفون خروج  
المبيع مستقما **ومها مسئلة الصلح** وايضا النظر للمعاملة  
ونحوها وغير ذلك ومن الثانية تضبيب الانا بالفضة  
يجوز للحاجة ولا يعتبر العجز عن غير الفضة لانه يسبح  
اصل الانا من التعدين قطعا بل المراد الاعراض المتعلقة  
بالتضبيب سوى التزين كما صلاح موضع الكسر والشد  
والتوقف **ومها الاخر** من النعمة في دار الحرب جاز  
للمجاهد ولا يشترط لجوار الاكل ان لا يكون معه غيره  
**تسببه من المشكل قول المباح** ويباع الفطر  
لتعليم مع قتلهم في الصداق ولو اصدقها تعليم قرأت  
وطلق قبله تعلم تعليمه في الاصح **واجاب**  
السبكي بانها تعلم قرأت القرأت ويمكن تنصيفه  
من جهة الحروف والكلمات لكن يختلف بسهولة

فوق الحاجة تترد ضرورة



وصعوبة وتأنيده في المهمات فقال لان القيام بتعليم  
نصف مشاع لا يمكن والقول باستحقاق نصف معين  
تحكم لا دليل عليه ويؤدي الى النزاع فان السورة  
الواحدة مختلفة الآيات في الطول والقصر والصعوبة  
والسهولة فتعين البذل **واعترض هذا الجواب**  
بانه خاص بالخلق قبل الدخول وقد صرحوا بتعليم  
التعليم ولو طلق بعد الدخول والمستحق بعد الدخول  
تعليم الكل **واجاب** الشيخ الامام جلال  
الدين المحلي في شرح المنهاج بان ما ذكره النووي  
من اباحة النظر للتعليم يقول به وهو خاص بالامرء  
لانه لا يحرر النظر اليه مطلقا ولو بلا شهوة استشعر  
ان يورد عليه ان الامرء يحتاج الى مخالطة الرجال  
للتعليم ويشق عليه الاحتجاب والتستر وما زال  
اللف والعلماء على مخالطة المرء في مجالسهم وتعليمهم  
فانشئ النظر للتعليم لذلك **واما المرأة فلا يحتاج**  
للتعليم كما يحتاج الامرء واما الواجبات فلا تعلم  
من يعلمها اياها من محرر او زوج او غيره من وواجب  
**وما كنت شيخنا قاضي القضاة** شرف الدين  
المنافري ياتي هذا الجواب ويقول بعموم الاباحه  
للمرأة ايضا ويجب عن مسئلة الصداق بان  
المطلقة امتدت اليها الاطاع فناسب ان لا يوزن

أفرد به مع

في النظر

في النظر اليها بخلاف غيرها والتحقق ما قاله الشيخ  
جلال الدين المحلي **وقد اشار اليه وما قاله**  
السبكي فقال قد كشفت كتب المذهب فانما يظهر منها  
جواز النظر للتعليم فيما يجب تعليمه وتعليمه كالفاضة  
وما يتعين من الصانع بشرط التقدير من وراء حجاب  
**واما** غير ذلك ما كنت كلامهم يقتضي المنع ثم  
استشهد بالمذكور في الصداق **القاعدة**  
**الخامسة العادة محكمة** قال القاضي حسين  
اصلها قوله صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون  
حسنا فهو عند الله حسن قال العلماي ولم اجد مرفوعا  
في شيء من كتب الحديث اصلا ولا بسند ضعيف  
بعد طوله البعث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول الله  
ابن مسعود مرفوعا عليه اخرج احمد في مسنده **اعلم**  
**ان اعتبار العادة** والعرف مرجع اليه في مسائل لا تعد  
كثرة فمن ذلك سنن الحيض والبلوغ والاذن والراقل الحيض  
والنفاس والطهر وغالبها والكراهة وضابط القلة والكثرة  
في الضمة والافعال المنافية للصلاة والنجاسات  
المعقوفة فليعلم وطول الزمان وقصره في مراعاة الموضوع  
في وجهه والبناء على الصلاة في الجمع والخطبة والجمعة وبين  
الاحتجاب والقبول والعدم وورده وانما خرا المانع من  
الرد بالغيب وفي الشرب وسقي الدواب من اكلها ولا ينهاه

قاعدة محكمة

في الفتنة



المهلوكة اقامة له مقام الاذن المنفلي وتناول  
 الثمار الساقطة وفي احرار المال السروق وفي المعاطا  
 على ما اختاره النووي وفي عمل الصانع على ما استحسنه  
 الترافيع وفي حروب السرح والاكاف في اسبجار  
 رابة للركوب والجبر والخط والتمل على من جرت العادة  
 يكونها عليه وفي استيجار رامة فلو كوسب الاستيلا  
 في الغصب وفي رد طرف الهدية وفي عذمة وفي وزيت  
 او كسل ما جهل حاله في عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
**فان الاصح** انه يرعى فيه عادة بلد البيع وفي ارسال  
 المواشي منها را وحفظها ليلا ولو احدث عارة بلده  
 بعكس ذلك اعتبرت العادة في الاصح وفي صوم ليوم  
 الثلثة لمن له عادة وفي قبول القاضي الهدية لمن له  
 عادة وفي التضي والاقباض ودخول الحمام ودور  
 القضاء والولاية والاكن من الطعام المقدم ضيافة  
 بلا لفظ وفي المسابقة والمناضلة واذا كانت للرماة  
 عارة في مشافة ينزل المطلق عليها وفيما اذا اطرقت  
 عادة المبارزين بالامان نسب ولم يجر بينهما شرطا  
 فالاصح انها مقترلة منزلة الشرط **وفي القاذوا واقف**  
 والموصي وفي الامانات وسياقي ذكر امثلة من ذلك  
 وتعلق بهذه القواعد مباحث **الاول**  
**في ما ثبت به العادة** وفي ذلك فروع احدها الحيض

قال الامام والفرايم وغيرهما العادة في باب  
 الحيض اربعة اقسام **الاحدها** ما ثبتت فيه عمة بلا  
 خلاف وهو الاستحاضة لانها حادثة مزمنة فاذا وقعت  
 فالعلم دوامها وسواء ذلك المبتدأة والمقادة والمبيرة  
**الثاني** ما لا تثبت فيه بالمرة وبالمرات  
 المتكررة بلا خلاف وهي المستحاضة اذا انقطع دمها  
 فوات يوما دما ويوما نفا واسمها **ادوار** هكذا  
 ثم اطلق الدم على لون واحد فاذ لا تلتقط لها قدرا يام  
 الدم بلا خلاف **وان قلنا باللقط** بل يجيزها بما  
 كنا نجعله حيضا بالثبوت وكذا لو كانت مرات ولم  
 ترففاسا ثم ولدت واطبق الدم وجاوزت ثنتين يوما  
 فان عدم النفاس فلا يصير عارة لها بلا خلاف بل هذه  
 مبتدأة في النفاس **الثالث** ما لا يثبت عمة  
 ولا مرات على الاصح وهو الوقف من الصلاة ونحوها  
 بسبب تقطع الدم اذا كانت ترمي يوما دما ويوما نفا  
**الرابع** ما تثبت بالثلاث وفي ثبوته بالمرة والمرتين  
 خلاف والاصح الثبوت وهو قدر الحيض والطهر  
 الثاني الجارحة في الصيد لا بد من تكرار يغلب على الظن  
 انه عارة ولا يكفي من واحدة قطعا وفي المرتين  
 والثلاث خلاف **الثاني** القاييف لا خلاف  
 في اثرها التكرار فيه وهل يكفي به مرتين او لا بد من



ثلاث وجهات رجع الشيخ ابو حامد واصحابه اعتبار  
 الثلاث **وقال اما اكرمين** لا بد من تكرار يغلب  
 على الظن به انه عارف الرابع اعتبار الرضي قبل البلوغ  
 بالمايسة قالوا يخسر مرتين فصاعدا حتى يغلب علي  
 الظن رشده **الخامس عيوي** المبيع كالزنا  
 تثبت الرد بجمرة واحدة لان نية الزنا لا تزول وان  
 تاب ولذلك لا يجد قاذفه والاباق كذلك قال  
 القاضي الحسين وغيره تكفي المرة الواحدة منه في يده  
 البايع وان لم يابى في يد المشتري قال الرافعي والسرقة  
 قريب من هذين واما البوك في الفراش فلا يظهر  
 اعتبار الاعتقاد فيه **السادس العادة** في صوم  
 يوم الشك كما اذا كانت له عادة يصوم يوم الاثنين  
 او يوم الخميس فصادف يوم الشك احدهما بما اذا ثبت  
 العادة **قال** الشيخ تاج الدين السبكي لم ارفيه  
 نقلا **وقال في المأدوم** لم يترصوا الضابط العادة  
 فيحمل ثبوتها بجمرة او بقدر بعيد في العرف متكررا  
**السابع العادة** في الاهد الكفاضي قبل الولاية  
**قال** ابن السبكي ايضا لم ارفه نقلا عما اذا ثبت  
 به قال وكلام الاصحاب يلوح بشبهة واحدة  
 ولذلك عبر الرافعي بقوله يعمد منه الهدية والعهد صادق  
 بمرء **الثامن العادة** في تجديد الظاهر لمن

يقتن

في نسخة

يقتن لهما واحد ثا وكان قنهما متطهر فانما يأخذ بالصد  
 ان اعتقاد التجديد والمثل ان لم يعتد به ولم يبينوا  
 بهم تثبت المادة لكن ذكر السبكي في شرح المنهاج ان من  
 ليس له فيه عادة محتمة كمن اعتاده فيأخذ بالصد  
 فظاهر هذا الاكتفاء فيه بالمرة ونحوها **التاسع**  
**انما يستدل** بمحض الخنثى وامناية على الاثر  
 والذكورة بشرط التكرار ليتأكد الظن ويندفع عنهم  
 كونه اتعافيا قال الاسخوي وجرم في التهذيب بانه  
 لا يكفي مرتأت بل لابد ان يصير عادة قال ويظهر  
 النجاسة بما قيل في طلب الصيد **المبحث الثاني**  
**انما يقبر العادة** اذا طوى فان اضرب فلا وان  
 تعارضت الطنون في اعتقادها بخلاف قال الامام في بيان  
 الاصول والثمار كلما يتضح فيه اطلاق العادة  
 فهو المحكم ومضمم كالمذكور صريحا وتلما تعارضت الطنون  
 بمحض التعارض في حكم العادة فيه فهو شك في الخلاف  
 انتهى وفي ذلك فروع **منها باع بدوهم** والطلق  
 نزل على النقد القالب فلو اضرب العادة في البلدة وجب  
 البيان ولا يبطى البيع ومنها غلبت المعاملة بحسن  
 من الدروس او نوع منه انصرف الثمن اليه عند الخلاف  
 في الماصح كالنقد ومنها استباح للخبياطة والشيخ والأكمل  
 فالخياط والحبر والأكمل على من خلافه صحح الرافعي في الشرح

المبحث الثاني



الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت وجب البناء والا  
 فنشغل **ومنها البطالة في المدارس** مثل غيرها من  
 الصلح فاجاب بان ما وقع فيها من رمضان  
 ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لانص  
 من الواقف على اشتراط الاشتغال في المدة المذكورة وما  
 يقع منها قبلها يمنع لانه ليس فيها عرف مستمر ولا وجود لها  
 في اكثر المدارس والا ما كن **فان استغنى بها عرف في بعض**  
**البلد** واشهر غير مضطرب فيجري فيها في ذلك البلد  
 الخلاف في ان العرف الخاص هل ينزل في التأثير منزلة العام  
 والظاهر تنزيله في اهله بملك المترلها **ومنها**  
**المدارس الموقوفة على كتب الحديث** ولا يعلم مراد الواقف  
 فيها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح  
 كتحصيل الصلح ونحوه او يقرأ متن الحديث كالبخاري  
 ومسلم وغيرها او يتكلم على ما في الحديث من فقه ومريب  
 ولغة وشكل واختلاف كما هو عرف الناس الان وهو  
 شرط المدرسة الشيعونية كما رايته في شرط وقفها **وقد**  
**سأل شيخ الاسلام بن حجر** شيخ الحافظ ابا الفضل العراقي  
 عن ذلك فاجاب **بان الظاهر انما شروط**  
**الواقفين** فانهم يختلفون في الشروط **وكذلك اصطلاح**  
 اهل كل بلد فان اهل كل بلد الشام يلبثون دروس  
 الحديث كالسمع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات

الاجابة

قوله البطالة في المدارس

درس

ابو الفضل

بلغ مقابله

بجلائ

بخلاف المصريين فان العادة جرت بينهم في هذه الاعمال  
 بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأه فيمنع الحديث  
 في فصل تعارض العرف مع الشرع **هو نوعان**  
**احدهما انه لا يتكلف بالشرع حكم فيقدم عليه**  
 عرف الاستعمال فلو حلف لا ياكل لحما لم يحث بالسك  
 وان سماه الله لحما ولا يجلس على بساط او تحت سقف  
 او في صنوبر او لم يحث بالجلوس على الارض وان سماها  
 الله بساطا ولا تحت السماء وان سماها الله سقفا  
 ولا في الترس وان سماها الله سراجا او لا يضع راسه على  
 وتد لم يحث بوضعها على جبل او لا ياكل بيضة ارد ما لم  
 يحث بالسك والجراد والكبد والطحال فقدم العرف في جميع  
 ذلك لانها استعملت في الشرع تسمية بلا تعلق حكم  
 وتكليف **والثاني ان يتكلف به حكم فيقدم**  
**على عرف الاستعمال** فلو حلف لا يصلي لم يحث الا بذات  
 الترخ والسجود ولا يصوم لم يحث بمطعم الاسنان او لا  
 ينكح حنت بالمقد لا بالوطي **وقال ان رايت الهلال**  
**فانت طائف** فراه غيرها وعلمت به طلقت حملاته  
 على الشرع فانها فيه بمعنى العلم لقوله اذا رايته فصور  
 ولو كانت اللفظ تقتضي العموم والشرع يقتضي التخصيص  
 اعتبر خصوص الشرع في الاصح فلو حلف لا ياكل لحما لم يحث  
 بالبيضة او لا يطعم لم يحث بالوطي في الذي على ما ترجمه النووي

مطل  
 فصل في تعارض  
 العرف مع الشرع

٨



في كتاب الايمان او اوصى لا قاربه لم تدخل ورثته  
 تحملا بتخصيص الشرع اذ لا وصية لوارث ولو حلف  
 لا يشرب ما لم يحث بالمتفر كثيرا بزعمان وشيوخ  
**فصل في تعارض العرف مع اللغة حكى صاحب**  
 الكافي وجهين في المقدم أحدهما واليه ذهب القاضى  
 حيث الحقيقة اللفظية عملا بالوضع اللغوي  
**والثاني** وعليه البغوي الدلالة العرفية لأن العرف  
 محكم في التصرفات سيما في الايمان فلا يخلو في دار  
 صديقه فقدم اليه طعاما فامتنع فقال أنت لم  
 تأكل فامراني طالع فخرج ولم يأكل ثم قدم اليهم الثاني  
 فقدم اليه ذلك الطعام فأكل فعلى الاول  
 لا يحث وعلى الثاني يحث انتهى **وقال** الدافعي في  
 الطلاق ان تطابق العرف والوضع فذاك واما اختلفا  
 فكلام الاصحاب يميل الى الوضع والامام والغزالي يريان  
 اعتبار العرف وقال في الايمان ما معناه ان عمدة اللغة  
 قدمت على العرف **وقال غيره** ان كان العرف ليس له  
 في اللغة وجه البينة فان المتبر اللغة وان كان له  
 فيه استعمال ففقيه خلاف وان هجرت اللغة حتى  
 صارت نسيا منسيا قدم العرف **ومن الغرر النجدة**  
 على ذلك حلف لا يسكن بيتا فان كان بدو يا حث  
 بالثاني وغيره لانه تظاهرت فيه العرف واللغة لالت

فصل في تعارض  
 العرف والخ

فقيه

الكل

الكل يسمونه بيتا **وان كانت من اهل القرى**  
 فوجهان بناء على الاصل المذكور ان اعتبرنا العرف  
 لم يحث والاصح التحث ومنها حلف لا يشرب مما أنت  
 بالمخ وان لم يعتد شربه اعتبارا بالاطلاق والاعتمال  
 اللغوي ومنها حلف لا يأكل الخبز حثت بغير الامر  
 وان كان من قوم لا يتعارفون ذلك لا طلاق الاثم  
 عليه لغة **ومنها قال المصنف** بغير الاعطاف  
 على المنصوص وقال ابن سريج نعم لا ندراجه فيها لغة  
 ومنها قال المصنف دابة المصطفى فسيما او يغفل او جهلا هلى  
 المنصوص لا **الاب** والبراء لا يظلم عليها عرفا  
**وان كان يظلم عليها لغة** وقال ابن سريج ان كان  
 ذلك في غير مصر لم يدفع اليه الا للرأس ومنها حلف  
 لا يأكل البيض او الرأس لم يحث ببيض السمك والجراد  
 ولا برؤس العصافير والحيتان لعدم الملازمة عليها  
 عرفا ومنها قال سروجي طالع لم تعلق سائر زواته  
 عملا بالعرف **وان كانت وضع اللغة** يقتضي ذلك  
 لان اسم الجنى اذا اضيف عم وكذلك قوله الطلاق  
 يلزمني لا يعمل على الثلاث وان كانت الالف واللام  
 للمعوم ومنها اوصى المقر من لا يدخل من لا يحفظ ويقر  
 في المصحف اول وجهان ينظر في احدهما الى الوضع  
 والثاني الى العرف وهو الاظهر **ومنها اوصى** للفقهاء



فهل يدخل الحلافون والمناظرون قاذي الكافي يحتمل  
 وجهين **لنعارض** من العرف والمقتضى **تنبيه**  
 قال الشيخ العزيم لا ادري ماذا يعني الشافعي مسأله  
 الايمان انما يتبع اللغه فمن حلف لا ياكل الروس فينبغي  
 ان يحث بروس الطير والسماك وان اتبع العرف فاهل  
 القرى لا يعدون الخيام بيوتا **قال** الرافعي الشافعي  
 يتبع مقتضى اللغه تارة وذلك عند ظهورها وتشمورها  
 وهو الاصل وتارة يتبع العرف اذا استمر راطبه وقال  
 ابن عبد السلام قاعدة الايمان البناء على العرف اذا لم  
 يضطرب فان اضطرب فالرجوع الى اللغه **تنبيه**  
 انما يتخاذب الوضع والعرف في العربي اما لا يعجبني فيعتبر  
 عرفه قطعا اذ لا وضع يحمل عليه فلو حلف على البيت  
 بالعربية لم يحث بيت الشعر ولو اوصى لا قاريه لم  
 تدخل قرابة الامري وصية العرب وتدخل في وصية العجم  
 فلو قال ان رايت الهلال فانت طالق فراه  
 غيرها قال القتال ان علق بالعجمه حمل على الممانيه سوا  
 فيه البصر والاعمى قال والرقى الشرعي في حمل  
 الروية على العلم لم يثبت الا في اللغه العربية ومنع الامام  
 الفرق بين اللغتين ولو حلف لا يدخل دار زيد فدخل  
 ما سكنه باجاره لم يحث **وقال** القاضي حين  
 ان حلف على ذلك بالعربية حمل على السكن قال الرافعي

ولا يكاد يظهر فرق بين اللغتين **فصل في تعارض**  
**العرف العام والخاص** والضابط انه ان كانت  
 الخصوص محصورا لم يؤثر كالوكانت عادة امرأة في  
 الحيض اقل ما استمر من مائة الساعات الى الغالب  
 في الاصح وقيل تعتبر عادتها وان كانت غير محصورا اعتبر كما  
 لو جرت عادة قوم بحفظ ذرعهم ليلا ومواسمهم بها  
 فهل ينزل ذلك منزلة العرف العام في العكس وجهان الاصح  
 نعم **المبحث الثالث** العادة المتداولة في ناحية  
 هل تنزل منزلة الشرط حتى يصح بيعه فيه صور منها  
 لو جرت عادة قوم بقطع الحصر قبل النسخ فهل تنزل  
 عاداتهم منزلة الشرط حتى يصح بيعه من غير شرط القطع  
 وجهان اصحهما لا **وقال** القفال نعم ومنها لو عزم  
 في الناس اعتيادا باخذ منافع الرهن للمرتهن فهل  
 ينزل منزلة شرطه حتى يفسد الرهن قاله ابيهم ولا  
 وقال القفال نعم ومنها لو جرت عادة المقرض ببرد الزيد  
 مما اقترض فهل ينزل منزلة الشرط ويحرم اقتراضه وجهان  
 اصحهما لا **ومنها** لو اعتاد بيع العينة بام يشترى  
 موقلا بامها باعها نقد فهل يحرم ذلك وجهان  
 اصحهما لا ومنها لو باع كافر مسلما وشرط الامانة  
 لم يحرم للمسلمين امانة المسلم فلم يشترط ولكن اهدت  
 الامانة في المباشرة بالامانة فهل هو كالمشروط وجهان

تعارض العرف العام والخاص  
 نسخة استغفري

المبحث الثالث



اصحها نعم فهذه الصورة مستثناة **ومنها الورد دفع ثوبا**  
 مثلا الى خياط ليخيطه ولم يذكر اجرة وجرى عارته بالعمل  
 بالاجرة فمال ينزل فنزل شرط الاجرة خلاف الاصح فيه  
 المذهب لاواستحسن اللفظي مقابل **المبحث**  
**الرابع العرف الذي يحمل عليه اللفظ انما هو**  
 المتعارف السابق دون المتأخر قال الرافعي العادة الغالبة  
 انما تؤثر في المعاملة لا في كثرة وقوعها ورفعة الناس  
 فيها يروج في السعة غالبيا ولا يؤثر في التلخيص والاقرار  
 بل يبقى اللفظ على عمومته فيها اما في التلخيص فلتلك  
 وقوعة واما في الاقرار فلا فانه اخبار عن وجوب سابق  
 وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب فلو اقر بدينهم  
 وفرضها بغير سكة البلد قبل **قال الامام وكذا**  
 الدعوي بالدمام لا ينزل على العادة كما ان الاقرار بها لا ينزل  
 على العادة بل لا بد من الوصف كذا قاله الشيخ ابو حامد  
 والكاوردي والرويان وغيرهم وفرقوا بما سبق ان الدعوي  
 والاقرار اخبار عما تقدم فلا يفيد العرف المتأخر  
 بخلاف العقد فانه امر باثباته في حال فقيد العرف  
 ولعاقربا الف مطلقة وفي بلد دماهم ناقصة لزمه الناقصة  
 في الاصح وقيل يلزمه وانما لعرف الشرع ولا خلاف  
 انه لو اشترى بالف في هذه البلد لزمه الناقصة لان  
 البيع معاملة **والفالب** ان المعاملة تقع بما

قوله العرف الذي يحمل عليه اللفظ

يروج

يروج فيها بخلاف الاقرار **ومن الفروع المخرج على**  
**هذا الاصل** ما سبق في مسألة البطالة فاذا استمر  
 عرف بها في شهر مخصوصة حمل على ما وقف بعد ذلك لا  
 ما وقع قبل هذه العادة **ومنها كسوة الكمية** نقل  
 الرافعي من ابن هب ان انه منع بيعها وشراها وقال ابن  
 الصلاح الاصر فيها الى رأي الامام واستحسنه النووي  
 وقال العلوي وغيره الذي يقتضيه القياس ان العادة استمر  
 بانها تبدل كل سنة وتؤخذ كل تلك القيمة فيصرف  
 فيها بيما وغيره ويعرفهم الدئمة على ذلك في كل عصر فلا ترد  
 في جوارزه واما بعد ما انقضت في هذا العرف من وقف الامام  
 ضبعة معينة على ان يعرف ريعها في كسوة الكمية فلا  
 ترد في جوارز ذلك لان الوقف بعد استقرار هذه العادة  
 والعلم بها فنزل لفظ الواقف عليها **ومنها** الاوقاف القديمة  
 المشروطة بنظرها للمأكل وكاف الحاكم اذا كانت فصيحا ثم  
 ان الملك انظر احداث القضاة الاربعة سنة اربع  
 وستين وستائة **فما كانت موقوفا قبل ذلك** اختص  
 نظره بالشافعية ولا يشاركه غيره وما اطلق من التفريد  
 ذلك فمحمول عليه ايضا لان اهل العرف غالبيا لا يعرفون  
 من الهلاك الحاكم غير الشافعي **قال**  
**المكي في فتاويه** ذكر الشيخ برهان الدين ابن  
 الفرج قال وقعت علي فتيا **صورها** انه جعل النظر

نفس







الحرم بلد النبي وعلى الغزالي انه لقاضي بلد المال  
 فعلى ما قاله الرافعي يكون لقاضي الحرم **والثالث**  
 انه يكون لقاضي بلد السلطات كما في اليمن فعلى هذا  
 هل يكون قاضي بلد السلطات الاصلية التي هي مصر  
 او قاضي البلد الذي كانت السلطات بها حين الوقف  
 قال والذي يترجح ان يكون النظر لقاضي البلد الموقوفة  
 لانها عرف بمصالحها فالظاهر ان الواقف قصد به  
 تحصيل المصلحة لا سيما اذا كانت السلطات حين  
 الوقف فيها قلت الظاهر احتمال رابع وهو  
 ان يكون قاضي البلد التي جري الوقف بها والظاهر  
 انه مراد السبكي ببلد السلطات بقرينة تشبيهه  
 بمسئلة اليمن والله اعلم **المبحث الخامس** قال  
 الفقهاء كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه  
 ولا في اللغة يرجع فيه الى العرف ومثله بالمرز في  
 السرقة والتفرق في البيع والقبض ووقت الحيض وقدر  
 والاحياء والاستيلاء في القصب والاكتفاء في نية  
 الصلاة بالمقارنة العرفية بحيث يعد سحر الصلاة  
 على ما اختاره النووي وقالوا في الديمان انما تبني  
 او لا على اللغة ثم على العرف وخرجوا عن ذلك في مواضع  
 لم يعتبر فيها العرف مع انها لا ضابط لها في الشرع ولا في  
 اللغة منها المعاطاة على اصل المذهب لا يصح البيع بها

ولو

في المبحث الخامس

ويخرج

ولما عتيدت لاجرم انه النووي قال المختار الراجح والبلد  
 الصفة لانه لم يصح في الشرع اعتبار لغظا موجب  
 الرجوع الى العرف كغيره من الالفاظ **ومنها** مسئلة  
 استئجار الصناع الجارية عا دهم بالعمل بالاجرة  
 لا يستحقون شيئا اذ لم يشروطوا في الاصح ومن امثلة  
 ذلك الذي يدفع ثوبا الى غياط لم يخطه او قصا لم يقصره  
 او جلى بين يدي حلاق فحلت راسه او رلاك فذلكه  
 او دخل سفينة باذن وفسار الى الساحل **واما دخول**  
**الحمام** فانه يوجب الاجرة وان لم يجر لها ذكر قطعا  
 لان الداخل يستوف منفعة الحمام بكونه وهناك  
 صاحب المنفعة صرفا ومنها لم يرجعوا في ضبط موالاة  
 الرضوخ ودفعة الشر وكثافته للعرف في الاصح ولا في ضابط  
 التحديق **فشرع سبيل الغزالي** من اليهودي  
 اذا اجر نفسه مدة معلومة ما حكم البوت التي يتخللها  
 اذ لم يستثنها فان استثنائها فهل تصح الاجارة  
 لانه يورث الى تاخير التسليم من المقدم فاجاب  
 اذا اطردهم بذلك كانت الحلاف المقدم كالشرع بالاستثناء  
 كما استثنى الليل في عمل لا يتاخر الا بالليل وحكمه ان  
 لو انشأ الاجارة في اول الليل مخرجا بالاضافة  
 الى اول الفجر يصح وان اطلق صح وان كانت الحال  
 يقتضي تاخر العمل كما لو اجار راضا للزراعة في وقت

التجدي

في سبيل الغزالي



لا يَصُدُّ المبادرة الى زرعها او جردا في مشحونة  
 بالامتعة لا تفرغ الا في يوم اويومين او قد نقله  
 عنه الرافع والنووي ولم يقله عن غيره **قال**  
**السبكي** ولا ينبغي مسلما بل ينظر فيه **قال وقد**  
**سئل عنه قاضي القضاة** ابو بكر الشافعي فقال  
 جبر على العمل فيما لا يثبت الامتناع بشرعنا في ذلك  
 فذكر له كلام الغزالي فقال ليس بصحيح ثم قال ويحتمل ان  
 يقال ذلك ويستثنى بالعرف **قال السبكي**  
**وكلام الغزالي** متين قوي وفيه فوائد وهو  
 اول من قول ابي بكر الشافعي لان العرف وان لم يكن  
 عاما لكنه موجود في منزلة العرف في اوقات  
 الراحة ونحوها قال وقوله اذا اطرده عنهم بذلك  
 فينبغي ان يحمل على عرف المجر والمستاجر جميعا سواء  
 كان المستاجر مسلما ام لا فلو كان عرف اليهود مفردا  
 بذلك ولكن المستاجر المسلم لم يعرف ذلك لم يكن  
 اطلاق العقد في حقه منزلا منزلة الاستئنا والبقوله  
 قوله المسلم في ذلك اذا لم يكن من اهل تلك البلدة  
 ولم يعلم من حاله ما يقتضي معرفته بذلك لم يعرف  
 وحينئذ هل نقول العقد باطل او يصح وثبت  
 له الخيار او يلزم اليهودي بالعمل فيه نظرا له قرب  
 الثالث لان اليهودي مفطر بالاطلاق مع من ليس

ان يوضح

من

العرف

من اهل العرف **قال واذا اقتضى الحال** استئناها  
 واسلم الذي في مدة الاجارة وانى عليه بعد اسلامه  
 يوم سبت وجب العمل فيه لا لانقول عند  
 الاستئنا انه خارج عن عقد الاجارة فانه لو كان  
 كذلك لجرى في الاجارة خلاف كاجارة العقد ولما زلنا ان  
 يوجر نفسه يوم السبت لاخر ونحوين ذلك بعينه فانه  
 يلزم منه عقد الاجارة على العين لتخصيص على الحال في  
 مدة واحدة وكلام الفقهاء ياباه وعرضوا بانه اذا  
 ورد عقد على عين لا يجوز ان يعقد عليها مثله  
 وهكذا نقول في استئنا اوقات الصلوات ونحوها  
 ليس مضاه ان تلك الاوقات متخللة بين اوقات  
 الاجارة كاجارة العتي بل نتوله في كل ذلك الش  
 منفعة ذلك الشخص في جميع تلك المدة مستحقة للمتاجر  
 مملوكة بمقتضى العقد **ومع هذا يجب** عليه توفيره  
 في اوقات الصلوات والراحة بالليل ونحوها  
 فهذا هو معنى الاستئنا وهو استئنا من الاستيفاء  
 لامن الاستحقاق فان ثبت قلت من استيفاء المملو  
 لامن الملك وان ثبت قلت العقد مفتخر كحقها  
 ولكن منع مانع فاستئناها وح فالسبوت راحة في  
 الاجارة ملك المستاجر منفعة فيها وانما امتنع عليه  
 الاستيفاء لامر عرفي مشروط ببقاء اليهودية

المقبة  
شحة



فإذا سلم لم يبق مانع والاستحقاق ثابت لعدم  
 العقد فيستوفيه ويجب عليه بعد ما سلم أن يوري  
 الصلوات في أوقاتها وينزل استحقاق المستاجر  
 لا يستأجرها بالاسلام وإن كانت مملوكة له بالعقد  
 كما لم يستحق استيفائها في استيجار المسلم وإن كانت  
 مملوكة له بالعقد وإنما وجب استحقاق طرفها قبل  
 الاسلام إلى العمل لعدم المانع من استيفائها مع  
 استحقاقها **ونظيره** لو استأجر امرأة لعل صدقة  
 فحاضته في بعضها فأوقات الصلوات في زمن الحيض  
 غير مستثناة وفي غير مستثناة ولا يخطر في ذلك إلى  
 حال العقد بل خال آله استيفاء وهكذا الكراة الأبل التي  
 الحج ويسيرها محمول على العادة والمنازل المقادة فلم  
 تنف في مدة الاجارة تغيير العادة وسائر الناس  
 على خلاف ما كانا يسرون فيها لا يضرب الا جبر  
 والمستاجر وجب الرجوع إلى ما صار عادة للناس ولا  
 يقوله بانفساخ العقد واختيار العادة الاولى  
**هذا مقتضى النية** وإن لم اره منقولا **قال ولو استعمل**  
**المستاجر اليهودي يوم السبت** فالما والزم المسلم العمل  
 في اوقات الصلاة ونحوها لم يلزمه اجرة المثل  
**فقد قال البغوي** في فتاويه انه لو استأجر عبدا  
 فاستعمله في اوقات الراحة لم يجب عليه اجرة زائدة

لا

لا اجرة جملة الزمان مستحقة وتركه للراحة  
 ليتوفر عليه عمله فان دخل عليه نقص وجب عليه  
 ان ينقصه كما لو استعمله في اوقات الصلاة لا يجب عليه  
 زيادة اجرة وعليه تركه لقضاء الصلاة هذه عبارة  
 اه **ونظير مسئلة اسلام الذي** ما لاجر دارا ثم  
 باعها لغير المستاجر ثم تقابل البائع والمستاجر  
 الاجارة والذي ذكره المتولي ان المنافع تعود إلى  
 البائع سواء قلنا ان الاقالة بيع او فسخ على الصحيح  
 لانها تنفع العقد من حينها قطعا فلم يوجد عند  
 الرد ما يوجب الحق للشري **وكذلك فيها**  
**لو فسخت الاجارة** بعيب او لم يرض بها يقتضي ذلك  
 وجهين مبنيين على ان الرد بالصيب يرفع العقد  
 من اصله او حينه ان قلنا بالاول فلا شري  
 وكان الاجارة لم تكن والبائع لما تقدم **الكتاب**  
**الثاني في قواعد كلية** يخرج عليها ما لا  
 ينحصر من الصور الخشبية **القاعدة**  
**الاولى** الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد الاصل في ذلك  
 ذلك اجماع الصحابة نقله ابن الصباغ وان ابا بكر  
 حكم في سائل خالفه عمر فيها ولم ينقض حكمه  
 وحكم عمر في الشركة بعدم المشاركة ثم بالمشاركة **وقال**  
**ذلك علي** ما قضينا وهذا على ما قضينا وقضيه في الحد قضايا

في  
 كتاب  
 في  
 كتاب

في  
 كتاب  
 في  
 كتاب

في  
 كتاب



تختلفت وعلته انه ليس الاجتهاد الثاني باقوي  
من الاول فانه يودي الي ان لا يستقر حكم وفي  
ذلك مشقة شديدة فانه اذا نقض هذا الحكم  
نقض ذلك النقص **وهلم جرا ومن فروع**  
**ذلك** لو تضرع اجتهاده في القبلة عمل بالثاني  
ولا قضا حتى لو صلى اربع ركعات لاربع جهات بالاجتهاد  
فلا قضا ومنها لو اجتهد فظن طهارة احد الانامين  
فاستعمل وترك الاخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني  
بل يتيمم **ومنها لو شهد الفاسق** فردت شهادته  
مستأب واحادها كل تعبد لان قبول شهادته بعد  
التوبة يتضمن نفس الاجتهاد بالاجتهاد كذا اعلم في  
التميز ومنها لو الحقه القاييف باحد المتداعيين  
ثم رجع والحقه بالآخر لم يقبل **ومنها لو حقه** قاييف  
باحدهما فحاقا ينفى اخر فالحقه بالآخر لم يلحق به لانه  
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد **ومنها لو حكم الحاكم**  
بشيء ثم تغير اجتهاده لا ينقض الاول وان كان  
الثاني اقوى غير انه في واقعة جديدة لا يحكم الا بالثاني  
بخلاف ما لو يتقن الخطا ومنها حكم الحاكم  
في المسائل المجهلة فيها لا ينقض ولذلك امثلة  
فيها الحكم بمصول الفرق في اللغات باخر الكلمات  
الخمس وبطلان خيار المجلس والعرايا ومنع

لم ص

لا ينقض

يا كرا  
شعر

القصاص

القصاص في المستعمل وصحة النكاح بلا ولي او بشهادة  
فاسقين وبيع ام الولد وثبوت الرضاع بعد حولين  
وصحة نكاح الشغار والمنفعة وانه لا قصاص بين  
الرجل والمرأة في الاضرار ورد الزوايد مع الاصل في  
الود بالعيب وجريان التوارث بين المسلم والكافر وقتل  
الولد بالولد والحر بالعبد والمسلم بالذمي على ما صححه  
في اصل الروضة في الجميع وان كانت الصواب  
في الاخير النقص لما تضمنه النص الصحيح الصريح **ومنها**  
**لو خال زوجته ثلاثا ثم تزوجها الرابعة** بلا عمل لا عقاره  
اذا الخل فسخ ثم تغير اجتهاده وهو باق معها بذلك  
النكاح قال الغزالي ان حكم حاكم بجمعه لم يجب عليه  
مفارقتها وان تغير اجتهاده لما يلزم من فراقها من  
تغير حكم الحاكم في الجتهادات فقال وان لم يحكم حاكم  
ففيه تردد والمنتار وجوب المفارقة لما يلزم في مساكنها  
من الوطئ الحرام على مقتضى الثانية قالوا وما ذكره في  
حكم الحاكم مبني على ان حكمه يتخذ باطلا والا  
فلا يلزم من فراقها ما ينقض حكم الحاكم لان هذا بالنسبة  
الي اخذه في خاصة نفسه وامتناع نقض الحكم في  
الجتهادات لما تقدم ليظهر اثره في المتنازعين  
**وعلى ذلك ايضا** مبني ما حكاه ابن ابي الدمر في ادب  
القضا من الاصل انه ان الحنفية اذا خلل خمر فانقضها



عليه شافعي لا يعتقد لها رتبة بالتحليل فترافعا  
 الى حنفية وثبت ذلك عنده بطريقه وحكم على الشافعي  
 بخلافها لزمه ذلك قولا واحدا حتى لو لم يكن للمدعي  
 بينة وطالبه بعد ذلك ياد آضمانها لم يجوز للمدعي  
 عليه انه يخلف انه لا يلزمه شيء لانه على خلاف  
 ما حكم به الحاكم والاعتبار في الحكم باعتقاد القاي  
 دون اعتقاده وكان هذا مفرغ على نفوذ الحكم باطنا والاد  
 فيسوغ له الخلف ويؤيده الخلاف فيما اذا حكم الحنفية  
 للشافعي بشقعة الجوار هل تحمل له **نصيبها**  
 الاول وقع في فتاوى السبكي انه امراة وقعت دابة ذكرت  
 اليها بيدها ومكها ونصرها على ذريتها وشرطت  
 النظر لنفسها ثم لولدها واشهد حاكم شافعي على نفسه  
 بالحكم بموجب الاقرار المذكور وثبت ذلك عند الحاكم  
 به ونفذ شافعي آخر فاد حاكم ما لكي ابطال  
 هذا الوقف بمقتضى شرطها النظر لنفسها واستمر  
 يدها عليها **وبمقتضى** كون الحاكم لم يحكم بصحته  
 وانه حكمه بالموجب لا يمنع النقص واقتناه بعض الشافعية  
 بذلك تعلقا بما ذكره الرافي من ابي سعيد الهروي  
 في قوله **الحاكم** ان صح ورود هذا الكتاب على فبذلك  
 قول مقله وانزلت العمل بموجبه وان لم يكن بحكمه وتصو  
 الرافي ذلك **قال السبكي والصواب** عندي

انه لا يجوز نقضه سوا اقتصر على الحكم بالموجب امر لا  
 لان كل شيء حكم فيه **حكم** حكما صحيحا لا ينقض  
 حكمه **واما من** خصي ذلك في الحكم بالصحة فلاولين هذا  
 اللفظ في شيء من كتب العلم فليس من شرط استناع التقض  
 ان ياتي الحاكم بلفظ الحكم بالصحة **قال** **ولان**  
**الحكم بموجب الاقرار** مستلزم للحكم بصحة الاقرار  
 وصحة المقر به في حق المقر فاد احكم المالكى بطلان  
 الوقف استلزم الحكم بطلان الاقرار وبطلان المقر به  
 في حق المقر قال ولان الاختلاف بين الحكم بالصحة  
 والموجب انما يظهر فيما يكون الحكم فيه بالصحة مطلقا  
 على كل واحد **اما الاقرار** فالحكم بصحته انما هو  
 على المقر والحكم بموجبه كذلك **قال** **واما ما نقله**  
**الرافعي** عن الهروي فالخير في قوله بموجبه عايداعلي  
 الكتاب **اب** وموجب الكتاب صدور ما تضمنه  
 من اقرار او تصرف او غير ذلك وبوجه والزام العمل به  
 هو انه ليس بزوج ولان ثبت النجدة غير مردود ثم  
 يتوقف الحكم بها على اموال خونها **عدم** **ما رضة**  
**ليست** اخرى كما صح به الهروي في بقية كلامه  
 وغير ذلك ولذلك قال الرافعي الصواب انه ليس بحكم  
 ونحو موافقه **علي** ذلك في تلك المسئلة **واما** مسئلتنا  
 هذه فالحكم بموجب الاقرار الذي هو مضمونه

وقبول صح



الكتاب ولم يتكلم الراعي ولا الهروي فيه بشئ  
 فزال التعلق بكلامهما هو **الثاني** معنى **مقوله الاجتهاد**  
 لا ينقض بالاجتهاد اب في الماضي ولكن بغير الحكم  
 في المستقبل لانتهاء الترجيح الا ان ولهذا يعمل بالاجتهاد  
 والثاني في القبلة ولا ينقض ما مضى وفي **المطلب**  
**ما قاله الاصحاب** في الخشني انه اذا تناقض  
 القول مع الحديث فلا دلالة يقتضي انه لو بان من فوج  
 الرجال وحكمنا بدكورتهم ثم عارض في اوان حكمنا باسكاله  
 ان القول يقتضي امكان البين **قالوا** **انقضاه**  
 كلامهم مشكوك لانه نقض للاجتهاد **قال**  
**الاسنوي** والاعجاب عند ما نقض المتبع انما هو  
 في الاحكام الماضية ونحن لا نتعرض لها وانما غيرنا  
 الحكم لانتهاء المخرج الان وصار كما لم يمتنع القبلة  
 وغيرها اذا اطلب على ظنه دليل فاخذ به ثم عارضه  
 دليل اخر فانه يتوقف عن الاخذ به في المستقبل ولا  
 ينقض ما مضى **الثالث** استثنى من  
 القاعدة صورة الاولى للامام الهادي فلو اراد  
 ما بعده نقضه فله ذلك في الاصح لانه للمصلحة  
 وقد تغير ومنع **الامام** الاستثناء قال ليس ما خذ  
 التحويل هذا ولكن هي الاولى كان للمصلحة وفي المتبع  
 في كل عصر **الثانية** لو قسم في قسمه اجاب ثمر قامت

بلغ مقابلة

بينه

بينه بلفظ القاسم او حيفه نقضت مع ان  
 القاسم قسم باجتهاده نقض القسم بقوله مثله  
 والمشهور به جهته فيه شك وقد استشكل صاحب  
 المطلب لذلك **الثالثة** اذا قور المقرونين حكم  
 اطلع على صفة زيادة او نقص بطل التكوين الاول  
 لكن هذا يشبه نقض الاجتهاد بالنقض للاجتهاد  
**الرابعة** لو اقام الخارج بينه وحكم له بها وصارت  
 الدار في يده ثم اقام الداخل بينه حكم له بها ونقض  
 الحكم الاول لانما يقتضي الخارج لعدم صحة صاحب  
 اليد هذا هو الاصح في الراعي **وقال الهروي** في الاشراف  
 قال القاضي حسين اشكلت علي هذه المسئلة ينف  
 وعشرية سنة لما فيها من نقض الاجتهاد بالاجتهاد  
 وتردد جوابي ثم استقر علي انه لا ينقض **فاشدة**  
**قال السبكي** اذا كان للحاكم اهلية الترجيح  
 ورجح قوله لا يستلزم دليل جيد جاز ونفذ حكمه  
 وان كان مرجوحا عند اكثر الاصحاب ما يخرج  
 عن مذهبه وليس له ان يحكم بالشاذ الغريب في مذهبه  
 وان خرج عنه لانه كالحارج عن مذهبه فلو حكم بقوله  
 خارج عن مذهبه وقد ظهر له رجحانه فان لم  
 يشرط عليه الاما في التولية التزام مذهب جاز  
 وان شرط عليه باللفظ او اللفظ كقوله علي قاعدة

منه صح

راي صح



من تقدمه ونحو ذلك لم يصح الحكم لانت التولية لم  
تسلمه وافق ابن عبد السلام بان الحاكم المعلوم المذهب  
اذا حكم بخلاف مذهبه وكان له رتبة الاجتهاد ووقع  
الشك فيه **قال الماهر** انه لا يحكم فيه بخلاف  
مذهبه فيمنقض حكمه **وقال الماوردي** اذا كان  
الحاكم شافعيًا واداه اجتهاده في قضية ان يحكم  
بمذهب ابي حنيفة جائز ومنع منه بعض اصحاب التوجه  
التهمة اليه ولكن السياسية تقتضي موافقة استقرار  
المذهب وتغيير اهلها **وقال** لا يجوز لاحد ان يحكم  
في هذه الزمان بغير مذهبه فان فعل ينقض الاجل عند  
الاجتهاد في اهل هذا الزمان بغير مذهبه فان فعل ينقض  
الاجل عند الاجتهاد في اهل هذا الزمان ينقض قضاء  
القاضي اذا خالف نصا او اجما او قياسا حلييا  
**قال العراقي** او خالف القواعد الكلية **قال الحنفية**  
او كان حكما لا دليل عليه نقله السبكي في فتاويه **قال**  
**وما خالف** شرط الدوافع فهو مخالف للنص وهو  
حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او  
ظاهرا **قال وما خالف** المذهب الدريفة فهو مخالف  
للاجماع **قال** وانما ينقض حكم الحاكم ثبوت قطايه  
والخطا قد يكون في نفس الحكم لكونه مخالفا نصا او  
ثبوتا بما تقدم وقد يكون الخطا في السبب كما يحكم

ابن الصلاح

خاتمة

ببينة

ببينة مزورة ثم تبين خلافه فيكون الخطا في السبب  
لا في الحكم وقد يكون الخطا في الطريق كما اذا حكم ببينة  
ثم بان فسقها وفي هذه الثلاثة ينتقض الحكم بمعنى  
اننا سمينا بطلانه فلو لم يتمين الخطا بل حصل مجرد التعارض  
كقيام ببينة بعد الحكم بخلاف البينة التي ترتب الحكم  
عليها فلا نقل في المسئلة والذي يترجح ان لا ينقض لعدم  
تبين الخطا **القاعدة الثانية** اذا اجتمع  
الحلال والحرام الاغلب الحرام الحلال **قال** حافظ  
ابو الفضل العراقي ولا اصل له **وقال السبكي** في الاشياء  
والنظائر نقلنا عن البيهقي هو حديث رواه جابر  
الجميع رجل ضعيف عن الشعبي عن ابن مسعود وهو  
منقطع قلت واخرجه من هذا الطريق عبدا  
الرافة في مصنفه وهو معروف علي ابن مسعود لا يرفع  
**ثم قال ابن السبكي** غير انه القاعدة في نفسها  
صحيحة **قال** الجويني في السلسلة لا يخرج عنها الا ما ندر  
فمن روجها اذا تعارض دليلان احدهما يقتضي التحريم  
والاخر الاباح قدم التحريم في الدرع ومن ثم قال عثمان  
لماسيل عن الجمع بين اثنين بملك اليمين احلها  
اية وحرمتها اية والتحريم احب اليها **وكذلك تعارض**  
حديث لك من الحايض ما فوق الارز وحديث اصنفوا كل  
شيء الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة

على الجراح اوردته جماعة حديثا  
بخط ما اجمع الحلال والحرام

**قاعدة الثانية**



والركبة والثاني يقتضي ابا حنيفة ما عدا الوطي فزح  
التحريم احتياطاً **قال** **الاشعة وانما كانت**  
التحريم احب لان فيه ترك مباح لا اجتناب محرم وذلك  
اولي من عكسه ونهاهوا استنبهت محرم با جنباك محسوس  
لم تحمل **ومنها قاعدة** بدعجوة ودرهم ومنها من احد  
ابويها كتاب والآخر محوسبي او وثني لا يحمل نكاحها  
ولا ذبحها ولوثان الكتابي الاب في الاظهر تغليباً  
لجانب التحريم ومنها من احد ابويهما كولد والاخر غير  
ما كولد لا يحمل الكلد ولو قتلته تحرم نفيه الجزا تغليباً  
للتحريم في الجانبين **ومنها لوكان بعض** الضمة للحاجة  
وبعضها للزينة حرمت ومنها لوكان بعض الشجرة وبعضها  
في الحرم حرم قطعها ومنها لو اشترك في الدخ مسلم ومجوسي  
او في قتل الصيد سهم وبنفقة لم يحمل ومنها عدم رجواز  
وطي الحارثية المشتركة **ومنها لو اشبه مذك**  
بميتة اوليت بقر بليف اثنان او ما وبول لم يجز تناول  
شيئ منها ولا بالاجتهاد ما لم تكن الدواين مما شتماه المحرم  
ومنها لو اختلطت زوجة بغيرها فليس له الوطء ولا بالاجتهاد  
سواكن محصورات ام لا للاختلاف **قال** في شرح المذهب  
**ومن صور ان يطلق** احدي زوجتيه بها  
فيحرم الوطء قبل التمين او يعلم على اكثر من اربع نحر  
قبل الاختيار ومنها ما ذكره النووي في فتاويه اذا

اخذ

اخذ المكاس من انسان دراهم فخالطها بدراهم المكس  
ثم مرد عليه قدر دراهمه من ذلك المختلط لا يحمل له  
الا ان يقسم بينه وبين الذي اخذت منهم **وفي فتاوي**  
**ابن الصلاح** لو اختلط دراهم حلال بدراهم حرام  
ولم تميز فطريقه ان يعزله قدر الحرام بنية القسمة  
ويصرف في الباقى والذي عزله انه علم صاحبه كحمده  
اليه والا تصدق به عنه وذكر مثله النووي  
**وقال** **ثنتا** **اصحابنا** ونصوص الشافعي على  
مثله فيما اذا غصب زيتا او خنطة وخلطه بمثل  
قالوا يدفع اليه من المختلط قدر حقه ويخلى الباقي للغاصب  
**قال** **واما ما يقول** العوام ان اختلاط ماله بغيره  
يحرمه غباطل لا اصل له ومنها لو اشترى الناس فوق  
العادة رجاء من الخسفة او الصفة فانه لا يجزي الحجر  
في غير الجواهر ايضا **ومنها** لو تلفظ الجنب بالقرآن  
يقصد القراءة والذكر معا فانه يحرم ومنها لو وقف جزار من  
ارض مسكاً على مسجد صحيح وجب القسمة ولا يجوز قبل  
القسمة للجانب المكس في شيء من اجزاها ولا الاختلاف  
تغليباً للتحريم في الجانبين ذكر ابن الصلاح في فتاويه ومنها  
لو رمى الصيد فوق بارض او جبل ثم سقط منه حرم  
لحصول الموت بالسهم والسقطة **وخبر**  
**عن هذه القاعدة** فروع منها الاجتهاد في الاواني



والتياب والشرب المنسوج من حرير وغيره يحل ان  
 كان المرء اقل وزنا وكذا اذا استويا في الاصح بخلاف  
 ما اذا زاد وزنا ونظيره الثوب جدي زمسه للحدث  
 اما كانت اكثر من الثوب وكذا اذا استويا في الاصح  
 لان كانت الثوب اكثر منها لوري سهما الى طاب  
 فخرجه ووقع على الارض فما است فانه رجل الله وان  
 امكن اهالة الموت على الرقع على الارض لان ذلك  
 لا بد ففيعنه ومنها معاملة من اكثر مال حرام اذا لم  
 يعرف عينه لا حرم في الاصح لكن يكره **وكذا الاخذ من**  
**عطايا السلطات** اذا غلب الحرام في يده كما قال  
 في شرح المذهب ان المشهور فيه اكثر اعمد لا التبريم  
 خلافا للفرائي **وفها لو اختلف الشاة** علنا حراما لم  
 يحرم لبسها ولحمها ولكن تركه ورجع نقله في شرح المذهب  
 عن الفرائي **وفها ان تكون الحرام مستهلكا** او قريبا  
 منه فلواكل الحرام شيئا قد استهلك فيه الطيب  
 فلا فدية ولو خالط المايح الماء بحيث استهلك فيه  
 جاز استعماله كله في الطهارة ولعمره لبن المرأة  
 بما د بحيث استهلك فيه لم يحرم وكذا لو لم يستهلك ولكن  
 لم يشرب الكحل ولا يجوز الغرض على العيشوش قال  
 الحرجاني ما لم يكن مستهلكا ولو اختلفت حرمته بنسوة  
 قرية كبيرة فله النكاح من ولو اختلف حمام ملوك

سار  
 اختلفت

بمباح

بمباح لا ينحصر جاز الصيد ولعلك في الملوك غير محصور  
 ايضا في الاصح **قال في زوائد الوصفة ومن**  
**المهم ضبط العدد المحصور فانه يتكرر في ابواب**  
**الفقه** وقل من بينة قال الفرالي وانما يضبط بالتقريب  
 فكل عدد لو اجمع في صعيد واحد لم يفسر على الفاعل من  
 عدة بجرد النظر كالالف ونحوه فهو غير محصور وما  
 سهل كالعشرة والعشرين فهو محصور وبين الطرفين  
 او ساء متشابهة ملحق باحد الطرفين بالظن وما  
 وقع فيه الشك استفت فيه القلب ولو ملك الماء  
 بالاستقاء ثم انصب في نهر لم يترك ملكه عنه ولا يمنع  
 الناس من الاستقاء وهو في حكم الاختلا بغير المحصور  
**قال في الاحياء** ولو اختلفت في البلد حرام لا ينحصر  
 لم يحرم الشرا منه بل يجوز الاخذ منه الا ان يقرر  
 به علامة على ان من الحرام **فصل يدخل في**  
**هذه القاعدة تعريف الصنفية** وهي ان  
 تجمع في عقد بين حرام وهلال وتجرى في ابواب  
 وفها غالبا قولان او وجهان اصحهما الصنفية في  
 الحلال والحلال المطلق في الكل والحي في السمات  
 انه المذهب واختلف في علمته فالصحيح انها تجمع  
 بين الحلال والحرام فغلب الحرام وقيل اجماله بما ينص  
 الملك من العوض **ومن امثلة ذلك** في البيع

ق  
 يدخل في هذه القاعدة  
 تعريف الصنفية



انما يبيع غلاما او خمر او شاة وخنزيرا او عبدا  
 وحر او عبده وعبدا غيره او مشركا بغير اذن  
 شريكه او ماله الزكاة قبل اخراجها او المالا الجاري  
 مع قراره او غير الجاري وقلنا المالا يملكه ولا يظهر  
 الصحة في القدر المملوك بحصنه من المسمى ومنها  
 ان يهب ذلك كما صرح به في الصحة فيما اذا وهب  
 عبدا فخرج بعضه مستحقا او يرهنه او يبيعه  
 او يتاح له عليها وفي النكاح ان يجمع من لا تحل له الامه  
 بين حرة وامه في عقد فالظاهر صحة النكاح في الحرة  
 وكذا الوجه في عقد بين مسلمة وثنية او اجنبية  
 ومحرم او خلية ومقتدة او مزروجة وكذا الوجه  
 من تحل له الامه بين امه واختين فانه يطل في  
 الاختين وفي الامه القولان وفي الهدي اذا  
 زاد على القدر الزائد بطلت في الرايد وفي  
**باب في القولان** اظهرها الصحة وفي المفاضلة  
 اذا كانت بين حزينين فظهر ما حدتها من الاجن  
 الذي يطل العقد فيه وسقط من الحرب المخرما قاطبة  
 وهل يبطل العقد في الباي فيه القولان امحتهما  
 لا **وكما الضمان والاول** لو قال  
 ضمنت لك الدراهم التي على فلان او ابرأتك من الدرا  
 التي عليك وهو لا يعلم قدرها فهل تصح في ثلاثة

لانها

في

لانها القدر المستيقن وجهها من تعريف الصفة  
 كذا في الروضة واصطفا في الصداق ومقتضاه الصحة  
**وذكر المسئلة في باب الضمان وقال وجهان**  
 كما لا يخفى كل شهر يدانهم هل تصح في الشهر الاول ومقتضاه  
 تحريم الكل قال في السبب المهمات والقباس تخصي  
 ذلك بما زاد وتخرج الباقي على تعريف الصفة وح  
 فنصير الهدي شركة على الصحيح فان زاد المبيع  
 كان الهدي الحري بعد ان كان هدي المكاتب  
 فهل يبطل في الجميع او يصح فيها بقدر قيمة العادة  
 فيه نفي نظر والاول هو **وقال البلقيني**  
 المعتمد اختصا التخييم بالزيادة فيان تميزت  
 والاحرم الكل وفي احكام الموات لو تميز الشخص اكثر  
 مما يقدر على احيائه فيقبل يبطل في الجميع بل انه  
 لا يميز ما يقدر عليه من غيره **وقال المحرر**  
 يجمع بينهما يقدر عليه قال في الروضة وهو قوي  
 وفي الوصية لو وصي بثلاثة عوارث واجني بطلت  
 في الوارث وفي الاخر وجهان امحتهما الصحة والمف  
 بمعظم بذلك ما انه الوصي بالكثر من الثلث ولا وارث  
 له والموقوف فيه الجرم بالصحة في الثلث وفي الشها **دالة**  
 لوجوه في شهادته بين ما يجوز وما لا يجوز هل يبطل  
 في الكل او في ما لا يجوز خاصة ويقبل فيما يجوز فيه

تصحيح البطان فانه لا يصح في قضية المجارة ولو اهدى في حله  
 عاده بالاهداء

في قوله ما يقدر عليه من غيره

في قوله ما يقدر عليه من غيره



قوله تفريق الصفقة **ومن** امثله لو ادعى بالف  
 فشهد له بالعين بطلت في الدليل وفي الالف المدعي بها  
 قوله اصحاب الصفة **تنبيه** ذكره في بيان  
 الخلاف في تفريق الصفقة شروط الاول ان لا يكون  
 في العبادات فان كانت مع فيها مع فيه قطعاً فلو عمل  
 ركعة سنتين مع سنة قطعاً ولو نوي هتئين انقضى  
 واحدة قطعاً ولو نوي في النفل اربع ركعات تسليمين انقضى  
 بركعتين قطعاً وروى الاخيرتين ندين لما سلم منها خرج عن  
 الصلاة فلا يصير شارعاً في الاخيرتين وتكبيره في الف  
 حين في فتاويه ويستثنى صور الاول لو نوي في ركعات  
 صور جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وفيه وجهان  
 اصحاب الصفة **الثانية** لو نوي التيمم لغرضين  
 بطل في احدهما وفي الاخر وجهان اصحاب الصفة وقد  
 انكسرت هذه المسئلة على الذكر في مقال في قواعد مع  
 لو احد قطعاً وفي الاخر خلاف وهو غلط **الثالثة** ادعى  
 على الخارج الغلط بما يبعد لم يقبل فيما زاد على القدر  
 المحتمل وفي المحتمل وجهان اصحاب القول فيه **الرابعة**  
 نوي قطع الوضوء في انثائه بطل ما صار في النية  
 قطعاً وفي الماضي وجهان اصحابه **قال في الخادموه**  
 في مسائل تفريق الصفقة في العبادات الخامسة  
 مع املا الخفين وهو ضعيف ووصل البطل الى

الادبني مع

الاسفل

الاسفل القوي وقصد هاهنا يصح في الاعلى وفي الاسفل  
 وجهان اصحاب الصفة **السادسة** صلى على موي  
 واعتقد هم احد عشر فباثنا عشر فوجهان في البحر  
 اصحاب الصفة والثاني البطلان لان النية قد بطلت في  
 الحادي عشر لكونه معدوماً فتبطل في الباقي **السابعة**  
**صلى** على حي وميت فالذي يظهر ان يكون فيه وجهان  
 من تفريق الصفقة لكن في البحران جهان الحال صحت والا فلا  
 كن صلى الظهر قبل الزوال وفيما قاله نظر **الثامنة** ولم ار من  
 تعرض لها اذ اجاوز الفايضة الدليتين او البوالة المحشفة وتقطع  
 عن الماء يتعين في المجاوز قطعاً وفي غيره وجهان اصحابهما  
 يميز في فيه البحر ذكره في شرح المذهب وحرم به في الكفاية  
 ونقله القاضى حسين عن النص والرواية عن الاصحاب  
 والثاني يجب غسل الجميع حكاه في الحاوي **الشرط**  
**الثاني** ان لا يكون سبباً على الرأية والتغليب  
 فان كان كالطلاق والعتق بان طلق زوجته وغيرها او  
 اعتق عبده وعبده غيره او طلقها اربعا نفذ فيما يملكه  
 اجماعاً **الثالث** ان يكون الذي يبطل فيه معيناً  
 بالشخص او الجزئية يخرج ما اذا شرط الحيا بالربعة ايام  
 فانه يبطل في الكل ولم يقل احد بانه يصح في ثلاثة وغلط  
 الباقي في شرح التنبيه حيث خرجها على القولين وما  
 اذا اعتد على خمس نسوة او اثنين معاً فانه يبطل في الجميع

الكل

نقص الشرط الثاني



ولم يقل احد بالصحة في البعض لانه ليس هذه باولي بن  
 هذه وغلط صاحب الدخاير بتجريمها ولو جمع من تحمل له  
 الامة لا عساره بين حرة وامر في عقد فطريتان اظهرها  
 عند الامام وابن القاص انه على القولين **وقال ابن خلد**  
 وابوزيد واخرون انه يبطل قطعا لانه جمع بين  
 امراتين يجوز افراد كل منهما ولا يجوز الجمع فاشبه الذي  
 والاول **فرق** بان الاختين ليس فيهما اقوى والحرة اقوى  
 واستثنى من هذا الشرط مسئلتين المفاضلة والتجبر  
 السابقتان فان الاصح فيهما الصحة **تخرج** على القولين  
 مع انه لا يتعين الذي يبطل فيه الرابع **امكان** التوزيع  
 ليخرج ما لو باع مجهولا ومعلوم **ومن ذلك لو باع**  
 ارضا مع بذر او زرع لا يفرد بالبيع فانه يبطل في  
 الجميع على المذهب وقيل في الارض القولان واستثنى  
 من ذلك مسئلة بيع الماء مع قراره فان بيع الماء  
 الجاري بمجهول القدر الخامس ان لا يخالف الاذن  
 ليخرج ما لو استعار شيئا لرهنه على عشرة فرهنه  
 بالكر فالذهب البطلان في الكل مخالفة الاذن وقيل  
 يخرج على تفريق الصفة ولو استأجره لينسج له  
 ثوبا طوله عشرة اذرع في عرض معين فنسج احد عشر  
 لم يستحق شيئا من الاجرة او تسعة فان كان طول  
 السدي عشرة استحق من الاجرة بقدره لانه لو اراد

ان ينسج عشرة لتمكن منه وان كان طوله تسعة لم  
 يستحق شيئا حكاه الرازي عن التهمة ولو اجر الراهن  
 العين المرهونة مدة تزيد على محل الدين بطل في الكل على  
 الصحيح وقيل بل في القدر الزائد وفي الباقى قولان **تفريق**  
**الصفة واختار السبكي ونظير ذلك** ان يشترط  
 الواقف ان لا يوجب الوقف اكثر من سنة مثلا فيزاد  
 فافتي الشيخ ولي الدين العراقي بالبطلان في الكل قياسا  
 على مسئلة الرهن وافتي قاضي القضاة جلال الدين  
 الحلبي بالصحة في القدر الذي شرطه الواقف **نقل**  
**به الشيخ ولي الدين** ان تقول بقوله الماوردي  
 في الرهن قال لا قاله فاخرى قال حتى اعطى المسئلة كتفا  
**قلت** والمسئلة ذكرها الزركشي وقال لم  
 ارفها نقلها والمأصراها على خلاف تفريق الصفة حتى  
 يضع في الشروط وحده وذكرها ايضا الغري في ادا  
 القضا وقال لا نقل فيها والشيخ الترمذ على تفريق الصفة  
**اهو فائدة قال الزركشي** بخالفه  
 الاذن على ثلاثة اقسام مخالفة اذن وصفي مسئلة الاجارة  
 للرهن ومخالفة اذن شرعي كسالة اجارة المرهون  
 ومخالفة اذن شرطي كسالة اجارة الوقف المذكور  
 السادس ان لا يبنى على الاحتياط قلوزاد في العراق  
 على القدر المجاوز والمذهب البطلان في الكل وفي المطلب

في الماوردي



عن الجوري تخريجه على القولين ولو اصدق الولي عن  
 الطفل او المجنون عما من ماله اكثر من مهر المثل فالجزم  
 به في الصداق في اصل الروضة فناء الصداق والذي  
 في التنبيه انه يبطل الزايد فقط ويصح في قدر مهر من  
 المسمى واقعة التصحيح وصحة في اصل الروضة في  
 كلام السفيه ثم حكى عن ابن الصباغ ان القياس بطلان  
 المسمى ووجوب مهر المثل وان الفرق انه على قوله يجب  
 مهر المثل في الذمة وعلى الاول تستحق الزوجة  
 مهر المثل من المسمى **قال ابن الرفعة** فهذا تناقض  
 اذا افرق بين ولي الطفل وفي السفينة وقال السبكي  
 في تصوير المثلة بين الاصحاب وابن الصباغ نظروا ان  
 الولي ان لم يتعرض للمهر فالعقد قائم يكون على الذمة  
 ولا يصح الا بمهر المثل لا بمسمى غيره فلا يمتنع الخلاف  
 وان اذنت في عين هب اكثر من مهر المثل فينبغي ان  
 يبطل في الزايد ويحاطب في خلاف **تفريق الصنفين** او  
 هو كسبه بالاذن عينا من ماله قال ويمكن ان يتصور  
 بقوله انكم فلانة وامدقها من هذا المال فاصدق  
 منه اكثر من مهر مثلها لكن ياتي فيه الخلاف في اذنه في  
 البيع قال وقد تصور بما اذا لم يصر على المهر وعقد على  
 زائد من غير نقد البلد فعند ابن الصباغ يرجع الى مهر  
 المثل من نقد البلد وعند غيره يصح في قدر مهر المثل بما

الكف

سبي

سبي هو **السابع** ان يورده على الحمله ليجزع ما لو قال  
 اجر ثلث على كل شهر بدرهم فانه لا يصح في سائر الشهور  
 قطعا ولا في الشهر الاول على الاصح ولو قال خمنت نفقة  
 الزوجة قاله في الغد وما بعده فاصدق وهل يصح  
 في الغد وجهان اصحها لا ينفذ على مسئلة الاحكام  
**الثامن ان يكون** المضموم الى المأز يقبل المتد في الحمله  
 فلو قال زوجتك بنتي وابني او وفتي صح نكاح البنت  
 على المذهب لان المضموم لا يقبل النكاح فلما قيل يطرده  
 القولين **تنبيه** كما تفرق الصنفين في  
 المثل تفرق في الثمن ومثاله ما قالوه في السفينة لو  
 خرج بعض المسمى مستحقا بطل البيع في ذلك القدر  
 وفي الباقي خلاف تفريق الصنفين في الابتداء  
**فصل** ويدخل في هذه القاعدة  
 ايضا قاعدة اذا اجتمع في البائة جانب الحضرة  
 السفر غلب جانب الحضرة اجتمع المبيع والمهر غلب  
 المهر ولو سجع حضرا ثم سافر او عكس اتم سجع مقيم  
 ولو سجع احدي الحنين حضرا والاخرى سفرا وكذلك  
 على الاصح عند النووي فورد للقاعدة ولو احرمت قاصر  
 وبلغت سفينة دار اقامته اتم ولو شرع في الصلاة  
 في دار الاقامة فسارت سفينة فليس له القص  
 واستشكل تصويره لان القصر شرطه الشيء للحرام ولا

فصل ويدخل في هذه القاعدة



نية في الإقامة بامتناع القصر إذا سافر أثناءها  
 لفقد نيته لا لتغليب حكم الحضر واجب باتا  
 بفعل وجوب الاتمام بعلمين أحدهما اجتماع حكم  
 الحضر والسفر لاخري فقد نية القصر ولو قضى  
 فائتة سفر في الحضر وعكسه امتنع القصر ولو أصبح  
 صائما في الإقامة فسافر أثناء النهار وفي السفر فقام  
 أثناءه حرم الفطر على الصحيح ولو ابتدأ النافلة على  
 الأرض ثم أراد السفر فادرك الاستقبال لم يجر له  
 بدو خلاف قال في شرح المذهب ولو أقام بين الصلوتين  
 بطل الجمع أو قبل فراغها في جمع التأخير صارت  
 الأولى نضاً ولو شرع المسافر في الصلاة بالنية في  
 الماء لم يبطل **فإن نوى** الإقامة بعده بطلت على  
 الصحيح وإن نوى الإقامة ولم يربا أتمها وهل يجب  
 الإعادة وجهان أحدهما نعم فانه صار مقبلاً واليتم  
 تلزمه الإعادة والثاني لا وبطلان الروايتين واختاره  
 ابن الصباغ **قال** البغوي ولو اتصلت  
 السفينة التي يصلي فيها بدو الإقامة في آخر الصلاة  
 بالتي لم يبطل ولم تجبه الإعادة في الأصح كما لو وجد  
 الماء نقل ذلك في شرح المذهب وأقره فعلى ما ذكره الروايتين  
 والبيهقي يستثنى ذلك من القاعدة **فصر**  
**ولده** ولم أره منقولا لوا حرم بالجمعة في سفينة

٩٩  
 بدار الإقامة على الشط فانه اتصلت الصفوف  
 اليه فصلى مع الإمام ركعة ثم نوى المفارقة جاز  
 وصح التمام بالجمعة **فلو سارت السفينة**  
 والحالة هذه وفارقت عمرك في البلد فيمهل ان يتم  
 الجمعة لانه ادركها بادراك ركعة مع الإمام والوقت  
 باق ويحتمل ان تنقلب ظهر ليل الجمعة شرط ما دار  
 الإقامة فلما فارقتا شبه ما لو خرج الوقت في  
 أثناءها ويحتمل ان تبطل الصلاة بالكليته لانه طرأ مانع  
 من اتمامها جمعة والوقت باق وفرضه بالجمعة وهو  
 عاص بمفارقة بلد الجمعة قبل انقضاءها ويمكن من  
 العودة إليها لادراكها ومن فرضه الجمعة لا تصح منه  
 الظهر قبل الياس منها وهذا الاحتياط اوجه عندني  
 ولم أر المسئلة مسطوية **فصل ويدخل**  
**في القاعدة** **بعض القاعدة** اذا تعارض المانع  
 والمقتضي قدم المانع ومن فروعهما لو اشهد الجنب  
 فالاصح انه لا يفسل ولو ضاق الوقت أو المانع  
 سن الصلاة والظاهرة حرم فعلها ولو ارتد  
 الزوجان معا نشر العدا في الأصح كما لو ارتد  
 وحده ولو جرحه جرحين عمدا وضعا أو مضمونا  
 وهدا ومات بهما لا تقصص ولو كان ابن العاني  
 ابن ابن عم لم يقتل وفي قولهم بما يلي النكاح في هذه



الصورة واجاب **الاول** بان النبوة في العقل  
 ما يقع فلا يعمل معها مقتضى **سنة** ولا في النكاح ليست  
 مانعة بل غير مقتضية فاذا وجد مقتضى حمل **وتغير**  
**ذلك ما ذكره** ابن المسلم في استحقاق الحنث السلب  
 ان قلنا المرأة لا تستحقه قال ويحتمل وجهين متشابهين  
 التردد في ان الذكورة مقتضية ام الانوثة مانعة  
 قال ولا يظهر الاستحقاق ولو تغير في الصاير بسبب  
 غير الصوم كما في نادر بعد الزوال فهل يكره له السواك  
 قال الزركشي قياس هذه القاعدة الكراهة وصرح  
 الحبيب الطبري بانه لا يكره **وخرج عن هذه**  
**القاعدة** صور منها اختلاط موت المسلمين بالكفار  
 والشهداء بنسبهم يوجب غسل الجميع **والصلاة** وان كانت  
 الصلاة على الكفار والشهداء حراما واجتمع له البيهقي  
 بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجلس فيه اخلاط من المسلمين  
 والمشركون فلم عليهم **وسايرهم على المرأة** ستر جرد  
 من وجهها في الاحرام ويجب ستر جرد منه مع الرأس  
 في الصلاة فوجب مراعاة الصلاة ومنها **الجمعة** على المرأة  
 من بلاد الكفر واجبة وان كان سفرها وخدمها حراما  
**خاتمة** ثم قاعدة على هذه القاعدة هي  
 الحرام لا يحرم الحلال وهو لم يقط حديث **اخرجه** ابن ماجه  
 والدارقطني عن ابن مرفوعا قال ابا السبيعي وقد غور عن

مخرج

به

به حديثا اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وليس بمعارض  
 لان المحكوم به سم اعطا الحلال حكم الحرام تفليسيا  
 واحتياطا لا يصر ورتبه في نفسه حراما **ومن فروع**  
**ولك ما تقدم** في خط الدرام الحرام بالمباح وظل  
 احكام المملوك بالمباح غير المحصور وكذا المحرم بالا جانب  
 وغير ذلك ومنها لو ملك اختين فوطي واحدة حرمت عليه  
 الاخرى فلو وطئ الثانية لم تحرم عليه الاولى لهذا الحرام  
 لا يحرم الحلال في وجهه اذا اقبل الثانية حلت وحرمت الاولى  
**قال في الروضة** وهو غريب **القاعدة**  
**الثالثة** الا يشار في القرب مكروه وفي غيرها محسوب  
 قال تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة  
 قال الشيخ عز الدين لا يشار في القربات فلا يشار  
 بها الطهارة ولا بستر الموتى ولا بالصف الاول لان  
 الغرض من العبادات التعظيم والاحلال فمن اكرهه  
 فقد تركه اجلال الله وتعظيمه وقال الامام لو دخل  
 الوقت ومعها ما يتوضا به فوضه لغيره ليتوضا به  
 لم يحرم لا اعرف فيه خلافا لان الاشارة انما يكون فيما يتعلق  
 بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات وقال  
 في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقام احد من مجلسه ليجلس  
 في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل الى  
 الجدة من الامام كرهه قال اصحابنا لانه اثر بالقربة وقال

القاعدة الثالثة  
 تفصيل

سئل  
 اجبل



الشيخ ابو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة  
 ومعه ما يكفيه لطلبه وهناك من يحتاجه للطلبارة  
 لم يجز له الايتار ولو اثار المضطربا غيره بالطعام  
 لا يستيفاء مهجته كماله ذلك وان خاف فوات مهجته  
**والفرق ان الحق في المهاره** انه تعالى فلا يسوغ فيه  
 الايتار والمحق في حاله المخصص لنفسه وقد علم ان المجتنبين  
 على شرف التلف الا واحدة تستدرك بذلك الطعام فحين  
 ايتار غيره على نفسه **قال** ويعتبر هذا الفرق مسئلة  
 المدافعة وهي ان الرجل اذا قصد قتله ظلما وهو قادر على  
 الدفع غير انه يعلم ان الدفع ربما يقتل القاصد فله ان يستسلم  
 وقال الخطيب في الجامع كره قوم ايتار الطالب غير نيوبته في  
 القراءة لانه قراءة العلم والمصارعة اليه قربة والايتار  
 بالقرب مكروه اه وقد جرم بذلك النووي في شرح المهدب  
 وقال في شرح مسلم الايتار بالقرب مكروه او خلاف الاول  
 وانما يستحب في حفظ النفس وامور الدنيا **قال**  
**الركشي** وكلام الامام في هذه السابفة يقتضي ان  
 الايتار بالقرب حرام فحصل ثلاثا وجه قلت اني قد علمت  
 الايتار انما اذبحه الى ترك واجبه فهو حرام كالما وستر العورة  
 والمكان في جماعته لا يمكن ان يصلي فيه اكثر من واحد ولا  
 تنهي التوبة الى اخرهم الا بعد الوقت وانشاء ذلك وان  
 اذبح الى ترك سنة او ارتكاب مكروه فمكروه او ارتكاب

بلغ مقابله

خلاف

خلاف الاول في ما ليس فيه شيء مخصوص بخلاف الاول وهذا  
 يرتفع الخلاف **تنبيه من المشكل على هذه القاعدة**  
 من جاء لم يجد في الصف درجة فانه يجوز شخصيا بعد الاحرام  
 ويندب للتحرق وان يساعده فهذا يموت على نفسه قربة  
 وهو اجر الصف الاول **القاعدة الرابعة**  
 التابع تابع يدخل في هذه المبارقة قواعد الاولى انه  
 لا يفرد بالحكم لانه انما جعل تبعاً من فروعه لواحدا  
 شيئا له حريم ذلك الموصوف في الاصح تبعاً فلو باع المريدون  
 الملك لم يصح ومنه انما يحل يدخل في بيع الام تبعاً لها ولا يفرد  
 بالبيع **ومنها الدود** المتولد في الطعام يجوز اكله معه  
 تبعاً له يفرد في الدعوى ومنها لو نقض الرقدا العبد  
 ولم يعلم الرق من الاشراف ففي انتفاض العهد في حق الرقة  
 وجهان **احدهما** المنع كما لا اعتبار بعهدهم حكاه الرافعي  
 عن ابن كبح وسبها قولهم منفات الحقوق لا تفرد بالاسقاط  
 لانها تابعة فلها سقط من عليه الدين الموجب الاجل لم يسقط  
 ولا يمكن المنع من مطالبة في الحال في المصحة لانه صفة  
 تابعة والصفة لا تفرد بالاسقاط وكذا لو اسقط المودة او  
 الصحة لا تسقط جزم به الرافعي **ولو اسقط الرهن** او الكفيل  
 سقط في المصح **وقال الجويني** لا كالا جهل وفرق غيره بان  
 شرط القاعدة ان لا يكون الموصوف مما يفرد بالعقد كالرهن  
 والكفيل بخلاف التبعة فانه وصف لا يتم الا بكون انشاءه

القاعدة الرابعة  
 التابع تابع



بمقتد مستقبل **الثانية** التابع يسقط بسقوط  
المشروع من فروع **عنه** من فائته صلاة في ايام الجنون  
لا يستحب قضا روايتها لان الفرض سقط فكذا آتاه  
**ومنها من فائته** الحج فحمل بالظواهر والعمى والحلق لا يحمل  
بالعمى والمبيحة لانها من توابع الوقوف وقد سقط فبسط  
التابع ومنها اذا بطل امان رجاله او اشراف في وجه يبطل  
الامانة في الصبيان والنساء والسوقة لانهم انما دخلوا  
في الامانة تبعاً ولكن الاصح خلافه ومنها المومات الفارس  
سقط سهم الفرس لانه تابع فاذا فات الاصل سقط ولو  
مات الفرس استحق الفارس سهم الفرس لانه مشروع  
ومنها الفكري في قول لا يعرف له ولاده وروجه  
من الديوان لان تبعية زالت بموته والاصح خلافه  
ترخيصا في الجهاد ومنها لو امتنع غسل الوجه في الوضوء لعلة  
بدونها جازره صحيح بل يستحب غسله للفرقة كما خرج  
به الامام ونقله في المطلب واقره لانه تابع لفصل  
الوجه فسقط لسقوطه لكن جزموا بانه لو قطع من فوق  
الذراع غسل باية عضده محافضة على التحجيل **قال**  
الجويني وانما يسقط التابع في هذه الصورة لسقوط  
المشروع كمن فائته صلاة زمن الحيض والجنون  
فانه لا يقضي روايتها كما لا يقضي الفرض لان سقوط  
القضاء فيما ذكر رخصة مع امكانه فاذا سقط الاصل

لومات هم

مع امكانه فالتابع اولي وسقوط الاصل هنا المقدر  
والمقدر مختص بالذراع فيقع العضد على ما كان من  
الاستحباب وصار كالحرم الذي لا شر على راسه يندب  
امرار الموصي عليه كذا فرق الجويني وجزم به الشيخان  
وفرق ابن الرفعة بان السنة شهدت بان تلك التوافل  
مكملت لنقص الفرائض فاذا لم يكن مريضه فلا تكمله  
وليس تطويل التحجيل ما مولا به التكملة غسل اليدين  
والرجلين لانه كاصل بالمشاهدة فتعين ان يكون مطلوباً  
لنفسه وفي هذا الفرق منع كونه تابعا واليه مال  
الاسوي وفرق بين مسئلة اليد والوجه بان فرض  
الراس المسح وهو باق عند تقدير غسل الوجه وان كان مع  
الفنق والاثنين باق بحاله فاذا لم يستحب غسل ذلك لم يحل  
الحمل المطلوب عن الطهارة ولا كذلك في مسئلة اليد  
**تلي** يقرب من ذلك قولهم الفرع يسقط اذا  
سقط الاصل **ومن فروع** اذا برى الاصل  
برى الضامن لانه فرع فاذا سقط الاصل سقط  
تخلو العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ولذلك  
صور منها لو قال شخص لزيد علي عمر والى وانا ضامن  
به فانكر زيد فني ملأ لية الضامن وجهها اجمعها نعم ومنها  
ثبتت البيئونة وان لم يثبت المال الذي هو الاصل **ومنها**  
قال بعث عبيدي من زيد واعتقه زيد فانكر زيد وقال

كامل

يثبت

بأن



بعته من نفسه فانكر العبد عتقه فيها ولم يثبت القوي  
 ومنها قال احدى الابن ثلاثة بنت ابينا وانكر الاخر فني  
 حلها للمقر وجهان والمجزم به في النهاية التبرير وهو  
 المهور به فقد ثبت الفرع دون الاصل ومنها قال الزوجته  
 انت افتي من النسب وهي معروفة النسب من غير ابية  
 في تحريمها عليه وجهان او بجهولة النسب وكذبته انسخ  
 نكاحها في الاصح ومنها ادعت زوجة رجل فانكر الاصل  
 في تحريم النكاح عليها وجهان ومنها ادعت انصاصة  
 قبل الطلاق وانكر في وجوب العدة عليها وجهان  
 الاصح نعم **الثالثة** التابع لا يقدم على المتبوع ومن  
 فروع المزارعة على البياض بيع النمل والغنم جائزة  
 تبعها لما يشترط منها ان يتقدم لفظ المساقاة فلو  
 تقدم لفظ المزارعة فقال راعيتك على البياض  
 وساقيتك على التخييل على كذا لم يصح لاداء التابع لا يتقدم  
 على المتبوع ومنها نوباعه بشرط الرهن تقدم لفظ الرهن  
 على البيع لم يصح ومنها لا يصح تقدم المأمور على امانه  
 في الموقف ولا في تلبية الاحرام والاي سائر الافعال  
 في وجهه **ومنها لو كان** بينه وبين الامام شخص  
 يحصل به الاتصال ولم لا هو لم تصح قدوته لم يصح  
 ان يكرم قبله لانه تابع له كما انه تابع لامامه ذكره  
 القاضي حسين ومنها ذكر القاضي ايضا انه لو حضر الجمعة من

لاستفاد

لا تستفاد به كالمسافر والعبد والمراة لم يصح احرامهم  
 بها الا بعد احرام اربعين من اهل الكمال لانهم تبع  
 لهم كما في اهل الكمال مع الامام **الرابعة** يفتقر  
 في التعابع ما لا يفتقر في غيرها وقريبه منها يفتقر في الشيء  
 ضمنا ما لا يفتقر فيه قصدا او ربما يقال يفتقر في  
 التواني ما لا يفتقر في الاقوال وقد يقال او ابل المقود  
 مركبة بما لا يوكذبها او اخرها والعبارة الاولى احسن  
 واعلم **ومن فروعها** سجود التلاوة في الصلاة يجوز  
 على الراحلة قطعا تبعا وجري فيه خارجها خلاف  
 الاستقلال ومنها المشغل في الوضوء لا يستعمل في الجنابة  
 اتفاقا ويستتبع غسل الجنابة على الاصح ويندرج فيه  
 الغريب والمسخ ومنها المشغل في الحدث لا يستعمل في  
 الحب وعكسه على الاصح ولو كان على محل نجاسة فغسله  
 عنها وعن الحدث طهر اذ الاصح ومنها لا يثبت دعوى الا  
 بشهادة اثنين قطعا ولو صاموا بشهادة واحد ثلاثين  
 يوما ولم يروا الهلال افطروا في الاصح لمصولة ضمنا  
 وتبعا ومنها لا يثبت النسب بشهادة النساء ولو شهدت  
 بالولادة على الغرائض ثبت النسب تبعا ومنها البيع كالمسافر  
 يفتقر فيه ترك الاحباب والتبعية ولا يفتقر ذلك في المستقل  
 ومنها الصور التي يصح فيها ملك الكافر المسلم لكونها تبعا  
 ولا يصح استقلاله وسائر في الكتاب الخامس ومنها لا يصح

الضمي مع



بيع الزرع الاضطرار القطع فان باعه مع الارض جاز  
تبعها ومنها لا يجوز تعليق الاختيار وله تعليق طلاق  
اربع منهن مثلا فيقع الاختيار معلقا ضمنا فان الطلاق  
اختيار المطلقه ومنها لو وقف على نفسه لا يصح ولو وقف  
على الفقراء لم صار لهم استحقاق الاصح تبعا **القاعدة**  
**الخامسة تعرف الامام للرعية** منوط بالمصلحة  
هذه القاعدة نص عليها الشافعي وقال منزلة الامام  
من الرعية منزلة الرعية الولي من اليتيم قلت  
واحد ذلك ما أخرجه سعيد بن منصور في سننه قال  
**ثنا** ابو الاخوص عن ابي اسحاق عن البراء قال قال  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه اني انزلت نفسي من مال الله بمنزلة  
والي اليتيم ان احدثت اخذت منه فاذا ايسرنت  
ردته وان استغنيت استغنيت **ومن فروع ذلك**  
انه اذا قسم الزكاة على الاضاف يحرم عليه التفصيل  
مع تساوي الحاجات ومنها اذا اراد اسقاط بعض الجية  
من الديوان بسبب جاز ولا يفسد سببا لا يجوز حكاية  
في الروضة ومنها ما ذكره الماوردي انه لا يجوز لاحد  
من ولاة الامورات نصب اماما للصلوات فاستقام  
وان صححنا الصلاة خلفه لانهما كرهه وولي الامر  
ما عر بمراعاة المصلحة والمصلحة في حمل الناس على فعل  
المكروه ومنها اذا تخير في الاستر بين القتل والزيف

والمن

ومنها لا يجوز تعليق الاختيار  
ولو علق علقا تاما جاز  
وان كان متعينا للدين جاز

والمن والقد الم يكن له ذلك بالشئ بل بالمصلحة هي  
اذا لم يظهر وجه المصلحة بحسبهم الى ان يظهر ومنها  
انه ليس له العفو عن القصاص مما اذا لا خلاف المصلحة  
بل ان راي المصلحة في القصاص اقتضى اوفى الدين  
اخذها ومنها انه ليس له ان يزوج امرأة بغير كفوف وان  
رضيت لان حق الكفاة للمسلمين وهو كالنايب عنهم  
فلا يقدر على اسقاطه ومنها انه لا يجوز وصية من لا وارث  
له باكر من الثلث **ومنها انه لا يجوز** له ان يقدم في  
مال بيت المال غير الاحوج على الاحوج قال السبكي في  
فتاويه فلو لم يكن امام من غير الاحوج ان يقدم  
بنفسه فيما بينه وبين الله تعالى اذا قدر على ذلك  
ملت الى انه لا يجوز واستيفت ذلك من حديث انما  
انا قاسم والله المعطي قال ووجه الدلالة ان التملك  
والاعطاء انما هو من الله لا من الامام فليس للامام ان  
يملك احدا الا ما ملكه الله وانما وظيفة الامام القسمة  
والقسمة لابد ان تكون بالعدل ومن العدل تقديم الاحوج  
والتسوية بين تساوي الحاجات فاذا قسم بينهما ورفع  
اليها علمنا ان الله ملكها قبل الدفع وان القسمة انما  
هي معينة لما كان بهما كما هو بين الشريك فاذا لم يكن  
امام وبدرا حدها واستأثر به كان كما لو استأثر بعض  
الشركاء بالمالك المشترك ليس له ذلك قال ونظر ذلك



ما ذكره الماوردي في باب التيمم انه لو ورد اثبات  
على ما مباح واحدهما اخرج فبدر الاخر ولقد منه  
انه يكون مبيحا ومنها وقع بعد السجدة ببلاد الصعيد  
ان عمدا انتهى الملك فيه لبس المال فاشترى  
نفسه من وكيل بيت المال فاقعة الخلع جلال الدين الدمشقي  
بالصحة ورفع الواقعة الى القاضي شمس الدين الاجهلي  
فقال لا يصح لانه عقد عقاقير وليس لو وكيل بيت  
المال ان يعتق عبد بيت المال قال ابن السكيت في التوضيح  
والصواب ما افتى به الدمشقي فان هذا العقد  
انما وقع بعوض فلا تصح فيه على بيت المال **القاعدة**  
السادسة الحدود تسقط بالشبهات **واخرج ابن عدي**  
في حله من حديث ابن عباس **واخرج ابن ماجه** من حديث  
ابي هريرة اذ قفوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان  
وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله فان الامام  
لان يخطي في العفو غير من ان يخطي في العقوبة  
**واخرج البيهقي** عن عمر وعقبة بن عامر ومعاذ بن  
جبل موقوفوا واخرج من حديث علي مرفوعا ادرؤ الحدود  
فقط وقال مسدد في مسنده **ثنا يحيى القطان** عن  
شعبة عن عامر عن ابي وايل عن ابن مسعود قال  
ادرؤ الحدود بالشبهة وهو موقوف **ثنا يحيى القطان**  
**واخرج الطبراني** عنه موقوف ادرؤ الحدود ولا تقتل من  
ادري

فقعة السادسة  
القاعدة السادسة  
ما اخرج الترمذي والمالك والبيهقي وغيرهم

من حديث عائشة ادرؤ الحدود عن المسلمين ما استطعتم عباد

عباد الله ما استطعتم الشهادة تسقط الحد سواء كانت  
في الفاعل كمن وطئ امرأة فظنها عطيته او في المفعول  
بان يكون للعراطة منها ملك او شبهة كالامة المشتركة  
والمكاتب وامة وندة ومملوكة المهر ما وفي الطريق  
بان يكون حلالا عند قوم حراما عند آخرين كزنا  
المثقة والنكاح بلاولي او بلاشهود وكل نكاح مختلف  
فيه وشرب الخمر للمقداري وان كان الاصح تحريمه لشبهة  
الخلاف وكذا يسقط الحد بقذف من شهد اربعة  
بزناها واربع انها عذرا الاحتمال صدق بنية الزنا  
فوانها عذرا لم تنزل بكارتها بالزنا وسقط عنها الحد بشبهة  
الشهادة بالبكارة ولا قطع بسرقة ما اصله وفرعه  
وسيده واصل سيدة وفرعه شبهة استحقاق النفقة  
وسرقة ما ظنه ملكه او ملك ابنته او ابنه وثوابه تكون  
المروق ملكه سقط القطع نفس عليه للشبهة وهو المص  
الطريق **ونظيره** ان يزني بمن لا يعرف انها زوجته  
فيلحق انها زوجته فلا يحد ولا يقتل فاقد الظهور  
بترك الصلاة مع هذا لا يختلف فيه وكذا من مس  
اولى وصلى متعمدا وهو شافع او توطأ ولم يفوز ذكره  
العقار في فتاويه ويسقط القصاص ايضا بالشبهة  
فلو قد ملفوف وزعم موته صدق الولي ولكن يجب  
الدية دون القصاص للشبهة ولو قتل الحر المسلم من لا يدري



اصل امر كافرو حرا وعبد فلا يخاص للمشهة نقله  
 في اصل الروضة عن البحر **النبية** الشبهة  
 لا تسقط التعزير وتسقط الكفارة فلو جامع ناسيا في  
 الصوم او الحج فلا كفارة في الشبهة وكذا لو وطئ على  
 شخص ان الشمس غربت او ان الليل باق وبيان خلافه  
 فانه يقطر ولا كفارة **قال القفال** ولا تسقط القدية  
 بالشبهة لانها تضمنت غرامة بخلاف الكفارة فانها  
 تضمنت عقوبة فالتحقت في الاسقاط بالحد ويسقط  
 الاثم والحرثم ان كانت في الغافل دون المحل **النبية**  
 شرط الشبهة ان تكون قوية والافلا اثر لها ولهذا بعد  
 بوطيامة اباحها السيد ولا يراي خلاف عطا في اباحة  
 المواربي للموطئ وفي سرقة صاحب الاصل كالخيط  
 ونحوه وفي القذف على صورة الشهادة ولو قتل مسلما زنيا  
 فقتله ولي الذي قتل به وان كان موافقا لراي الي  
 هنيئة ومن شرب النبيذ يحد ولا يراي خلاف الي هنيئة  
**القاعدة السابعة** الحر لا يدخل تحت اليد  
 ولهذا وجس حرا ولم يمنع الطعام حتى مات حنقا  
 انقه او بانه دام جلدا ونحوه لم يضمن ولو كان عبدا  
 ضمنه ولا يضمن منافقه ما دام في حبسه اذ لم يستوفها  
 ويضمن منافقه العبد ولو وطئ حرة بشبهة فاحبلها وماتت  
 بالولادة لم تجب دينها في الاصح ولو كانت امه وجبت

القيمة

قاعدة السابقة

القيمة ولو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها بالاجماع  
 ولو طأ وعته امه فلها المهر في راي لان الحق للسيد فلا  
 يؤثر اسقالمها وان كانت الامم خلافة ولو نام عبدا على  
 بغير فقاده واخرجه عن القافلة قطع او جرح فلا في الاصح  
 ولو وضع مبيحا حرا في مسبعة فاكله بيع فلا ضمان  
 في الاصح بخلاف ما لو كان عبدا ولو كانت امرأة تحت رجل  
 وادعى انها زوجته فما الصحيح ان هذه الدعوى عليها لا على  
 الرجل لان الحرف لا يدخل تحت اليد ولو اقام كل بينة انها  
 زوجته لم يقدم بينة من هي تحته لما ذكرنا بل كما لو اقامت  
 بينتين على خلية ولو كان في يد المدين مال فقال كسبه بعد  
 موت السيد فهو له وقال الوارث بل قبله فهو لي صدق  
 المدين يمينه لان اليد له بخلاف دعواها الولد لانها  
 تزعم انه حر والحر لا يدخل تحت اليد وثياب الحر وما يديه  
 من المال لا يدخل في ضمان الفاسد لانها في يد الحر حقيقة  
 وكذا لو كان صغيرا او مجنونا على الاصح **القاعدة**  
**الثامنة** الحر يبرأ له حكم ما هو حر يبرأ له الاصل في ذلك قوله  
 صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما  
 مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات  
 استبرأ لدينه وعرضه كما لراي يروي حوله الحسن بن يوسف  
 يقع فيه الحديث اخرجه الثخاف قال الزركشي الحر  
 يدخل في الواجب والحرام والمكروه فكل محرم له حر يبرأ حية

في رايه في المباح



به والحريم هو المحيط بالحرام كما اتخذ من فاتها حريم للموت  
 الكبير وحريم الواجب ما لا يتم العاجب الادب ومن شمر  
 وجب غسل جزء من الركبة والراس مع الوجه ليمتد  
 غسله وغسل جزء من الساق والمضد مع الذراع وشر  
 جزء من الورك والركبة مع المودة وجزء من الوجه مع  
 الرأس للمرأة وحريم الاستمتاع لما بين العوة والركبة في  
 الحيض لحرمه الفرج **فصل** كل محرم فحريمه حرام  
 الا صورة واحدة لم ار من تظن لاستثنائها وهو دبر  
 الزوجة فانه حرام وجرهوا بجوار الثلثة بحريمه وهو  
 ما بين الاليتين **فصل** ويدخل في هذه  
 القاعدة حرم المهور فهو حرام لما لك المهور في الدع  
 ولا يملك بالاحياء قطعا وحريم المسجد فحكمه حكم المسجد  
 فلا يجوز الجلوس فيه للبيع ولا للجنب ويجوز الاقتدا  
 فيه بمن في المسجد والاعتكاف فيه وضابط حريم المهور  
 تعرضه في باب احيا الوات واما رعية المسجد فقال  
 في شرح المذهب قال صاحب الشامل والبيان هي مكان  
 مضافا الى المسجد **وعبارة الحاملي** هي المتصلة به  
 خارجة قال النووي وهو الصحيح خلافا لقوله ابن الصلاح  
 انها صحته وقال البهني بنى هي البنا المبني له بجواره متصلا  
 به وقال القاضى ابو الطيب هو ما حواله وقال الرافعي  
 الاكثرون على عدم الرعية ولا يفرقوا بين ان يكون  
 بينهما

بينها وبين المسجد طريقا املا وهو المذهب وقا ابن  
 انا انفصلت عنه **فصل** **قاعدة التاسعة**

اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما  
 دخل احدهما في الاخر لما بين فروع ذلك اذا  
 اجتمع حدث وجنابة كفي النسل على المذهب كما لو اجتمع  
 جنابة وحيف ولو باشر المحرم في ما روى الفرج لزمه  
 التندية ولو جامع دخلت في الكفارة على الاصح بناء على تدخل  
 الحدث والجنابة ولو اجتمع حدث وجنابة حكمية كفتلها  
 غسلة واحدة في الاصح عند النووي ولو جامع بلا حائل  
 من السعودي انه لا يوجب غير غسل الجنابة والحمل الذي  
 يتضمنه يصير مفعولا به كزواج الخارج الذي يتضمنه  
 الانزال والاكثرون قالوا يحصل الحدثان لان المس سبق  
 حقيقة اجتماع بخلاف الخروج فانه مع الانزال ولو دخل  
 المسجد وصلى الفرض دخلت فيه القيمة ولو دخل الحرم محرما  
 حج فرض او عمرة دخل فيه الاحرام لدخول مكة وطواف  
 القادم عن فوه او نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف  
 ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه طواف الدواع لان كلاهما  
 مقصود في نفسه ومقصودهما مختلف وبخلاف ما لو دخل  
 المسجد الاحرام فوجد دم يصلون جماعة تسلاها فانه  
 لا يحصل له تحمية البيت وهو الطواف لانه ليس من جنس  
 الصلاة ولو صلى انفس عليه في القديم وليس في الجديد ما يخالفه

قاعدة التاسعة



**وقال النووي** انه المذهب ولو تعدد السهو  
 في الصلاة لم يتعد السجود بخلاف جبرانات  
 الاحرام لا تدخل لانه المقصد بالسجود رغم ان الشيطان  
 وقد حصل بالسجدتين اخر الصلاة والمقصود بجبرانات  
 الاحرام لا تدخل لانه المقصد بالسجود رغم ان  
 الشيطان وقد حصل بالسجدتين اخر الصلاة والمقصود  
 بجبرانات الاحرام جبر هتك الحرمه فلكل هتك جبران  
 فاختار المقصود ولو زنا بكرا وشرب او سرق مرارا كفي  
 حد واحد **قال الرافعي** وهل يقار وجهت لها حد وشر  
 عادت الى حد اول يجب الاحد وجعلت الزنيات كالحر كات  
 في زنية واحدة ذكرها فيه احتماليين ولو زني او شرب  
 فاقم عليه بعض الحد فماد الى الحرمة دخل الباقي في الحد  
 الثاني وكذا الزني في مدة التعزيب عرب ثانيا ودخلت  
 فيها بقية المدة ولو قد فدمرات كفي لحد واحد ايضا  
 في الاصح **ولو زنا وهو بكر** ثم زني وهو ثيب فزنى  
 يكتفي بالرجم وجهان في اصل الروضة بالاتر جميع وجه  
 المنع اختلفت جنسها لكن صحح المازري في التمييز الداخل  
 بخلاف ما لو سرق وزنا وشرب وارث فلا تدخل لاختلاف  
 الجنس ولو سرق وقتل في الحارمة فهل يقطع **بشعر**  
 يقتل او يقتصر على القتل والصلب ويندرج حد السرقة  
 في حد الحارمة وجهان في الروضة بالاتر جميع ولو وطئ

الحرمة

في نهار

في نهار رمضان مرتين لم يلزمه بالثاني مغفارة لان لم  
 يصادف صوما بخلاف ما لو وطئ في الاحرام ثانيا فان  
 عليه شاة ولا تدخل في الكفارة لمصادفته احراما لم يخل  
 منه ولعلو ثوبا مطيبا فخرج الرافعي لزوم فديتين وصحح  
 النووي واحدة لا تخار الفعل وتبعه الطيب ولو قتل المهرم  
 صيد في الحرم لزمه جزا واحد وتدخلت الحرمات في  
 حقه لانها من جنس واحد كالقارن اذا قتل صيد الزمة  
 جزا واحد وان كان قد هتك به حرمة الحج والعمرة ولو احرم  
 بالتمتع بالعمرة فخرج صيد اثر احرم بالحج فخرج جزا اخر  
 ثم ما تة فهل يلزمه جزا ان **قال الشيخ ابو اسحاق**  
 في الممنوع هذه المسئلة لا يعرف فيما نقل ولو كسفت المهرم جلده  
 الراس فلا فدية والشر تابع قال الرافعي وشبهوه بما لو ارضعت  
 ام الذبيح زوجته يجب المهر ولو قتلها لم يجب ولو تكررت  
 الرطبة بشبهة واحدة تدخل المهر بخلاف ما اذا تعدد جنس  
 الشبهة ولو وطئ بشبهة بكرا وجب ارش البكارة ولا  
 تدخل لاختلاف الجنس والمقصود فان ارش البكارة يجب  
 ايلاد والمهر نقد او الارش للمجنانية والمهر للاستمتاع  
 ولو قطع كامل الاصابع يد انا قصبة اصبعان فان لقطع  
 اصابعه الاربعه فلم يحكمته اربعة اخماس الكف ولا  
 يتدخل لانها ليست من جنس القصاص وله حكومة خمس  
 الكف ايضا **وان اخذ** رية الاصابه الاربع فلا حكومة

ص  
هتك



لما فيها من الكف للاختلاف المهمة ولو ازال اطرافا وظايف  
 ثم ما است سرية اوجبت دخل في رية النفس ولو كان  
 احد الفعليين عمدا والآخر خطأ فلا تدخل للاختلاف  
 فان رية العمد مثله حالة على الجاني ورية الخطا تنهية  
 مؤجلة على العاقلة ولو قطع الاجفان وعليها هدايا  
 دخلت حكومتها في ديتها وكذا تدخل حكومتها لشر  
 في رية الموضوعة والشارب في رية الشقة والاطفار  
 والكف في رية الاصابع والسق في رية السن والذكر  
 في رية المشقة والتدوي في رية الحمية على الاصح في الكل  
 وكذا حكومة قصبة الالف في رية المارت على ما قال  
 الامام انه الظاهر وصحة في اصل الروضة  
 وقال في المهمات الفتوى على خلافه ولا يدخل في  
 الجرح في رية العقل ولا الامانة في التحيين ولا الموضوعة  
 في الاذن ولا حكومة جرح الصدر في رية الثدي  
 وله العانة في رية الذكر والتفريق للاختلاف محل  
 الجنائية فيها ولو لمزمها عدت ان تخص من جنس بان ظلت ثم  
 وطئ في العدة تدخلا بخلاف ما اذا كانت الشخصين  
 بان وطئ غيره بشبهة فلا تدخل ولو كانتا لواحد واختلف  
 الجنس بان كانت الاولى بغير الحمل والثانية بغيره  
 فوجهات اصحهما التداخل وقيل للاختلاف الجنس والوجهات  
 مبنيات على ان التداخل في العدة هل هو سقوط الاولى

والاكتفا

والاكتفا بالتالي او التهام الاول للثاني فيعديان  
 بانقضاء مدة واحدة فيه وجهات فعلى الاول يتداخل  
 وعلى الثاني لا **قد علمت** مما اوردناه من  
 الذروع ما احترازنا عنه بقولنا من جنس واحد ويقولنا ولم  
 يختلف بقصودها ويقولنا غالبا **فصل**  
**يدخل في هذه القاعدة** قاعدة التأسيس  
 اولى من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما تعين حمله على  
 التأسيس وفيه فروع منها قال انت طالق ولم ينو شيئا  
 فالاصح الحمل على الاستيفان ومنها اذا قال لزوجتي  
 ان تظاهرت من فلانة الاجنبية فانت على كذا امراني  
 ثم تزوج تلك وظاهر منها فزل يصير مظاهرا من  
 الزوجة الاولى وجهات اصحها في التشبيه لاحتمال  
 للمصفة على الشرط فكأنه علف ظهارة على ظهارة  
 من تلك حال كونهما اجنبية وذلك تعليق على ما لا يكون  
 ظهرا شرعيا والثاني نعم فيجعل الوصف بقوله الاجنبية  
 توضحها لا تخصيصا وهذا هو الاصح عند النجاشي **القاعدة**  
**العاشرة** اعمال الكلام اولى من اهماله من فروع  
 ما لو اوصى بطبل وله طبل لهو طبل حرب صح وحمل على الجائز  
 نص عليه والحق به القاضي حسين ما لو كان له زف  
 خمر وزف خمر واوصى باحدهما صح وحمل على الحمل **ومنها لو**  
**قال** لزوجتي وحملا احدا طالق فانها تطلق بمحلان



ما لو قال ذلك لها ولا جنسية وتصد الاجنبية يقبل  
 في الاصح انكون الاجنبية من حيث الجملة قابلة ومنها  
 لو وقف على اولاده وليس له الا اولاد اولاد حمل عليهم كما  
 جزم به الراجحي لتعذر الحقيقة وصونا للفظ عن الالهام  
 ونظيره ما لو قال تزوجني طوائف وليس لها الاربعيات ملحق  
 قطعاً وان كان في دخول الرجعية في ذلك مع الزوجات خلاف  
**ومنها** قال تزوجته لما دخلت الدار انت طائف بمذق الفنا  
 فان الطلاق لا يقع قبل الدخول صونا للفظ عن الالهام **وقال**  
**مختار** المختص صاحب ابى حنيفة يقع لعدم صلاحية  
 اللفظ للجزا بسبب عدم الغافل على الاستيفان ونقل  
 الراجح عدم الوقوع عن جماعة ثم نقل عن الشافعي انه يقال  
 فان قال اردت التخيير حكم به قال الاسفوي وما قاله  
 الشافعي لا اشكال فيه الا انه يشعر بوجوب سؤاله  
 ومنها قال تزوجته في محرانت طائف في مكة في الراجح عن  
 البويطي انها تطلق في الحال وتبعه في الروضة **قالت**  
**الاسفوي** وسببه ان المطلقة في بلد مطلقة في باقي  
 البلاد قال لكن رايت في طبقات العرب العباري عن  
 البويطي انها لا تطلق حتى تدخل مكة وهو متجه فان حمل  
 الكلام على فائدة اوله الفأية **قال** وقد ذكر الراجح  
 قبل ذلك تعليل من اسماعيل الشافعي مثله واقرة  
 عليه **ومنها وقع في فتاوى السبكي** ان رجلاً وقف

يسأل

عليه ثم على اولاده ثم اولادهم ونسله وعقبه ذكرنا  
 انني للذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي عنهما  
 ولد او نسل عامداً كان جازياً عليه من ذلك على ولده ثم  
 على ولد ولده ثم على نسله على الغريضة وعلى ان من  
 توفي عن غير نسل عامداً كان جازياً عليه على من في رجه  
 من اهل الوقف المذكور تقدم الاقرب اليه فالاقرب  
 ويستوي الدخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من  
 اهل الوقف قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك  
 ولداً او اسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو  
 بقي حياً الى ان يصير له شيء من منافع الوقف المذكور وقام  
 في الاستحقاق مقام المتوفي فانه انقرضوا فعلى الفقهاء  
 وتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد  
 وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولاد  
 وهم علي وعمر ولطفة وولدي ابنه محمد المتوفي في حياة  
 والده وهما عبد الرحمن ومليكة ثم توفي عمر عن غير نسل  
 ثم توفيت لطفة وترك بنتاً تسمى فاطمة ثم توفي  
 علي وترك بنتاً تسمى زينب ثم توفيت فاطمة بنت  
 لطفة عن غير نسل فالي من يستقل نصيب فاطمة المذكورة  
**فاجاب** الذي ظهر لي الان انه نصيب  
 عبد القادر رحمه الله من هذا الوقف على اثنين  
 جزا عبد الرحمن اثنان وعشرون وللملكة احد عشر ولزينب

الفراخ



سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في اعقابهم بل كل  
وقت بحسبه **قال** **وبيان ذلك** ان عبد القادر  
لما توفي انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم علي وعمر  
والطيفة للذكر مثل حظ الانثيين لعل خمساه ولعمر خمسه  
والطيفة حصة هذا هو الظاهر عندنا ويحتمل ان يقال  
يسار لهم عبد الرحمن وملكة ولداهما المتوفى في حياة  
ابيه ونزل منزلة ابيهما فيكون لهما السبعان ولعلي  
السبعان ولعمر السبعان والطيفة السبع وهذا وان كان  
محتملا فهو مرجوح عندنا لان الميراث في ما خذه ثلاثة اشهر  
احدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم احدا من ذريته وهذا  
ضعيف لان المقاصد اذا لم ير لعلها لا تعتبر **الثاني**  
ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل اصل وفرعه لا بين  
الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف الظاهر **وقد**  
**كنت** ملتأ اليه مرة في وقف كنا نقاضاه فيه لست  
اعلم في كل ترتيب **الثالث** الاستناد الى قول الواقف ان  
من مات من اهل الوقف قبل استحقاقه بشئ قام ولده  
مقامه وهذا اقوي لكن انما يتم لو صدق على المتوفى في  
حياة والده انه من اهل الوقف وهذه مسألة كان قد وقع  
مثلا في الشام قبل السنين وسماثة وطلحوا فيها نقلا  
فلم يجدوه فارسلوا الى الديار المصرية يسألون عنها ولادته  
ما اجابوهم لكن رايته بعد ذلك في كلام الاصحاب فيها اذا وقف

لغير مقابله

علي اولاده

علي اولاده علي ان من مات منهم انتقل الى اولاده **ومن مات**  
**ولده** انتقل الى الباقيين من اهل الوقف فان واحد  
مات ولد انتقل نصيبه اليه **فاما** **الثاني** اخر عن غير ولد  
انتقل نصيبه الى اخيه وابن اخيه لانه صار من اهل الوقف  
منذ التقليل يقتضي انه انما صار من اهل الوقف بعد  
موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة  
ولده ليس من اهل الوقف وانه انما يصدق على اهل  
الوقف اذا آل اليه الاستحقاق **قال** **وبما بين**  
له ان بين اهل الوقف والموقوف عليه عموما وخصوصا  
وجه **فاما** **الوقف** مثلا علي زيد ثم عمر ثم اولاده فغير موقوف  
عليه في حياة زيد لانه معين قصده الواقف بخصوصه  
وسماه وعينه ليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه  
وهو موت زيد واولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل واحد منهم  
من اهل الوقف ولا يقال في كل واحد منهم انه موقوف عليه  
فخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جهة  
الاولاد كالفقرا قال فتبين بذلك ان ابن عبد القادر والد  
عبد الرحمن لم يكن من اهل الوقف اصلا ولا موقفا عليه لان  
الواقف لم ينص على ائتمه قال وقد يقال ان المتوفى في حياة  
ابيه يستحق انه لو مات ابوه جري عليه الوقف فينتقل  
هذا الاستحقاق الى اولاده قال وهذا قد كنت الجملة  
وقد رجعت عنه **فان قلت** قال الواقف ان من مات







تعارضاً وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقت  
 صعب منه وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل  
 نظر المصنف وخطري فيه طرق **هنا ان الشرط يقتضي**  
 الاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم مقدم في كلام الواقف  
 والشرط يقتضي الاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم مقدم  
 لاخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متاخر  
 فالعمل بالمقدم اولى لانه هذا ليس في باب النسخ  
 حتى يقال العمل بالتاخر اولى **وهنا ان ترتيب الطبقات**  
 اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده فرع وتفصيل  
 لذلك الاصل فكان التسكك بالاصل اولى **وهنا ان من**  
 صفة عامة فقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد  
 منهم ولجميعهم واذا اريد مجموعهم كان انتقال  
 نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيات  
 هذا الشرط فكان اعماله من وجه مع اعمال الاول  
 وان لم يعمل بذلك كان الفاعل الاول من كل وجه وهو  
 مرجوح **وهنا ان تعارض الامرين اعطا بعض**  
 الذرية وحرمانهم تعارضاً لا ترجيح فيه فالاعطاء اولى  
 لانه لا شك اقرب الى غرض الواقفين **وهنا ان**  
 استحقاق زينة لاقل الامرين وهو الذي يخصها اذا  
 شارك بينها وبين بقية اولاد الاولاد محقق كذا  
 فاحقة والزايد على المحقق في ههنا شكوك فيه وشكوك

في استحقاق

في استحقاق عبد الرحمن وملكه فاذا لم يحصل ترجيح  
 في التعارض بين اللغطين فيقسم بين عبد الرحمن وملكه  
 وزينة وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين  
 فيكون لعبد الرحمن خمسة ولكل من الاناث  
 خمسة نظراً اليهم دون اصولهم او ينظر الى اصولهم  
 فينزلون منزلة من لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة  
 ولزينة خمسة ولعبد الرحمن وملكه خمسة فيه احتمال  
 وانا الى الثاني اميل حتي لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار  
 بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير  
 والباقي من اهل الوقف زينة بنت خالتها وعبد  
 الرحمن وملكه ولداً مملوكاً وكلهم في درجتها وبن  
 قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه وملكته ربعه  
 ولزينة ربعه ولا يقول هذا نظراً الى اصولهم لانه  
 لا يقال من مساوهم ومن هو في درجتهم فكان  
 اعتبارهم بانفسهم اولى فاجتمع لعبد الرحمن وملكته  
 الخمسان حصل لهما بموت علي ونصف ربع الخمس  
 الذي لفاطمة بينهما بالفريضة فلعبد الرحمن  
 خمس ونصف وثلاث خمس وملكته ثلثا خمس وربع  
 خمس واجتمع لزينة الخمسان بموت ولداها وربع  
 خمس فاحقة فاحقة الى عدد يكون له خمس والخمسة  
 ثلث وربع وهو ستون فقسمنا نصيب عبد القادر



عليه ترتيب خمسة وربيع خمسة ونصف خمس  
 وثلاث خمس والملكة احدى عشر وهي ثلثا خمس وربيع  
 خمس فهذا ما ظهر لي ولا استهي احد امن  
 الحقها بقلدي بل ينظر لنفسه في كلام السبكي  
قوله الذي يظهر اخيا لاولادهم  
 عبد الرحمن وملكة بعد موته عبد القادر ومحمدا  
 بقوله ومن مات من اهل الوقف الخ وما ذكره  
 السبكي من انه لا يملك عليه انه من اهل الوقف مفعول  
 وما ذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر  
 من اللفظ وخلاف المشار الى انه في كلام  
 الواقف انه اراد باهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه  
 الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدر  
 انه يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل  
 قوي لذلك فانه تكرر في سياق الشرط وفي سياق كلام  
 معناه النفع فيعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف  
 وهذا صريح في رد التاويل الذي قاله ويريد به ايضا قوله  
 استحق ما كان يستحقه المتوفي لو بقى حيا الى ان  
 يصير اليه شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها  
 صريحة في انه لم يملك قبل الاستحقاق وايضا لو كانت  
 المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله اولا على  
 ان من مات عن ولد ما كانت جائزا عليه على

وهو ليعلم ان عبد الرحمن مات عن اولاد له

ولده

ولده فانه يعني عنه ولا ينافي هذا استحقاق الترتيب  
 في الطبقات بل لان ذلك عام خصصه هذا كما خصصه  
 ايضا قوله على ان من مات عن ولد الى اخره وايضا فانا  
 اذا حملنا عموم اشترط الترتيب لزم منه الفاضل  
 الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا  
 التقدير انما استحق عبد الرحمن وملكة لما استورا في  
 الدرجة اخذ من قوله عاد على من في درجة في قوله  
 ومن مات قبل استحقاقه الخ بها لا يظهر اثره في  
 صورة بخلاف ما ذكره العلماء وخصنا به عموم الترتيب  
 فانه فيه اعم لا للكلامين وجهما بينهما وهذا امر ينبغي ان  
 يقطع به وجئت فنتوا بما مات عبد القادر من  
 نضيه بين اولاده الثلاثة وولدي ولده اسباعا  
 لعبد الرحمن وملكة السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن  
 غير نسل انتقل نضيه الى اخويه وولد اخيه فيصير  
 نصيب عبد القادر كله بينهم على خمس ان ولطيفة  
 خمسة ولعبد الرحمن وملكة خمس اثلاثا ولما توفيت  
 لطيفة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة ولما مات على  
 انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت  
 لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملكة  
 قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا  
 بهم لا باصولهم لما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع

ع  
 اشترط

اعلمناه



فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمه خمس وثلاث وموت فاطمة  
نصف خمس وملكته بموت عمه ثلثا خمس وموت  
فاطمة ربع خمس ولزبيب بموت علي خمس وموت  
فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزا الزبيب  
سبعة وعشرين وهي خان وربع خمس ولعبد الرحمن  
اثنا عشر ومن وهي خمس ونصف وثلاث وملكته احد  
عشر وهي ثلثا خمس وربع ففصلت كما قاله السبكي **لكن**  
الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن وملكته والجزم مرجح  
بمجة هذه القيمة والسبكي تردد فيها وجعلها من باب  
قيمة الشكوك في استحقاقه ونحوه لان ترد في ذلك  
**وسئل السبكي** ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم  
اولاده ثم اولادهم وشروط ان من مات من اولاده انتقل  
نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه  
بشي من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان  
يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين  
هما عماد الدين وخديجة وولد له ما كان له ابوه في حياة  
والده وهو نجم الدين بن مريد الدين بن حمزة فاحد  
الولدان نصيبهما وولد الولد النصيب الذي لو كان  
ابوه حيا لاخذه ثم ماتت خديجة فماتت خديجة فماتت  
بالباقي او بغيرها لمساك يشا ركه ولد اخيه نجم الدين  
**فاجاب** تعارض فيه اللفظان فيحمل المشاركة

وهو

ولكن

ولكن الارجح اختصاص الاخ ورجمه ان التخصيص علي اخوة  
وعلي الباقيين منهم كالحاص **وقوله** ومن مات قبل الاستحقاق  
كالعام فيقدم الخاص علي العام **تدبر**  
قال السبكي وولده يحمل هذه القاعدة ان يستوي الاعمال  
والاهمال بالنسبة الي الكلام اما اذا ابعد الاعمال عن  
اللفظ وصار بالنسبة اليه كاللفظ فلا يعير لاجا ومن ثم  
لو اوصى بعود من عيد انه وله عيديات له وعود عيديات قتي  
وبها قال دح بطلان الوصية تنزيلا علي عيديات  
الدهولان اسم العود عند الاطلاق له واستعماله في غيره  
مرجوح وليس كما لعل لوقوعه علي الجميع وقوعا واحدا كذا  
فرق الاصحاح بين السالتي ولوقال زوجه فاطمة  
ولم يقل بنتي لم يصح علي الاصح لكثرة العواظ **القاعدة**  
**الحادية عشر** الخراج بالزمان هو حديث صحيح اخرجه  
الشافعي واحمد وابوداود والترمذي والسيوطي وابن ماجه  
وابن حبان من حديث عائشة وفي بعض طرقه ذكر السبب  
وهو ان رجلا ابتاع عبد افاقام عنده ما شاء له ان  
يقم ثم وجد به غيبا فخاصه الي النبي صلى الله عليه وسلم فرد  
عليه **فقال** الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال  
الخراج بالزمان قال ابو عبيد الخراج في هذا الحديث  
قلت لعبد يشتره الرجل فيستقله زمانا ثم يعثره  
عليه عيب فليس البايع فيرده وياخذ جميع الثمن ويعوز

قاعدة الحادية عشر



بفلسفه كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله  
اذا وكذا قال الفقهاء معناه ما خرج من الشيء من غلته  
ومنفعة وعين فهو المشتري عوض ما كان عليه من  
ضمان الملك فانه لو تلف المبيع كان من ضمانه فالغاية  
له ليكون الغنم في مقابلة العذر **وقد ذكرنا هذا**

**سواء الميراث** لو كان المزاج في مقابلة الضمان  
لكانت الزوايد قبل القبض للبائع ثم المقدار ينسخ  
تكونه من ضمانه ولا قايلاً به **واجيب** بان المزاج يطل  
قبل القبض بالملك وبعده به وبان ضماناً مطلقاً واقتصر  
في الحديث على التعليل بال ضمان لانه اظهر عند البائع واقطع  
لطلبه واستعادة الا المزاج للمشتري **الثاني لو كانت**

العلّة الضمان لزم ان تكون الزوايد للغاصب لانه ضمانه  
اشد من ضمان غيره وهذه الاجماع لا يبيح حنيئة في قولها ان  
الغاصب لا يضمن منافع المضمون **واجيب** بانه  
صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل  
المزاج للمرء هو ماله اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري  
والغاصب لا يملك المضمون وبان المزاج هو المنافع  
جعلها لمن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك  
المضمون بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانه عليه فلا يتناول  
موضع الخلاف نفسه خرج عن هذه المسئلة وهي ماله  
انتمت المرأة عبداً فان ولاه يكون لايها ولو جني جنائنه

خطاء

خطاء فاعقل على عصيتها دونه وقد يجبي ثلثه في بعض

المصالح يعقل ولا يبرك **القاعدة**

**الثانية عشر** المزوج من الخلاف مستحب فروعها كثير

حد الانكاد محصى فمنها استنباب الدلك في الطهارة واستيفاء

الراس بالمسح وغسل المني بالماء والترتيب في قضاء الصلوات

وترك صلاة الا داخل في القضاء وعكسه والقصر في سفر

يبلغ ثلاث مراحل وتوكله فيما دلت ذلك وللملاح الذي

يسافر باهله واولاده وترك الجمع وكتابه المسب

القوي الكسوف ونية الامانة واجتناب استقبالة القبلة

واستدبارها مع السائر وقطع المتعم الصلوة اذا راي

الما خروجاً من خلاف من اوجب اجماع وكراهة الحيل في باب

الزنا ونكاح المحلل خروجاً من خلاف من حرّمها وكراهة

صلوة المنفرد خلف الصف خروجاً من خلاف من ابطالها وكذا

كراهة مفارقة الامام بلا عذر والاقتداء في خلال الصلوة

خروجاً من خلاف من يجوز ذلك **تدبير** لمراعاة الخلاف

شروط احدها ان لا توقع مراعاته في خلاف آخر ومن

ثم كان فصل العتق افضل من وصله ولزم براهم خلاف

ابي حنيفة لان من العلماء منه لا يجيز الوصل الثاني ان

لا يخالف سنة ثابتة ومن ثم بين رفع اليدين في الصلوة

ولم يبال براهي من قال باطلالة الصلوة من الخنيفة لانه

ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية نحو خمسين معاً

بها

في الفائدة الثانية عشر



**الثاني** ألا يتوي مدركه بحيث لا يعد هفوة ومن  
 ثم كان الصوم في السفر أفضل لمن قوي عليه ولم يبال  
 بقوله داود أنه لا يصح **وقد قال** إمام الحرمين في هذه  
 المسئلة أن المحققين لا يفتنون لخلاف أهل الظاهر وزنا  
**تتميم** يشكك بعض المحققين على قولنا بأفضلية  
 المزوج من الخلاف فقال الأولوية والأفضلية إنما تكون  
 حيث سنة ثابتة وإذا اختلفت الآية على قولين قول  
 بالحل وقوله بالتحريم واحتياط المستبرئ لدينه وجرمي  
 على الترك حذرا من ورطات الحرمة لا يكون فعلة ذلك  
 سنة لأن القول بأن هذا الفضل يتعلق به الثواب من  
 غير عقاب على الترك لم يقل به أحد والاحتياط كما ترى من قابل  
 بالاباحة وقايل بالتحريم فمن أين الأفضلية **واجاب**  
 ابن السبكي بأن أفضليته ليست لسبب سنة خاصة فيه  
 بل لعدم الاحتياط والاستبراء للدين وهو مطلوب شرعا  
**فدلت التولية** بأن المزوج من الخلاف أفضل ثابت من  
 حيث العموم واعتماده من الورع المطلوب شرعا **خاتمة**  
 من فروع هذه القاعدة في العربية إذا لا لا مرفي  
 ضرورة الشعر والتناسب بين قصر الممدود ومد المتصور  
 فالأول أولى لأنه متفق على جوازها والثاني مختلف فيه  
**القاعدة الثالثة عشر** الدفع  
 أقوى من الرفع ولهذا المستعمل إذا بلغ قلتي في عوده طويلا  
 وجهان

قاعدة الثالثة عشر

وجهان ولما استعمل قلتي ابتداء لم يبر مستعملا بلا خلاف  
 والفرق أن الكثرة في الابتداء دافعة وفي الأثناء دافعة والدفع  
 أقوى من الرفع ومن ذلك لفزج منع من وجبه من جمع الفرض  
 ولو شرعت فيه بغيره لزم في جواز تحليلها فولات ووجود  
 الماء قبل الصلاة للمنع يمنع الدخول فيها وفي أثنائها لا يجلها  
 حيث سقط به واختلاف الدين المانع من النكاح يدفعه  
 ابتداء ولا يدفعه في الأثناء بل يوقف على انقضاء العدة  
 والنكاح انقضاء الإمامة ابتداء ولو مرض في الأثناء لم  
 ينزل **القاعدة الرابعة عشر** الرخص  
 لأشواط المعاصي ومن ثم لا يشيع العاصي بغيره شيئا من رخص  
 الصوم من القمر واجمع والفطر والمسح ثلاثا والتفطيل على الرحلة  
 ونكث الجمعة وكل الميعة وكذا التيمم على وجه اختياره السبكي  
 ويا شمر بترك الصلاة أكثر كما مع إمكان الطهارة لأنه  
 قادر على استباحة التيمم بالتوبة والصحيح أنه يلزمه التيمم  
 لحرمة الوقت وتلزمه المعادة لتقصيره بترك التوبة ولو وجه  
 العاصي بغيره ما احتج إليه للعطش لم يجزله التيمم بل  
 خلاف وكذا من به مرض وهو عاصي بغيره لأنه قادر على  
 التوبة قال القفال في شرح التلخيص فإن قيل كيف حرمتم  
 اكلا الميتة على العاصي بغيره مع أنه مباح للمحاضر في حال  
 المرض وكذا من به مرض يجوز له التيمم في المحضر فالبواب  
 أن ذلك وإن كان مباحا في المحضر عند الضرورة لكن بغيره

قاعدة الرابعة عشر



سبب لهذه الضرورة وهو معصية فمرته عليه  
 الميمنة في الضرورة كما لو سافر قطع الطريق فخرج لا يجوز  
 له التيمم يؤدي إلى الهلاك فالجواب أنه قادر على  
 استباحته بالتوبة اهـ وهل يجوز للعاصي بسفوه مسع  
 التيمم وجهان أحدهما نعم لأن ذلك جائز بلا سفر والثاني  
 لا تعلقا عليه كالأكل الميمنة **وحكي الوجهان** في  
 العاصي بالاقامة كعبدا من سبده بالسفر فأمره في شح  
 المذهب والمشهور القطع بالجواز وطرد الاصطلاح بقاعدة  
 في مسائل الرخص فقال إن العاصي بالاقامة لا يستباح شيئا  
 منها وفوق الأكثر بانه الاقامة نفسها ليست بمعصية لأنها  
 كف وانما الفعل الذي توقعه في الاقامة معصية والسفوة تنص  
 معصية **ومن فروع القاعدة** لو استغنى المحترم و  
 مطعوم لا يجزيه في الاصح لأن الاقتصار على التحرر رخصة  
 فلا تنافي بمصية ومنها لو استغنى بذهب أو فضة ففي  
 وجه لا يجزيه لأنه رخصة واستعمال المنقذ حرام والصحيح  
 الاجزاء ومنها لو لبس خفا مفضوبا ففي وجه لا يصح عليه  
 لأنه رخصة لمصلحة النزع وهذا عاص بالترك واستدانة  
 اللبس والصحيح الجواز كالتيمم بتراب مفضوب فانه يجوز مع  
 ان التيمم رخصة **قال البلقيني** ونظير المسح  
 على الخنك المفضوب غسل الرجل المفضوبة في الوضوء وسدرته  
 ان يجب عليه التمكن من قطعها في قصاص أو سرقه فلا

يمكن

لذلك يخرج مع ان الحاضر بمنع يجوز له ان يمسك

يمكن من ذلك ولو لبس خفا من ذهب أو فضة ففيه الوجهان  
 في المفضوب وقطع المتوكلة هنا بالمنع لأن التحريم هنا للمعنى  
 في نفس الخنك نصا كما لا يخفى لا يمكن متابعتها المشي عليه **قال**  
**في شرح المذهب** وينبغي ان يكون الحرير مثله ولو لبس  
 المحرم الخنك فلا تعلق فيه عندنا والمصحح عند المالكية انه ليس  
 له المسح وهو ظاهر فان المعصية هنا في نفس اللبس ثم رأت  
 الاستوائية ذكر المسئلة في الفارزة **وقال ان النجاة** المنع  
 حرما ولا يخرج على الخلاف في المفضوب ونحوه فان المنع هناك  
 بطريق العرض لا المعنى في اللابس ولهذا ليس غيره ويصح  
 عليه **واما المحرم** فتمام معنى آخر اخرج عن اهلية المسح  
 لامتناع اللبس مطلقا **ومنها لو جئت المرتد** وجب عليه قضا  
 صلوات ايام الحيض لأن سقوط القضاء عن المايض عزيمة  
 ومن المجنونات رخصة والمرتد ليس من اهل الرخصة **ومنها**  
 لو شربت دوافا سقطت في وجهه يقضي صلاة ايام النفاس  
 لأنها عاصية والاصح لا لأن سقوط القضاء عن النفس عزيمة  
 لا رخصة ومنها لو اتقى نفسه فانكسرت رجله وصلى فامدا  
 في وجهه يجب القضاء لعصيانه والاصح لا **ومنها يجوز**  
**تقديم الكفارة** على الخنك رخصة فلو كان الخنك بمعصية  
 فوجهات لأن الرخص لا تنافي بالمعصية **ومنها لو صب**  
 الماء بعد الرقعة لغير غرض ونيمم في وجهه يجب  
 الاعادة لعصيانه والاصح لا لأنه فاقه ومنها اذا حكما بخا

المرحلة لا ينبغي حلقها ما اذا كانت

تحت حكمنا



جله الاذي بالموت ففي وجهه لا يظهر بالدباغ لانه  
استعماله ممضية والرخص لا تناط بالمعاصي والاصح انه يظهر  
كغيره وتحريمه ليس لعينه بل لانها ب على اي وجه كان  
ولا نه يحرم استعماله وان قلنا بظهوره **تبيين**  
معين قولنا الرخص لا تناط بالمعاصي ان فعل الرخصة  
متي تعرف على وجود شيء نظري في ذلك الشيء فان كان  
نقاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا  
وبهذا يظهر الفرق بين المعصية بالسفر والمعصية فيه  
فالعيد الايق والناشئة والمسافر للمكس ونحوه عاص  
بالسفر فالفرقة بين المعصية والمعصية منوطه به اي  
معلقة به ومعلقة ومتروكة عليه ترتيب السبب  
على المسبب فلا مباح ومن سافر حيا حاشرب الخمر في سفر  
فهر عاص فيه اي بارتكاب المعصية في السفر المباح فتفسد  
السفر ليس بمعصية ولا اثم به فباح فيه الرخص لانها  
مترتبة بالسفر وهو في نفسه مباح ولهذا اجاز المسح  
على الخف المنصوب بخلاف المحرم لانه الرخصة منوطه  
باللبس وهو للمحرم معصية وفي المنصوب ليس بمعصية  
لذاته اي لكونه لسابلا للاستيلاء على حق الغير ولهذا  
لو ترك اللبس لم تزل المعصية بخلاف المحرم **القاعدة**  
**الخامسة عشرة** الرخص لا تناط بالشك ذكرها  
الشيخ في الدين السبكي ووزع عليها انه اذا غسل

معرفة

مركبا مع

فصل القاعدة الخامسة

احدي

احدي رجلية وارجلها لا يستبيح لانه لم يدخلها طاهرتين  
ومن فزوعها وجوب الفصل لمن شك في جواز المسح وجوب  
الاتمام لمن شك في جواز الفتر وذلك في صور متعددة  
**القاعدة السادسة عشرة** عشرة الرضي بالشك  
رضي بما يتولد منه وقريب منها قاعدة المتولد من ماذون  
فيه لا اثر له من فزوعها رضي احد الزوجين بعيب صاحبه  
فلا فلاحينار على الصحيح ومنها اذن المرتبة للراهن  
في ضرب القيد الموهون فذلك في الضرب فلا ضمان لانه  
تولد من ماذون فيه كما لو اذنت في الوطء فاحب **ومنها**  
قال مالك ان اقطع يديه ففعل فسري فهدر على الاظهر  
ومنها لو قطع قصاصا او حد افسريه فلا ضمان ومنها تطيب  
قبل الاحرام فسري الى موضع اخر بعد الاحرام فلا فدية فيه  
ومنها حمل الاستحجار معصوم عنه فلو عرف فثلوث منه فالاصح  
المعفو **ومنها** لو سبق ما المفضضة والاستنشاق  
الى جوفه ولم يبالغ لم يغتر في الاصح بخلاف ما اذا بالغ  
لانه تولد من منهي عنه ويستثنى من القاعدة ما اذا كان  
شروطا بسلامة العاقبة كضرب المذموم والزوج والمولى  
وتعزير الحاكم واخراج الجناع ونحو ذلك **القاعدة**  
**السابعة عشر** السوال معاذي وجواب فلو قيل له  
على وجه الاستحباب اطلقت زوجتك فقال نعم  
كما اذا رايه يواخذ به في الظاهر ولو كان كاذبا ولو قيل ذلك

فصل القاعدة السادسة عشرة



على وجه التماس الاستناد فافتقر على قوله ثم فتولات  
 أحدهما أنه كناية لا يقع إلا بالنية والثاني وهو الأصح صرح  
 لأن السؤال معاد في الجواب فكانه قال طلقها فتح  
 لا يقع في كونه صريحا يحرم الفاظ الصريح في الطلاق والفرق  
 والبراح ولو قالت ابني بالحق فقال ابنك ونوك  
 الزوج الطلاق ومثلها نوكها فكانت أهدأ لا يقع الطلاق  
 لأن كلامه جواب على سؤالها فكان المال معاد في الجواب  
 وهي لم يوجد منها القبول لعدم نية الفراق وهو انما رضي  
 بعوض وهذا ما صححه الامام والثاني انه يقع رجوعا  
 ويحمل ذلك على ابتدء اخطاب منه لانه مستقل بنفسه  
 ورجعه البغوث ومن فروع القاعدة مسائل الاقرار كلها  
 اذا قال لي عندك كذا فقال نعم او ليس عليك كذا فقال  
 بلى او قال اجل نعم الصورتين فهو اقرار بما سأل عنه  
 ولو قال لي عليك ماية فقال لا ادرى في كونه مقرا بما  
 عدا المستثنى وجهان احدهما المنع لأن الاقرار لا يثبت  
 بالمفهوم القاعدة الثامنة عشر لا يثبت لك قول هذه  
 عبارة الشافعي رضي الله عنه ولهذه الوسيلة عن وطى  
 أمته لا يستط المهر قطعا او عن قطع عضو منه او تلف  
 شيء من ماله مع القدرة على الدفع لم يستط ضمانه بل لا  
 خلاف بخلاف ما لو اذنت في ذلك ولو كانت الشبهة  
 الاستدانة في النكاح لم يقع مقام الاذن قطعا ولو علم البائع

بوطي

قاعدة الثامنة عشر

بوطي المشتري الجارية مدة الخيار لا يكون اجازة في الاصح  
 ولو حصل من مجلس الخيار ولم يمنع من الكلام لم يبطل خياره  
 في الاصح **وفيه** عن القاعدة صور منها البكر سكوتها في  
 النكاح اذن للاب والجدة قطعها ولسائر المصبة والحاكم في  
 الاصح ومنها سكوت المدي عليه عن الجواب بعد عرض  
 البين عليه فحمله كما تنكر الخطا كل وتر البين على المدي  
 ومنها لو نعتض اهل الذمة ولم ينكر الباقون بقوله ولا يقل بل  
 سكتوا انتقض منهم ايضا ومنها لو راي السيد عبده  
 يتلف ما لا غيره وسكت عند ضمه ومنها اذا سكت المهر  
 وقد حلقه الحلال مع القدرة على منعه لزمه الفدية في الاصح  
 ومنها لو باع العبد البالغ وهو ساكت صح البيع ولا يشترط ان  
 يعترف بما البائع سيده في الاصح ومنها القراءة على الشيخ  
 وهو ساكت ينزل منزلة نطقه في الاصح **ومنها مسائل**  
 اخر ذكرها القاضي جلال الدين البلقيني اكثر على ضيف  
 وبعضها اقترن به فعل قام مقام النطق وبعضها فيه نظر  
**القاعدة** الثانية عشر ما كان كذا  
 فعلا كان اكثرها قولنا واصله قوله صلى الله عليه وسلم اجر كل  
 علي قدر نسيبك رواه مسلم ومن ثم كان فصل الوتر  
 افضل من وصله لزيادة النية والكبرية والسلام وصلا  
 النفل قاعدة على النصف من صلاة القائمه ومضطجها  
 على النصف من صلاة القاعد وافراد النكيت افضل من

فتدريج

قاعدة التاسعة عشر



الترتيب وخرج عن ذلك **سورة** الاولى القمر افضل من  
 الاتمام بشرطه الثانية الصبي افضلها ثمان واكثرها اثنا  
 عشرة والاولة افضل ثانيا بفعله صلى الله عليه وسلم الثالثة  
 الوتر ثلث افضل منه بجملا وسبع اوسع على ما قاله في  
 البسيط **الرابعة** قراءة سورة في صلاة افضل من  
 بعض سورة وان طالت كما قاله المتولي لان اليهود من  
 فعله صلى الله عليه وسلم غالبا **الخامسة** الصلاة مرة في الحاقة  
 افضل من فعلها واحدة غيا وعشرين مرة **السادسة** صلاة  
 الجمع افضل من سائر الصلوات مع انها قصر من غيرها  
**السابعة** ركعة الوتر افضل من ركعة الفجر على الجديد بل هي  
 من التمجيد في الليل وان كثرت ركعاته ذكر في المطلب قال  
 ولعل سببه استحباب حكمها على ما تقدمها **الثامنة** التامة  
 تحققت ركعتي الفجر افضل من تطويلها التاسعة صلاة  
 العيد افضل من صلاة الكسوف مع كونها اشق واكثر  
 عملا **العاشرة** الجمع بين المصنعة والاستغناء ثلث  
 غزوات والفصل بفرفتين افضل من ستة **الحادية عشر**  
 التصدقة بالاضحية بعد مكة ثم يترك باكلها افضل  
 من التصدق بجميعها **الثانية عشر** الحج والوقوف راكبا  
 افضل منه ماشيا تاسيما بفعله صلى الله عليه وسلم في  
 صورتين **ثالثة** انكر الشيخ عز الدين كون الشاف  
 افضل وقال ان تساوي التملات من كل وجه في الشرف

والشرائط

في الصلاة  
 في الترتيب  
 في الركعة  
 في الوتر  
 في الجمع  
 في العيد  
 في الكسوف  
 في الغزوات  
 في الصدقة  
 في الحج  
 في الشاف

الملاح

والشرائط والشف كمان الثواب على اشغها اكثر كالاعتسالك في  
 الصيف والشتاء سوا في الافعال ومن يدجر الاتصال في الشتاء  
 يتحمل مشقة البرد فليس التفاوت في نفس العاملين بل فيما لهم عنها  
 وكذا مكان الوسائل كفا صداما جدا والحج والعمرة من مسافة  
 قريبة واخرى بعيدة فان ثوابها يتفاوت بتفاوت الوسيلة  
 ويتساويان من جهة القيام بأصل العبادة وان لم يتساويا  
 التملات فلا يطلق القول بتفضيل اشغها بدليل ان الايمان افضل  
 الاجمال مع سهولته وخفته على اللسان **وكذلك الذكر** على ما شئت  
 به الاخبار وكذلك اعطاء الزكاة مع حب نفس افضل من اعطائها  
 مع البخل ومجاهدة النفس وكذلك جعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الماهرين القرآن مع السعة الكرام البررة وجعل الذي يقرؤه  
 ويتقن فيه وهو عليه شاق له اجرات **القاعدة**  
**الخروفي** المتعدية افضل من القاصر ومن شروا الاستاذ ابو  
 اسحاق وامام الحرمين وابوه للقائهم بفرض الكفاية من غير  
 العين لانه اسقط الخرج عن الامم وقال الشافعي طاب العلم افضل  
 من صلاة النافلة وانكر الشيخ عز الدين هذا الاطلاق ايضا وقال  
 قد يكون القاصر افضل كالايان وقد قدم النبي صلى الله عليه وسلم  
 عقب الصلاة على الصدقة وقال خير ما لكم الصلاة وسئل عن الاجمال  
 افضل فقال ايمان بالله ثم جهاد في سبيل الله ثم حج بمرور وهذه  
 كلها قاصرة ثم اختار رتبنا للفرائض في الدنيا ان افضل الطاعات  
 على قدر المصالح النافعة عنها **القاعدة الحادية والعشرون**

١٢١

قاعدة العشرون

قاعدة الحادية والعشرون



الفرض افضل من النفل قال صلى الله عليه وسلم فيها  
 يحكيه عن ربه وما تقرب الى المتقربون بمثل اذا ما اقترضت  
 عليهم رواه البخاري قال **امام الحرمين** قال  
 الدائم حض الله بنبيه صلى الله عليه وسلم بايجاب  
 اشيا لتعظيم ثوابه فان ثواب الفرائض يزيد على ثواب  
 المندوبات بسبعين درجة وتسكوا بما رواه سلمان  
 الفارسي ان رسوله صلى الله عليه وسلم قال في شهر  
 رمضان من تقرب فيه بخصلة من خصال الخير كانت  
 كن ادي فريضة فيما سواه ومن ادي فريضة فيه كان  
 كن ادي سبعين فريضة فيما سواه فقابل النفل فيه  
 بالفرض في غيره وقابل الفرض فيه بسبعين فرضا في غيره  
 فاعرف هذا بطريق الثوري ان الفرض يزيد على النفل بسبعين  
 درجة اه **قال السبكي** وهذه اصل مطرد لا سبيل  
 الى نقضه بشئ من الصور وقد استثنى فروعه **ابرا**  
**المعروف انه افضل من النظارة** وانظارة واجب وابراؤه  
 مستحب وقد انفصل عنه التمسك بان لا يراى مثل  
 على الانظار اشتباه الإخص على الأعم لكونه تأخيرا  
 للمطالبة فلم يفضل نذبا واجبا وانما افضل واجبا وهو  
 الانظار الذي تحببه الأبرار زيادة وهو مخصوص  
 الأبرار واجبا آخر وهو مجرد الانظار **قال** **ابنه**  
 اويقال انه الأبرار يحصل لمقصود الانظار وزيادة

منه

المعبر

منه

من

من غير اشتباه عليه بقوله تعالى وان تصدقوا خير لكم  
 وهذا المحتمل ان يكون افتتاح كلامه فلا يكون دليلا على  
 ان الأبرار افضل ويظهر بجهته من هذا انه الانظار افضل لثبته  
 باياد النظر من المصبر مع تسويق القلب وهو افضل ليس  
 في الأبرار الذي انقطع فيه اليأس **الثاني** **ابن السلام**  
 فانه سنة والرد واجب والابتداء افضل لقوله صلى  
 الله عليه وسلم وخيرها الذي يبدأ صاحبه بالسلام **وحكي**  
**القاضي** **حسين** في تعليقه وجهين في ان الابتداء  
 افضل الجواب وتفرع في ذلك بانه ليس في الحديث  
 ان الابتداء افضل من اجواب بل ان المستدعي خير  
 من الجيب وذلك لان المستدعي فعل حسنة وتسبب الى فعل  
 حسنة وهو الجواب مع ما دل عليه الابتداء من حسن الطوعية  
 وترك الإصرار الذي كرهه الشارع **الثالث** **قال**  
**ابن عبد السلام** صلاة نافلة واحدة افضل من احدى  
 الخمس الواجب فعلها على من ترك واحدة منها ونسي غيرها  
**قلت** لمارس تعقبه وهو ولي بالتعقب من  
 الاولين وما ذكره من ان صلاة نافلة واحدة افضل  
 من احدى الخمس المذكورة فيه نظر والذي يظهر انها اذا لم  
 ترد عليها في الثواب لم تنقص عنها **الرابع** **الاذان**  
 سنة وهو على ما رجحه الثوري افضل من اقامة وهي  
 فرض كفائية او عين وقد سئل عن ذلك السبكي في الحلبي

قال وهذا الوجه تقدير سليم ان الأبرار افضل



**فأما** **بوجوب** **منها** أنه لا يلزم من كون  
 الجماعة فرضاً كون الامامة فرضاً لأن الجماعة  
 تتحقق بنية المأموم الذي تمام دونه نية الإمام ولو نفي  
 الامامة فنيته محصلة جزء الجماعة والجزء هذا ليس مما يتوقف  
 عليه الكل لما بيناه فلم يلزم وجوبه وإذا لم يلزم ذلك لم  
 يلزم القول بأن الإمامة فرض كفاً يتقدم يحصل تفضيل نقل  
 على فرضي وانما نية الامامة في حصوله الثواب **له**  
**ومما ان الجماعة** صفة للصلاة المفروضة والاذان  
 عبادة مستقلة والقاعدة المستقرة في اية الفرض افضل  
 من النية في العبادتين المستقلتين وفي المصنفين **انما**  
 في عبادة ارضية فقد يختلف **ومما ان الجماعة والاذان**  
**جنس** والقاعدة المستقرة في اية الفرض افضل من  
 النية في الجنس الواحد اما في الجنين فقد يختلف فان  
 الضام والحر في فرض كفايات **وبعد** ان يقال ان  
 واحدة من ردايلها افضل من تطوع الصلاة وان سلم  
 انه افضل من جهة ان فيه خروجاً من الدثم في تطوع الصلاة  
 من الفضائل ما قلده يجبر ذلك او يزيد عليه وجنس  
 الفرض افضل من جنس النفل وقد يكون في بعض الجنس  
 المقتضوه ما يربو على بعض افراد الجنس القاضل كتفضيل  
 بعض النساء على بعض الرجال وانما نعمل ما جزمه الاذان  
 من الكلامات العظيمة ومعانيها ورواياتها تفضيله

والى

والى تد اية صناعة قبل انما فرض كفاية **الخامس**  
**الوضوء قبل الوقت** سنة وهو افضل منه في الوقت  
 صرح به القولي في البواهر وانما يجب بعد الوقت **وقلت**  
**قد سماه**

الفرض افضل من تطوع عابده حتى ولو قد جأ منه بالكر  
 الا التطهر قبل وقت وابنه **للسلام** كذا ك البرامسر

**القاعدة** الثانية والعشرون الفضيلة المتعلقة

بنحو العبادات اولها من المتعلقة بمكانها **قال**

**في شرح المصنف المذهب** هذه قاعدة هي صرح بها  
 جماعة من اصحابنا وهي مفهومة من كلام الباقي فيخرج

عليها مسائل مشهورة **منها الصلاة في جوف الكعبة**

افضل من الصلاة خارجها فانما لا يبرح فيها الجماعة ومكان

خارجها فالجماعة خارجها افضل **ومما صلاة الفرض**

**في المسجد** افضل من غيره ولو كان مسجد الجماعة

فيه وهناك جماعة في غيره فضلاتها مع الجماعة خارجة

الافراد في المسجد **ومما صلاة النفل في البيت** افضل

منها في المسجد لان فعلها في البيت فضيلة تتعلق بها فانه

سبب لتتمام الشروع والاختلاص والابتداء والربا وتبهره

حتى ان صلاة النفل في بيته افضل منها في مسجد النبي صلى الله

عليه وسلم لذلك **ومما القرب في الكعبة** في الطواف

مستحب والرمل مستحب ولو منعته الرحمة من الجمع

القاعدة الثانية والعشرون



فقط

بينهما ولم يمكنه الرمل مع القرب وامكنه مع البعد فالمجا  
على الرمل مع البعد اولى من المحافظة على القرب بل اولى  
لذلك **وخرج** عن ذلك صور هذا الجماعة القليلة  
في المسجدة القريب اذا غشي التعطيل لو لم يحضر فيه  
افضل من الكثير في غير هذا الجماعة في المسجد افضل  
منها في غيره وان كثرت صرح به الماوردي لكن خالفه  
ابو الطيب **القاعدة الثالثة والعشرون**

فقط  
القاعدة الثالثة والعشرون

الواجب لا يترك الواجب وغيره ما قوم بقولهم  
الواجب لا يترك لسنة وقوم بقولهم لا يترك  
الا بما لا بد منه وقوم بقولهم جواز ما لم يشرع لم  
يجز ذلك على وجوبه وقوم بقولهم ما ان منوعا اذا جاز  
وجب وفيها فروع منها قطع اليد في السرقة لو لم يوجب  
لكان حراما **ومنها اقامة الحد** على زوجه الحرام ومنها  
وجوب اكل الميتة للمضطر ومنها الحمان لو لم يجب لكان  
حراما لما فيه من قطع عضو وكشف العورة والنظر اليها  
**ومنها المولد من قيام الثالثة** الى التشهد الاول يجب

لثانعة الامام لانها واجبة ولا يجوز للامام والمنفرد ان يترك  
تدريس سنة وفي المولد الى القنوت **ومنها التيمم** في  
لا يطره فان كان لاجل القراءة فمذلة لانه لو اجب  
اولهجه فلا بد سنة وخرج عن هذه القاعدة صور منها سجود  
الهور وسجود التلاوة لا يجبان ولو لم يشرع لم يجوزنا

ومنها

**ومنها النظر الى المخطوطة** لا يجب ولو لم يشرع لم يجز ومنها  
الكتابة لا يجب اذا طلبها الرقيق المكسب وقد كانت  
المساكنة قبلها ممنوعة لان السيد لا يعامل عبده **ومنها**  
رفع اليدين على التوكيد في تكبيرات العيد ومنها قتل الحية  
في الصلاة لا يجب ولو لم يشرع لم يجز ومنه المشكل هنا قوله  
المناهج ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتراخي الكسوف  
ولا نقصه للاجلا في الاصح فانه يشر بوجوبه وهو  
مخالفة لما في شرح المذهب من انه لو صلها ركعتين كسنة  
الطهر صحت وكان تاركا للافضل وقد جمع بينهما الشيخ جلال  
الدين الحلي بان ذاك حيث نوي في الاحرام اداها على تلك  
الكيفية فلا يجوز له التغيير **تنبيه** استنبطت  
من هذه القاعدة دليلا لما قضيت من ان الصلاة في صف  
شرع فيه قبل اتمام صف امامه لا يحصل فضيلة الجماعة  
لامرهم بالتخطي اذا كان امامه فرقة لانهم مقصرون بتركها  
واصل التخطي مكروه او حرام كما اختاره النووي فلو لانه  
واجب لاتمام الصف لم يجز وليس هو واجبا لصحة الصلاة  
فتميم ان يكون لمصولة الفضيلة **القاعدة الرابعة**

فقط القاعدة الرابعة

**الواحدة** والعشرون ما وجب اعظم الامرين بخصوصه لا يوجب  
اهونهما بعمومه ذكرها الدرافع وفيها فروع **فما** لا يجب على الزاني  
التقرب بالملاسة والمفاخذة فان اعظم الامرين وهو  
الحد قد وجب **ومنها رخي** المحصن لم يوجب اهونهما  
منها



الامرين وهو الجسد بمحوم كونه زنا خلافا لابن المنذر  
**ومنها** خروج المني لا يوجب الوضوء على الصحيح بمحوم  
 كونه خارجا فانه قد اوجب العمل الذي هو اعظم الامرين  
 ونقضت هذه القاعدة بصور منها الحيض والنفاس  
 والولادة فانها توجب غسل مع ايجارها الوضوء **ومنها** ولا  
 من اشترى فاسدا او وطئ لزمه المهر وارثن البعارة ولا  
 يندرج في المهر **ومنها** **نوشته** وا على محض بان زنا فرجه  
 ثم رجعا **م** ويحدون للقدح او لا ومنها من  
 قاتل من اهل الكمال اكثر من غيره يرضح له مع السهم  
 ذكره اللافع عن البغوي وغيره **القاعدة**  
**الخامسة والعشرون** ما ثبت بالشرع مقدور على ما ثبت  
 بالشرط ولهذا لا يصح نذر ما واجب ولو قال طلقتك بك يالف  
 على ان لا الرجعة سقط قوله يالف ويقع جميعا لان  
 المالك ثبت بالشرط والرجعة بالشرع فكان اقوى  
 ونحوه نذر المستولدة لا يصح لانه متعلق بالموت ثابت  
 بالشرع فلا يحتاج معه الى تدبير ولو اشترى دابة ونوى  
 عتقه عن الكفارة لا يقع عتقها لان عتقه بالقرابة حكم  
 قهرى والعتق عن الكفارة يتعلق بايقاعه واختاره  
 ومن لم يحج اذا احرم بطوع او نذر وقع عن حجة الاسلام  
 لانه يتعلق بالشرع ووقوعه عن التطوع والنذر يتعلق  
 بايقاعه عنها والاول اقوى ولو نكح امه مورثة بشعر قال

اذا مات

القاعدة الخامسة والعشرون

اذا مات سيدك فانت طالق فانك السيد والزوج  
 يرثه فالاصح انه لا يقع لانه اجتمع المقتضي للانقاس  
 ومقتري الطلاق في حالة واحدة **واجب** بينهما تمتنع فقدم  
 اقواهما والانقاس اوله اقوى لانه حكم ثبت بالفسر  
 شرعا ومقتري الطلاق حكم تعلف باختياره والاول اقوى  
 ولو شرط مقتضى العقد لم يضر ولم ينقضه ومقتضى العقد  
 مستفاد منه عمل الشارع لان الشرط **الشرطي**  
 قال ابن السبكي هذه الغرور تدل لانه اذا اجتمع خيار  
 المجلس وخيار الشرط يكون ابتداء خيار الشرط من  
 التزق وهو وجه لان ما قبله ثابت بالشرع فلا يحتاج  
 الى الشرط قال وقد يقال لامرأته رضا عندها يجوز  
 اجتماع علمين **القاعدة السادسة**  
**والعشرون** ما حرم استعماله حرم اعادته ومن ثم حرم اتخاذ  
 آلات الملاهي والواني النقدين والكلب لمن لا يصيد  
 والخنزير والنواصف والخنزير والحلي للرجل ونقضت  
 هذه القاعدة بمسئلة الباب في الصلح فان الاصحاب له  
 فتمت اذا سمعه واجيب عنها بان اهل الدرب بمنعونه  
 من الاستعمال فاذا ماتوا فموتهم واما متخذ الماناء ونحوه  
 فليس عنده من يمنعه فربما جواز اتخاذها الى استعماله  
**القاعدة السابعة والعشرون**  
 ما حرم اخذه حرم اعطاؤه حاله ربا ومهر البغي وحلوان الكافرة

الطلاق صح

القاعدة السادسة والعشرون

القاعدة السابعة والعشرون



واجرة الناحية والناس ويستثنى صور من الرثوة للحاكم  
 ليصل الى حقه ونك الاخير واعط شي لمن يخاف  
 صوره ولو خاف العوج انه يستولي خاص على المال فلم  
 ان يودي شيئا ليلخصه للمقايض بذه المال على التولية  
 ويحرم على السلطان اخذه **تنبيه** يقرب من  
 هذه القاعدة قاعدة ما حرم فعلمه حرم طلبه الا في  
 مسيئين الاول اذا اراد في دعوى صدقة فانكر الفدية  
 فلم يخلفه الثانية البرية يجوز طلبها من الذم  
 مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه فتمكن من الزالة  
 الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو على استمراره على  
 الكفر وهو حرام **القاعدة الثانية والعشرون**  
 المشفوق لا يشغل ولمهذ المورد رهنه بدين ثم رهنه  
 باخر لم يجوز الجديد ومن نظايره لا يجوز الا هرام بالقرع  
 للطايف بمعنى لا يشتغاله بالرعي والبيت **وهنا**  
**لا يجوز** اي اذا عده من على في محل واحد **واعلم**  
 ان ايراد العقد على العقد ضربان احدهما ان يكون  
 قبل لزوم الاول وانما مدخره وابطال الاول ان صدر  
 من البائع كما لو باع المبيع في زمن الخيار او اجرة  
 او فهو فسخ وامض الاول ان صدر من  
 المشتري بعد القبض **الثاني** ان يكون بعد زوجه  
 وهو ضربان الاول ان يكون مع غير العاقد

القاعدة الثانية  
 والعشرون

الاول

الاول فانه كان فيه ابطال الحق الاول لغا كالمو  
 رهن داره ثم باعها بغير اذنه المرنين او اجرة هامة  
 محل الدين قبلها وان لم يكن ابطاله للدول مع كالمو  
 داره ثم باعها لآخر فان يصح لان مورد البيع الفسخ  
 والاجارة المنفعة وكذا العز ورج امته ثم باعها الثاني  
 ان يكون مع العاقد الاول فان اختلف المورد مع  
 قطعا كالمو جداره ثم باعها من المتاجر مع ولا يفسخ  
 الاجارة في الاصح بخلاف ما لو تزوج باهة ثم اشتراها  
 فان يصح وينفسخ النكاح لان ملك اليمن اقوي من  
 ملك النكاح فسقط الاضعف بان اقوي كذا علوه واستشكله  
 الراجع بان هذا موجود في الاجارة ولو رهن داره ثم  
 اجرها منه جاز ولا يبطل الرهن بزم به الراجع قال  
 وهكذا لو اجرها ثم رهنها منه يجوز لان احدهما ورد  
 على محل غير الاخر فان الاجارة على المنفعة والرهن على  
 الرقبة وان اتحد المورد كما لو استاجر زوجته لارضاع  
 ولده فقال **الموافقون** لا يجوز لانه يستحق  
 لان تمامه به في تلك الحالة فلا يجوز ان يمد عليها عقد  
 آخر يمنع استيفاء الحق والاصح انه يجوز ويكون  
 الاستيجار من حين يترك الاستئجار ولو استاجر  
 استأجرها للخدمة شهر لم يجز ان يستاجر تلك المدة  
 لمعا لخدمته او عمل اخر ذكره الراجع في النفقات



**قال الزركشي** ومنه يؤخذ امتناع استيجار  
 المكامين المبح قالوا وهذا من قاعدة شغل المشغول  
 لا يجوز بخلاف شغل العادع **القاعدة**  
**التاسعة والعشرون** المكبر لا يكبر ومن شمر  
 لا يشرع السلب في غسالات الكلب خلافا لما وقع في السائل  
 الصغير ولا التقليل في ايمان القمامة ولاديرة الصمد  
 وشبهه ولا الخطا اذا غلظت بسبب قديرا والتقليل  
 بسبب اخر في الاصح واذا اخذت الجزية باسم الصدقة  
 زكاة وضعفت لا يصف الجران في الاصح لانا لو ضعفناه  
 لكان ضعف الضعف والزيادة على الضعف لا يجوز  
**تنبيه** تجري هذه القاعدة في العربية ومن فروعها  
 اجمع يجوز جمعه من ثمانية بشرط ان لا يكون على  
 صفة مشي الجموع ونظيرها في العربية ايضا قاعدة  
 المصغر لا يصغر وقاعدة المعرف لا يعرف ومن ثم اتفق  
 دخول الامام المعرفة على العلم والمضاف **القاعدة**  
**الثلاثون** من استعمل شيئا قبل اوانه عرف  
 بزمانه من فروعها اذا خلل الخمر بطرح شيء فيها لم  
 يظهر ونظيره اذا ذبح الحمار ليأخذ جلده لم يجر كما جزم  
 به في الروضة في الاولى قال بعضهم وقياسه انه لو بيع  
 لم يظهر **لكن** **مصرح** القول في الجواهر بخلافه وفيها  
 حرمان العائل الارث ومنها ثمر الطير اوي في مسئلة الاثار

قف  
 القاعدة الثلاثون

ان المكاتب فلا كانت له قدرة على الاداء فاخره ليدوم له  
 النظر اليه بيده لم يجر له ذلك لانه منه واجبا عليه لبق  
 له ما يجرم عليه اذا اراه ونقله عنه السبكي في شرح  
 المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة الفقه  
**وخارج عن القاعدة صور** منها لو قتل امرا لولد  
 سيدها عتقت قطعا ليلاد يخل قاعدة اذ ام الولد  
 تعتق بالموث وكذا لو قتل المدبر سيده ولو قتل صاحب  
 الدين الموهل المديون حل في الاصح ولو قتل الموصي له  
 الموصي استحق الموصي به في الاصح ولو اسك زوجته  
 مائة عشرتها لاجل اربها ورثها في الاصح او لاجل الخلع  
 نفذ في الاصح ولو شرب دوا غضا ضحك لم يجب عليها  
 قضا الصلوات قطعا وكذا لو نكح به اوري نفسه  
 من شاكف ليصلي قامة لا يجب القضاء في الاصح ولو  
 كفي في ماله فرائض الارث نفذ ولا تراثه في المديد  
 لثلا يلزم التوريث بلا سبب ولا نسب او باع المالك قبل  
 الغول مزارا من الزكاة مع جزما ولم يجب الزكاة لثلا يلزم  
 يلزم ايجارها في مال لم يجل عليه المولى في ملكه فحمل قاعدة  
 الزكاة او شرب شيئا يمرض قبل الفجر فاصح مريضا جازله  
 النظر قاله الرواية او افطر بالاكل متعديا ليجامع فلا كفارة  
 ولو حست ذكر زوجها او هدم المستاجر الدار المستاجرة  
 ثبت لهما الخيار في الاصح ولو خلل الخمر بغير طبع شيء فيها



نقلها من شمس الميزان وعليه ظهرت في المصحح ولو  
 قبلت الحرة نسفها قبل الدخول استقرأ هذا في المصحح **تفسيره**  
 اذا تأملت هذه ما اوردناه علمت ان الصور الخارجة  
 عن القاعدة اكثر من الداخلة فيها بل في الحقيقة لم يدخل  
 فيها حرمان القاتل الارث واما تحليل الميراث فليست العلة  
 فيه الاستعجال على الاصح بل ينحس الملكية له ثم عوده  
 عليه بالتخييس واما سلب الطاوي وليست من الاستعجال  
 في شيء وكنت اسمع شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني  
 يذكر من والده انه زاد في القاعدة لفظا لا يحتاج معه  
 الى استثناء فقال من استعمل شيئا قبل اوانه ولم تكن  
 المصلحة في ثبوته عوقب بحرمانه **الطيف**  
 رايته لهذه القاعدة مثالا في العربية وهوان اسم  
 الغافل يجوز ان ينعت بعد استيفاء معموله فان  
 نعت قبله امتنع عليه من اصله **القاعدة**  
**الحادية والثلاثون** النقل اوسع من الغرض ولهذا  
 لا يجب فيه القيام ولا الاستقبال في السفر ولا تجديد الاجزاء  
 في القبلة ولا تكرار التيمم ولا تبين النية **ويذكر**  
 بالشروع وقد النقل عن الغرض في صور ترجع  
 الى قاعدة ما جاز للمؤخر يتقدر بقدرها من ذلك التيمم  
 لا يشترع للمسل في وجه وجود السهو لا يشترع في النقل في قول  
 غريب والنيابة عن المصوب لا يخرج في حج التطوع في قول

القاعدة

**القاعدة الثانية والثلاثون** الولاية الخاصة  
 اقوى من الولاية العامة ولهذا لا يتصرف القاضي مع وجود  
 الولي الخاص فلا هليته ولو ادعت لولي الخاص ان  
 يزوجهما بغير كفو ففعل مع اوليائكم لم يصح في المصحح والولي  
 الخاص استيفاء القصاص والعفو على الميت ومجانا وليس  
 للامام العفو مجانا ولو زوجه الامام لنفسه الولي وزوجه  
 الولي الغائب باخر في وقت واحد وثبت ذلك بالبيعة قدم  
 الولي ان قلنا ان تزوجه بطريق النيابة عن  
 الغائب وان قلنا ان بطريق الولاية فهل يبطل كالزوجه  
 الوليات معا او يقدم ولاية الحاكم لقوة ولايته  
 وعمومها كما لو قال الولي كنت تزوجهما في البيعة فانكاح  
 الحاكم يقدم كما صرحوا به تردد فيه صاحب الكفاية  
 والاصح ان تزوجه بالنيابة يدل على عدم الانتقال الى  
 الابعده فعليه هذا يتقدم ككاح الولي **صا**  
 الولي قد يكون وليا في المال والنكاح كما لا بد والجد  
 وقد يكون في النكاح فقط كما في العصبه وكالاب فمن  
 طرد وقد يكون في النكاح المالا فقط كالوصي **فائدة**  
**قال** السبكي مراتب الولايات اربعة الاولى ولاية  
 الاب والجد وهي شرعية بمعنى ان الشارع فرض لهما  
 التعرف في مال الولد لو قدر شفعتهما وذلك وصف ذات  
 لهما فلو عزلوا انفسهما لم ينزعلا بالاجماع لانه مقتضي



للولايه الابوة والمحدودة وهي موجودة مستمرة  
لا يندفع الغزل عنها لكن اذا امتنع من التصرف تصرف القاضي  
وهكذا ولايه النكاح السائر العصبات **الثانية** وهي  
السفلى تصرف الوكيل مستفاد من الاذن مفيد  
بما سأل امر الموكل فكل منها الموزل وحقيقته انه  
فسخ عقد الوكالة او قطعه والوكالة عقد من العقود  
قابل للفسخ واختلف الاصحاب فيما اذا كانت بلفظ الاذن  
هل هي عقد فتقبل الفسخ او باحتمال فلا تقبله لان  
الاماحة لا ترتد بالرد والمنهور **الاول** وفي **الفرق**  
بين الوكالة والاذن غموض **الثالثة** الوصية وهي  
بين المورثين فانها من جهة كونها تفويضاً تشبه الوكالة  
ومن جهة كون الوصي لا يملك التصرف بعد موته  
وانما جوزت وصيته للحاجة لسفوفته على الاولاد  
وعلمه بمن هو انتفع عليهم بشبه الولايه وابو  
حليفة لاحظ الثاني فلم يجز له عزل نفسه ولا شافيه  
لا حظ الاول فجز له عزله نفسه على المشهور من مذهبه  
ولنا وجه كذهب الى خليفه الرابعة ناظر الوقف يشبه  
العص من جهة كون ولايته ثابتة بالتفويض ويشبه  
**الاب** من جهة ان له لغيره تسلط على عزله  
والوصي تسلط الموصي على عزله في حياته بعد التفويض  
بالرجوع عن الوصية ومن جهة انه تصرف في مال الله

تعالى

تعالى فالتفويض اصله ان يكون منه ولكنه اذن  
فيه للمواقف في ولاية شرعية ومن جهة انما ما منوط  
بصفة كالرشد ونحو وهي مستمرة كالابوة واما منوط به  
ابد اكثر من النظر لزيد وهو مستمر فلا ينفذ الغزل كما  
لا ينفذ في الاب بخلاف الوكيل والوصي فانه يتقطع ذلك  
العقد ويرفعه قال فلهذا اقول ان الذي  
شرطه الواقف النظر معين او موصوفا بصفة اذا  
عزل نفسه لا ينفذ عزله لنفسه لكن ان امتنع من  
النظر اقام الحاكم مقامه وان لم يخل ذلك مصرحاً به في كلامه  
**الاصحاب** الا ان ابن الصلاح قال في فتاويه لو عزل  
الناظر نفسه فليس للمواقف نصب غيره فانه لا يطرده  
بل ينصب الحاكم ناظراً وهذا ايضاً انه اذا عزل نفسه  
انعزل ويمكن تاويله قال ويوضح ذلك ان شرط النظم  
الواقف اما تملك او توكيل فان كانت توكيلاً لم يصح ان  
يكون توكيلاً عنه لانه لا يطرده فكيف يترك ولانه لو كان  
وكيلاً عنه لجاز له عزله وهو لو عزله لم ينفذ ولا من  
الموقوف عليه للا موين فلم يبق الا ان تملك او توكيل  
من الله تعالى او اثبات حق في الوقف ابتداءً فان رتبة  
الموقوف **تتمثل** الى الله ولا بد لها من تصرف  
ومن يتصرف واعتبر الشارع بحكم الواقف في المعرف وفي  
تعيين المتصرف وهو الناظر فعلم ان استحقاق الناظر  
استحقاق



النظر بالشرط كما استحقاق الموقوف عليه الفلانة والموقوف  
 عليه الفلانة والموقوف عليه لم يستطع حقه من العلة  
 لم يستطع **فكذلك** اسقاط النظر بطريق ثم ان جعلناه  
 تمليكاً من احسن اشراف القبول باللفظ كما اثر التملكات  
 وان جعلناه استخلافاً من الله تعالى لم يشترط قال  
 ويحتمل انه لا يشترط ايضا على التملك لانه ليس بمقتد  
 مستقل بل وصف في الوقف كما اثر شرطه قالوا وهذا  
 هو الاقوى قال بل ازيد لولاه لورده لم يرتد بخلاف  
 الوقف على معين حيث بالرد لما قلناه من انه النظر ليس  
 مستقلاً بل وصف في الوقف تابع له كما اثر شرطه  
 الا ان لا يضره بالزام النظر بل ان شاء نظر وان شاء لم  
 ينظر فينظر المالك كما قال ثم هذه اكله اذا كانت  
 المشروط له النظر معيناً اما اذا كان موصوفاً فينبغي  
 ان لا يشترط القبول قطعا كما لا وفاق العامة ثم قال طه  
 فان قيل انظر حقه من الموقوف فيمكن صاحبه من اسقاط  
 فان كان من ملك شئنا له ان يخرج به عن ملكه عيناً كان  
 او منقطة او ريباً فكيف لا يتمكن الناظر من اسقاط  
 حقه من النظر **فالجواب** ان ذاك فيما يصح  
 في حكم فصلة واحدة وهى النظر في كل وقت متجدد  
 بحسب سنة فيه وهو الرشد مثلاً ان علة الواقف  
 بها او بحسب ذاته ان شرط له بعينه فلا يصح اسقاطه

يرتدصم

كما لو اسقط الاب او الجدة الولد من كفاية ولده  
 او التزوج ونحوه احوكلام السبي لمخصاً في كتابه  
 شرع الناظر في الغزال الناظر **القاعدة**  
**الثالثة والشدوث** لا عبرة بالنظر البين  
 خطاوه من فروعهما لوطن الكلف في العاين الموسع انه  
 لا يعبر الى اخر الوقت عليه فلم يفعل ثم  
 عاش وفعله **فاداً** على الصحيح ولوطن انه متطهر ففعل  
 ثم بان حدته اوطن دخوله الوقت ففعل ثم بان انه لم يدخل او  
 طهارة الماء فتوضا به ثم بان نجاسته او ان امامه  
 سلم او رجل او قاري فبان كافر او امرأة او اميا او بقا  
 الليل او غروب الشمس فاحل ثوباً بخلافه او دفع الزكاة  
 الى من طن انه ضاهاها فبان خلافه او راوا سودا  
 فطنوه عدوا فصلى صلاة شدة الخوف فبان خلافه  
 او بان ان هناك خندق او استبان على الجحوظ ان  
 لا يرجو بروفه فبري لم يخرج في الصور كلها ولو انفق  
 على البائين طناً حملها فبان حايلاً استرد وشهره  
 انرا في بها اذا طن ان عليه ديناً فاداه ثم بان خلافه  
 واما اذا انفق على طن اسارته ثم بان اسارته ولو  
 سرق دنانير منها فلو ساقطع بخلاف ما لو سرق ما لا يملكه  
 ملكه او ملك ابيه فلا قطع **كالوطني** امرأة يطهرها زوجها  
 وامته ويستثنى مورثها لو ساقطع خلف من طنه

قوله القاعدة الثالثة والشدوث



مظهر بيان حديثه صحته صلاته وكورايه التيم  
 ركباً فظن ان معبر ما توجه ما توجه عليه الطلب  
 ولو خاطب امراته بالطلاق وهو يظنها اجنبية او  
 عبده بالعق و هو يظنه لغيره نفذ او لو وطئ اجنبية  
 حرة فظنها زوجته الرقبة فالاصح انها تعد بتزويج  
 امساراً بظنه او امته يطهرها زوجته الحرة فالاصح انها  
 تعد ببلادة اقرال ذلك **القاعدة الرابعة**  
**والثلاثون** الاشتغال بفرا المقصود المرض  
 من المقصود ولهذا لو حلف لا يسكن هذه الدار ولا  
 يقيم فيها فتردد ساعته حث وان اشتغل بجمع متاعه  
 والذهاب لاسباب السبله فلا ولو قال طالب الشفعة  
 للمشتري عند لقائه بكم اشترت او اشتريت رخصاً  
 بطل هقه ولو كتب انت طالف ثم اسمه فكتب اذا جاك  
 كتاب فان لم تحتج الى الاستعداد طلقت والا فلا **القاعدة**  
**الخامسة والثلاثون** لا ينكر المختلف فيه وانما ينكر  
 المجمع عليه ويستثنى صور ينكر فيها المختلف فيه احدى  
 ان يكون ذلك المذهب بعيداً عما خذ به حيث ينقض ومن ثم  
 وجب الحد على المرتضى بوضيئه الموهونة ولم ينظر الخلاف  
**عطا الثانية** ان يترافق فيه كما حكم بعمية  
 ولهذا يجد المختلف بشرب النبيذ ان لا يجوز للحاكم ان يحكم بخلاف  
 مستقده **الثالثة** اذا كان للمتكبر فيه حق كالزوج يمنع

قاعدة الرابعة  
والثلاثون

زوجته

زوجته من شرب النبيذ اذا كانت تعتقه اباحتها وكذلك  
 الذمية على الصحيح **القاعدة السادسة والثلاثون**  
 يدخل القوي على الضعيف ولا عكس ولهذا يجوز ادخال الحج  
 على المرأة قطعاً لا عكسه على الاظهر ولو وطئ امته ثم تزوج  
 اختها ثبت نكاحها وحرمت الامة لان الوطئ بفراش النكاح  
 اقوي من ملك البيني ولو تقدم النكاح حرم عليه الوطئ  
 بالملك لان الضعف الفرائش **القاعدة السابعة**  
**والثلاثون** يفتقر في الوسائل ما لا يفتقر  
 في المقاصد ومن ثم حرم بمنع نوقت الفرائض وجري في الكفاية  
 بخلافه لان الضمان التزام بالمقصود وهو المال والكفالة  
 التزام بالوسيلة وينتفر في الوسائل ما لا يفتقر في المقاصد  
**ولذلك لم يختلف** الامة في اجماع النية للصلاة واختلفوا  
 في الوضوء **القاعدة الثامنة والثلاثون**  
 الميسور لا يسقط بالمسور قال ابن السبكي وهو من  
 اشهر القواعد المستنبطة من قوله صلى الله عليه وسلم اذا  
 امرتكم بما مرفا توامنه ما استطعتم وبها رد اصحابنا على ابي  
 حنيفة قوله ان العريان يصلي قائداً فقالوا اذا لم يسترسر  
 القعدة لم يسقط القيام المفروض **وذكر الامام** ان هذه  
 القاعدة من الاصول الشافعية التي لا تكاد تنسى ما اقيمت  
 اصول الشريعة وفروعها كثيرة **هذا اذا كانت** تقطع  
 بعض الة طواف يجب غسل الباية جز ما ومنها القادر على بعض

ثوب  
السابعة والثلاثون

قاعدة الثامنة والثلاثون



الفاحة يأتي به بلا خلاف ومنها اذا لم يمكنه رفع  
اليدين في الصلاة الا بالزيادة على القدر المأذون او  
نقص آتي بالممكن ومنها اذا كانت محددا وعليه نجاسته  
ولم يجد الا ما يكفي احدهما عليه غسل النجاسة قطعا **ومنها**  
**لو عجز عن الركوع والتسجود دون القيام** لزمه بلا خلاف  
محمدا ومنها نقل العراقيون عن بعض الشافعي ان  
الاخرس يلزمه ان يحرك لسانه بدلا عن تحريك اياه  
بالقراءة كالإيماء بالركوع والسجود **ومنها لو خاف**  
الجنب من الخروج من المسجد ووجد غير تراب المسجد  
وجب عليه التيمم كما صرح به في الروضة ووجهه  
بان احد الطهورين من التراب وهو يسور فلا يسقط  
بالمسحور ومنها وجد ما لا يكفي لحدته او نجاسته  
والاظهر وجوب الاستيمالة ومنها وجد ترابا لا يكفي  
والمذهب القطع بوجوب استيماله ومنها من جسد جرح  
يمنعه استيعاب الماء والمذهب القطع بوجوب  
غسل الصحيح مع التيمم من الجرح ومنها المقطوع من  
المرفق يغسل راس عظم العضد على المشهور ومنها وجد  
بعد الصعاء في الفطرة حتى يلزمه اخراجها في الاصح ومنها  
لو اعتق نصيبه وهو موصوف ببعض نصيب شريكه  
فالاصح السراية الى القدر الذي يسره ومنها كونه  
انتهى في الكفارة الى الاطعام فلم يجد الا طعام ثلاثين

مسكينا

مسكينا قال الاصح وجوب اطعامهم وقطع به الامام  
**ومنها لو قدر على الانتصاب** وفي حد الراكع فالاصح هو  
ان يقف كذلك ومنها من ملك نصيبا بفضه عنده  
وبعضه غائب فالاصح انه يخرج عن ما في يده في الحال  
ومنها المحدث العاقد للماء اذا وجد ثوبا او بردا  
فيلبس استيماله فيستيمم عن الوجه واليدين ثم يجتمع به  
الرأس ثم يتيمم عن الرجلين ووجهه النووي في شرح  
المذهب ينظر القاعدة والمذهب انه لا يجب **ومنها**  
**اذا اوصي بعنف رقاب** فلم يوجب الاثنيات  
وشرقت في شرا وجهان احدهما عند  
الشيخين لا وخالها ابن الرقبة والسبكي نظر القاعدة  
**تنبيه** **خرج عن هذه القاعدة**  
مسائل منها واجد بعض الرقبة في الكفارات لا يعتقها  
بل ينتقل الى البدل بلا خلاف ووجهه بان ايجاب بعض  
الرقبة مع صوم الشهر يجمع بين البدل والمبدل  
وصيام شهر مع عتق نصف الرقبة فيه بنفس الكفارة  
وهو منفع وبيان الشارع قال فان لم يجد ووجد بعض  
الرقبة لم يجد رقبة فلو قدر على البعض ولم يقدر على  
الصيام ولا الاطعام فثلاثة اوجه لابن القطان احدها  
يخرجه ويكفيه والثاني يخرج ويغني الباقي في ذمته  
والثالث لا يخرج **ومنها القادر على صوم بعض يوم دون كله**



لا يلزمه امساكه ومنها اذا وجد الشئ من بعض ثمن  
 الشئ لا يأخذ قسطه من الشئ ومنها اذا اوصى بمثلته  
 ليشترى رقبته فلم يغيرها لا يشترى بشئ ومنها اذا  
 اطلع على عيب ولم يتسرع له الرد ولا الاشهاد لا يلزمه  
 التلفظ بالنسخ في الاصح **القاعدة**  
**التاسعة والثلاثون مال يقبل التبعيض**  
 فاختار بعضه كما اختار كله واستقام بعضه كما استقام  
 كله من فروعه اذا قال انت طالق نصف طلقة او  
 بعضك طالق طلقت طلقة **ومنها** اذا عجز الشئ عن  
 بعض حقه فالأصح سقوط كله والثاني لا يسقط شيء  
 لأن التبعيض يغير رتبة الشئ كما يسقط بالشبهة  
 ففارق القصاص والطلاق ومنها عتق بعض الرقبة  
 او عتق بعض المالكين نصيبه وهو موسر ومنها هل  
 للامام ارقاق بعض الاسير فيه وجهان فان قلنا لا  
 ففرب لك الرق على بعضه رق كله قال الدافعي وكان يجوز  
 ان يقال لا يرق شيء وضعفه ابن الرفعة **باب**  
 في ارقاق كله القتل وهو يسقط بالشبهة كالقصاص  
 ثم وجهه بنظيره من الشفعة ومنها اذا قال احرمت  
 بنصفه نسك انفق بنسكه كالطلاق كما في زوائد  
 الرخصة ولا نظير لها في المباديات ومنها انما يشترى  
 عبيدين فوجد باحدهما عيبا لم يجز افراجه بالرد فلو قال

رددت

رددت العيب منها فالأصح ان يكون رد اليا وقيل  
 يكون **ومنها حد القذف** ذكر الدافعي في باب  
 الشفعة ان بالمفوع من بعضه لا يسقط شيء منه  
 واستشهد به للرجح القائل بمثلته في الشفعة وتبعه  
 جماعة اخرهم السبكي قال ولده ولم يذكر المسئلة في باب حد  
 القذف وانما ذكر فيه مسئلة عن بعض الورثة  
 وفيها الوجه الشهيرة اصحهما ان يقع استيفاء  
 جميعه وهو يقر بان حد القذف لا يتبعض قال وفيه  
 نظرفانه جلدات معروفة العدد ولا ريب في ان  
 الشئ نوع في بعد جلد بعضها سقط ما بقي منها كذلك  
 اذا سقط منها في الابتداء قد راى معلوما **تنبيه**  
 حيث جعلنا اختيار البعض اختيار الكل فهل هو  
 بطريق السراية ام لا بل اختياره للبعض نفس اختياره  
 للكل فيه خلاف مشهور في تبعيض الطلاق وطلقات  
 البعض وعتق البعض وارقاق البعض **باب**  
 لا يذيد البعض على الكل الا في مسائل وهي انما قال انت  
 على كذا سوامي لانه صريح ولو قال انت على كذا لم يك  
 صريحا **القاعدة** **الاربعون**  
**انما اجتماع السبب او الفرد ولا المباشرة قدمت**  
 المباشرة من فروعهما لو اكل المالك طعامه المصوب  
 جا هلا به فلا ضمان على الفاعل في الاظهر وكذا الوقدمه



القاصب للمالك علي انه ضيافة فاكله فان القاصب  
 يبرأ ولو حفر بينها اخرادها سكه فقتله اخراد  
 القاه من مشاهف فقتله اخر بعد فاقصاص  
 على المردى والقاتل والناد فقط **تنبيه**  
 يستثنى من القاعدة منها اذا تعصب سقاء وامر  
 قصبا بدينجها وهو جاهل بالماله فزار الضان على القاصب  
 قطعاً قاله في الروضة ومنها اذا استاجر له لجل طعام  
 ضلله زايده اخبله المخرج جاهلا فقتلت الدابة ضمنها  
 المستاجر في الاصح ومنها اذا افتاه اهل للتوي بائله ف  
 تم تبين خطاؤه فالضان على المفتح ومنها مثل الجللاد بامر  
 اله فامر ظلمها وهو جاهل فالضان على الامام ومنها وقف  
 ضيقه على قوم فصرف غلته اليهم فخرجت مستغفنة ضمن  
 الواقف لتزيره **الكتاب الثاني**  
**الثالث في المواعد المختلف فيها** ولا  
 يطلقه الترجيح لاختلافه في الفروع وهي عشرون قاعدة  
**القاعدة الاولى** الجمعة ظهر مقصورة او صلاة على  
 جبالها قولان ويقال وجهان قال في شرح المذهب ونظما  
 مستنبطان من كلام الشافعي فيصيح تسميتها قولين  
 وجهين والترجيح فيها مختلف في الفروع المبينة عليهما  
 منها لو نوي بالجمعة الظهر المقصورة قال صاحب الترتيب  
 ان قلنا هي صلاة على حالها لم يصح بل لابد من نية الجمعة

من قلة التلعة الاولى

وان

وان قلنا ظهر مقصورة وجهان **احدها تصحيح جمعة**  
 لانه نوي الصلاة على حقيقتها والثاني لان مقصود  
 النيات التمييز فوجب التمييز بما يخص الجمعة ولو نوي الجمعة  
 فاما قلنا صلاة مستقلة اجزائه وان قلنا ظهر  
 مقصورة فهل يشترط نية القرصيه وجهان الصحيح لاه  
 والاصح في هذا الفرع انها صلاة مستقلة **ومنها الواقدي**  
**مسافر في الظهر** ممن يصلي الجمعة فان قلنا  
 ظهر مقصورة فله العقر والارزاق الاتمام وهو الاصح  
 ومنها هل له جميع العصر اليها لو صلاها وهو مسافر قال  
 العلوي يحتمل تخريمه على هذا الاصل فان قلنا صلاة  
 مستقلة لم يجز والاجاز **فليس** ينبغي ان يكون  
 الاصح الجواز ومنها اذا خرج الوقت فيها فهل يتوهمها ظهر  
 بنا او يلزم الاستيناف قولان قال الواقفي مبنين  
 على الخلاف في الجمعة ظهر مقصورة او صلاة على حالها  
 ان قلنا بالاول جاز البنا والافلا والاصح جواز البنا فقد  
 راجح في هذا الفرع انها ظهر مقصورة **ومنها** لو صلوا الجمعة  
 خلف مسافر نوي الظهر قاصر فان قلنا في ظهر مقصورة تمت  
 قطعاً وان قلنا صلاة مستقلة جري في الصحة خلافت  
**القاعدة الثانية** الصلاة خلف المحدث  
 المجهول الحال ان قلنا بالصحة هل هي صلاة جماعة  
 او تعداد وجهان والترجيح مختلف فزج الاول في فروع



منها لو كان في الجمعة ونهر العذر بغيره فان قلنا صلواتهم  
جماعة صحت والا فلا والاصح الصحة ومنها حصول فضيلة  
الجماعة والاصح تحصل ومنها لو سهرى او سهرى الامام لا  
لهوهم والا فبالعكس والاصح الاول ورجح الثاني في  
فروع منها اذا ادرك المسبوق في الركوع ان قلنا صلاه  
جماعة حسب له الركعة والا فلا والاصح عدم الحساب

### القاعدة الثالثة قال الاصحاب من انما

بنا في الفرض دون النفل في اولى فرض او سانه بطل فرضه  
وهل مع صلاته نفل او بطل فيه قولان  
والترجيح مختلف فزج الاول في فروع منها اذا احرم  
بفرض فاقبت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها فالاصح  
صحتها نفل ومنها اذا احرم بالفرض قبل وقته بما هلا  
فالاصح الانقضاء ونقل ورجح الثاني في الصورتين  
اذا كان عالما وفيما اذا قلب فرضه الى فرض اخر او الى نفل  
بلا سبب وفيما اذا وجد المصلحة قاعدة خفية في  
صلاته وقدر على القيام فلم يقم وفيما اذا احرم القادر  
على القيام بالفرض قاعدة

### الرابعة النذر هل يسلك به مسلك الواجب

او الجائز قولان والترجيح مختلف في الفروع فزج نذر الصلاة  
والاصح فيه الاول فيلزمه ركعتان ولا يجزئ التمسك  
بما القدرة ولا فعلها على الراحلة ولا يجزئ بينا وبين

القاعدة الثالثة

القاعدة الرابعة

فرض

فرض او نذرا آخر بينهم ولو نذر بعض ركعتا وسجدة  
لم ينقذ فذكر على الاصح في الجميع **ومنها نذر الصوم**  
والاصح فيه الاول فيجب التبيت ولا يجزئ اصابه  
بعض يوم ولا ينقذ نذر بعض يوم ومنها اذا نذر  
الخطبة في الاستسقاء ونحوه والاصح فيها الاطاب  
حتى يجب فيها القيام عند القدرة **ومنها نذر ان**

**يكسوا يثما والاصح فيها الاول** ويشترط فيها السن  
والسلامة من الصوب ومنها نذر الهدي ولهم  
شيئا والاصح فيه الاول فلا يجزئ الا ما يجزئ في الهدي  
الشرعي ويجب اصاله الحرم ومنها الحج والاصح فيه  
الاول فلو نذره بمصوب لم يجز ان يسب صبا او  
عبدا او سفينة بعد الحجز لم يجز للولي منع ومنها  
نذر اتيان المسجد الحرام والاصح فيه الاول فيلزمه  
اتيان الحج او عمره ومنها الاكل من المذورة والاصح  
فيه ان كان في معينة فله الكل او في الذمت فلا

### ومنها القنف والاصح فيه الثاني فيجوز عتق

كافر ومعيب ومنها لو نذر ان يصلي ركعتين فصلي  
اربعا بسلامة يشهد او تشهدين والاصح فيه الثاني  
فيجزيه **ومنها لو نذر اربع ركعات** فاداهما بسلامتين  
والاصح فيه الثاني فيجزيه قال يزويد الروضة  
والغرف بينها وبين سائر المسائل المخرجة على الاصل



غلبته وقوع الصلاة سي وزيادة فضلها ومنها نذر  
 القربات التي لم توضع ليكون عبادة وانما هي اعمال واخلاق  
 مستحسنة تغيب الشرع فيها للمومر فائدتها كعبادة  
 المرضي وافتناء السلام وزيادة القارمين وتشميت  
 العاظمي وتيسير الجنايز والاصح فيها الثاني فتلزم بالنذر  
 وعلى تقابله لا تلزم لان هذه الامور لا يجب جبرها  
 بالشرع **ومنها لو نذر صوم يوم معين والاصح فيه**  
**الثاني** فلا يثبت له خواص رمضان من الكفارة بالجماع  
 فيه ووجوب الاصساك لو اظهر فيه وعدم قبول  
 صوم اخر من قضا او كفارة بل لو صامه عن قضا او  
 كفارة صح فيه التهديب وجه انه لا ينفق كايام  
 رمضان **ومنها لو نذر الصلاة** قاعدة والاصح فيه  
 الثاني فلا يلزمه الفيا مر عند القدرة **قال الامام وقد**  
**جزم الاصحاب** فيما لو قال علي انا اصلي ركعة واحدة  
 بانه لا يلزمه الا ركعة ولم يخرجوه على الخلاف وتكفوا بينها  
 فرقا قال ولا فرق فيجب تنزيله على الخلاف ومثله لو اصبح  
 بمسك فنذر الصوم يومه فيلزم الوفاقولين بقا على  
 الاصل المذكور فانه بالاضافة اليه واجب الشرع بمنزلة  
 الركعة بالاضافة الى كل اقل واجب الصلاة قال الامام  
 والذي اداه التزوم واقره الشيخان فعلى هذا يكون  
 المصحح فيه الثاني ومنها ان نذر صوم الدهر فلزمته

كفارة

كفارة والاصح فيه الثاني فيصوم عنها وينفي عن النذر  
 وعلى الاخر لا يلزم هو كما لعاجز من جميع الخصال وهما يصلح ان  
 يعد من مروع القاعدة لو نذر الطواف لم يجز به الا سبعة  
 اشواط ولا يكون طوعة واحدة وان كان يجوز الطواف بها  
 كما ذكر في النجاة من تنزيلا لها منزلة الركعة لا السجدة منها  
 وما سلك بالنذر فيه مسلك الجايز الطواف المذور فانه  
 يجب فيه النية كما يجب في الفعل ولا يجب في الغرض لشمولية  
 الحج والعمرة وهذا المعنى مشتق في الفعل والنذر ولو نذر  
 صلاة لم يؤذن لها ولا سقيم ولم يمكنه فلا فاعا او كان  
 السبب فيه انما اذا كان حق الوقت على الجديد وحق المكتوب  
 على القديم وحق الجماعة على رايه في الاملاء والثلثية  
 منتفية في المندورة على ان صاحب الذخائر قال ان المندورة  
 يؤذن لها ويقيم اذا قلنا يسلك بالمندور يسلك واجب  
 الشرع لكن قاله في شرح المهذب انه غلط منه وانا لا صحاب  
 اتفقوا على خلافه وخرج النذر عن الغرض والتفريع صورة  
 وهو ما اذا نذر القراءة فانه يجب نيتها كما نقله القولي  
 في الجواهر مع ان قراءة النقل لا نية لها وكذا القراءة المعروضة

**القاعدة الخامسة**

**عن العبرة** بصنع الممقود او بمعانيها خلاف والتوجيه  
 مختلف في الفروع **فمنها ان قال اشتريت**  
 منك ثوبا صفتة كذا بهذه الدراهم فقال بعتك فترجح

قاعدة الخامسة



الشبان انه ينقده بعبارة باللفظ والثاني رحمه  
 السبكي سلمنا اعتبارا بالمعنى او هبته اعتبارا باللفظ  
 الاصح الاول ومنها بعتك بدلتك اولادك عليك فقال  
 اشتريت وقبضه فليس بيها وفي اعتقاده هبة قولنا  
 اللفظ والمعنى **ومنا اذا قال** بعتك ولم يذكرنا  
 فان راعينا المعنى انقده هبة او اللفظ بعبارة يبيع  
 فاسد **ومنا اذا قال** بعتك ان انظرنا  
 الى المعنى صح فانه لو لم سلم لم يشتر وهو الاصح وان  
 نظرنا الى اللفظ التعليل بل ومنه لو قال سلمت اليك  
 هذا الثوب في هذا العبد ليس سلم قطعا ولا ينقده  
 بعبارة الاظهر لا اختلاف اللفظ والثاني نعم نظرنا الى المعنى  
 ومنها اذا قال لمن عليه الدين وهبته منك في اشتراط  
 القول وبها ان احدهما يشترط اعتبارا بلفظ الهبة  
 والثاني لا اعتبار بمعنى الاول وصححه الرافع في كتاب  
 الصداق **ومنا لو صا لمحمد** عن الف في الذمة على خمسين  
 في الذمة صح وفي اشتراط القول وجهان قال الا في  
 الاظهر اشتراطه قبل وقد يقال انه مخالف لما صححه  
 في الهبة وليس كذلك فقد قال السبكي ان اعتبارنا اللفظ  
 اشتراطنا القول في الهبة والصلح وانما اعتبرنا المعنى  
 اشتراط في الهبة دون الصلح ومنها اذا قال اعنتك  
 عبدا له عني بالف هل هو بيع او عتق يعوض وجهان

فان يدتها

فان يدتها اذا قال انت حر غدا على الف ان قلنا بيع فسد ويجب  
 قيمة العبد وانما قلنا عتق يعوض صح ووجب المسمى  
 ذكرها الهروي وشرحه في ادب القضا **ومنا اذا قال**  
 خالعتك ولم يذكر عوضا قال النووي فيه قولان  
 بنا على القاعدة احدهما لا شيء والثاني خلع فاسد ويجب  
 مهر المثل وهو المصحح في المنهاج على كلامه فيه سياقي في معنى  
 الصريح والكنائية ومنها لقوله خذ هذه الالف مضاربه  
 في قوله اي لا يجب فيه شيء وفي اخر مضاربه فاسدة توجب  
 اجرة المثل **ومنا الرجوع** بلفظ النكاح في اطلاق خرجه  
 الهروي على القاعدة والاصح صحتهما ومنها لو باع المبيع  
 للبائع قبل قبضه بمثل الثمن فهو اقاله بلفظ البيع ذكره  
 صاحب التمهيد فخرجه السبكي على القاعدة قال ثم رايك  
 الترخيع للقياس حين فان اعتبرنا اللفظ صح وانما اعتبرنا  
 المعنى فاقالته ومنها اذا قال استاجرتك ل  
 بكذا من ثمنها فالاصح انه اجارة فاسدة نظرنا الى اللفظ  
 وعدم وجود شرط الاجارة والثاني انه يصح مساقاة نظرنا الى  
 المعنى **ومنا لو تعاقد** في الاجارة بلفظ المساقاة فقال  
 ساقيتك على هذه العمل مدة كذا يدراهم معلومة  
 فالاصح انه مساقاة فاسدة نظرنا الى اللفظ وعدم وجود  
 شرط المساقاة اذ من شرطها ان لا تكون يدراهم والثاني  
 يصح اجارة نظرنا الى المعنى **ومنا اذا عقد** بلفظ الاجارة

رة



على عمل في المدة فالصحيح اعتبار قبض الاجرة في  
المجلس لان معناه معنى السلم وقيل لانظر الى لفظ  
الاجارة **ومنها المعتقد الاجارة** بلفظ البيع فقال بعتك  
منفعة هذه الدار شهر فالاصح لا ينعقد نظرا الى اللفظ  
وقيل ينعقد نظرا الى المعنى ومنها اذا قال قارضتك  
على ان كل الزم لك قاله صح انه قراض فاسد رعاية  
لفظ والثاني قراض صحيح رعاية للمعنى وكذا لو قال  
على ان كله لي منزل هو قراض فاسد رعاية للفظ  
او بضاع الاصح الاول **ومنها** قال ابيعك  
على ان نصف النخ لك منزل هو بضاع او قراض فيه  
الوجهان **ومنها اذا وكله** ان يطلق روجه  
ملاقا مخر او كانت قد دخلت الدار فقال لها انا  
كنت دخلت الدار فاذن طاعت منزل يقع الطلاق  
فيه وجهان لا ينعقد من حيث المعنى مطلق من  
في اللفظ **ومنها اذا اشترى** حارث بعتين  
وزعم انه الموكل امره فانكر الحاكم يسعها له  
فلو قال ان كنت امرتك بعتين فقد بعتكها بها ولا صح  
الصحة نظرا الى المعنى لانه يقتضي الشرع والثاني لا  
نظر الى صيغة التلقيق **ومنها اذا قال لبيد** بعتك  
نفسك بكذا صح وعنف في الحال ولزمه الحال في ذمتهم  
نظر للمعنى وفي قول لا يصح نظرا الى اللفظ ومنها اذا قال

ان

ان ادبتي في الفا فانت حرف قيل كتابت فاسدة وقيل  
معاملة صحيحة ومنها اذا قصد بلفظ الاقامة البيع  
فقبل يصح تبعا لنظر للمعنى وقيل لا يصح نظرا الى  
اختلاف اللفظ **ومنها اذا قال صمت مالك على فلان**  
بشرط انه يري في قول انه ضمان فاسد نظرا الى اللفظ  
وقول حوالة بلفظ الضمان نظرا الى المعنى والاصح الاول  
**ومنها لو قال اهلكك بشرط** انه لا ابرافعه القولات  
والاصح **ومنها البيع** من البايع قبل القبض قبل يصح  
ويكون فسحا اعتبارا بالمعنى والاصح لا نظرا الى اللفظ  
ومنها اذا وقف على قبلة غير منحصر كبني تميم  
مثلا او وصي لهم فالاصح الصحة اعتبارا بالمعنى  
ويكون المقصود الجهة لا الاستيعاب كالفقرا والمساكين  
والثاني لا يصح اعتبارا باللفظ فانه عليك لجهول **ومنها**  
**اذا قال** هذه البعير بيعين من منزل يكون قرضا  
فاسد نظرا الى اللفظ او بيعا نظرا الى المعنى وجهان  
**ومنها لو ادعى** الا برافعه له شاهد ان انه وصيه  
ذلك او تصدق عليه قبل يقبل نظر الى المعنى ولا نظرا  
الى اللفظ وجهان ومنها هبة منافع الدار هل تصح  
وتكون اعارة نظرا الى المعنى او لا وجهان حكاهما  
الرافعي في الهبة من غير شح ورجح الملقين انه عليك منافع  
الدار وانه لا يلزم الا ما استهلكك من المنافع **ومنها**



لو قال اذا دخلت الله ارفاقت طائف فزله هو طائف نظرا  
 الى المعنى لانه تعلقت به منع اوله نظر الى اللفظ لكون  
 اذا ليست من الفاظ لما فيها من التأكيد بخلاف  
 ان وجهان الاصح الاول **ومنها** لو وقع على رابته  
 فلا ف فالاصح البطلان نظرا الى اللفظ والثاني يصح  
 نظرا الى المعنى ويصرف في علمها فلم يكن لها ملك  
 بان كانت وقفا فزله يبطل نظرا الى اللفظ او يصح نظرا  
 للمعنى وهو لا تغاير عليها اذ هو من جملة القرب  
 وجهان حكاهما ابن التوكيل **القاعدة**  
**الساكنة** **بسم** **العين المستعمارة** للرهن هل  
 المقلب بها جازية الضمان او جازية العارية قولان  
 قال في شرح المذهب والترجيح مختلف في النزوع فمنها  
 هل للمعير الرجوع قبل قبض الرهن ان قلنا عارية  
 نعم اوصاف فلا وهو الاصح ومنها الاصح اشتراط  
 معرفة المعير جنس الدين وقدره وصفته بناء على  
 الضمان والثاني لا بناء على العارية **ومنها هل**  
 اجبا **المستعير** على ذلك الرهن ان قلنا له الرجوع  
 فلا وان قلنا لا فله ذلك على القول بالعارية وكذا  
 على القول بالضمان ان كان حاله بخلاف الموجل كمن  
 ضمن دينا موجلا لا يطالب الاصيل بتعجيله لتبرأ ذمته  
**ومنها اذا اهل الدين** وبيع فيه فان قلنا عارية

قاعدة التاثير

المستعير

رجع

المالك **رجع** المالك بعيمته او ضمان رجوع بما بيع به سواء كان  
 اقل ام اكثر وهو الاصح **ومنها** لو تلف تحت يد المرتهن  
 ضمان العاين على قوله العارية ولا شيء على قوله الضمان لا  
 على الراهن ردا على المرتهن او تحت يد الراهن فهو على  
 القولين كما في الرهن والاصح في هذا الفرع ان الراهن  
 يضمن كذا قال النووي انه المذهب فقد صح هنا قول  
 العارية ومنها لو جنى مبيع في الجناية فعلى قول الضمان  
 لا شيء على الراهن وعلى قوله العارية يضمن ومنها لو اعتقد  
 المالك فان قلنا ضمان فهو كاعتاق الموهوب  
 قاله في التهذيب وان قلنا عارية صح وكان رجوعا  
**ومنها لو قال** ضمن مالك عليه رقبتي عدي هذم  
 قال القاضى حسين يصح ذلك على قول الضمان ويكون  
 كاللحاقه للرهن **تنبيه** عبر كثيرين  
 بقولهم هل هو ضمان او عارية وقال الامام القرافي  
 يشايبة من هذا وشايبة من هذا وليس القولان  
 في ضمن كل منهما بل هما في ان المقلب منها ما هو فله ذلك  
 عبرت به وكذا في القواعد **القاعدة**  
**الساكنة** **بسم** **العين المستعمارة** للرهن هل  
 في شرح المذهب والترجيح مختلف في النزوع فمنها ثبوت  
 الجواز فيها الاصح لا بناء على انها استيفاء وقيل نعم بنا  
 على انها بيع ومنها الضمان في مدة الخيار في جعله الخوالة



به وعليه وجهان **قال في النعمه** ان قلنا استيفا  
 جاز او بيع فلا كما تصرف في البيع في زمن الخيار والاصح  
 الجواز ومنها لو اختلف بشرط ان يعطيه الحال عليه  
 رهنا او يقيم له منا وجهان ان قلنا انها بيع جاز او  
 استيفا فلا والاصح **ومنها لو اختلف على من لا دين**  
 عليه رضاه فالاصح بطلانها على انها بيع والثاني يصح  
 بناء على انها استيفا ومنها في اشتراط رضي الحال اذا كان  
 عليه دين وجهان ان قلنا بيع لم يشترط لانه حقب  
 المحمل فله يحتاج فيه الى رضاه الغير **وان قلنا** استيفا  
 اشترط لتعذر اقراضه من غير رضاه والاصح عدم  
 الاشتراط ومنها نجوم الكتاب في صحة الموالاة  
 بها وعليها وجه ادها الصحة بناء على انها استيفا  
 والثاني المنع بناء على انها بيع والاصح وجه ثالث وهو  
 الصحة بها لا عليها لان للمكاتب ان يقضي حقه باختياره  
 والموالات عليه توريث الى ابيائه القضا عليه بغير رضاه  
 اختياره **وفي الوصية** وجه يعكس هذا والوجه  
 جاز في السلم فيه ومنها قال المتولي لو اختلف من عليه  
 الزكاة المسمى جازا ان قلنا استيفا وان قلنا بيع  
 فلا لا تساع اخذ الموضع عن الزكاة ومنها لو خرج  
 الحال عليه مغلستا وقد شرط يساره فالاصح لا رجوع له  
 بناء على انها استيفا والثاني نعم بناء على انها بيع **ومنها**

لوقال

لوقال رجل المستحق الدين اخذ على يد دينك في ذمة فلان على  
 ان يهربه فزمني واحتمال وبرا المدية فقبل ببيع وقيل  
 لا بناء على انها استيفا وليس للاصيل دين في ذمة الحال  
 عليه ذكره في السلسلة ومنها لو اختلف احد المتعاقدين الآخر  
 في عقد الربا وقبض في المجلس فان قلنا استيفا جاز او  
 بيع فلا فالاصح المنع كما نقله السبكي في تكملة المذهب  
 عن النضر والاصحاب **القاسم في الثامنة**  
 الابراهل هو اسقاط او تمليك قولات والترجيح فتختلف  
 في الفروع فمنها الابراهما يحمل المبري والاصح فيه  
 التملك فلا يصح ومنها ابرا المبري بقوله لمدينه  
 ابر ان احدكما والاصح فيه التملك فلا يصح كما لو كان له في  
 يد كل واحد عند فقال ملكت احدهما العبد الذي في يده  
 لا يصح ومنها تعليقه والاصح فيه التملك فلا يصح **ومنها**  
 لو عرف المبري قدما لدين ولم يعرف المبري والاصح فيه  
 التملك فلا يصح ومنها لو عرف المبري قدرا لدين ولم يعرف  
 المبري والاصح فيه الاسقاط كما في الشرح الصغير واصل  
 الروضة في الوكالة فيصح ومنها اشتراط القبول والاصح فيه  
 الاسقاط فلا يشترط ومنها ارجاده بالرد الاصح فيه ال  
 فله يصح ومنها لو كان لاديه على رجل دين فابراه منه  
 وهوله يعلم موت الاب فيان متافان قلنا  
 اسقاط صح جزما او تمليك ففيه الخلاف فيمن باع مال



مورثه طاناً حياته فبات ميتاً **ومنها** ان ومن في الابرار الاصح  
 اشتراط علم الموكل روى الوكيل بنا على الله استقام  
 وعلى التملك عكسه كما لو قال بيع بما باع به فلان فريسه  
 فانه يشترط لصحة البيع علم الوكيل دون الموكل **ومنها** لو وكل المحين  
 بمرأته مع علمه قول الاستقام وهو الاصح وجزم به القرأى كما  
 لو وكل المبيد في العنف والمراة في طلاق نفسها ولا يصح على  
 قوله التملك كما لو وكل البيع من نفسه ومنها لو ابرأ ابنه من  
 دينه فليس له الرجوع على قول الاستقام ولعل التملك ذكره  
 الرازي وقال النووي ينبغي ان لا يكون له رجوع على القولين  
 كما لا يرجع اذا اراد الملك من الموهوب **القاعدة**  
**التاسعة** الاقالة هل هي نسخ او بيع قولان والترجيح  
 يختلف في الفروع فيها لو باع اشترى عبداً كافر من كافر  
 فاسلم ثم اراد الاقالة فانه قلنا بيع لم يجر او نسخ جائز كالرد  
 بالعيب والاصح ومنها انه صح عدم ثبوت الخيار فيها  
 بناء على انها نسخ والثاني نعم بناء على انها بيع ومنها الاصح لا يجرى  
 حق السقعة بناء على انها نسخ والثاني نعم بناء على انها بيع  
**ومنها** اذا تقايل في عقود الربا يجبه المتبايع في المجلس بناء على  
 انها بيع وليد يجب بناء على انها نسخ وهو الاصح ومنها يجوز الاقالة  
 قبل القبض ان قلنا نسخ وهو الاصح وان قلنا منه فلا ومنها  
 يجوز في السلم قبل القبض ان قلنا نسخ وهو الاصح وان قلنا  
 بيع فلا **ومنها** لو تقايل ببيع تلف البيع جائز ان قلنا نسخ

والقاعدة التاسعة

وهو

وهو الاصح وورد مثل البيع او قيمته وان قلنا بيع فلا ومنها  
 لو اشترى **عبد** فتلعه احداهما جازت الاقالة في البا  
 وبيع التالف على قول الفسخ وهو الاصح وعلى تقايل  
 لا ومنها اذا تقايل واستمر في يد المشتري فقد تحرف البايع  
 فيه على قول الفسخ وهو الاصح ولا سعد على قوله البيع  
**ومنها** لو تلف في يده **بعد** التقايل انفسخت ان كانت بيعاً  
 وبيع البيع الاصل بماله وان قلنا فسخ ضمنه المشتري كالماس  
 وهو الاصح **ومنها** لو تبعب في يده غرم الارش على قول الفسخ  
 وهو الاصح وعلى الاخر يتخير البايع بين ان يتخير ولا يرش له  
 او يفسخ ويأخذ الثمن **ومنها** لو استعمله بعد الاقالة  
 فانه قلنا نسخ فعليه الدجرة وهو الاصح او بيع فلا ومنها  
 لو اطلع البايع على عيب حدث عند المشتري فلا رد له ان  
 قلنا فسخ وهو الاصح وان قلنا بيع فله الرقة **القاعدة**  
**العاشره** **الصدقات المعينة** في يد الزوج قبل القبض  
 مضمون ضمان عقد او ضمان يد قولان والترجيح يختلف  
 في الفروع **فمنها** الاصح لا يمتنع بعه قبل قبضه بناء  
 على ضمان العقد والثاني يصح بناء على ضمان المهر **ومنها**  
الاصح **انفساخ** **الصدقات** اذا تلف او اقلعت الزوج  
 قبل قبضه والرجوع الى مهر المثل بناء على ضمان العقد والثاني  
 لا يلزم مثله او قيمته بناء على ضمان اليد **ومنها** لو تلف  
 بعينه الفسخ فيه لا في الباقي بل لها الخيار فان فسخت

القاعدة العاشرة



رجعت الى مهر المثل على قوله فان العقد وهو الاصح  
 والى قيمة العبدية على مقابله وان اجازت رجعت  
 الى حصة التالف من مهر المثل على الاصح والى قيمته  
 على الاخر ومنها لو تميب فلها الخيار على الصحيح وفي وجه  
 لا يباين على ضمان العقد فان نسخت رجعت الى مهر مثل  
 على الاصح والبدل على الاخر وان اجازت فلا شيء لها  
 على الاصح كما لم يبع قبل القبض وعلى ضمان اليد لها الا ان  
 ومنها المناقضة الغائبة في يده لا يضمنها على الاصح بناء على  
 ضمان العقد ويضمنها بناء على ضمان اليد ومنها لو زاد في  
 يده منفصلة فلم يراه قطعا فلها على ضمان اليد وعلى ضمان  
 العقد وجهان كما لم يبع ومنها لو اصدقها نصفها ولم  
 يقبضه حتى حال الحول وجبت عليها الزكاة والاصح كما لم يقبض  
 ونحوه وفي وجه لا يباين ضمان العقد فيكون فيه  
 الخلاف كما لم يبع قبل القبض فقد صح هنا ضمان اليد **ومنها**  
 لو كان دينا جازا لا اعتياض عند على الاصح بناء على ضمان  
 اليد وعلى ضمان العقد لا يجوز كما سلم فيه فله صورة  
 اخرى صح فيها قول ضمان اليد **القاعدة**  
**الخامسة عشرة** الطلاق الرجعي هل يقطع النكاح او لا  
 قولان قال الراعي والحنيف انه لا يقطع ترجيح واحد  
 منها للاختلاف الترجيح في فروعه فمنها لو طلق في المدة  
 وراجع فالاصح وجوب المهر بنا على انه ينقطع ومنها لو مات

عن

عن رجعية فالاصح انها لا تفسله والثاني تفسله كالزوجة  
 ومنها لو خالعهما فالاصح الصحة بناء على انها زوجة ومنها  
 لو قال نسائه او زوجاتي طوائف فالاصح دخوله الرجعية  
 فيس **تنبيه** **الاول** جزم بالاول في  
 ترميم الوطء والاستمتاع كلها والنظر والخلوة ووجوب  
 اشتراهما لو كانت رفيقة واستراها وحرم بالتالي في الارث  
 والحقوق المطلق وصحة الظهار والايلا واللعان  
 ووجوب النفقة الثاني في اصل القاعدة قوله ثالث  
 وهو الوقف فان لم يراجعها حتى انقضت المدة تبيننا انقطاع  
 النكاح بالطلاق وان راجع تبيننا انه لم ينقطع فنظروا في  
 الاقوال في الملك من الخيار **الثالث** **يعبر عن القاعدة**  
 بمباراة اخرى فيقال الرجعة هل هي ابتداء نكاح او استدامة  
 فصح الاول فيما اذا طلق الولي في المدة ثم راجع فانها  
 تساقط ولا تبني وصح الثاني في ان العبد يراجع بغير  
 اذنه بيده وانه لا يشترط فيها الاشارة وانها تصح في الاحرام  
**القاعدة السادسة عشرة** الظهار  
 هل المقلب فيه مشاهير الطلاق او مشاهير اليمين  
 فيه خلاف والترجيح لمختلف فرجح الاول في فروعه منها اذا طلق  
 من اربع نسوة بكلمة واحدة فقال انه على كظم راي  
 فاذا امسكن لزمه اربع كفارات على الحديد فان الطلاق  
 لا يفرق فيه بين انما يظن بكلمة او كلمات والتقديم

القاعدة الثامنة عشرة



تبيينها باليمين كما لو حلف لا يكلم جماعة بكلمة واحدة  
لا يلزمه الا كفارة واحدة وتغير هذا الخلاف الخلاف  
في قذف جماعة بكلمة واحدة فيحد لكل واحد حد ايضاً لا ظهر  
والثاني حد واحد ومنها يصح بالخط الاصح نعم كالطلاق  
صح به الماوردي وافهمه كلامه الاصحاب حيث قالوا كل ما استقل  
به الشخص فالحلف فيه كوقوع الطلاق بالخط **وحزم القاضي**  
حين بعدم الصحة في الظاهر كما يمين فانها لا تصح الا  
باللفظ ومنها اذا كرر لفظ الظاهر في امرأة واحدة على  
الاتصال ونوي الاستيناف فالجديد يلزمه بكل كلمة كفارة  
كالطلاق والثاني كفارة واحدة كاليمين ولو غاصت وقالة  
اردت التاكيد فمثل يقبل منه الاصح لادبائها بالطلاق والثاني  
نعم كاليمين ونجح الثاني في فروع منها لو طاهر وقتاً فالاصح  
الصحة موقفاً كاليمين والثاني لا كالطلاق ومنها التوكيد فيه  
والاصح المنع كاليمين والثاني الجواز كالطلاق ومنها لو طاهر من  
احدي زوجتيه ثم قال للاخري اشركتك معها ونوي  
الظلمة فنقول ان احدهما يصير مظاهراً ايضاً كما لو طهرها  
ثم قال للاخري اشركتك معها ونوي الطلاق والثاني لا كاليمين  
**القاعدة الثالثة عشرة** فرض الكفاية  
هل يتعين بالشروع اولاً فيه خلاف ونجح في المطلب الاول  
والبارز في التمييز الثاني قال في الخادم ولم يزوج  
الرافعي والنووي شيئاً لانها عندهما من القواعد

قوله انما عند  
القواعد

التي

التي لا يعلق فيها الترجيح لاختلاف الترجيح في فروعها  
**فمنها صلاة الجنازة** الاصح تعيينها بالشروع لمصلحة الامر  
عنها من هتك حرمة الميت ومنها **الجهد والخلع** الله  
يتعين بالشروع نعم جريه الطلاق في صورة منه ويجب  
ما اذا بلغه رجوع من يتوقف غزوه على اذنه والاصح انه  
يجب المصابرة ولا يجوز الرجوع ومنها **العلم** فيمن  
اشتغل به وحصل منه طرفاً فاسن منه الاهلية هل  
يجوز له تركه او يجب عليه الاستمرار وجهان الاصح الاول  
ووجهه بان كل مسئلة مستقلة برأسها منقطعة عن  
غيرها قال الملاي وتتضمن كلام القرابي ان الاصح فيها  
سوي المقتل وصلاة الجنازة من فروع الكفايات  
انها لا تتعين بالشروع وينبغي ان يلحقها بغسل الميت  
وتجهيزه **قلت** صرح بما اقتضاه كلام القرابي  
البارز في التمييز ولكن ان تبدل هذه القاعدة  
بقاعدة اعم منها فنقول فرض الكفاية هل يعطى حكم  
فرض العين او حكم النفل فيه خلاف  
في الفروع **فمنها الجمع بينه** ومن فرض اخر تبسم فيه  
وجهان والاصح الجواز فرضاً صلاة الجنازة قاعداً مع  
القدرة وعلى الراحلة فيه خلاف والاصح المنع  
وفرق بانها القيام معظم اركانها فلم يجوز تركه مع القدرة  
بخلاف الجمع بينها وبين غيرها بالنيتم ومنها **هل يجزى**



عليه تاركه حيث لم يتبين فيه صور فختلفت والاصح  
 الاجبار في صورة الولي والشاهد اذا دعي للدافع  
 وجود غيره وعدمه فيما اذا دعي للمتحمل وفيما اذا امتنع من  
 المزوج معها للتمريب وفيما اذا اطلب للعضا فامتنع **القاعدة**  
**الرابعة عشرة** الزايل العايد هل هو كالذي لم يزل او كالذي  
 لم يعد فيه خلاف والترجيح فختلف فدرج الاول في فروع  
 منها **ان الحلف** قبل الدخول وقد زال ملكها عن الصداق  
 وعاد تعلق بالعين في الاصح ومنها اذا طلقت رجعا عاد  
 حقها في المصانف في الاصح **ومنها اذا باع ما اشتراه** ثم  
 علم به رجعا ثم عاد اليه بغير رد فله رد في الاصح ومنها اذا  
 خرج لدا المجهل الزكاة في اثنا المومن الاستحقاق ثم  
 عاد يجزي في الاصح **ومنها اذا زال ضوا سنان او كلا**  
 او سمعه او ذوقه او شميه او انفا وها ثم عاد يسقط القصاص  
 والضمان في الاصح ورجح الثاني في فروع **منها لو زال الموهوب**  
 عن ملك الفرع ثم عاد فلا رجوع للاصل في الاصح ومنها لو زال  
 المشتري ثم عاد وهو مفلس فلا رجوع للبائع في الاصح  
 ومنها لو زال المشتري ثم عاد وهو مفلس فلا رجوع للبائع  
 في الاصح **ومنها لو اعرض** عن جلد سنة او خر فتقول في رد  
 غيره فلا يعود الملك في الاصح ومنها لو رهن بشاة وماتت  
 فدرج الجلد لم يعد رهنا في الاصح ومنها لو رهن قاض او  
 خرج من الاهلية ثم عاد لم تعد وديته في الاصح **ومنها**

لوقل

لوقل سن مشغور او قطع لسانه او اليه نبتت او وضع  
 او اجافة فالتامت لم يسقط القصاص والضمان في الاصح  
**ومنها لو عادت المصنفه الحلو فعلمها لم تعد اليه في الاصح**  
 ومنها لو هزلت المصنوبه عند الغائب ثم سميت لم يجبر ولا  
 يسقط النكاح في الاصح **ومنها اذا اقلنا للمعسر الرجوع**  
 في عين المعسر ما دام بائنا بجماله فلو زال وعاد فهل يرجع في عينه  
 وجهات في الحاوية قلت **بين ان يكون الاصح**  
**لا تلبس** **حزم بالاول** في صورها اذا اشترى  
 معيبا وباعه ثم علم العيب وردد عليه به فله رد قطعا  
 ومنها اذا فسدت الناطر ثم صار عدله وولايته بشرة الواقف  
 منصوبها عليه عادت ولادته والا فلا فحرم بها النوع  
 ووافق ان الرفعة وحرم بالظان في صورها اذا تغير الماء  
 الكثير بنجاسة ثم زال التغير عاد فهو لا قطعا قال  
 في شرح المذهب ولو زال الملك عن المبد قبل هلال شوال  
 ثم ملكه بعد الغروب لا يجب عليه فطرته قطعا ولو سمع  
 ثم غرل قبل الحكم ثم عادته ولادته فلا بد من اعادتها قطعا  
**ولو قال ان دخلت دار فلانة ما دام فيها فانت طالق**  
 فتحول ثم عاد اليها لا يقع الطلاق قطعا لانه اداة التام  
 التي انقضت عليها اليه قد انقضت وهذا مورد جديد  
 فادامته اقامة مستأنفة نقلة الافي **وقع في الفتاوى** ان رجلا وقف على امراته لانت عزبا

سأ  
 بالثاني



يعني بعد وفاته فتزوجت ثم عادت عزبا فهل يعود اليه شيئا  
 اراد وقد اختلف فيها ما يخفى فافتي شيئا قاضي القضا  
 شرف الدين المناوي وبعض الحنفية بالعود وانق  
 شيئا البلقيني وكثير بعده وهو المجهول ثم رايته في  
 سرية البريطي في رايحة النظائر للاسوي ما نصه الحكم  
 المعلق على قوله ما دام كذا وكذا ينقطع بزوال ذلك وان  
 عاد مثاله اذا حلف لا يصطاد ما دام الا يصطاد بالبدن فخرج  
 الا ميراثه اذا فاضطاد الحالف فانه لا يحنث فانه الدوام  
 قد انقطع بخروجه كذا انقله الرافعي **قال الاسوي** وقياسه  
 اذا وقع في زيد ما دام فقيرا فاستغنى ثم افتقر لم  
 يستحق شيئا **القاعدة الخامسة عشرة** هل  
 الميرة بالحالة او بالمال فيه خلاف والترجيح فمختلف وبعد  
 على هذه القاعدة بعبارة منها ما قارب الشري اعطى حكمه  
 والمشور على الزوال هل يبطل حكم التزويل والمتوقع هل  
 يجعل كالواقع ومنها قد روي عنها اذا حلف لما كان هذا  
 الرغيف عدا فاقلفه قبل الغد فهل يحنث في الحال او حتى  
 يجي الغد وجهان اصحهما الثاني ومنها لو كان التيمم بحيث  
 يظهر منه المودة عند الركوع ولا يظهر عندا لقيام من قبل  
 تنقذ صلاته ثم اذا ركع ثلثا او لا تنقذ اصلها وجهان  
 اصحهما الاول ونظيرها لو لم يبق من مدة الخف ما يسع الصلاة  
 فاحرم بها فهل تنقذ فيه الوجهان الصحيح نعم وفائدة الصحة

القاعدة  
الخامسة عشرة

سأ  
اصحها

في المسالين

في المسالين صحة الاقتداء به ثم مفارقة **وفي المسألة**  
**الاولى** صحها اذا القى على عاتقه ثوب قبل الركوع  
 قال صاحب المصنف وينبغي القطع بالصححة فيما اذا صلى على  
 حنارة اذ لا ركوع فيها **ومنها** من عليه عشرة ايام من رمضان  
 فلم يقضها حتى يمضي شعبان خمسة ايام فهل يجب فدية  
 ما لا يسع الوقت في الحال او لا يجب حتى يدخل رمضان فيه وجهان  
 يشبههما الاولى وغيره بما اذا حلف ليشرب ماء هذا الكوز غذا  
 فانصب قبل الغد **قال** السبكي وفي هذا التشبيه  
 نظر لانه الصحيح فيما اذا نصب بنفسه عدم الحنث ونظيره  
 هنا اذا لم يترك حذره الا ذلك الوقت ولا شك انه لا يجب  
 عليه شيء فيجب فرض المسألة فيما اذا كان التمكن سابقا  
 وحين فتنظيره ان نصب هو الماء فانه يحنث وفي وقته حنث  
 الوجهان قال الرافعي الذي اوردته ابن كعب انه يحنث الا عند  
 مجيء الغد وعلى قياسه هنا لا يلزم الا بعد مجي رمضان  
**ومنها** لو اسلم فيما ييم وجده عند الحمل فانقطع قبل المول فهل  
 يتجز حكمه الا ينقطع وهو ثبوت الخيار في الحال او يتأخر الى  
 الحمل وجهان اصحهما الثاني ومنها لو توفي في الوكعة الاولى المخرج  
 من الصلاة في الثانية او حلف المخرج بشيء يحتمل حصوله  
 في الصلاة فهل يتحل في الحال او حتى توجد الصفة وجهان  
 اصحهما الاول ومنها من عليه دين موجب يحمل قبل رجوعه فهل له  
 السفر ولا مطالبة في الحال او لا الا بالذات المدان لانه يجب

رمضان



في غيبته وجهان احدهما الاول ومنها اذا استاجر املاة  
 استوفت على الميضي كنس السجدة جاز وان ظن طوره والمناخ  
 حين احتمال بالمنع ثالث الوجوه اذا احتل زوال الامر  
**والفرق** على الاصح ان كنس في الجملة جائز والاصل عدم  
 طروا الميضي **ومنها** هل العبرة في مكافاة القصاص بحال  
 الجرح او الزهوق ومنها هل العبرة في الاقرار للعوارث بكونه  
 وارثا قال الاقرار بالموث وجهان احدهما الثاني كما لو صفة  
 ومنها هل العبرة بالثلث الذي ينصرف فيه الميضي بحال  
 الوصية او الموت وجهان احدهما الثاني ويقابل قاسمه  
 على ما لو نذر التصديق بحاله ومنها هل العبرة في العبدية  
 المتضمنة بحاله الاداء او القضا وجهان **ثانيان** في صحة  
 ومنها هل العبرة في تصحيح الزكاة بحال الحول او التجهيل ومنها هل  
 العبرة في الكفارة المرتبة بحال الوجوب او الاداء لثلاث  
 احدهما الثاني **ومنها** هل العبرة في طلاق السنة او البدعة  
 بحال الوقوع او التعليق ومنها ثريسة مودة الكلب لما يباح  
 تربيته الكبيولة ومنها الحارثية المبيحة هل يجوز وطئها بعد  
 الترافع الي مجلس الحكم قبل التحالف وجهان احدهما نعم وبعدم  
 التحالف وجهان مرتبة واوالية بالمنع ومنها نوحه في المصفر  
 نقص يربى الى التلف بان جعل الخلفة هريسة فهل هو  
 كالتلف اول بل يرد به مع ارش النقص قولان **احدهما** الاول  
**تنبيه** **جزم باعتبار الحال** في مسائل

شاه  
احدها

شاه  
احدها

منها

منها اذا اذهب للطفل من يفتقه عليه وهو مفسر وجب على  
 الولي قبوله لانه لا يلزمه نفقته في الحال فكان يقول هذه  
 الهبة تحصل خير وصلا لمتفق بلا ضرر ولا ينظر الى ما عليه  
 يتوقع من حصوله يسار الصبي واعتبار لهذا القريب لانه غير  
 متحقق انه آيل وجزم باعتبار المال في مسائل **فما بيع المحض**  
**الصغير جائز** وان لم ينتظم به حال لتوقع النفع به ما لا ومنها جواز  
 التيمم لمن معه ما يحتاج الى التيمم في المال لا في الحال **ومنها المساقاة**  
 على ما لا يلزم في السنة ويثمر بعد ها جائز بخلاف اجارة المحض  
 الصغير لانه موضع الاجارة تعجيل المنفعة ولا كذلك المساقاة  
 اذا تاخر الاداء فيجوز فيها كذا ارفق الراغب **قال**  
 ابن السكيت وبه يظهر لك ان المنفعة المشترطة في البيع غير  
 المشترطة في الاجارة اذ تلك اعم من كونها حالا او مالا كذلك الا جارة  
**تنبيه** **يلتزم بهذه القاعدة** قاعدة  
 تغزيل الاكتاب منزله المال الحاضر وفيها فروع منها في الفقر  
 والمسكنة قطعوا باب القادر على الكسب كواحد المال ومنها  
 في سهم القاريين هل يغزله الاكتاب منزله المال فيه وجهان  
 المشبه لا وفارقه الفقير والمكين في الحاجة تتجدد كل وقت  
 والكسب يتجدد كذلك والقارم محتاج الى وفادته الا ان  
 وكسبه متوقع في المستقبل ومنها المكاتب اذا كان كسوبا  
 هل يفعل من الزكاة فيه وجهان الاصح نعم كالقارم **ومنها**  
 اذا جهر عليه بالفساد انفق على من تلزمه نفقته من ماله



الا ان يقسم الا ان يكون كسوبا **ومنها** **اذا قسم ماله**  
 بين امرائه وبقية عليه شيء وكان كسوبا لم يجب عليه  
 الكتب لوفاء الدين قال الفراهي الا ان يكون الدين  
 ثلثه بسبب هو عاص به كالتلف مال الانسان بدوانا فانه  
 يجب عليه ان يكتب لوفائه لانه التوبة منه واجبة ومن  
 شروطها ايضا ان لا يستحقه فيلزمه القبول اليه حكاية عنه  
 ابن الملا في فوائده حلت **ومنه** ان اصل وفروع ولا مال  
 له هل يلزمه الا كتاب لينفق عليها وجهان أحدهما لا كما  
 لا يجب لوفاء الدين والاصح نعم لان يلزمه احيانا نفسه بالكتب  
 فكذلك احيانا بعضه ونحوه ان يحمل الخلاف بالنسبة الى  
 نفقة الاصول اما بالنسبة الى نفقة الفروع فيجب الا كتاب  
 قطعا لان نفقة الاصول سبيلها المواساة فلا يكلف الا ان  
 يكتب ليصير من اهل المواساة ونفقة الفروع بسبب حصول  
 الاستمتاع فالحق بالنفقة الواجبة للاستمتاع وهي نفقة  
 الزوجة قال الدافعي وهذا انصافه الى القطع بوجوب  
 الا كتاب لنفقة الزوجة وهو الظاهر لكن في كلام الامام وغيره  
 ان فيها ايضا وجهين مرتبين على وجوب الا كتاب  
 لنفقة القريب ويح اولي بالمع بالديون **ومنها** المتفق عليه  
 من اصل وفروع لو كان قادرا على الا كتاب من يكلف به ولا يجب  
 نفقته اقوال اصحها لا يكلفه الاصل لعظم حرمته الا بوجوه فثبت  
 نفقته بخلاف الفروع والثاني يكلفان لانه القادر على الكسب  
 مستغني عن ان يحمل غيره محله والثالث لا يكلفان

لا الشا قها مع

وجب

ويجب نفقتها اذ لم يصح ان يكلف الانسان قريبا الكسب مع  
 اقتناع ماله **ومنها** **اذا كان** الاب قادرا على كسب مهر خرم او ثمن  
 سريره لا يجب انفاقه ونزله منزله المال الحاضر قال الشيخ ابو علي  
 قال الدافعي وينبغي ان يجني فيه الخلاف المذكور في النفقة **ومنها**  
 لو اجر الفيه نفسه هل يبطل كسبه شيئا من امواله  
 حكم القاضي حسين عن العبادي فيه وجهين وفي المأوي اذ اجر  
 نفسه فيما هو مقصود من عمله مثل ان يكلف صايفا وعمله مقصود  
 في كسبه لم يصح ويتولى العوليا الصواب عليه وان كان غير مقصود  
 مثل ان يجر نفسه في حج او وكالة في محل صح لان اذ اجاز ان  
 يتطوع عن غير بعمله فاولي ان يجوز بموضع كما قالوا يصح خلعه  
 لانه له ان يبطل بمكانا قبال موضع اولي **اه** **تنبيه**  
 وان لم يجر هذه القاعدة قاعدة ما قارب الشيء هل يغطي حكمه  
 وفيه فروع **مها** غير ما تقدم الديون المساوية لما في الغلس  
 هل ترجيه المجر عليه وجهان الاصح لا وفي المقارنة للمساواة  
 الوجهان اولي بالمنع ومنها الدم الذي تراه الحامل حال  
 الطلق ليس بنفاس على الصحيح **ومنها** **اذا كان** **المكاتب**  
 ما في يده على الاصح وجه مقابله انه مقارب النفقة القاعدة **مها**  
**الاستغناء** اذا بطل المخصص هل يفي العموم  
 فيه خلاف والترجيح مختلف في الفروع **مها** اذا تخم بالغرض  
 فبان عدم دفعه الوقت بل لخصوص كونها طهرا مثله ويبيح  
 نفلا في الاصح **ومنها** **لو غيب** بوضوئه الطواف وهو غير

في كسبه لم يصح ويتولى العوليا الصواب عليه وان كان غير مقصود  
 مثل ان يجر نفسه في حج او وكالة في محل صح لان اذ اجاز ان  
 يتطوع عن غير بعمله فاولي ان يجوز بموضع كما قالوا يصح خلعه

مطلب



مكته فالاصح الصحة الفا للصفة ومنها لو اهرم بالبحر  
 في غير اشهر بطل ويصح اصل الاهرام فيمنعه عمدة في الاصح  
 ومنها لو غلف الوكالة بشرط تسدت وجازاته التعريف  
 بعدم الادلة في الاصح ومنها لو غلف الوكالة بشرط تسدت  
 لغرض قبل وقته فالاصح البطالة وعدم استباحة  
 النخل به ومنها لو وجد القاعدة فتمت في انفا المسئلة  
 فلم يتم بطلت ولا تتم نقلا في الاظهر **تنبيه**  
 جزم في صورها اذا اعتقت معينا عن كفارة بطل  
 كونه كفارة وعقبة جزما ومنها لو اخرج زكاة ماله المايه  
 فبان تالفا وتمت تطوعا قطعاً وجزم بعدمه في صورها  
 لو وكله ببيع فاسد فليس له البيع قلنا لا صحته لانه  
 لم ياذن فيه ولا فاسد لعدم اذن الشرع فيه **ومنها لو**  
 احرم بصلاة الكسوف ثم تبين الانجلاء قبل شربه بها لم  
 ينقض نقلا قطعاً لعدم نقل على ههنا حتى تندرج  
 فيه في نيته ومنها لو اشترى ضيعة وقال هذه  
 اضحية لغا ولا يلزمه الصدقة بها قاله في شرح المذهب  
**القاعدة السابعة عشر** في المهر  
 هل يعطى حكم المعلوم او المجهول فيه خلاف والرجح مختلف  
 في المهر من حيث بيع الحامل الا حلقها فيه قولات اظهرها  
 لا يبيع بناء على انه مجهول واستثنى المجهول من المعلوم  
 به يبر لكل مجهول **ومنها** بيع الحامل عروفيه وجهات

ومنها صح

الاجابة

قاعدة السابعة عشر

ايضا

ايضا اصحها البطالة لانه مستثنى شرعا وهو مجهول **ومنها**  
**قوله** **بعتك** الحارية او الدابة وحملها او تحملها او  
 مع حملها وفيه وجهات الاصح البطالة ايضا لما تقدم  
 ومنها لو باعها بشرط انها حامل فنيه قولت احدها البطالة  
 لانه شرط معها شيئا مجهولا واصحها الصحة بناء على انه معلوم  
 لان الشارع اوجب الحوامل في الدية ومنها هل للبائع جسي  
 الولد الى ستيغاه الثمن وهل يسقط من الثمن حصته لو تلقى  
 قبل التبضع وهل للمشتري بيع الولد قبل التبضع الاصح نعم  
 في الاولين لا في الثالث بناء على انه يعلم ومقابلته تسقط من  
 الثمن **ومنها لو حلت** امراة كاذبا فقرة من كافر فاسلم فالحمل  
 مسلم فيحتمل انه يورثها ملك الامرة الكافرة بازالته ملكه  
 عن الام ان قلنا الحمل يعطى حكم المعلوم قاله في العمر **ومنها**  
 الاجارة للحمل والاظهر كما قال المرافع الجواز بناء على انه معلوم  
**تنبيه** جزم باعطائه حكم المجهول فيما اذا بيع  
 وحده فلا يبيع قطعا وباعطائه حكم المعلوم في الوصية  
 والوقف عليه فيصمان قطعا **القاعدة**  
**الثامنة** عشرة النادر هل يلحق بجنسه او بنفسه فيه  
 خلاف والرجح مختلف في المهر من حيث بيع الحامل  
 فيه وجهات اصحها انه ينقص لانه يسمى ذكر **ومنها**  
 اى المصنوع المبان من المرأة فيه وجهات اصحها عدم  
 النقص لانه لا يسمى امرأة والنقص منوط بليس المرأة

قاعدة السابعة عشر



**ومنها السر إلى المصنوع المجاز من الاحسن وجهان**  
 احدهما التخييم **وجهه** مقابلة نه وركونه محل فتنة  
 والخلاف جاز في قدامه النظر **ومنها لو حلف لا يأكل اللحم**  
 فاكل الميتة فعليه وجهان احدهما عند النوى عدم  
 الحنة **وجريان** فيما لو اكل ما لا يؤكل كذبا وخمار **ومنها**  
 الاكباب النادرة كالموصية والنقطة واليه هل تدخل في  
 المهايأة في العبد المشترك وجهان احدهما نعم **ومنها** اجتماع  
 الميتة يوجب عليه الفسل والكفارة عن افساد الصوم  
 والحج ولا يوجب الحد ولا إعادة غسلها على الاصح فيها ولا  
 اظهر **ومنها** يحرم الحج في المذمة والودي على الاصح **ومنها**  
 بيع الخمار للمبتاعين اذ ادا اما ايا ما على الاصح **ومنها**  
 في جريان الزنا في القلوس اذا راجت رواج العقود وجهان  
 احدهما لا ومنها ما يتسارع اليه الفساد في شرط المئارية  
 وجهان احدهما لا **يجوز تنبيه جرم بالاول**  
 في صورته من حلف له وجهان لم يتميز الزايد منها يجب  
 غسلها قطعا خلقت له بمارة لها حكم الابكار قطعا ومن  
 اتت بولد تسنة اشهر ولحق من الوطء تلحق قطعا  
 وان كان نادرا **وجرم بالثاني** في صورته الاصح **والزيادة**  
 لا تلحق بالاصلية في الدية قطعا وكذا سائر الاعضاء  
**القاع** **في التاسعة عشرة** القادر  
 على اليقين هل له الاجتهاد والاحد بالتقني فيه خلاف

والترجيح

والترجيح مختلف في الذروع فمنها من معه انان احدهما  
 نجس وهو قادر على يقين الطهارة لكونه على البحر وعنده  
 ثالث طاهر او يقدر على خلطها وهما قلطان والاصح  
 ان له الاجتهاد ومنها لو كانت معه ثوبان احدهما نجس وهو  
 قادر على طاهر **سبب** والاصح ان له الاجتهاد **ومنها**  
**من شك في دخوله الوقت** وهو قادر على تمكن الوقت او الخروج  
 من البيت المظلم لروية الشمس والاصح ان له الاجتهاد  
**ومنها المسألة في الحجر** والاصح عدم صحتها الي القدر الذي  
 ورد فيه انه من البيت **وسببه اختلاف الرواة** في  
 لفظ الحجر من البيت وفي لفظ سبعة اذرع وفي اخر  
 ستة وفي اخر خمسة **والكل في صحيح مسلم** فعد لنا عنه  
 الي اليقين وهو الكعبة وذكره فروعه ايضا الاجتهاد بحضرة  
 صلى الله عليه وسلم وفي زمانه والاصح جواز **تنبيه**  
**جرم بالثاني** فيما اذا وجب الاجتهاد نصا فلا بد له عنه  
 الي الاجتهاد جرم وفي المكي لا يجتهد في القبلة جرم وفوق  
 بين القبلة والادوات باقية في الاغراض عن الاجتهاد في الآية  
 اضاعته قال وبات القبلة في جهة واحدة وطلبها مع  
 القدرة عليها في غيرها عت **والمأجها** متعددة **وجرم**  
 بالجوازين انشبه عليه ابن طاهر ونجس ومعد ثالث  
 طاهر يتيقن ولا اضطرار فانه يجتهد بالاخلاق نقله  
 في شرح المذهب **الثانية عشرة** **العشر**



المانع الطاري هل هو كالمقارن فيه خلاف والترجيح  
 مختلف في الموضع **فمنها طريبات** الكثرة على الاستعمال  
 والنفا على المقاضاة في اثنا الصلاة والردة على الاحرام  
 وقصد العصية على سبغ الطاعة وعكسه والاحرام على  
 ملك الصيد واخذ الصوب على الزوجية والحلول على دين  
 المجلس الذي كان موجلا وملك المكاتب زوجة سيده  
 والوقوف على الزوجية اذ اوقفت زوجته عليه  
 والاصح في الكل ان الطاري كالمقارن فيحكم للمباينة  
 وللصلاة والاحرام بالابطال والمسا في عدم الترخيص في الاول  
 وبالتخصيص في الثانية وبازالة الملك عن الصيد وبالثبات  
 الميار للزوج وبرجوع البايع في عين ماله وبانقضاء النكاح  
 في شراء المكاتب والموقوفة كما لا يجوز له نكاح من وقفت  
 عليه ابتداء **ومنها طريبات** القدرة على الماء في اثنا الصلاة  
 ونية التجارة بعد الشراء وملك الدين على زوجة الاب  
 والعتق على من نكح جارية ولده والياس ونكاح الحرة  
 على حر نكح امته وملك الزوجة لزوجها بعد الدخول قبل قبض  
 المهر وملك الانسان عبدا له في ذمته دين والاحرام  
 على الوكيل في النكاح والاسترقاق على حربي استباحه مسلم  
 والمتفق على عبدا حرة سيده مدة والاصح في الكل ان  
 الطاري ليس كالمقارن فلا يبطل الصلاة ولا يجبه الزكاة  
 ولا ينسخ النكاح في الصوم والادب ولا يسقط المهر والدين

عن ذمته العبد ولا يبطل الوكالة ولا تنسخ الاجارة في صورتين  
**فمنها** جزم بان الطاري كالمقارن في  
 طريبات الكثرة على الماء الجنس والرضاع المحرم والردة على النكاح  
 ووجبة الاب او الابن الام او البنت بشبهة وملك الزوج  
 الزوجة او عكسه **والحدث** العهد على الصلاة ونية العنيفة  
 على مروض التجارة واحدا لم يوجب على الزوج وجزم بخلافه  
 في صور منها طريبات الاحرام وعدة الشبهة وامن العنت  
 على النكاح والاسلام على النبي فلا يزيل الملك ووجدان  
 الرقبة في اثنا الصوم والاباق وموجب العتق على الوهن  
 والتمس على الاعتكاف والاسلام على عبد المأخوذ فلا يزيل الملك  
 بل يوسر باذنه ودخوله وقتا انكرهت على النكاح لا يطله  
 بل خلاف ولعوتهم فيه لسل لم يصح **خاتمة** يعبر  
 عن احد شق هذه القاعدة بقاعدة يغتفر في الدوام مالا  
 يغتفر في الا ابتداء ولهم قاعدة عكس هذه وهي يغتفر في  
 الا ابتداء ما لا يغتفر في الدوام ومن فرغها اذا طلع الغبر  
 وهذا مجامع فتخرج في الحال اصح صومه ولو وقع مثل ذلك في اثنا  
 الصوم لا يطله ومنها لو احرم مجامع ما يجز او عمرا فارجه  
 احدها يغتفر صحيا وبه جزم الباقي في باب الاحرام واقوه  
 في الروضة فان نزع في الحال استمر ولا فسد نسكه وعليه  
 البدنة والعنفا في الفاسد فعلى هذا الغتفر للمجامع  
 في ابتداء الاحرام ولم يغتفر في الثانية والوجه الثاني

احدها



لا ينقصد اصلا وهو الاصح في زوايد الروضة **والثالث**  
**ينعكس** فاما اذا نزع لم يجب البدن فوان ملك وجبت  
والفرق بينه وبين الصوم انه طلع الفجر ليس من فعله بخلاف  
اسماء الاحرام وفيها **الجنون** لا يمنع ابتداء الاجل فيجوز اوليه  
ان يشتري له شيئا بمن موكل ويمنعه دوايه على قول صححه  
في الروضة فيحل عليه الدين المعجل اذا جن ولكن المعتد خلافه  
ومنها **وهي اجل مما تقدم** الغطرة لا يباع فيها المكنى والخادم  
قال الاصحاب هذا في الابدان فلو ثبتت الغطرة في زمنا كان  
بعضا مسكنه وخادما فيها لانها بعد الثبوت التفت بالثبوت  
وفيها **اذا مات للمهرم قريب** وفي ملكه صيد ورثه على المهرم  
ثم يزول ملكه عنه على النور **ومنها الوصية بملك الغير**  
الراجح صحته حتى اذا ملكه بعد ذلك اخذه الموصي له ولو اوصى  
بما ملكه ثم اراد الملك فيه بطلت الوصية كذا اخرجناه **قال**  
**الاستوى** وكان القياس ان سلب الوصية بملكها فان خادما الى  
ملكه اعطيناه الموصي له كما لو لم يكن في ملكه حال الوصية بل  
الصحة هنا اولى هو وعلى ما جزموا به قد اعتفرت في الابدان  
ما لا يفتقر في الدوام **ومنها اذا حلف بالخلاف** لا يجامع **فروجه**  
لم يمنع من ايلاج الحنفية على الصحيح ويمنع من الاستمرار لانها  
صارت اجنبية **الكتاب**  
**الرابع في احكام يكثر دورها ويقبح بالغيبه جهالها**  
**القول في الناسي والجاهل والمكروه** قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ان الله رفع عن امته الخطا والنسيان وما

هذا الحديث في الروضة  
في كتاب النكاح

في كتاب النكاح  
في كتاب النكاح

استكرهوا

استكرهوا عليه هذا حديث حسن اخرج ابن حبان  
وابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه لهذا  
اللفظ من حديث ابن عباس **واخرجه الطبراني**  
والدارقطني من حديثه بلفظ تجاوز ذلك وضع  
**واخرجه ابو القاسم الفضل بن جعفر التميمي** في  
فوائده من حديثه بلفظ رفع واخرج ابن ماجه ايضا من  
طريق ابى بكر الهذلي عن شهر بن ابى ذر **قال** قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امته  
الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه واخرجه لهذا اللفظ  
الطبراني في الكبير من حديث ثوبان **واخرجه في الاوسط**  
من حديث ابن عمر وعقبة بن عامر بلفظ وضع عن  
امتي **الخ** واسناد حديث ابن عمر صحيح **واخرجه ابن**  
**عدي في الكامل** وابو ذؤيب في التاريخ من حديث ابى  
بكره بلفظ رفع الله عن هذه الامة الخطا والنسيان  
ولما استكرهون عليه **واخرجه ابن ابي حاتم** في تفسيره  
من طريق ابى بكر الهذلي عن شهر بن حوشب  
من ام الدرداء عن ابى بنى صلى الله عليه وسلم **قال** ان الله  
تجاوز لامته عن ثلاث عن الخطا والنسيان ولما استكرهوا  
**قال** **ابو بكر قد كبرت** ذلك للحن فقال اجل اما  
تقرانه لك قرانا ربنا لا نتواخذنا ان سخطنا او خطانا  
ابو بكر ضعيف وكذا اشهره واما الدرداء ان كانت الضمة



فالحديث مرسل او الكبري فهو منتطح وقال سعيد بن  
 منصور في سننه **حدثنا خالد بن عبد الله** عن هشام  
 عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عفا  
 لكم عن ثلاث عن الخط والنسيان وما استكرهتم  
 عليه **وقاله ايضا حدثنا اسماعيل بن عياش**  
 حدثني جعفر بن حماد المطاردي عن المرح قال  
 سمعته يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تجاوز الله لابن آدم عما اخطى وعما نسي وعما اكره  
 وعما غلب عليه واخرج ابن ماجه عن حديث ابي  
 هريرة ان الله تجاوز للامة عن ما يوسوس به صدورهم  
 ما لم يثقلوا وتكلم به وما استكروا عليه فمذهبه  
 شواهد قوية تنفي الحديث بالصحة واعلم ان  
 قاعدة الفقه ان النيات والجهل يستقلان مطلقا  
 واما الحكم فان وقع في ترك ما مقرر لم يسقط بل يجب  
 تداركه ولا يحصل الثواب المرتب عليه لعدم الانيار  
 او فعل منهي ليس من باب الاطلاقات فلا شيء اوفيه  
 الا ان لم يسقط النيات فان كان يوجب عقوبة كان  
 بشمة فيما سقاطها وخرج عن ذلك صورة نادرة فمذهبه  
 اقسام فمن فروع القسم الاول من بني صداة او صوما  
 او حيا او زكاة او كفارة او نذرا وجب تداركه  
 بالمقنا بلا خلاف وكذا الوقف بعينه فخره غلطا يجب القضاء

اتفاقا

اتفاقا ومنها من نسي الترتيب في العضوء او نسي الماء  
 في رجليه نسيهم وصلى ثم ذكر او صلى بجماسة لا يقع عنها  
 ناسيا او جاهلا بها او نسي قراءة الفاتحة في الصلاة  
 او نسي الخط في الاجتهاد في الماء والقبلة والثوب  
 ووقت الصلاة والصوم والوقوف بان بان وقوعها  
 قبله او ملوا السراطينه عدوا فبان خلافا او دفع  
 الزكاة الي من ظنه فقيرا فبان غنيا واستتاب في الحج  
 كونه مضموبا فبريه وفي هذه الصور كلها خلاف  
 قال في شرح المذهب بعضه كبعض وبيضه مرتب على بعض  
 او اقوي من بعض والصحيح في الجميع عدم الاجزاء وجوب  
 الاعادة وماخذ الخلاف ان هذه الاشياء هل هي من قبيل  
 المأمورات التي هي شروط كمالها رة عن الحديث  
 فلا يكون النية والجهل عذرا في تركها لغوات المعصية  
 فيها او انها من قبيل المنها هي ما لا كل والكلام فيكون ذلك  
 عذرا والاول اظهر ولذلك يجب الاعادة بلا خلاف  
 فيما لو نسي نية الصوم لانها من قبيل المأمورات وفيما  
 لو صار في يوم الايسر ونحوه الليل دون النهار لا بد من  
 وقتا للصوم كيوم العيد ذكره في شرح المذهب ولو صار في  
 الصلاة او الصوم بعد الوقت اجزا بلا خلاف لكن هل يكون  
 اذا الضرورة او قضا لانه خارج عن وقته قولان  
 او وجهان اصحهما الثاني وينبغي عليه ما لو كان



الشهر ناقصا ورمضان تاما واما الوقوف  
ان اصادف ما بعد الوقت فان صادف الحادي عشر  
لم يجزى بالاخلاق كما لو صادف السابع وان صادف  
العاشر اجزا ولا قضاء لانهم لو كفوا به لم ياتوا الفلظ  
في العام الذي انقضت ويستثنى ما اذا قدم الحجج  
على خلاف العادة فانه يلزمهم التقضا في الاصح لان  
ذلك نادر وفرق بين الفلظ في الثاني والعاشر  
بوجهين احدهما ان تاخير العبادة عن الوقت اقرب  
الى الاحتساب من تقديمها عليه والثاني ان الفلظ  
بالتقديم يحكم الاحتراز عنه فانما يغلط في الحساب  
او الخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلاك والغلط  
بالتاخير قد يكون بالغيم المانع من الروية ومثل ذلك  
لا يمكن الاحتراز عنه ثم صورة المسئلة كما قال الرافي  
ان يكون الهلاك غمرا فاكلوا ذاك القعدة ثلاثين شهرا  
قامت سنة برفقة ليلة الثلاثين اما لو وقع الفلظ  
بسبب الحساب فانه لا يجزى بلا شك فنظروا لتعريضهم  
وسموا تبين لهم ذلك بعد العاشر اذ فيه في اثنا الوقوف  
او قبل الزوال فوقفوا عليه كما نقله الرافي عن عاصم  
الاختاب وصححه في شرح المذهب ولو اخطا الاجتهاد  
في اشهر الحج فاحرم الشهر العام في غير شهره ففي اعتقاده  
حججا وجهات احدهما نعم بالخلف في وقوف العاشر والثاني

لا والعزف انما لو بطلنا الوقوف في العاشر بطلناه  
من اصله وفيه اضرار واما هنا فينقد مرة كذا فيخرج  
المذهب بلا ترجيح ومن فروع هذا القسم في غير  
المصادات ما لو فاضل في الربويات جاهلا فان  
العقد يبطل اتفاقا منهم بان ترك المأمورات لان  
المأثلة شرط بل العلم بها ايضا وكذا المعتقد لبيع وغيره  
على عين يظنها ملكه فبانت بخلافها والنكاح على محرما وغيرها  
من المحرمات جاهلا فلا يصح ومن فروع القسم الثاني  
من شرب خمر جاهلا به فلا حد ولا تعزير وفيها لو قال انت  
ارنا من فلان ولم يعرج بلفظه بزا فلان لكنه كانت  
تت زناه باقرا او بينة واقا يثل جاهلا فليس بتعاقب خلاف  
ما لو علم فيكون قاذفا لها ومنها اللاتيان بمسندات المصاداة  
ناسيا او جاهلا كالاكل في الصلوة والصوم وفعل ما ينافي  
الصلوة من كلام وغيره والجماع في الصوم والاعتكاف  
والاحرام والمخرج بين المعتكف والصوم في الثالث الى  
الشهود ومن السجود الى الفوت والاقامة محدث وذبي  
نجاسة وسبق الامام بركنين ومراعات الزحوم ترتيب  
نفسه اذ ركع الامام في الثانية وارتياب محظورات  
الاحرام التي ليست باثلاث كاللبس والاستمتاع والدخن  
والطيب سوا جهل التحريم او كونه طيبا والحكم في الجميع  
عدم الافساد وعدم الكفاية والغدنة وفي اكثرها خلاف



واستثنى من ذلك الفعل الكثير في الصلاة كما لا كل فانه  
يظهرها في الاصح لنزولها والحق بعضهم الصوم بالصلاة في  
ذلك **والاصح ان لا يبطل** بالكثير لانه لا يندرج فيه بخلاف  
الصلاة لان فيها هيئة مذكورة **ومنها لو سلم عن ركعتين**  
فاسيا وتكلم عامدا لظنه كمال الصلاة لا يبطل صلاته  
لظنه ان ليس في صلاة **ونظيره** ما لو تحلل من الاحرام وجاء مع  
ثم بان انه لم يتحلل للكونت ربه وقع قبل نصف الليل  
والمذهب انه لا يفسد حجه ومن نظائره ايض لو اكل ناسيا  
فطن بطلان صومه فجامع في وجه لا يفسد قياسا عليه  
والاصح الفطر كما لو جامع على ظن ان الصبح لم يطلع فبان  
خلافه ولكن لا تجب الكفارة لانه وحي وهو يعتقد انه  
غير صائم **ونظيره** ايضا ما لو ظن طلاق زوجته بما وقع  
منه فاشهد عليه بطلاقها **ومن فروع هذه القسم** ايضا  
ما لو اشترى الوكيل مبيعا جاهلا فانه يتبع عن المولى ان  
ساويه ما اشتراه به وكذا ان لم يساويه في الاصح بخلاف  
ما اذا علم **تنبيه** من المشكل تصوير الجهل بتجريم  
الاكل في الصوم فان ذلك جهل بتحقيق الصوم فان  
من جهل المنظر جهل الامساك عنه الذي هو صفة الصوم  
فلا تمتنع نيته **قال السبكي** فلا تخلف الا ما حذر من  
اما ان يفرض في فطر خاص من الاشياء النادرة والتراب  
فانه قد يخفى ويكون الصوم الامساك عن المعتاد

وما

وما عداه شرط في صحته **واما ان يفرض** كما صوره  
بعض المتأخرين فيمن احتجم اكل ناسيا فطن ان فطر  
فاكل بعد ذلك جاهلا بوجوب الامساك فانه لا يفسد  
على وجه لكن الاصح فيه الفطر اه وقال القاضي حسين  
كل مسئلة تدف وتغض معرفتها هل يعذر فيها القاضي  
وجها ان احبها نعم **ومن فروع القسم الثالث**  
ان لا مال الغير فلو قدم له الفاصب طعاما ضايفا فاكله  
جاهلا بقرارة الضمان عليه في اظهر القولين وحرمان في ان لا  
قال نفسه جاهلا وفيه صور **فمنها لو قدم له الفاصب**  
المفصوب منه فاكله ضايفا جاهلا بري الفاصب في الاظهر  
**ومنها لو تلف المشتري** المبيع قبل القبض جاهلا فهو  
قايض في الاظهر **ومنها لو خاطب زوجته بالطلاق جاهلا**  
انها زوجته بان كان في ليلته او نكحها له وليه او وكيله  
ولم يعلم وقع وفيه احتمال للامام **ومنها لو خاطب**  
امته بالعتق كذلك قال الرافعي ومن نظائرها ما اذا انسي  
ان له زوجة فقال له زوجتي طالق **ومنها** كما قال ابن عبيد  
السلام ما اذا وكل وكيله في اعتاق عبيد فاعتقه ظانا  
انه عبيد الموكل فاذا هو عبيد الوكيل نفذ عتقه قال العلوي  
ولا يجزي فيه احتمال الامام لانه هذا قصد قطع الملك  
فتخذ ومنها ان قال الفاصب لما لك العبد المفصوب  
اعتق عبيدي هذا فاعتقه جاهلا متف على الصحيح وفي



وجد لا لانه لم يقصد قطع ذلك نفسه **قلت**  
 يخرج عن هذه النظائر مسئلة وهي ما اذا استحق الفضا  
 على رجل فقتله خطأ فالاصح ان لا يقع الموقوع **ومن**  
**فروع هذا القسم ايضا** تحلوات الاحرام التي  
 في اكلها كزال الشجر والظفر وقتل الصيد لا تستقط  
 وذبيتها بالجمل والنيان **ومما يمين الناسي** والجاهل  
 فاذا حلف على شيء بالله او بالطلاق او بالعتق ان يفعل  
 فتركه ناسيا اولد يفعله ففعله ناسيا للملف او جاهلا لانه  
 المحلوف عليه او على غيره لمن يبا لي يمينه ووقع ذلك  
 منه جاهلا او ناسيا فتقولان في الحنث ربح كلام مجرب  
 ورجح الرافع في المبرر عدم الحنث مطلقا واختاره في ذرايد  
 الروضة والعبادي قال لحدوث رفع الخطا والنيان وهو عام  
 فيعمل بمهمومه الامارة دليل على تخصيصه كفراصة  
 المتلفات ثم استثنى من ذلك ما لو حلف لا يفعل  
 بما لا ناسيا فانه يحنث ناسيا للاختلاف  
 لالتزام حكمه هذا في الحلف على المستقبل **اعلم الماضي**  
 كان حلفه انه لم يفعل ثم بين ان فعل فالذي تلقيناه من  
 سناخنا انه يحنث ويده له قوله النوري في فتاويه  
 صورة المسئلة ان يعلى الطلاق على فعل شيء فيضمله  
 ناسيا لليمين او جاهلا بانه المحلوف عليه ولا بد من  
 فيه كلام مبسوط فاذكره والذي في الشرح والروضة

ان فيه القولين في الناسي **ومتنصاه** عدم الحنث  
 وعبارة الروضة لو حلف مع جماعة فقام ولبى خف غيره  
 فتألت لدمامة استبدلت بخفك ولبت خف غيرك فحلف  
 بالطلاق ان لم يفعل ان قصد ان لم اخذ بدمه كانت  
 كما ذبا **وان كان عالما بطلقت** وان كان ناسيا فعلى  
 قول طلاق الناسي اهر وكذا ان تقول لا يلزم من  
 اجراء القولين الاستواء في التصحيح رابن رزين اسطمان  
 تكلم على المسئلة وهما انا او رد عبارة بعضنا لما فيه  
 من الضاير **قال** للجمل والنيان والاكره احدهما  
 ان يكون ذلك واقعا في نفس اليمين او الطلاق فذهب  
 المتأخرات المكونة على الطلاق لا يقع طلاقه اذا كان غير  
 مختارا لذلك من جهته غير الاكره بل طاروع المكره فيما اكرهه  
 عليه بيمينه وصفته ويستوي في ذلك الاكره على  
 اليمين وعلى التعليف ويلتحق بالاكره في ذلك الجمل  
 الذي يفقد معه القصد الى القطع مع عدم فهم معناه والنيان  
 وذلك بان يلفظ بالطلاق من لا يعرف معناه اصلا او  
 عرفه ثم نسيه فلهذا انظر المكره فلا يقع بذلك طلاق ولا  
 ينقذ بمثله يمين **والنكاح اذا حلف** باسم من اسماء الله  
 وهو لا يعرف انه اسمه اما اذا جهل المحلوف عليه او نسيه  
 كما اذا دخل ربي الدار وجعل ذلك الخالف او علمه ثم  
 نسيه فحلف بالله او بالطلاق انه ليس في الدار فمده

حالتان صح



اليمن ظاهرها تصديق نفسه في اللفظ وقد يعرض بها  
 ان يقصد ان الامر كذلك في اعتقاده او كما انتهى  
 اليه علمه اية لم يعلم خلافا ولا يكون قصده الجزم  
 بان الامر كذلك في الحقيقة بل يرجع الى ان حلف  
 انه يعتقد كذا ويظنه وهو صادق في انه يعتقد  
 ذلك او ظان له فان قصد الحالف ذلك حالة اليقين  
 او تعلق به متصلا بهما لم يثبت وان قصد المعنى  
 الاول او الحلف في وقوع الطلاق وجوب اكفارة قول  
 مشهورات ما خذها اذ النيات والجهل هل يكونان  
 عذرا في ذلك كما كنا عذرا في بان الاوامر  
 والنواهي ام لا يكون عذرا في ذلك كما كنا عذرا في بان  
 التارخيات المتلفات وتجرى الحاقها بالانلاقات  
 فان الحالف بالله ان زيد في الدار اذا لم يكن هناك  
 انتهاك حرمة الاسم العظيم جاهلا او ناسيا فهو كالخائن  
 خطا والحالف بالطلاق ان يات بميمنه بصيغة التعليق  
 كقوله ان لم يكن زيد في الدار فزوجتي طالق اذا تبين  
 انه لم يكن بها بعد تحقق الشرط الغيب علق الطلاق عليه  
 فان لم يتعرض الا بالتعليق الطلاق على عدم كونه في الدار  
 ولا اثر كونه جاهلا او ناسيا في عدم كونه في الدار **واما**  
 ان كان بغير صيغة التعليق كقوله لزوجتي  
 انت طالق لقد خرج زيد من الدار وكقوله الطلاق

يلزمني

يلزمني ان زيد في الدار قبله اذا قصد به اليقين جري  
 مجري التعليق والالتزام الطلاق في الحال واذا جري مجري  
 التعليق كان حكمه حكمه **الحالة الثانية الجهل**  
 والنسيان والاكراه ان يعلق الطلاق على دخول الدار  
 ودخول زيد الدار ويحلف بالله لا يقول ذلك فاذا دخلها  
 المحلوف عليه ناسيا او جاهلا او مكرها فان مجرد قصده  
 من التعليق المخصص كما اذا حلف لا يدخل السلطان البلد  
 اليوم او لا تلجم الناس في هذا العام فظاهر المذهب وقوع  
 الطلاق والخش في مثل هذه الصورة وقع ذلك بحمد  
 او نسيان الاختيار او مع اكراه او جهل وان قصد باليمين  
 تكليف المحلوف عليه ذلك لكونه يعلم انه لا يبرئ  
 مما لفته مع حلفه او قصد باليمين على فعل نفسه ان  
 يكون يمينه راد عنه عن الفعل **فالمذهب** في هاتين  
 الصورتين انه لا يثبت اذا فعل المحلوف عليه ناسيا او  
 جاهلا اذ رجعت حقيقة هذه اليمين الى تكليف نفسه  
 ذلك او تكليف المحلوف عليه ذلك والناسي لا يجرى تكليفه  
 وكذلك الجاهل واما ان فعله مكرها فلا يثبت في التكليف  
 فانما نكح على المكره القتل وسبح له الفطر في الصوم واذا كان  
 مكلفا وقد فعل المحلوف عليه فيظهر وقوع الطلاق والخش  
 كما تقدم في المسئلة الاولى الحاقا بالادلة فان تحقق  
 وجود الشرط المعلق عليه انقطع التعليق عما يشتمل



فعل المعلق عليه مختارا ومكرها وناسيا وجاهلا  
 وذاكر الليمين وعالمنا **وهذا** **تمسك** من ماله الى الحث  
 ووقوع الطلاق في صورة النسيان والجهل لكنا انما اخبرنا  
 عدم وقوع الطلاق فيها لان قصد التكليف يحصرها ويخرجها  
 عن الدخول تحت عموم اللفظ فلا ينهض لاذ يخرج الاكراه  
 لكونه لا يتنا في التكليف كما ذكرنا هذا ما تخرج عن  
 في الصور التي فصلها وفي صورته واحدة وهي ما اذا  
 اطلق التعليل ولم يقصد تكليفا ولا قصد التعليل المحض  
 بل اخرج به مخرج اليمين **فهذه** الصورة هي التي اطلق معظم  
 الاصحاب فيها القولين واختار صاحب المذهب  
 والرافع عدم الحث وعدم وقوع الطلاق **ويست**  
**شيخنا** ابن الصلاح يثبت وقوعه ويعلمه بكونه  
 مذهب اكثر العلماء ويعبرم لفظ التعليل ظاهر اكن قرينة  
 الحث والمنع تصلح للتخصيص وفيها بعض الضعفة ومن  
 ثم توقف صاحب الحاوي ومن حكى عنه التوقف من اشياخه  
 في ذلك فالذي يتقوى التخصيص ان ينضم الى قرينة الحث  
 والمنع المقصود للحث والمنع يستويح التخصيص كما اخبرناه  
 وانما ليد ان الحائف على فعل مستقبل من افعال من يعلم  
 ان يرتد عنه بقصد الحث او المنع فيختار لا يمتنع  
 للاقته بالجهل والنسيان الا ان يعرف عن الحث  
 او المنع بقصد التعليل على الفعل مطلقا فيقع في الصور

كلها

علق

كلها بوجود الفعل اما من حلف على فعل نفسه فلا يمتنع  
 وقوع الطلاق بالنسيان او الجهل الا عند قصد الحث او المنع او  
 كلامه بحرفه **وهذا** **جرم** **مردود** **الحث** **في** **الحالة** **الاولى**  
 وهي الحلف على الما في ناسيا او جاهلا ذكره في شرح الراسخ  
 جازما به ونقله عنه الا ذري في التوثيق وقال انما اخذه  
 من كلام ابن رزين **ونقل** **غير واحد** ان ابن الصلاح مرج  
 بتصحيه وبصحة الحث في المستقبل ايضا فاجبت  
 بين المسائلين حصل ثلاثة اقوال في الحث في الماضي  
 دون المستقبل وهو الذي قرره ابن رزين ومنا يعونه  
 وهو المختار **تنبيه** من المشكل قول المذاهب ولو  
**حلف** بفعله ففعل ناسيا للتعليل او مكرها لم تطلق  
 في الاظهر وبفعل غيره مما يبال بتعليله وعلم به فكذا  
 قال فيتم قطعا **وهذا** **الشك** **قال** **ان قوله** **والا يدخل فيه**  
 ما اذا لم يبال بتعليله ولم يعلم او ما اذا علم به ولم يبال  
 وما اذا اباي ولم يعلم والقطع بالوقوع في الثلاثة مردود  
 وقد استشكله السبكي وقال كيف يقع بفعل الجاهل قطعا  
 ولا يقع بفعل الناسي على الاظهر مع ان الجاهل اولي  
 بالمردود من الناسي **قال** **وقد ثبت** الشيخ علاي  
 الدين التاجي في ذلك هو الشيخ زين الدين بن الكنتاني  
 في رد ابن بنت الاعراب **وكان** **ابن** **الكنتاني** **مضمنا**  
 على ما تضمنته عبارة المذاهب والتاجي في مقابله قال

كلها بحرفه



السبكي والصواب ان كلام المهاج محمول على ما اذا  
 قصد الزوج مجرد التعليق ولم يقصد اعلانه  
 وقد ارسد الراعي الى ذلك فان عبارة وعبارة النوي  
 في الروضة ولو علق بفصل الزوجه واجبي فانه لم يكن  
 لتعلق بفعله شمول بالتعليق ولم يقصد الزوج اعلانه  
**فقر** قوله ولم يقصد اعلانه الى فصل الحث والمنع وعبر  
 عنه به لانه قاصده يقصد اعلام الحالف بذلك ليمتنع  
 منه **ولهذا لما تكلم على القيود** ذكر الحث والمنع عوضا  
 عن الاعلام قال والظم انه معطوف باولها والواو حتى لا يكون  
 المصروع شرطاً فان الراعي شرط بعد ذلك لعدم الوقوع شرطاً  
 ثلاثاً شموله وان يبالي وان يقصد الزوج الحث  
 والمنع **قال وما اقتضاه كلام الراعي** من الحث اذا لم  
 يعلم المحلوق عليه رجحه الصيد لا في فيما جمعه من طريق  
 شيخه القفال فقال فان قصد منه فان لم يعلم القادم  
 حتى قدم حث الحالف وان علم به ثم سي في قولين  
 ومنهم من قال على قولين بكل حال وكذلك الفرالي في البسيط  
 فقال اما اذا علق بفعله في عينها فلا اثر لساها وان  
 كانت مكروهه فانظاهر الوقوع لان هذا في حكم التعليق  
 لا قصد المنع ومنهم من طرد فيه الخلاف **وهو مخالف**  
 اجمههون فخرجوه على القولين الشيخ ابو حامد والمحال على  
 وصاحب المذهب والتهذيب والجزاين والخوانساري اهـ

وقال

وقال ابن النقيب القسم الثالث وهو ما اذا بالي ولم يعلم  
 ليس في الشرح والروضة ومتنضي المهاج الوقوع فيه قطعاً  
 فلم يرد **فقر** في المسائل المبينة على الخلاف  
 في حث الناسي والمكرم قال لا قلت فلاناً وهو يظنه  
 حياً فكان ميتاً في الكفارة بخلاف الناسي قال  
 لا اسكن هذه الدار فمريض ويجز عن الخروج في الحث  
 بخلاف المكروه قال لا شرب ما هذا الكور فانصب  
 او شربه غير اومات الحالف قبل الامكان ففيه خلاف  
 المكروه قال لا اباع لزيد ما لا فوكل زيدا وكيلاً وان  
 له في التوكيل فوكل الحالف فباع وهو لا يعلم ففيه خلا  
 الناسي قال لا قضيت حقتك عذائجات الحالف قبله  
 او اباه او يحجز ففيه خلاف المكروه قال لا قضيت عند  
 لادن الهلال فاخره عن الليلة الاولى للشك فيها فبات  
 ثوبها من الشهر ففيه خلاف الناسي قال لا رايت منكراً  
 الدار فعتته الى القاف في فلم يتمكن من الدفع لمرجن او حبس او  
 جا الى باب القاضي فحج اومات القاضي قبل وصوله  
 اليه ففيه خلاف المكروه **قال لا افارقتك حتى استوف**  
**في** ففر منه القريم ففيه خلاف المكروه فان قال لا انفا رقي  
 فزا القريم حث مطلقاً لانها يمين على فعل غيره بخلاف  
 الاولى ولا بحث مطلقاً ان فر الحالف فان انفس في  
 الصورة الاولى فمنعه الحاكم من ملازمته معه ففيه خلاف



المكرم وان استوفيت نيات ناقص فيه خلاف الجاهل  
**فخرج عن هذا القسم** صور قد  
 فيها بالجرم في الضمان منها اذا اخرج الوديعة من الحرم على طعن  
 انها ملكة فتلفت فله ضمان عليه ولو كان عالما ضيق  
 ذكره الرازي **قال الاستوفى** ومثله الاستعمال والمثل  
 ونحوها ومنها اذا استعمل المستعير العارية بعد رجوع المصير  
 جاهلا فلا جرة عليه نقله الرازي عن القضاة وارضاه  
 ومنها اذا اباح له شجرة بستان ثم رجع فان اكل لا يفرم  
 ما اكله بعد الرجوع وقبل العلم كما ذكره في الحاوي الصغير  
**حكم** الرازي فيه وجهين من غير نص في ترجيح  
 ومنها اذا اوصيت امرأة نوبتها من القسم لغزها ثم  
 رجعت فانها لا تعود الى البدن من الرجوع على الصحيح  
 بل من حين العلم به **ومن** فروع القسم الرابع الوطئ بشبهة  
 فيه مهر المثل لا تلاق منهقة البضع دون الحد ومنها من  
 قتل جاهلا بخرم القتل لا قصاص عليه **ومما اقتصر الخطا**  
 فيه الدية والكفارة دون القصاص **ومن ذلك مسئلة**  
 الوكيل اذا اقتص بعد عفو موكله جاهلا فلا قصاص  
 عليه على المنصوص وعليه الدية في ماله والكفارة  
 ولا رجوع له على العا في لانه يحسن بالمعفو وقيل لادنية وقيل  
 هي على الماملة وقيل يرجع على العا في لانه غرضه بالحق  
 ونظر هذه المسئلة ما لو اذن الامام للولي في قتل الجائنة

ثم علم حكمها فرجع ولم يعلم الولي رجوعه فقتل بالخطأ  
 على الولي **ومن ذلك بعض اقسام مسئلة الدهشة**  
 ولما خصها فنقول اذا قال مستحق اليمين للجاني اخرجها  
 فاخرج يساره فقتلت فله عوالة **احدها ان يقصد**  
 ابا حنيفة مبدرة لا قصاص ولا دية سواء علم القاطع انها  
 اليسار وانها لا تجزي او لا فلا صاحبا بذلها بما تاولان  
 فعل المخرج اقدر بقصد الاباحة فقام مقام النطق  
 كتقدير الطعام الى اللطف ولان العمل بعد السواك والطلب  
 كالادب كالوقاية فاولي يدك لا قطعها فاخرجها او اناخي  
 متاعك لا لقيه في البحر فتاوله فلا ضمان **قسم يعزر**  
**القاطع** اذا علم وبيع قصاص اليمين كما كان فان قال  
 ظننت انها تجزي او علمت انها لا تجزي ولكن جعلتها عو  
 عنها سقط وعده الاديبة اليمين لرضاه بسقوط قصاصها  
 اكثفا **الحالة الثانية** ان يقصد المخرج  
 اخرجها عن اليمين فضاله المقص **فان قال ضنت**  
 ان ابا حنيفة بالادخار او انها اليمين او علمت انها اليسار  
 وانها لا تجزي ولا تجعل بدلا فلا قصاص فيها في الصور  
 الثلاث في المصحح لتسليط المخرج لعلها ولكن تجب  
 ديتها وتبيع قصاص في اليمين **وان قال علمت**  
 انها اليسار وظننت انها تجزي سقط قصاص اليمين  
 وتجب لكل الدية على الاخر **الحالة الثالثة** ان يقول

الحالة الثانية ان يقصد  
 المخرج اخرجها  
 عن اليمين الخ



ذهبت فأخرجت اليسار وظني التي أخرجت اليمن  
 فيسأل القضي فأت قال ظنيت أنها بأمرها قال  
**الرافع فقياس** المذكور في الحال الثاني أن لا يجب  
 القصاص في اليسار **قال الأذري** وصرح به في  
 الكافي لوجود صورة البدك **وقال البلقيني**  
 هو السد يد هو السد يد وقاله البغوي يجب كمن  
 قتل رجلا وقال أن لي في القتل لأن الظنون البصيرة  
 لا تدرك القصاص وإن قال ظننتها اليمن أو علمت أنها  
 اليسار وظننتها تجزئ فلا قصاص في الأصح **أما في**  
**الأولي** فلا بد الاشتباه فيها قريب وأما الثانية فلمقدرة  
 بالظن وإن قال علمت أنها اليسار وإنها لا تجزئ  
 وجب القصاص في الأصح لأنه لم يوجد من المخرج بدك  
 وتسلط **وفي الصور كلها** يتبع قصاص اليمن الأبي  
 قوله ظننت أن اليسار تجزئ وإن قال ذهبت أيضا لم  
 يقبل منه ويجب القصاص قولان الدهشة لذليل  
 بحاله وإن قاذ قطعتا عدوانا وجب أيضا وإن قال  
 المخرج لم أسمع أخرج عينك وأما وقع في سهمي يسارك  
 أو قال قصدت قتل شيء ليخص بي أو كان بمنونا  
 فهو كاللهو في هذا يخرج أحكام هذه المسئلة في نظيرها  
 من الجلد تجزئ وسقط قطع اليمن بكل حال والفرق  
 أن المقصود في الحد التنكيل وقد حصل والقصاص

ظننته صح

مبني

مبني على التماثل وإن الحدود مبني على التخفيف وإن  
 اليسار تقطع في السرقة في بعض الأحوال ولا تقطع في  
 القصاص عن اليمن بحال **فخرج** عن هذا  
 القسم صور لم يعذر فيها بالجهل منها إذا مار أحد المولى  
 فقتل الجاني بعد عفو بعض الأولياء هلا به فأت  
 الأظهر وجوب القصاص عليه لأنه شهد بالانفراد  
**وفيه ما إذا قتل من** مرتدا وظننا أنه لم يعلم فالمذهب  
 وجوب القصاص لأن ظني الرد لا يفسد بأحد  
 القتل فأت قتل المرتد إلى الإسلام لا إلى الأحاد **ومنها**  
**ما إذا قتل من عهدته دينيا** أو عبد أو جمل أسلامه  
 وحرية فالمذهب وجوب القصاص لأن جمل الإسلام  
 والحرية لا يسع القتل ومنها ما إذا قتل من ظنه قاتل أبيه  
 فبات خلافه فالأظهر وجوب القصاص لأن كان  
 من حقه الثبوت **ومنها ما إذا ضرب** مريضا جمل  
 مريضه ضربا يقتل المريع دون الصحيح فأت  
 قال لا صح وجوب القصاص لأن جمل المريع لا يسع الضرب  
**وعلم من ذلك أن الكلام** فيمن لا يجوز له الضرب  
 أما من يجوز له التأديب فلا يجب عليه القصاص  
 قطعا وصرح به في الوسيط وخرج عنه صور عذرها  
 بالجمل حتى في الثمان منها إذا قتل مسلما بدار الحرب  
 لما ناكه فلا قصاص قطعا ولاديه في المظهر

المريض



**وهذا اذا سمي بالمسلم** به الشكوت فان  
علم اسلامه وجبت الديار والافلاذ ومنها **اذا امر**  
**السلطان** رجلا يقتل رجلا ظمرا والمأمور لا يعلم  
فلا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة **ومنها اذا قتل**  
**الحامل في القصاص** فان فصل الجنين ميتا ففيه غرة  
وكفارة او هيأ فان فدية ثم ان استقل الولي  
بالاستيفاء فالضمان عليه وان اذن له الامام فان  
علم او جهلا او علم الامام دون الولي اختص الضمان  
بالامام على الصحيح لان البحث عليه وهو الاصل **وفي**  
**وجد على الولي لانه مباشر** وفي اخرها وان علم  
الولي دون الامام اختص بالولي على الصحيح لاجتماع  
العلم والمباشرة وفي وجه بالامام لتقصيره ولو مباشر  
القتل جلاد الامام فان جهل فله ضمان عليه بحاله لانه  
الامام وليس عليه البحث عما يأمره به **وان كان عالما**  
فكلا ولي ان علم الامام فلا شيء عليه والا اختص به  
ولو علم الولي مع الجلاد في اصل الرضوخ **ان يوثق**  
**حتى اذا كانا عالمين ضمنوا اثلاثا قال في المهمات**  
وهذا غير مستقيم هنا قال فالصواب تفريع المسئلة  
على القول بالوجوب عليها الا علمائهم من المشكل انهما  
صححا هنا اختصاص الضمان بالامام اذا علم هو والولي  
وصححا فيما اذا رجع الشهود واقتضى الولي بعد حكم الحاكم

قوله ما اذا قتل الحامل  
في القصاص

بان

بان القصاص واجب على الكل ثم لم يقل احد بان الضمان  
في هذه الصورة يختص بالحاكم **ومنها فيها اذا امر**  
**السلطان** بقتل رجل ظمرا وكان هو والمأمور عالمين  
اختصاصه بالمأمور اذ لم يكن الا له هذه ثلاثة نظائر  
تختلف قال في ميدان الغرسان **وكان الغرق** ان الإحاطة  
بسببه الممنوع من الاقدام على القتل في غير مسئلة الحامل  
لا يتوقف على اجبار الحاكم به بخلافه فان مناط المنع  
فيها الظن الناشئ من شهادة النسوة بالجهل ومنصب حاكم  
الشهادة يختص بالحاكم فاذا تمكن من القتل بعد اذائها اذن  
ذلك بصف السبب هذه فاشترط في الولي فذلك اصيل  
الضمان على تعريض الحاكم ولم نقل به عند رجوع الولي  
والقاضي لعدم ذلك فيه اه **من يقتل عنه دعوى الجهل**  
**ومن لا يقبل** كمن جهل بقرينة شيء مما يشرك فيه غالب  
الناس لم يقبل الا ان يكون قريبا العهد بالاسلام او  
نشأ ببارية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك كتحريم القتل  
والزنا والسرقة والخمر والكلام في الصلاة والاكل في الصوم  
والقتل بالشهادة اذا رجعوا وقال لا تعدنا ولم يعلم انه  
يقتل بشهادتنا **وحيي المعضونة والمرهونة بغير**  
**اذن الراعي** فان كان باذنه قبل مطلقا لا ذلك  
يخفى على المأمور **ومن لا يقبل** اعني الذي  
يقبل فيه دعوى الجهال مطلقا تخفايه كون التمتع

قوله ما اذا قتل الحامل  
في القصاص



مبطل للصلاة او كونه القدر الذي يالحي به من  
 الكلام محرما او النوع الذي تناوله مغلطا فالاصح  
 في الصور الثلاث عدم البطلان ولو علم تحرير الطبيب  
 واعتقد في بعض انواع الخيب انه ليس بحرام فالاصح  
 وجوب الغدنة لتقصيره كذا في كتب النخبة **فقد**  
**قال اندمجا لعل** لمستلتي الصلاة والصوم ولا يقبل  
 دعوته الجمل بثبوت الرد بالعيب والاخذ بالسنة  
 من قديم الاسلام لاشتهاره ويقبل في ثبوت خياد العتق  
 ونفي الولاء في الاظهر لانه لا يعرف الاخذ بالصحة **قاعدة**  
 وكل من جهل تحريري وجمل ما يترتب عليه لم يقدره ذلك  
 كن علم تحرير الرضا وانحر وجمل وجوب الحد بحدا لا تناق  
 لانه كان حقه الامتناع وكذا لو علم تحرير القتل وجمل وجوب  
 العصا من عيب القصاص **واعلم** تحرير الكلام وجمل كونه  
 مبطلا بتطل او تحرير الطبيب وجمل وجوب الغدنة يجب  
**فمرع علم** ثبوت الخياد وقاله لم اعلم انه علي  
 المؤثر قالوا في الرد بالعيب والاخذ بالسنة يقبل لانه  
 مما يخفى كذا الملق الدافع واستدركه النووي **فقال** شرطه  
 ان يكون مثله من يخفى عليه وفي عتق الأمة نقل الرازي  
 عن الفرابي انها لا تقبل وجزم به في الحاوي الصغير لقين  
 علم ثبوت اصل الخياد علم كونه علي المؤثر **ثم**  
**قال** الدافع ولما اراد هذه الصورة تعرضا في سابق

في قاعدة

كتب

كتب الاصحاح **فسم** صورها المبادي في الرقم  
 بان تكون قديمة عهد بالاسلام وخالفته اهله فان  
 كانت حديثة عهد ولم تخالف اهله فقولات وفي معنى الولد  
 سوي في الشبه بيعة وبين دعوى الحمل باصل الحيا وتفضل  
 فيه بين قديم الاسلام وقريبه **واقره النووي**  
 في التجميع ولذا كره المسئلة في الروضة واسلمها **تذليل**  
**في نظائر شاملة** بالجهل منها عزل الوكيل قبل علمه  
 فيه وجهان والاصح انفراله وعدم نفوذ تصرفه **ومنها عز**  
**القائم** قبل علمه والاصح فيه عدم الانفرال حتى يبلغه  
 والفرق حصر تتبع احكامه بالابطال بخلاف الوكيل **ومنها**  
**الواهي** لغرضها في القصاص اذا رخص ولم يعلم الزوج لا يلزمه  
 القصاص وقيل فيه خلاف الوكيل ومنها لو قسم المرأة لثنتين والامة  
 لثلاثة فقتلت ولم تعلم قال الماوردي لا قضا **وقال**  
**ابن الرفعة القيس** انما يقتل لهما ومنها لو اباح ثمار  
 بستانه ثم رجع ولم يعلم المباح ففي ضمان ما اكل خلاف  
 الوكيل **ومنها الشيخ قبل بلوغ** المكاف فيه خلاف الوكيل  
 قال الروياني ومنها لو عفى الولي ولم يعلم الجداد فافتى في  
 وجوب الدية قولان فخر جاز من عزل الوكيل  
 اصحها الوجوب **ومنها لو اذنت** لعبده في الاحرام  
 ثم رجع ولم يعلم العبد فله تحليله في الاصح **ومنها**  
**لو اذنت** المرتهن في بيع المرهونة ثم رجع ولم يعلم



العبد فله تحليله في الامح **ومنها لو اذنت المراتن**  
 في بيع الموهونة ثم رجع ولم يعلم المراهق ففي نفوذ تصرفه  
 قولان احدهما لا ينفذ **ومنها** اذا اخرج الاقرب عن  
 الولدية فهي للابعد فلولا انه المانع من الاقرب ورجع  
 الابعد وهو لا يعلم ففي الصحة الوجهان **ومنها** لو عتقت  
 الامية فصارت مكشوفة اللباس فقولات احدهما يجب  
 الاعانة ومنها لو ولد له وهو غائب فهل يكون وكيلًا من  
 حين التوكيل او من حين بلوغ الخبر وجهان مقتضى  
 طائفة الروضة تصحيح الاول **ومنها لو اذنت لعبد**  
**في النكاح** ثم رجع ولم يعلم العبد ففي صحة نكاحه خلاف  
 الوكيل ومنها لو استأذنها غير المحترقة ردت ثم رجعت  
 ولم يعلم حتى زوج ففي صحة خلاف الوكيل **فصل**  
**واما المكره** فقد اختلف اهل الاصول في تكليفه على  
 قولين وفصل الامام فخر الدين واتباعه فقالوا ان  
 انتهى الاكراه الى حد الاجبار لم يتعلق به حكم وان لم  
 ينه الى ذلك فهو مختار وتكليفه جائز شرعًا وعقلًا  
**وقال الفراهيدي البسيط** الاكراه يسقط اثره تصرف  
 عندنا الا في خمس مواضع وذكر اسلام المزي والقتل  
 والارضاع والزنا والطلاق اذ اكره علي فعل المعلق  
 عليه وزاد عليه غيره موامع وذكر النووي في تهذيبه  
 انه يستثنى ما يؤول مسيلته لاثار الاكراه فيها ولم

يعددها

يعددها وطال ما اعتنت النظر في تتبعها حتى جمعت  
 منها جملة كثيرة وقد اريت الاكراه يساوي الضمانات  
 فان المواضع المذكورة امان باب ترك الماتور فلا  
 يسقط تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه **واما**  
**من باب الائتلاف** فلا يسقط الحكم المترتب عليه وتسقط  
 العقوبة به الا القتل على الاظهر ورواها انا اسد ما يحضر في  
 من ذلك **الاول** الاكراه على الحدث وهو من باب  
 الائتلاف فانه ائتلاف للظهارية ولهذا الواحد  
 ناسيا انتقض وفي سنن الفرج وفيه وجه ضعيف انه  
 لا يستحق ناسيا وان عتقه هذه الصور الى اسباب  
 الحدث الاربعه كثرت الصور **الثاني الاكراه على**  
**افساد الماء** بالاستعمال او النجاسة وبغير طاهر فانه مفسد  
 وهو ايضا من باب الائتلاف اذ لا فرق بين العمد وغيره  
**الثالث قال في الروضة** لو اكره انسان في نهر مكرها فتوي  
 فيه رفع الحدث مع وضوءه وقال في شرح المذهب  
 قال الشيخ ابو علي اطلق الاصحاب صحة وضوئه ولا بد  
 فيه من تفصيل فان توي رفع الحدث وهو يريد المقام فيه  
 ولو لحظة مع الله فعل يتصور تصدده وان كره المقام  
 وتحقق الاضرار من كل وجه لم يجمع وضوءه ولا تتمتع  
 النية به **الرابع والخامس** الاكراه على غسل النجاسات  
 وربع الجلبد الخامس الاكراه على التقويل عن القبلة في



الصلاة فيبطل **السادس الاكراه** على الكلام فيها فيبطل  
 في الاظهر لندوره **السابع الاكراه** على فعل بنا في الصلاة  
 فيبطل قطعا لندوره **الثامن الاكراه** على ترك القيام  
 في الفرض **التاسع الاكراه** على تأخير الصلاة عن الوقت  
 فتصير قضا **العاشر الاكراه** على تغرق المتصلي في  
 قبل القبض فيبطل كما ذكره في الاستقصا وغيره وكذلك  
 يبطل مع النسيان كما نص عليه والجهل كما صرح به لما ورد في  
 قال الزركشي وقياسه في راس مال العلم كذلك **الحادي**  
**عشر** لو ضرب با في خيما والمجلس حتى تغرقا ففي انقطاع الخيار  
 قولاً حث المكره **الثاني عشر الاكراه** على **التلاف** مال  
 الغير فانه يطالب بالانذار وان كان القرار على المكره  
 في الاصح **الثالث عشر الاكراه** على التلاف الصيد كذلك  
 بخلاف ما لو حلق شعر محرمة مكرها لا يكون المحرم اتفان في  
 طريقا في الضمان على الاظهر لانه لم يباشر **الرابع**  
**الاكراه على اكل** في الصوم فانه مفطر في احد القولين  
 وصحة الاقوى في المهر **الخامس عشر الاكراه** على اجماع في  
 الصوم فيه الطريقان **الاثنيان السادس عشر الاكراه**  
 على اجماع في الاحرام فيه طريقان في اصل الروضة بل  
 ترجيح احدى يفسد قطعا بنا على ان اكراه الرجل على العطي  
 لا يصور **والثاني** فيه وجهان بنا على **الناسي السابع**  
**عشر الاكراه** على الخروج من المعتكف فانه يبطل في

في  
 الوديعه

احد القولين كما لا كل في الصوم **الثامن عشر الاكراه** على  
 اعطاء الوديعه لظالم فانه يضمن في الاصح ثم يرجع على من اخذ منه  
**العشرون الاكراه على الذبح** او الرب من حرم او يجوز  
 لحلال وسلم الحادي والعشرون اكراه المزني على  
 الاسلام **الثاني والعشرون** اكراه المرتد عليه **الثالث**  
 والعشرون اكراه الذي على وجه الاصح خلافة **الرابع** والعشرون  
 الاكراه على تحمل الخمر بلا عين قال الاسنوي يحمّل الحاقه  
 بالاختار ويحمّل القطع بالطهارة **الخامس والعشرون**  
 الى الثلاثين الاكراه على الوطء فيحصل الاحصان ويستقر  
 المهر ويحمل المطلق ثلاثا ويضمن الولد وتصير امه به مستولدة  
 ويلزمه المهر في غير الزوجة فلهه تحريما **شهر ربيع**  
 الاسنوي ذكره محققا **تلاف المال الحادي والثلاثون**  
 الاكراه على القتل فيجب القصاص على المكره في الاظهر  
**الثاني والثلاثون** الاكراه على الزنا لا يبيحه **الثالث**  
**والثلاثون** على اللواط **الرابع والثلاثون** ويرجى  
 الحد في قول **الخامس والثلاثون** الاكراه على شهادة  
 الزور او الحكم بالباطل في قتل او قطع او جلد **السادس**  
**والثلاثون** الاكراه على فعل المحلوف عليه في احد القولين  
**السابع والثامن والتاسع والثلاثون** الاكراه على طلاق  
 زوجته المكره او بيع ماله او وقف عبده لانه ابلغ في الاذات  
 اما لو اكره اجني الوكيل على بيع ما وكل فيه ففي نظيره



من الخلاف احتمالات للروايات حكاهما عشرة في الروضة  
واصلها أحدهما عنده عدم الصحة لانه المباشر **الاربعون**  
الأكراه على ولادة العتق **الحادي والاربعون** لو أكره  
المحرم أو الصائم على الزنا قال الأسنوي لا يحضرن فيها  
ثقل والمجتهد انه نفس عبادته لانه لا يباح بالأكراه قال  
الا ان علم عدم وجوب المبد قد يمتنع عدم الفساد **الثاني**  
والاربعون لو أكره على ترك الوضوء تنضم قال الروايات  
لا قضا **قال الخواري** وفيه نظر قال لكن الرابع ما ذكره  
لانه في معنى من غضب ما وه قال الأسنوي والمجتهد خلافة  
لان الغضب كثير مهور بخلاف الأكراه على ترك الوضوء  
فعل هذا لا يستثنى **الثالث والاربعون** الأكراه  
على الرقعة لا يسقط الحد في قول **الرابع والاربعون**  
لا يترك القاتل مكرها على الصحيح الخامس والسادس  
والاربعون الأكراه على الارضاع يحرم اتفاقا ويوجب المهر  
اذا انفسخ به النكاح على المصنفه على الأصح قال الأسنوي  
وفيه نظر **السادس والاربعون** الأكراه على القذف  
يوجب الحد في وجه **الثامن والاربعون** الأكراه على  
وخت ذلك صور الأكراه على الاذان وعلى فعل الصلاة  
والوضوء وارتكاب الظهارة والصلاة والحج وأداء الزكاة  
والكفارة والدين وبيع ماله فيه الصوم والاستبراء للحج  
والانفاق على وبهيمته وقريبه واقامة الحدود واعتناق

المندور

المندور عنه كما صرح به في البحر والمختار بشرط العتق وطلاق  
المولى اذا لم يطا واختار من اسلم على الكرمين اربع ومثل  
الميت واجهاد فكل ذلك يقع من الأكراه فلهذه اكثر من  
مختارين صورة في ضابط الأكراه يحق ومنه فيما ذكر الأسنوي  
ان ياذن اجنبي للعبد في بيع ماله فيمنع فيكره السيد فلا  
شك في الصحة لان السيد غرضه صحيحا في ذلك **الثاني**  
لتقليد امانة او اخذ اجرة فلهذه اكثر من سبعين  
صورة للاثر للأكراه فيها وفي بعض صورها ما يقتضيه  
التعدد باعتبار انواعه فتبلغ بذلك المائة وعشرون  
صور على رأي المصنف **الفيصل** من المشكل قول  
المصنف في الخلع وان قال ان اقبضني فقبل كالاعطاء والامح  
كأثر التعليق فلا يملك ولا يشترط للاقباض مجلس ويشترط  
لتمتق الصنفه اخذه بيده منها ولو فكرهته **ووجه**  
**الاشكال** ان المطلق عليه اقباضها والاقباض مع  
الأكراه ملغى شرعا فلا اعتبار به قال السبكي ما ذكره في  
المصنف لا يخرج له الا الجهل على السهو ولم يذكر ذلك في الروضة  
والشرح الا فيما اذا قال ان قبضت منك لاني قوله ان  
اقبضتني قاله الملقيني فواقع في المصنف وهم انقل من  
مسئلة ان قبضت الي مسئلة ان اقبضتني ما يباح  
بالأكراه **ولا يباح** فيه مزوج الاول التلغظ بكلمة

ما يباح بالأكراه وما لا يباح



بيان  
لمصلحة

الكفر فيباح به لذاته ولا يجب بل لا فضل التلغظ صيانة  
لنفسه وقيل ان كان ممن يتوقع منه الكفاية في المدد او  
القيام باحكام الشرع فالفضل التلغظ لمصلحة تقاير  
والا فالفضل الاساع **الثاني القتل المحرم** لحق الله  
تعالى ولا يباح به بل خلاف خلاف المحرم للمالية كذا الحرب  
وصيانته فيباح به **الثالث الزنا** لا يباح به بالانكاف  
ايضا لان مفسدته الحش من الصبر على القتل وسوا كان  
المكره رجلا وامراة **الرابع اللواط** ولا يباح به ايضا  
صرح به في **الخامس القذف** قال العلامة  
ولم ادرى نقرض له وفي كتب الحنفية انه مباح بالاكراه ولا  
يجب به حد وهو الذي تقتضيه قواعد المذهب  
او **قلت** تعرض له ابن الرفعة في المطلب فقال  
يشبه ان يلحق بالتلفظ بكلمة الكفر ولا نظري في تعلقه  
بالمقذوف لانه لم يتضرر به **السادس السرقة** قال  
في المطلب يظهر ان تلحق بالثلاث المال لا يمارون  
الاتلاف **قال** في الخادم وقد صرح جماعة بابا  
نهم القاضي الحسين في تعليقه **قلت** وجزم فيه  
الاستنوي في التمهيد **السابع شرب الخمر** ويباح به  
قطعا استنبنا للمهجة كما يباح لمن غص بلقمة ان سبها  
به ولكن لا يجب على الصحيح كما في اصل التوضي

الشامخ

**الثاني شرب البوت** والكل المبتدع ويباحان وفي الوجوب  
احتمالات للماضي حين **قلت** ينبغي ان يكون  
احدهما الوجوب **الثاني** اتلاف مال الغير ويباح به  
بل يجب قطعا كما يجب على المضطر كل طعام غيره **الثاني عشر**  
شهادة الزور فان كانت تقتضي قتلا او قطعا الحقت  
به او اتلاف مال الحق به او جلد اخوه يحمل نظرا و  
يفضي الى القتل كذا في المطلب **وقال الشيخ عمر**  
الدين تواتره على شهادة الزور وحكم باطل في قتل او  
قطع او اخلال بضع استسلم للقتل فان كان يتضمن  
اتلاف مال لزمه ذلك حفظا للمهجة **الحادي عشر**  
المطر في رمضان ويباح به بل يجب على الصحيح الثاني عشر  
المخرج من صلوة الغرض وهو كلفطر **فائدة**  
ضبط الادوية في هذه الصور بان ما يسقط بالتوبة  
يسقط حكمه بالاكراه وما لا فلا يفتد في الروضة واصلاها  
**قال في الخادم** وقد اورد عليه شرب الخمر فانه يباح  
بالاكراه ولا يعط حده بالتوبة وكذلك القذف  
**ما يتصور في الاكراه وما لا** **قال** العلماء لا  
الاكراه على شيء من افعال القلوب وفي الزنا وجهان  
احدهما انه يتصور لانه منوط باليدلاج الثاني لان  
الايدلاج انما يكون مع الانتشار وذلك راجع الى اختيار  
والشهوة وفي التضييع ولا يعذر احد من اهل فرض

فيه

يتصور في الاكراه وما لا



الصلاة في تأخيرها من الوقت الا ناس اوتوا  
 اكره على تأخيرها واستشكل تصور الاكراه على  
 تأخير الصلاة فان كل حالة تستقل لما دونها الى  
 الافعال على القلب وهو شيء لا يمكن الاكراه على  
 تأخيرها وهو بفعله غير مؤخر **وصوره في شرح المذهب**  
 بالاكراه على التلبس بمخاف وقال القاضي زين الدين  
 البلقيني المراد اكراه على ان ياتي بها على غير الوجه المبرور  
 من الطهارة ونحوها ولا يكون الاكراه عند في الاجزاء  
 لندوره او يكره المحدث على تأخيرها عن الوقت  
 وينبغي من الوضوء في الوقت وقال الشيخ تاج الدين  
 السبكي في التوضيح قد يقال المكره قد يدهش حتى من  
 الدنيا بالطرف ويكون مؤخر معدولا كالمكره على الطلاق  
 لا تلزمه التورية اذا نهض قطعاً ما **يحصل له**  
**الاكراه قال** الرافعي الذئب مال اليه  
 المستبروت ان الاكراه على القتل لا يحصل الا بالتخويف  
 بالقتل لو ما يخاف منه القتل واما غيره ففيه شبهة  
 اوجه **احدها** لا يحصل الا بالقتل الثاني القتل او  
 القطع او ضرب يخاف منه الهلاك **الثالث** ما يسلب  
 الاختيار ويجعل كالها رب من الاسد الذي يخطي  
 الشوك والنازل يبالى فيخرج عنه الحبس **الرابع**  
 اشتراط عقوبة بدنية يتعلق بها مود **الخامس**

اشتراط

لا يحصل به الاكراه  
 لا يحصل به الاكراه

اشتراط عقوبة بدنية يتعلق بدنه كالحبس الطويل  
**السادس** ان يحصل مما ذكره وياخذ الماله والتلافير والشتات  
 بالامثال وانها تنهمر كالصنع بالملد وتسويد الوجه  
 وهذا اختيار جمهور المراقين وصحة الرافعي **السابع**  
**وهو اختيار النووي** في الروضة انه يحصل بكل ما يؤثر  
 العاقل الاقدام عليه حذراً مما صد به وذلك يختلف  
 باختلاف الاشخاص والافعال المطلوبة والامور  
 المخوف بها فقد يكون الشيء اكرهاً في شيء دون غيره  
 وفي وقت شخص دون آخر فالاكراه على الطلاق يكون  
 بالتخويف بالقتل والقطع والتلبس الطويل والضرب  
 الكثير والمتوسط لمن لا يجمل بدنه ولم يعتده ويتمويف  
 ذوي المروءة بالصنع في الملد وتسويد الوجه وبذلك  
 وكذا القتل لوالده وان غلبه وان ولد وان سفل على الصحيح  
 لا سائر المحارم والتلاف المأل على الاصح **وان كانت**  
**الاكراه على القتل** بالتخويف بالحبس وقتل الولد ليس  
 اكرهاً وان كان على التلاف مال فالتخويف بجميع ذلك  
 اكراه **قال** النووي وهذا الوجه اصح لكن  
 في بعض تفصيده نظر والتهديد بالنزع عن البلد اكراه على  
 الاصح لان مفارقة الوطن شديدة ولهذا جعلت  
 عقوبة الغرائم وكذا تهديد المرأة بالزنا والرجل باللواط  
 ولا بد في كل تلك من امور احدها قدرة المكره على تحقيق

التهديد



ما عد له بولاية ارتقلب او شرط هجوم **ثانيها محرم**  
 المكروه عن دفعه بهرب او استغاثه او عاونه ثلثها  
 ظنه انه ان امتنع مما اكروه عليه او وقع به المتوعد **في**  
**لا يجرها** كوت المتوعد مما يجره من تعاطيه على المكروه  
 فلو قال وفي القصاص للجاني طلق امرائك والاقصصت  
 منك لم يكن اكراهها غايه بها كونه عاجلا فلو قال فلعنهما  
 والاقصصتك غدا فليس باكراه **سواء** ان يكون  
 صعبا فلو قال اقتل زيدا او عمدا فليس باكراه **سابعها**  
 ان يحصل بفعل المكروه عليه التخلص من المتوعد به فلو  
 قال اقتل نفسك والاقصصتك فليس باكراه ولا يحصل الاكراه  
 بقوله والاقصصت نفسي او كبرت او ابطلت ذموميا  
 او لم يات بشرط في الاكراه على كلمة الكفر لما بينه القلب  
 بالايان فلو نطق بمقتدالها كفر ولو نطق بما خلا عن  
 الكفر والايان في ردت وجهان في الحاوي **قال**  
**في المذهب** والاية تدل على انه مرتد قال الماوردي  
 والاحوال الثلاثة ياتي مثلها في الملاق ولا يشترط في الملاق  
 التورث بان يوجب غيرها على الامتج **وفي شرح المذهب**  
 نص الشافعي على ان من اكراه على شرب خمر او اكل لحم يوجب  
 عليه ان يتقيا اذا قدرا **مر السلطان هل يكون**  
**اكراهها** اختلف في امر السلطان هل ينزل منزلة  
 الاكراه على وجهين او قولين احدهما لا وانما الاكراه بالهديد

في امر السلطان

صريحا

صريحا كغير السلطان والثاني نعم لعنتين احدهما ان  
 الغالب من حالة السلطان عند المخالفة والثاني ان  
 طاعته واجبة في اجملة فيستفيض ذلك شبهة **قال**  
**الرافعي** ومقتضي ما ذكره الجمهور تقريرنا ودلالة انه لا ينزل  
 منزلة الاكراه **قال** ومثل السلطان في اجملة الخلاف  
 الرعي والمتقلب لان المدار على خوف المحذور من مخالفته  
 وامتناع الحاكم وحكم الشرع فهل ينزلان منزلة فيه فروع  
 منها لو حلف لا يفارقه حتى يسوقه فقه فافلس ومنعه الحاكم  
 من ملازمته ففي قول المكروه **ومنها لو حلف لسلطان**  
 زوجته اللينة فوجدها حايضا لم يحث كما لو اكراه على ترك  
 الولي **ومنها لو قال** ان لم تصومي غدا فانت طالق  
 فخاصت فوقوع الطلاق على الخلاف في المكروه ذكره الرافعي  
 وفيها من اتبع طرف خيه ليلاد بقي طرفه خارجا ثم اصبحت  
 صائما فانه نزع الفطر وان تركه لم تصح صلاته لانه متصل  
 بنجاسة **قال** في الخادم فطريقه ان يجبره الحاكم على نزع  
 ولا يفطر لانه كالمكروه قال بل لو قيل لا يفطر بالفرع باختياره  
 لم يبعد تنزيلا لاجاب الشرع منزلة الاكراه كما اذا حلف  
 ان يطاهها في هذه اللينة فوجدها حايضا لم يحث  
 ومنها لو حلف لا يجلف يميننا مغلظة فوجب عليه يمين وقلنا  
 بوجوب الثقلية حلف وخش **ومنها لو كان له عبيد**  
 مقيد فحلف بعقده ايا في يده عشرة ابطال وحلف

٣



بعتقه لا يجلد وهو ولا غيره وشهد عند القاضي عدلان  
 ان في صفة هذه ابطال فحكم بعتقه فحل القيد فوجدته عشرة  
 ابطال **قال** ابن الصبان لا شيء على الشاهدين  
 لان العتق حصل بحل القيد دون الشهادة ليمتد  
 كذا بها حكاه الرافعي ثم اواخر العتق **تتميم**  
**يقع** في الفتاوى كثيرا ان رجلا يخلع بالطلاق لا يودع  
 الحق الذي عليه في خلاصة بان يرفع الى الحاكم فيحكم  
 عليه بالاداء والله لا يحنث تنزيلا للحكم منزلة الاكراه  
**وعندي** في هذا رقة اما اول فلات الثنتين  
 لم ينزل الحكم منزلة الاكراه في كل صورة وقد قورا في ذلك  
 قاعدة عامة بل ذكره في بعض الصور وذكر اختلافه في بعضها  
 كما قرأه فليس الحاق هذه الصورة بالصورة التي حكمها بعدم  
 الحنث باولي من الحاقها بالتي حكمها بالحنث واما فلات  
 الاكراه فبحق فلات اثر له في عدم الخوف بدليل صحة بيع  
 من اكراه الحاكم عليه بيع مائة لوفادنيه وطلاق المولى اذا اكراهه  
 الحاكم لانه الاكراه فيها بحق فالذي يشرح له من  
 الصبر فيها بحق فيه القول بالحنث ولا اثر للحكم في منعه  
 هذا اذا كانت معترا بالعتق فان كان منكرا له وثبت  
 بالبيننة قوي في هذه الحالة عدم الحنث لانه يرفع  
 اثره فلو لم يرفع في هذه الحكم فلم يكن الاكراه بحق في دعواه  
 والطلاق لا يقع بالكسك وقولي في هذه الحالة بعدم

الحنث

الحنث اي ظاهرا فلو كانت البينة صادقة في الواقع  
 وهو يعلم بان عليه ما شهدت به ورفع والله  
 اعلم ثم رايت الزركشي قال في قواعد ذكر الرافعي  
 في كتاب الطلاق انه لو قال آنا اخذت حقتك مني  
 فانه طائف فاكراهه السلطان حتى اعطى بنفسه فعليه  
 القولين في فعل المكره وقضية ترجيح عدم الحنث  
 والمتجه بخلافه لانه اكراه بحق هذه عمارته **القول**  
**في النائم والمجنون والمعنى عليه** قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة عن  
 النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يبرأ ومن الصبي  
 حتى يكبر هذا حديث صحيح اخرج ابو داود وهذا اللفظ من  
 حديث عائشة **واخرج من حديث** علي بن عمر يلقظ  
 عن الجنون متى يبرأ ومن النائم حتى يعقل واخرجه  
 ايضا عنها يلقظ وعن الجنون حتى يفيق ويلفظ عن  
 الصبي حتى يحكم ويلفظ حتى يبلغ **وذكر ابو داود**  
 ابن جرير رواه عن القاسم بن يزيد عن علي بن  
 النقي علي بنه عليه وسلم تزارفيه والمخوف **واخرج الطبراني**  
 من حديث ابن عباس وشاذ بن اوس وثوبان  
 والبراء من حديث ابي هريرة **قلت** قد الف  
 السلي في شرح هذا الحديث كتابا سماه ابرار الحكم من  
 حديث رفع القلم ذكر فيه ثمانية وثلاثين فائدة تتعلق

الحنث في النائم والمجنون والصبي



به وساقط من هذه هنا في مبحث الصبي ما رواه الت  
 شمس السمرقاني وأول ما فيه عليه السلام الذي وقع فيه جميع  
 روايات الحديث في سنن أبي داود وابن ماجه  
 والناي والد ارقطاني عن ثلاثة بائنا بس الهاء  
 ويقع في بعض كتب الضعفاء ثلاث بغيرها قال ولم اجد  
 له أصلاً **قال الشيخ** أبو اسحاق المقل  
 صفة يميز بها بين الحسن والقيح **قال بعضهم**  
 وينزل الجنون والاعما والنوم **وقال الغزالي** الجنون  
 ينزله والاعما يغيره والنوم مسرة **قال السبكي**  
 وانما لم يذكر المني عليه في الحديث لانه في معنى  
 الناييم وذكر الحرف في بعض الروايات وان كان  
 في معنى الجنون لانه عبارة عن اختلاط العقل بالكبر  
 ولا يسمى جنونا لان الجنون يمرض من امراض  
 سوداوية ويسهل العلاج والحزن بخلاف ذلك ولهذا  
 لم يقل في الحديث حتى يعقل لان الغالب انه لا يبرأ منه  
 الى الموت **قال ويظهر** ان الحرف رتبة بين الاعما  
 والجنون وهي الى الاعما اقرب **اهو واعلم ان**  
 الثلاثة قد يتركب في احكام وقد ينفرد الناييم  
 عن المهنوت والمنني عليه تارة يلحق بالناييم  
 وتارة يلحق بالجنون وبيان ذلك بـ **فـ**  
 الاول الحديث يشترك فيه الثلاثة **الثاني**

استحياب

استحياب الفل عند الافاقة للمهنوت ومثله المنني  
 عليه **الثالث** قضا الصلاة اذا استغرق ذلك  
 الوقت يجب على الناييم دون المهنوت والمنني  
 عليه كالمهنوت **الرابع قضا الصوم** اذا استغرق  
 الزمان يجب على المنني عليه دون المهنوت **والفرق**  
 بين وبين الصلاة ثمرة تكررها ونظيره وجوب  
 قضا الصوم على الناييم والنفسا دون الصلاة وانما  
 الناييم اذا استغرق النهار وكان نومي من الليل فانه  
 يصح صومه على المذهب والفرق بينه وبين المنني عليه انه  
 ثابت العقل لانه اذا شبه تشبه بخلافه وفي النوم وجه  
 انه يضر كما لا غما وفي الاعما وجه انه لا يضر كالنوم ولا خلاف  
 في الجنون **واما غير المستغرق من الثلاثة** فالنوم  
 لا يضر بالاجماع **وفي الجنون** قولك الجديد البطلان  
 لا ينافي للصوم كالحبس وقطع به بعضهم وفي الاعما طريق  
 احدها لا يضر لافاق جزام الناييم رسوا كان في اوله  
 واخره **والثاني القطع** بانه ان افاق في اوله صح والافلا  
 والثالث وهو الاصح فيه الربعة اقوال اظهرها  
 لا يفران افاق لخطها والثاني في اوله خاصة والثالث  
 في طرفيه والرابع يضر مطلقا فتشترط الافاقة جميع  
 الهاء **المسألة الخامسة** اذا كان لونا مروا وهي  
 عليه انما افاق انه لم يطل وان لم لا وجب

بمخلاف

في الاعما



الاستيناف على المذهب **قال في شرح المذهب**  
**قال** الاصحاب والجنون هناك لا يخاف السادس  
 لو ليس الخف نرا من حتى مضى يومه وليست انقضت المدة  
**قال** البلقيني ولو جبن او اخي عليه فالقياس انه  
 لا تجب عليه المدة لانه لا تجب عليه الصلاة بخلاف  
 النوم لوجوب القننا **قال ولم ار من تعرض لذلك السابع**  
**اذا نام المعتكف حسب زمن النوم من الاعتكاف**  
 قطعاً لانه كما لم يستيقظ في زمن الاعتكاف وجهات احدهما  
 يحسب ولا يحسب من الجنون قطعاً لانه العبادة البدنية  
 لا يصح ادائها في حال الجنون **الثامن يجوز للمولى**  
**ان يجرم عن الجنون** بخلاف المضي كما جزم به الرافعي  
**التاسع الوقوف** بفرقة لا يصح من الجنون والمضي  
 عليه مثله في الاصح بخلاف النائم المستغرق في الاصح  
**وحكم الرافعي عن التولي** وقره انه لم يجرم من الجنون  
 يقع تغل الخ الصبي وكذا المضي عليه كما في شرح المذهب  
**العاشر** يصح الرمي من المضي عليه من اذن له قبل الاغما  
 في حال يجوز فيه الاستنابة **قال في شرح المذهب**  
 والجنون مثله مدرج به المتولي وغيره **الحادي عشر**  
**عشر يبطل بالجنون** كل عقد جائز كالوكالة الا في رعي  
 الجمار والما يداع والعارية والكسابة الفاسدة ولا  
 يبطل بالنوم وفي الاغما وجهات احدهما كالجنون **الثاني**

عشر

عشر ينفرل **العاشر** بجنونه وباغماية بخلاف النوم  
**الثاني عشر** الامام الاعظم ينفرل بالجنون ولا ينفرل بالا  
 لانه يتوقع الزوال **الرابع عشر** الواجب فيه النكاح  
 انتقلت المولادة للابعد والاغما ان وامر ايا ما في وجه  
 كالجنون **والاصح** لا بل ينظر كالكافات سريع الزوال  
**الخامس عشر** يزوج **الجنون** وليه بشرط المعروف  
 ولا يزوج المضي عليه كما يفهم من كلامهم وهو نظير الاحرام  
 بالجنون **السادس عشر** قال الاصحاب لا يجوز الجنون  
 على الابنياء لانه نقص ويجوز عليهم الاغما لانه مرض  
 ونبه السبكي على ان الاغما الذي يحصل لهم ليس كالاعتكاف  
 الذي يحصل لاحاد الناس وانما هو غلبة الاوجاع للنفس  
 الظاهرة فقط دون القلب قال لانه قد ورد انه  
 اغما تمام اعينهم دون قلوبهم فاذا حفظت قلوبهم وعصمت  
 من النوم الذي هو اخف من الاغما من الاغما بطريق الاول  
 اه وهو انفس جدا **السابع عشر** الجنون يقتضي الحجر  
 واما الاغما فالظاهر انه مثله كما يفهم من كلامهم **الثامن**  
 عشر يشترك الثلاثة في عدم صحة مباشرة العبادات والبيع  
 والحد وجميع القربات من العقود والتسوية كالطلاق  
 والعنف وفي غرامة المتلفات واروس الحنايات **التاسع**  
**عشر** لا ينقطع خيا والجنون بالجنون والاعما على الصحيح ولم  
 ار من تعرض للنوم **العشرون** لو قال ان كلمت فلانا



فانت طالت فكلية وهو نائم او مضى عليه او هدت  
بكلامه في نومها وانما لها لم تطلق او كلمته وهو  
مجنون طلق او وهي مجنونة **قال ابن الصباغ**  
**لا تطلق** وقال القاضي حين تطلق قال **الرافعي**  
**والظن** يخرج به علي حيث الناسي **الحادي والعشرون**  
لورطي المجنون زوجة ابيه حرمت عليه قاله  
القاضي **حسن الثاني والعشرون** ذهب القاضي  
والفوريان الي ان المجنون لا يزوج الامة لانه لا يخاف  
من وصى يوجب الحدة والانه لو كان الاصح خلافة وكذا  
في الرئاسة والتطاول لان الوكيل ثم ذكر ان الشافعي مضى علي  
ان المجنون لا يزوج منه **فشرح قال**  
**النفوس** في شرح المذهب يسر ايقاظ النائم للصلاة  
لا سيما ان صفاق وقها وقال السبكي في كتابه المتقدم  
ذكره اذا دقق على المكلف وقت الصلاة وتمكن من فعلها  
واراد ان ينام قبل فعلها فان رغب من نفسه ان  
يستيقظ قبل خروج الوقت بما يمكنه ان يصلي فيه جاز  
والا لم يجز ولذا لم يمكن ولكن بمجرد دخول الوقت  
قصدا ان ينام فان نام بحيث لم ينف من نفسه بال  
ان النائم **احدها** ان ترك الصلاة والثاني  
ان السبب اليه وهو معنى قولنا ينام بالنوم فان  
استيقظ على خلاف ظنه وصلي في الوقت لم يجهل له

ان

ان ترك الصلاة واما ذلك الاثر الذي حصل فلا  
يرتفع الا بالاستغفار ولو اراد ان ينام قبل الوقت  
وغلب علي ظنه ان يومه يستغرق الوقت لم يمتنع  
عليه ذلك لان التكليف لم يتعلق به بعد ويشهد  
له ما ورد في الحديث ان امرأة عابت زوجها بان ينام  
حتى تطلع الشمس فلا يصلي الصبح الا ذلك الوقت فقال  
انا اهل بيت معروف لما ذلك اي ينام من الليل حتى  
تطلع الشمس **فقال** النبي صلى الله عليه وسلم  
اذا استيقظت فصل واما ايقاظ النائم الذي لم يصل  
فالاول وهو الذي نام بعد الوجوب يجب ايقاظه من  
باب الشروع من المنكر **واما الذي نام قبل الوقت** فلا  
لان التكليف لم يتعلق به لكن اذا لم يخش عليه ضررا فلا يلزم  
ايقاظه لينال الصلاة في الوقت اه **ملخص القول**  
**في السكرات** اختلف في تكليفه على قولين والماضي  
المخصوص في الامم انه مكلف قال الرافعي وفي محل القولين  
اربع طرق اصحها انها جاريان في اقواله وافعاله كلها  
ماله وما عليه **والثاني انها في اقواله** كلها كالطلاق  
والعتاق والاسلام والردة والبيع والشرأفها **واما**  
**افعاله** كالقطع والقتل وغيرها فكافعال الصابي بلا خلاف  
لقوة الافعال **الثالث** انها في الملاق والعتاق  
والجنابات واما بيعه وشرأفه وغيرها من المعامضا

انها في الملاق



فلا يصح بلا خلاف لانه لا يعلم ما يعتقد عليه والعلم  
 شرط في المعاملات **الرابع** انها في مال كالتكاح  
 والاداء ما عليه كالاقراء والطلاق والنفقات  
 قطعا تغليظا وعلى هذا المعان له من وجه  
 وعليه من وجه كما ليس والاداء بعد تغليظا لطريق  
 التغليظ هذا ما اوردوه الرافعي وقد اختلفت بعضهم  
 فقال تغريفا على الاصح السكران في كل احكامه كالصاحي الا في  
 نقض الوضوء **قلمت وفيه نظري** فالصواب  
 تعييد ذلك بغير العبادات ويستثنى منه الاستم  
 اما العبادات فليس فيها كالتصاحي كما بين ذلك  
 فيها الا اذا تغليظا على اذنه على الصحيح كما بينت  
 والمعنى عليه ان كلامه لغو وليس من اهل العبادات  
 وجه وجه انه يصح بنا على صحة تصرفاته **قال**  
**في خروج المذهب وليس** بشي قال اما من هو في اول  
 الشبهة فيصح اذ انه بلا خلاف **ومنها** لو شرب  
 المسكر ليلا وبقي سكره جميع النهار ولم يصح صومه وعليه  
 القضا وان صح في بعضه فهو كالادعاء في بعض النهار ومنها  
 لعسكر المعتكف بطل اعتكافه وتابعه ايضا **واعلم**  
**ان في بطلان الاعتكاف** بالسكر والردة ستة طرق  
 نظير مسئلة المعصية ما لا يذكره الطرف في الماء والخبز  
 الاول وهو الاصح يبطل بها قطعا لانهما انفس من المرفح

من المسجد والثاني لا قطعا والثالث فيها قولان **والرابع**  
**يبطل** في السكر دون الردة لان السكران ليس من اهل  
 المقام في المسجد لانه لا يجوز اقراره فيه فصار كالمو  
 خرج من المسجد والموتد من اهل المقام فيه لانه يجوز اقراره  
 فيه **والخامس يبطل في الردة** دون السكر لانه كما لغوم  
 بخلافها لانها تنافي في العبادات **والسادس** يبطل  
 في السكران لا امتداد زمانه وكذا الردة ان طال زمانها  
 والا فلا **قال** الرافعي ولا خلاف انه لا يجب  
 زمانها ومنها لا يصح وقوف السكران بعرفة سوا كان  
 متعديا ام لا كما لم ينع عليه ذكره في شرح المذهب **ومنها في**  
**وجوب الرد عليه** اذا سلم وكذا المجنون وجهان  
 في الوضوء بل لا ترجيح **قال** في شرح المذهب  
 والاصح انه لا يجب الرد عليها ولا يسن ابتداء اوها منه  
 شروع ليس السكران فيها كالتصاحي وبقي فروع لم اذكره  
 وهو لو بات امامه سكران هل يجب الاعادة كما لو بات  
 مجنون لانه لا يخفى حاله ولا كما لو بات مجنونا الظاهر  
**الاول** **حسد السكر فيه عبادات** **قال**  
 الشافعي السكران هو الذي اختلط كلامه المتخوم  
 وانكث سره المكنوم وقال المزني هو الذي لا يعرف  
 بين السما والارض ولا بين امه وامرته وقيل هو  
 الذي ينصح بما كان يحسن منه وقيل الذي يتمايل في



مشبه وسهدي في كلامه وقيل الذي لا يعلم ما يقول **وقال**  
ابن سريج الوهوب فيه الى العادة فاذا انتهى تغيره  
الى حالة يقع عليها اسم السكران فهو المراد بالسكران  
**قال** الرافعي وهو الاقرب ولم يرتض الامام شيئا  
من هذه العبادات **وقال** الشارب له ثلاثة احوال  
اولها هزلة ونشاط ياخذها اذا دبت الخمر فيه ولم  
تسول عليه بعد ولا يزول العقل في هذه الحالة بلا خلاف  
فهذا **ينفذ طلاقه** وتبرأ منه **لما عتله** **الثانية** نهابة  
السكر وهو ان يصير طامحا ويبعد كالمغني عليه لا يتكلم ولا  
يكاد يتحرك فلا **ينفذ طلاقه** ولا غيره لانه لا عقل له **الثالثة**  
حالة متوسطة بينهما وهو ان يختلط احواله ولا تنظم اقواله  
وافعاله ويبقى ومنهم من يترك هذه **الثالثة** مكر  
ومنها **القولان** **وما ذكره في الحالة الثانية** تابعه  
عليه العزالي وجعلها لفظة مكلفها **الثاني** **قال**  
الرافعي في الطلاق ومن الاصحاب من جعله على  
الخلل **لتنقيته** بالتسبب الى هذه الحالة **قال** وهو  
اوفق لا خلاف الاكثرين قال الاسنوي وقد خالف  
في معاضع فحرم بان الطالع الذي سقط تمييزه بالكلية  
كلامه لغو **ومنها** في ولاية النكاح فقال السكران  
حصل بسبب يفسق به فان قلنا الفاسق لا يملك  
فذاك والله قلنا يملك او حصل بسبب لا يفسق به فان لم

منفذ

تنفذ تصرف السكران فالسكر كالاعفاء وان جعلنا تصرفه  
كتصرف الصالح من من صح تزويجه **ومنها** من منع لاقتماله  
نظيره ثم الخلاف فيما اذا بقوله تمييز ونظر فاما الطالع  
الذي سقط تمييزه بالكلية فكلامه لغو **ومنها** **واخر**  
**الطلاق** قال ان حكمت فلانا فانه طالق فكلمته وهو  
سكران او مجنون طلق **قال** ابن الصباغ يشترط  
ان السكران يحس بسمع ويكلم واما كلامها في سكرها  
فتعلق به على الاصح الا اذا انتهت الى السكر الطامح وذكر  
مسلم في الايمان **تنبيه من الشافعي** **قوله**  
**المناهج** في عدة مواضع منها في الطلاق يشترط لغو  
التكليف الا السكران **وقال** في الدقايق وغيرها  
ان قوله الا السكران زيادة على المحرم لا بد منها فانه غير مكلف  
مع انه يقع طلاقه **قال** الاسنوي وهذا كلام  
غير مستقيم فان القنوع ان مكلف وحكم حكم الصالح  
في ماله وعليه غير ان الاصوليين قالوا انه غير مكلف  
واطلقوا تصرفاته مطلقا فخلط النووي طريقة الفقهاء  
بطريقة الاصوليين فانه نفى عنه التكليف ومع  
ذلك حكم بصحة تصرفاته وهما طريقتان لا يمكن الجمع  
بينهما **وقال** في النادر ما ذكره الاسنوي مردود بل  
الاصوليون قالوا انه غير مكلف ومع ذلك حكم  
بصحة تصرفاته وهما طريقتان لا يمكن الجمع بينهما



**قال في الخادم** ما ذكره الاسنوي من رد دليل  
 الاصوليون قالوا انه غير مكلف مع قولهم بنفوذ  
 تصرفاته صرح بذلك الامام الفراءي وغيرهما واجابوا  
 عن نفوذ تصرفاته بانها من قبيل ربط الاحكام بالاسباب  
 الذي هو خطاب الوضع وليس من باب التكليف وعن  
 ابن سريج انه اجاب بـ **باب** بجواب اخر وهو انه لما كان  
 كره لا يعلم الا من جهة وهو ثم في دعوى الكر  
 لفقه الزمان حكم اقواله وافعاله وطردنا ما الرمز في  
 حال الصحة **المقالة في احكام الصبي** قال  
 في كفاية المتخلف الولد ما دام في بطن امه فهو حنيف  
 فاذا ولدت سمي صبيا فاذا فطم سمي غلاما الى سبع سنين  
 ثم يصير يافعا الى عشرون ثم يصير حرا الى خمسة عشر سنة  
 والصغير يلقون الصبي على من لم يبلغ وهو في الاحكام على  
 اربعة اقسام **الاول** ما لا يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف  
 وذلك في المكاليف الشرعية من الواجبات والمحرمان  
 والحدود والتصرفات من العقود والمنسوخ والولايات  
 ومنها تحمل الفضل **الثاني** ما يلحق فيه بالبالغ بلا خلاف  
 عندنا في ذلك فروع منها وجوب الزكاة والنفاق على  
 قريبه منه والملاذ عبادته بتعدد البطل لا خلافا  
 في ذلك في الطهارة والصلاة والصوم وصحة المبادا  
 منه وترتيب الثواب عليها وامامته في غير اجمعة ووجوب

تبين

وقال المتأخر في احكام الصبي

تبينت النية في صوم رمضان **قال في الروضة في**  
**باب الفص** الرجل والمرأة والعبد والغاسق  
 والصبي المميز يشتركون في جواز الاقدام على زالة  
 المنكرات وينتاب الصبي عليه كما ينتاب البالغ وليس لاحد  
 منعه من كسر الملاهي وازالة الخمر وغيرهما من المنكرات  
 كما ليس له منع البالغ فان الصبي وان لم يكن مكلفا فهو  
 من اهل القرب وليس هذا من الولايات **وقال**  
**الحكي خطاب** الذنب ثابت في حق الصبي فانه  
 ما يورث بالعتلة من جهة الشارع امر ندب يثاب  
 عليها **وكذلك يوجد** في حق خطاب للداخلة والكراهة  
 حيث يوجد خطاب الذنب وهو ما اذا كانت مميزا  
 الثالث ما فيه خلاف والاصح انه كالبالغ **وقد**  
**فروع** **الاول** اذا حدثت الصبي او اجنب وتظهر  
 فطهارته كما ملته فلو بلغ صلي بها ولم تجب اعارتها وفي وجه  
 حكاية المتوكي عن المزني انها ناقصة فيلزمه الاعادة  
 اذا بلغ ولو تيمم ثم بلغ لم يبطل تيممه في الاصح وصلى به الفرض  
 في الاصح وفي وجه يبطل وفي اخر يبطل به الفضل دون الفرض  
 الثاني في صحة اذانه وجهان الصحيح وبه قطع الجمهور  
 صحة تكن يكره **الثالث القيام** في صلاة الفرض هل  
 تجب في صلاة الصبي او يجوز له القعود وجهان في الكفاية  
 لا ترجح **قال** **الاربع** والاصح عند صاحب



البحر المنع **قَالَ** الاسنوي ويعرفان في الصلاة المعادة  
**قَالَ** وكلامه الاكثرين مستقر بالمنع **قُلْتُ**  
ولا ينبغي ان يجربا فيما اذا خطب الصبح للجمعة بل يقطع  
منه التعمود والرابع في صحة امامته في الجمعة قولان  
احدهما الصحة بشرط ان يتم العدد بغيره **الخامس** في سقوط  
فرض صلاة الجمعة وجهان احدهما السقوط لانه يصح  
امامته فاشبهه البالغ وفي نظيره من رد السلام وجهان  
احدهما عدم السقوط والفرق ان المقصود هناك الدعاء  
وهو حاصل وهذا الامان وفي سقوط فرض صلاة الجمعة  
بالصبيات احتمالات للمحب الطبري **السابع** يجوز  
اعتماد قوله في الالف في دخول دار او اصاله هدية  
في الدخول وحمل الوجهين ما اذا لم يكن قرينة والانية  
قطعا **الثامن** يحمل بوطئه التحمل على المشهور اذا كان  
من قبلي منه اجماع **اما الصفة المطلقة ثلاثا**  
اذا اوليت فيها طريقان احدهما تحمل قطعا والثاني  
في الي لا تشهي الوجهان في الصبي **الثاسع** المعاطة  
صحيح على المذهب كاختطابه واصطباره **العاشر** في وجوب  
الرد عليه اذا سلم وجهان احدهما الوجوب **الحادي عشر**  
في حل ما زجه قولان احدهما الحل فان كان ممزاجا قطعا  
**الثاني عشر** في صحة اسلام الصبي المميز استقلالا وجهان  
المرجح منها البطالان والتمتع عند الباقيتي الصحة وهو

الذي

الذي اعتقده **ثُمَّ** رابث السبكي مال اليه فقال في  
كتابه ابرار الحكم استدك من قال بطلانه بالحديث  
بمثل ما اخرج به لبطالان بغير فوجه الدلالة في البيع انه لو  
صح لا يستلزم المواخذه بالنسليم والمطالبة بالعهد **والحديث**  
في عدم المواخذه ولو صح ايضا لكلف احكام البيع  
وهو لا يكلف شيئا وكذا اذا كان سلام لو صح لكلف احكامه  
واللازم منتهى بالحديث **قَالَ** وهذا استدلال  
ضعيف لانه يلغى من ترتيب احكامه بعد البلوغ  
والقائل بصحة اسلامه يقول ان بلغ فوصف كفر  
صار مرتدا وهو لا يفتيه الحديث انما ينبغي المواخذه حين  
البيع والاسلام كالعبادات فكما يصح منه الصوم والصلاة  
والحج وغيرها يصح منه الاسلام **قُلْتُ**  
**ومما يدل** لصحة من الحديث ما رواه ابو داود  
في سننه عن مسلم التميمي **قَالَ** بعثنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في سرية فلما هجمنا على القوم تقدمت  
اصحابي على فرس واستقبلتنا النساء والصبيات يضحون  
**فقلنا هم تريدون** ان تحوزوا انفسكم قالوا نعم فقلت  
قولوا انشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
فقالوا فاجاب اصحابي فلاموني وقالوا اشرفنا على الفتية  
ثم انصرفنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
انكروا ما صنع فقد كتب الله له بكل انسان كذا وكذا



ثم اثناني منه **الثالث عشر** في كونه كالبيان في ترتيب  
النظر حتى يجب على المرأة الاحتجاب منه وجهان أحدهما  
نعم **الرابع عشر** في استحقاقه سلب القليل الذي  
يقبله وجهان أحدهما نعم الثاني نعم الخامس عقر الجوار  
العصر واجمع له رايان **قال صاحب البيان** لا يجوز  
لأنها إنما يكونان في الغرايف والاصح الجواز قال العبادي  
فلو جمع تتديما ثم بلغ لم تلزمه الاعادة **السادس**  
**عشر** في كون عمده في الجنابات عمده لقولان  
أظهرهما ثم وبينهما على ذلك **فروع منها وجوب**  
القصاص على شريكه مخرج أو كراه ومنها تقلب الذية  
عليه ومنها تضاد الوجها مرة وجوب الكفارة  
والقضا ومنها وجوب الفدية إذا ارتكب بأقرب  
المختورات وهذا إذا وحي اجنبية هورات الآية لا دخل  
فيه لعدم التكليف وعلى القول الآخر هو كالواطي فترتب  
عليه تحريم المصاهرة **الرابع ما فيه خلاف**  
والاصح أنه ليس كالبيان وفيه فروع **الاول** سقوط السلام  
يرد به كما هو الثاني وجوب بقية الفرضية في الصلاة  
الاصح لا يشترط في حقه كما صرح به في شرح المذهب الثالث  
قبول روايته فيه وجهان والاصح المنع **الرابع**  
والخاص في وصيته وتدبيره قولان والظاهر بطلانها  
**السادس** في منعه من مس الصحف وهو محدث  
وجهان

وجهان والاصح لا **قال السنوي** ولم يرتفع بها بمكينة  
في حال الجنابة والقياس المنع لأنها فائدة وحكمها  
الخلط **قلت** صرح السنوي بالمسند في فتاويه وسوي  
فيه بين الجنابة والمحدث **قال في الخاشر** وفيه  
نظر لأنهما لا يكرروا لا تشق **قال** وعلى قياسه يجوز  
المكث في المسجد وهو بعيد إذ لا ضرورة السابغ في  
منعه من لمس الحرير وجهان أحدهما لا يمنع **الثامن**  
**إذا بطل** ما من رجال لا يبطل أمانات الصبيات  
في الاصح **التاسع** هل يجوز ان يلتقط الميز وجهان  
الصحيح نعم كغيره **العاشر** إذا انفرد الصبيان بغزوة  
وغنموا خمس وفي الباقي أوجها أحدهما تقسم بينهم كما  
يخرج بقسم الوضع على ما يقتضيه الدار من تسوية  
وتعجيل والثاني تقسم كالقيمة للناس ثلاثة أسهم وللرجل  
سهم **والثالث** يوضع لهم منه ويجعل الباقي لبيت  
المال الحاربي عشر في حصة الأمان منه وجهان  
أحدهما لا يصح **صاحب** حاصل المواضع التي  
يقبل فيها خبر المميز الأذن في دخوله الدار والصال  
الهدية وأجازره بطلب صاحب الدعوة واختياره  
أحد ابويه في الحضنة ودعواه استعمال الآتيان  
بالدوا وشرائه المحربات نفق الجوري الإجماع عليه  
**ما يحصل به البلوغ** هو ثمانية الأول الانزال

في المسألة  
التي هي



وسواءه الذكر والذكى وفيه وجه لا يكون بلوغا في الناحية  
لأنه نادر فيهن ووقت امكانه سبع سنين  
وفيه وجه نصف العاشرة وفي آخر استكمالها  
**قال الاسفوي** وهذان الوجهان في الصبي  
اما الصبي فقيل اوالثامنة وقيل نصفها صرح به في  
التمه وتقليد الرازي يرشد اليه **ونظيره** الميضي في  
الاصح فيه الاول وفي وجه مضي نصف التاسعة  
وفي آخر الشروع فيها واللبنة وجرم فيه بالاول  
الثاني **الن** وهو استكمال خمسة عشر سنة وفي وجه  
بالحق في الخامسة عشر وفي آخر حكاية السبكي بمقتضى  
سنة أشهرها **قال السبكي** والحكمة في تقلب  
التكليف خمس عشرة انا عندها بلوغ النكاح وهما  
الشهوة والتوقفات سبع بهما الشهوات في الاكل والشراب  
ورواي ذلك ويدعو الى ارتكاب ما لا ينبغي وادحج  
عن ذلك ورد المنع عن جماعها الا بالبطة التحوي  
وتشد يد الموانع عليه والعبد وكان مع ذلك قد كمل  
عقله واشتد اهله وقوته ما تقتضيه الحكمة الالهية  
توجه التكليف اليه لقوة الدواعي الشهوانية  
والصوارف العقلية واحتمال القوة للعقوبات  
على المخالفة **وقد جعل الحكماء** لئلا تان اطوارا كل  
طور سبع سنين وانه اذا تكمل الاسبوع الثاني يقوى

بش  
اسره

مادة

مادة الدماغ لا تساع المجاري وقوة الهضم فيعدل  
الدماغ ويقوى الفكر والذكر وتفرق الاربع  
وسبع الخمسة فيغلظ الصوت لنقصان الرطوبات  
وقوة الحرارة وينبت الشعر لتزايد الدماء ويحصل  
الانزال بسبب الحرارة وتنام الاسبوع الثاني  
هو في اواخر الخامسة عشر لان الحكماء يسمون بالثامنة  
والمشرعون يعتبرون الهلاكية وتنام الخامسة عشر  
متأخر عن ذلك شهرا فاما ان تكون الشريعة حكمت  
بتامها فكونه امرا مضبوطا اولان هناك دقايق اطلع  
الشرع عليها ولم تصل الحكماء اليها اقتضت تمام السنة  
**قال وقد اشتملت الروايات الثلاث** في حديث  
رفع القلم وهي قوله حتي يكبر وحتى يصل وحتى يحتمل  
على المعاني الثلاثة التي ذكرها انها تحصل عند خمسة عشر  
فالكبر إشارة الى قوته وشده واحتماله التكليف الشاقة  
والعقوبات على تركها والعقل المرار به الفكرة فانه وان  
ينوقبل ذلك لم يكن فكره تاما وتنام عند هذا السن وبذلك  
يتأهل للمخاطبة ومهم كلام الشارع والوقوف  
مع الاوامر والنواهي والاحكام إشارة الى انفتاح باب  
الشهوات العظيمة التي توقع في الموبقات وتجذب  
الى الهوى في الدركات وجاء التكليف بحكمة في راس  
البهيمة ينمونها من العقول اه كلام السبكي **ثم قال**



وأنا أقول — انه البلوغ في الحقيقة المقترن  
 للتكليف هو بلوغ وقت التكاح للآية والمراد بلوغ  
 وقته والقوة والثوقان والشباب ذلك فهذا في الحقيقة  
 هو البلوغ المشار اليه في الآية الكريمة **وصحيفة الشارح**  
 بانواع الظهورها الا انزال فاذا انزل تحققنا حصول  
 تلك الحالة اما قبل الانزال واما بعده **الثالث**  
**ايات العامة** وهو يقتضي الحكم بالبلوغ في الكفار  
 وفي وجه المسلمين ايضا وسبني الخلاف على انه لم يكمل خمسة  
 عشر لم يكمل بلوغه **الرابع نيات** الابطال والجمعة  
 والشارب فيها طريقتان احدهما ان لا اثر لهما قطعا والثاني  
 انها كالعمامة والقفص صاحب التهذيب الابطال بهما دون  
 الجمعة والشارب **الخامس** الزقاق الارضية وغلظ الصوت  
 ونزول الثدي ولا اثر لهما على المذهب وتختص المرأة  
 بالحيض والمحل **فشرح** اذا بلغ في انا العبارة فان  
 كانت صبلا او صومعا وجب انهماها واجزأت على الصحيح  
 والثاني بـ **حجب الدخام** وجب الاعادة لانه شرع فيها  
 ناقصا او حجا او عمرة فان كان قبل الوقوف في الحج والطواف  
 في العمرة اجزائه من فرض الاسلام والا فلا وفي الحال  
 الاول يجب اعادة السعي ان كان قد مره وان بلغ بعد  
 فعلها اجزائه الصلاة دونت الحج والعمرة **والغرف**  
 انه ما مور بالصلاة مضروب عياها بخلاف الحج وان

بالاشهاد

الحج

الحج لما كان وجوبه مرة واحدة في العمر اشترط وقوعه في حال  
 الكمال — بخلاف الصلاة وعتق العبد وانقضاء الجنون  
 كبلوغ السبي **فالسنة ذكر السب** في الحديث  
 السابق سوالين احدهما ان قوله حتى يبلغ وحتى يستنظ  
 وحتى ينفق ما يات متبذلة لان مقتضي كون الفعل  
 ماضيا كون اجزا المضي جميعها والغاية تصرف  
 المضي ويستحيل ان يكون المستقبل لغيرها لانه لا بد  
 الان فاصل بينها والغاية اما دخلت في المضي فتكون  
 ماضية ايضا **واما ما روي** في قوله فيصح ان تكون  
 الان غاية للماضي **واما ان تكون منفصلة** حتى  
 يكون المستقبل المنفصل عن الماضي غاية له فيتحقق  
 الثاني ان الواقع قد يقال انه يقتضي سبق وضع ولم يكن  
 القلم موضوعا على العبي واجاب عن الاول  
 بالنزاع حذف او محاذ حتى يصح الكلام فيرفع القلم  
 فلا يزال مرتفعا حتى يبلغ او وهو مرتفع **وعن الثاني**  
 بالرفع لا يستدعي تقدم وضع وبان البيهقي قال  
 ان الاحكام انما بنحو عشرين عاما كخندق  
 وقبل ذلك كانت تغلف بالتميز فان ثبت هذا الحمل  
 ان يكون المراد بهذا الحديث انقطاع ذلك الحكم وبيات  
 ان الرفع التكليف عن الصبي وان ميز حتى يبلغ فيصح انه  
 رفع بعد الوضع وهو صحيح في النائم بلا اشكال باعتبار



وضعه عليه قبل نومه وفي الميمون قبل جنونه  
 ان سبق له حال تكليف **القول في احكام العبد**  
 قال ابو حامد في الروث يفارق العبد الحر **خمين**  
 مسئلة لا اجتهاد عليه ولا يجب عليه اجتهاد ولا تفقد  
 له ولا حج عليه ولا خيرة الا بالندب ونحوه الامة  
 كعورة الرجل **ويجوز** النظر الى وجهها لغير محرم ولا يكون  
 شاهدا ولا ترجما فالا ناسا ولا قاصدا ولا عاصدا ولا  
 مقوما ولا كاتبا لحاكم ولا امينا لحاكم ولا قاضيا ولا يغلد  
 امرأها ولا يملك ولا يطأ بالتصريح ولا يجب عليه  
 الزكاة الا زكاة النظر ولا يعطى في الحج في الكفارات  
 مالا ولا يباخذ من الركوات والكفارات الاسم المكاني  
 ولا يصوم غير الفرض الا باذن سيده ولا يلزم سيد  
 اقراره بالمال ولا يكون وليا في النكاح ولا في قصاص ولا حد  
 ولا يورث ولا يورث وحده النصف من حد الجبر ولا  
 يجرم في الزنا ويجب في الدقة قيمته وما نقص منه  
 بقيته ولا يتحمل الدية ولا يتحمل عنه ولا يتحمل العاقلة  
 قيمته ويتزوج بامرأتين سواء كانتا حريتين او  
 استثنى ملاقته اثنتان وعدة الامة قرأت وله لعان  
 بينهما وبين سيدهما في احد القولين ولا يسمع في الزنا  
 في احد القولين ولا يقتل به الحر ولا من فيه بعض القرية  
 ويؤدي به فرض الكفاية ولا يزوج بنفسه ويكره

في القول في احكام العبد

على

على التزويج وقسم الامة على النصف من قسم الحرية ولا يحد  
 قاذفه ولا يسهم له من الفدية ولا يخذ اللفظة على حكمه  
 سيد ولا يكون وصيا ولا تصح كفالته الا باذن  
 سيده ويجعل صداقا ويجعل نذرا ويكون نذرا **وقوله**  
 لقد جمع ابو حامد فاحسن وبقي عليه اشيا سا ذكرها بعد  
 ان تكلم على ما ذكره **بقوله** ولا حج عليه ولا عورة له  
 بالنذر فيه امران احدهما انه يلزم الحج والعورة بغير طريق  
 النذر وهو انفسا اذا احرم ثم جامع فانه يلزمه  
 الخضاع على المذهب وبه قطع جماهير الاصحاب  
 لانه مكلف وهل يجزيه في حال رقة قولان اصحها  
 نعم **الدم الثاني** ان الزمة ذلك بالنذر فهل يصح  
 منه رقة قال الروياني فيه وجهان كما في قضا  
 الحجة الخ افسدها كذا في شرح المذهب عنه وصرح في  
 زوايد الروضة بتصحيح الاجزاء **وقوله وعورة**  
**الامة** كمورة الرجل هو الاصح وفي وجه انها كاحرة الا بالزنا  
 وفي اخر الا لرأس والساق وفي ثالث الا يبدو في  
 حال الخدمة وهي المذكورات والرقبة والساعد  
 وقوله ويجوز النظر الى وجهها هو وجه صحبة الرافع وصح  
 النووي انها في ذلك كاحرة **وقوله** ولا يكون  
 شاهدا استثنى منه صورتان على راي ضعيف  
 الاولى هلال رمضان اذا التقينا فيه بواحد ففي



جواز كونه عبدا وجهات اصحابها المنع **والثانية**  
 اسماع القاض الاصح ان لم يشر فيه العدد في جواز كون  
 المبيع عبدا وجهات اصحابها المنع **وقوله** ولا قابضا  
 هو الاصح وفيه وجه **وقوله** ولا قابضا لانه هو الصحيح  
 وقال القفال في شرح التلخيص يجوز كونه قابضا لان  
 الكتاب لا يتعلق بها حكم لان القاض لا يحمي مالكه  
 حتى يقف عليه **والمعتمد انما هو شهرادة** الشهود  
 الذين يشهدون بها تقبضه المكتوب **وقوله** ولا  
 يملك هو الاظهر وفي قول قديم ان يملك تملك  
 السيد ملكا ضعيفا للسيد الرجوع فيه من شاء وفي  
 احتياجه الى القول وجهات بنا على اجاره في النكاح  
**قال الرافعي** ولا يجزى الخلاف في تملكنا الاجني  
 وفي المطلب ان جماعة اجروه فيه منهم القاضي الحسين  
 والماوردي **وقوله** ولا تجب عليه زكاة الزكاة  
 الفطر ان اراد الوجوب بسببه فنحجب زكاة التجارة ايضا فيصح  
 وان اراد ان الوجوب ملاقيه فهو مبني على الخلاف  
 في زكاة الفطر هل الوجوب يلا في المودي عنه ثم تجملها  
 المودي اولاد فيه قولان اصحهما الاول **قال والظاهر**  
**فانكهما فيما اذا المخرج السيد عنه ثم عنت هل**  
 يخرج ما معني وقوله ولا يورث قد يستثنى منه مسكنة  
 فهو ما يوجب له تغريب بعدد ومات فان الاصح

حتى

ان

ان حكمه سمي الى سيده لانها معتوبة وجبت بالقذف  
 فلم تسقط بالموت كالحق **قال الاصحاب وليس ذلك**  
 على سبيل الارث ولكنه اخص الناس به فماتت له في  
 حياته يكون لسيده بعد موته بحق المال وفي وجه  
 يستوفيه اقاربه لان العار يعود عليهم وفي ثالث  
 يستوفيه السلطان كمالا وارث له وفي تابع يستقط  
 فعلى هذا يفارق الحر **وقوله** ولا يتحمل الماقله  
 قيمته هو قول والظاهر خلافه وعلى الاول لا يجزى  
 فيه القسامة وتجرى على الثاني وعجت لابي حاتم  
 كيف جزم بذلك القول ولم يذكر مسئلة القسامة  
**وقوله** وطلاقة اثبات وقوله وعدة الامة قرأت  
 بقى عليه ذات الماشهر ولها شهر ونصف في الامة والثاني  
 شهران والثالث ثلاثة كما في الحر والمتوفى عنها ولها شهران  
 وخمسة ايام **وقوله** ولا لعان بينها وبين سيدها  
 في احد القولين هو الاظهر **وقوله** ولا ينع في الزنا  
 في احد القولين الاظهر انه سمي نصف سنة وفي قول  
 سنة كالحق **وقوله** ويكره على التزويج هو في الامة كذلك وفي  
 العبد قول والظاهر انه لا يجبر سوا كان كبيرا او صغيرا  
**قال ابن الرفعة** والقياس ان احرام السيد من  
 عبده كتزويجه وقوله ولا نسهم له من الفدية هذا  
 ان كان في المثالثة حرفان كانوا كلهم عبيدا فاوجه



اصحها قسم بينهم اربعة اجناس ما غنموا كما يقسم الرضخ  
على ما يقتضيه الزاي من تسوية وتفضيل والثاني  
تقسم كالقيمة والثالث يرضخ لهم منه ويجعل الباقي لبيت  
الماله وقولته وبأخذ اللقطة الاطهر انه لا يصح التقاطه  
ولا يعتد بتعريضه وقوله **ولا تصح** كفالته الا باذن  
سيده كذا تضمنه هذا ما يتعلق بما ذكره وبقي عليه  
انه لا يوزن الجماعة وله بحفرها الا باذن سيده ذكر  
الاول في شرح المذهب والثاني القاضي حين  
والحداد منه في الاذات كما في شرح للمذهب  
والامامة والجنائز ونذره للجمع صحيح بلا اذات كما في الروضة  
واصلها والمصلحة والصوم **قال في الجواهر ينبغي**  
صحها والقرب المالية في الذمة قال في الكفاية  
كضمانه فيوقوف على الاذن ولا يصح من بيع ولا غيره من  
المقود الا باذن السيد ولا يكون وكيل في ايجاب النكاح  
ولا حامل في الزكاة الا اذا عين الامام قويا يخدمهم قدرا  
معينا وهل يعطى حينئذ من سهم العامدين وفي استحقاقه  
سلب القيل الذي يقتله وجهان اصحهما **ثم في قوله**  
الوصية والهبة ويملك المباحات بلا اذن وجهان  
ولا جزيه عليه ولا فطره عن امراته بل تجب على سيدها  
ان كانت امته وينفق نفقة المعسرين ولا ينكح الامه  
الا بشرط ولا على الحرة ولا تخدم وان كانت جميلة في الذم

لنقص

لنقص الرق وان نكحها العبد على الحرة ففي استحقاقها السبع  
والثلاث وجهان اصحهما نعم كالحرة لانه شرع لا ارتفاع الحرة  
وحصول المباشرة وهو يطلق بالجمع فلا يختلف بالرق  
والحرة **في وجه يستحق** الشطر كالقيم في وجه يكمل  
المتكسر كما لا قرا والطلاق والاشبه لالات التخصيص  
مكن ولا لانه فراشا بمجرد الملك حتى يطا وتصر الحرة فراشا  
بمجرد العقد واذ زوجها السيد استخداها منها ويسلمها  
لزوج ليل ولا نفقة على الزوج حينئذ في الاصح ويسافر بها  
السيد بدون اذنه ويقض العبد باليد وينقطع سارقه وتضمن  
مناقبه بالمواث بخلاف الحرة الثلاث ويصح وقفه  
ولا يصح وقف المهر نفسه ولا تصح وصيته **وقيل ان عتق**  
**ثم مات صحته** ولا يصح الوثق عليه لنفسه وله  
الا يصاله ولا توطأ الامه بمجرد الملك حتى تستبرأ وتوطئ  
الحرة بمجرد العقد ويحصل استبرأؤها بموضع حمل زنا ولا يصح  
انقضاء عدة الحرة بحمل زنا **وتجب نفقة العبد** والامه  
ونظرتهما وان اعصيا وانما بخلاف الزوجة لانها في الرقيق  
للملك وهو باق مع الابان والعصيان في الزوجة للكناع  
وهو منقذ مع الشور ونفقة الزوجة مقدرة ولا تستقط بمضي  
الزمان ونفقة الرقيق الكفاية وتستقط بمضيه ويفضل  
بعض الاماء على بعض في النفقة والكسوة بخلاف الزوجا  
ولا حصر لعدم الشري ولا يجب لمن قسم ويجوز جمع من



في سكن غير راضاهن ولا يجري فيهن ظهار ولا يلد ولا  
 يطالب سيدها العنين بولي ولا تمنع منه ان كان  
 به عيب ولا يجب نفقة الرقيق على قريبه ولا حضانه  
 له ولا حضنه اقارب سيدة ولو عقيقة لم تذكره البقيين  
 خريجا ولو كان ابوه غنيا لانه لا نفقة له وانما يجب له نفقة  
 من عليه النفقة ولا يسن للسيد ان يعف عن رقيقه وفي  
 ذلك قلت مفسرا

عليه صح

ايها السالك في النفقة على خير طريقه  
 هل لنا بخل غني ليس فيه عقيقة  
 ولا يقطع ضمان قتله او قطع باذنه في ذلك وفي سقوط  
 العتصا في باذنه مثله وجهات في الروضة بلا ترجيح  
**قال البلقيني** اصحها السقوط وفي الباب  
 الجنائية على العبد مثلها على الحر الا في سبعة اشيا لا يقتل  
 به الحر ولا من فيه حرية **وتجب فيه القيمة** بالغة ما بلغت  
 ويعتبر نقصان اطرافه من ضمان نفسه ولا يختلف فيه  
 الذكر والانثى ويجب في حسنه نقد البلد ولا تجزئ  
 فيه القسامة **قلت** الاصح تجري فيه كما مر  
**تنبيه** الجنائية على العبد تارة تكون من غير اتيان  
 يد وتارة باتيان اليد نقد وتارة بها فالاول يجب  
 فيه القيمة في نفسه وفي اطرافه من قيمة ما في اطراف الحر من  
 الدية وفي غير المتدرة ما نقص منها **والثاني** فيه ارش النقص

فقط

والصح

**نقط والمالك** فيه اكثر الامرين منها **حكم اقراره**  
 يقبل فيما يوجب حدا او قصاصا لا بقا التهمة فلو اقر بالتصا  
 فبيع على مال فالاصح تعلقه برقبة وان كذبه السيد لانه انما  
 اقر بالمتقوية واحتمال المواطاة فيها بعيد وان اقر بسرقة قطع  
 ولا يقبل في المال اذا كانت بالغا في الاظهر لا يتعلق بذمه  
 كما لو اقر به ابتداء كان باقيا وهو في يد السيد لم يزرع منه  
 الابدية او في يد العبد فقتل يقبل قطعا وقيل لا قطعا وقيل  
 قولان والاظهر لا يقبل مطلقا وان اقر بدين خيانة او غصب  
 او سرقة لا تجوز القطع او التلاف وصدق السيد تعلقت  
 برقبته والا فبذمته او معاملة ولم يكن ما ذونا له لم يتعلق  
 برقبته بل بذمته او ما ذونا قبل واري من كسبه **الدعوى**

**المعلقة بالعبد** هي اقسام الاول ما يتعلق  
 برقبته فيباع فيه وذلك ارش الجنائية وبذلك المتلفات  
 سواء كان باذنه السيد ام لا لوجوبه بغير رضاي المستحق  
 ويستثنى ما اذا كانت العبد صغيرا لا يميز او مجنون او عرجيا  
 يري وجوب طاعة الامر في كل شيء فلا يتعلق برقبته  
 بخلاف علي الاصح لانه كالالة فاشبهه البيهية والثاني  
 نعم لانه بدل متلف **الثاني** ما يتعلق بذمته فيمنع  
 به الا عتق وهو ما وجب برضاي المستحق ذوات السيد  
 كبذل المبيع والقرض اذا اتلفها وكذا النكح ونزاع علي  
 قدر له السيد فالزايد في ذمته او امتثل وليس مكتبا

فمن اقر به تعلقت

كل الاعمال المتعلقة بالعبد



ولا ما ذكرنا في قولك في هذه الحالة هو على السيد  
وفي آخره رقبته ولو نكح بغيره ذلت سيده ولو لم يكن  
مهل يتعلق به المهر المثل بذمته لكونه وجيب برضا شخصه  
او برقبته لان ائتلاف قولك لان اظهرها الاول  
فان كان بغير رضا كان نكح امه بغير اذن سيدها  
ووطئها فطريقان **احدهما** طريق القولين والثاني القطع  
بتعلقه بالرقبة وبه قال ابن ابي ابيدات لما لو اكره امه  
او حرة على الزنا ولو اذن سيده في النكاح فنكح فاسدا  
ووطئ مهمل يتعلق بذمته او برقبته او كسبه  
اقوال اظهرها الاول ولو افطرت في رمضان  
لحمل او رضع خوفا على الولد فالعديته في ذمتها  
قاله القفال **الثاني** ما يتعلق بكسبه  
وهو ما ثبت برضاها وذلك كالمهر والنفقة ان  
اذن له السيد في النكاح وهو كسوب او ما ذولت  
له في التجارة وكذا اذا نكح صحيحا وفسد المهر او اذنت  
له في نكاح فاسد ووجب مهر المثل كما ذكره الرافعي  
قياسا او ضمن باذن السيد او لزمه دين تجارة  
**وحيث قلنا يتعلق بالكسب** سواء المعتاد والناذر  
على الصحيح ونخص بالحادث بعد الاذن دون  
ما قبله وحيث كان ما ذولا يتعلق بالزوج الحاصل  
بعد الاذن وقبله وبراس المال في الاصح وحيث

لم يعرف في الصور تعلق الفاضل بذمته ولا يتعلق  
بكسبه بعد الحجر في الاصح **وفي وجه ان المال**  
**في الضمان** يتعلق بذمته وفي آخره برقبته **الرابع**  
ما يتعلق بالسيد وذلك جناية المستولدة والعبد  
الاعجمي وغير المميز كما مقر والمهر والنفقة اذا اذن  
في النكاح على القديس **تخصيم من المشكل** قول  
المهاجر فان باع ما ذولت له وفيه من الثمن وتلف  
في يده فخر حيث السلعة مستحقة مرجع المشتري  
ببديلها على العبد وله مطالبة السيد ايضاً وقيل لا  
وقيل ان كان في يد العبد وفا فلا **ولو**  
**اشترى لعمه** ففي مطالبة السيد بثمنها هذا  
الخلاف ثم قال ولا يتعلق دين التجارة برقبته  
ولادته سيده بل يورث من مال التجارة وكذا  
من كسبه **فما ذكره من ان دين التجارة** لا يتعلق  
بذمة السيد بخلاف لقوله قيل ان السيد يطالب  
ببديل الثمن التالف في يد العبد وثمن السلعة التي  
اشتراها ايضاً وقد وقع الوصفان كذلك في المحرر  
والروضة واصلها **قال في المطلب** ولا يجمع  
بينهما بحمل الاول على مجرد المطالبة والثاني  
على محل الدفع فان الوجه الثالث الفصل ياتي  
ذلك **قال السبكي والاسخوي** وسبب وقوع



هذه التناقض ان المذكور اولاً في طريقة الاحكام  
**واشار في المطلب** الى تصغيرها وثانياً في طريقة  
 الاكثرين فجمع الرافعي بينهما فلو لمه ما لزم ومثل البلقيني  
 قوله سم ان دين التجارة لا يتعلق بذمة السيد علي  
 ان المراد بغير امواله **المقالة في احكام**  
**المبيع** في اقسام الاول ما انف فيه بالاحراز بلا خلاف  
 وفي ذلك فروع منها **صحة البيع** والشر والطم والاجارة  
 والرهن والهبة والوقف وكل شئ من الاصل  
 والافراز بما لا يضر المالك ويقبل فيما يضره في حقه دون  
 سيده ويقضي ما في يده **ومنها ثبوت نكاح المجلس**  
 والشرط والشفعة ومنها صحة طهرها وفسخ النكاح بالا  
 وان السيد لا يطاها ولا يجبرها على النكاح ولا يقيم  
 عليه الحد **الثاني ما انف فيه** بالارقاب بلا خلاف  
 وفيه فروع منها انه لا ينفق بغير الجمعة ولا تجب عليه في غير  
 نوبته ولا يجيب عليه الحج ولا يستقط حجة حجة الاسلام  
 ولا ضمانه ان لم يكن لها باقاً وضمن في نوبة السيد **ولا**  
**يقطع** بسرقة مال سيده ويقطع سارقته ولا يملك بالاذن  
 ويملك الذمة ولو كان السيد موصراً نقل الامام الاتصاف  
 عليه كما ذكره في المهمات **ولا يملك** الحر مبعوضه ولا من  
 من يملك بعضه او يملك بعضه ولا يثبت لها الخيار تحت  
 عيبه ويثبت بعينه كلها تحت مبيعين ولا يقتل به

في اقسام المبيع

الحر

الحر ولو كان كافراً **ولا يكون والياً ولا ولياً** ولا شاهد  
 ولا خادماً ولا قاسماً ولا مترجماً ولا وصياً ولا قايماً ولا  
 يحمل المقل ولا يكون محصناً في الزنا ولا في العذف  
 ولا يجزى في الكفارة ولا يرث ولا يحكم لبعضه ولا يهد  
 له ولا يجب عليه الجهاد وطلاقه طلقاً وعدمها  
 قرآن **الثالث ما فيه خلاف** والاصح انه كالاحرار  
 وفيه فروع منها **وجوب الزكاة** فيها ملكه ويورث  
 ويكفر بالطعام والكسوة ويصح المماطه ويدخل في ملكه  
 ان كالت في نوبته وكذا زكاة الفطر **فواشتر ك**  
**لوجبه بالمال المترك** باذن سيده ملك جزؤها  
 وانفسخ النكاح وكذا بغير اذنه في الاظهر او يخالص  
 ماله فكذلك اموال السيد فلا **ولو اوصى** لنصفه الحر  
 خاصة او الرقيق خاصة في الصحة وجهات اصحابها في  
 زوايد الروضة يصح ويكون له خاصة في الاول  
 ولسيده خاصة في الثانية **والثاني لا يورث** ولو  
 اوصى له وبعضه ملك وارث الموصي فانه كان مهاباة  
 وما انت في نوبته تحت او نوبته السيد فوصية لوارث  
 وكذا ان لم يكن مهاباة وقال الامام يحمل ان بعض  
 الوصية **الرابع ما فيه خلاف** والاصح انه كالارقاب  
 وفيه فروع منها انه لا تجب عليه الجمعة في نوبته  
 ولا يسئل منه ببعضه سوا كان اريد حرية منه او لا

في اصحابها



ونفقته نفقة المصربين ويجوز في الزنا والتدفع  
 حد العبيد ويمنع من الشريك ولا يجب عليه نفقة القريب  
 ولا الجزية وعورتهما في الصلاة كالامة واشترط الخبوم  
 اذا كبرت **الخامس** ما وزع فيه الحكم وفيه فروع  
 منها زكاة الفطر حيث لا مهايأة على طهره ومن سبده  
 نصف صاع والكسب النادر كذلك ويجب على قريب  
 من نفقة بقدر حرته ويحمل ما قلته نصف الدية في قتله  
 الخطا وفي قتله والمخاية عليه وغرمه من الدية بقدر  
 الحرته وبقدر الرقب من الغنمة ويوزع المبعضة  
 السيد مع قريبها فان لم يكن مع معتقها فان لم يكن مع  
 المالك وقيل لا تزوج وتكفل في نوبته واثبات  
 نوبته السيد **ومن غرائب** هذه القسم ما ذكره  
 الرويان لوملك البعض ما لا يجزئته فافترض منه  
 السيد ورهن عنده نصيبه الرقيق **قال**  
**العلاء** وهذه من مسائل المعايأة لانه يقال  
 فيها بعض لا يملك مال ذلك النصف متى نصيبه لا  
 يأتى البعض لان هذا النصف اذا كان مرقونا  
 عنده لم يتمكن السيد من عنقه اذا كان معصرا الا باذنه  
 اه **وبقي فروع** لا يترجح فيها ومنها ما لا نقل فيه  
 منها لو قدر على مبعضة هل تنكح الامة فيه ثرد وللإمام  
 لانس ارقاف بعض الولد اهون من ارقاف

سأ  
والكسب

كلمه

كلمه كذا في اصل الروضة بلا ترجيح **ومنها** اذا التقط لقيطا  
 في نوبته هل يستحق كفالته وجهان نقلهما الواقع عن  
 صاحب الممتد **ومنها لو سرق سيده** ما ملك بهرته  
 قال القفال لا يقطع وقال ابو علي يقطع **ومنها لو قتل**  
 الوصية بلا اذن منهل تصح في حصته وجهان **ومنها**  
**القسم المبعضة** هل تعطي حكم الحريرا والامان او يوزع  
 قال العلاء لا نقل فيه **قلت** بل صرح  
 الماوردي بانها كالامة وجزم به الا درعي في القوت  
 ثم ذكر التوزيع بحثا **ومنها هل له نكاح** **الرابع** كما هو اول  
 كالعبد او يوزع **قال العلاء** المأهر الثاني لان  
 النصف الرقيق منه غير منفصل فيؤدي اليه ان ينكح به  
 اكثر من اثنتين **قلت** **ويؤيده** مسئلتنا  
 الملاق والمدة ثم رأت الحكم المذكور مخرجا منقولاً عن  
 الماوردي وصاحب الكافي والرواق والمصاب وبحث  
 الزركشي فيه التوزيع ثم يجا من وجه في الحد **وتظيره**  
 ما لوسقى الزرع ببطر وما اشتراه سوا كان فيه ثلاثه  
 ارباع العشر **ومنها هل يصح الوقف** عليه او لا كالعبد  
 قال العلاء لا نقل فيه **قلت** بل  
 هو منقول صرح بجمعه ابن خيران في اللطيف **قال**  
**الزركشي** فلما رآه سيده ان يقف عليه نصفه  
 الرقيق فالظاهر المصحة كالوصية **ومنها اذا اجتمع**



رقيق وبعض قال — العلاي الخ ان البعض  
 اولى بالامامة ومنها يفسل الرجل استه بخلاف  
 المعضة فما يتلوه لانها اجنبية قاله العلاي  
قال وهي اولى من المكاتبه وقد خرموا بانها  
 لا تفسل اليد ومنها يجوز توكيل مكاتب الراهن  
 في قبض المرهون لانه لا عبده وفي البعض نظر  
قال العلاي يحتمل ان يكون كالمكاتب ومنها  
هل يقسم له من الغنمة قال العلاي فيه نظر ويقوي  
 ذلك اذا كانت في ثوبته وقائل باذلت سيده  
 ويكون ذلك كالمكاتب ولا يخرج عن الاكساب  
 النادرة لانه اذا لم يمتل في القتال لا يحصل الغنمة نادرة  
 وليس له ان يتقاتل بها اذ لم يمتل ولم يمتلوا له وان لم  
 يكن مهابة بعد الضمهم ومنها هل يرب سيده اذا  
 قلنا بجوارحه للعبد قال العلاي فيه نظر  
 وينبغي ان لا يراها قلت صرح الماوردي  
 بمنعه وقال لا يختلف فيه اصحابنا ومنها هل يرب  
 من نصرها له والباقي حر قال العلاي يحتمل ان  
 يكون فيه الخلاف في الصلاة وقد رجع الماوردي  
 انها كالحرة وقد رجع ابن الصباغ وطايفتها كالامة  
ومنها لو اعتدت عن الوفاة بالاقراء وبالاشهر  
 قال العلاي لم ارفيه نقلا وقد قالوا ان عدتها قران

فالمظاهر

فالمظاهر منها في الاشهر على النصف كالامة وكذا قال  
 الاذري وغيره بحثا فثبت يدخل في المهابة  
 الكسبة والموت المعتادة قطعا في النادر من  
 الاكساب كاللقطة والوصية والموت كاجرة العجم  
 والطبيب قولان او وجهان اصحهما الدخول ولا يدخل  
 ارش الجنائز بالانفاق لانها متعلقة بالرقبة وهي  
 مشركة كذا في الروضة نقلا عن الامام وهو صريح  
 في ان فرض المسئلة في جنائزته هو وبه صرح الامام  
 اما الوجبة عليه فالمظاهر ايضا انه كذلك قاله  
فان الشفيع يقع ابتداء في صور الاول  
 ولو المعضة من روجه او زنا سئل عنه القاضي حسين  
 فقال يمكن تخرجه على الوجهين في الجارية المشتركة اذا  
 وطئها الشريك وهو مصرح استرخوا به على انها كالام  
 حرة ورقا قال الامام وهذا هو الوجه لانه  
 لاسبب لحرية الام مسدود بقدرها الثانية الولد  
 من الجارية المشتركة اذا وطئها الشريك المصروع  
 فيه التصحيح في المكاتب بين اثنين يطاوها احدهما  
 وهو مصر قال الرافعي وتبعه في الروضة في الولد  
 وجهان اصحهما نصف حر ونصف رقيق والثاني  
 كله حر المشبهة وقال في استيلاء احد الفانين المحصورين  
 اذا ثبتا له استيلاء الله اذا كانت مصر اهل ينفق



الولد حراً أو يقدر بحصته والباقي رقيق وحيات  
 وقيل قولنا ان احدهما كله حر ثلاث الشبهة نعم  
 الجارية وحرية الولد تثبت بالشبهة وان لم تثبت  
 الاستيلاء **وجوه** الثاني انه يقع للاستيلاء وهو  
 مبعض قال وهذا الخلاف يجري في ما اذا اولد احد  
 الشريكين المتركه وهو مصر فان قلنا كله حر  
 لم يلزم المستولدة قيمة حصته الشراكا من الولد وهذا  
 هو الاصح كذا اقله القاضي ابو الطيب والرويان وغيرهما  
**قال الباقين** والصحيح انه يتبع بعض **الثالثة**  
 اذا استولد الاب المرح جارية مشتركة بين ابنه  
 وبين غيره وهو مصر فيكون نصف الولد حراً  
 ونصفه رقيقاً على الاظهر **الرابعة الحقة الكافر**  
 بين المسلم والذمي اذا نقص العهد والتحقق بدار  
 الحرب ربيع فانه يترك نصب الذمي على الاصح ولا  
 يترك نصب المسلم على المشهور **الخامسة ضرب**  
**الامام** الرق على بعض شخص في جوارحه وجهان  
 اصحهما في الروضة واصلها الجواز وقال البخوي  
 فان منعناه فان ضرب الرق على بعضه رقي كله وهذه  
 صور يسري فيها الرق ولا نظير لهما وايها عني  
 بقولي  
 ايها ذا الغفيرة ايدك الله ولا زلت في امان ويسري

هل

هل لنا معتق لضيقا فيلغى ولنا صورة بها الرق يسري  
**السابعة** اذا اوصى بنصف حمل الجارية ثم اعتق  
 الوارث الجارية بعد الموت ثم حدث ولد فان  
 نصفه حر ونصفه رقيق للموصي له **واما التبعض**  
 في عبده الخالص فلا يقع الا في ثلاث صور الاولى  
 وهي بعض عبده واقبضه ثم اعتق غير الموهون وهو  
 مصر فانه يعتق ذلك البعض فقط **الثانية**  
 عديدين امتنع فغداه احدهما ثم اشترى الذي  
 لم يغد ذلك النصف المخذى واعتقه وهو مصر عتق  
 فقط **الثالثة وكل وكيل** في عتق عبده فاعتق  
 الوكيل نصفه فاجبه اصحهما في الروضة واصلها يعتق  
 ذلك النصف فقط والثاني يعتق كله ووجه البلغين  
 تنزيلا لعبارة الوكيل منزلة عبارة الموكل والثالث  
 لا يعتق شيئا لما لفته الوكيل **القول**  
**في احكام الانثى** يخالف الذكر في احكام لا يجري  
 في بولها النضج ولا الحبر ان كانت ثيباً والسنة في عانيتها  
 الشف ولا يجب ختانها في وجه ويجب عليها غسل باطن  
 لحبها وبين علقها وتمنع من حلق راسها ولبنها ظاهر  
 على الصحيح وفي لبن الرجل كلام مستذكره ومهاجني  
 في وجه وتزيد في اسباب البلوغ بالحيض والجماع ولا تؤذن  
 مطلقاً ولا يقيم للرجال ومودعها تخالف عورة الرجل وصورتها

في انقضاء احكام الانثى



عورة في وجهه ويكره لها الحرام وقيل يحرم ولا تحسر  
بالصلاة بحفرة اجانب وفي وجهه مطلقا وتقع بعضها  
الى بعض في الركوع والسجود وان اناها شئ في الصلاة  
صلاتها منقوت والرجل يسبح ولا يجب عليها الجماعة  
**ويكره** حضورها للشابة ولا يجوز الاذان الزوج  
وهي في بيتها افضل من المسجد ولا يجوز اقتداء الرجل  
والخشي بها وتقف اذا امت النساء وسطين ولها  
للبحرى وكذا لك اقتراشه في الاصح وحلى الذهب  
والفضة ولا جمعة عليها ولا تنقدها ولا ترفع صوتها  
تكبيرات العيدين ولا بلبسية الخ ولا تخطب بحال  
**والا فضل تكفينها في خمسة احوال** والرجل ثلاثة  
ويقف المصلي عليها عند مجزها **وفي الرجل عند**  
رأسه ويندب لها نحو القبلة في التابوت ولا يسقطها  
فرض الحبازة مع وجود الرجال في الاصح **وللعمل الحبازة**  
وان كان الميت انثى ولا تاخذ من سهم العالمين  
ولا يسيل الله ولا المولعة في وجهه ولا تقبل في الشهادات  
الا في الاموال وما لا يلحق عليه الرجال **ولا كفارة عليها**  
بالجماع في رمضان ويصح اعتكافها في مسجد بيتها في  
القديم ويكره لها الاعتكاف حيث كرهت الجماعة  
ولا تنسأ فرا لا مع زوج او محرم ويشترط لها ذلك في وجوب  
الحج عليها ويشترط لها ايضا الحمل فانه استر ويندب

لها

لها عند الاحرام خضب يديها ووجهها ويباح لها الخضب  
بالحناء مطلقا **ولا يجوز** للرجل اللصون ولا يحرم عليها  
في الاحرام الخيط وستر الرأس بل والوجه والعقار ان  
ولا تقبل الخمر ولا تستلمه ولا تقرب من البيت العتيق  
خلو اطراف من الاجانب ولا ترمي في الطواف ولا  
ترمي على الصفا والمروة ولا تقدر بين الميدين ولا تطوف  
ولا تسيع الا بالليل وتقف في حاشية الموقف والرجل  
عند الصغرات وقاعدة والدخل راكبا ولا تقصر بالحلق ولا  
ترفع يدها عند الرمي والتضحية بالذكر افضل منها في المشهور  
ويقف عنها بشاة والذكر بشاتين والذكر في الذبح اولي  
منها ويجوز بيع لبسها سواء كانت امثام حرة على الاصح بخلاف  
لبس الرجل ولا يجوز قرصها والمباطها التمليك لغير محرم  
في الاصح بخلاف العبد ولا تكون وليا في النكاح ولو كيلة  
في احماله ولا قبوله ولا في الطلاق في وجهه والغنا منها  
غير متقوم ولا تصح معها المسابقة لانها ليست من  
اهل الحرب ولا يقبل تولها في استلحاق الولد الا سنة  
في الاصح بخلاف الرجل وهي على النصف من الرجل  
في الارث والشهادة وانقرض عند الرجوع والدين  
نفسا ورجلا وفي هبة الولد في وجهه وفي النفقة على  
القريب في احد الوجهين ولا يلى القضا ولا الوصاية  
في وجهه وتجبر الامة على النكاح بخلاف العبد في الاظهر



ولا يجبر سيدتها على تزويجها قطعا ان كانت محالة  
وتجبر على تزويج العبد في قول ويحرم عليها ولدها من  
زنا خلاف الرجل ويجعل لها نكاح الرقيق مطلقا وبضعها  
تقابل بالهرزوت الرجل ويحرم لغيره دون ابن الرجل  
على الصحيح ويقدم على الرجل في المصانة والنفقة والدعوى  
من مزدلفة الى منى والانصراف من الصلاة وتوضؤ  
في الفطرة والموقف في الجماعة وفي اجتماع الجنائز  
عند الامام وفي **النحو** وتقطع حلية الرجل بحلمتها  
لا عكسه وفي حليتها الدية وفي خمسة الحكومة على  
الاصح وفي ان رسالة نهى لها الحكومة بخلاف  
الرجل ولا تبشر استيفاء القصاص ولا تدخل في القرعة  
على الاصح في الشرح والروضة ولا تحمل الدية ولا ترمي  
تو نظرت في المار في وجهه ولا يجادلها ولا جزية  
ولا يقتل في الحرب ما لم يقاتل وفي جواز عقد الامان  
لها استقلال من غير ادخال رجل في العقد فيه وجهها  
في الشرح والروضة بلا ترجيح ولا يسلم لها ولا تستقيم  
السلب في وجهه ولا يقيم الحد على رقيقها في وجهه  
ويحضرها في الرحم ان ثبت زناها بنيتها بخلاف  
الرجل ويخلد جالسة والرجل قائما ولا تكلف الخضوع  
للدعوى اذا كانت مخدرة ولا اذا توجه عليها  
اليمن بل يحضر بها القاضي فيعلمها او يبعث

اليها

190  
اليها نايبة **تثنية** في مواضع مهمة تقدمت  
الاشارة اليها **منها تقدم** ان لبيها طاهر واما لبيت  
الرجل فلم تعرض له الشكوك وصرح الصريح في شرح  
الكفاية بظهاره وصحح البلقيين وصرح ابن الصباغ  
بانه خمس **ومنها المرأة** في العورة لها احوال  
حالة مع الزوج ولا عورة بينها وفي الفرج وجهه  
وحالة مع الاجانب وعورتها على البدن حتى الوجه  
والكفان في الاصح وحالة مع المحارم والنساء وموتها  
ما بين السرة والركبة وحالة في الصلاة وعورتها كل  
البهائم **ان** الا الوجه والكفين **وصرح الامام**  
في النهاية بان الذي يجب ستره منها في الخلوة هي  
العورة الصفري وهو المستور من عورة الرجل  
**وفي** المزمور به وهو العورة في الحديث ان  
المرأة اذا نابتا شئ في الصلاة تصفقت ولا تسبح  
**قال الاسنوي** وقد صحوا انها تجبر في الصلاة  
بعضه زوج او محرم او نسوة او وهدها وقياس ذلك  
ان تسبح في هذه الاحوال كالرجل ويجعل الحديث على  
غير ذلك لان التسبح في الصلاة اليق من الفعل خصوصا  
التصفيق **ومنها** هل يحرم على الاجانب تفرقة السام  
لا يترخ بذلك في كتب الرازي والنووي وابن الرفعة  
**وذكر ابو الفتوح** في احكام الخنا ان المحارم يعرفونها



وعزها رهيرون العوز دون الشابة **قال**  
**الاسنوي** ومقتضاه التحريم **ومنها هل يجوز** ان  
تكون المرأة بنية اختلف في ذلك ومن قيل بنيتها  
مريم **قال البيهقي في الحلبيات** ويشهد لبنوتها  
ذكرها في سورة مريم مع الانبياء وهو قرينة **قال**  
وقد اختلف في نبوة نسوة غير مريم كأم توي واسية  
وحوي وسارة ولم يصح عندنا في ذلك شيء انتهى  
**القول في احكام الغني** قال الاجاب  
الاصل في الغني ما روي الكلبي عن ابي صالح عن  
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في مولود  
له ما للرجال وما للنساء يورث من حيث يقول الخرج  
اليهني وهو ضعيف جدا **ولكن روي** ذلك عن  
علي وغيره **قال حيد بن منصور** في سننه  
**ثنا** يقيم عن مغيرة عن الشعبي عن علي انه قال  
الحمد لله الذي جعل عدونا لنا عما نزل به من امر  
دينه انه معاوية كتب الي يسألني عن الغني فكنت اليه  
ان يورث من قبل ماله **قال النووي الغني**  
ضربان ضرب له فرج المرأة وذكر الرجال وضرب ليس له  
واحد منها بل له ثقب يخرج منها الخارج ولا يشبه فرج  
واحد منها فالاول سين امره بامور احدها البول  
فان بال ذكر الرجال وحده فرج او فرج النساء امرأة

او بهما

في الغني ما روي الكلبي

او بهما اعتبر بالسابق ان انقطاعها وبالمتاخر ان ابتد  
معا **فانه** سبق واحد وتأخر آخر اعتبر بالسابق فان  
اتفقا فيها فلا دلالة في الاصح ولا ينظر الى كثرة البول  
من احدهما ولا الى الفرق بينهما او الترشيش الثاني  
**والثالث** خدو ج المني والحصى في وقت الامكان  
فان امنه بالذكر فرج او الفرع او حاض فامراه بشرط  
ان تذكر خروجه ليشا كذا لئن بد ولا يتوهم كونه اما قيا  
كذا حرم به الشخان **قال الاسنوي** وسكوتهما من  
ذلك في البول يقتضي عدم اشتراطه فيه والتمس  
استواء الجميع في ذلك **قال واما** العدد المعتبر في  
التكرار فالتمس الحاقه بما قيل في كلب الصيد بان  
يصير عادة له **فان امنه بهما فالاصح** انه يستدل به  
فان امني بصفة مني الرجال فرج او بصفة مني النساء  
فامراه فان امنه من فرج الرجال بصفة منيهم ومن  
فرج النساء بصفة منيهم او من فرج النساء بصفة مني  
الرجال او عكسه فلا دلة **وكذا اذا تعارض بول** وجهن  
او وصف بان بال بفرج الرجال وحاض او امنه بفرج  
النساء **وكذا اذا تعارض المنه والحصى** فالاصح **الرابع**  
**الولادة** وهي تعيد القطع بانوثته وتقدم على جميع  
العلامات المعارضة لها **قال في شرح المذهب**  
ولو اتى مضاف وقال القوا بل انه مبدأ خلق اني حكم



به وان شئككن الاشكال قالوا ولو انتفخ  
 بطنه وظهرت اماره حمل لم يحكم بانها امراة متيت  
 يتمتف الحمل قال **الاسنوي** والصواب الاكتفا  
 بظهور الامارة فقد جزم به الرافعي في آخر الكلام على  
 الحثي ونفع عليه في الروضة وكذا في شرح المذهب  
 في موضع آخر وهو الموافق لما رتب على القواعد المذكورة  
 في الرد بالعيب ونحوه الطلاق واستحقاق المخلقة  
 النفقة وغير ذلك **الخامس** عدم اكيس في وقت علامته  
 على الذكورة يستدل بها عند التساوي في البوكة نقله  
 الاسنوي عن الماورزي قال **وهي مسئلة**  
 حقة قل من تعرض لها **السادس** احباله لغيره نقله  
 الاسنوي عن العدة لابي عبد الله الطبري والى  
 الفتح وابن المسلم قال **ولو عارضه قبله** قد تم على  
 احباله حتى لو وطئ كل من المشكلين صاحبه فاحباله  
 حكما بانها اثبات وتعيينا نب كل منهما عن الآخر  
**السابع** ائيل ويستدل به عند الفجر عن الامارات  
 السابقة فانها مقدمة عليه فان مال الى الرجل فامراة  
 او الى النساء فرجل فان قيل ائيل اليهما ميلا واحدا  
 او اميل الى واحدة منهما فمشكل **الثامن** ظهور الشجاعة  
 والفروسية ومصارعة العدو كما ذكره الاسنوي  
 تبعا لابن المسلم **التاسع** **الثاني عشر** نبات  
 اللحية

اللحية ونهوض الثدي ونزول اللبن وتفاوت الاضلاع  
 في وجه **والاصح** انها لا دلالة لها **واما الضرب**  
**الثاني في شرح المذهب** على البغوي انه لا يبين  
 الا بالليل قال **الاسنوي** ويتبين ايض بالمني المتصف  
 باخذ النوعين فانه لا مانع منه قال **واما الحيض** فيجب  
 اعتباره ايضا ويحمل خلافه لانه الدم لا يستلزم ان  
 يكون حيضا وان كان بصفة الحيض لم يدر ان يكون  
 دم فساد بخلاف المني **واما احكام الحثي** الذي لم  
 قاسم والضابط انه يرخد في حقه بالاحتياط  
 وطرح الشك **القسم الاول ما هو فيه كالانثى**  
 وذلك في نشف العانة ودخول الحمام وخلع الرأس وتضع  
 البول والاذان والاقامة والعودة والمجرى الصلاة  
 والتقصير فيها اذا ناب شي بالجماعة والاقتداء بالجماعة  
 ورفع الصوت بالتكبير والتلبية والتكفين  
 وتوق المصلي عند عجزها وعدم سقوط فرض الجنازة  
 بها وكونها لا تأخذ من سهم العاملين ولا يسبل الله  
 ولا المولعة وشروط وجوب الحج وليس الخيط والترب  
 من البيت والرمي والاضطباع والرفق والعدو والوقوف  
 والتقديم من مرفقة والعقيقة والذبح والتكبير  
 في النكاح وعمر والقضا والشهادة والدية وعدم تميل  
 العقل ونية الجهاد والسلب والرضع والحرية والسفر بلا عزم



ولا يحلل وطئه **القسم الثاني** ما هو فيه كانه كرو ذلك  
في لبس الحريم وعلى الذهبي والوقوف امام النساء اذا  
احسن لا وسطه من لا احتمال كونه رجلا فيورد  
وقوفه وسطهن الى ما حارة الرجل للمرأة وفي الزكاة وليس  
وطئه في زمن الخيارات فيها ولا اجازة ويقبل قوله في استلحاق  
الولد كما صححه ابو الفتوح ونقله الاسنوي احتيا لا لئلا  
وله يحرم رضاعه ولاديه في حلمته ولا حكومت في ارسال  
نديه او جفاف لبنه **القسم الثالث ما روي فيه**  
**الحكم** وفي ذلك فروع الاول لم يشبهه لا يستحب  
حلقها لا احتمال ان تبين زكورتها فيستشوه ويجب  
في الوضوء غسل باطنها لا احتمال كونه امرأة كما جزم به  
الشيخان وغيرها وذكر صاحب التجميع في شرحه انه  
كالرجل لانه الاصل عدم الوجوب **الثاني**  
لا يستحق وضوءه بالفروج من فرجية او من ثقبها او  
لمسه رجلا وامراة ولا غسله الا بالانزال عنها او باليد  
والا يلاجم فيه **قال البغوي وكل موضع لا يجب**  
فيه الغسل على العصى المولج لا يبطئ صومه ولا يحجب  
ولا يجب على المرأة التي اولج فيها عدة ولا مهر لها واما الحد  
فلا يجب على المولج فيه ولا المولج ويجب على العصى الجلد  
والتعزير ولو اولج فيه رجل واولج الخنثي في دبره  
فعله الخنثي الجلد ونكاح الرجل ان لم يكن محصنا فان

قوله لا يحلل

قوله لا يحلل

192  
كان محصنا فان حده بتقدير انوثته الخنثي الرجس  
وتقديره ذكره في المحرم الجلد **والقاع**  
**ان الرد بين جنسين** من العقوبة اذا لم يشتركا  
في الفصل يقتضي اشقاطهما بالكلية والانتقال الى التعزير  
لانه لا يمكن الجمع بينهما **ولي** احدهما باولي من الاخر كما  
ذكره ابن المسلم في احكام الخناية وقال الاسنوي انه  
حسن منحه وجب تعذيب على الرجل التعزير وهذه من  
غرائب المسائل تخص التي ما يوجب الحد فان كانت  
محصنا عذروا ان كان غير محصن جلد وغرب واياها عنت  
بتولي مفرقا

قل للفقهاء اذا القى محابجا ومفريا  
فرع بداه حكمه لاولي النهي مستعربا  
شخص التي ما حده قطعا غلام مستوحيا  
ان تلحقه بكر الجلد نكاحا ثم وغربا  
وان اقره محصنا عذرت مرتقيا  
قد اصبحت التبرير مما قلته مستعجبا  
فانيه ديت موضعا للمكالات مهابا

**الثالث** اذا حاض من الفروج حكم بانوثته  
وبلوغته ولا يحرم عليه محرمات النكاح يجوز كونه  
رجلا والماتع دم فاسد **الرابع يجب** عليه ستر كل  
بدنه لا احتمال كونه امرأة فلو اقتصر على ستر عورة الرجل

ويس



وملي فوجها في الصحيح الصحيح للشك في وجوبه قال له سوي والفتوى عليه فانه الذي يقتضيه كلام الاكثرين وصحح في شرح المذهب وزوايد الروضة البطلان لانه الشر بشرط وقد شككنا في حصوله **الخامس لا يجب** عليه الفدية في الحج الا بتر راسه ووجهه معار الا حوط له الى بتر راسه دون وجهه وبدنه بغير المحيط كما قال الثمال ونقله الاسنوخه **السادس** الارث يعامل في حقه كالمراة وفي سائر الورثة كالرجل ويوقف التدر الفاضل للبيان فان مات فلا بد من الاصطلاح على المذهب **القسم الرابع** ما خالف فيه النوعين وفيه فروع منها ختانه والاصح تحريمه لانه الجرح لا يجوز بالشك ومنها لا يجوز له الاستنجاء بالحجر لانه ذكره ولا في فرجه لللباس الا صلى بالزايده والحجر لا يجزي الا في الاصل ومنها اذا مات لا يغسله الرجال ولا النساء الا حاف كما اقتضاه كلام الرازي وصحح في شرح المذهب انه يغسله كل منهما **ومنها** انه في التلويح والخلوة مع الرجال كما مراة ومع النساء كرجل ومنها لا يباح له من الفضة ما يباح للنساء ولا ما يباح للرجال **ومنها لا يباح** السلم فيه لذوره ولا يباح قبضه عن السلم في جاريته او عبء لاحتمال كونه عكس ما اسلم فيه **ومنها لا يباح**

من القسم الرابع

تكملة

تكملة **القسم الخامس ما وسط فيه** بين الذكر والاني وفي ذلك فروع **فروعها وهي ثبوت** لاولي الفاس به قدمت المراة ثم الخفي ثم الرجل **ومنها يقف خلف** **الامام** الذكر ثم الخفي ثم النساء ومنها يصرف بعد الصلاة النساء ثم الخنائ ثم الرجال **ومنها يقدم في الجنائز** الى الامام والي الحمد المذكور ثم الخنائ ثم النساء **ومنها** التضيعة بالذكر افضل ثم الخفي ثم الاثني ومنها الاول في الذبح الرجل ثم الخفي ثم الاثني **فروع اذا فصل** ثانيا في حال اشكاله ثم بان ما يقتضي ترتيب الحكم عليه هل يستدبر فيه نظائر **الاول** اذا اقتدي بخفي فبان رجلا في الاجزا قولان اخرهما عدم الاجزا **الثاني** اذا عقد النكاح بخفيين فبان اذكرين ففي صحته وجهان بناء على مسئلة الا فتد اقول النوعي كذا الاصح هنا الصحة لان عدم جزم الميتة تؤثر في الصلاة **الثالث** لو تزوج رجل بخفي ثم بان امراة او عكسه جزم الروايات في البرائة لا يصح واقضه ملام ابن الرقعة الاتفاق عليه وانهم لم يجرؤوا فيه خلافا الا فتدا ثم فرق بين النكاح والصلاة بان امتياها الشرع في النكاح اكثر من احتياطه في الصلاة لانه امر النكاح غير قاصر على الزوجين وامر الصلاة قاصر على

بما اذا فعل شيئا في حال شك له انفع



علي المصلي **ولهذا** الذي يجوز الاقدام على النكاح بالاجها  
 عند انتباهه من تحمل لمن لا تحمل ويجوز ذلك فيها يتعلق  
 بالصلاة من طهارة رسترة واستقبال **وقال**  
**الاسنوي** الصواب الحاقه بما اذا كان شاهد الاستوا  
 الجميع في وقد صرح به ابن المسلم قال ويؤيد  
 الصحة ما في الحر انه لو تزوج امرأة وهما يعتقدان بينهما  
 اخوة من الرضاع ثم بين خلاف ذلك صح النكاح على الصحيح  
**الرابع** ان **توضأ** واغتسل حيث لم يحكم بانتقاء الطهارة  
 لم يحكم باستعمال الماء فلو بان فهل ينبغي الحكم بالتحريم  
 ينبغي على ان طهارة الاحتياط هل ترفع الحدث الواقع في نفس  
 الاثرام لا ولا صح لا فلا يحكم عليه بالاستعمال ذكره الاسنوي  
**الخامس** لو صلى **الظاهر** ثم بان رجلا وامرأة  
 ادلت الجمعية لزمه السعي اليها فان لم يفعل لزمه عارة  
 الظاهر بناء على ان من صلى الظاهر قبل فواتها لم يصح قوله  
 في شرح المذهب **السادس** لو خطب في الجمعة  
 وكان احد الاربعين ثم بان رجلا لم يجز في صحيح الوجهين  
**السابع** لو صلى على الجنازة مع وجود الرجل ثم بان  
 رجلا لم يفته الرض على صحيح الوجهين وهما مبنيان  
 على مسئلة لاقتد **قال الاسنوي** **ووجهه** ان  
 نية الفرض واجبة وهو متردد فيها **الثامن** اذا قلنا  
 يجوز بيع لبن المرأة دون الرجل

ثم بان

ثم بان امرأة فضيه القولان فيمن باع ماله  
 مؤثره طائفا حيا فبان ميتا **التاسع** اسلم في عبد  
 او جارية فسلمه خفية لم يصح فلو قبضه فبان  
 بالصيغة التي اسلم فيها فوجها كالمسألة التي قبلها **وذكر**  
**ابن المسلم** ويحرم بان ايضا فيما لو بان رائي يهدي ناقه  
 او جلا فانه يهدى خفية وبان او ان يعتق عبدا او امة  
 فاعتق خفية وبان قاله ابن المسلم ايضا **الفاسد**  
 وكل خفية في ايجاب النكاح او قبوله فبان رجلا  
 في صحة ذلك وجهان كالمسئلة قبلها قاله ابن المسلم  
**الحادي عشر** يصح منه طفل ثم بان اني ثبت التحريم  
 جزما **الثاني عشر** وجبت **الدية على العاقلة** لم  
 يحمل الخنثي فان بان ذكر فهل يضر حصته النكاحا لها  
 غيره **قال الرافعي** فيه وجهان في التهذيب وصح في  
 الروضة من زوايده الغرم مجتأ ونقله الاسنوي  
 عن ابي الفتوح وصاحب البيان **الثالث عشر** لا جزي  
 على الخنثي فلو بان ذكر فهل يؤخذ منه جزية السنين  
 الماضية وجهان في الشرح **قال في الروضة** ينبغي  
 ان يكون الاصح الاصل **وقال الاسنوي** بل ينبغي  
 تصحيح المكس فان الرافعي ذكر انه اذا دخل حربي  
 دارنا وبقي مدة ثم اطلقنا عليه لا نأخذ منه شيئا لما مضى  
 على الصحيح لان عماد الجزية القبول وهذا اهربي



لم يلتزم شيئا وهذا موجود هنا بل اولى لان المهر  
 نتحقق الاهلية في الخنثى وقال ابن المسلم ان كان  
 الخنثى حوزي ودخل بامات ثم تبين انه رجل فلا جزية  
 لعدم المقدورات ثم ان ولد ذمي **قال قلنا ان**  
 من بلغ من ذكوره يحتاج اليه عقد جديد فلا شيء  
 عليه والا وجبت **قال الاسنوي والذكي قاله** مدرك  
**حسن الرابع عشر** كقول القضاة كمر بان رجلا  
 لم يتعد حكمه الواقع في حال الاشكال على المذهب  
 وقيل فيه وجهان ومنه يحتاج الى قولية جديدة **قال**  
**الاسنوي القياس نعم** فقد حزم الدائم بان الامام لو ولي  
 القضاة من لا يعرف حاله لم تصح ولا يستقر بان اهل  
**الخامس عشر** لو لم يحكم بانتقاء من هم من بلبر او يلدج  
 او غيرها فصلي ثم بان خلافه في وجوب القضاة طريقان  
 احدهما انه على القولين فيمن يتقن الخطا في القبلة  
 والاصح القطع بان عادة كالمواثيق **والعرف**  
**ان امر القبلة** مبني على التحفيف بدليل تركها في نافذة  
 الفر خلاف الطهارة **فصرح** لا يجوز اقتداء  
 الخنثى بشدة لاحتمال كون الامام امرأة والمأموم رجلا  
 ونظيره لعاجتهم الربوب من الخناث في قرية لم تصح  
 اقامتهم الجمعية ذكره ابو الفتوح **ولو ان** له اربعون  
 من الفهم خنثى قال الاسنوي فالمسجدة لا يجوز له واحد منها

لجواز

في عامه ما لا يجوز  
 في خنثى بمسألة

لجواز ان يكون المخرج ذكرا والباقي اناث بل يشترى  
 انثى بضمه واحد منها **قال** **ويحتمل ان** يجزى لانه على  
 صفة المال فلا يكلف المالك سواء **فصرح الخنثى**  
**اما ذكر او انثى** هذا هو الصحيح المعروف وقيل انه نوع  
 ثالث ويخرج على ذلك **فصرح** منها **او قال** ان  
 اعطينته خلافا او جارية فانت طالق ملقت بالخنثى على  
 الصحيح ولا تطلق على الاخر ومنها **لو حلف** لا يعلم ذكر  
**ولا انثى** فكلم الخنثى خنث على الصحيح ولا يحنث على الاخر  
**ومنها وقف على الاولاد** دخل الخنثى او البنتي او البنات  
 لم يدخل ولكن يوقف نصيبه كالارث او البنين والبنات  
 دخل على الصحيح لانه اما ذكر او انثى وقيل لا لانه لا يعد  
 واحدا منها **فصرح** في **احكام الخنثى** الواضع منها ان  
 فرجه الزايد له حكم المنثى تحت المعدة مع انفتاح  
 الاصلى **ومنها انه لا يجوز له قطع ذكره** وانثيه لان  
 المخرج لا يجوز بان شك ذكره ابو الفتوح **قال ولا يجزى**  
 تخريجه على قطع السعة نقله الاسنوي **ومنها اشترى**  
 رقيقا فزوجه خنثى واضحا ثبت الخيار في الاصح كما لو بان  
 مثكلا وكذا لو بان احد الزوجين في قول ولو اشتراه  
 على المابة فوجهه يقول بزوجين مما ثبت الخيار  
 ايضا لان ذلك لا يشرها المثانة **فاسد**  
**اللفظ الخنثى** في الفقه فالمراد به التكل القول

في الخنثى اما ذكر او انثى



**في احكام المتخيرة** انما تطلق هذا الاسم على  
 ناسية عارضا في الحيض قدرا ووقتا وتسمى ايضا  
 متخيرة بغير الباء لانها حيرت الفقيه في امرها وقد  
**الف الدارمي** في احكامها مجلدة واختصرها النووي  
 فالاصح وبه قطع الجمهور انها تؤمر بالاحتياط وبيان  
 ذلك بغير وجه الا قوله يحرم على زوجها وسيدتها وطبها  
 بكل حال لاحتمال الحيض وفي وجه لا يجرم لانها يتخلف الاحتياط  
 فلا يحرمه بالنكاح فلهي الاولى لو طهي عصا ولا يلزمه  
 التصديق بدينار على القديم لاننا لم نثبتن الوطني في  
 الحيض وما بين سرتها وركبتها كما يصح **وعلى الزوج**  
**نفقها** ويقسم لها ولا خيار له في فسخ النكاح لان  
 جماعها ليس ما يؤمن منه بخلاف الرعي **قال**  
**الاذريعي ولو اعتقد الزوج** اباحة الوطني فانظروا  
 ان ليس لها المنع **الثاني يحرم عليها** المسجد كما يصح  
**قال في شعير المذهب** الا المسجد الحرام فانه يجوز  
 دخوله للطواف المفروض وكذا المسنون في الاصح  
 ولا يجوز لغيره **الثالث يحرم عليها** قراءة القرآن  
 خارج الصلاة واختار الدارمي جوازها **واما في الصلاة**  
 فتقرأ الفاتحة وكذا غيرها في الاصح **الرابع**  
**يجوز تطوعها بالصلاة والصوم والطواف** في الاصح  
 لان الخوافل من مهابت الدين وفي منعهما تضييق

عليها

عليها ولانها سمى على التخصيف وقيل يحرم لان حكمها كالها يصح  
 وانما يجوز لها الرعي للضرورة ولا ضرورة هنا وقيل  
 يجوز الرأبنة وطواف القديم دون النفل المطلق  
**الخامس يجب عليها الفل** لكل فرض اذا لم تطم وقت  
 انقطاعه فان علمته كعند الغروب وجب كل يوم  
 عقب الغروب ويترط وقوع الفل في وقت الصلاة لانها  
 طهارة ضرورية ولا يترط المبادرة بالصلاة بعده على الصحيح  
 فيها **السادس يجب عليها** اداء الصلاة والصوم يومها  
 مع قضا الصوم ايضا اتفاقا ومع قضا الصلاة على ما صححه  
 الثخثاني وصحح الاسنوي خلافا ونقله عن بعض الثافعي  
 وتقتضي الطواف ايضا اذا فعلته **السابع** لا يصح ان  
 يقتديت بها طاهرة ولا متخيرة لاحتمال مصا دفن الحيض  
 فاشبه صلاة الرجل خلف خنثى **الثامن ليس لها الجمع**  
 بين الصلاتين تقديم لان شرطه تقدم الاول وهي صحيحة  
 يقينا او بنا على اصل ولم يوجد هذا **التاسع** لو انطرت حمل  
 او رضاع خوفا على الولد فلا فدية على الصحيح لاحتمال الحيض  
 والاصل برأيتها **العاشر يجب عليها** طواف الوداع ولو  
 تركته فلا دم عليها لما ذكره قاله الرويات **الحادي عشر**  
 عدتها ثلاثة اشهر في الحال ولا تؤمر بانظار سن اليأس  
 على الصحيح هذا لانها تحفظ ورهقات حفظته اعتد  
 بثلاثة اودار سواء كانت اكثر من ثلاثة اشهر ام اقل



استبرأوها **قال البلقيني** لم  
**الثالث عشر** نعل يجوز نكاحها تخاف الفت  
 اذا كانت امه لم ارمي تعرض له والنظر المنع لان  
 وجوبها منقطع شرعا فلا تندفع الحاجة بها وهل يجوز نكاح  
 الامة لمن عنده منجزة الفاء المنع ايضا لانها ليس ما يورث  
 من جماعها بخلاف الرثقا ويحمل الجواز **العوال**  
**في احكام الاعمي** **قال ابو حامد** في الرثقة بفارق  
 الاعمي البصر في سبع مسائل لاجهاد عليه ولا يجتهد  
 في القبلة **ولا يجوز** اما منه علي راي ضعيف ولا يصح  
 بعه ولا شراؤه ولا دية في عينيه ولا تقبل شهادته الا  
 في اربع مسائل الرجمة والنسب وما تحمل وهو بصير **واذا**  
**افترقا ذلك** رجل فتعلق به حتى شهد عليه عند الحاكم  
**اه قلتم** نفي اشياء اخرى لا يلي الامامة العظمى ولا  
 القضا ولا تجب عليه الجعة ولا الحج الا ان وجد قائدا  
**قال القاضي الحسين** في الجعة ان احسن المشي  
 بالعصا من غير قائد لو منته **قال في الخادم** وينبغي جريانه  
 في الحج بل اولى لعدم تكرره ولا تنص اجارته ولا رهنه  
 ولا هبته ولا مساقاته ولا قبضه ما ورثه او وهبه له  
 او اشتراه مسلما او قبل العا ورثته **نفسهم يصح ان**  
**يشترى نفسهم** ويوجرها لانه لا يجبر لها وان يشترى  
 ما رآه قبل العمي ولم يتغير ويحرم صيده بري او كلب

قف العول في احكام الاعمي

في الدعوى

في الدعوى ولا يترك عنقه في الكفارة ويكره دبحه وكونه  
 مواد نارابا وحده والبصير اولى منه بمنزل الميت ولا  
 يكون محرما في المسافة بقرينيه ذكره العبادي في الزيادة  
 وهل له حضنة **قال ابن الرفعة** لم ار صاحبنا  
 فيه شيء غير ان في كلام الامام ما يؤخذ منه ان العمي مانع **فانه**  
**قال** ان حفظ الام للمولود الذكبي يستعمل لیس عما  
 يقبل فان المولود في حر كانه وسكناته لو لم يكن للمولود من  
 مراقب لا يسهو ولا يعقل لا وملك ان يملك **ومقتضى**  
 هذا ان العمي يمنع فان الملاحظة معه كما وصفت لاننا في  
**قال الاذري** في القوت ورايت في فتاوي ابن  
 البرزى انه سئل عن حضنة الهيا فقال لم ارفعها مسطويا  
**والذي اراه** انه يختلف باختلاف احوالها فان  
 كانت فاهضة يحفظ الصغير وتديره والنهوض بمصلحته  
 وان تقيه من الاسوأ والمصارف لها الحضنة والافل  
**وافني قاضي حماد** بان العمي ليس بقادر في الحضنة بشرط  
 بان يكون الحاضن عاقل قايما بمصالح المحضون  
 اما بقصره او بمن يستغني به **وفي فتاوي عبد الملك**  
 ابن ابراهيم المقدسي العملي شارح المفتاح من اقران  
 ابن الصباغ انه لا حضنة لها **قال الاذري** ولعله  
 اشبه وقد قلتم **قد يملك**  
 مخالف الذهبي غيره في مسائل **فانه** ونكها نظما وافرغ لها فكرا

١٩٨



امامة العظمى قضا شهادته به وعقد وثيق من ابطالها طر  
سوى العلم التوكيد الانكاح عتقه ولا يتم قط في القبلة الغرا  
وكره اذ ان وحدته وزكاته واوله اصطياد امته او ميه خطرا  
ولا جمعة او حج اذ ليس قائدا ولا عتق يجرى لغرض خلا البذا  
وليس له في بخله من خصانته وفي غسل ميت غيره من قتل احدي  
ولا دية في عينه بل حكومته ولا يكف في الا سحر مع مراه خذرا  
فهذا الذي استنفذ وتذرا لبعضهم انهم لا يعلو رايه ضعيف فطلب ذكره  
**وبقي مسائل فيها خلاف** والراجح انه كالبعير **منها**  
**الامامة** في الصلاة فيها وجه قيل البصير اولي لانه  
اشبه تحفظا من الجاسسات وقيل الادعي لانه اخشع  
والاصح انها سواء **ومنها هل يجوز اعتماد صوت**  
**المؤذن** العارف في القيم والصحوة فيه اوجه اصحها  
الجواز للبصير والادعي **وثالثها** يجوز للاعني دويت  
البصير ورابعها يجوز للاعني مطلقا والبصير في اليهودون  
القيم لا يفرض البصير الاجتهاد والمؤذن في القيم جهل  
فلا يعلده من فرضه لاجتهاد وصحة الرافعي **ومنها**  
في صحة العلم منه وجهان **الاصح** نعم والثاني ان عبي  
قبل لم يصح **ومنها في اجراء عتقه** في النذات  
القولان المشهوران صحهما **الوجز** **ومنها هل يجوز**  
**ان يكون** وصيا وجهان **الاصح** نعم لانه من اهل  
التعرف في الجملة وما لا يعتد منه يوكل فيه **ومنها في كونه**

وليا

وليا في النكاح وجهان **الاصح** بلى **ومنها في قبله** اذا كان  
حريسا قولان **الاصح** يقبل والثاني يرق بنفس  
الامور النساء **ومنها في ضرب** **اجزائه** عليه طريقتان  
المذهب القريب ومنها في كونه مترجما للقبض وجهان  
اصحهما الجواز **لالت** الحاكم يرب المترجم عنه  
والادعي يحكي كلاما سمعه **ومنها في قبول** **رواية ما تخله**  
بعد التمس وجهان **لالت** اصحهما القبول اذا كان ذلك بمنع  
موقوف به **واختار الامام** والغراي المنع ومنها في قبول  
شهادته **شهادته** بالاسماعيه وجهان **الاصح** نعم **اذا كانت**  
**المشهود به** له وعليه معروفين لا يحتاج واحد منهما الى  
اشارة **ومنها هل** يكافي البصير وجهان **الاصح** نعم ومنها  
هل يجمع ان يكتب عبده وجهان **الاصح** نعم فليسا الى تب  
العتق اما قبوله الكتاب من سيده فيصح جزما واما  
مسائل اجتهاده فلا خلاف انه يجتهد في اوقات الصلاة  
لان مدركها الاوراد والادكار وشبهها وهو يركن  
البصير في ذلك ولا خلاف انه لا يجتهد في القبلة لان  
غالب ادلتها بصريته وفي الاواني قولان **لالت** اظهرهما  
يجتهد لانه يمكنه الوثوق على الامارات بالقيم والقيم  
واعوجاج الاداء واضطراب الفطاة وغير ذلك **والثاني**  
**لالت** للنظر ان في حصول الظن بالجهل فيه  
لكنه في الوقت يخبر بين الاجتهاد والتقليد وفي الاواني



لا يجوز له التقليد **والفرق ان الاجتهاد في**  
 الاوقات **انما يتأتى باعمال مستغرقة في**  
 الوقت وفي ذلك مشقة ظاهرة بخلافه في الاوقات  
 فان عسر في الاوقات قلد ولا يقلد البصيران **عمر بن**  
**يحيى واما اجتهاده بالكتاب** ففنه القولان في الاول  
 كما ذكره في الكفاية **واما اوقات الصوم**  
**والفطر فقال العلوي** انظر فيها منقول فيجعل  
 ان تكون كواوقات الصلاة ويكن الفرق  
 بينهما بما في مراعات طلوع الغروب الشمس  
 دائما من المسئلة **فالظاهر جواز التقليد فان لم**  
 يجد من يقلده ضمن واخذ بالاحوط **قلوب**  
**هذا كلام** غير متضمن لان من يشر بان ليس له التقليد  
 في اوقات الصلاة والمنقول خلافه **فان**  
 اوقات الصوم والصلاة سواء في جواز الاجتهاد والتقليد  
 وهو يقتضي عموم كلام الاحكام **واند اعلم ومن**  
**مسائل الاعمى** انه يجوز له وطى زوجته اعتمادا  
 على صحتها وفي صحة الدين ويقطع بدخول البصير  
**القول** **في احكام الكافر** اختلف اهل الكفاية  
 مكلفون بفروع الشريعة على مذاهب اهلها  
**نعم قال في البرهان** وهو ظاهر مذهب  
 الشافعية فيلزم هذا ان يكون مكلفا بفعل الواجب

ففي القول  
 الكافي

وتترك

وتترك الحرام وبالاعتقاد المندوب والمكروه والمباح  
**والثاني لا واخبره ابو اسحاق الاسفرائيني والثالث**  
**مكلف بالنواهي** دون الامور **والرابع مكلفون**  
 باعداد الجهاد اما الجهاد فله لا مشاع فيهم انفسهم  
**والخامس المرتد مكلف** دون الكافر الاصل **وقال**  
 النوري في شرح المذهب انفق اصحابنا على ان الكافر  
 الاصل لا يجب عليه الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها  
 من فروع الاسلام **والصحيح في كتب الاصول**  
 انه مخاطب بالفروع كما هو مخاطب باصل الدين وليس  
 مخالفا لما تقدم لان المراد هنا غير المراد هناك فالمراد  
 هناك انهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم واذ اسلم  
 لم يلزمه قضاء ما فيه ولم يتعرضوا لعقوبة الاخرة ومرارهم  
 في كتب الاصول انهم يعذبون عليها في الاخرة  
 زيادة على عذاب الكفر فيعذبون عليها وعلى الكفر  
 جميعا لا على الكفر وحده ولم يتعرضوا للمطالبة في الدنيا  
 فذكر في الاصول حكم طرف **وفي الفروع** حكم الطرف  
 الاخر **قال واذا فعل الكافر الاصل** قرينة بشرط  
 النية لصحتها كالصدقة والضيافة والاعناق والغرض  
 وصلته الجسم واسباها ذلك **فان مات على كفره**  
 فلا ثواب عليها في الاخرة لكن يطعم بها في الدنيا ويوسع  
 في رزقه وعيشته فان اسلم فالصواب المختار انه يتأب



عليها في الآخرة الحديث الصحيح ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم قال اذا اسلام العبد فحسن اسلامه  
 كتب الله له كل حسنة كانت زلفها اي قدمها **وفي**  
**الصحاح** من حكيم بن خزام قال قلت يا رسول الله  
 ارايت امورا كنت احرصها في الجاهلية من صدقة  
 او عتاقة او صلة رحم اخيها اجر فقال اسلمت علي  
 ما اسلفت من خير **فهذا ان حد يثبات صحاحات**  
 لا يمنعها عقل ولا يدور الشرع بحلالها فوجب العمل بها  
**وقد نقل الاجماع** علي ما ذكرته من اثبات ثوابه اذا  
 اسلم **واما قول اصحابنا** وغيرهم لا يصح من كافر  
 عبادة ولو اسلم لم يعتد بها فمراوهم لا يعتد بها في احكام  
 الدنيا وليس فيه تعرض لثواب الآخرة فان الملق ملكت  
 انه لا يثاب عليها في الآخرة **وصرح** بذلك فهو محارف  
 غلط فخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها  
**وقد قال الشافعي والاصحاب** وغيرهم من العلماء  
 اذا لزم الكافر كفارة ظهار او قتل او غيرها فكفر  
 في حال كفره اخراه **واذا اسلم لا يلزمه** اعادتها اه  
 كلام شرح المذهب **قاعدة تحري على الذمي** احكام  
 المسلمين الا ما يستثنى من ذلك لا يؤمر بالعبادات  
 ولا تصح منه ولا يمنع من الملك في المسجد جنباً بخلافه  
 حايضاً وليس له وحوله بلاذات ويفرز ان فعله ولا

يوزن

فيما عدا ذلك

يوزن له لغوم اكل بل لجماع قران او علم ولا يصح نذره  
 وللإمام استيجاره علي الجهاد ولا يجد يشرب الخمر  
 ولا يراق عليه بل نزه اذا غصبت منه **الا ان يظهر شرها**  
 او بيعها **ولا يمنع** من لبس الحرير والذهب ولا من تعظيم  
 المسلم الظاهر عند الرافعي ويكفي الامة بلا شرط ولا  
 يلزمه اجابة من دعاه لولمته ولو تنافوا فاسدا او تبايعوا  
 فاسدا ونقا بعضوا واسلموا لم يفرص لهم والامة الكتابية  
 لا تحل لمسلم **ولو كان لعبد** اي المشهور **وما يجري عليه**  
**في احكام المسلمين** وجوب كفارة القتل والظهار  
 قاتلين والصيد في الحرم وحد الزنا والسرقه **عنا بط**  
**الاسلام يجب ما قبله من حدود الله** دون ما نقلت  
 به حق ادبي كما لقصاص وضمان المالك ويستثنى من  
 الاول صود منها **اجنب ثم اسلم لا يسقط الفضل خلافا**  
 للاصطخري ومنها لو جاوز المقاتل مريد اللينك  
 ثم اسلم واخبر دونه وجب الدم خلافا للمزني **ومنها**  
**اسلم وعليه كفارة يمين** او ظهار او قتل لم يسقط في  
 الاصح ولو زني ثم اسلم فعن الشافعي ان حد الزنا يسقط  
 عنه بالاسلام **فصرح** اختص اليهود والنصارى  
 بالاقترار بالجزية وحل المناخنة والذبايح وديانهم ثلث  
 دية المسلمين ويشاركهم الجوس في الاول فقط وديانهم ثلث  
 عشرون للمسلمين **ومن له مائت** من وثني ونحوه **له الا**

فيما عدا ذلك

خير



فقط **شرح لا تعارض** بين المسلم والكافر وكذا  
 العتق وولاية النكاح ويرث اليهودي النصارى  
 وعكسه لا المحربي الذي وعكسه ويستثنى على ذلك العتق  
 وولاية النكاح **القول** في **احكام الحيات**  
 قل من ترض لها من اصحابنا وقد آلف منها من المنفعة  
 القاضى بدر الدين الشبلي كتابه الكام **المرجات** في احكام  
 الحيات **قال السبكي في فتاويه** وقال ابن عبيد  
 البر الحن عند الجماعة مكلفون بما لم يورث **وقال**  
**القاضى** عبد الجبار لا نعلم خلافا بين اهل النظر  
 في ذلك **والقرايت** ناطق بذلك في ابان كثيرة **وهذه**  
 قد روى الاول هل يجوز للانثى نكاح الجنينة **قال**  
**العماد بن يونس** في شرح الوجيز نعم وفي المسائل التي  
 سال الشيخ جمال الدين الاسنوي عنها قاضى القضاة  
 شرف الدين البازي اذا اراد ان يتزوج باسرة  
 من الجن عند فرض امكانه فهل يجوز ذلك او يمتنع **فان**  
**الله تعالى** قال ومن اياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا  
 فامتن الباري بان جعل ذلك من جنس ما يؤلف فان  
 جوزنا ذلك وهو المذكور في شرح الوجيز لابن  
 يونس فهل يجبرها على ملازمة السكن اولاد وهل لها منها  
 من الشئكل في غير صورة الاديين عند القدرة عليه  
 لانه قد تحصل اولاد وهل يعتمد عليها فيما يتعلق  
 بشروط

مطلب احكام الحيات

شروط جهة النكاح من اصولها وخلقها عن  
 الموانع اولاد وهل يجوز قبول ذلك من خارجهم اولاد وهل  
 اذا ارادها في صورة غير التي الغها فادعت بها هي  
 فهل يعتمد عليها ويجوز له ولغيرها اولاد وهل يكلف الاثبات  
 بما يالفونه من قوتهم والعظم وغيره اذا امكن الاقتيات  
 بغيره اولاد **فاجاب** لا يجوز له ان يتزوج  
 امرأة من الجن لمنه يوم الايتين الكرميتين **قوله**  
 في سورة النمل والله جعل لكم من انفسكم ازواجا **وقوله**  
 في سورة الروم ومن اياته ان خلق لكم من  
 انفسكم ازواجا اي من الاديين ولان اللان يخل  
 نكاحي بنات العمومة وبنات المخولة فدخل في ذلك  
 من هي في نهايتها البعد كما هو المعلوم من اية الاخراب  
 وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات  
 خالاتك والمحرمات غيرهن **وهذه الاصول والفروع**  
 وفروع اولاد الاصول واولاد الفروع من باقي الاصول  
 كما في اية التحريم في النساء هذه اكله في النسب وليس  
 في الاديين والجن نسب هذا جواب البارزي  
**فان قلت ما عندك** في ذلك **قلت** الذي  
 اعتمدته التحريم لوجوه منها ما تقدم من الايتين  
**ومنها ما روي** عن النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 احمد واسحاق **قال ثناء محمد بن يحيى** النطيسي



كتاب بشر بن محمد ثمال بن الهيثم عن يونس بن يزيد  
عن الزهري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن تكاح الجف والمحدث وأن كان مرسلًا بعد اعتقاده  
بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة  
والحكم بن عيسى واسحاق بن داهويه وعنه الأصم  
**وقال إجماع السخنيان من النفقة في كتاب**  
صنفه المفتي عن الفتاوى السراجية لا يجوز المأكل  
بين الأنثى والجف وأنسان المأكل لاختلاف الجنس  
**ومنها أن التكاح شريع للدلالة والكون**  
والاستيناس والمودة وذلك مفعول في الجف بل الموهور  
منهم صنف ذلك وهو العداوة التي لا تشترك **ومنها أنه**  
**لم يرد الأدب من الشرع في ذلك** فإن الله تعالى  
قال فما تكهوا ما طاب لكم من النساء والناسم لآث  
بنينا دم خاسر فيبقى ما عداهن على التبرير لانه  
الأصل في الإفضاع حتى يرد دليل على الجف **ومنها**  
**أنه قد منع من تكاح الحر للامة** لا يحصل للولد من  
الفرز بالارفاق ولا شك أن الضرر يكون من  
حسه وفيه شايبة من الجف خلقا وخلقاً لهم **انها**  
ومما لطر أشد من ضرر الارفاق الذي هو من جوارح  
كثير فادامع من تكاح الامة مع الاتحاد في الجنس  
للاختلاف في النوع فلا يمتنع من تكاح ما ليس من  
الجنس

الجنس من باب اولي **وهذا يخرج قوب لم ارض**  
تنهيه له ويقويه ايضا انه نهى عن أثر الجف على  
الجف وعلته ذلك اختلاف الجنس وكون المتولد منها  
يخرج من جنس الجف فيلزم منه قتلها **وفي حديث**  
**الهي** انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون فالمنع من  
ذلك فيما حث فيه اوله واذا أتوا المنع من تكاح الاثني  
الجنسية فالمنع من تكاح الجنس الانسية اولي واحصر  
**لكن روي ابو عثمان سعيد بن عباس الرازي**  
**في كتاب الامم والوسوسة فقال حدثنا معا**  
**حدثنا سعيد بن داود الزبيدي قال**  
كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن تكاح  
الجف وقالوا ان هاهنا رجلاً من الجف يطلب اليها  
جارية نزعها عنه يريد الحمل قال فقال ما أرى بذلك  
باساً في الدين ولكن أكرهه اذ اوجد امرأة حامل فقبل لها  
من زوجهك فالت من الجف فيكثر الفساد في الاسلام  
بذلك **اه الفروع الثاني لو وطئ الجف الانسية**  
فهل يجب عليها الغسل لم يذكر ذلك اصحابنا **وعن**  
**بعض المتنفذين** والمنايسة انه لا يغسل عليها لعدم  
تحقق الايلاج والاثزال فهو كالمناء بغير ازال  
**قلت وهو الخارج على قواعدنا الثالثة**  
**هل تنفذ اجماعنا بالجف** قال صاحب الاكام المرحبان



نعم ونقله عن ابن الصيرفي الحسبي واستدل بحديث  
احمد عن ابن مسعود في قصة الجنت وفيه فلما قام رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يصلي ركعة شخصات منهم فقال  
**يا رسول الله انما احب اليك نورا في صلاة تنال**  
**فصفنا خلفه ثم صلى بنا ثم انصرف وروى سفيان**  
**الثوري وتضيره عن اسماعيل الحماني عن سعيد بن**  
**جبير قال قالت الجنت للنبى صلى الله عليه وسلم كيف**  
**اصحى ان شهد الصلاة معك ونجت فاولت**  
**عنك فزلت وان المساجد لله فلا تدعومع الله احدا**  
**قلت ونظر ذلك ما في الحلبيات للبيها انما**  
**يحصل بالملائكة كما تحصل بالاديين قال وبعد ان قلت**  
**ذلك بحثا رايته منقولا في فتاوى الحماطي من اصحابنا**  
**فمن صلى في قضا في الارض باذان راقامة وكان**  
**منفردا ثم حلف انه صلى بالجماعة هل بحث اولي فقال**  
**يكون بارا في يمينه ولا كفارة عليه**  
**النبى صلى الله عليه وسلم قال من ازلت واقام في قضا في**  
**الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلفه صموا**  
**فاذا حلف على هذه المعنى لا بحث اه قال**  
**المسكي وينبني على ذلك ان من ترك الجماعة لعذر**  
**وقلنا بانها فرض عين هل يقول بحب القضا كن**  
**صلي فاقد الظهورين فان كان كذلك فعصاه الملائكة**

ان قلنا بانها كصلاة الاديين وانها تصير بها جمعا  
**وقد تعال انما تكفي لقوط القضا قلت**  
**وعلى هذا ينبغي نية اجماعة للمصلي او الامة الوا**  
**قال في اكام المرحان نقل ابن الصيرفي عن شيخه**  
**ابي القفا العكبري الحنبلي انه سئل عن اجسني هل تصح**  
**الصلاة خلفه فقال نعم لانهم مكلفون والنبى صلى الله عليه وسلم**  
**مولى الهم الخامس** اذا اقر الجني بين يدي المصلي  
**فهل يقطع صلاته فيه روايتان عن احمد قلت**  
**اما عندنا لصلاة لصلاة لا يقطعها سرور شي**  
**لكن تعاتل كما يقال الاضي السادس قال ابن**  
**تيمية لا يجوز قتل الجنت بغير حق كما لا يجوز قتل الذي**  
**بلاحق والظلم محرم في كل حال فلا يحل لاحد ان**  
**يكلم احدا ولو كان كافرا والجنت يتصورون في صهور**  
**شي فان كانا حيات البيوت قد تكون جنيا**  
**فودن لسا كما في الحديث فان ذهبت والاقتلت**  
**فانها ان كانت حية اصلية قتلت فان كانت جنانا فقد**  
**امرت على العدوان بظهورها للناس في صورة**  
**حياة ففرعهم بذلك والعاوي هو الصايل الذي يجوز دفعه**  
**بما يدفع ضرره ولو كان قتلا ه**  
**وقد روي ابن**  
**ابي الدنيا ان عاتكة رأت في بيتها حية فامرت**  
**بقتلها فقتلت فاسية تلك الليلة فقيل لها انها**



من النفر الذين استموا الوحي من النبي صلى الله عليه  
وسلم فارسلت اليهم فابيع لهم اربعين راسا فاشترهم  
**وروي ابن ابي شيبة** في مصنفه نحوه وفيه فاما  
اجعت امرت فاشترى الف درهم ففرت على الصالحين  
وكيفية الايدان كما في الحديث فملك بعد فوج  
وسليمان **الرايع** في رواية الجب الحديث اورده فيه صاحب  
امام الرجال في اثار ما روجه فكانه راجع بذلك  
قبول روايتهم والذي اقول ان الكلام في مقامين  
روايته عن الانس ورواية الانس عنهم باسمه فوه منهم  
او قري عليهم وهم يسمون سوا علم الانس بمشورهم  
ام لا واذا اجاز الشيخ من حقايقهم دخول في اجازته  
وان لم يعلم بهم كما في نظير ذلك من الانس واما روايته  
الانس عنهم فانظر فيها لعدم حصول السمع بعد العلم  
**وقد ورد في الحديث** يوشك ان يخرج شيئا طين كان  
او ثقبها سليمان بن داود فيقولون حدثنا واخرنا  
واما الاثار التي اوردها صاحب اكام الرجال  
وهي ما اخرجها الحافظ ابو نعيم **ثم الحسن بن ابي**  
**ابن ابراهيم** **ثم احمد بن عمرو بن جابر الرمي** **ثم احمد بن**  
**محمد بن طريف** **ثم احمد بن كثير** عن الامشور حديثي  
وهب بن جابر عن ابي بن كعب قال خرج قوم  
يريدون مكة فاصفوا الطريق فلما عابوا الموت

او كادوا

او كادوا ان يموتوا لبوا الكافهم وتضجوا الموت فخرج  
عليهم جني يحمل الشجر وقال انا بقيته النفر الذين استموا  
علي محمد صلى الله عليه وسلم سمعته يقول المؤمن  
اخو المؤمن ودليله لا يخذله هذا الماء وهذا الطريق  
**وقال ابن ابي الدنيا** حدثني ابي **ثنا** عبد العزيز القرشي  
انا اسرايل عن السدي عن مولي عبد الرحمن بن بشر قال  
**خرج قوم حجاج** في امة عثمان فاصابهم عطش فاشتهوا  
الى ماء ملج فقال بعضهم لو ندمتم فانا نخاف  
ان يهلكنا هذا الماء فسادوا حتى امسوا فلم يجيبوا  
ما فادجوا الى شجرة سمر فخرج عليهم رجل اسود  
شد يد السواد جسيم فقال يا مضر الركب اني سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فليحب للمسلمين ما يحب لنفسه ويكره  
للمسلمين ما يكره لنفسه فسيروا حتى نزلوا الى اكمة فخذوا  
عن بارها فان الماشم **وقال ايضا** **ثنا** محمد بن الحسين  
**ثنا** يوسف بن الحكم **ثنا** فياض بن عمار بن عمرو بن  
عبد العزيز بنينا هو يسير على نعله اذا هو بجبان حيث  
على قارعة الطريق فنزل فامر به فعدل عن الطريق ثم خفر  
له ندفنه وواراه ثم مضى فاذا هو بموت عال  
يسمونه ولا يروى **ثنا** ابي الهيثم السارة من الله  
يا امير المؤمنين انا وصاحبي هلك الذي دفنتم من الجن



الذين قال الله واذهر لنا اليك نفوسا من الجنة <sup>ستمعون</sup>  
 القرآن فلما اسلمنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>صبي</sup>  
 هذا سقوت في ارض غريبة يدفلك فيها يومئذ جنات اهل الارض  
 فالجواب عنها ان روايتها من سمع من النبي صلى الله  
 عليه وسلم فانها ههنا ان لهم حكم العقوبة في عدم البحث عن  
 عد التهم **وقد ذكر حفاظ الحديث** من صنف في العقوبة في  
 الجن في العقوبة وروى من رآه من الملائكة وهم اولى  
 بالذكر قال واين كانهم لان الجن من الملائكة  
 الذين شملتهم الرسالة والبصيرة فكانت ذكر من عرف  
 اسمه ممن رآه حسنا بخلاف الملائكة **هو الثامن**  
 لا يجوز ان يستخفوا بها في الجن وصور العلم كما ثبت في  
 الحديث **قوله** الاول اجبهور على ان لم يكن من الجن  
 في **واما قوله** ثانيا يا قعشر الجن والانس الم يا نكم رسل  
 منكم صا ولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فاندوا  
 قومهم لا عن الله وذهب التعاكف وابن حزم الى انه كان  
 منهم انسا واستدل بحديث وكان النبي يبعث الى قومه  
 خاصة قال واين الجن من قومه ولا شك انهم قد اندرنا  
 فصيح انهم جاحم انبياءهم الثانية لا خلاف ان كفار الجن  
 في النار واختلف هل يدخلونهم الجنة ويأبوت علي  
 الطاعة علي قولنا احسنها نعم ونسب للجهنم **ومن**  
**ادله قوله تعالى** ولكن خاف مقام ربه جنات فباي

الذين تكذبون الى آخر سورة والخطاب للجن والانس  
 فامتن عليهم بحر الجنة وممنها لهم وشوقهم اليها فدل على  
 انهم يتأبوت ما آمن به عليهم اذا امنوا وقيل لا يدخلونها  
 وثوابهم النجاة من النار وقيل يكونون في الدخا **الثالثة**  
**ذهب الحارث المحاسبي** الى ان الجن الذين يدخلون  
 الجنة يكونون يوم القيامة نراهم ولا يروننا عكس ما كانوا  
 عليهم في الدنيا **الرابعة** خرج ابن عبد السلام بان الملائكة  
 في الجنة لا يرون الله تعالى قال لانه تعالى قال لا تذكره الا بصر  
**وقد استثنى** منه مومنوا البشر فيع على عمومهم في الملائكة  
 قال في اقام الروحان ومقتضى هذا ان الجن  
 لا يرونه لان الآية باقية على العموم فهم ايضا **القول**  
**في احكام المحرم المحرم** من حرم نكاحها على التابيد بنسب  
 او حسب مباح لحرمتها يخرج بالاولاد ولد العمومة والخلوة وقولنا  
 على التابيد اخت الزوجة وعمتها وخالها **وقولنا** حسب  
 مباح امس الموطوعة بشبهة ونسبها فانها محرمة النكاح  
 وليست محرمة اذ ووطي الشبهة لا يوصف بالاباحة **وقولنا**  
 الحرمة الملا عن نكاحها حرمت تعليفا عليه والاحكام  
 التي للمحرم مطلقا سواء كان من نسب او رضاع او مما  
 تحريم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافرة وعدم نقض  
 الوصية اما تحريم النكاح فلا يشترك فيه على التابيد  
 الا الملا عن نكاحها واما ساير المحرمات فليست على التابيد

مملوك في احكام المحرمات



فأخت الزوجة وعمتها وخالتها تحمل بنهما رفقها والامه تحمل  
اذا عنتت او اسر والجوسه تحمل اذا سلمت والمطلقة  
ثلاثا تحمل اذا نكحت زوجها غيره **واما** جواز النظر هل  
يشارك فيه العبد وجهان **صحح** الرافعي منهما الجواز  
وافقه النووي في المباح **وقال** في الروضة من رويد  
فيه نظر وصح في مجموع له على المذهب الترميز وبالغ  
فيه **وعبارته هذه** المسئلة مما تقدم به البلوي  
ويكثر الاحتياج اليها والمخلاف فيها مشهور والصحيح عند  
اكثر اصحابنا انه محرم لها كما نص عليه الشافعي ونقل عن جماعة  
تصحيحه **وقال** الشيخ ابو حامد الصحيح عندهما  
انه لا يكون محرما لها لان الحرمة انما تثبت بين شخصين  
لم يخلف بينهما شهوة كالزوج والاخت وغيرها **واما**  
العبد وسيدته فتخصان خلف بينهما الشهوة **قال**  
**واما الآية** وهي قوله تعالى او ما ملكت ايمانهن  
فقال اهل التفسير فيها المراد بها الاما دونك  
العبد **واما الخبر** وهو ما رواه ابو داود والبيهقي عن  
انس ان الله صلى الله عليه وسلم اتى فاطمة بعد قدوس  
لها وعلى فاطمة غيب اذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجلها  
واذا انحطت به رجلها لم يبلغ رأسها فلما راى النبي صلى  
الله عليه وسلم ما تلقى **قال** انه ليس عليك باس  
انما هو ابوك وغلامك فتعجل ان يكون الغلام صغيرا

قال

قال وهذا الذي صححه الشيخ ابو حامد هو الصواب  
بل لا ينبغي ان يجري فيه خلاف بل يقطع بتحريمه وكيف  
يفتح هذا الباب للشهوة الفاسقات مع حسات  
المالك الذين الغالب من اهلهم الفسق بل العدالة  
فيهم في غاية القلة وكيف يستجير للانسان الافتقار  
هذا المأول **صحح** مع سيدته مكررا ذلك مع ما  
عليه من التقصير في الدين وكل منصف يقطع بان اصول  
الشرعية تستحق هذا وتحريمه استد تحريم ثم القول  
بانه محرم ليس له دليل ظاهر **فان الصواب** في الآية انهما  
في الاما والخبر محمول على انه كان صغيرا اه كلام  
النووي **وقد انشأ** التحريم ايضا السبكي في تكملة  
شرح المذهب ونجا علىيات **وقال** ان تأويل الحد  
على انه كان صغيرا جدا لانها والغلام في اللغة انما يطلق  
على الصبي وهو واقعة حال ولم يعلم بلوغه فلا حجة فيها  
للجواز ولم يحصل مع ذلك خلوة ولا معرفة ما حصل النظر اليه  
وانما فيه نفي الياس عن تلك الحالة التي ما علمت حقيقة  
ولم تحدد فاطمة ما يحصل به كالستر الذي قصدته وغايتها  
التفصيل باسم الغلام وهو اسم الصبي او محتمل له والافتقار  
في وقائع الاموال يسقط الاستدلال اه واختاره ايضا  
الاذري وغيره من المتأخرين وافق به مرات ولا اعتقد  
سواه **واما الخلوة** والمسافرة فالعبد فيها يبني على النظر



ان شارك المحرم فيه شارك فيها والا فلا وبشراكه  
الزوج فيه لا محالة بل يزيد بالنظر ويكتفي في غير  
الفرع بنسوة نساء على ما سيأتي تحريمه في احكام  
الفرع اما عدم نقض الوصية فلا يشترك فيه غيره ومن  
احكام الحرم جواز اعادة الامه وادخالها له ورهنها  
عنده واقرارها وفي الطلع الى دار غيره وبها محرم لم  
يحرر منه ويجوز ان يسكن الرجل مطلقته مع محرم  
اولها ولو عاشرها في عدة الرجعية كزوج مع وجود  
محرم لم يمنع انقضاء العدة ويخص محرم النسب باحكام  
**مما تعلقت الدين** في قتله خطا فلا تغلظ في المحرم  
بالرضاع والمصاهرة قطعا ولا في الرب غير المحرم  
على الصحيح ومنها يكره قتله في جهاد الكفار وقتل  
البغاة قال ابن النقيب واما غير القريب من  
المحارم فلم ار من ذكر المنع من قتله ومنها غسل الميت  
فتقدم في المرأة نساء المحارم على نساء الاجانب ويجوز  
لرجال المحارم التفصيل ويخص الاصول  
والفرع من بين ساير المحارم باحكام **الاول عدم**  
الاجتماع في الملك فمن ملك اباه او امه او احد  
اصوله من الاجداد والمجدات من جهة الاب او ادم  
واحد اولاده او اولادهم وان سفلوا عتق عليه  
سوا ملكه قهرا بالارث ام اختيارا بالشرى وغيره

الثاني

الثاني جواز بيع المسلم منهم للكافر لانه يستغنى بالمعق  
فلا يبيع في الملك وفي وجه لا يصح لما فيه من ثبوت  
الملكية **الثالث وجوب النفقة** عند العجز والفقرة  
الرابع لا يقطع احدهما بسرقة مال الآخر كسرقة استحقاق  
النفقة **الخامس** لا يعقل احدهما عن الآخر لان  
الاصل والفرع بعض الجاني فكما لا يتحمل الجاني لا يتحمل ابعا منه  
**السادس** لا يحكم ولا يشهد احدهما للآخر السابع لا بد  
في الوصية للاقارب **الثامن** يحرم موطوءة كل  
منها ومنكوحته على الآخر ويخص الاصول فقط باحكام  
الاول لا يقتلون بالفرع ولاله سوا الاب والام والا جداه  
والجدات وان علوا من قبل الاب والام **وحكم**  
**في الرجاء والجدة** قول شاذ ولو حكم بالقتل  
حاكم نقض حكمه بخلاف ما لو حكم بقتل الحر بالعبد  
**الثاني** لا يحدونه بتذوق الفرع ولاله كما لقتل **الثالث**  
نقتل شهاده الفرع عليهم بما يوجب قتله في وجه  
الرابع لا يجوز المسافرة الا باذنهم الا ما يستثنى  
وسوا الحافر والمسلم والحر والرقبة **الخامس** لا يجوز  
المهاد الا باذنهم بشرط الاسلام وقيل لا بشرط اذن  
المعد مع وجود الاب ولا الجدة مع وجود الام  
والاصح خلافه **السادس** لا يجوز التفرقة بينهم با لبيع  
حتى يميز الفرع وفي قول حتى يبلغ فان فعل لم يصح البيع



ومثله الهبة والشمع **وكذا** الاقالة والردنكيب  
 كما صححه ابن الرفعة والسبكي والاسنوي ونسب  
 في الرخصة ترجيع والسفر كما نقله ابن الرفعة والاسنوي  
 عن قتاد وعبيد الغزالي واقره بخلاف العتق  
 والوصية **واعما يعتبر الاب والجد للام عند**  
**فقد الام** فلو نزل بينهما وهو مع الام جاز ويجز  
 الاجداد والجدات ثلاث اوجه **قالها يجوز بين**  
**الاجداد** والجدات والمجنون كالطفل في ذلك  
 قاله في الكفاية **السابع** اذا دعاه احد الابوين  
 وهو في الصلاة فضاوجه كما هي في البحر  
 احدها تحجب الاجابة ولا تبطل الصلاة **ثانيها**  
**تجب** ولكن تبطل وضحة الرواية في ثالثة لا تحجب  
 وتبطل **وقال السبكي** في كتابه  
 بر الوالد مع التحقار القطع بان لا تحجب ان كانت  
 الصلاة فرضا سواضاف الوقت ام لا لانها تلزم  
 بالشرع وان كانت نفلا وجبت الاجابات  
 علم ثانيها تركها ولكن تبطل **قال القاضى جلال**  
**الدين** البلقيع والظاهر ان الاصل في كلهم في هذا  
 المعنى كلابوين **الثامن** للابوين منع الولد من  
 الاحرام بحج التطوع **قال** الجلال  
 البلقيع والظاهر انه يتعد للاجداد والجدات

ايضا

ايضا **التاسع** لهم تأديب الفرع وتقريره وهذا  
 وان فرضه الشيخان في الاب فتد قال الجلال  
 البلقيع يشبه انه تكون الام اذا كانت الصبي  
 في حضنهما كذلك فقد مر مع في الامر بالصلاة والضرب  
 عليها بان الامهات كالابان في ذلك **قلت**  
**وكذا الاجداد والجدات العاشر** لهم الرجوع  
 فيما وجهوه للفرع بشرطه والمذهب ان الاب  
 والام والجداد والجدات في ذلك **سوا الحارثي**  
**عشر** تبعية الفرع لهم في الاسلام اذا كانت  
 صغيرا **الحارثي عشر** لا يمسكون يدين الولد في وجهه  
 حزم به في الحارثي الصغير **الحارثي عشر**  
 بين ان يمس كل من الاصول بالمولود واختص الاصول  
 المذكور بتوجيه الاعفاف سوا الاب والجد له والجد  
 للام واختص الاب والجد للاب باحكام **فيها**  
 ولاش الماله وقيل تلى الام ايضا وتولي طرفي العقلة  
 في البيع ونحوه اولاد امه الاجبار في الفكاك للبتة  
 والابن والصلاة في الخسارة والمضرة عن الصداق  
 على القيد والاحرام عن الطفل والمجنون وقيل يجوز  
 للامام ايضا وقطع السلعة واليد المتكلمة اذا كانت  
 الحية في التركة اكثر واعلم ان الجد في كل ذلك مقبى  
 بعقلا الاب وقيل له الاحرام مع وجوده واختص



الاب باب وفقدته شوط في اليتيم ولا اثر لموجود الجدد  
 واختص الجدد للاب بانه يتولى طريق العقدة في تزويج بنت  
 ابنه بآب ابنه النضر واختصت الام بامتناع النضر  
 كما تقدم **قاعدة كل موضع كالت**  
 للام فيه مدخل فالتصيف مقدم فيه قطعا كالآل  
 ومهر المثل وكل موضع لا مدخل لها فيه في تفرقة  
 خلاف والاصح ايضا تقديمه كصلاة الخمازة  
 وولاية النكاح **أخرى** لا يقدم اخ لام وابنه علي  
 المدة الا في الوصية او الوقف لا قرب الاقارب  
 ولا في شقيق اولاد علي الجدد الا في ذلك وفي الولد  
**قاعدة قال البيهقي** الجدد اب الاب ينقسم  
 في تنزيلة منزلة الاب وعدم تنزيلة منزلة الاب  
 الى اربعة اقسام **نظاما هو** كالاب قطعا وذلك في  
 صلاة الخمازة وولاية النسب وولاية المال  
 وولاية النكاح بالنسب وانه لا يجوز للاب ان  
 يوصي علي الاولاد مع وجود اب ابية كالا يجوز ان  
 يوصي عليهم مع وجود ابية وفي الاجبار للبكر الصغيرة  
 والحضانة والامضاء والادخاف وعدم التمهيل  
 في العقل والعنف بالملك وعدم قبول الشهادة  
 له والعموم من الصداق ان قلنا به وليس كالاب  
 قطعا في انه لا يراد الام الي ثلث ما يبقى في صورة زوج

وابوين

وابوين او زوجة وابوين **قوله** كان يدك الاب جد  
 اخذت الام الثلث كالملة وانه الاب يستقطب امر  
 نفسه ولا يستقطبها الجدد وكالاب علي الاصح في انه  
 يجمع بين الغرض والتصيب وانه يجب البكر البالغة  
 وان لم الرجوع في هبته له وانه لا يقتل بقتله وليس  
 كالاب علي الاصح في انه لا يستقطب الاخوة والاخوان  
 لابوين اولاد بل يتشاركهم ويقدم اخو المعتكف العا  
 علي جده في الارث والتزويج وصلاة الخمازة والوصية  
 لا قرب الاقارب ويدخل في الوصية للاقارب ولا  
 يحتاج الي نفقة في الوصية لليتامى ولا في قسم الغني  
 والغنيمة **قاعدة قال في الباب**  
 يترتب علي النسب اننا نذكر حكمنا في المال والاولاد  
 ونعزم الوصية ونحمل الدية وولاية التزويج وولاية  
 غسل الميت والصلاة عليه وولاية المال وولاية  
 الحضانة والطلب الحد وسقوط القصاص وتقليظ  
 الدين **قوله** **في احكام الولد**  
**قال الامام** الولد يتبع ابيه في النسب وانه  
 في الرق والحرية واشرافها رينا واحسنها نجاسة  
 واخفها زكاة واعظمها فدية ويقال ايضا احكام الولد  
 اقسام اربعة ما يثبت بالابوين معا وذلك في فروع  
 منها كل الاكل فلا بد فيه من كونه ابيه ما كوكبت



ومنها ما يجزي في **الخصية** ومنها ما يجزي في جزاء  
 الصيد ومنها **الزكاة** فلا تجزي في المتولد بين النعم  
 والحب ومنها **استحقاق سهم الفدية** فلا يسهم للميت  
 المتولد من الفرس والجمال ومنها **المناخاة** والذبيحة  
 وفيها قولان والظاهر الاعتبار بهما والثاني الاعتبار  
 بالآب الثاني هما يعتبر بالآب خاصة وذلك النسب  
 وتوابعه من استحقاق سهم ذوي القربى والكفاة  
 وعبر المثل والولاء فانه يكون نسب لمولى الآب  
 وقد روي في اذ كان له لبيبة حرة وامه من قوم لهم  
 جزية اخرى فالمتهم حرية بآبيه **الثالث** ما يعتبر  
 بالام خاصة وذلك الحرية والرق ويستثنى من  
 الرق موهبتهما اذا كانت مملوكة للعاطل او لآبيه  
 فان الولد ينفقه حر **ومنها ان ينعها حرة** اما بان  
 يخرجهن بغيرها في تزويجها او يطاها بشبهة طامنا  
 انها امه او زوجة المرأة ولو كان العاطل رقيقا وج  
 فهذا حر تولد بين رقيقين **ومنها ان تلج مسلم**  
 حرة ثم تملك المساكين على ديارهم واسترق  
 بالاسر بعد ما حملت منه فان ولدها لا يشعها  
 في الرق لانه مسلم في الحكم **الرابع** ما يعتبر باحدهما  
 غير معين وذلك في الدين وضرب الجزية والنفاسة  
 ونحوهم الاكل والاكثر في قدر الغرة تغليب الجاني

التعليق

في  
 ذوق  
 في  
 ذوق

التغليب في الفئات والتخريم وفي وجه ان الجنين  
 يعتبر بالآب وفي آخر بالآب واما في الدية فقال  
 المتولي انه كالمناخاة والذبح **ومقتضاها اعتبار**  
 الاصلين وجرمهما لان تصاربا اعتبار الاغلط كالحيث  
 الجزاء في المتولد بين مأكول وغيره ونقله في الحاوي من  
 النسخ **وقلت** قد يما  
 يتبع الابن في انساب ابيه وللام في الرق والحرية  
 والزكاة الاغف والدين الاغلا والذي استدل به جزاؤه  
 وانفس الاصليين رجسا وبعها ونكاحا والذكر والاخص  
 ما يعدي حكمه **الى الولد الحادث** وما لا يعدي  
 فيه **فروع الاول** اذا انت المتولدة  
 بولد من نكاح او زني تعدي حكمها اليه قطعا  
 فيعتق بموت السيد **الثاني** نذر اخيصة فانت  
 بعد ذلك بولد فحكمه مثلها قطعا **الرابع** عين ثاة  
 مما في ذمتها بالندرة فانت بولد تبعها في المصح كولد  
 المعينة ابتداء وفي وجه لا وفي آخر اما ذبحت لزوم رجمه  
 معها وان ماتت فلا **الخامس** ولد المشتراة قبل  
 القبض للمشتري على الصحيح وهو في يد البائع امانة  
 فلو مات دون الدم فلا خيار للمشتري لان  
 العقد لم يرد عليه **السادس** ولد الامه **المذكور**  
**مقتضاها** اذا حدث بعد المذرة فيه طريقان الذبح

في  
 ذوق  
 في  
 ذوق



القطع بالتبعية الثاني فيه الخلاف في المدبرة  
**السابع ولد المدبرة** من تكاح اوزنا فيه قولان  
 اظهرهما يبريه حكمها اليدهني لومات قبل السيد  
 اوفرق بينهما حيث يجوز اوجع عنه ان جوزناه  
 لم يبطل فيه ولوم بها الثلثة الا باحدهما افرع في  
 الاصح والثاني بوزع العتق عليها ليل يخرج  
 الترحمة على الولد فيعتق ويرف الا له **الثامن**  
 ولد المكاتب الحادث بعد الكتابة من اجني فيه  
 القولان والاظهر التبعية فيعتق بعقبتها ما دام  
 الكتابة باقية ثم **حق** الملك فيه للسيد كولد  
 المستولدة وقيل لادم لان مكاتب عليها التاسع  
 ولد المعلق عظمها عتقها بصفة هل يتبعها فيه  
 القولان في المدبرة كتب المنع هنا اظهر وصحة  
 النووي **والغريب ان التدبير** يشابه الاستيلاء  
 في المقت بالموث **العاشر اذا قال** لامته  
 انت حرة بعد موتي بسنة فانت بولد قبل موت  
 السيد وفيه القولان في المدبرة او بعده  
 فطريقا نسب احدهما القطع بالتبعية لان  
 سب العتق تاكل والثاني انه على القولين **الحادي**  
**عشر ولد الموصى** بها فيه طريقان اصحهما القطع  
 بعدم التبعية **الثاني عشر ولد العارية** ولما خذته

بالسوم

بالسوم فيه وجهان اصحهما انه غير مضمون **الثالث**  
**عشر ولد الوديعة** الحادث في يد المودع فيه  
 وجهان احدهما انه وديعة كالام والثاني امانة  
 كالنكاح تلقية الرخ يجب رده في الحال حتى  
 لو لم يرده كانت ضامنا **الرابع عشر ولد الموقوف** **فد**  
**ملكه الموقوف عليه** كالدر والتمر ونحوهما سوا  
 البهيمية والجمارية على الاصح وقيل انه وقف تبع لاه  
 كولد الاخيرة **الخامس عشر** ولد الموهونة **الحادي**  
 عشر بعد الرهن ليس برهن في الاظهر فان انفصل قبل  
 البيع لم يتبعها اتفاقا **فائدة قال ابن**  
**الوكيل** قد يقن ان الولد لا يلحق الا لستة اشهر  
 وهو خطأ فان الولد يلحق لدون ذلك فيما اذا جني  
 على كامل فالقت جنينا لدون ستة اشهر فانه  
 يلحق ابويه وتكون الفزة لهما وكذا لو **غير**  
 جنائية كان مودة تجهيزه وتكفينه على ابيه وانما  
 يقتيد بالسنة اشهر الولد الكامل دون الناقصة **في**  
**نسبه اختلف** كدام **الاصحاب** في مسائل **الحمل** **فد**  
 هل يعتبر فيه الانفصال التام او لا فاعتبروا الانفصال  
 التام فيما نقصاء المدة ووقع الطلاق المعلق  
 بالولادة والارث والدية واستجناق الوصية  
 فلم يخرج نصفه فضرها ضارب ثم انفصل ميتا فالو **جب**



الغرة دون الدية فلو كانت الصورة بحالها فصاح  
 فخر رجل بقبيلة ففنيها القصاص او الدية على الاصح  
 ولا يعتبر في وجوب الغرة ايضا الا انفصال الثام  
 على الاصح **القول في احكام تقييب**  
**التمتع** يترتب عليها ما يند وتحمون حكما وجوب  
 الفصل والوضوء وتحريم الصلاة والسجود والخطبة  
 والطواف وقراءة القران وحمل المصحف ومسسه  
 وكنايته على وجه والملك في المسجد وكراهة الاكل  
 والشرب والنوم والجماع حتي ينفس فرجه ويؤمنا  
**وجوب نزع الخف** والكفارة وجوبا او  
 ندبا في اول الخيف بدنيار واخره ينصفه  
 وفساد الصوم وجوب قضائه والتفريق  
 والكفارة وعدم انعقاده اذا طلع الفجر وقطع  
 السابغ المشروط فيه وفي الاعتكاف وضاد الاعتكاف  
 والحج والعرة وجوب المضي في فاسدهما وقضائهما  
 والبدن فيهما والاشاة بذكره او وقوعه بعد التحلل  
 الاول او بعد نوته وحجه بامرانه التي وجبها في الحج  
 والعرة والنفقة عليها ذهابا وايابا والتفريق  
 بينهما على قول وعدم انعقادهما اذا حرم حاله  
 الا يلزم وقطع خيار البايع والمشتري في المجلس والشرط  
 وسقوط الرد اذا فعله بعد ظهور الغيب او قبله

وكانت

قوله القول في احكام تقييب  
 قوله قوله قوله

وكانت بكر او كونه مرجوعا عنه الفلوس او في هبة الفرج  
 او الوصية في وجه في الثلاثة وجوب  
 مهر المثل للمكرهة عرة او موهونة او مضمونة او  
 مستولدة من الفاضل او شرافاسدا او مكاتبة  
 والموطوءة شبهة او في نكاح فاسد او عدة التلخ او  
 الربيعة ولحق الولد بالسيد وسقوط الاجبار والو  
 لا يند فلا تزوج حتي تبلغ **وجرم التعريض** بالخطبة لمن  
 طلقت بعده لا باينا وبيع العبد فيه اذا نكح بغير  
 اذن سيده او باذنه نكاحا فاسدا على قول وتحريم  
 الربيعة وتحريم الموطوءة اذا كانت بشبهة او امه على  
 ابيه وابنايه واصولها وفروعها عليه وتحريم  
 امته عليه اذا كانت الواحدا اصلا وعلها للزواج الاول  
 ولبيدها الذي طلقتا ثلثا قبل الملك وتحريم  
 وطى اختها او عمتها او خالتها اذا كانت امه وكونه  
 اختيا رامن اسلم على اكثر من اربع في قول ومنع  
 اختيا رالا امه في ما اذا اسلم على حرة وطىها وامه فتأخرت  
 واسلمت الامه ومنع نكاح اختها اذا اسلم على مجوسية  
 تتلفتها حتي تنقضي العدة وكذا اربع سواها ومنع  
 تنجيز الغرقة فيمن تتلفعت عن الاسلام لو اسلمت  
 او ارتدت تا وارثا وارثا معا او متعاقبا ورواها  
 العنة والباطال حيان او زوجه المصيب او زوج



المهينة حيث فعل مع العلم وزوال العنة وثبوت  
المسمى وجوب مهر المثل للمفوضة ومنع الفسخ  
إذا أفسر بالصداف بعده ومنع الجسر بعده  
حتى يقبض الصداق وعدم عفو الولي بعده إن  
قلنا له المفو وسقوط المهنة في قول **ورقوع**  
**الطلاق** المعلق به وثبوت السنة والعد  
فيه وكونه تعيينا للبهيم طلاقها على وجه وثبوت  
الرجعة والمدة في الأيلاد وجوب كفارة اليمين  
ح ويصير كفارة المظاهر قمارا وجوب كفارة  
الظهار الوقت في المدة واللعان وسقوط حضنة  
الفاعل والمفعول به بشرطه وجوب العدة باقسامها  
وكون الامة به فراشا ومنع تزويجها قبل الاستبراء  
وتحريم ليلة ثاربه وجوب نفقة والسكنى  
للمطالبة بعده والحد بانواعه في الزنا واللواط وقتل  
البهيمة في قول وجوب ثمنها عليه وجوب  
التعزير إذا كانت في مينة أو مشركة أو موصية  
بمنفعة أو محرمة مملوكة أو بهيمة أو دبر زوجته  
بعد انقضاء الحائض وثبوت الاحصان وعدم  
قطع نكاح بعده على وجه وانتقاص عهد  
الذي ان فعله بمسلمة بشرطه وإبطال الامانة  
العظمى على وجه والعزل عن القضاء والعلاية

والوصية

والوصية والامانة والشهادة وحصول الشريك  
به مع النية على وجه ووقوع العتق المعلق بالوطي  
**قواعد عشرة الأولى قال** النفوي  
في فتاويه حكم الذكر الأشل حكم الصحيح إلا أنه  
لا يثبت النكاح ولا الاحصان ولا التمثيل ولا  
يوجب المهر ولا عدة ولا النجس بالمصاهرة ولا يبطل  
الأحرام **قال** وهكذا القول في الذكر المبين  
**الثانية لا فوق في الإبلان** بين أن يكون  
خزفة أو لا إلا في نقض الوضوء الثالث ما ثبت  
للمسئفة من الأحكام ثابت لمطلوعها إذ يقع منه  
قدرها ولا يشترط تغيب البات في الأصح وإن لم يبق  
قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام **الأفهل الصا** بئنه  
في الأصح **الرابعة قال في الروضة** الوطي في الدبر  
كرو في القبل إلا في سبعة مواضع والتمثيل  
والخروج من السنة ومن العفة ولا يعتبر ذلك  
البكر على الصحيح وإذا أوليت الكبيرة في فرجها وقفت  
وطرها وانكحت ثم خرج منها المني وجب إعادة  
الفصل في الأصح **وإن كان ذلك في دبرها** لم تعد  
ولا يجل جمالها والقبيل يجل في الزوجة والامة واستدرك  
عليه صوابها **لو وطئ** بهيمة في دبرها لا يجل أن  
قلنا أصل في القبل **ومنها وطئ أمته في دبرها** قات



بولد لا يلحق السيد في الاصح كذا في الروضة واصطفاها  
 في باب الاستبراء وخالفا في باب النكاح  
 والطلاق وصحها للمنفق **وفيهما** **وطي البائع** في زمن  
**الحكماء** فصح على الصحيح لا في بر على الاصح ومنها وطئ  
 زوجته في دبرها فانما بولد فله **باللعان** **ومنها ان**  
**المفصول به** يجله قتلما وان كان في مضمنا **ومنها ان**  
 الفاعل يصير به جنبا لا محذورا بخلاف فرج المرأة  
 ومنها **لا كفارة على المفصول** به في الصوم بالاختلاف  
 رجلا كانت او امرأة وفي القبل الخلاف المشهور  
**وفيهما قال** **البلقيش** فصح على وطئ الامة  
 في دبرها عيب ترديم وينقض من الرضا القسري بالقدر  
**ومنها على** **لدي طعيف** ان الطلاق في لهر وطئها  
 في الدبر لا يكون بدعيما وان المفصول به لا تسقط  
 حضانتها ولا يوجب المدة ولا المضاهرة والاصح  
 في الاربعة ان كذا قبل **الخامسة** **قال ابن عبيد**  
**السلام** ان الاحكام الموجبة للوطئ في النكاح الفاسد  
 سبعة مهر المثل ولحوق الولد وسقوط الحد وتزيم الذم  
 والزوج وتحريمها عليهم وتبنيها وتبنيها بغير اللعان  
 وفي ملك اليمن سبعة تحريمها على اصوله وفروعها  
 وتزيم اصولها وفروعها ووجوب الاستبراء وتبنيها  
 فرائضا وتحريمها اخوها اليها **السادسة** **كل حكم يعلق**  
 بالوطئ

بالوطئ لا يعتبر فيه الا نزاله الا في مسئلة واحدة  
 وهي ما لو طئ لا يصري لا تحت الاباحية بل رتبة  
 والوطئ والاذن **السابعة** **قال الأصماني**  
**لا يخلو الوطئ** في غير ملك اليمن من مهر او عقوبة الا في  
 صور الاولى الذميمة اذا نكحت في الشوك على التقويض  
 وكانوا يرون سقوط المهر عند المسلمين **الثانية** **اذا**  
**زوج** أمته بعبد **الثالث** وطئ البائع الحاربية  
 المسقة قبل الاقضاء **الرابعة** السفينة اذا تزوج  
 برشيد بغير اذن الولي ووطئ الحاربية المريض  
 اذا اعتق أمته وتزوجها ووطئ ومات وهي ثلث  
 ماله وحشرت فاختارت بقا النكاح **السادسة**  
 اذ لا الرأفة للمهر من في الوطئ فوطئ غانا للحمل  
**السابعة** **وطئ الموثدة** والحربية مشبهة الثامنة  
 العبد اذا وطئ سيده بمشبهة **الثامنة** **سبعة** يحرمها  
 الرافعي فيما لو صدق الخبي امراته مسلما استرقوه  
 واقبضها ثم اسلمها ما تنزع من يدها ان لا يجب مهر المثل  
 كما لو صدقها غمرا واقبضها ثم اسلمها العائنة الموقوف  
 عليه اذا وطئ الموقوف **القاعدة الثامنة**  
**قال العلوي** الذي ذكره يحرم على الرجل وطئ  
 زوجته مع بقا النكاح الحيض والنفس والحيض  
 الواجب والصلاة لضيقت وقتها والاعتكاف

في قاعدة الثامنة



والاحرام والايلا والظهار قبل التكفير وعدة وطئ  
 البهائم فاذا افضاها حتى تبرأ ودم احتمالها الوطئ  
 لصفر او مرض او عيالة او الطلاق الرجعي والحبس  
 قبل تقويت المصداق وتوذيته في القسم **قلت**  
**ومن غريب** ما يلحق بذلك ما ذكره الشيخ ولي الدين  
 في نكته ان في كلام الامام ما يقتضي منع الزوج من  
 زوجته التي وجب عليها القصاص وليس بها حمل  
 ظاهر ليللا يحدث جهل يمنع من استيفائها وجب عليها  
**وتقرب** من ذلك من مات ولزوجته من غيره بكرة  
 له الوطئ حتى يعلم هل كانت عند موته حاملا لثرت  
 منه ام لا ذكره **فالسبعة**  
**قال الامام الحجام مع روايته** اقسام  
**الدول** ما يحرم فيه دولت روايته وهو  
 الحيض والنفاس والمشيئة المسد **الثاني**  
**ما يحرم فيه ولا يحرم** روايته بشرط ان لا يتحرك  
 الشهوة وهو الصوم **الثالث** ما يحرم فيه  
 في روايته قولان وهو الاعتكاف الرابع  
 ما يشترط فيه كالج والعرة والمشيئة والرهينة **ب**  
**القاعدة التاسعة** اذا خلت الزوجات  
 في العطي فالقول قول نائيه عملا باصل العدم الا  
 في مسائل **الاولى** اذا ادعى العنين الاصابته

منه هم

فعله ما اذا اختلفت  
 الزوجات في العيني

فالمقوله

فالمقوله قوله يمينه سواء كان قبل المدة ام بعدها  
**ولو كما** **ب** فصيا ومطلوع بعض الذكر على الصحيح  
**الثانية المولى اذا ادعى** الوطئ صدق بيمينه لاستدائه  
 النكاح **الثالثة** اذا قالت طلق بعد الدخول  
 فلي المهر فانكروا لقول قوله للاصل وعليها المدة مواخذة  
 بقولها ولا نفقة لها ولد سكتي ولزكاح بينهما واربع  
 سواها في الحال فان انت يولد الزمن محتمل ولم يلد  
 ثبت النسب وقوي به جانيهما فيرجع الي تصديقها بيمينها  
 ويطالب الزوج بالنصف الثاني فان دلت على الرجوع  
 وعدنا الي تصديقها كما كان **الرابعة** اذا تزوجها بشرط  
 البكارة فقالت زالت بوملكك فالمقوله قولها  
 بيمينها لدفع الفسخ وقوله يمينه لدفع كالهركاه  
 الرافعي عن البقوي وانزه الخامسة اذا ادعت المطلقة  
 ثلثا ان الزوج الثاني اصابها قبلت لتحول للمطلقة  
 لا لاستقرار المهر ذكره الرافعي في التخليص **السادسة**  
**اذا قالت** طاهر انت طالق للسنة ثم  
 قال لا يقع لا ينجح ما معتك فيه فانكرت **قال**  
**ابن عجل** البوسجني مقتضي المذهب قبول قوله  
 لبقاء النكاح حكاه عند الرافعي **واجاب** **بمطلقة**  
**القاضي حسين** في فتاويه فيما اذا قال ان لم انتق  
 عليك اليوم فانت طالق ثم ادعى الانفاق



فيقبل لعدم الطلاق لا سقوط الثقة لكن  
 في فتاوى ابن الصلاح ان الطاهر الواقع في هذه  
 المسئلة **السابعة اذا جرت خلوة بشي**  
 فانها تصدق على قول ولكن الاظهر خلافه **الثامنة**  
**وهي على رأي** ضعيفا ايضا اذا اعتقت تحت  
 عبه وقلنا النكاح الى الواجب فادعاء وانكرت في  
 المصدق رجعت في الشرع بلا ترجيح لتعارض  
 الاصلين بقا النكاح وعدم الوطى وقد نعتت الصور  
 الستة التي على المرح في ابيات **قلت**  
 يا طالب ما فيه قول مثبت وهي  
 نقبله ونافيه لا يرب متالا  
 من انكر وطيا حليلها واتته  
 بياش ولها فانا ابا وقال محالا  
 او طلق في الطهر سنة ويقاوه  
 اذ قالت بوطن ومن يعنى والا  
 او زوج يكرها فاربليت  
 قالت هو منه وعند روي والد  
 او زوج البنت ارضته بوطن  
 صارت وان الزوج قد لقاه محالا  
 هذا جوابي بحسب مبلغ علمي  
 والله له العلم والجلال تعالى

القاعدة

القاعدة **القاسية** لا يقوم الوطى مقام  
 اللقب الا في مسئلة واحدة وهي الوطى في زمن  
 الحيات فان فسخ من البايع واجارة من المشتري  
 واما وطي الموصي بها فان اتصل بها اقبل فرجوع  
 والا فلا في الاصح فان غزله فلا قطعا **القول**  
**في العقود** قال الداري في جامع الجوامع ومن  
 خطه نقلت اذا كانت المبيع غير الذهب والفضة  
 بواحد منهما فالنقد ثبت وغير ثبت ويسمى هذا  
 العقد **بيعا واذا كان غير** يسمى هذا  
 العقد **معارضة** وتعاين فيه ومبادلة  
 وان كانت نقد اسمي صرفا ومصارفته وان  
 كان المثلن موخر اسمي منه وان كان المثلن موخر  
 سمي **سلما** و**سلما** وان **كان المبيع** منقصة  
 سمي اجارة لو رقبته العبد له سمي كتابته او بعضها  
 سمي صداقا او طعا او **قلت** **وبزاد عليه**  
**ان كان كل منها** **دينا** سمي حوالته او المبيع دين  
 والمثلن عيتم من هو عليه سمي استبد الا وان كان  
 بمثل المثلن الاول لغير البايع الاول سمي توليته  
 او بزادة سمي **مراجعة** او **سعى** محالة او  
 ادخالا في بعض المبيع سمي اشتراكا او بمثل المثلن

في  
 الحيات



الاول للبايع الاول يسمى اقاله **تقسم ثانيا**  
**العمود الواقعه** بين اثنين على اقسام **الاول**  
**لازم من الطرفين** قطعا كالبيع والصرف والسلم  
 والتولية والتشريك وصلى المعاوضة والقراض  
 والوصية والعارية والوديعة والقرض والجمالة  
 قبل الفراغ والقضا والوصاية وسائر الولايات  
 غير الامانة **الثالث ما فيه خلاف** والاصح  
 ان لا يلزم فيها وهو المسابقة والمماثلة بينهما  
 انهما كالاجارة ومقابلته يقول انها كالجمالة  
 والنكاح لا يلزم من جهة المرأة قطعا ومن الزوج علي  
 الاصح كالبيع وقيل جاز منه لقدرته على الطلاق  
**الرابع** ما هو جاز ويؤك الى اللزوم وهو الهبة والرهن  
 قبل القبض والوصية قبل الموت **الخامس**  
**ما هو لازم من الموجب جاز من القابل** كالرهن  
 والكتابة والضمان والكفالة وعقد الامانة  
 والامانة العظمى **السادس عكسه** كالهبة  
 للاولاد **تتبع في صرح الملاي في**  
**قواعد** **بانت من الجاز** من الجانبين ولا يسه  
 القضا والتولية على الاوقاف والاشياء وغير  
 ذلك من جهة الحكام هذه عبارته فانها القضا

فواضح

فواضح فلكل من المولى والمولى العزل **واما التولية**  
 على الايتام فظاهر ما ذكره انت الحاكم اذا نصب  
 قضا على يتيم فله عزله **وكذا المن** على بعده من  
 الحكام وهو ظاهر فانه نايب الحاكم في امراض والمحاكم  
 عزله نايبه وان لم ينسب وقد كنت احيى بذلك  
 مرة في ايام شيخنا قاضي القضاة شيخ الاسلام شرف  
 الدين المناوي فما استغنى فافقه بخلافه ولا بد ليس  
 للحاكم عزله ولم يتضح لي ذلك الى الان وكانه  
 راي واقعة الحال تقتضي ذلك فانه الحاكم الذي  
 اراده عزله اليتم انما كان لغرضه اخذ مال اليتيم  
 منه ليستعين به فيما عزمه على الولاية **لج**  
 السلطنة ولا يتحقق هذا ما في الروضة كما صلبها من  
 ان المذهب الذي قطع به الاصحاب ان القوام  
 على الايتام والاوقاف لا يغرلون بموت القاضي  
 وانعزاله لئلا يتحمل احوال المصالح وهم كالمستولي  
 من جهة الوقف لا هذا في الانفراد بل عزله **واما**  
**التولية على الاوقاف** فقد ذكر الاصحاب ان للواقف  
 على الصحيح عزله من ولاده النظر والمقدريس ونصب  
 غيره **قال الرافعي** ويشبه ان تكون نصب  
 المسئلة لغرضه في التولية بعد تمام الوقف دون  
 ما اذا وقف بشرط التولية لفلان لان في فتاوي



البغوي انه لو وقف مدرسته ثم قال لعالم فوضت  
 اليك تدريسها او اذهب فدرس فيها كان له تبدل  
 بغيره **ولو وقف بغيره ان يكون** هو مدرستها  
 او قال حال الوقف فوضت تدريسها الى فلان  
 فهو لازم لا يجوز تبدل بله كما لو وقف على اولاده  
 الغر الا يجوز التبدل بالاختيار **قال الرافعي**  
 وهذا حسن في صفة الشرط وغير متضخ في قوله وتصرها  
 وفوضت التدريس اليه **راد الفوق في الروضة**  
 هذا الذي استحسنه الرافعي هو الاصح والاصح  
 ويتعين ان تكون صورة البتلة كما ذكر ومن الملقها  
 فكلامه محمول على هذا وفي **فتاوى ابن**  
**الحمل** انه ليس للواقف تبدل من شرط له النظر  
 حال انشا الوقف وان راي المصلحة في تبدله ولو عزم  
 الناظر المعين حال انشا الوقف نفسه فليس للواقف  
 نصب غيره فانه لا نظر له بعد ان جعل الشطر في حال  
 الوقف لغيره بل ينصب الحاكم فاختار **واختار**  
**السبكي** في هذه المصنوعة المحني اذا عزل الناظر  
 المعين نفسه انه لا يعزل وضم الى ذلك المدرسين  
 الذي شرط تدريسهم في الوقف انه لا يعزل يعزل نفسه  
**والف في ذلك مؤلفا** فعلى هذا يكون لا ريب من  
 الجانبين فيضم الى القسم الاول وقيل ان منشا الخلاف

فيه تدريس اهلها او كان الوكالة لا تفتقر الى  
 عزل **والثاني ولديها النكاح** لانه شرط في الد  
 ولا يعزل وفي الروضة واصلها عن فتاوى  
 البغوي واقره ان القيم الذي ينصبه الواقف لا يبدل  
 بعد موته ثم يلا له منزلة الوصي فيكون هذا من  
 القسم الرابع وكان هذا الفرع مستند ما افني به  
 فيما تقدم **لكن الفرق** واضح لانه الحاكم ليس له عزل  
 الاوصياء بل لا سبب بخلاف القوام لانه فوايه **وفي الروضة**  
 قبيل الغنية عن الماوردي واقره انه اذا اراد ولي  
 الامر اسقاط بعض الدخلاء المستثنين في الديوات  
 بسبب جاز او بغير سبب فلا يجوز **قال المتأخرون**  
 فيقيد بهذا ما اطلقاه في الوقف من جواز عزل  
 الناظر والمدرس فلا يجوز الا بسبب نعم افني جميع  
 المتأخرين منهم المصنف الفاروقي والصدري والوكيل  
 والبرهان بن الفرج والبليغي بانه حيث جعلنا  
 لناظر العزل لم يلزمه بيات مستنده **واقعه**  
**الشيخ شهاب الدين المقدسي** لكن قيد بهما اذا  
 كانت الناظر موقفا بعلمه ودينه وقال في الترخيم  
 لا حاصل لهذه القيد فانه ان لم يكن كذلك لم يكن  
 فاطرا وان اراد علما ودينا يزيد على ما يحتاج اليه  
 الناظر فلا يمتنع **ثم قال في اصل الفتيا** نظر



من جهة ان الناظر ليس كالقاضي العام الولائي فلم لا يطالب  
 بالمستند **وقد صرح شرح** في ارب القضاء بان  
 متى الوقف اذا اراد صرفه على المستحقين وهم مقينون  
 وانكروا فالقول قولهم ولهم المطالبة بالحساب **وقال**  
**الشيخ ولي الدين المراقب** في تكملة الحنفية  
 المقضية وله حاصل وليس كل ناظر يقبل قوله في حركه  
 المستحقين مث ولا يعزم من غير ابد استند في ذلك  
 اذا نازعه المستحق من ولا يعزم فانما عند اليه ليت  
 قطعته فيجوز ان يقع له الخلل وعلمه قد يخل ايضا  
 بظن ما ليس بقادر فادها **خلافا** من تمكن في العلم  
 والدين وكان فيه قدرا زائدا على ما يكفي في مطلق  
 المتعار من غير بين ما يقع وما لا يقع ومن ورع  
 وتقوي بحولك بينه وبين متابعه الهوى **وقد**  
 قال المتقيني في حاشية الروضة مع فتواه بما تقدم  
 ان حرز الناظر للمدرس وغيره فهو من غير شرط يسوع  
 لا ينفذ وتكون قاده في نظره فيهل كل من جوبه  
 على حاله اهو هذا حكم ولا يابست الوقف **واما**  
**اصل الوقف** فانه لا يزم من الواقف ومن الموقوف  
 عليه ايضا اذا قبل حيث شرطنا القبول فلو رد  
 بعد القبول لم يقطعه ولم يبطل الوقف **وفي**  
**الاشباه والمفاهيم** لابن السبكي كثير ما يقع

ان شخصا يقربانه لا حق له في هذا الوقف وان ريد اهو  
 المستحق دون غيره يخرج شرط الواقف كذا بالمر ومقتضاه  
 لا يستحقه فيظن بعض الادعياء ان المقر يوافق بقراره  
 فالحصواب انه لا يوافق سوا علم شرط الواقف وكذب  
 في اقراره ام لم يعلم فالبس بيقوت هذا الحق له  
 فلا ينتقل بكذبه **صا** **باب** **ليس لنا في المقوق**  
**اللازمة** ما يحتاج الى استقرار المعنوي وعليه الا  
 البيع واللم والاجارة والمسا بقة والصدقات وعوض  
 الخلع **تقسم** **ثالثا** **من المقوق** **فالا**  
**يستقر** الى الايجاب والقبول لفظا **ومنها ما يستقر**  
**الى الايجاب** والقبول لفظا **ومنها ما يستقر** الى  
 الايجاب لفظا ولا يستقر الى القبول لفظا بل  
 يكتفي الفصل ومنها لا يفتقر اليه اصلا بل شرطه عدم  
 الرد **ومنها ما لا يرد** **بما** **لا يرد** **بما** **لا يرد** **بما** **لا يرد**  
 منه الهدية فالجميع انه لا يشترط فيها الايجاب  
 والقبول لفظا بل يكفي البعث من المهدى والقبض  
 من المهدى اليه **وفي** **وجم** **يشترطان** **وفي** **ثالثا** **لا يشترط**  
 في الماكول **باب** **ويشترط** **في غيرها** **وفي** **باب** **لا يشترط**  
 في الانتفاع **ويشترطان** **في النصف** **ومنه الصدقة** **قال**  
**الرافعي** وهي كالهدية بالافرق ومنه ما يخلعه  
 السلطان على العادة ومنه ما قلنا بصحة المعاطاة

باب النقص



فيه من البيع والهبة والادارة والرهن ونحوها  
 على ما اختاره في الروضة وشرح المذهب من الرهن  
 فيه الى العرف وقيل يختص بالمعقبات كقول خبث ونحوه  
 ويشمل بما دون تصيب العرق والثاني البيع والعرف  
 والتم والتولية والتفريق وصلاح المعاوضة والصلح من  
 الدم على غير جنس الدية والرهن والافالة والموالة والكسوة  
 والادارة والمساقاة والهبة والتكاح والصداف  
 وعوض الخلع ان بدأ الزوج او الزوجة بصيغة معاوضة  
 والخطبة فلو لم يصرح بالادارة لم تحرم الخطبة عليه والكسوة  
 وعقد الامانة والوصاية وعقد الجزية **وقد اقرض**  
**في الاصح والوصية لمعين وكذا الوقف على معينين**  
 في الاصح كما ذكره الشيخان في باب **واختار في الروضة**  
**في العرق عدم اشتراطه وصحة ابن الصلاح**  
**والسبكي والاسنوي وقال في المهمات**  
 المختار في الروضة ليس في مقابلة الاقرنين بل بمعنى  
 الصحيح والراجح **واما ولاية القضاء فنقل الرافعي**  
 عن الماوردي انه يشترط فيها القبول وقال ينبغي ان  
 يكون كالولاية **والمالك الوكالة والقراض والوديع**  
 والمارية والجمالة ولوعين المامل والخلع ان بدأ بصيغة  
 تعلف مكنت اعطيت الخاففت طالق والامان  
 فانه يشترط قبوله وكفى فيه اشارة مفهومة **والرابع**

الوقف

الوقف على ما اختاره النووي **والخامس الضمانات**  
 وكذا الوقف في وجه والابرا والصلح عن دم العمد  
 على الدية واجارة الحديث صرح البلقيني بانه  
 لا يشترط فيها القبول **والظاهر ايضا** انها لا ترتد بالرد  
**ضابط اتحاد الموجب والقابل ممنوع**  
 الا في صور الاولى والاسب والمجد في بيع مالا المفضل لنفسه  
 وبيع ماله للمفضل وكذا في الهبة والرهن **الثانية**  
**المجد في تزويج بنت ابنه** بائن ابنه الآخر على الصحيح  
**الثالث** اذا تزوج عبده الصغير باسمه على قول  
 الاحبار **الرابعة الامام الاعظم** اذا تزوج من لا ولي  
 لها على وجه تجري في الماضي وابن العم والمعتق  
**الخامسة** اذا وكله **واذلت له في البيع من نفسه**  
 وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة ففي المطلب ينبغي ان  
 يجوز لا تنشاء التهمة **فائدة** **الاجاب والقبول**  
 هل هما اصلان في العقد او لا **اجاب** اصل والقبول  
 فرع قال ابن السكيت رايته في كلام ابن عدلان حكاية  
 خلافه في ذلك وبني عليه بعضهم ما اذا قال المشتري  
 يعني **نعم** **البيع** بعثتك فهل ينقصد ان قلنا بالاول  
 صح والا فلا لان الفرع لا يقدم على اصله **ضابط**  
**ليس لنا عقد يختص بصيغة الا التكاح والتم**  
**ضابط كل اجاب** انتقل الى القبول فقبوله



بعد موت المورث لا يعتد الا في صحة وكل من ثبت  
 له قبول فانت بموته الا الموصي له فانه اذا مات  
 قام وارثه فيه مقامه **تقسيم رابع** من الموقوف ما لا  
 يشترط فيها قبض لا في صحته ولا لزومه ولا استقراره  
 ومنها ما يشترط في صحته ومنها ما يشترط في لزومه  
 ومنها ما يشترط في استقراره فالاول النكاح لا يشترط  
 قبض المتكوهة والمهرالتر **فلو انفس** الحال عليه  
 او جحد فلا رجوع للمحال والوكالة والوصية والجمالة  
 وكذا الوقف على المشهور وقيل يشترط في المعين والثاني  
 العرف وبيع الربوي ورأس مال السلم واجرة اجارة  
 الذمة **والثالث الرهن** والهبة والرابع البيع  
 والسلم والاجارة والتصدق والعرض يشترط القبض  
 فيه للمالك لكن لا يعتد اللزوم لان المقرض الرجوع  
 مادام باقيا بحاله **صاحب** اتحاد القابض  
 ممنوع لانه اذا كانت قابضا لنفسه احتاط لها  
 واذا كانت مقبضا وجب عليه وفا الحق من غير زيادة  
 فلما تخالف الفرضان والطابع لا تنضمبط امتنع  
 الجمع ولهذا الوقف كل الراسين المرتهن في بيع الرهن  
 لاجل وفاربه لم يجز لاجل الهمه واستعمال البيع ولو  
 قال **لصحت** المصلحة من وينه **السبع** من زبيد  
 مالي عليه لتفكك أصل لم يجمع ويستثنى صور

فصل في القسمة الرابع

فصل في اتحاد القابض والمقبض

الاول

**الاول** الوالد يتولى طريقه القبض في البيع لانه  
 القبض لا يزيد على المقد وهو يملك الافراد به **الثاني**  
 ولي النكاح اذا اصدق في كتمته او في مال ولد ولده لس  
 ابنه **الثالث** اذا خالها على طعام في ذمتها بصفة  
 السلم واذن لها في صرفه لو لودها فصرفته له  
 بلا قبض **رابع** **الرابعة** **مسئلة** **الطفر** اذا ظفر بغير  
 جنس حقه او بمقبضه بحسنه ونقد راسخا وده من  
 المحقق عليه طوعا يكون ما اخذه قبضا منه كصف  
 نفسه فهو قابض مقبض **الخامسة** قواجر دار واذن  
 له في صرف الاجرة في العماره جازا لارسة قوكل  
 الموهوب له القاصب او المستعير او المستاجر في قبض  
 ما في يده من نفسه وقيل حج ويري القاصب والمستعير  
 اذا امتدت مدة يتي في قبض القبض لا تعدل الرافعي في  
 باب الهبة عن الشيخ ابي حامد وغيره ثم قال  
**وهذه** تخالف الاصل المشهور ان الواحد لا يكون قابضا  
 ومقبضا **سادسة** نقل الجوري عن **الثاني** ان الساعي  
 ياخذ من نفسه لنفسه كالثامنة اصل الوصي الفقير من  
 مال اليتيم **قال** الشيخ عز الدين ان جعلناه قرضا  
 اتحد المقرض والمقرض وان لم يخله قرضا فقد  
 قبض من نفسه لنفسه **السابعة** **لوا** **منع** المشتري  
 من قبض المبيع نائب القاصي عنه فانه فقد في



وجه ان البايع يقبض من نفسه للمشتري فكأن  
 قابضا مقبضا والشهور ثلاثة وان من ضمان البايع  
 كما كان **قال الامام والوجه** ذلك الوجه لكان  
 من عليه دين حال واحضره الى مستحقه وامتنع من قبضه  
 يقبض من نفسه ويصير في يده امانة وتبرأ منه ولم  
 يقبل بذلك احد **المأشورة** لم اعطاه ثوبا وقال  
 مع هذا واستوف حقتك من ثمنه فهو في يده امانة  
 لا يضمنه لو تلف وهل يصح ان يقبض من نفسه فيه  
 وجهان **قلت وسئل** عن رجل اذنت  
 لزوجته ان تعرض عليه كل يوم مائة درهم وينفقها على  
 نفسها فهل يصح ذلك فاجب نعم **وبلفظي** ان يقبض  
 من لا علم عنده ولا تحقيق انكره لانه يلزم منه اتمام  
 القايض والمقبض **تدليس** بترتيب قاعدة  
 انما ذالقايض والمقبض ما لو قطع من عليه الرقبة  
 نفسه به او جلد الحائض نفسه باذن الامام او قطع من  
 عليه القصاص نفسه باذن المحقق او وكله في قتل  
 نفسه او جلد في القذف والاصح المنع في صورتي  
 القصاص وجلد القذف والزنا والاجزاء في صورة السرة  
 لحصول الفرض وهو التكيل بذلك بخلاف الجلد لانه  
 تد لا يؤلم نفسه ويعظم الايلام فلا يتحقق حصول  
 المقصود بخلاف صورتي القصاص فيما سأل على مسئلة

الجلد

الجلد وعلى مسئلة قبض المشتري البيع من نفسه باذن  
 البايع فانه لا يقبض به **تقديم خاص** قال  
 الباقين كل عقد كانت المدة وكفا فيه لا يكون الاموقنا  
 كالاجارة والمساقاة والهبة وكل عقد لا يكون كذلك  
 لا يكون الامطلقا وتعرض له التاقيت حيث لا ينافيه  
 كالتراض بذكر فيه مدة ويمنع من الثوب بعدها فقط  
 وكالاذن المقتد بالزمان في اوباه وكالوصاية ومما  
 لا يقبل التاقيت في الاصح ومما يقبله الايلاد والظهار الجزية صح  
 والتدريس واليمين ومخوها اهر **والحاصل** ان ما لا يقبل  
 التاقيت بحال وصي اقب بطل البيع بانواعه والتمكاح  
 والوقف قطعا والجزية وقبلة وهو شرط في صحة  
 الدخالة وكذا المساقاة والهبة على الاصح وقبلة ليس  
 بشرط في صحته الوكالة والوصاية **تقديم**  
**سار** قال **ادما** هو التاقيت المتعلقة  
 بالاميان الثلاثة الرهن والكفيل والشهادة فمن  
 العقود ما تدخله الثلاثة كالبيع والسلم والقرض ومنها  
 ما تدخله الشهادة دونها والكفالة دون الرهن وهو  
 الجعالة ومنها ما تدخله الكفالة دونها وهو ضمان  
 المدرك **صالح** **طاليس** لما عقد عيب  
 فيه الاشهاد من غير تعبد الموكل الا التكاليف قطعا  
 والرهبة على قول وعقد الخدعة على وجه ومما قيل هو

جواب



الاشهاد فيه من غير المقدور التمسك عليه وجبه والقيط  
 على الاصح كقول ارقائه **قواعد الاول قال**  
 الاصحاب كل عقد يقتضي صحته الضمان فكذا  
 فاسده وما لا يقتضي صحته الضمان فكذا فاسد  
**اما الاول** فلان الصحيح اذا اوجب الضمان فالفا  
 اولي واما الثاني فلان اليات اليد عليه بازل  
 المالك ولم يلتزم بالمتد ضمان واستثنى من  
 الاول ما يمل **الاولي اذا قال** قارضتلك على ان  
 الزخ كله لي فالصحيح انه قراض فاسد ومع ذلك  
 لا يفتى العامل اجرة على الصحيح **الثانية الى**  
**ساقاه** على ان الثمرة كلها له وهي كالقراض  
 الثالثة ساقاه على ردي ليفسه ويكون الشجر  
 بينهما او ليفسه وتيقده مدة والثمر بينهما فسد  
 ولا جرة وهذا اذا ساقاه على ردي مفوس وقد ردة  
 لا يشر فيها في العادة **الرابعة** اذا صد عقدا  
 الذمة من غير الامام لم يصح على الصحيح ولا جرت فيه  
 على الذي على الاصح **الخامسة** اذا استوجرا لم  
 بلجهاد لم يصح ولا شي **السادسة** استاجر  
 ابو الطفيل لارضاعه وقلنا لا يجوز فلا يستحق  
 اجرة المثل في الاصح **السابعة** قال الامام مسلم ان  
 دللتني على القلعة الغلانية فلك منها جارية  
 ولم

ولم يعين الجارية فالصحيح الصحة كما لو جري من  
 كافر فان قلنا لا يصح لم يستحق اجرة **الثامنة**  
**المسا بقة** اذا صحت فالهمل فيها مضمون وان  
 فسدت لا تضمن في وجه **الثاسعة** النكاح الصحيح  
 يوجب المهر بخلاف الفاسد ويستثنى من الثاني  
 ما يمل الاول الشركة فانها اذا صحت لا يكون عمل  
 كل منهما في مال صاحبه مضمونا عليه وان فسدت يكون  
 مضمونا باجرة المثل **الثانية** اذا صد مر الرهن او  
 الاجارة من الفاسد فتلفت العين في يد المرهن  
 او المستاجر فللمالك تضمينه على الصحيح وان كان  
 القرار على الفاسد مع انه لا ضمان في صحيح الرهن  
 والاجارة **الثالثة** لا ضمان في صحيح الرهن  
 وفي المعتوض بالهبة الفاسدة وجه انه يضمن  
 كالباع الفاسد **الرابعة** ما صد من الصبي  
 والسفينة مما لا يقتضي صحته الضمان فانه يكون  
 مضمونا على قابضه منه مع فساد **خاتمة**  
**المراد من القاعدة** الاولى استواء الصحيح والفاسد  
 في اصل الضمان لا في الضامن ولا في المقدار فانها  
 قد لا يستويان اما الضمان فلان الولي اذا استاجر  
 على عمل للصبي اجارة فاسدة تكونت الاجرة  
 على الولي لا في مال الصبي كما صرح به النووي في فتاويه



بخلاف الصحيحة واما المقدار فلا يصح البيع مضمون  
 بالثمن وفاسده بالقيمة او المثل وصحيح المرض مضمون  
 بالمثل مطلقا وفاسده بالمثل او القيمة وصحيح المساقاة  
 والمراض والاجارة والمساقاة والجمالة مضمون بالمسعى  
 وفي الفاسد جهرا المتكلم **باب** هل عقد يسمى  
 فاسدا يسقط المسمى الا في مسئلة وهي ما اذا عقد الامام  
 مع اهل الذمة السكن في الجمار على مال فني اجارة  
 فاسدة فلو سكنوا ومضت المدة وجب المسمى لتقدير  
 ايجابه عوض المثل فان سمعه الاسلام سنة لا يمكن دارم  
 ان يقابل باجرة مثلهما **باب** لا يلحق  
**فاسد العبادات** بصحتها اولاد يمتضي فيه الاليج  
 والعمرة **القاعدة الثانية** كل تصرف يعاهد  
 عن تمصيل مقصوده فهو باطل ولذلك لم يصح بيع الحر  
 وام الولد ولا نكاح المحرم ولا المهرم ولا المجارة على عمل  
 محرم واشباه ذلك **واختلف في شروط نفي خيار المجلس**  
 في البيع فمن ابطال العقد او الشرط نظر الى ان مقصود  
 العقد اثبات الخيار فيه للمتردد فاشترط نفيه  
 يخل بمقصوده ومن صححه نظر الى ان لزوم العقد هو  
 المقصود والخيار دخل فيه **الثالثة في وقف**  
**الموقوف قال الرافعي** اصل وقف المقود ثلاث مسائل  
 احدها بيع الفضولي وفيه قولان اصحهما ونحو المنسوخ

فقط القاعدة الثانية

في الجديد

في الجديد انه باطل والثاني انه موقوف ان احاز المالك  
 او المشرى له نفذ والباطل ربح يات في سائر التمرقات  
 كترقيق موليته وطلاق زوجته وعنف عبده وهبته  
 واجارة داره وغير ذلك **والثانية** اذا عصب اموا لا  
 يتم باعها وتصرف في اعيانها سرقة بعد اخري وفيه قولان  
 اصحهما بطلان الكل والثاني ان للمالك ان يبيعها  
 ويباخذ الماثل منها **الثالثة اذا باع مال ابيه**  
 على ظن انه حريم وانه البايع فضولي وكان متاجرا له  
 المقود وفيه قولان اصحهما صحة البيع لمصادرة ملكه  
**والثاني المنع** لانه لم يقصد قطع الملك وقد مر  
 من اضاقتهم قوله الوقف الى هذه المسائل **الثلاث** ان  
 الوقف نوعان وقف بين ووقف انعقاد في الثالثة  
 المقود في نفسه صحيح او باطل ونحوه لا يعلم ذلك ثم بين  
 في ثاني الخصال وفي الاولتين الصحة او سرور الملك  
 موقوف على الاجازة على القول به لك فتكون الاجازة  
 مع الايجاب والقبول ثلاثة اركان العقد وهي في  
 مسئلة النصب اقوي مشروطة ببيع الفضولي لما فيها  
 من حريته المقود الكثيرة بالنقص **ثم هنا مرات**  
 اخرى قيل بالوقف فيها ايضا منها تعرف الراهن في الموهبة  
 بما يزيل الملك كبيع او هبة او بما يقل الرغبة كما تروى  
 بغير اذن المرتهن والمشهور بطلان ذلك وعلى



وقف العقود تكون موقوفه ان اجاز المرتهن او ملك  
 الرهن تعين نفوذها والافلا وهي اولى به من بيع  
 الفضولي لوجود الملك المقتضي لصحة التصرف  
 في الحمله **ومنها تعرف الفلاس** في شيء من اعيان  
 ماله المحجور عليه فيه بغير اذن الفلز والاصح بطلانه  
 والثاني انه موقوف فان فضل ذلك من الدين  
 باارتفاع حرا اربابان نفوذ من حيث التصرف  
 والابان بطلانه هكذا عبر كثير من وظهره  
 ان الوقف وقف بين **ومما الراجح الى انه وقف**  
**انقاد ومنها تصرف الميراث بالجماعة** فيما زاد  
 على الثلث وفيه قولان احدهما بطلانه والاصح وقفه  
 فان اجازها الوارث صحت ولا بطلت وهذه  
 اولي بالصحة من تصرفات المفلس لان ضعف الثلث  
 امر مستقبل والمانع من تصرف المفلس والراهن قائم  
 حالة التصرف **القاعدة الرابعة** الباطل  
 والفاسد عند تامة وفان الا في الكتابه والخلع  
 والمارية والوكالة والشركة والعراض وفي العبادات  
 في الحج فانه يبطل بالردة ويفسد بالجماع ولا يبطل **قال**  
**الامام** في الخلع كلها اوجب البيئته وان ثبت المسمى  
 فهو الخلع الصحيح وكلها بالكلمة او سقط البيئته  
 فهو الخلع الباطل وكلها اوجب البيئته من حيث كونه  
 خلعا

ففي القاعدة الرابعة

خلعا وانسد المسمى فهو الخلع الفاسد وفي الكتابه  
 الصحيحة ما اوقعت العتق واوجب المسمى بان انتظت  
 باركانها والفاسدة ما اوقعت العتق وتوجب عوضا  
 في اجماله وان وجدت اركانها من نصح عبارته ورفع  
 التحليل في الموضع واقرته بها شرط فاسد **القاعدة**  
**الخامسة** تعالي العقود الفاسدة حرام كما يؤخذ  
 من كلام الاصحاب في عدة مواضع قال الاسنوي وخرج  
 عن ذلك صورة وهو المضطر اذ لم يجد الطعام الا  
 بزيادة على ثمن المثل فقد قال الاصحاب ينبغي له ان  
 يبتاع في اخذ الطعام من صاحبه ببيع فاسد ليكون  
 الواجب عليه القيمة كما نقله الرافعي **في**  
**نظر هذه القاعدة** الواجب والغرض عندنا ان نذكر فان  
 الا في الحج فان الواجب يجر يدم ولا يتوقف التحلل عليه  
 والغرض بخلافه **قال** الرويان **في**  
**في الزوق** التعرفات بالشر الفاسد كلها كتصرفات المصاحب  
 الا في وجوب المحل عليه وانفق بالولد حرام او كونه ام ولد  
 على قوله **القول في الفسوخ** قال ابن  
 السكي الفسخ حل ارتباط العقد فسخ البيع قال في  
 الروضة قال اصحابنا اننا انفق البيع لم ينطق اليه  
 فسخ الا باحد سبعة اسباب خيا بالخلف والشرط  
 والعيب وفلف المشروط والاتاقاة والتقالف وهلاك

ففي القاعدة الخامسة

ففي القاعدة السادسة



المبيع قبل القبض وزيد عليه انور خيار تعلق الركبان  
وتغريف الصفقة دواما وابدا وطلب المشتري وما  
راه قبل العقد اذا تضمن وصفه وما لم يره على قوله والتقرير  
الفعل من التقرير ونحوها وجعل الدكة تحت  
الصرة وجعل الفص مع القدرة على الانزع وطريقت  
البيع مع العلم به وجعل كون المبيع مستأجرا والامتناع  
من المروط عن المشتق ومن العتق على راي وتقدر  
قبض المبيع لقبض ونحوه وتقدر قبض الثمن لغيبه  
مال المشتري الى مسافة القصر وظهور الزيادة في الثمن  
في المراجعة وظهور الاحجار المدفونة في الارض اذا  
ضر القلع والترك او القلع فقط ولم يترك البايع الاحجار  
واختلاط الثمرة والمبيع قبل القبض بغيره ان لم يبيع  
البايع وتعب الثمرة بترك البايع الشيء والتنازع في  
الشيء اذا ضرت الثمرة وضر تركه الثمرة وتقدر الفدا  
بعد بيع الحاي والحيار في الاخر لا في الجني لا للبايع  
ولا للمشتري وهذه نحو ثلثين شعبا وكلها  
يباعها العاقد بوث الحاكم الا في التحالف **ففي**  
**وجه التحاليف** بائع الحاكم والاصح لا يتعين بل هو  
واحد هما وكلها تحتاج الى فسح ولا يفسخ شيء منها  
بنفسه الا التحالف وجه واختلاط المبيع قبل القبض  
على قوله وكلها تحتاج الى فسح الا العنق في خيار المجلس  
والشرط

س  
التحالف

والشرط فيحصل بوعي البايع واعقابه وكذا بيعه واجارته  
وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح والا الفسخ بالفسخ  
فحصل بهذه الامور في راي **المسلم ينطرق اليه**  
**الفسخ** بالاقالة وانقطاع العلم فيه عند الحلول  
وجود المسلم المسلم اليه في مكان غير محل التسليم  
ونقله هبة **الفرض ينطرق اليه** الفسخ بالاقالة  
وهو بيع فوالم وينك بفسخ المهرتين وتلف المهرين  
ويتعلق حق الحنابة بقرينة وباختلاط الثمرة المهرين  
**الموالة ينطرق اليها** الفسخ فيما لو حال بئس  
بيع ثبت بطلانه بينة او باقرارهما والمحال **الموالة** فف  
**والوكالة والعارية** والوديعة والفراض كلها تفسخ  
بالعزل من المتعاقدين او احدهما ويجنون كل منهما وانما  
وتزيد الوكالة بطلانها بالانكاح حيث لا غرض فيه **هبة** فف  
تنطرق اليها الفسخ بالدخول بوجهة الاصل المفرع ولا  
تحصل بالاقالة الاجارة تنطرق اليها الفسخ بالاقالة  
وتلف المستاجر المعين كونه الدابة وانهدام الدار  
وقضيه في اثنا المدة واستمرحتي انقضت وقيل بل  
يثبت الحيار وكما لو لم يسم وموتت موقوفات او في  
لهبها مدة عمره او هي وقن عليه فاستقلت الى البطن  
الثاني ومعنى المدة قبل التسليم وما من رخص  
استاجر لقطعهما ويدهما صلتا استاجر لقطعهما والعفو

المسلم ينطرق اليه  
الفسخ بالاقالة  
والوكالة والعارية  
والوديعة والفراض  
كلها تفسخ بالعزل  
من المتعاقدين او  
احدهما ويجنون كل  
منها وانما تزيد  
الوكالة بطلانها  
بالانكاح حيث لا  
غرض فيه هبة فف  
تنطرق اليها الفسخ  
بالدخول بوجهة  
الاصل المفرع ولا  
تحصل بالاقالة  
الاجارة تنطرق  
اليها الفسخ  
بالاقالة وتلف  
المستاجر المعين  
كونه الدابة  
وانهدام الدار  
وقضيه في اثنا  
المدة واستمرحتي  
انقضت وقيل بل  
يثبت الحيار  
وكما لو لم يسم  
وموتت موقوفات  
او في لهبها مدة  
عمره او هي وقن  
عليه فاستقلت  
الى البطن الثاني  
ومعنى المدة قبل  
التسليم وما من  
رخص استاجر  
لقطعهما ويدهما  
صلتا استاجر  
لقطعهما والعفو

على الاجارة ينطرق اليها الفسخ



عن قصاص استوجر لا ستمائة فيما اطلقت الجمهور  
وثبت بها خيار الفسخ بظاهر وعيب يتفاوت به الاجارة  
قديم او حادث **ومر انقطاع الرهن** استوجرت  
للزراعة والغصب والادباق حيث لم يستمر وموت  
الموجر في الذمة حيث لا وفاء التركة ولا في الوارث  
وهرب اجمال **تجارتها** حيث تغدر الاكثة اعليه  
**تجب** اجرة رب المفضل مدة لا يبلغ فيها بالن  
فبلغ باحتلام لم تفسخ الاجارة على الاصح وعلى هذا لا خيار  
له على الاصح كالمغيرة اذا تزوجت بلفت ويحرب  
ذلك فيما لو اجر الممنون فافاق او العبد ثم اعتقه او  
استاجر المسلم دارا من حرابي في دار الحرب ثم غنمها  
المسلمون او استاجر حربيا فاسترق **النكاح**  
فرقة انواع فرقة طلاق وخلع وايللا واعسان  
واعسان بنفقة وفرقة الحكمين وفرقة عتق وفرقة  
غرور وفرقة عيب وفرقة عتق تحت رقيق وفرقة  
رضاع وفرقة طرد ومحرمية وفرقة سبي احد الزوجين  
وفرقة اسلام وفرقة ردة وفرقة لعان وفرقة ملك  
احد الزوجين الاخر وفرقة جهل سبقه احد العقد  
وفرقة تبين فسق الشاهدين وفرقة موت  
وكلها فسخ الا الطلاق وفرقة الحكمين والخلع على  
المجيد وفرقة الايلاد على الاصح **وفى الاعسار وجه**

انه طلاق

فرقة  
اعسان  
بنفقة

انه طلاق وكلها لا تحتاج الى حضور حاكم حال الفرقة  
الا للعتان فانه لا يكون الا بمحضوره ولا يقوم الحكم فيه  
مقام الحاكم على الصحيح **وانما لا يحتاج اليه اصلا** فاما لطلاق  
والخلع والعنف وما لا يحتاج الى انشاء وهو الاسلام  
والردة وطرد والمحرمية والسبي والرضاع وكلها يقوم  
الحاكم فيها مقامه اذا امتنع الا الاختيار وكذا الايلاد في  
قول **ضابط** **ليس لنا موضع يملك فيه**  
**المرة فسخ النكاح** ولا تملك اجازته الا فيما اذا  
عتقت عتق رقيق وطلقها رجعيا او ارتد فلها  
الفسخ والتاخر الى الرقبة والاسلام وليس لها الاجارة  
فيلذلك **قال النووي** في تهذيبه السبب  
سنة عيب المبيع ورثة الكفارة والفرقة والاضحية  
والهدى والعقيقة والاجارة والنكاح وحدها  
مختلفة في المبيع ما ينقص المالة او الرغبة او العين  
اذا كان الغالب في جنس المبيع عدمه وفي الكفارة  
ما يضر بالمل اضرارا يمتد الى الدخية والهدى  
والعقيقة ما ينقص اللحم وفي الاجارة ما يؤثر في المنفعة  
تاثيرا يظهر به تفاوت في شدة الرقبة لان العقد  
على المنفعة وفي النكاح ما ينقض وطئ او كسر شهوة  
النوقان وفي العرة كالمبيع اهو بغير عيب الدية وهو  
كالمبيع وعيب الزكاة كذلك على الاصح وقيل كالاضحية

ففي صح



وعيب الصداق اذا انشطر وهو ما فات به غرض صحيح  
 سواء كان في امثاله عيب ام لا وعيبه الموهون وهو  
 ما نقص القيمة فقط **فأما ثمة الخيار في هذه**  
**المنوخ** وغيرهما على اربعة اقسام **أحد** **فما هو**  
 على الفور بلا خلاف كخيار العيب **الا في صورتين**  
**أحدهما اذا اشترى** **ساجرا** **رضا** **لزرعة** **فانقطع** **بأثرها**  
**ثمة الخيار للعيب** **ثان** **المأور** **ثيب** **على التراخي**  
 وحزم به الرافعي والآخرى كل مقبوض عما في الذمة من  
 سلم او كتابه اذا وجدته مهيأ فله الرد وهو على  
 التراخي ان قلنا يملكه بالرضا وكذلك ان قلنا بالقبض  
 على الاوجه قاله الامام **الثاني** **ما هو على التراخي**  
**بلا خلاف** **ف** **كخيار الوالد في الرجوع ومن**  
**ابهم الطلاق او المتف او سلم على الكرمه اربع**  
**وامراة المولى وامراة المهر بالنفقة واحد**  
**الزوجين اذا انشطر الصداق وهو زائد او ناقص**  
**والمخرجه اذا بقى العبد قبل قبضه وولي الدم**  
**بين المني والقصاص** **الثالث** **ما فيه خلافا**  
 والاصح انه على الفور كخيار تليق الركبان والبايع  
 في الرجوع فيما باعه للعقل والاختلاف بالثقة والفسخ  
 بعيب النكاح والحلف فيه وخيار العتق والغرور  
 والاحسار بالمهر **الرابع** **ما فيه خلافا** **والاصح**

انه

انه على التراخي كخيار السلم اذا انقطع السلم فيه عند  
 محله وخيار الروية اذا جوزنا بيع الغايب **الصداق**  
**ينقطع** **اليه الفسخ** **ببطله قبل القبض** **وتعيبه**  
 وبالاقالة **الثمانية** **ينقطع الفسخ** **الي الصحة**  
 بعجز المكاتب عن الاداء وغيبته عند الحلول ولو كان  
 ماله حاضرا او امتناعه من الاداء مع القدرة ويجنون  
 العبد حيث لا مال له فليس الفسخ في الصور الاربعة  
 والمعد ايضا في غير الاخيرة ويموت المكاتب قبل تمام  
 الاداء فتفسخ من غير نسخ والي الفاسدة يجنون  
 السيد وانما يثبته والجر عليه **منا ليس لنا عقد**  
 يرتفع بالانكار الا لو كان مع العلم حيث لا غرض ولا  
 انكار الوصية على ما رجحه في الشرح والروضة في بابها  
**الفسخ** **هل يرفع المتقدم من اصله او حينه فيه**  
**فدفع** **الاول** **الفسخ** **المبيع** **بخيار المجلس او الشرط**  
 فيه وجهان **أصحهما** **في شرح المذهب** **من حينه** **الثاني**  
**الفسخ** **بخيار العيب** **والقرينة** **وتحورها** **والاصح** **انه**  
 من حينه ويقل ان كان القبض من اصله والا فمن حينه  
**الثالث** **تلف المبيع قبل القبض والاصح** **الانفساخ**  
 من حينه **التلف** **الرابع** **الفسخ** **بالتلف** **والاصح**  
 من حينه **الخامس** **اذا كان** **راس مال السلم في الذمة**  
 وعيب في المجلس ثم انفسخ السلم بسبب يمتنضيه وراس المال

عيب الصداق  
 في الكتاب

على الفسخ  
 العقد من اصله



بان نزل يبيع الى عينه او بدله وجهان الاول  
 قال الفزالي والخلاف يفتت الى ان المسلم فيه  
 اذا رد بالعيب هل يكون نقضا للملك في الحال او هو  
 بين لعدم جريان الملك ومقتضى هذا التفريع  
 ان الاصح هنا انه يقع للمقدم اصله ويجري ذلك  
 الصانع ثم الكتابه وبدل الخلع اذا وجد به عيبا  
 فرده لكن في الكتابه يريد المتف لعدم القبض  
 المعلق عليه وفي الخلع لا يريد الطلاق بل يرجع الى  
 بطل البضع السادس الضح بالفسخ من حينه قطعا  
 السابع الرجوع في الهبة من حينه قطعا الثامن  
 فسخ التلاع باخذ المنيوب والاصح انه من حينه  
 التاسع الاقالة على القول بانها فسخ والاصح  
 انها من حينه العاشر اذا قلنا يصح تبوله العبد  
 الهبة بدون اذن السيد وللسيد الرد فله يكون  
 الرد قطعا للملك من حينه او اصله وجهان  
 ذكرهما ابن العاص ويظهر اثرهما في وجوب الفطرة  
 واسن المجارية الموصوفة **الحادي عشر** اذا  
 وهب المريض ما يحتاج الى الاجارة فنقض الوارث  
 بعد الموت منهل هو دفع من اصله او حينه وجهان  
 الثاني عشر اذا كانت الثمرة تحمل حلين في السنة فوهن  
 الثمرة الاولى بشرط القطع فلم تقطع حتى اختلقت  
 بالحادث

بالحادث وعسر التمييز فان كان قبل القبض انفسخ  
 الرهن او بعده فقولان كالباع **فان قلنا**  
**يبطل** فهل هو من حيث الاختلاف كلف الموهوب  
 او من اصله ويكون حدوث الاختلاف والاعلى  
 الجهالة في العقد وجهان حكاهما الماوردي  
 فلو كان مشروطا في بيع فلا يبيع الغيب في ضيقه على  
 الثاني دون الاو **الثالث** **شروط** في الموهبة  
 انقطاع من حينه **قاعدة** **يفسخ في الضم**  
 ما لا يفسخ في العقود ومن ثم لم يجمع الى قبول وقيل  
 الضم في التعلقات دون العقود ولم يصح تغليب  
 اخيا من سلم على اكثر من اربع لان معنى العقد  
 ولا فسخه لانه يتضمن اخيا الباقي وجاز توحيده الكافر  
 في طلاق المسلمة لانه لها **القول** **سبب** في  
 الصريح والكناية والتفريع **قال** **العلماء** الصريح اللفظ  
 الموصوح لمعني لا يفهم منه غيره عند الاطلاق وتمايله  
 الكناية **قنينة** اشهر ان ما خذ الصراحة هل هو  
 ورود الشرع به او شتمه الاستعمال خلاف وقال  
 السبكي الذي اقله انها مراتب **احدها** ما تكرر زانا  
 وسنة مع الشياخ عند العلماء والعامه فهو صريح قطعا  
 كلف الطلاق **الثانية** المتكررة غير الشاي كلف الطلاق  
 والسراج فيه خلاف **الثالثة** الوارث غير الشاي

في البيع والضمان والوكالة والوصية والتمليك



كالاتفاق وفيه أيضا خلاف **الرابع** **وروده** في  
 ورود النكاح ولكنه شايع على لسان حملة الشرع  
 كالمخلف والمشهور أنه صريح **الخامسة** **ما لم يرد** ولم يقع  
 عند العلماء ولكن عند العامة مثل خلال الله  
 على حرام والاصح أنه كناية **قاعدة الصريح**  
**لا يحتاج إلى نية** والكناية لا تكفي إلا بنية أما  
 الأول فيستثنى منه ما في الروضة وأصلها أنه لو  
 قصد المكره إيقاع الطلاق فوجها **أحدهما**  
**لا يقع لاث اللفظ** ساقط بالاكراه والنية لا تعمل  
 وحدها والاصح يقع لقصد اللفظ وعلى هذا فصرح  
 لفظ الطلاق عند الاكراه كناية أن نوي وقوعه والافلا  
**وأما الثاني** **فلا يستثنى** منه ابن القاص صورة  
 وهي ما إذا قيل له طلقت فقال نعم فقبل بلفظه وإن لم  
 ينو طلاقا وقيل يحتاج إلى نية واعترض بأن مقتضاه  
 الاتفاق على أنه نية كناية وأنه القولين في احتياجه  
 إلى النية **والمعروف** **أنه القولين** في صريحه والاصح  
 أنه صريح فلم نعلم كناية عن الافتقار إلى النية تبينها  
**الأول** **تدبشك** **على قولهم** **الصرح** لا يحتاج  
 إلى نية قولهم بشرط وقوع الطلاق **قصد** حروف  
 الطلاق بمعناه **وليس** بمشكول فإنه المراد في الكناية  
 قصد إيقاع الطلاق وفي الصريح قصد معنى اللفظ

بحروفه

بحروفه لا الإيقاع ليخرج ما إذا سبق لسانه وما إذا  
 نوى غير معنى الطلاق الذي هو قطع العصمة  
 كالحل من وثاق ويدخل ما إذا قصد المعنى ولم يقصد  
 الإيقاع كالهزل الثاني من المشكل قول الزمخشري في الوقف  
 وقوله تصدقت فقط ليس بصريح وإن نوى إلا أن  
 يضيف إلى جهة عامة وينوي فإن ظاهره أن النية  
 تصحيح صريحها وهو يجب فإنه ليس لنا صريح يحتاج  
 إلى نية وعبارته المحرر ولو نوى لم يحصل الوقف  
 إلا أن يضيف وهي حسنة فإنه من الكنايات كما  
 علم في تحاوي الصغير وعبارة الروضة والشرح فتعباره  
 المحرر الثالث قال الرافعي في الإقرار اللفظ وإن كان صريحا  
 في التصديق فقد ينضم إليه قرأين تصرفه عن موضعه  
 إلى الاستهزاء والكذب بحركة الرأس الدالة على شدة  
 التعجب والانكار فينبذه أن لا يجعل إقرارا ويجعل  
 فيه خلافا للعارض اللفظ والقرينة الرابع ذكر الرافعي  
 في أواخر مسئلة أنت علي حرام فيما لو قال أنت علي كالبسه  
 أو اللام وقال أردت أنها حرام إن الشيخ أباحا مده قال  
 أن جعلناه صريحا وجبت الكفارة أو كناية فلا لانه  
 لا يكون للكناية كناية قال الرافعي وتبعه على هذا جماعة  
 لكن لا يكاد يتحقق هذا التصوير لانه ينوي باللفظ معنى  
 لفظ آخر لا صورة اللفظ وإذا كان المتوى المفتى فلا فرق بين



ان يقال نوى التحريم او نوى انت حرام قال ابن السكيت وقد  
يقال من نوى باللفظ معنى لفظ اخر فلا بد ان يكون مجوز  
من لفظه والا فلا تغلق للفظ بالنية وتصير النية  
مجردة مع لفظ غير صالح فلا يؤثر مجوزة فهي كالمجاز  
والمجاز لا يكون له محاز ومن فروع ذلك لو قال انا منك  
باين ونوى الطلاق قال بعضهم لا يقع لانه كناية عن  
الكناية ولو كتب الطلاق فهو كناية فلو كتب كناية  
من كناية فكم لو كتب الصريح فهذا كناية عن الكناية  
**قاعدة** ما كان صريحا في بابه ووجد نفادا في موضعه  
لا يكون كناية في غير ومن فروع ذلك الطلاق لا يكون  
كناية ظاهرا ولا عكسه وقوله ايمتك كذا تالف  
لا يكون كناية في البيع بلا خلاف كما في شرح المهذب قال  
لانه صريح في الاباحة مجازا فلا يكون كناية في غير وخرج  
عن ذلك صور ذكرها الزركشي في قواعد الاولى قال لزوجته  
انت على حرام ونوى الطلاق وقع مع ان التحريم صريح  
في ايجاب الكفارة الثانية المخلع اذا قلنا فسخ يكون كناية  
في الطلاق والثالثة قال السيد لعك اعشق نفسك  
فكناية تميز عتق مع انه صريح في التخييض الرابعة **اخت**  
بلفظ الحواله وقال اردت التوكيس قيل عند الاكثر من الخامسة  
راجع بلفظ الزوج او النكاح فكناية السادسة قال  
لعبك وهبتك نفسك فكناية فانه عتقه السابعة قال

عن ثبوت

من ثبت له الفسخ فسخت نكاحك ونوى الطلاق  
طلقت في الاصح الثامنة قال اجرتك حماتي لغيري  
فرسك فاجارة فاسد غير مضمونه فوقع الاعارة  
كناية في عقد الاجارة التاسعة قال بعثتك نفسك  
فقال اشتريت فكناية خلع قلت لا تسبثنى هذه  
فان البيع لم يجد نفادا في موضعه العاشرة صريح  
الطلاق كناية في العتق وعكسه قلت لا تسبثنى  
الاخرى لما ذكرناه المحادية عشر قال مالي طالق ونوى  
الصدقة لزمه قلت لا تسبثنى ايضا ذلك والثلاثة  
امثله لما كان صريحا في بابه ولم يجد نفادا في موضعه  
فانه يكون كناية في غير **قاعدة** كل ترجمه تنصب  
على باب من ابواب الشريعة فالمشتق منها صريح بلا  
خلاف الا في ابواب احدها التيمم لا يكفي نوبت التيمم  
في الاصح الثاني الشرية لا يكون مجرد اشتركتنا الثالث  
المخلع لا يكون صريحا الا بذكر المال كما سياتي الرابع  
الكناية لا يكفي كما ثبتك حتى يقول وانت حرا اذا  
اديت الخامس انوضوء على وجه السادس التدبير  
على قول **قاعدة** قال الاصحاب كل تصرف يستقل به  
الشخص كالطلاق والعتاق والا بر تنفقد بالكناية  
مع النية كاعتقاده بالصريح وما لا يستقل به سئل  
يفتقر الى ايجاب وقبول ضربان ما يشترط فيه الاشياء



كالنكاح وبيع الوكيل المشر وط فيه فهذا لا ينبغي عقد بالكناية  
 لان الشاهد لا يعلم النية وما لا يشترط فيه وهو نوعان  
 ما يقبل مقصوده التعليق بالعدركا لكتابة والمخلع في عقد  
 بالكناية مع النية وما لا يقبل كالبيع والاجارة وغيرهما  
 وفي انعقاد هذه التصرفات بالكناية مع النية وجهات  
 اصحها الانعقاد **صرح الابواب وكنياتها** اعلم  
 ان الصريح وقع في الابواب كلها وكذا الكناية الا في خطبه  
 فلم يذكرها فيها كناية بل ذكر والتعريض ولا في النكاح  
 فلم يذكرها ولا اتفاق على عدم انعقاده بالكناية ووقع  
 الصريح والكناية والتعريض جميعا في الفذ **صرح**  
**البيع** ففي الايجاب بعثك ملكك وفي ملكك وجه  
 ضعيف انه كناية كما دخلته في ملكك وقرئ الاول  
 بان ادخلته في ملكك يحتمل الادخال المحسوس في شيء  
 مملوك له بخلاف ملكك واشتريت بوزن ضربت  
 صرح به الرافي والنووي في شرح المذهب وفي التولية  
 والاشارة وليك واشركتك وفي بيع اخذ النفدين  
 بالآخر صار فبك وفي الصلح صا بحتك قال الاسنوي  
 ومنها عوضتك كما اقتضاه كلامهم في مواضع ومنها  
 التفريس والتركة بعد الانفساخ بان يقول البائع  
 بعد انفساخ البيع قورتك على موجب العقد الاول  
 فيقبل صاحبه كما اقتضاه كلام البحر في القراض ويوبك

صحة الكفالة ايضا بذلك فانه لو تكفل فابراه المستحق  
 ثم وجبه ملازما للخصم فقال اتركه وانا على ما كنت  
 عليه من الكفالة صار كقبلا **وفي القول** قبلت انعت  
 اشتريت تملكك وفي الوجه السابق شرقت صارت  
 توليت اشتركت تقررت قال الاسنوي ومنها بعثت  
 على ما نقله في شرح المذهب من اهل اللغة والفقه  
 ومنها نعم صرح بها الرافي في مسألة التوسط غير انه  
 لا يلزم منه اجواب فيما اذا قال بعثك فقال نعم لان  
 مدلولها حينئذ وهي حالة عدم الاستفهام تصديق  
 المتكلم في مدلول كلامه فكأنه قال انك صادق في ايجاب  
 البيع بخلاف ما اذا كانت في جواب الاستفهام وقد  
 صرح بالبطلان في وقوعها في جواب بعثك العبادي  
 في الزادات والامامنا قتالة عن الائمة لكن الرافي  
 حرم بالصحة في وقوعها بعد بعث ذكره في النكاح  
 وفيه نظرا انتهى كلام الاسنوي **ومن صريح** القبول  
 فعلت صرح به الرافي في جواب اشتريني والعبادي  
 في الزادات في جواب بعثك ومنها رصنت صريح  
 بها الروياني واقاضي الحسين **تلييه** ظاهر كلامهم  
 ان قبلت وحدها من التصريح اعني اذا لم يقل منها  
 البيع ونحوه قال في المهمات وقد ذكر الرافي في النكاح  
 ما يدل على انها كناية فقال فيما اذا قال قبلت ولم يقل غيرها



ولا تزويجها مانعه واضح الظن بقا ان المسئلة هي قولين  
احدهما الصحة لان القول منصرف الى ما وجبه  
فكان كالمعاد لفظا واظهرها المنع لانه لم يوجد  
النص صريح بواحد من لفظي الانكاح والتزويج والنكاح  
لا ينعقد بالكنايات هذا الفظه وهو صريح في ان التقدير  
الواقع بعد قلت الحق هنا بالكنايات فيكون ايضا  
كنايه في البيع قال فان قيل بل هو صريح لان التقدير  
قلت البيع والمقدر كالمفوض قلنا فيكون ايضا صريح  
في النكاح لان التقدير قلت النكاح فينعقد به قال  
فالتقول بان كنايه في احد البابين دون الاخر بحكم  
لا دليل عليه قلت الذي يظهر انه صريح في البابين  
واما لم يصح به النكاح لانه لا ينعقد بكل صريح لا تعبد  
فيه بافظ التزويج والانكاح وليس في كلام الرافي  
ما يدل على انه كنايه فيه وانما مراده ان لفظ التزويج  
او الانكاح مقدر فيه ومكنى ومضمر فصار ملحقا  
بالكنايات فباعتبار تقديره فالكنايه راجعه الى لفظ  
النكاح او التزويج المعبر وجوده في صحة العقد باعتبار  
تقديره الى لفظ قلت فتأمل **الكنايات** جعلته  
لك بكذا اخذ بكذا تسلط بكذا ادخلته في ملكك  
وكذا سلطتك عليه بكذا على الاصح في زوايد الروضة  
وفي وجه لا كقوله ايمحك بالفا وكذا باعك الله وبارك

الله لك فيه فيما نقله في زوايد الروضة عن فتاوى  
الغزالي وضم اليه اقالك الله ورده الله عليك في الاقاله  
وزوجك الله في النكاح ونقل الرافي في الطلاق في  
طلقتك الله واعتقك الله وقال رب الدين ابراه  
الله وجهين بلا ترجيح احدهما انه كنايه وبه قال  
البوشنجي والثاني انه صريح وهو قول العبادي  
قال في المهمات وهذه المسئلة اعني مسئلة البيع  
والا قاله مثله **الخيار** جزم الرافي في ان قول  
المتعاقدين مختارنا صريح في قطع الخيار وكذا  
اخترنا امضيت العقد استثناه اجزناه الزمانه  
وكذا قول احدهما الصاحبه اخترته **القرض** ذكر  
في الروضة واصليها ان ضيفته اقترضتك اسلفتك  
خذ هذا بمثله خذ واصرفه في حوائجك وزد بدله  
ملكته على ان ترد بدله قال السبكي والاسنوي  
وظاهر كلامه ان هذه الالفاظ كلها صريحة لكن  
سبق في البيع ان خذ بمثله كنايه فينبغي ان يكون  
هنا كذلك ولو افترض على قوله واصرفه في حوائجك  
ففي كونه قرضا وجهان في المطلب والظاهر المنع  
لا خفا له الهه **الوقف** الصحيح الذي قطع به  
الجمهور ان وقف وقف وجبت وسبقت صريح وقيل  
كنايات وقيل وقف فقط صريح وقيل هو وجبت



والمذهب ان حرمت هذه البقعة للمساكين وابتدئها  
 كناية ثانيا وان تصدقت فقط لا صريح ولا كناية  
 فان اضافة الى جهة عامه كقوله على المساكين  
 فكناية وان ضم اليه ان قال صدقة بحرية او محبة  
 او موقوفة او لا تباع او لا توهب او لا تورث فصرح  
 قال السبكي جازي هذا الباب نوع غريب لم يأت  
 مثله الا قليلا وهو انقسام الصريح الى ما هو صريح  
 بنفسه قال ما هو صريح مع غيره ومن الصرايح  
 جعلت هذا المكان مسجدا لله تعالى وكذا  
 جعلتها مسجدا فقط في الاصح وقوله وقعتها  
 على صلاة المصلين كناية يحتاج الى قصد جعلها  
 مسجدا **فرع** وقع السؤال عن رجل قال هذا  
 العبد او الدابة خرج عن رضى الله تعالى فقلت  
 يواخذ باقراره في الحزج عن ملكه ثم هو في العبد  
 يحتمل العتق والوقف فان فسر باحدهما قبل  
 وان لم يفسر فالحمل على العتق اظهر لانه لا يحتاج  
 الى تعيين ولا قبول والوقف يحتاج الى تعيين  
 الجهة الموقوفة عليها وقبول الموقوف عليه اذا كان  
 معينا واما الدابة فان كانت من النعم احتملت  
 الوقف والاضحية والهدية ويرجع اليه فان لم  
 يفسر فالحمل على الاضحية اظهر منه الوقف لما قلناه

ومن

ومن الهدى لانه يحتاج الى نقل فان كان قابلا ذلك  
 بماله او محرما استوى الهدى والاضحية ويحمل  
 ايضا امر رابعا وهو النذر وخامسا وهو مطلق  
 ويحتمل والصدقة بها على الفقير وان كانت من  
 غيرها وهي ما كرهه احتملت الوقف والنذر والصدقة  
 او غير ما كرهه لم يحتمل الا الوقف فان فسر بوقف  
 باطل كعدم تعيين الجهة وهو عامي قيل منه  
 وان قال قصدت انما ساء به فني قبول ذلك  
 منه نظر قلت ذلك تحريما **الخط** صريحها  
 اريد نكاحك اذا انقضت عدتك نكحناك  
 والتعريض رب راعب فيك من يجر مثلك انت  
 جميلة اذا حللت فاذا نيتي لا تبقين اعالست  
 بمغروب منك ان الله ساقب اليك خيرا **النكاح**  
 صريحه في الايجاب لفظ التزويج والا نكاح ولا يصح  
 بغيرهما وفي القبول قلت نكاحها وتزويجها  
 او تزوجت او نكحت ولا يكفي قلت فقط ولا قد  
 فعلت ولا نعم في الاصح بخلاف البيع وحكي ابن  
 هبيرة اجماع الاثمة الاربعة على الصحة في رضى  
 نكاحها **الفسخ** كناية فيه قال في اصل الروضة  
 واما لفظ الخلع ففيه قولان قال في الام كناية  
 وفي الاملا صريح قال الروياني وغني الاو

قال السبكي ويحتمل  
 في هذا النقل والذ  
 انه لا يصح الخلع  
 انه طلاق وهو  
 قلنا (صريح)



أظهر واختار الإمام والغزالي والبغوي الثاني ولفظ  
المفاده كلفظ الخلع في الأصح وقيل كناية قطعاً  
وإذا قلنا لفظ الخلع صريح **بذلك** إذا ذكر المال فإن  
لم يذكر كناية على الأصح وقيل على القولين وهل  
يقترض الخلع الطلاق أم لا في غير ذكر المال ثبت  
المال أصحهما عند الإمام والغزالي والروايات  
نعم للعرف والثاني لعدم الالتزام هذه عبارة الروضة  
وعبارة المنهاج ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية  
فعلى الأول لو جرى بغير ذكر مال وجب مهر المثل  
في الأصح وهو صريح في أن لفظ الخلع صريح وإن  
لم يذكر مهر المال وهو خلاف ما في الروضة قال الشيخ  
ولم يرد في نكته وإحقاقه لا منافاة بينهما فإنه  
ليس في المنهاج أنه صريح مع عدم ذكر المال فاعمل  
مراده أنه جرى بغير ذكر مال مع وجود نص صحيح  
له وهو أن التمسك به انتهى فالجواب أن لفظ  
الخلع والمفاده صريحتان مع ذكر المال كناية أن لم  
يذكر وتصح جميع كنيات الطلاق سواء قلنا أنه طلاق  
أو فسح في الأصح ومن كناية أنه لفظ البيع والشراء  
موجبته نفسك فيقول اشتريت أو قبلت والآله  
وبيع الطلاق بالمهر من جهته وبيع المهر بالطلاق  
عن جهتها **الطلاق** صريحاً بالطلاق وكذا الفراق والراح

على المشهور

على المشهور كطلقك وانت طالق وأطلقك ونصف  
طلاق وكل طلقه وأوقعت عليك طلاقاً وانت  
مطلقه ويامطلقه وفيهما وجه وأما أنت مطلقه  
وانت أولا طلاقاً أو طلقه وأطلقك فالأصح أنها  
كنيات وفي ذلك طلقه ووضعك طلقه وجهان  
ويجوز ذلك في الفراق والراح أيضاً **والكنيات** أنت  
خليفة بريئة بته بته بآين حرام حرم وأنت اعتدي  
استري رحك احق بأك حيلك على غارك  
لا أنك سريك أغركي أخرجي أذبحي سافري بشردي  
تقتني تستري الرمي الطلاق بيني أبعدي دعيتي  
ودعيتي بريت منك لا حاجة لي بك وانت وشاك  
لعل الله يسوق إليك خيراً بارك الله لك بخلاف بارك  
الله فيك بشرعي ذوق تزودي وكذا كلي واشترى  
وانكحى ولم يبق بيني وبينك شيء ولست زوجتك  
في الأصح لا أعنالك الله وقومي وأقعدى وأحسن الله  
جزاك وزوديني على الصحيح **تنبيه** تقدم أن نعم  
كنايته في قبول النكاح فلا ينعقد به وفي قبول البيع فينعقد  
على الأصح وينعقد به البيع في جواب الاستفهام جزماً  
فكانه صريح وأما في الطلاق فلو قيل له أطلق زوجتك  
أو فارقها أو زوجتك طالق فقال نعم فإن كان على  
وجه الاستحسان فوافقاً لو أخذ به فإن كان كاذباً لم يطلاق



في الباطن وان كان على وجه التماس الانشاء فهو صحيح  
او كناية قولان اظهرهما الاول وقطع به بعضهم **فرع**  
الاصح ان ما اشتمل في الطلاق سوى اللفاظ الثلاثة  
الصريح كلال الله على حرام او انت على حرام او احل  
على حرام كناية لا يلحق بالصريح فلو قال زوجه انت  
على حرام او حرمتك فان نوى الطلاق وقع رجعا  
او نوى عدد او وقع ما نوى الظهار فهو ظهار وان نواها  
معا فليس يكون طلاق لقوته او ظهار الا ان الاصل  
بقا النكاح او متخير ويثبت ما اختاره او وجه  
اصحها الثالث وان نوى احدهما قبل الاخر قال ابن  
الحداد ان اراد الظهار ثم اراد الطلاق صحا وان اراد  
الطلاق او لا فان كان بايضا فلا معنى للظهار بعد  
وان كان رجعا فالظهار موقوف ان رجع فهو صحيح  
والرجعة غور والاف هو لغو وقال الشيخ ابو علي هذا  
التفصيل فاسد عندي لان اللفظ الواحد اذا لم يحز  
ان يراد به التصرفات لم يختلفا بحكم ارادتهما معا  
او متعاقبين كذا في الروضة واصلا من غير ترجيح  
والراجح مقالنا ان على الاطلاق في الشرح الصغير المحرر  
والمنهاج التخصيص وان نوى تحريم عينا او فرجها  
ووطئها لم يحترق وعليه كفارة ككفارة النكاح  
في الحال وان لم يطأ في الاصح وكذا ان اطلق ولم ينو شيئا

في الاظهر

في الاظهر فلفظ انت على حرام صريح في لزوم الكفارة  
ولو قال هذا اللفظ لاسمه ونوى العتق غنقت او الطلاق  
او الظهار فلفظوا وتحريم عينا لم يحرم وعليه الكفارة  
وكذا ان اطلق في الاظهر فان كانت محرما فلا كفارة او  
او مرتك او مجوسيه او مزوجه او الزوجه معتك عن  
شبهة او محرمه فوجهان لانها محل على المذهب ولو قاله  
لعبد او ثوب ومثوه فلفظوا لكفارة فيه ولا غير **الرجعة**  
صريحها رجعتك دار رجعتك وارجعتك كناية  
وقيل لغو وقيل ان كل لفظ ادى معنى الصريح في الرجعة  
صريح مخور فعت تحريك واعدت ملك والاصح ان  
صريحها منصوص لان الطلاق صريحه محصوره فالزمه  
التي يحصل اباحه اولى **الايل** صريحه النكاح وتغيب  
ذكر او حشفة بفرج وجماع بذكر للبكر وكذا مطلق  
اجماع والوطى والاصابة والافضاض للبكر من غير ذكر  
على الصحيح **والكنايات** المباشرة والمباذلة والمسبة  
والمس والافضاض والمباذلة والدخول بها والمضي اليها والفتيا  
والقربان والايان والقدتم انها صريح واتفق على ان  
لا بعدن عنك ولا يجمع راسل ورأسك وساده ولا يجمع  
تحت سقف ولنطون غيبتي عنك ولا سونك ولا فيظنك  
كنايات في اجماع والمك معا وقوله ليطون تركي لجماعك ولا سونك  
في اجماع صريح فيه كناية في المك **الظهار** صريح انت على او على

معك

كلها  
صم



او عندي او مني اولى كظهر امي وكذا انت كظهر امي بلا  
 صلة وقيل انه كناية وكذا اجملتك او نفسك او ذلك  
 او جسمك ظهرا امي وكذا كبدن امي او جسمها او  
 جملتها او ذاتها وكذا ايدها او رجلها او صورها  
 او بطنها او فرجها او شعرها على الاظهر وكعينها  
 كناية ان قصد ظهرا او فرجها او كذا امته فلا وكذا ان  
 اطلق في الاصح وقولها كزوجها كناية وقيل لقول  
 وكراستها صريح قطع به المراقبون وقيل كناية قال  
 في اصل الروضة وهو اقرب وقوله كاي او مثل امي  
 كناية كعينها **الفذف** صريحه لفظ الزنا كقوله زنت  
 او زنت او يازان او يازانية وانك والايلاج الحشفه  
 والذكر مع الوصف بتخريم او دبر وسائر الالفاظ  
 المذكوره في الالفاظ صريحه هنا اذا انضم اليها  
 الوصف بالتخريم **ولط** ولاط بك وزنت في الجمل  
 وفي وجه انه كناية وزنا فرجك او ذكرك او قنك  
 او دبرك ولا ملة زنت في قبلك ورجل بقبلك  
 وكنتي ذكرك وفرجك معا ولولد عيني الذي لم ينف  
 بلعان لست ابن فلان **والكنيات** يا فاجر يا فاسق  
 يا خبيث يا خبيثه انت تحين الخلق لا يزد مد  
 لامن ولقرشي يا بنطي او لست من قرشي ولولك  
 لست ابني وللمنقى باللعان لست ابن فلان ولزوجته

لم اجد

لم اجد له عذرا في الحديد ولا خبيثه قطعا وانت  
 او اذن من الناس او يازنا الناس او اذن ناعن فلان  
 على الصحيح في الكل وزنا في الجمل على الصحيح وكذا  
 فقط او يازني بالمر في الاصح ويازانية في الجمل  
 بالياء على المنصوص ورجل زنت في قبلك وزنت يدك  
 او رجلك او عينك واحد قبلي الشكل وبالوطني على  
 المعروف في المذهب واختار في زوايد الروضة انه  
 صريح لان احتمال اراده انه على دين لوط لا يفهمه  
 العوام اصلا ولا يسبق الى ذهن غيرهم ومن الكنيات  
 يا قواد ويا مواجر وفيهما وجه انهما صريحان ويا مايوت  
 كما في فتاوى النووي ويا تحبه ويا علق كما في فتاوى  
 الشاشي و**فروع** ابن القطان وحزم ابن الصباح  
 والشيخ عز الدين بان يا تحبه صريح وافق الشيخ عن  
 الدين بان يا تحنت صريح للمعرف وفي فروع ابن القطان  
 ان يا بغا كناية **والتعريض** يا ابن الحلال اما انتا فليست  
 بزان وامي ليست بزانة ما احسن اسك في الحيران  
 ما انا يا ابن خيان ولا استكاف فلان كذلك وان تولى  
 به القذف لان الذبحة انما توثق اذا احتمل اللفظ المتوي  
 ولا دلالة في هذا اللفظ ولا احتمال وما يفهم منه مستند  
 قران الاحوال وفي وجه انه كناية لحصول الفهم والابتن  
**ضابط** قال الحليمي كلما حرم التصريح به لعينه فالتعريض



به حرام كالسكر والغذاف وحاصل التصريح به او حرم  
 لا لعينه بل لعارضه فالتعريض به جائز في طبعه  
 المعتق **العتق** صريحه التحويل والاعتاق نحو انت  
 حرا او محررا وحررتك او عتقتك او معتقتك او عتقتك  
 وكذا فك الوقت في الاصح **والكنائيات** لا ملك لي  
 عليك لا سبيل لاسلطان لا يد لامي لا خدمه  
 ارلت ملكي عنك حرمتك انت ساييه انت  
 لله وهبتك نفسك وكل صريح الطلاق وكنائياته  
 فيه وكذا انت علي كظي امي في الاصح **فرعان**  
 الاول لا شرفي للخطا في الذكر والثاني في الطلاق  
 والعتق والقذف فلو قال لها انت طالق او انت  
 حرا وزان او زنت اوله انت **حر** او زانية  
 او زنت فهو صريح الثاني لو قال لعبد انت ابي  
 ومثله يجوز ان يكون ابنا له ثبت نسبه وعتق  
 ان كان صغيرا او بالغ او صدقه وان كذبه عتق ايضا  
 ولا نسب فان لم يمكن كونه ابنه بان كان اصغر  
 منه على حد لا يتصور كونه ابنه لغا قوله ولم يعتق  
 لانه ذكر محال فان كان معروفا بالنسب  
 في غيره لم يلحقه لكن يعتق في الاصح لمضمنه  
 الاقرار بحريته وفي نظيره في المرأة لو قال لها  
 انت بنتي قال الامام الحكم في حصول الفراق

مد طلب  
 نفوت الدب  
 ترقية

وثبت النسب كما في العتق قال في الروضة من زواجه  
 والمختار انه لا يقع به فرقته اذ لم تكن فيه ائمة  
 يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة  
**التدبير** صرايح ما انت حر بعد موتك اعتقتك  
 حررتك بعد موتك اذ امت فانت حرا وعتقتك  
**والكنائيات** حلت سبيلك بعد موتك ولو قال  
 دبتك او انت تدبير فالنص انه صريح فيعتق  
 اذ اقامت السيد ونص في الكناية ان قوله **كا**  
 على كذا لا يكفي حتى يقول فاذا اديت فانت حر  
 او بنو به فقبل فما قولان احدها صريحان لاشهادها  
 في معناهما كالباع والهبة والثاني كنبات لخلوها  
 عن لفظ الحرية والعتق والمذهب تقرر النصين  
 والفرق ان التدبير مشهور بين الخواص والعوام  
 والكناية لا يهر فيها العوام **عقد الامان** صريحه  
 اجرتك انت محاربتك آمن امسك انت في امان  
 لا بأس عليك لاحوف عليك لا تخفن لا تفرغ **الكنائيات**  
 انت على ما تحب كن كيف شئت **ولاية القضا**  
 صريحه واليتك القضا فلدتك استبنتك استخلفتك  
 امصربين الناس احكم ببلد كذا والكنائيات  
 اعتمدت عليك في القضا رددته اليك فوضته  
 اليك اسندته قال الرافعي ولا يكا ديتضع فرق بين

تبتك

رها

وثبت



ولينك القضا وفوضته اليك وقال النووي الفرق واضح  
فان ودينك يتعين لجعله ماضيا وفرضت اليك يحتمل  
لان يراد توكيده في نصب قاض ومن الكنايات كما في ادب  
القضا لابن ابي الدم عولت عليك عهدت اليك  
وكتبت اليك **القول في الكناية** فيها مسائل الاولى  
في الطلاق فان كتبه الاخرى فاجبه صحيحا انه كناية  
فيقع الطلاق ان نوى وان لم ينش وانما لا بد من  
الاشارة والثالث صريح واما النطق فان تلفظ  
بما كتبه حال الكناية او بعد ما طلقت وان لم يلفظ  
فان لم ينو يقع الطلاق لم يقع على الصحيح وقيل يقع  
فتكون صريحا وان نوى فاقول اخرها يطلق  
والثاني لا والتالث ان كانت غايه عن المجلس طلقت  
والا فلا قال في اصل الروضة وهذا الخلاف جار في سائر  
التصرفات التي لا يحتاج الى قبول كالاتفاق والابراء  
والغفوع عن القصاص وغيرها ولما ما يحتاج الى قبول  
فهو نكاح وغيره فغير النكاح كالبيع والهبة والجاره  
مع انفقادهما بالكناية بخلاف مرتب على الطلاق  
وبما في معناه ان لم يصح بها فهنا وفي فوجها بالخلاف  
في انفقادهما التصرفات بالكنايات ولان القول  
شرط فيها فينا اخر عن الايجاب والمذهب الانفقاد  
ثم المكتوب اليه ان يتقبل بالقول وهو اقوى وله ان

يكتب

يكتب القبول واما النكاح ففيه خلاف مرتب والمذهب  
منعه بسبب الشهاده فلا اطلاع للشهود على النية  
ولو قال بعد الكناية بويضا كان شهاده على الاقرارها لا على  
نفس العقد ومن جوز اعتمدا لخاصه وحيث جوزنا  
انفقاد البيع ونحوه بالكناية فذلك في حال الغيبه  
فاما عند الحضور فمخلاف مرتب والاصح انفقاد حيث  
جوزنا انفقاد النكاح بها يكتب زوجتك بنتي ومحضر  
الكتاب عدلان ولا يشترط ان يحضرها ولا ان يقول  
اشهد فاذا بلغه يقبل لفظ او يكتب القول ويحضره  
شاهدا الايجاب ولا يكفي غيرها في الاصح ولو كتب  
اليه بالوكالة فان قلنا لا يحتاج الى القول فهو ككنايه  
الطلاق والافكا البيع ونحوه وولاية القضا كالوكالة  
فالمذهب صحته بالملكاته وكذا يقع العزل بالكتابة  
فان كتب اليه اذا اناك كتابي فانت معزول لم يعزل  
قبل ان يصل الكتاب قطعا قاضيا كان او وكيله وكذا  
في الطلاق وان كتب انت معزول او عزلك فلا ظهر  
العزل في الحال في الوكيل دون القاضي لعظم الضرر في نقض  
اقتضيه ولا خلاف في وقوع الطلاق في نظير ذلك  
في الحال وان كتب اذا قرأت كتابي فانت معزول او طالق  
لم يحصل العزل والطلاق بمجرد البلوع بل بالقراءة فان  
قرئ عليه او عليها وهما ميان وقع الطلاق والعزل



وان كانا قارين فالاصح العزل للقاضي لان العرض اعلانه  
وكذا وقوع الطلاق لعدم قرائتها مع الامكان وقيل لا يعزل  
القاضي ايضا وقيل يقع الطلاق كالعزل والفرق ان  
منصب القاضي يقتضي القراءة عليه دون المراه **تنبيه**  
قال ابن الصلاح ينبغي للمجيب في الرواية كتابه ان يتلفظ بالاجازة  
ايضا فان اقتصر على الكتابية ولم يتلفظ مع قصد الاجازة  
صحت وان لم يقصد الاجازة قال ابن الصلاح فغير  
مستبعد تصحيح ذلك في هذا الباب كما ان القراءة على الشيخ  
اذ لم يتلفظ بها قرئ عليه جعلت اخبارا منه بذلك وقال  
الحافظ ابو الفضل العراقي الظاهر عدم الصحة **المسئلة**  
**الثانية** قال النووي في الاذكار من كتب سلاما في كتاب  
وجب على المكتوب اليه رد السلام اذ بلغه الكتاب قال  
النووي وغيره وزاد في شرح المذهب انه يجب الرد على الفور  
الثالثة هل يجوز الاعتماد على الكتابية والمخط في فروع الاول  
الرواية فاذا كتب الشيخ بالمحدث الى حاضر او غيب او امر  
من كتب فان قرئ ذلك اجازة جاز الاعتماد عليه والرواية  
قطعا وان تجرد عن الاجازة فكذلك على الصحيح المشهور  
ويكفي معرفة خط الكتابية وعدالته وقيل لا بد من  
اقامة البينة عليه **الثاني** اصح الوجهين في الوضوء  
والشرح والمحتاج والمحرم جواز رواية الحديث اعتمادا  
على خط محفوظ عنده وان لم يذكر سماعه **الثالث** يجوز

اعتماد

اعتماد الراوي على سماع جزء واحد اسمه مكتوبا فيه  
انه سمعه اذا ظن ذلك بالمعاصرين واللفي ونحوهما  
ما يغلب على الظن وان لم يتذكر وتوقف فيه القاضي  
حسين الرابع عمل الناس اليوم على النقل من الكتب  
ونسبته ما فيها الى مصنفها قال ابن الصلاح فانت  
وثق بصحة النسخة فله ان يقول قال فلان والافلا  
يا في بصيغة الجزم وقال الزركشي في جزله حكى الاشيا  
ابو اسحاق الاسفراييني الاجماع على جواز النقل من  
الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها  
وقال الكيا الطري في تعليقه من وجد حديثا في كتاب  
صحيح جاز له ان يرويه ويصح به وقال قوم من اصحاب  
الحديث لا يجوز لانه لم يسمعه وهذا غلط وقال ابن  
عبد السلام اما الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة الموثوقة  
بها فقد اتفق العلماء في هذا العصر على جواز الاعتماد  
عليها والاستناد اليها لان الثقة قد حصلت بها كما تحصل  
بالرواية ولذلك اعتمد الناس على الكتب المشهورة في النحو  
واللغة والطب وسائر العلوم لحصول الثقة بها وبعد  
الذليل ومن اعتقد ان الناس قد اتفقوا على الخطا  
في ذلك فهو اولي بالخطا منهم ولولا جواز الاعتماد على ذلك  
لنقل كثير من المصالح المتعلقة بها وقد رجع الشارع  
الى قول الاطبا في صور وليست كتبهم مأخوذة في الاصل

١٤٠

١٤٠



الا عن قوم كفار ولكن لما بعد التدليس فيها اعتمد  
عليها كما اعتمد في اللغة على اشعار العرب وهم كفار  
بعد التدليس انتهى الخامس اذا ولي الامام رجلا  
كتب له عهدا واشهد عليه عدلين فان لم يشهد فهل  
يلزم الناس طاعته ويجوز لهم الاعتماد على الكتاب  
خلاف والمذهب انه لا يجوز اعتماد مجرد الكتاب  
من غير اشهاد والاستفاد السادس اذا ارى القاضي  
ورقه فيها حكمه لرجل وطلب منه امضاؤه والعمل ولم  
يتذكره لم يعتمد قطعا لامكان التزوير وكذا الشاهد  
لا يشهد بمضمون خطه اذا لم يتذكر فلو كان الكتاب  
محفوظا عنده وبعد احتمال التزوير والتحريف كالحضر  
والسجل الذي يحتاط فيه فوجهان الصحيح ايضا انه  
لا يقضى به ولا يشهد فمالم يتذكر بخلاف ما تقدم في الرواية  
لان بابها على التوسعة السابع اذا ارى بخط ابيه ان  
على فلان كذا او ادبت الى فلان كذا قال الامام عليه  
يحلف على الاستحقاق والاداء اعتمادا على خط ابيه  
اذا وثق بخطه وامانته قال القضاة وضابط وثوقه  
ان يكون بحيث لو وجد في ذلك المذكور لغات على  
كذا لا يجد من نفسه ان يحلف على نفي العلم به بل  
بوجوده من التزوير وبقوا بينه وبين القضاة والشهادة  
بان خطهما عظيم ولانها يتعلقان به ويمكن التذكر

فيها

فيها وخط المورث لا يتوقع فيه بعين فحان اعتماد  
الظن فيه حتى لو وجد ذلك بخط نفسه لم يجز له  
الحلف حتى يتذكر قوله في الشامل واقره في اصل الرواية  
في باب القضاة الثامن يجوز الاعتماد على خط المغني  
الناصح قال الماوردي والرويانى لو كتب له ورقة بلفظ  
الحالة ووردت على المكتوب اليه لزمه ادائها اذا اعترف  
بدين الكاتب وانه خطه اذ به الحوالة ودين المكتوب  
له فان انكر شيئا من ذلك لم يلزمه ومن اصحابنا من  
الزمه اذا اعترف بالكتاب والدين اعتمادا على العرف  
والنفذ الوصول الى الارادة العاشر شهادة الشهود  
على ما كتب في وصيته لم يطلعا عليها قال الجمهور لا يكفي  
وفي وجهه يكفي واختاره السبكي الحادي عشر اذا وجد  
مع القبط رقعة فيها ان تحتد دفينا وانه له ففي اعتمادها  
وجهان اصحهما عند الغزالي نعم والثاني لا وهو  
الموافق لكلام الاكثرين **تنبيه** حكم الكتاب على  
القرطاس والورق واللوح والارض والنفش على الحجر  
والخشب واحد ولا اثر لرسم الحرف على الماء والهواء  
**القول في الاشارة** الاشارة من الاخرى معتبر وقائمة  
مقام عبارة الناطق في جميع المقود كالبيع والجاراة  
والهبة والرهن والنكاح والرجعة والظهار كالطلاق  
والعتاق والابراء وغيرها كالارقاين والدعاوى واللعان



المقصود  
صم

والغذف والاسلام ويستثنى صور الأولى شهادته  
لا يقبل بالاشارة في الاصح الثانية لئنه لا يعتقد بها  
الا اللعان الثالثه اذ انحاط بالاشارة في الصلاة  
لا يطل على الصبح الرابعة خاف لا يكلمه فاشار اليه  
لا يحنث الخامسة لا يصح اسلام الاخرس بالاشارة  
في قول حتى يصلي بعدها والصحيح صحة وجعل النص  
المذكور على ما اذا لم تكن الاشارة مفهومة واذا قلنا  
باعتبارها فمفهوم من ادراكهم على اشارته المفهومة  
نوى ام لا وعليه البقوى وقال الامام واخرون اشارته  
منقسمه الى صريحه ومفهومه من النية وهي التي يفهم  
منها كل واقف عليها والى كفايه مفتقر الى النية  
وهي التي تختص بفهم بها المخصوص باللفظ والذكا  
كذا احكامه في اصل الروضة والشرحين من غير نص صريح  
بترجيح وجزم بمقاله الامام في البحر والمتهاج قال  
الامام ولو بلغ في الاشارة ثم ادعى انه لم يرد الطلاق  
وافهم هذه الدعوى فهو كما لو فسر اللفظ الشايع  
في الطلاق بغيره وسواء في اعتبارها قدر على الكتابه  
ام لا كما اطلقه الجمهور وصرح به الامام وشرط المتوى  
عجن عن كناية مفهومة فان قدر عليها فهي المعبرة لانها  
اضبط وينبغي ان يكتب مع ذلك اني قصدت الطلاق  
وفهم واما القا در على النطق فاشارة لقول لا في صور الاولى

الاشارة

اشارة الشيخ في رواية الحديث كنقطه وكذا المفتي الثانية  
امان الكفار ينعقد بالاشارة تغليباً لحقن الدم كان يسير  
مسلم الى كافر فيشار الى صفا المسلمين وقالوا بالاشارة  
الامان الثالثه اذ اسلم عليه في الصلاة يرد بالاشارة الرابعة  
قال انت طالق وشار باصبعين او ثلاث وقصد وقع  
ما اشار به فان قال مع ذلك هكذا وقع بلا نية ولو قال  
انت هكذا ولم يقل طالق ففي تعليق القاضي حسين لا يقع  
شيء وفي فتاوى القفال ان نوى الطلاق طلق كما اشار  
وان لم ينو اصل الطلاق لم يقع شيء وحكى وجه انه يقع  
ما اشار من غير نية وما قاله القفال اظهر ولو قال انت  
ولم يرد وشار لم يقع شيء اصلاً لانه ليس من الفاظ  
الكنايات فلو اعتبر كان اعتبار النية وحدها بلا لفظ  
لخامسة الاشارة بالطلاق نيته كناية في وجه لكن  
الاصح خلافه ولو قال لا حرم زوجتيه انت طالق  
وهنك ففي افتقار طلاق الثانية الى نية وجهان ولو قال  
امرتك طالق وشار الى احدهما ثم قال اردت الاخر فيل  
في الاصح السادس لو اشار المحرم الى صيد فصيد حرم عليه  
الاكل منه الحديث هل منكم احد امر ان يحمل عليها وشار  
اليه فلو اكل فهل يلزمه الجزا قولان اظهرهما لا **ف**  
من المشكل ما نقله الرافي عن النهذيب ان دبحته الاخرس  
تحمل بان كانت له اشارة مفهومة والا فقولان كالمجنون والذي



ينبغي القطع بجل ذبيحته سواء كانت له اشارة مفهومة  
ام لا اذ لا مدخل لذلك في قطع الخلقوم والمرى وقد قال  
الشافعي في المختصر ولا بأس بذبيحه الاخرس **فرع** قال  
الاستوى اشارة الاخرس بالقول وهو جنب كالنطق  
صرح به القاضي حسين في فتاويه وعقبه كلام الرافعي  
في الصلاة يدل عليه وفي المطلب ذكر وفي صفة الصلاة  
ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه قال فليحرم عليه  
اذا كان جنباً للسانه بالقرآن **فرع** المعتقل لسانه  
واسطه بين الناطق والاخرس فلو اوصى في هذه الحالة  
بالشارة معزمة او قرى كتاب الوصية فاشار برأيه ان نعم  
صحت **فرع** اشترط النطق في الامام الاعظم والقاضي  
والشاهد وفيهما وجه **فرع** علق الطلاق بمشقة اخرس  
فاشار بالمشقة وقع فان كان حال التعليق ناطقاً  
فخرس بعد ذلك ثم اشار بالمشقة وقع ايضاً في الاصح  
افاضة لاشارته مقام النطق المعهود في حقه ولو اشار  
وهو ناطق لم يقع على الاصح **تنبيه** حيث طلعت الاشارة  
من الناطق وغيره لم يقيم مقامها بشئ كالاشارة بالمسح  
في التشهد والاشارة الى الحجر الاسود والوكز اليما في عند  
الغجر عن الاستلام **قاعدة** اذا اجتمعت الاشارة والعبارة  
واختلفت موجبها غلبت الاشارة وفي ذلك فروع منها  
ما لو قال اصلي خلف زائدا وعلى زيد هذا بيان عمروا فالاصح

الصحة

22  
الصحة وكذا على هذا الرجل فبان امارة ولو قال روجت  
فلانة هذه وسمها بغير اسمها قطعاً وحكى فيه وجه  
ولو قال روجت هذه الغربية فكانت عجمية او هذه  
العجوز فكانت شابة او هذه البيضاء فكانت سوداء او عكسه  
وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو  
والنزول ففي صحة النكاح قولان والاصح الصحة ولو قال  
بعثت داري هذه وحدوها وغلط في حدودها صح البيع  
بخلاف ما لو قال بعثت الدار التي في المحلة الفلانية وحدوها  
وغلط لان التعويل هناك على الاشارة ولو قال بعثت هذا  
الفرس فكان بغلاً او عكسه فوجهاً والاصح هناك  
البطلان قال في شرح المذهب انما صح البطلان هنا  
تقليب الاختلاف غرض المال به وصحح النسخ في الباقي  
تقليباً للاشارة **وحينئذ** فتستثنى هذه الصنورة  
من القاعين ويضم اليها من حلف لا يكلم هذا الصبي  
فكلمه شيئاً او لا يأكل هذا الرطب فأكلمه ثمراً او لا يدخل  
هذه الدار فدخلمها فزنته فالاصح انه لا يحد ولو خالها  
على هذا النوب الكثان فبان قطناً او عكسه فالاصح  
فالاصح فساد الخلع ويرجع بهم مثل ولو قال خالعتك  
على هذا الثوب الهروي او وهو هروي فبان خلافة  
صح ولا رد له بخلاف ما لو قال على انه هروي فبان هروياً  
فانه يصح ويملكه وله الخيار فان رده رجع الى مفر المثل



وفي قول قيمته ولو قال ان اعطيتني هذا الثوب وهو هروي  
فانت طالق فاعطته فبان مرويا لم يقع الطلاق لانه  
علقه باعطائه بشرط ان يكون هرويا ولم يكن كذلك  
فكانه قال ان كان هرويا ولو قال ان اعطيتني هذا  
الهروي فاعطته فبان مرويا فوجها ان احدهما لا يطلق  
تزيلا له على الاشتراط كما سبق والثاني يقع البينونة  
تقليبا للشارة قال الرافعي وهذا اشبه وصححه في اصل  
الروضة ثم فرق بين قوله وهو هروي في ان اعطيتني  
حيث افاد الاشتراط فلم يقع الطلاق وفي خالفك حيث  
لم يقع فلا رد له بانه دخل في ان اعطيتني على كلام  
غير مستقل فيتقيه بما دخل عليه وتامه بالفراغ من  
قوله فانت طالق واما قوله خالفك على هذا الثوب  
فكلام مستقل يجعل قوله بعك وهو هروي جملة  
مستقلة فلم يتقيد بها الاولى ولو قال لا اكل من هذه  
البقرة وأشار الى شاة حيث باكل لحمها ولا يخرج على  
المخلاف في البيع ونحو لان العقود تراعى فيها شروط  
وتعبدات لا تعتبر مثلها في الايمان فاعتبر هذا الاشارة  
وجها واحدا ولو قال ان اشتريت هذه الشاة فله على ان  
اجعلها اصبية فاشتراها وجها ان احدهما لا يجب تقليبا  
للاشارة فانه اوجب المعينة قبل الملك والثاني يجب  
تقليبا لحكم العبادته فانه عباده نذر وهو متعلق بالذمة

كما لو قال ان اشتريت شاة فله اجعلها اصبية فانه نذر  
مضمون في الذمة فاذا اشتري شاة لزم جعلها اصبية  
**القول في الملك** فيه مسائل الاولى في تفسيره قال ابن  
السبكي هو حكم شرعي يقدر في عين او منفعة يقتضي  
تمكن من ينسب اليه من انتفاعه والعوض عنه من حيث  
هو كذلك فتركنا حكم شرعي لانه يتبع الاسباب الشرعية  
وقولنا مقدر لانه يرجع الى تعلق اذن الشرع والتعلق  
عده من ليس وصفا حقيقيا بل يقدر في العين والمنفعة  
عند تحقق الاسباب المعينة للملك وقولنا في عين او منفعة  
لان المنافع تملك كالاغبيات وقولنا مقتضى انتفاعه  
يخرج تصرف القضا والاوصيا فانه في اعيان او منافع  
لا يقتضي انتفاعهم لانهم لا ينصرفون لا شفاع انفسهم  
بل لا انتفاع المالكين وقولنا والعرض عنه يخرج الاباحات  
في الضيافة فان الضيافة ما دون قيمها ولا يملك ويخرج  
ايضا الاختصاص بالمساجد والربط ومقاعد الاسواق  
اذ لا ملك فيها مع التمكن من التصرف وقولنا من حيث  
هو كذلك اشار الى انه قد تخلف المانع لغرض كالمحور  
عليهم لهم الملك وليس لهم التمكن من التصرف لا من خارج  
الثانية قاله في الكفاية اسباب التملك ثمانية الماوضات  
والمراث والهبات والوصايا والوقف والغنيمات والايام  
والصافات قال ابن السبكي وبقيت اسباب اخر منها



تلك اللفظة بشرط ومنها دية الفتيل بملكها  
اولا ثم تنقل لورثة على الاصح ومنها المجنين  
الاصح انه بملك الغرم ومنها خلط الغاصب المقتضى  
بماله او بحال اخر لا يتمر فانه بوجب ملك اباه  
ومنها الصبيح ان الضيف بملك ما ياكله وهل بملك  
بالوضع بين يديه اذ في الفداء والاخذ وبالازدراء  
بين حصول الملك قبيله اوجه ومنها الوضع بين  
يدي الزوج المتخالف على القبط ومنها ما ذكره الجرجاني  
في المعايه ان السابى اذا وطئ السبيه كان ممتلكا  
لها وهو غريب عجيب انتهى قلت الاخبارات صح  
واخل في الغنيمة والذي قبله داخل في المعاوضات  
كسائر صور الخلع وكذا الصداق واما مسئلة الصيف  
فينبغي ان يعبر عنهما بالاباحه لندخل هي وغيرها من  
الاباحات التي ليست برهبة ولا صدقة ويعبر عن  
الديه والغرم بالجناية تشمل ايضا دية الاطراف والمنافع  
والجرح والحكومات وقد قلت قد عاينته في  
وفي الكتابه اسباب التملك خذ ثانيا وعلمي ما زاد عن الحق  
الارث والهبة الاحيا الغنيمة والمعاوضات الوصايا والوقف والصدقة  
كالجناية مع تملك لفظته والوطئ للسبي فما قال من سبق  
والوضع بين يدي زوج بماله والضيف والخلط للغصب والسحر  
قلت الاخير ان صح فداخله في الغنم والخلع في التفويض كالصدق

الثالثة

الثالثة قال العلادي لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير  
اختياره الا في الارث اتفاقا والوصية اذا قيل انها تملك  
بالموت لا بالقبول والعهد اذا ملك شيئا فانه يصح قبوله  
بغير اذن السيد في احد الوجهين فيدخل في ملك السيد  
بغير اختياره وكذلك غلة الموقوف عليه ونصف الصداق  
اذا طلق قبل الدخول والمهيب اذا رد على البايع به وارث  
الجناية وضمن الشقص اذا تملكه الشفيع والمبيع اذا تلف  
قبل القبض دخل الثمن في ملك المشتري وكذلك غنم ملكه  
من الثمار والمال الناجع في ملكه وما يسقط فيه من الشجر  
او ينبت فيه من الحلا ونحوه قلت وما يقع فيه من صيد  
وصار مقدر عليه يتوصل وغيره على وجه والابرا  
من الدين اذا قلنا انه تملك لا يحتاج الى قبول في الاصح  
المنصوص ولا يرتد بالرد على الاصح في زوايد الروضة الراقية  
المبيع ونحوه من المعاوضات يملك بتمام العقد ولو كان  
خيار مجلس او شرط فهل الملك في زمن الخيار للمبايع  
استصحابا لا كان او المشتري لتمام البيع بالايجاب والقبول  
او موقوف ان تم البيع بان انه للمشتري من حين العقد  
والا للمبايع اقوال وصح الاول فيما اذا كان الخيار للمبايع وحده  
والثالث اذا كان للمشتري وحده والثالث اذا كان لهما  
وهذه المسئلة من غريب الفقه فان لها ثلاثة احوال وفي  
كل حال ثلاثة اقوال وصح في كل حال قول من الثلاثة وتقرّب



منها الاقوال في ملك المرتد فلا يظهر انه موقوف ان مات  
مرتدا بان زواله من الرده وان اسلم بان انه لم يزل  
لان بطلان اعماله متوقف على موته مرتدا فكذا  
ملكه والثاني انه يزول بنفس الرده لزوال عصمه الاسلام  
وقياسا على النكاح والثالث لا كالزاني المحصن قال  
الرافعي والخلاف في زوال ملكه يجرى ايضا في ابتداء  
الملك اذا اصطاد واحتطب فعلى الزوال لا يدخل  
في ملكه ولا يثبت الملك فيه لاهل الفحل يبقى على  
الاباحة وعلى مقابلة تملكه كالحري وعلى الوقف موقوف  
ويقرب من ذلك ايضا ملك الموصى له الموصى به وفيه  
اقوال احدها يملك بالموت والثاني بالقبول والملك  
فيه للورثة وفي وجه للميت والثالث وهو الاظهر  
موقوف ان قيل بان انه ملكه بالموت والابازانه كانت  
للوارث ويقرب ايضا من ذلك ايضا الموهوب وفيه  
اقوال اظهرها يملك بالقبض وفي القديم بالعقد كالبيع  
والثالث موقوف ان قبضه بان انه ملكه بالعقد ويقرب  
من ذلك ايضا الاقوال في ان الطلاق الرجعي هل يقطع  
النكاح ففي قول نعم وفي قول موقوف ان راجع بان يفسخ  
النكاح والابان زواله من حين الطلاق فوايد الخلف  
ينبغي عليه في البيع والموصى به في كسب العبد وما في  
معناه كالدين والبيض والشم ومهر الجارية الموصولة

بشبهه

لعل

بشبهه وسائر الزوايد فهي مملوكة لمن له الملك وموقوفه  
عند الوقف وينبغي عليه ايضا النفقة والقطر وسائر  
المون كما صرح به الرافعي في الموصى به وابن الرفعة في ابن  
المبيع خلافا لقول الجبلي انها على قول الوقف على ما ينبغي  
على الخلاف في المرتد صحة تصرفاته فعلى الزوال لا يصح منه  
بيع ولا شراء ولا اعتاق ولا وصية ولا غيرها وعلى مقابله  
هو ممنوع عن التصرف في محجور عليه لحرر المفسد فيصح منه  
ما يصح من المفسد دون غيره وعلى الوقف يوقف كل تصرف  
يخلل الوقف كالعتق والتدبير والوصية وما لا يقبل كالبيع  
والهبة والكنابة وخونها باطله ولا يصح نكاحه ولا النكاح  
للسقوط ولايته وفي دمه انه يجوز ان يزوج امته بستان  
على بقا الملك وعلى الاقوال كلها يقضى منه دين لزمه قبلها  
وقال الاصطخري لا يبا على الزوال وينفق عليه منه وفي  
وجه لا يبا على الزوال وينفق على زوجات وقف نكاحهن  
وقريب ويقضى منه غرامه ما ائلفه في الرده وفي وجه  
لا يبا على الزوال **تنبيه** دخل ما ذكرناه اولا الاجارة  
فتملك الاجر ايضا بنفس العقد سواء كانت معينة او في الدائم  
كما صرح به القاضي حسين وغيره وملك المستاجر المنفعة  
في الحال ايضا ويحدث على ملكه وفي التصرف فيه غريب انها  
تحدث على ملكه الموهب ويبنى على ذلك اجارة العين من موهبها  
بعد القبض فان قلنا يحدث على ملك الموهب لم يجز ليلاي يودي الى



انه تملك منفعة ملكه كما يزوج بامته وان قلنا يحد  
على ملك المستاجر جاز **فصل** وفيما ملك به القرض  
قولان مستدبران لا منصومان اظهرهما بالتبض والثاني  
بالصرف قال الرافعي ومعناه انه اذا تصرف تصرف  
تبيين ثبوت ملكه قبيل كذا جزم به وفي البسيط  
وجه انه يستدل الملك الى العقد قلت فعلى هذا  
فيه ايضا ثلاثة اقوال ثالثها الوقف فان تصرف  
بان انه ملكه بالعقد والا فلا ثم الراد كل تصرف  
يزيد الملك وقيل يتعلق بالرقبة وقيل يستدعي  
الملك وقيل يمنع رجوع البائع عند الا فلاس والذهب  
فعل الا وجه يمكن البيع والهبة والاعتاق  
ولا يلاف ولا يكتفى الرهن والتزويج والاجارة والحن  
والخير والذبح على الاول ويكتفى ماسوى الاجارة  
على الثاني وماسوى الرهن على الثالث **فصل**  
ملك العامل حصته في المساقاة بالظهور على المذهب  
وفي القراض قولان احدهما كذلك والاظهر بالقسمة  
والفرقان الربح في القراض وقاية لراس المال بخلاف القرض  
ويبنى على القولين الزكاة فعلى الثاني يلزم المالك زكاة الجميع  
فان اخرجها من ماله حسبت من الربح وعلى الاول يلزم  
المالك زكاة راس المال وحصته من الربح ويلزم العامل  
زكاة حصته المخلصة ولو كان في المال جارية فوطئها العامل

واجملها

28  
واجملها فعلى الثاني لا يثبت الاستيلاء وعلى الاول يثبت  
في نصيبه ويقوم عليه الباقي ان كان موسرا **فصل**  
ما يملك بالاحياء باب واسع والكتاب الخامس به اجد  
**فصل** في الملك في رقبة الموقوف اقوال اصحها انه ينتقل  
الى الله والثاني انه للموقوف عليه والثالث باق على ملك  
الواقف وقيل ان كان الوقف على معين فهو ملكه قطعا  
**فصل** دية القتل هل تثبت لورثته ابتداء عقب هلاك  
المقتول او يقدر دخولها في ملكه في اخرجته من حياته  
ثم تنتقل الى الورثة قولان اظهرهما الثاني قال الرافعي  
لانها تنفذ منها وصاياه وديونه ولو كانت للورثة لم تكن  
لم تكن كذلك قال الشيخ برهان الدين بن الفركاح وكلامه  
يقضي الاتفاق على انه يقتضي منها الديون والوصايا  
وفي البيان ان الشيخ ابا اسحاق صرح بذلك اي الاتفاق  
وان الذي يقتضي المذهب انه يذهب على القولين من يجب  
الدية ومن الفروع المبنية ما لو اذن له في قتله فقتله  
او في قطعه فسرى فان قلنا يجب للورثة ابتداء وجبت  
الدية والا فلا ولو جنى المراهون على نفس من يرثه  
السيد خطأ وعفى على ما لا قلنا يجب للورثة ابتداء  
لم يثبت ما لا ينبغي رهنا والا بوجهين يجرى بان  
في ما لو جنى على طرفه وانتقل الى سيمك بالارث  
وقد نقل في الشرح والروضة ان اصحهما عند الصبيد لاني



والامام انه لا يثبت كالا يثبت ابتدا وان العراقيين  
 قلعوا بالشبوت وتباع فيه وصحح الراعي في النكاح  
 الثاني وفي الشرح الصغير الاول **فصل** ويملك  
 الارب بمجرد الموت ولو كان على التركة دين على  
 الصحيح والقديم ان الدين يمنع انتقال التركة الى  
 ملك الوارث وهل يمنع انتقال قدره او كلها قولان  
 في الشرح بلا ترجيح وينبغي على القولين ما لو حدثت  
 في التركة زوايد فعلى الصحيح لا يتعلق بها حق الغرما  
 وعلى الاخير يتعلق وينبغي عليهما ايضا مسئلة وقف  
 في ايام ابن عدلان وابن اللبان وابن القماح والسبكي  
 والسكوني وابن الكنتاني وابن الانصاري وابن البليغاني  
 وهي ما لو كان الدين للوارث فهل يسقط منه بقدر  
 ما يلزمه اداؤه من ذلك الدين لو كان لاجبني حتى لو  
 كان ما يزاو الدين بقدر التركة سقط كله وافتي جماعة  
 بان لا يسقط وبانه اخذ التركة ارثا والدين باقي في ذمة  
 الميت لان التركة دخلت في ملكه بمجرد الموت اذ الذي  
 لا يمنع الارث فلا يثبت له في ملكه شيء وافتي جماعة  
 بالسقوط وقالوا انه يورث في نقصان مجموع الماخوذ  
 فيكون اخذ قدر الدين من دينه لا رفا والباقي ارث  
 وهؤلاء استندوا الى تقدم الدين على الارث مع القول  
 بانه يمنع الارث وافتي السبكي بالسقوط وعدم التأثير

بالنقصان

بالنقصان والفا كتاب منية الباحث عن دين الوارث  
 ولخصه في فتاويه فقال يسقط من دين الوارث ما يلزمه  
 اداؤه من ذلك الدين لو كان لاجبني وهو نسبه ارثه  
 من الدين ان لم يرد الدين على التركة وما يلزم الوارثه  
 اداؤه منه ان زاد ورجع على بقية الورثه ببقية  
 ما يجب اداؤه منه على قدر خصصهم وقد يقضى الامر  
 الى النقصان اذا كان الدين لوارثين فاذا كانا الوارث  
 حايضا ولادين لغيره ودينه مساويا للتركة او اقل سقط  
 وان زاد سقط مقدارها وبقي الزايد وياخذ التركة  
 في الاحوال ارثا ويقدر انه اخذها دينان بجهة الملك  
 اقوى ولا يتوقف على شيء وبوجهه الدين يتوقف على  
 اقباض او تعريض وهما مستعدان لان التركة ملكه  
 كذا تعدد احدتهما والامام بريث ذمة الميت تقديرا  
 محضنا لا وجود له ولو كان مع دين لحي ادين اجبني  
 قدرنا الدينين لاجبنيين فانخص دين الوارث سقط  
 واستقر نظير كدينارين له ودينار لاجبني والتركة  
 ديناران فله دينار وثلث ارثا وسقط نظير وبقي  
 له في ذمة الميت ثلثا دينار وياخذ الاجبني ثلثي  
 دينار ويبقى له ثلث ولو كان الوارث ابنين لاحدهما  
 ديناران وللآخر دينار فلصاحب الدينارين  
 من دينار الموروث ثلثاه ومن دينار اخيه ثلثه



والثالث الباقي من دينار مقاصص به اخاه فيجمع له دينار  
 وثلاث ولاخيه ثلثان ومجموعهما ديناران وهو اللازم لهما  
 لان الذي يلزم الورثة اداؤه اقل الامن من البيت  
 ومقدار التركة ولو كان زوجته واخ والتركة اربعون  
 والصداق عشرين فلها عشرين ارثا وسبعة ونصف  
 من نصيب الاخ دينار وسقط لهما ديناران ونصف  
 نظير ربع ارثها اذ رحم عليه جهتان الارث والدين  
 ولو قلنا بان السبعة ونصف من اصل التركة يسقط ربعها  
 المختص بها وهلم جرا الى ان لا يبقى شيء ولانه لو عار  
 اليه ثلاث ارباع الاثني ونصف لكان بغير سبب  
 وتزاد ارثه فنقص ارثها عما هو لها وقد بان بهذا  
 انه لا يختلف المأخوذ وسواء اعطيت الدين اولام  
 بعد القسمة والحاصل لها على التقديرين سبعة عشر  
 ونصف والطريق الاول هو الذي عليه عمل الناس  
 وهو ان اوضح واسهل ويتمشى على قول من يقول  
 ان التركة لا تنتقل قبل وفاة الدين والطريق الثاني  
 ادق وهو مبني على ان التركة تنتقل قبل وفاة الدين  
 وهو صحيح ورتب عليه انه لا يجوز لها ان تدعي  
 ولا تخلف الا على النصف والربع وكذا لا يقرض ولا يقبض  
 ولا يبرك الا من ذلك قال واما ما زاد على قدر التركة  
 فلا تسقط ومن تخيل ذلك فهو غلط فان قلت

ما ادعيته

ما ادعيته من السقوط لانه فيه من الاستناد الى شيء من  
 كلام الاصحاب والافقه ظن بعض الناس ان بالسقوط  
 يتفاوت المأخوذ وظن اخرون ان لا سقوط اصلا  
 قلنا ما من ان لا سقوط فكلامه متجه اذا قلنا التركة  
 لا تنتقل فان قلنا بالانتقال فلا واما من ظن التفاوت  
 فليس بشيء واما كلام الاصحاب الدال على ما قلناه  
 ففي موضعين احدهما في الجراح اذا خلف زوجة  
 حاملا والآخر في وعيد محبتي عليها فاجبهضت  
 قالوا يسقط من حق كل واحد من العشرة ما يقابل  
 ملكه لانه لا يثبت للانسان على ملكه حق وذكرنا  
 طريقين في كيفية السقوط احدهما طريقة الامم والاراضي  
 انه يسقط نصيب الاخ كله لانه اقل من ملكه ومن  
 نصيب الام ما يقابل ملكها وهو الرابع ويبقى لها نصف  
 نصف سدس العشرة يرجع به على الاصح واصحهما  
 طريقة الغزالي انه يسقط من حقها عن العشرة  
 ربعه لانه المقابل لملكها ومن حقه ثلاثة ارباعه  
 يبقى لها سدس العشرة ولها عليه نصف سدسها والواجب  
 في العدة اقل الامن من زوجها لا نفق حصتها بارثها ونفق  
 حصته بارثه فاذا سلمت تعطى عليه ما زاد ولم  
 يتعطل عليها مثاله العشرة بستون وقيمة العدة  
 عشرون وسما ضاع عليه خمسة وهما لها خمسة



ولها خمسة عشر الموضع الثاني في الاجارة اجر دار امن  
ابنه باجره قبضها واستنفقتها ومات عقب ذلك  
وعن ابن ابي ابراهيم قلنا تنفسخ الاجارة في نصيب المستاجر  
لمقتضى الانفساخ فيه الرجوع بنصف الاجرة سقط منها  
اجرة ارثه وهو الربع ويرجع على اخيه بالربع فمن هذين  
الموضعين يؤخذ ما ذكرناه من السقوط انتهى كلام السبكي  
في فتاويه **فصل** تملك الصداق بالعقد لا علم في ذلك  
مخلافه عندنا فلو مات او افلس وعليه صداق لزوجه  
دخل بها وصداق لآخر علم بدخول بها لم يقدم المدخول بها  
بل يستويان كما افنت به يخرج من هذه القاعدة واما  
النصف العايد بالطلاق ففيه وجه اصح ما انه ملكه بنفس  
الطلاق والثاني انه لا يملكه الا باختيار المالك والثالث  
لا يملك الا بقضاء القاضي ويبنى على الوجه الزايد كما دلت  
بهذا الطلاق **فصل** في ملك الغائبة وجه اصحها  
لا يملك الا بالقسمه او اختيار المالك لانهم لو ملكوا لم يصح  
اعراضهم ولا ابطال حقهم عن نوع بغير رضاهم ولا شك ان  
للأما ان يخص كل طائفة بنوع من المال والثاني لا يملك  
باجبياره والاستيلاء التام لان الاستيلاء على ما ليس  
بمعصوم من المال سبب للملك ولان ملك الكفار ذائب  
بالاستيلاء ولو لم يملكوا لزوال الملك الى غير مالك لكنه  
ملك ضعيف يسقط بالاعراض والثالثه موقوفان سملت

القيمة

القيمة حتى قسموها بان انهم ملكوا بالاستيلاء وان تلفت  
او اعرضوا تبين عدم الملك **وحينئذ** هذه المسئلة  
من نظائر المسائل المتقدمة الخامسة في الاستقرار  
يستقر الملك في البيع ومخوف من السلم فيه والمصالح  
عليه والصداق المعين بالتسليم ويستقر بالاجرة في الاجارة  
بالاستيلاء ويقبض المعين المستاجر وامساكها حتى  
مست يد الاجارة او يد امكان السير الى الموضع الذي  
استاجر للركوب اليه وان لم ينتفع وسوا اجاره العين  
ولرفه ويستقر في الاجارة الفاسدة اجرة المثل فذلك  
قال الاصحاب ويستقر الصداق بواحد من شيئين  
الوطى والموت واورد في المهمات عليهم انه لا بد من القبض  
في المعين ايضا لان المشهود ان الصداق قبل القبض مضمون  
ضمن عقد البيع فكما قالوا ان البيع قبل القبض غير مستقر  
وان كان الثمن قبل قبض فذلك الصداق واجيب بان  
المراد بالاستقرار ههنا الامن من سقوط المهر او بعضه  
بالشطر وفي البيع الامن من الانفساخ والمبيع اذا تلف  
انفسخ البيع والصداق المعين اذا تلف قبل القبض  
لم يسقط المهر بل يجب بالتبضع فافترق البابان ذكر  
الشيخ والدين في نكته وقال القاضي جلال الدين البلقيني  
لم يدين الاصحاب معنى الاستقرار في باب الصداق حتى  
خفي معناه على بعض المتأخرين فاورد عليهم انه لا بد من

201



قبض العين وليس الامر كذلك فان معنى الاستقرار  
في الصداق عيناً كان او ديناً الامن من تشطرح  
بالضاق قبل الدخول ومن سقوطه كله بالفرقة من جهتها  
قبله وهذا الاستقرار يكون في الصداق العين والذي  
في الذم بعد لزومها وقبض المقابل مستقيم الادب  
واحدا وهو دين السلم فانه وان كان لازماً فهو غير  
مستقر وانما كان غير مستقر لانه بصدان يطرأ  
انقطاع السلم فيه فيفسد العقد فمعنى الاستقرار  
في الديون اللازمة من الجاهل بين الارض من فسخ العقد  
بسبب نكاح وحصول الدين المذكور لعدم وجود جنسه  
وامتناع الاعتياض عنه وذلك مخصوص بدين  
المسلم دون بقية الديون واما دين الثمن بعد قبض  
المبيع فانه امن فيه الفسخ المذكور وان نكح وحصوله  
بانقطاع جنسه بغير الاعتياض عنه وكذا الفسخ  
بسبب رد بعيب او اقالة او تخالف انتهى السادسة  
الملك اما للعين والمنفعة معا وصاحبها او للعين  
فقط كالعبد الموصى بالمنفعة ابدان رقبته ملك للوارث  
وليس له شيء من منافع وعليه نفقته وموته ولا يصح  
بيعه لغیر الموصى له ويصح له ويصح اعتاقه لا غير الكفارة  
ولا ثبوت له وطهرها ان كانت مما لا تحيل والا فلا  
وفي كل من ذلك خلافا واما بالمنفعة فقط كما نفع العبد

الموصى

الموصى بالمنفعة ابدان المستاجر والموقوف على معين  
وقد ملك الاشفاق دون المنفعة كالمستعير والعبد  
الذي اوصى بالمنفعة مدة حياته الموصى وكالموصى  
بخدمته وسكنائها فان ذلك اباحة له لا تملك وكذا  
الموقوف على عين معين كالربط والطعام المقدم للضيف  
وكل من ملك المنفعة فله الاجارة والاعارة ومث  
ملك الانتفاع فليس له الاجارة قطعا ولا الاعارة  
في الاصح ونظير ذلك الامه المزوجه اذا وطئت  
شبهه او اكرهه فان مهرها للسيد لانه مالك البصير  
لأن الزوج لانه لم يملكه بل ملك الانتفاع ببعضها دون  
قال العلائي ومن ذلك ايضا الاقطاع على الراي المختار  
فان الفسخ لم يملك الا ان ينتفع بدليل الاسترجاع منه  
مضى شاء الامام فليس له الاجارة الا ان ياذن له الامام  
او يستقر العرف بذلك كما في الاقطاعات بديار مصر  
قال وهذا هو الذي كان يفتى به شيخنا بركة الدين  
وكمال الدين وهو اختيار شيخنا بركة الدين وكمال الدين  
وهو اختيار شيخنا تاج الدين الغزالي والذي افتى  
به النووي صحة اجارة الاقطاع وبشبهه بالصداق  
قبل الدخول قال العلائي وفي ذلك نظر لان الزوج  
ملك الصداق بالمقد ملكا تاما واذا قضيت كان  
لها التصرف فيه بالمبيع وغيره والانتفاع ليس كذلك



وقد قال الواقعي ان الوصية بالمنافع اذا كانت مطلقة  
او مقيدة بالتأبير او بملك معينه كالسنة مثلا يكون  
تمليكاً لها بعد الموت فيصح اجازتها واعادتها والوصية  
بها ونسقل عن الموصي له بموته الى ورثته ثم قال  
اما اذا قال اوصيت لك بمنفعة مدة حياتك فهو اباحه  
وليس بتمليك وليس له الاجارة وفي الاعارة وجهان  
واذا مات الموصي له رجع الحق الى ورثة الموصي وهذه  
المسئلة اشبه بشئ بالانقطاع لانه مقيد عرفاً بحياة  
المقطع واذا مات نزل بل هو اضعف من الوصية  
لانه قد يسترجع منه في حياته بخلاف الوصية التي  
**خاتمة** في ضبط المال والمقتول اما المال فقال الشافعي  
لا يقع اسم ما ان الاعلى ماله قيمة يباع بها ويلزم متلفه  
وان قلت وما لا يضره الناس مثل الفاس وما اشبه  
ذلك انتهى واما المقتول فذكر الامام له في باب اللفظة ضابطان  
احدهما ان كل ما يقدر له ان في النفع فهو مقتول وكل مالا  
يظهر له اثر في الاشفاق فهو مقتول خارج عما يقتول  
الثاني ان المقتول هو الذي تعرض قيمته عند غلاء الاسعار  
والخارج عن المقتول هو الذي لا تعرض فيه ذلك **القول**  
**في الدين** اخص بالحكام الاول جواز الرهن به فلا  
يصح بالايمان المضمونه بحكم العقد كالبيع والصداق  
او يحم اليه بالمغصوب والسعار والمأخوذ على جهة

السوم

السوم او بالبيع الفاسد وفي وجه ضعيف يجوز كل ذلك  
لكن في فتاوى الفقهاء لو وقف كتابا بشرط ان لا يعار  
الابرهن اتبع شرطه وقال السككي في تحله شرح المذهب  
**فرع** في الاعصار القريبه وقف كتب المشروط الواقف  
ان لا يعار الا برهن ولا يخرج من مكان تجسرها الا برهن  
ولا يخرج اصلا والذي اقول في هذا ان الرهن لا يصح  
بها الا لها غير ما مونه في يد موقوف عليه ولا يقال لها  
عاريه ارضا بل الاخذ لها ان كان من اهل الوقف  
استحق الانتفاع ويده عليها يد امانه بشرط اخذ  
الرهن عليها فاسد وان اعطاه فكان رهنا سدا  
ويكون في يد خازن الكتب امانه لان فاسد العقود  
في الرضمان كصحيحها والرهن امانه هذا اذا ارسل  
الرهن الشرعي وان اريد مدلوله لغه وان يكون تذكير  
فيصح الشرط لانه عرض صحيح واذ لم يعلم من الواقف  
فيحتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذكور محال على  
المعنى الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة حملا على اللغو  
وهو الاقرب تصحيحا للكلام ما امكن وحينئذ لا يجوز  
اخراجها بدونه وان قلنا ببطلانه لم يجز اخراجها به  
لتقديره ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الواقف واما  
لفساد الاستثنا فانه قال لا يخرج مطلقا لو قال  
ذلك صح لانه شرط فيه عرض صحيح لان اخراجها فطنه



ضامها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقصد  
الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقات  
بقول لا يخرج الا بتدكين وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه  
وهو كما حملنا عليه قوله لا يرهن في المدلول اللغوي فيصح  
ويكون المقصود ان يجوز الوقف الانتفاع لمن يخرج  
به مشروط بان يضع في خزانة الوقف ما يتذكر  
بصوبته عادة الوقوف ويتذكر الخازن به مطالبته  
فيستفي ان يصح هذا ومتى اخذ على غير هذا الوجه  
الذي شرطه الواقف فيمنع ولا نقول بان تلك التذكرة  
تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا اخذها طالبه  
الخازن برد الكتاب ويجب عليه ان يرده ايضا بغير  
طلب ولا يبعد ان يحمل قول الواقف الرهن على هذا العین  
حتى يصح اذا ذكر بلفظ الرهن تنزيلا للفظ على  
الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز اخراجه بالشرط  
المذكور ويمتنع بغيره لكن لا يثبت له احكام الرهن  
ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف اذا تلف  
بغير تفريط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين  
ذلك المرهون لو فاه ولا يمتنع على صاحبه التصرف  
فيه **في الشافعي** صحة الضمان بها اذا فاه الاعيان  
فان لم تكن مضمونة على من هي في دين كالوديعة والمال  
في يد شريك والوكيل فلا يصح ضمانها قطعا وان كانت

مضمونة

مضمونة صح ضمان ردّها على المذهب ولا يصح ضمانات  
قيمتها لو تلف على الصحيح لانها قبل التلف غير واجبة  
الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان فلو قال  
اشتريت ههنا الدراهم على ان اسلمها في وقت كذا  
لم يصح لان الاجل شرع وقفا للمحصل والعين حاصل  
**قواعد** الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا  
الاراس مال المسلم وعقده التصرف والربا في الذمة  
والقرض وكل مال متلف قهري والاجر في اجارة الذمة  
وفرض القاضي مهر المثل على الممتنع في المفوضه وعقد  
كل نايب او ولي لم يؤذن له في التأجيل لفظا او شرعا  
وليس فيه دين لا يكون الا موقفا الا الكتاب والديه  
وليس فيه دين يتأجل **ابتدا** بغير عقد الا في القرض  
للمفوضه اذا تراضى الشا فيه ما في الذمة لا يتعين  
الا قبض مكلف بتسليم الا في صورتين الاولى اذا اخا  
على طعام في الذمة واذن في صرفه لولده منها والآخرى  
النفقة التي في الذمة اذا انفق على زوجة **صغير**  
او مجنون باذن الولي يرى وان لم يقبض المكلف الثالث  
الاجل لا يحل قبل وقته الا بموت المدين ومنه موت العبد  
المأذون وقتل المرتد وباسترقاقه اذا كان حرييا والمجنون  
على ما وقع في الروضة والاصح خلافه ويستثنى من  
الموت المسلم المجاني ولا عاقله له تؤخذ الدية من بيت المال

لها



موجهه ولا تحمل موته ولو اعترف وانكوت العاقله اخذت  
 منه موجهه فلو مات لم تحمل في وجهه ولو ضمن الدين  
 موجهه ومات لم يحمل في وجهه والا صح فيهما الحلول  
 ولا يحمل موت الدين بلا خلاف الا في صورته على  
 وجهه وهي ما اذا خالفها على ارضاع ولدك منها  
 وعلى طعام وضعه في ذمتها ثم مات المخلع وكذا  
 يحمل موت الصبي على وجهه ولا يحمل موت ثالث  
 غير الدين والمدين على وجهه الا في هذه الصورة  
 الرابعه احوال لا يتناول الا في ملك الخيار واما بعد  
 لزوم فلا واستثنى الرويان والمحتوى ما اذا  
 نذر ازالة بطلان الا بعد شيئا واوصى بذلك  
 قال البقني والتحقيق لا استثناء فالحلول  
 مستقر ولكن امتنع الطلب لعارض كالاعسار  
 على ان صورة النذر استشكلت فانه اذا كان  
 معسرا فالانظار واجب والواجب لا يصح نذر  
 او موصرا قاصدا للاداء لم يصح لان اخذ منه واجب  
 ولا يصح ابطال الواجب بالنذر وقيد في المطلب  
 مسئله الوصيه بان يخرج من الثلث لقولهم في البيع  
 بموجب يجب كله من الثلث اذا لم يحمل منه شيء قبل موته  
**تدنيب** قال في الرق الاجال ضرر بان اجل مضروب  
 بالشرع واجل مضروب بالفقد فالاول العقد والاستبراء

والهدنه واللفظه والزكاة والعنه والايلة والحل  
 والرضاع والخيار والكيف والطيء والنفاس والقباس  
 والبلوغ ومسح الخف والقصر والثاني اقسام  
 احدهما ما لا يصح الا باجل وهو الاجارة والكتابة  
 والثاني ما يصح حالا وموجلا والثالث لما يصح  
 باجل مجهول ولا يصح بمعلوم وهو الرهن والقراض  
 والرقى والعمرى والرابع ما يصح بهما وهو الغاربه  
 والوديعة الحكم الرابع لا يصح بيع الدين بالدين  
 قطعا واستثنى منه احواله للحاجة واما بيعه  
 لمن هو عليه فهو الاستبدال وسيأتي واما العين  
 من عليه بالعين كان يشتري عبدا يده بما به على  
 عمرو فقيه قولان اظهرهما في الشرحين والمحرر  
 والمنهاج البطلان لانه لا يقدر على تسليمه  
 والثاني يجوز كالاستبدال وصححه في الروضة  
 من زوائد بشرطه على ما قاله البقوي ثم الراجح  
 ان يقبض كل منهما في مجلس العقد ما انفصل اليه  
 فلو تفرقا قبل قبض احدهما بطل العقد قال  
 في المطلب ومقتضى كلام الأكثر من خلافة ثم ذكر  
 فيه ان بيع الدين احوال على معسرا ومنكر ولا يثبت  
 له عليه لا يصح جزما وكما لا يصح رهنة ولا هبته  
 على الصحيح **ما يجوز في الاستبدال وما لا يجوز** لا يجوز



الاستبدال عن دين المسلم لاستئجار الاعتياض  
عنه ويجوز عن دين القرض وبدل المثلث مثلا  
وقيمة وتمن المبيع والاجرة والصدقة وعوض  
المخلع وبدل الدم قال السنوي وكذا الديت  
الموصى به والواجب بتقدير الحاكم في المتفقة  
او بسبب الضمان وكذا زكاة الفطر اذا كانت  
الفقر محصورين وغير ذلك قال وفي الديت  
الثابت بالحالة نظر بمقتضى ما يخرج على انما يبيع  
ام لا وبمقتضى ان ينظر الى اصله وهو الحال به  
فيعطى حكمه وحيث جاز الاستبدال جاز عن  
الموكل حاله لا عكسه ثم ان استدلال موافقا في علمه  
الربا بشرط قبضه في المجلس لا تعيينه في العقد او  
غيره بشرط تعيينه في المجلس لا في العقد ولا قبضه  
قال في المطلب وعلى هذا وقولهم ان ما في الذمة  
لا يتعين الا بالقبض محمول على ما بعد لزوم اما  
قله فيستعين برضاها وينزل ذلك منزلة الزيادة  
واخطأ قال السنوي وهذا الذي قاله جيد وهو  
يقضي الحاق رهن خيار الشرط في ذلك يختار  
المجلس الخامس لا يجب فيه الزكاة ان كان ماشية  
ومعلوم بان السوم بشرط ما في الذمة لا بوصف  
به واستشكله الراعي بان السلم في اللحم يذكر انه

من راعيه

من راعيه او معلوفه فكما ينبت في الذمة لحم راعيه  
فلتثبت الراعي نفسه واجاب القونري بان المدعي  
انضافه بالسوم المحقق وثبوتها في الذمة سابقا  
تقديره ولا يجب فيه ايضا ان كان مفدا لا ب  
شرطه الزهوي في ملكه ولم يوجد ولا ان كان دين كفايه  
او دين اخر على المكاتب لعدم لزومه واما ان كان عرضا  
ففي كتب الشيوخ انه لنقد وسوى في النية بينه  
وبين الماشية لان ما في الذمة لا يتصور فيه التجارة  
واذ في خلاف فيه وبذلك افق البرهان الفزاري  
انه لو اسلم في عرض بنية التجارة لم يجب فيه الزكاة  
قال لانه لم يملكه ملكا مستقرا اما كونه غير مستقر  
فواضح واما كون الاستقرار شرط وجوب الزكاة  
فلمعولهم في الاجرة لا يلزمه ان يخرج الزكاة ما استقر  
قال والمسئلة اولى بعدم الوجوب عن الاجرة لانها  
مقبوضه بملك التصرف فيها بخلافه قال وقول الراعي  
ان العرض يجب الزكاة محمول على ما اذا ثبت في الذمة  
بالقرض انتهى وفي العر والحواشي السلم فيه للتجارة لا يجب  
زكاته قولا واحدا فاذا قبضه استأنف المحول قال  
في الحاشية واذا قلنا بوجوبه فلا يدفع حتى يقبض وهل  
يقوم بحاله الوجوب او القبض فيه نظر والصواب اعتبار  
اقل القيمين كالارش فان الزكاة مساواة بيني واما النقد

فالجديد



وجوب الزكاة فيه ثم ان كان حاله وتيسر اخذه بان كان  
على ملي مفسر حاضر باذل وجب اخراجها في الحال  
وان كان موجلا او على معسرا ومنكرا ومما لم يجب  
حتى يقبض قال الزركشي وهل يتعلق به يتعلق  
شركة الاعيان اولا لم ار من صرح به فان قلنا  
به فهل يسمع دعوى المالك بالكل لان له ولديه  
القبض لاجل اداء الزكاة واذا خلف فهل يخلف  
على الكل او يقول انه باق في ذمته وانه يستحق  
قبضه ينبغي **الثاني ما يمنع الدين وجوبه وما**  
**يمنع فيه فروع** الاول الحار في الظهاره يمنع الدين  
وجوب **شرايه** قال في الكافي ولا فرق بين الحال  
والموجل الثاني المستره كذلك الثالث الزكاة  
وفيها اقوال اصحها لا يمنع وجوبها لانها متعلقة بالعين  
والدين بالذمة فلا يمنع احدهما الاخر كالدين وارث  
الجناية والثاني يمنع لان ملكه غير مستقر لتسلط  
المستحق على اخذه وقيل لان مستحق الدين يلزمه  
الزكاة فلو اجبنا على المدين ايضا لزم منه تشبه  
الزكاة في المال الواحد والثالث يمنع في الاموال  
الباطنة وهي النقد وعرض التجارة وذهب  
الظاهر وهي الزرع والثمار والمواشي والمعادن  
لانها فاعه بنفسها وسواء كان الدين حالا او موجلا

من

من جنس المال او غير لادعي اوجه كالكافة السابقة  
والكفارة والندم الرابع زكاة الفطر نقل الامام الاثنا  
على ان الدين يمنع وجوبها كما ان الحاجة الى صرفه  
في نفقة القريب تمنعه قال ولو ظن ظان انه لا يمنعه  
كما لا يمنع وجوب الزكاة ما كان مبعدا ونقل النووي  
في نكته على التنبية منع الوجوب عن الاصحاب  
ومشي عليه في تحاوي الصغير لكن صحح الراجح في  
الصغير انه لا يمنع وهو مقتضى كلامه في الكبير  
**الحامس الحج** يمنع الدين وجوبه حالا كان او موجلا  
وفي وجهه ان كان الاجل ينقضي بعد رجوعه  
من الحج لزمه وهو شاذ **السادس الكفارة** والظاهر  
ان الدين يمنع وجوب الاعتقاد ولم ار من صرح به  
الا ان الازهر في القوت قال ينبغي ان يكون كالحج  
السابع العقل ومنع محله ايضا فظاهر الثامن  
نفقة القريب التي مع شراية الاعتقاد لا يمنعهما  
الدين في الاظهر فلو كان عليه دين بقدر ما في يده  
لا يمنعهما الدين في الاظهر فلو كان عليه دين بقدر  
ما في يده وهو قيمة الباقي قوم عليه لانه ما له له  
ما قد تضر فيه وهذا لو اشترى به عبدا واعتقه  
نفذ والثاني لا لانه غير مؤثر **تتم** والاصح  
انه لا يمنع ملك الوارث التركة كما تقدم ولا يصح الوصية

لشرح



والاشرا القريب ويمنع نفوذ الوصيه والشرع  
وتصرف الوارث في التركة حتى يقضيه وحيوان  
الصدقة ما لم يرج وفاق **ما ثبت في الذمه**  
**بالاعسار وما لا يثبت** قال في شرح المذهب  
الحقوق المالية الواجبة لله تعالى ثلاثه ضرب  
ضرب يجب لا بسبب مباشر من العبد لزكاة  
الفطر فاذا تجز عنه وقت الوجوب لم يثبت  
في ذمته فلو ايسر بعد لم يجب وضرب يجب  
بسبب من جهة على جهة انبذل كجز الصيد  
وفدية الحلق والطيب واللباس في الحج فاذا تجز  
عنه وقت وجوب في ذمته تغلب المعنى الغرامه  
لانه اختلاف محض وضرب يجب بسبب مباشر  
الاعلى جهة البول ككفارة الجماع في رمضان وكفارة  
اليمين والظاهر والقتل ودم المتنع والقراف والنذر  
وكفارة قوله انت على حرام ففيها قولان  
مشهوران اصحها ثبت في الذمه فمضى عليه لزمه  
والثاني لا وتشبهها بجزء الصيد اولى من  
الفطر لان الكفاره مواخذة على فعله كجز  
الصيد بخلاف الفطر انتهى قلت ولو لزم  
الفدية النبيخ التزم عن الصوم وكان معسرا  
ففي الروضة واصلا قولان في ثبوتها في ذمته كالكفاره

وقال

وقال في شرح المذهب وينبغي ان يكون الاصح هنا  
انها تسقط ولا يلزمه اذا ايسر كالفطر لانه  
عاجز حال التكليف بالفديه وليست في مقابلة  
جنايته بخلاف الكفاره فالانقسام على هذا اربعة  
وفي الجواهر للمقهور لو نذر الصدقة كل يوم بكذا  
فمرت ايام وهو معسر ثبت في ذمته ولو ماتت  
زوجته وهو غايب فجهزت من مالها لم يثبت  
في ذمه الزوج افنى به القاضي جلال الدين البلقيني  
**قد ثبت** من القريب قول القاضي حسين ان  
الطلاق ثبت في الذمه قال السيكي حكيت مع ابن  
الرفعة ذلك فقال عمري ما سمعت ثبوت طلاق  
في الذمه قال ولا شك ان ابن الرفعة سمعه وكنت  
مراة ولكن لغرابته ونيكارته لم يبق على ذمته  
ويتفرع على ذلك **فروع ما تقدم على الدين**  
**وما لو خر عنه** قال في الروضة واصلا  
في الايمان اذا وقت التركة بحقوق الله وحقوق  
الادميين قضيت جميعا وان لم تق وتعلق  
بعضها بالعين وبغضها بالذمه قدم المتعلق  
بالعين سواء اجتمع النوعان او انفرد احدهما  
وان اجتمعا وتعلق الجميع بالعين او الذمه فمضى  
يقدم حق الله او الادمي او يستويان فيه اقوال



أظهرها رها الأول ولا تجزى هذه الأقوال في الحجر عليه نفاس  
إذا اجتمع النومان بل يقوم حقوق الأديني وتوخر حقوق  
الله ما دام حيا انتهى ومن أمثله ما يجزى فيه الأقوال  
اجتماع الدين مع الزكاة والفطر أو النداء وجزء الصيد  
أو الحج كما صرح به في شرح المذهب والأصح في الكمال  
تقديمها على الدين وكذا سريه العتق مع الدين وصحها  
في اجتماع الدين للنسوية لأنها في معنى الأجر فالمتحقق  
بدين الأديني ومن اجتماع حقوق الله فقط الزكاة  
والكفارة والحق قال السبكي والوجه أن يقال إذا كان  
النصاب موجودا فندست الزكاة والأقرب  
**تذنيب** فيما تقدم عند الاجتماع من غير الديون  
اجتمع محدث وجنب وذو نجاسة وميت  
وهناك ما يباح أو يوصى به لأحوج الناس ولا  
يكفي إلا أحدهم قدم الميت على الجميع لأنه خاتمه  
أمر فحضر بكل الطهارتين لأن المقصد من  
غسله تنظيفه ولا يحصل بالتراب والقصد  
من طهارة الأحياء استباحة الصلابة وهو حاصل  
بالنجم ويقدم بعد من عليه نجاسة لأنه لا بد له  
لطهارته ثم الحائض لأن حائضها اغلظ وفي وجه  
تقدم الجنب عليها لأن غسله منصوص في القرآن  
ولا اختلاف في الضحايا في صحته ليمس الجنب دونها وفي

وجه

وجه يستعربان فيقع بينهما وقيل يقسم ويقدم  
الجنب على المحدث أن لم يكن الماء واحدا فها وكفى  
كلاهما أو كفى الجنب فقط وإن كفى المحدث فقط قدم  
اجتمع مغتسل للجمعة ومن غسل الميت فإن قلب  
غسل الجهم أكد قدم أو غسل الميت قدم اجتمع  
محدث وطيب وهو محرم فإن أمكن غسل الطيب  
لأنه يدل له والوضوء له يدل ولو كان نجاسة  
وطيب قدمت النجاسة لأنها اغلظ وتبطل  
الصلابة بخلافه اجتمع كسوف وجمعه أو فرض آخر  
فإن خيف فوت الفرض قدم لأنه أهم والأقدم  
الكسوف في الأظهر لأنه يختص فواته بالانحلال  
ثم يخطب للجمعة متفرضا للكسوف ثم يصلى  
الجمعة ولا يحتاج إلى أربع خطب اجتمع عبث  
أو كسوف وجنازة قدمت الجنازة خوفا من  
تغير الميت ولو اجتمع جمعة وجنازة فكذلك  
أن لم يضق الوقت فإن ضاق قدمت الجمعة لأنها  
فرض خير وقيل الجنازة لأن الجمعة بدلا اجتمع  
كسوف ووتر أو تراويح قدم الكسوف مطلقا  
أو كسوف وعيد وخيف فوت العيد قدم والأقرب  
فالكسوف اجتمع في زكاة الفطر رجل وزوجته  
وولده الصغير والكبير والاب والأم بخلاف البعض



الصبيان ففي المسئلة عشرة اوجه حكاه في شرح  
المهذب اصحابا تقدم نفسه ثم زوجته ثم ولد الصغير  
ثم الاب ثم الام ثم ولد الكبير والثاني يقدم الزوجه  
على نفسه لان فطرتهما تحت حكم المعاوضة والثالث  
بيد انفسه ثم بن شاة والرابع يخير والخامس يخرج  
موزع على الجميع والسادس يخرج عن اقدمهم لا بعينه  
والسابع يقدم الام على الاب والثامن يستويات  
فيخير بينهما والتاسع يقدم الابن الكبير على الابوين  
لان النصف ورد بنفقته والوطن تتبعهما والعاشر  
يقدم الاقارب على الزوج لان قادر على ازاله  
سبب الزوجية بالطلاق بخلاف القرابة ولو اجتمع  
المذكورون في النفقة قدموا على ما ذكر الا ان الام  
تقدم فيها على الاب في الاصح لان النفقة شرعت  
لسد الخلة ودفع الحاجة والام اكثر حاجة واقل خلة  
والفطر لم تشرع لدفع ضرر المخرج عنه بل لتثبته  
وتطهيره والاب احق بهذا فانه منسوب اليه  
ومشرق بشرقه ولو اجتمع في الفطر اثنتان  
في مرتبة يخير قال الرافعي ولم يتعرضوا للاقراء وله  
فيه مجال كتنظيم اجتماع على رجل واحد وان كانت  
لته قدم الاخف فالأخف فيقدم حد الشرب ثم جلد  
الزاني ثم قطع السرقة والمخاربه ثم قتل الردة وان

كانت

كانت لادمي فكذا لا يقدم حد القذف ثم القطع ثم  
القتل فلو اجتمع مستحقوا اقطع او قتل قديم من سبقته  
جنايته فان جهل او جنى عليهم معا اقرع وان اجتمع  
الصنفان قدم حد القذف على جلد الزنا لانه حق  
ادمي وقيل لانه اخف وبني عليهم اجتماع حد  
الشرب والقذف فعلى الاصح تقدم القذف وعلى  
الثاني الشرب وبحريان في اجتماع القطع والقتل  
قصاصا مع جلد الزنا فعلى الاصح يقدمان عليه  
ولو اجتمع قتل القصاص والردة والزنا قدم القصاص  
قطعا وقيل في الزنا مقتل رجما باذن الولي ليمادي  
الحقان ولو اجتمع قتل الزنا والردة لم يحضر في  
فيه نقل والذي نظير انه يرجح لانه يحصل مقصودهما  
بخلاف ما لو قتل بالسيف فانه يحصل قتل الردة دون  
الزنا **فرع** ويقرب من هذه المسائل مسائل  
اجتماع الفضيلة والنقصه فمنها الصلاة اول الوقت  
بالنيم واخره بالوضوء والاظهر استحباب التأخير  
ان يتقن الوضوء والتقديم ان طنه او مجوز  
وجوده او توهمه قال امام الحرمين والخلاف فحين  
اراد الاقتصار على صلاة واحد فان صلى وله بالنيم  
واخره بالوضوء فهو النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها  
الصلاة اول الوقت منفردا واخر جماعة وفي الفضل



طريق قطع أكثر العراقيين باستصحاب التأخير وأكثر  
 الحراسانيين باستصحاب التقديم وقال آخرون حكمه حكم  
 الماء فان تيقن الجماعة أخرج فالأخير أفضل والا  
 فالتقديم قال النووي وقد ثبت في صحيح مسلم أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أخر أنه سمى بخرق  
 الصلاة عن أول وقتها قال فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا  
 صلاتكم معهم نافله قال فالذي يختاره أن يصلي من بين  
 فان اقتصر على واحد فان تعين حصول الجماعة فالتأخير  
 أفضل ليحصل شعارها الظاهر ولا يها فرض كفايه وفي وجه  
 فرض عين ففي تحصيلها خروج من الخلاف قال ويختل  
 ان يقال ان محض التأخير فالتقديم أفضل وان خف  
 قال لا ننظر افضل ومنها الصلاة أول الوقت عاريا  
 او قاعدا واخر مستورا او قائما ومنها الخلاف في اليتم  
 منها الصلاة أول الوقت قاصرا واخر مقبلا يصلي  
 قاصرا بالخلاف نقله في شرح المذهب عن صاحب  
 البيان ومنها لو خاف فوت الجماعة ان اسبغ الوضوء  
 فاذا رآها أولى من الانحياز لا كما له نقله النووي عن  
 صاحب الفروع وقال فيه نظر ومنها لو خاف فوت  
 الركعة ان مشى الى الصف الأول قال في شرح المذهب  
 لم اراه لا صحابنا ولا غيرهم شيئا والظاهر انه ان  
 خاف فوت الركعة الأخيرة حافظ عليها وان خاف فوت

غيرها

غيرها مشى الى الصف الأول للاحد يثبت الصحيح في الامس  
 بانماه والازدحام عليه وسنها لو قدر ان يصلي في  
 بيته قائما منفردا ولو صلى مع الجماعة احتاج ان يعقد  
 في بعضها في الافضل الانفراد بحافظة على القيام ذكره  
 الشافعي والاصحاب ومنها لو ضاق الوقت عن سنن  
 الصلاة قال النووي في فتاويه ما حاصله ان السنن  
 التي تجبر بالسجود ساقط بها الاشكال واما غيرها فالظاهر  
 الا يتأثر بها ايضا لان الصديق كان يطول القراءة في  
 الصبح حتى تطلع الشمس قال ويحتمل ان يأتى بها الا اذا  
 ادرك الركعة قال الاسنوي وفيما قاله نفي ومنها  
 لو ضاق الما أول الوقت عن استيعاب سنن الوضوء  
 الاقتصر على الواجبات كما صرح به النووي في شرح  
 التبيين ومنها اجتمع في الاماماه الا فقه والا قرا  
 والا ورع والاصح مقدم الانفة عليهما الاحتياج الصلاة  
 الى مزيد الفقه الكثير عوارضها وقيل بالتساوي للعدل  
 الفضيلتين ولو اجتمع السن والنسب فالأخير تقديم  
 السن لانه صفة في نفسه والنسب صفة في ابايه  
 ولو اجتمعا مع الطهر والجديد تقدمهم ما واختار النووي  
 تقديم الطهر عليهما وصحة في المذهب ولو اجتمع الاعمي  
 والبصير فقليل الاعمي او الى لانه اخضع اذ لا ينظر الى  
 ما يلهميه وقيل البصير لانه أكثر تحفظا من الخاسات



والاصح انهما سوا لتعادلهما ولو اجتمع في صلاة  
 الحجازة الحر البعيد والعبد القريب والحر غير  
 الفقيه والعبد الفقيه والاصح فيما تقدم احد  
 والثالث لستوى النفاذ والقرب من هذه المسائل  
 الخصال المعتمد في الكفارة هل يقابل بعضها بعض  
 الاصح المنع فلا يكافى رقيق عفيف حرة فاسقة  
 ولا حر معيب رقيقه سليم ولا عفيف دمي النسب  
 فاسقة شريفة وفي نظير المسئلة من القصاص  
 لا يقابل جزما فلا يقاوم عبيد مسلم بكافر لا اخلاق  
**خاتمة** لا يقدم في التزامهم على الحقوق الا بمخرج  
 ولها اسباب احدها السبق كما عدها ما توارثها  
 ما يكفى احدهم قدم اسبقهم موقفا والمستحاضة ترى  
 الدم بصفتين مستنوتين فيخرج الاسبق وكالارض حرام  
 في الدعوى والاحياء والدرن ولو وكل رجلا في بيع  
 عبيد واخر في عتقه قال لو يبلى من سبق فله حكم  
 ثانيا القوت فلو اقر الوارث بدين واقام اخر بدينه  
 بدين والتركه لا تنفي بها قال صاحب الاشراف  
 يقدم دين البنية مثالها القرعة في مواضع كثيرة  
 كالارض حرام البولي في النكاح والعبيد في المعنف  
 وللمتقين في الجاني عليهم **مع القول في عن المثل**  
**واجرة المثل ومهر المثل وتوابعها** اما عن المثل

فقد

فقد ذكر في مواضع في شراء الماء في التيمم وشراء الزاد  
 ونحوه في الحج وفي بيع مال المحجور والمفلس والموكل  
 والممتنع من اداء الدين وتخصيل السلم فيه ومثل  
 المصوب وايد الدية وغيرها ويلحق بها كل  
 موضع اعتبرت فيه القيمة فاما عبارته عن تمن  
 المثل نذكر حقيقة فيقول يختلف باختلاف  
 المواضع والتحقيق انه راجع الى الاختلاف في وقت  
 اعتباره وامكانه الموضع الاول التيمم فذكرنا فيه ثلاثة  
 اوجه احدها انه نقل الماء الى الموضع الذي هذا المشتري  
 فيه ويختلف ذلك بعد المسافة وقربها الثاني انه  
 قيمة مثله في ذلك الموضع في غالب الاوقات فان الشربة  
 الواحدة في وقت غرق الماء رغب فيها بدنايم فلو كلفناه  
 شراء بقيمته في الحال لحقه المشقة ونخرج الثالث انه  
 قيمة مثل في ذلك الموضع في تلك الحالة فان عن المثل يعتبر  
 حالة التقديم وهذا هو الصحيح عند الجمهور والاصحاب  
 وبه قطع الدارمي وجماعة من العراقيين ونقله الامام عن  
 الاكثرين قال والوجه الاول بناءه قالوا على ان الماء لا يملكه  
 وهو وجه ضعيف قال والثاني ايضا ليس بشئ قال وعلى  
 طريقة الاكثرين الاقرب ان يقال لا يعتبر عن الماء عند  
 الحاجة الى سد الرمق فان ذلك لا ينضبط ورماع غيب  
 في الشربة حينئذ بدنايم وبعد في الرخص والتخفيف انه



يوجب ذلك على المسافر ويعتبر الزمان والمكان من  
غير أنها الاصل الى سد الرمي الموضع الثاني الحج جزم  
الاصحاب بان ثمن المثل للزاد الما القليل لا يوجب في  
ذلك المكان والزمان هكذا أطلقه عنهم الشيخان قال ابن  
الرفعه وهذا الاطلاق انما يستمر في الزاد اما ما ينبغي  
جريان الاوجه المذكورة في التيمم فيه وانما جرى في التيمم  
لتكرره وفي الوافي ينبغي اعتبار ثمن المثل بما جرت به  
غالب العادة من ماضي السنين فان وجد مثله لزمه  
والا فلا فان عرض في الطن ثمن غلا وبيع بالزمن مثله اما  
اذا كانت العادة غلا ثمن الما والزاد فيلزمه الحج قال  
ويمكن ان يقال كل سنة تعتبر بنفسها لكن يفسر  
معرفه مقدار الثمن والزيادة قبل البلوغ الى المثل الموضع  
الثالث الطعام والشراب حال المضرورة وضمن المثل فيه  
هو القدر اللايق في ذلك الزمان والمكان ولذا ثمن مثل  
السرى والرقبة في الكفارة والبيع بوكاله او نحوها والسرى  
تعتبر فيه حال السرى والبيع والرقبة ومكانه قطعا  
الموضع الرابع البيع اذا تخالفا ونسخ وكان ثانيا يرجع  
الى قيمته وفي وقت اعتبارها اقوال او وجوب اصحابها  
يوم التلغ لان مورد النسخ هو العين والقيمة بدل  
عنها فاذا فات الاصل تعين النظر في القيمة الى ذلك  
الوقت والثاني يوم القبض لانه وقت دخول البيع في ضمانه

وما يعرض

وما يعرض بعد ذلك من زيادة او نقصان فهو في ملكه  
والثالث اقلها لانه اذا كانت يوم العقد اقل والزيادة  
حدثت في ملك المشتري وان كانت يوم القبض اقل فهو  
يوم دخوله في ضمانه والرابع اكثر القيم من القبض الى  
التلف لان يد ضمان والحامس اقلها من العقد  
الى القبض الموضع السادس اطلع في البيع على عيب  
واقضى الحال الرجوع بالارش وهو جرد من ثمنه باعتبار  
القيمة وفي اعتبارها طريقتان المذهب القطع باعتبار  
اقل قيمة من البيع الى القبض لما تقدم في تعجيل الثالث  
في المسئلة قبله والثاني فيه اقوال احدى هاهنا والثاني  
يوم البيع لان الثمن قابل البيع يومئذ والثالث يوم  
لما تقدم **تنبيه** قوله اقل قيمته تبعت فيه عبارة المثل  
وظاهرها اقتضا اعتبار النقصان الحاصل بين العقد  
والقبض وقد صرح به في الدقايق قال الاستوى وهو  
غريب فانه ليس محكما في اصوله المبسوطة وجهها  
فضلا عن اختياره وعبارته الروضة والشرحين  
اقل القيمتين قال وايضا فلا نقصان الحاصل  
قبل القبض اذا زال ثمنه لا يثبت للمشتري به الجار  
فكيف يكون مضمونا على البائع نعم بوافق اول قول  
الروضة واصحابها فيما اذا تلف الثمن ورد المبيع بعيب  
او ضمن انه ياخذ مثله او قيمته اقل ما كانت من العقد

لقبض



الى القبض ولا فرق بينهما وهذا هو الموضع السادس  
 الموضع السابع اذا تلف بالادب والمبيع تلف فالمعتبر  
 اقل القيمتين من يوم العقد والقبض كذا بجرم به  
 في اصل الروضة الثامن السلام فيه اذا قلنا ياخذ  
 قيمته للحيلولة ويعتبر يوم المطالبة بالموضع الذي  
 يستحق فيه التسليم كما صححه في الروضة من زوايد  
 وجرم الرافعي باعتبار بلد العقد التاسع القبض  
 اذا جاز له احد القيمة بان كان في الموضع لا يلزم  
 فيه والمثل ويعتبر قيمة يوم القبض وان قلنا  
 بملك به وكذا ان قلنا بملك بالتصرف في وجهه  
 وفي اخر اكثر قيمة من القبض الى التصرف وهو الاصح  
 في الشرحين وشرح الوسيط على هذا العاشر المستعار  
 اذا تلف وفي اعتباره اوجه اصحها قيمة يوم التلف  
 اذ لو اعتبرت يوم القبض او الاقصى لادى الى تضمين  
 الاجزاء المستحقة بالاستعمال وهي ما دون قيمتها والثاني  
 يوم القبض كالفرض والثالث اقصى القيم عن القبض  
 الى التلف كالفرض لانها لو تلفت في حال الزيادة لوجبنا  
 قيمته تلك الحالة احدى عشر المقبوض على جهة  
 السوم اذا تلف وفيه الاوجه في المستعار لكن قال الامام  
 الاصح فيه قيمة يوم القبض وقال عيسى الاصح يوم التلف  
 الثاني عشر المقبض اذا تلف وهو مستقوم فالمعتبر

اقصى

اقصى قيمة من الغصب الى التلف بنقد البلد الذي  
 تلف فيه لا اعلم فيه خلافا وقولنا بنقد البلد الذي  
 تلف فيه كذا اطلقه الرافعي وهو محمول على ما اذا لم  
 ينقله فان نقله قال في الكفاية ليحتمل ان يعتبر  
 بنقد البلد الذي يعتبر القيمة فيه وهو اكثر البلدان  
 قيمة كما في المثل اذا نقله وفقد المثل فان غلب  
 نقدان ونسأوي بعين القاضى واحدا وان كان  
 مثليا وتعذر المثل اخذ القيمة وفي اعتبارها  
 احد عشر وجهها اصحها اقصى القيم من الغصب  
 الى تعذر المثل لان وجود المثل كفا عن المقصود  
 لانه كان ما مورا بتسليمه كما كان ما مورا بتسليم  
 العين فاذا لم يفعل عزم اقصى قيمة في المدين كما ان  
 المشتقوم يضمن باقصى قيمة لذلك ولا ينظر الى  
 ما بعد انقطاع المثل كما لا ينظر الى ما بعد تلف المقصود  
 المشتقوم والثاني اقصاها من الغصب الى التلف والثالث  
 الاقصى من التلف الى التعذر وهما سببان على ان  
 الواجب عند اعوان المثل قيمة المقصود لانه الذي  
 تلف على المالك وقيمة المثل لانه الواجب عند  
 التلف وانما رجعنا الى القيمة لتعذره وفيه وجهان  
 والرابع الاقصى من الغصب الى المطالبة بالقيمة لان  
 المثل لا يسقط بالاعوان بدليل انه ان يصير الى



وحدانه والخامس الاقصى من التقذر الى المطالبه  
 بالقيمة لان المثل لا يسقط بالاعواز بدليل ان له ان  
 يصير الى وحدانه والخامس الاقصى من التقذر الى  
 المطالبه لانه التقذر هو وقت الحاجة الى العذول  
 فيعتبر الاقصى يومئذ والسادس الاقصى من  
 التلف الى المطالبه لان القيمة يجب حينئذ والسابع  
 قيمة يوم التلف قال في المطلب ولعل توجهه ان  
 الواجب قيمة المثل على راي فيعتبر وقت وجوبه  
 لانه لم يتعدى في المثل وانما يتعدى في المقصود  
 فاشبه العار به والثامن قيمة يوم التقذر لانه وقت  
 العذول الى القيمة والناسع يوم المطالبه لان الاعواز  
 حينئذ يتحقق والعاشر اذا كان منقطعاً في جميع  
 البلاد فقيمته يوم التقذر وان فقد هناك فقط  
 فقيمته يوم المطالبه والحادي عشر قيمة يوم اخذ  
 القيمة حكاه الرازي عن الشيخ ابن سنان وتوقف  
 فيه وقال الاستوى انه ثابت فقد حكاه تلميذه البندنجي  
 وسليم الرازي وحكي ابن الرنجه في الكتابه وجهاً  
 ثاني عشر وهو اعتبار الاقصى من المقصب الى  
 يوم الاخذ ورجع عنه في المطلب قال السبكي  
 وذلك لكونه غير منقول صريحاً ولكنه يستلزم من  
 كلام الاصحاب قال وربما يترجح على سائر الوجوه

فلا باس

فلا باس بالمصير اليه انتهى هذا اذا كان المثل  
 والمثل موجود فان كان والمثل مستعذر قال الرازي  
 فالقياس ان يجب على الاول والثاني الاقصى من  
 الفصب الى التلف وعلى الثالث والسابع والثامن  
 يوم التلف وعلى الخامس الاقصى من التلف الى  
 المطالبه والاوجه الباقية بحالها ومن المسئلة  
 عن مفردات المسائل اكثر ما فيها من الاوجه  
 الموضع الثالث عشر التلف بلا غصب والمفتر  
 قيمته يوم التلف لا اعلم فيه خلافاً الا ان كان تلفه  
 سرية جناية سابقة فالمعتبر الاقصى منها نقله  
 الرازي عن القفال واقره وحزم به في المنهاج فان  
 كان مثلياً وهو موجود ولم يسلمه حتى تعذر فعله  
 الوجه الثاني قيمة يوم الاتلاف وعلى الاول والثالث  
 الاقصى من الاتلاف الى التقذر وعلى الرابع من  
 الاتلاف الى المطالبه والقياس عود الاوجه الباقية  
 او والمثل مستعذر فعلى الاول والثاني والثالث والعاشر  
والثامن قيمة يوم الاتلاف وعلى الرابع والخامس  
 والسادس الاقصى من الاتلاف الى المطالبه على  
الناسع يوم المطالبه وعلى العاشر ان كان مفقوداً  
 في جميع البلاد فيوم الاتلاف والا فيوم المطالبه  
 الرابع عشر المقبوض بالبيع الفاسد اذا تلف والاصح

بع



انه المفصوب يعتبر فيه الاكثر من القبض الى الثلث  
والثاني يوم القبض والثالث يوم الثلث الخامس  
عشر ايل الديه اذا فعدت قال في اصل الروضة  
والفهوم من كلام الاصحاب اعتبار قيمتها يوم وجوب  
التسليم وقال الرويان ان وجبت الديه والايل  
مفقوده اعتبرت قيمتها يوم الوجوب وان وجب  
وهي موجوده فلم يود حتى اعوزت وجب قيمتها  
يوم الاعوان وهل تعتبر قيمة يوم الوجود او موضع  
الاعوان لو كانت فيه ايل وجهان الاصح الثاني  
السادس عشر اذا جنى على عبد او بهيمة او صيد ثم  
جنى عليه اخر ولم يمت فان كان الثاني حتى يقد  
الا انه مال يلزم كالا نصف قيمته قبل جنايته ان كانت  
الجنايه بقطع يد العبد مثلا وان كان قبل الاندمال  
لزم الثاني نصف ما اوجبنا على الاول لان الجنايه  
الاولى لم تستقر وقد اوجبنا نصف القيمة فكانه  
انقص نصف القيمة وان مات عن الجرحين وكانت  
لقيمته عند جرح الثاني ناقصه بسبب الاول كان  
جرح ما قيمته عشر دنانير جرحه ارضها دنانير  
ثم جرحه اخر جرحه ارضها دينار ففي الواجب عليهما  
سنة او حة الاول خمسة دنانير وعلى الثاني اربعة  
ونصف لان الجرحين سرياً وصاراً قللاً فلزم كل واحد

نصف

نصف قيمته يوم جنايته قاله ابن شريح وضعفه الامة  
بان فيه ضياع نصف دينار وعلى المالان الثاني قاله المزي  
وابواسحاق والنفق يلزم كل واحد خمسة لو نقصت  
جنايته الاول دينار والثاني دينارين يلزم الاول اربعة  
ونصف والثاني خمسة ونصف ام نقصت الاول دينارين  
والثاني ديناراً فنعكسه وضعف بانه سوكه بينهما  
مع اختلاف قيمته حال جنايتهما مع اختلاف قيمته  
جنايتهما الثالث يلزم الاول خمسة ونصف والثاني  
خمس لان جنايته كل واحد نقصت ديناراً ثم سرقا  
والارض سقطت اذا صارت الجنايه نفساً فسقط كل واحد  
نصف الارش لان الوجود منه نصف القتل وضعف  
بان فيه زياده الواجب على قيمة الثلث الرابع قاله ابو الطيب  
ابن سله يلزم كل واحد نصف قيمته يوم جنايته ونصف  
الارش لكن لا يزيد الواجب على القيمة فيجمع ما يلزمهما  
تقدراً وهو عشرين ونصف وتقسماً القيمة وهي عشرة  
على القيسر والنصف لرامي التفاوت بينهما فتبسط  
انصافاً فتكون احد وعشرين فيلزم الاول احد عشر  
جزاً من احد وعشرين جزءاً من عشرة وضعف  
نا فرار ارض الجنايه عن بذل النفس الخامس قاله صاحب  
التقريب وغيره واختاره الامام والقزالي يلزم الاول  
خمس ونصف والثاني اربعة ونصف لان الاول



لوانفرد بالجوع والسرايه لزمه العشر فلا يسقط عنه  
 الا ما لزم الثاني والثاني انما حين على نصف ما يساوي  
 نفسه السادس قاله ابن خيران واختاره  
 صاحب الافصاح والحق العراقيون على ترجيح انه  
 يجمع بين الفيدين فتكون تسعة عشر فيقسم على  
 ما قوت وهو عشر فتكون على الاول عشر اجزا  
 من تسعة عشر جزا من عشر وعلى الثاني تسعة  
 اجزا من تسعة عشر جزا من عشر الموضع السابع  
 عشر سرايه العتق ان قلنا يحصل بالنفط او التبن  
 اعتبرت قيمته يوم الاعتاق وان قلنا بالاداء فهل  
 تعتبر قيمة يوم الاعتاق والاداء او الاكثر منهم  
 اليه اوجه اصحها الاول للموضع الثامن عشر  
 القيد اذا جنى واراد السيد فداه قال البيهقي  
 النص اعتبار قيمته يوم الجناية وقال القفال ينبغي  
 ان يعتبر يوم الفداء لان ما تنقص قبل ذلك لا يؤخذ  
 به السيد وحمل النص على ما اذا سبق من السيد  
 صنع من بيعه ثم نقص واما المستولدات اذا جنت  
 فالاصح اعتبار قيمتها يوم الجناية والثاني يوم  
 الاستيلاء التاسع عشر قيمة الولد اذا وجبت  
 تعتبر يوم وضعه ويجب في صورتها اذا اغتربت  
 امة وولدت منها او وطن امه غيره بشبهه او وطن

امنه

اسمه المرحونه واجلها العشرون الجنين الدقيق  
 في اجها منه عشر قيمة الام وفي اعتبارها وجها في  
 احدها قيمة يوم الاجهاض والاصح اكثر ما كانت  
 من الجنابة الى الاجهاض اما جنيين البهيمة اذ القيمة  
 حيا بحسب ما به ثم مات فهل يجب قيمته حيا او اكثر  
 الامر من من قيمته ومن نقص الام بالولادة فيه  
 قولان في النهاية الحارث والعشرون قيمة الصيد  
 المتلف في الحرم او الاحرام يعتبر في محل الافلاك  
 والقيمة يومئذ لان محل الذبح ملكه واذا اعتبرت  
 في محل الافلاك فهل يعتبر في العدول الى الطعام  
 سبع هنالك ام يمكن احتمالا للامام والظاهر  
 الثاني والعشرون قيمة اللقطة اذا جاء صاحبها  
 بعد التملك وهي تالفة ويعتبر يوم التملك والثالث  
 والعشرون قيمة جارية الابن احملها الاب بوطيه  
 ولم يصرح الشيخان بوقت اعتبارها والذي  
 يفهم من كلامهم انها لا تعتبر وقت الابدان لا يحا  
 المهر معها بل تعتبر وقت الحكم بانتقالها الى  
 ملكه وفيه وجهان احدها قبيل العلق نقله  
 عن ترجيح البيهقي والثاني معه اختاره الامام  
 وتابعه النووي في التنقيح الرابع والعشرون  
 قيمة المعجل في الزكاة اذا ثبت الاسترداد وهو



تألف والمعتبر يوم القرض على الأصح والثاني يوم  
الثلق والثالث أقصى القيم الخامس والعشرون  
قيمة الصداق إذا تشطر وهو تألف أو معيب  
ولم يصرحوا بوقت اعتباره والحارث على القواعد  
اعتبار وقت الطلاق لأنه وقت العود إلى ملكه  
والزيادة على ملكها لا تتعلق له بها **ما يطل** حاصل  
ما تقدم أنه جزم باعتبار وقت الثلق في الإطلاق  
بالاعتبار وفي معناه أحمال أمة الولد كما قسمته  
والاعتناق باعتبار يوم القرض في اللفظة وبإ  
الأقصى في العصب واعتبار الأقل في الأقل له  
وتمن المردود بالعتب وباعتبار المطالبة في القرض  
المثلي وباعتبار الموقوف في الولد والصداق  
كما قسمته وضح الأولى في الخالف والمستعار  
والمستام وضح الثاني في تحمل الزكاة وضح الثالث  
في البيع الفاسد والمجنين والزيتق وضح الرابع  
في الرجوع بالارث وضح الخامس في السلم  
وضح السادس في ابل الديه والعبد المجاني والمستأجر  
المكاتبه فاحفظ هذه النظائر فانك إذ تجدها  
مجموعه في غير هذا الموضع **ما يجب تحصيله**  
**بأكثر من ثمن المثل وما لا يجب وما يجب**  
**بيعه بأقل منه وما لا قال بعض المتأخرين الزيادة**

الميسرة

المسكين على ثمن المثل لا أذليها في كل الأبواب الألف  
إذا أوجدها يبيع بزيادة يسبق على ثمن مثله  
لم يلزمه مطلقا في الأصح قال الحارث ومثله شراء  
الزاد ونحوه في الحج وأما الزيادة الكثير وهي التي  
لا يتغابن الناس بحفظها ففيها فروع السلم فيه  
يجب تحصيله ولو بأكثر من ثمن المثل إذا لم يوجد  
الأبه ولا يترك ذلك منزله الانقطاع بحزم به  
الشيخان قال **السكي** في فئاويه وعلى قياسه  
إذا لم يوجد مثله إلا بأكثر من ثمن المثل ففي وجوب  
تحصيل وجهان ربح كلامهما من جنون وضح النووي  
عدم الوجوب لأن الموجود فيها أكثر من عثمته  
كالعدم كالرقية وما الطهارة وتخالف العين بحيث  
يجب ردّها وإن لزم في مورتها أضعاف قيمتها فإن  
تعدى فيها دون المثل قال السكي وفي تصحيحه نظر  
للنوعية الثالثة وأسلم عبدا لكافرا من زاله الملك  
عنه وألم بجك من يشتريه إلا بأقل من ثمن المثل  
مما لا يتغابن به لم يبرحق إليه لأنه لم يلتزم بخلاف  
المسلم والعاصب والمديون ولو أشتري الكافر  
عبدا مسلما وقلنا يصح ويومر بأزالة الملك  
وقال ابن الرفعة فلا يبرهن للبيوع بأقل ويحال بينه  
وبينه إلى أن ينيسر من ينسز به بثمان مثله أو يزيد

التيهم

ملكه



عنه كذا ذكره في المطلب في فرع من غير نقل عن احد  
قال السبكي وفيه نظر يحتمل ان يقال به كما اذا  
اسلم في يدك وان كنت لم اره منقول ايضا ويحتمل  
ان يقال انه بالشري منعرض لا التزام ان الله  
انتهى الرابع الرقيب في الكفارة لا يلزم شر اوها  
بالكثر من ثمن المثل على المذهب واختار البقوي  
مخالفة الحاسر بل الدابة اذا لم توجد الا بالكثر  
من ثمن المثل لا يجب تخصيصها بل يعود الى قيمتها  
كذا جزم به الشيطان وتجنب بعضهم ان يحرك  
فيها خلاف الفاضل قال البلقيني ولعل الفرق  
ان تعدى القاتل انما هو في النفس وليس في  
الدابة مثل ما اختلف بخلاف صورة الفصية فان  
المثل مثل ما تعدى فيه وانفعه قال ولو كانت الزيادة  
يسير فيحتمل الوجوب ويحتمل خلافة كالتيمم قال  
والاول اقرب ومن نظاير هذه الفروع لو طلب  
الاجير الحج اكثر من اجرة المثل لم يجب استجاره  
جزموا به ومنها لو لم نجد الاجر تطلب اكثر  
من مهر مثلها جائز له لكاح الامه على ما قاله المتولي  
ووافقه اخرون وصححه في الروضة من زوايد  
وقال البقوي لا ينكح الامه وقال الامام والفزارق  
ان زياده يعدد لها اسراف حلت الامه والافلا  
وفرقوا

وفرقوا بينه وبين الحائز في التيمم بان الحاجة الى الماء  
تكرر وبان هذا التامح لا يعدد لغنونا **وتشبيهه**  
**هذه الترجمة ما يجب نقله وما لا يجب** وفيه فروع  
الاول المسلم فيه يجب نقله ان كان قريبا وفي ضبط  
القرب خلاف في الاصح يجب نقله مما دون مسافة  
القصر والثاني من مسافة لو خرج اليها بكن امكنه  
الرجوع الى اهله ليلاد هذا في محل يجب فيه التسليم  
فلو طلب في غير ذلك الاصح وجوبه ان لم يكن لنقله  
مونه والمنع ان كان الشك في القرض وهو كالمسلم  
فيما ذكرنا الثالث الغصب وهو كالمسلم ايضا فيجب  
نقله فيما ينقل منه المسلم اليه ولو طلب بالمثل في غير  
بلد الا تلاقى كلف نقله لمن لم يكن له مونه والافلا على  
الاصح الرابع المثل بلا غصب وهو كذلك الخامس  
ايل الدية يجب نقلها ان قربت المسافة لان بعدت  
قال في التروضة واصلمها وضبطه بعضهم بمسافة القصر  
وقال الامام ان زادت مونه احصاها مع القيمة على  
قيمتها في موضع الغن لم يلزم نقلها والا لزم وضبطه  
المتولي بالحد المعتمد في السلم ونحوه معنى ضبطه بمسافة  
القصر فانه الاصح فيه كما سبق فالماصل ان الفروع  
الخمس على حد سواء **فرع** لو قال المصوب سنة  
لا اخذ القيمة بل انظر لوجود المثل فله ذلك مثله



في البيان كذا في زوايد الروضة قال ويحتمل ان يبي  
 فيه الخلاف في ان صاحب الحق اذا امتنع من  
 من قبضه هل يجبر ويمكن الفراق انتهى ونظير  
 في السلم لو انقطع السلم فيه فقال السلام اصبر  
 حتى يوجبه ولا افسح اجيب على الصحيح وفي  
 القرض كذلك وفي الدية لو قال المستحق عند اعوان  
 الابل لا اطالب الا ان يثني واصبر الى ان يوجبه  
 قال الامام فالظاهر ان الامر اليه لانه الاصل هو  
 الابل ويحتمل ان يقال لمن عليه ان يكلفه قرض  
 ما عليه لترا ذمته فالفروع الخمسة على حد سواء  
 في ذلك ايضا **فرع** اخر قال الامام لم يصرا احد  
 من الاصحاب الى ان يلوأخذ الدراهم ثم وجدت الابل  
 يرد الدراهم ويرجع الى الابل بخلاف ما اذا علم قيمة  
 المثل في الغصب والاتلاف لا غوان المثل ثم وجبه  
 ففي المثل بخلاف الاصح فيها اذا المثل ثم عاد  
 الى مكانه لا رجوع ايضا على الاصح وكذا في السلم  
 ان قلنا ياخذ القيمة في هذه الصوره فمنه النظائر  
 الخمسة قد استوفى في الاحكام الثلاثة وجوب النقل  
 من قرب دون بعد واجابه المستحق الى الصر وعلم  
 الرجوع الا ان لم يصبر واحد القيمة واستوى  
 السلم والقرض والغصب والابتلاق على المختار في وجوب

التخييل

التخييل اكثر من ثمن المثل ونارقيها في ذلك الدية  
**فرع** من نظاير الفروع الخمسة المذكورة في عدم  
 الرجوع عند اخرا القيمة للتقذر ما لو كان له يدان  
 عاملتان ولم تغرق الزايد فقطع قاطع احدها  
 فلا قصاص ويجب فيها نصف دية يد وزايد  
 حكمه نلو عاد الحاق فقطع الاخرى فاراد المخرج  
 عليه القصاص لا مكانه حينئذ ورد ما اخذ غير  
 قدر الحكمه فهل له ذلك وجهان احدهما الا لانه  
 اسقط بعض القصاص فلا غور اليه والثاني نعم  
 لان القصاص لم يكن حكمة وانما اخذ الارش لتعذر لا  
 لاستقاطه كذا في الروضة واصلها بلا ترجيح **قلت**  
 اصحها **قاعدة** كل المتلفات يعتبر فيها قيمة المتلف  
 الا الصيد المثل فان اعتبر فيه قيمة مثله واختلف  
 في الفص والديه وقد آل بنا القول الى عقد فصلين  
 مهمين الاول في التقويم وسياق انه لا يكفي تقويم واحد  
 والذي يذكر هنا من احكامه امر ان احدها انه خاص  
 بالنقد فلا تقويم بخير النقد المضروب وله مثل لو سرق  
 وزن ربع من ذهب خالص غير مضروب كسبيكة  
 وصلو ولا يبلغ ربعا مضروبا بالقيمة فلا قطع في  
 الاصح كما لو سرق من غير الذهب ما يساوي ربعا  
 من غير المضروب ولا يساويه من المضروب وبالنقد البله



في أكثر المواضع بل كلها وانما يقع الاختلاف في سبله  
يعتبر وقد تقدم الكلام في الامثلة وبقي الكلام  
في تقويم عروض التجارة فان كان المشتري به فقدم  
اقوم به سواء كان نصا بام دونه وفي الثانية وجه  
انه يقوم الغالب نقد البلد وحكي قولان الاول  
ولو ملكه بالتقدير قوم بهما بنسبة التقييط او بغير  
نقد قوم بغالب نقد البلد فان غلب نقد ان واشترى  
فان بلغ باحدهما نصا با دون الآخر قوم به وان بلغ  
بهما فواجه احدهما يقوم بالا غلب للفقر او صحبه  
في الحرر والمناهج والثاني بتحيز المالك فيقوم بما شاء  
وصحبه في اصل الروضة احدا من حكاية الراعي  
له عن العراقيين والرويانى قال في المهمات وبه  
الفتوى والثالث يتعين التقويم بالدرهم لانها  
ارفق والرابع تقوم بغالب نقد اقرب البلاد اليه  
ونظير هذا الفرع ما اذا اتفق العرضان كما يتغير  
واجبا اربع حقاقت او خمس بنات لبرن فان وجد  
عالمه احدهما اخر ولا يكلف الحقائق على المذهب  
وان فقد اقله يحصل ما شاء ولا يتعين الا غلب  
على الاصح وان وجد تعين الا غلب على الصحيح **فناظر**  
لا تقوم الكلاب الا في الوصية ولا الحر الا في الجنائيات  
فيقدر رقيقا للحكومة ولا الحر والخزير في الاصح

وفي قول

وفي قول يقومان في الصداق فقول يعتبر قيمتها  
عند من يرى السها قيمه وقيل يقدر الخمر والخزير  
شاة الامم الثاني اذا اختلف المقومون ثم بوخته  
فيه فروع منها اذا شهد عدلان بسرقة تقوم  
احدهما المسروق نصا با والاخر دونه فلا قطع  
لشهره واما المال فان رضى باقل القيمتين فذلك وله  
ان يخلف مع الذي شهد بالاكثروا ياخذ ولو شهدا  
بانه نصاب وقوم اخران بدونه فلا قطع ويؤخذ  
في الغرم بالاقل وله ما خذا ان احدهما وهو الاظهر ان  
الاول متيقن والزايد مشكوك فيه فلا يلزم بالشك  
والثاني ان التي شهدت بالاقل ربما اطلعت على عيب  
ومنها سئل ابن الصلاح عن مالك ليقيم احتيج الى  
بيعه فقامت بينه بان قيمته ما به وخمسون  
فنازعه القيم بذلك وحكم الحاكم بصحة البيع ثم قامت  
بينه اخرى بان قيمته **ح** ما يثان فهل ينقض الحكم  
وحكم بفساد البيع فاجاب بعد التمهيل اياها والاستشارة  
ان ينقض الحكم لانه انما حكم بناء على البيئته المسالمة  
من المعارضه للبيئته التي هي مثلها اوارح وقد بان  
خلاف ذلك وتبين استناد ما يمنع الحكم الى حاله الحكم  
فهو كما قطع به صاحب المذهب عن انه لو حكم للمخارج  
على صاحب اليد ببيئته فانترعت العين منه ثم احت



صاحب اليد ببينه فان الحكم ينقض مثل العله  
المذكوره وهذا بخلاف ما لو رجع الشاهد بعد الحكم  
فانه لم يثبت استناد مانع الى حاله الحكم لان قول  
الشاهد متعارض وليس احد قوليه بأولى من  
الاخرى ونازعه في ذلك السبكي في فتاويه ومنع  
النقض قال لان التقويم مחדش ونجس ولا يتحقق  
فيه التعارض الا اذا كان في وقت واحد وان سلمنا  
المعارضه في معارضه للبينه المتقدمه وليست  
راجحه عليها حتى يكون مثل مسئلة المذهب وكيف  
وليس ينقض الحكم بغير مستند راجح ومعنا  
بينتان متعارضتان من غير ترجيح فهو كما لو  
وجد دليلان متعارضان في حكم ليس لنا ان  
تنقضه ولا يقال ان تعارض الدليلين مانع من  
الاقدام على الحكم فيكون موجبا للنقضه لان  
نقول ليس كما منع الا بتدافع الدوام وايضا قد  
يكون نزح عنه الحاكم احدهما فحكم به لرجحانه  
عليه وكما انه لا تقدم على الحكم الا بمنزح لا تقدم  
من على تنقيضه الا بمنزح ولم يوجد وقوله  
وقد بان بخلافه ممنوع لم يبين خلافه بل اكثر  
ما فيه انه اشكل على الامر علينا ولا يلزم من اشكال  
الامر علينا ان نوجب النقض ثم نبينه على ان لوقات

بينتان

بينتان متعارضتان واحتاج اليتم الى البيع فالوجه  
انه جوز البيع بالاقل ما لم يوجد راجح بربا ده  
بعد اشهادده والقول قوله القيم في انه اشهر لانه  
امين قال والقول قوله في ان ذلك ممن المثل كما ان  
الوكيل وعامل القراض والمبايع على المفلس اذا باعوا  
ليس لهم ان يبيعوا الا بضمن المثل ولو ادعى عليهم  
ان باعوا باقل من ثمن المثل فالقول قولهم فيما يظن  
وان لم يخف منقول لا نهم امنا قال ولا يرد على هذا  
قول الاصحاب ان الصبي اذا بلغ وادعى على القيم  
والوصي يبيع العقار بسلامة مصلحه فالقول قوله لان  
نقول انما يكلف القيم والوصي اقامة البينه على المصلحة  
التي هي مسوغه للبيع كما يكلف الوكيل اقامة البينه  
على الوكالة واما ثمن المثل فهو من صفات البيع فاذا  
ثبت ان البيع جائز قبل قوله في صفة ودعوى صحتها  
ولا يقبل قول من يدعى فسادا انتهى **تنبيه** هذه  
المسئلة يصلح ايرادها في قاعدة التقويم على ضعنا وفي  
قاعدة يفتقر في الدوام ما لا يفتقر في الابتداء وفي  
قاعدة تصديق مدعى الصحة وفي فتاوى السبكي ايضا  
انه سبيل عن رجل عليه دين ما يتاديههم ورضيت  
عليه كرها وحل الدين وهو غائب واشت صاحب  
الدين الاقرار ولو هن والقبض وغيبه الراهن



المديون وندب الحاكم عن قوم المرهون وثبت عندك  
 ان قيمته مايتا درهم فاذا نفي تقويضه للمرهون  
 عن دينه ثم بعد ذلك قامت بينه ان قيمته يوم  
 التقويض يوم النقوم الاول فاجاب لسؤال التقويض  
 ولا تبطل بقيام البينة الثانية منهما كان النقوم  
 الاول محتملا افضل الثاني في تقسيم المضمونات  
 اعلم ان الاصل في المتلفات ضمان المثلي بالمثلي  
 والنقوم بالقيمة وخرج عن ذلك صور تعرف مما  
 سندك والحاصل ان المضمونات انواع الاول  
 الغصب والمثلي في المثلي والقيمة في النقوم لا اعلم  
 فيه خلافا الثاني الاثلا في تبال غصب وهو كذلك  
 وخرج عنها صور احدهما المثلي الذي خرج مثله  
 عن ان يكون له قيمة لمن غصب او تلف ما في المغارة  
 ثم اجتمع على شط نهر او في بلد او تلف عليه الجمل  
 في الصيف واجتمعا في الشتاء فليس للمثالي بدل  
 المثل بل عليه قيمة المثل في تلك المغارة او في الصيف  
 ثانيهما الحل اصح الا وجه انه يضمن مع صنعته بنقده  
 البله وان كان من جنسه ولا يلزم من ذلك الربا  
 لانه يجري في العقود لا في الغرامات ثالثها الماشية  
 اذا ائلفها المالك كلها بعد الحول وقبل اخراج الزكاه  
 فان الفقرا شركاوه ويلزمه حيوان اخر لا قيمته جرم

به الرافعي وغيره بخلاف ما لو ائلفها اجني رابعها  
 الارض كما جزم به الرافعي نحا سبها اذا اهدم الحائط  
 لزمه اعادته لا قيمته كما هو مقتضى كلام الرافعي واجاب  
 به النووي في فتاويه ونقله عن النص سادسها  
 اللحم فانه يضمن بالقيمة كما صححه الرافعي وغيره في باب  
 الاضحية مع انه مثلي سابعها الفاكهه فانها مثليه  
 على ما اقتضاه تصحيحهم في الغصب والاصح انها  
 تضمن بالقيمة ثامنها لوصار المتقوم مثليا بات  
 غصب رطلها وقلنا انه متقوم فصار مثرا وتلف  
 قال العراقيون يلزمه مثل القتر وقال الغزالي  
 يتخير بين مثل القتر وفيه الرطب وقال البيهقي  
 ان كان الرطب اكثر قيمة لزمه قيمته والا لزم المثل  
 قال السبكي وهو اشبه وبقي صور ترد وفيها منها  
 سحر الثور ليتخرق فصب عليه اخر ماء اطفاه  
 فغيبه او وجه حكاها الزهيري في النكت وغيره احدها  
 يلزمه قيمة الرطب وليس ما غصب ولا قيمته لانه  
 غصب خبز والثاني عليه ان يسبح الثور ويحبه  
 كما كان والثالث عليه قيمة الحجر والرابع عليه الخبز  
 واستشكل الاول بانه لم يستملك الخطب وانما  
 ائلف الخبز بعد خروجه فهو كمن احرق ثوبا ليتخذ  
 رماده خراقا فانلفه رجل لا يجب عليه قيمة الثوب



قبل الاحراق والثالث بان الحجر لا قيمة له معروفه ولا يكال  
 ولا يوزن قال الزبيرى والا فرب وجوب قيمة الحجر  
 لانه قيمة ومنها لو برد ما في يوم صبايغا فالتقى فيه  
 رجل حجارة مجاه فاداه ذهب برده فحق وجهه لا شيء  
 عليه لانه ما على هبته وتبريد ممكن وفي آخره يأخذ  
 المتعدى ويضمن مثله باردا وفي ثالث ينظر ما بين  
 العيدين في هذه الحالة ويضمن التفاوت ذكره الزبيرى  
 ايضا قلت احسنها الثالث ومنها لو بل خيشنا لينتفع  
 به فاوقد اخر تحته نار حتى نشف قيل لا شيء عليه  
 سوى الاثم وقيل عليه قيمة الماء الذي بل قيمة الانتفاع  
 به من بقايه باردا قال الزبيرى وهذا اعدلها  
 النسخ الثالث المبيع اذا تقابلت وهو تالف  
 وفيه المثل في المثل والقيمة في المتقوم جزما به ايضا  
 الخامس للقطعة اذا جأ ما كرها بعد التملك وهي  
 تالفه فيها المثل في المثل والقيمة في المتقوم جزما به  
 ايضا السادس المبيع او متخالفا ومنه وهو تالف اطلق  
 الشيطان وجوب القيمة فيه فشم المثل وفيه وهو  
 وجه صححه الماوردي والمشهور كما قال في المطلب  
 وجوب المثل في المثل السابع المقروض بالشئ الفاسد  
 اذا تلف اطلق الشيطان وجوب القيمة فيه فشم  
 المثل وعينه وهو وجه صححه الماوردي وادعى

حرم به  
 الشيطان الرابع  
 الثمن اذا تلف ورد المبيع  
 بجيب او غيره فيه المثل في  
 المثل او القيمة في المتقوم  
 جزما به انتهى

الرويان

الرويان في الاتفاق عليه وقال في المهمات انه غريب  
 مردود والنقض عليه الشافعي وجوب المثل  
 في المثل قال وهو القياس في شرح المنهاج انه  
 الصحيح وسبقه الى ذلك السبكي الثامن القرض  
 وفيه المثل في المثل وكذا في المتقوم على الاصح  
 واستثنى الماوردي نحو الجيوب والكنسطة المختلطة  
 بالسعير اذ جردنا قرضها فانها يضمنان بالقيمة  
 وصوبه السبكي التاسع ما اداه الضامن عن  
 المضمون عنه حيث يثبت الرجوع فان حكمه  
 حكم القرض حتى يرجع في مثل المتقوم صورة  
 العاشر العارية اطلق الشيطان وجوب القيمة  
 فيها فشم المتقوم والمثل وصرح بذلك الشيخ  
 في المذهب والماوردي وحزم به ابن ابي عسرون  
 في كتبه كلها بوجوب المثل في المثل وقال في بعضها  
 انه اصح الطريقين وصححه السبكي تلبسه  
 المستعار للرهن يضمن في وجه حكمه الرافعي  
 عن اكثر الاصحاب بالقيمة وفي وجه صححه جماعة  
 وصوبه النووي في الروضة بما يبع به ولو كان اكثر  
 من القيمة فيسثنى ذلك عن ضمان العارية بالقيمة  
 الحارثية عشر المقام وفيه القيمة مطلقا الثاني  
 عشر المعجل في الزكاة ان ثبت استرداده وهو التالف



وفيه المثل أو القيمة جزم به الشك في لكن صح السبكي  
 انه يضمن بالمثل وان كان متقوما الثالث عشر  
 الصداق اذا تشطر وهو تالف وفيه المثل والقيمة  
 جزم به الشك ان الرابع عشر اذا تشطر وهو معيب  
 فاطلق الشيطان وجوب نصف القيمة سليما قال في المثل  
 هذا في المتقوم اما المثل ففيه نصف المثل صرح به  
 ابن الصباغ وجزم به في المطلب الخامس عشر الصيد  
 اذا ائلف في الحرم او الاحرام وفيه المثل صورته والقيمة  
 فيما لا مثل له وسلب القاتل في صيد حرم الحديث  
 على القديم واختاره النجاشي السادس عشر ابن المصراة  
 وفيه الثمن لامثله ولا قيمة قال بعضهم ليس لنا شيء  
 يضمن بغير النقد الا في مسئلتين احدهما ابن المصراة  
 واحدا اذا اجنبى على عبده فعتق ومات ضمن للسيد  
 الاقل من كل الديه ونصف القيمة عن ايل الديه **بيان**  
**المثلي والمتقوم** في ضبط المثلي اوجه احدهما مقدر  
 بكيل او وزن ونقص بالعمومات المتفاوتة الاجزاء وما  
 دخلته النار والاواني المتخارج من الخاس فانها  
 موزونة وليست مثليه الثاني ما حصر بكيل  
 او وزن وجاز السلم فيه وهو الذي صححه في المنهاج  
 والروضة واصلها الثالث كل مكيل او موزون  
 جاز السلم فيه وبيع بعضه ببعض فيخرج منه

الدقيق

الدقيق والرطب والعنب واللحم واللبن الحامض ونحوها  
 الرابع ما يقسم بين الشريكين من غير تقويم ونقص  
 بالارض المتساوية فانها تقسم وليست مثليه الخامس  
 ما لا يختلف اجزا النوع الواحد منه بالقيمة ودعا قيل  
 في الجزم والقيمة وهذا سر والمثليات في المحبوب  
 والادهان والسمن والالبان والمخيض الخالص والنمر  
 والربيب ونحوها والماء والخالة والورق والبيض  
 والنخل الذي لا ما فيه والدرهم والدنانير الخالصة  
 وعلى الاصح الدقيق والبطيخ والقثا والخيار وسائر  
 البقول والرطب والعنب وسائر الفواكه الرطبة واللحم  
 الطري والفديد والتراب والخاس والحديد والرصاص  
 والتمر والسيابك من الذهب والفضة والمسلك والعنبر  
 والكافور والشح والجد والقطن والسكر والفاينيد  
 والفصل المصنعي بالنار والابرسيم والفزل والصوف  
 والشعر والوبر والنفط والعود والاجر والدرهم المفشوشة  
 ان جوزنا التعامل بها والمكسر هذا ما في الروضة  
 واصلها والمطلب **تقسيم ثلث** المصنوعات اقسام احدها  
 ما يضمن ضمان عقد قطعا وهو ما عين في صلح عقد  
 بيع او سلم او اجاره او صلح الثاني ما هو ضمان بيد  
 قطعا كالمغصوب والعواري ونحوها الثالث ما فيه  
 خلاف والاصح انه ضمان عقد كعين الصداق والمخلع



والصلح عن الدم ويجعل المجعالة الرابع عكسه وذلك  
في صورة الصلح والفرق من ضمان العقد واليدين  
ضمان العقد مرده ما اتفق عليه المتعاقدان أو بدله  
وضمان اليد مرده المثل أو القيمة قاعدا ما ضمن  
كله ضمن كله ضمن جزوه بالارش الا في صور احدهما  
في الزكاة الثاني الصداق الذي تعيب في يد الزوجه  
قبل الطلاق الثالث البيع اذا تعيب في يد البايع  
وامنحه المشتري ناقضا الارش له في الاصح الرابعة  
اذا رجع فيما باعه بافلاس المشتري ووجبه ناقضا  
بانه او اقله في البايع فلا ارش له الخامس المقرض  
اذا نصيب ورجع فيه المقرض لا ارش له بل ياخذ  
ناقصا مثله قاعدا اسباب الضمان اربعة احدها  
العقد كالمبيع والثمن المعين قبل القبض والسلم والجاره  
الثاني اليد موثقه كانت كالوديعة والنشركه والوكاله  
والمقارضة اذا حصل التقدي اولاه كالغصب والسوم  
والعارية والشرى فاسد الثالث الاطلاق لنفسه  
او مالا ويفارق ضمان اليد في انه يتعلق الحكم فيه  
بالمباشر دون السبب وضمان اليد يتعلق بهما  
الرابع المخلوله ما يؤخذ قيمته للمخلولة وما لا يؤخذ  
فيه فروغ الاول السلم فيه اذا وجد السلم اليه  
في مكان لا يلزم فيه الادا وفيه وجهان الصحيح لا تؤخذ

لان

لان اخذ الموضع عنه غير جائز الثاني اذا قطع صحيح  
الاغله الوسطى من لاغليا فهل له طلب الارش  
للمخلوله وجهان الصحيح لا يخفى يعفو الثالث  
اذا نقل المصوب الى بلد اخر وابقا فللمالك  
المطالبة بالقيمة في الحال للمخلوله قطعان اذا رده  
ردها الرابع اذا ادعى غيابه عن البلد وسمع القاضي  
البينه وكتب بها الى قاضي بلد العين ليسلم بالمدعى  
بكتيل لشهيد البينه على غيابه وتؤخذ من المطالب  
القيمة للمخلوله قطعا الخامس اذا حال بين من عليه  
التقصا ومستحق الدم لا تؤخذ قطعا السادس اذا  
اقر بعين لزيد ثم بها لعمر وعزم له قيمتها في الاصح  
لانه حال بينه وبينها باقراره الاول الكلام في اربع  
المثل يجب في مواضع احدها الاجارة في صور منها  
الفاسك ومنها ان يعبر فرسه ليعلفه او ليعيره  
فرسه ومنها اذا حمل الدابة المستاجر زيادة على  
ما استاجر له يجب اجرة المثل لما زاد ومنها اذا  
اختلفا في قدر الاجر او النفعه او غيرها وتخالفا  
فسد العقد ورجع الى اجرة المثل الثاني المسافه  
في صور منها الفاسك كان ليسا فيه على ودي ليسه  
ويكون الشعر بينهما او ليفرسه في أرض نفسه ويكون  
الثمن بينهما او يدفع اليه ارضا ليفرسها والثمن بينهما



او بشرط التمتع كلها للعامل او بشرط له جزا بينهما  
او مشاركة المالك او غيرها من صور الفساد وبسمى  
ما اذا شرط التمتع كلها للمالك فلا يشترط للعامل  
في الاصح وكذا نظيره في القراض ومنها اذا التمتع  
مستحقا فللعامل على المسا في اجرة المثل ومنها  
اذا فسخ العقد بتخالف او هرب العامل وتقدر الانعام  
الثالث القراض اذا فسد سوء ربح المال ام لا  
الا في الصورة السابقة واذا اختلفا وتخالفا الرابع  
المعالة اذا فسدت او فسخ الجاهل بعد الشروع  
في العمل او تخالفا الخامس الشركة كذلك السادس  
منافع الاموال اذا فاقت في يد عماديه غصبا او شرا  
فاسد او غيرها مما يجب فيها اجرة المثل سواء استوفيت  
ام لا واما منفعة الحر فلا تضمن بها الا بالاستيفاء  
السابع اذا استخدم عبد المتزوج غرم له الاقل من  
اجرة وكل المهر والمنفعة وقيل يلزم المهر والمنفعة بالغا  
ما بلغ لانه لو خلاه ربحا كسب ما ينبغي بهما ونظر ذلك  
اذا اراد فدا العبد الجاني يلزمه الاقل من قيمته  
وارش الجناية وفي قول الارش بالغ ما بلغ لانه لو  
سلمه للبيع بحال فيه راعب بما ينبغي به الثامن  
حامل الزكاة يستحق اجرة مثل عمله حتى لو حمل  
اصحاب الاموال زكاهم الى الامام فلا يشيرون بوعته

استحقاقها

استحقاقها بالا بشرط فان زاد سهم العاملين عليها رد  
الفاضل على الاصناف وان نقص كل من مال الزكاة  
وربح مبرم افتى ابن الصلاح فيمن اجره وتقا باجره شريك  
البينة باجره المثل ثم تغيرت الاموال وطرات  
اسباب توجب زيادة اجرة المثل فانه يبين بطلا  
الفقد وان الشاهد لم يصب في شهادته واخرج  
بان تقويم المنافع في ملك فمتى انما يصح اذا استمرت  
الحالة الموجودة حالة التقويم اما اذا لم يستمر وطرا  
في اثنا الملك احوال يختلف بها قيمة المنفعة فتبين  
ان المقوم لهما لم يطابق تقويمهما المقوم قال وليس  
هذا كتقويم السلع احاض قال واذا ضم ذلك الى  
قول من قال من الاصحاب ان الزيادة في الامر تفسخ  
العقد كان قاطعا للاستبعاد من لم يشرح صدره  
لما ذكرناه قال فليعلم ذلك فانه من تقا ينس النكت  
وقال الشيخ تاج الدين السبكي ما افتى به ابن الصلاح  
ضعيف فان الشاهد انما يقوم بالنسبة الى الحالة  
الراهنه ثم ما بعد ها تتبع لها مستوفى عليه حكم الاصل  
قال والتحقيق ان يقال ان لم تتغير القيمة ولكن اظهر  
طالب بالزيادة لم يفسخ العقد والقول بانفساخه  
ضعيف وان تغيرت فالاجارة صحيحة الى وقت التغير  
وكذا بعث فيما يظهر ولا يظهر خلافة الكلام في مهر المثل



الاصل في اعتباره حديث ابن سنان الاشجعي انه  
 صلى الله عليه وسلم قضى في بروج بنت واشق  
 نكحت بغير مهر فمات زوجها بمهر نسايتها  
 اخرجه ابو داود والترمذي والنسائي وابن حبان  
 والحاكم وغيرهم وقال سعيد بن منصور في سننه  
 حدة ثنا خالد بن عبد الله عن يونس عن الحسن ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امره توفي عنها  
 زوجها ولم يفرض لها صداق مثل صداق نسايتها  
 قال الاصحاب مهر المثل هو الذي يرغب به في مثلها  
 وركنه الاعظم النسب فينظر الى نسا عصباتها ومن  
 المنسبات الى من تنسب هذه اليه وتقدم القرى والشقيقة  
 فاقربهن الاخوات لابدين ثم لآب بنات الاخوة  
 ثم العجات ثم بنات الاعمام كذلك فان فقدن نساء الاعمام  
 كالجديات والخالات والمراد بالفقْد ان لا يوجدن أصلاً  
 اذ لم يكنن اوجهن مهرهن ولا يتقدرا اعتبارهن  
 بموتهم فان فقد الارحام فمثلها عن الاجانب وتعتبر  
 العتقة بعقبتها مثلها وينظر الى شرف عيدها وخسته  
 وتعتبر البلة والصفات المرغبه كالعفة والجمال  
 والسن والعقل واليسار والنبكاره والعلم والفصاحة  
 والصراحة وهي شرف الابوين ومثي اخنصت بفضل  
 او نقص ليس في النسوة المعتبرات مثله البلة والنقص

بقدر

بقدر ما يليق به كما في نظيره اذا كانا الجنين سليماً والام  
 ناقصه وتعتبر غالب عادة النساء فلو ساهمت  
 واحد لم ينجب موافقها الا ان يكون لنقص دخل  
 في النسب وفتره الرعيات ولو خفض للعسير  
 دون غيرهم او عكسه اعتبر ذلك مما في الروضة  
 واصلاحاً وفيه امور بينة عليها منها ان الاصحاب  
 استدلوا على اعتبار نساء العصبه بقوله مهر  
 نسايتها لان اطلاق هذا اللفظ منصرف اليهن  
 ونازع فيه صاحب الدخاير بان النساء من الجانبين  
 نساؤها قال بل نقول هو عام فيهما وخص بالمعنى  
 لان مهر المثل قيمة البضع ويعرف بقيمة الشيء بالنظر  
 الى امثاله وامثالها نساء عشرينها المساويات  
 لها في نسبها لانا النسب معتبر في النكاح والقالب انه  
 اذا ثبت مقدار في عشرين جرت انجبتهم او من لا ي  
 الى نسبها لا يساويها فيه ومنها ان مقتضى ما تقدم  
 الانتقال بعد بنات الاخ الى العجات ولا يعتبر بنات  
 بنى الاخ وليس كذلك بل المراد تقديم جهة الحق  
 على جهة العموم كما صرح به الماوردي ومنها المراد  
 بالارحام هنا قرابات الام لا المذكورة في الفرائض  
 لان لكون ام الام ليست منهن قطعاً ومنها ان  
 الماوردي وسط بين نساء العصبه والارحام بالام وكن



ومنها اعتبار ابن الصباغ مع ذلك كونه من اهل  
بلدها وحكاه الماوردي عن النص لانه قيمة مختلف  
فيغير محل الاتصال والذي في الروضة واصلا  
اعتبار ذلك اذا كان لها اقارب في بلدها واقارب  
في غيرها فان لم يكن في بلدها اقارب قدم غير بلدها  
على اجانب بلدها ومنها يعتبر حال الزوج او الوطى  
ايضا من اليسار والعلم والعفة والنسب صح  
به الكافي وغيره ومنها ذكر ابن الرقعة ان المعتصم  
من الاقارب ثلاث وتوقف فيما اذا لم يكن الا واحد  
او اثنتان **الموضع التي يجب فيها مهر المثل**  
هي سبعة الاول النكاح اذا لم يسمى الصداق  
او ائلف المسمى قبل قبضه او بوضعه او تقييد او وجد  
معيها واختار ثلث الفسخ او بان مسحقا او فسد  
لكونه غير محمول كحر ومفصوب او مجهولا او شرط  
الخيار فيه او شرط في العقد بشرط يحل بمقصوده  
الاصل كان لا يتزوج عليها او نكح على الف ان لم يسافر  
بها والفين ان سافر او على ان لا يهرها لها ويضمن  
الربا كن وخطك بنتي وبعثك هذه الحايه من مالها  
بما تبين المائتين او جمع نسوع بمهر واحد او تضمن  
انثاته رقيقة كان يتزوج ابنته بامره ويصدقها  
امه لانه يتضمن دخولها اولى في ملك الابن فتعنف

قلا

صاحب  
صم

قلا تستغل الى الزوجه صدقا او يعتقد المهر او ولو  
السفينة باقل من مهر المثل او لابنته او السفينة باكثر  
او يخالف ما امرت به الرشيد او فسخ بعد الدخول  
بعيب او تعزيرا واختلفا في المهر او تخالفا ونكحها  
على ما يتفق ن عليه في ثانی الحال او اسلما وقد عقد  
على فاسد ولم يقبضاه او زوجة ابنته بمنعه جارته  
او جاريتها على ان يزوجه ابنته ورقيتها صدقا  
او طلق زوجته على ان يزوجه ابنته وبعضها  
صدقا وبضعه صدقا **الموضع الثاني**  
المخلع اذا فسد المسمى بغالب الصور المذكورة الثالث  
الوطى في غير نكاح صحيح اما فاسدا وبشبهه والمره  
او امه ابنته او مشتركة او مكاتبه او زوجة رجيعه او من  
سوقونه في العت او امته المهرهونه او المشتركة فاسدا  
او في نكاح المنعه الرابع الرضاع اذا رضعت امه  
او اخته زوجته او زوجته الكبرى الصغرى انفسخ  
النكاح وله على الموصعه نصف مهر مثل الاظهر وكله  
في الثاني ولو ارضعت ام الكبرى الصغرى انفسخت  
وله على الموصعه مهر مثل لا يخل الكبرى ونصف للصغرى  
الخامس في رجوع الشهود بعد الشهاده بطلاوت  
باين او رضاع او لعان وفرق القاض فان الغراف  
يدوم وعليهم مهر مثل وفي قول نصفه ان كان قبل وطى



السادس الدعوى اذا اقرت لاحد من عييين ثم سبق  
 ثم للاخر يجب له عليها مهر مثل اول الزوج انه راجعها  
 بعد ما تزوجت السابع اذا اجأت المرأة مسلمة  
 في زمن المهدنة عزم لزوجها الكافر مهر مثلها على  
 قول مرجوح **وقت اعتباره ومكاته** تعتبر  
 في الوطى بالشمعة يوم الوطى وكذا في النكاح  
 الفاسد ولا يعتبر يوم العقد اذا لحرمة له  
 وفي النكاح الصحيح اذا لم يسم فيه ووطى هل  
 يعتبر يوم الوطى او العقد او الأكثر من العقد  
 الى الوطى اوجه اصحها في اصل الروضة الثالث  
 وفي المهرج والمهر والشرح الصغير الثالث  
 ونفله الرافعي في سرية العتق عن الأكثرين  
 وان مات وار جينا مهر وهو الاظهر فهل يعتبر  
 يوم العقد او الموت او الأكثر اوجه في اصل الروضة  
 بلا ترجيح واما امكان المثل فيجب من نقد  
 البلد حالا لقيمة المتلفات **ما يتعدد فيه**  
**وما لا يتعدد** لا يتعدد بتعدد الوطى في نكاح  
 صحيح كما هو معلوم ولا في نكاح فاسد او شبهه  
 واحك ومنه ووطى جاريه الابن والمكاتبه  
 والمشرقة على الاصح سوا اتحاد المجلس اتم لا يتعدد  
 زالت شبهه ثم ووطى بشبهه اخرى وبالاكره على

الزنا

الزنا ووطى الفاسد والمشرى منه ان كان في حال  
 الجهل لم يتعدد لان الجهل بشبهه واحد والعلم  
 وهي مكرهه فقد تقدم انه يتعدد وحيث قلت  
 بالاتحاد اعتبر اعلا الاحوال ومحلها كما قال الماورى  
 اذا لم يود المهر فان ادعى قبل الوطى الثاني وجب  
 مهر جديد ومحلها في المكاتبه ما اذا لم تحل فان  
 حملت خبرت بين المهر والتعجيل فان اختارت  
 المهر ووطت متى اخرى فلها مهر اخر يرض عليه  
 الشافعي كما نفله في المهرات وعبارته فان اصابها  
 متى او من رافلها مهر واحد الا ان تتخير فتختار  
 الصداق او العجز فان خبرت فعاد قاصدا بها السيد  
 فلها صداق اخر وكما خبرت فاخترت ان صداق  
 ثم اصابها فلها صداق اخر كنكاح المرأة نكاح فاسد  
 يوجب مهر واحد فاذا فرق بينهما وقضى بالصداق  
 ثم نكحها نكاحا اخر فلها صداق اخر **النبيه**  
 يجب مهران في ووطى زوجة الاصل والفرع بشبهه  
 اذا كانت مدخولا بهما مهر لهما ومهر لزوجها لفرعها  
 عليه بالا نفساخ ويجب مهر ونصف في غير المدخول  
 بها وهو غريب لا نظير له ويقرب منه اثنان  
 الصداق المملوك في الحرم او الاقرب فان فيه الجزا  
 بالمثل بحق الله والقيمة لما لهما وفي ذلك قال ابن



الحاردي **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠**  
 عندى سوال حسن مستطرف **١** فرع على اصلين قد تفرعا  
 متلف مال يرضى مالكة **٢** ويضمن المثل والقيمة **٣** وعلى  
 ويشبه هذا الفرع الفصيص المفصوب يجنى بقدر قيمته  
 فيبلغه الغاصب انه يضمن فيه قيمتين لكن الجنا به  
 بالفصيص لا بالالتلاف **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠**  
 وفي الوطى بشبهه او اكراهه انه اذا زال ابتكاره بالوطى  
 وجب مهر ثيب وارث البكاره وفي الرد بالعيب  
 مهر بكر تقط ثم يندرج الارش وفي البيع الفاسد مهر  
 بكر وارث البكاره قال السبكي الفصيص والى بلزوم  
 ذلك من البيع الفاسد وقال في المهمات هذا الذى  
 قاله في غاية الفراه حيث جزم في الشراء الفاسد  
 بايجاب زياده لم يوجبه في الفصيص ولم يجبه في ايجابها  
 خلا فامع اختلافهم في ان البيع الفاسد هل يفلط فيه  
 كما يفلط في الفصيص ام لا وما كونه غلاظ فلا قاييل  
 به **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**  
 الضامين الاتى مع المثل اذا خفضت لغير دون  
 غيرهم او بالعكس ذكره الرويانى **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠**  
**الذهب والفضه** اختصا باحكام الاول لا يكره  
 الشمس في اوانيهما على الاصح لصفاء جوهرها الثاني  
 يحرم استعمال اوانيهما للحديث والمعنى فيه الخيلا

او تضيق

٢١

او تضيق النفود قولات اصحها الاول الثالث  
 يحرم الحلى منها على الرجال الا ما استثنى الرابع  
 اختص بوجوب الزكاة الخاسس ويجريان الربا  
 فلا ربا في الفلوس ولو راجت رواج النفود في  
 واختص المضروب منها بكونها قيم الاشياء فلا  
 تقوم بغيرها ولا يبيع القاضى والوكيل والولى  
 مال الغير الا بهما ولا يرضى من المثل الا بهما  
 ويجوز عقد الشركة عليهما والمقراض وبامتناع  
 استثمارهما للشركيين واختص المذهب بحرمة  
 التصيب منه على الاصح وحرمة ما يجوز للرجل  
 ايجاره من الفضه كالحاتم وعليه الات الحرب  
 الا السن والانف والاخله **١** **٢** **٣** **٤** **٥** **٦** **٧** **٨** **٩** **١٠** **١١** **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠**  
 والفضه قيم الاشياء الا في باب السرقة فان الذهب  
 اصل والفضه عروض بالنسبة اليه نص عليه الشافعى  
 في الام وقال لا اعرف موضعاً نزل فيه الدراهم منزله  
 العروض الا في السرقة **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠**  
 قال السبكي اضطرب حكم السكن والحارم ففي  
 مواضع يباعان وفي اخر لا وفي موضع ان كانت  
 الا يبقين بقيا والافلا وفي اخي بيد النفساني  
 ان لم يولغا انتهى والمواضع التي ذكر فيها اثني عشر  
 موضعاً الاول القيم ولا يباعان فيه صرح به ابن كح

الاصح



وقال في الكفاية انه المتجه وقال السبكي انه القياس  
وقال الاستوى انه الظاهر الثاني من العوره  
ولا يباعان ايضا قال السبكي وفاقا لابن كج وخلافا  
لابن العطار وقال في الخادم كل موضع اوجب  
الشرع فيه صرف مال في حق الله يجب كونه  
فاضلا عن الخادم كما في الفطر والحج ونحوهما  
الثالث الفطر ولا يباعان ايضا على الاصح  
كالكفارة وفي وجه نعم لان للكفارة بدلا وعلى  
الاول انما يعبر ذلك في الابتداء فلو ثبتت الفطر  
في ذمة انسان بغنا خادمه ومسكنه فيها لانهما  
بعد الثبوت التثبت بالديون قال في شرح المذهب  
وان تكون الحاجة الى الخادم لخدمته او خدمته من  
تكرمه خدمته ليخرج ما لو احتاج اليه لعله في ارضه  
او ما شئته فان الفطر يجب قال الاستوى ولا بد  
ان يكون الايقين به الرابع نكاح الامة وهل يباعان  
ويصرف ثمنهما الى نكاح الحرة او يحل له نكاحها ويبقيان  
وجيران اصحهما في زوايد الروضة الثاني الخامس  
العاقلة ولا يباعان فيها جزم به في الروضة واصلها  
السادس الثقيلين ويباعان فيه سواء احتاج اليه  
الخادم لزماته ومنصب ام لا وفي قول يخرج من  
الكفارة لا يباعان اذا احتاج اليها والفرق على

الاول

الاول ان للكفارة بدلا وان حقوق الادميين  
اضيق وفي ثالث يباع الخادم دون المسكن لانه  
اولى بالابقاض الخادم السابع نفقة الزوجه ويباعان  
فيها كالدين الثامن نفقة القريب ويباعان فيها  
كالدين وفيها الوجه الذي فيه وفي كيفية بيع العقار  
وجمها في الروضة واصلها بلا ترجيح احدهما يباع كل  
يوم جرو بقدر الحاجة والثاني يفترض عليهما ان  
ان يجمع ما يسهل بيع العقار له لان ذلك يشق  
ودرج البلقيني الثاني فانه الواجب في نظيره من القيد  
قال الاذري واعلم ان التسوية بين نفقة القريب  
والدين مشكل جدا ولم اجد دليلا ولا نصا للشافعي  
على بيع ما لا بد منه من مسكن وخادم يستغنى عنه  
قال والانح المحذور ما قاله القاضي حسين انه  
لا يباعان ههنا وان قلنا يباعان في الدين قال نعم لو  
افترض الحاكم عليه لغيره ونحوها صار دينا عليه  
فيباعان فيه كسائر الديون التاسع سرية العتق  
ويباعان فيها كالدين جزم به في الروضة واصلها العاشر  
الحج ولا يباعان انه لا قايه بل كان معه فقد يعرف اليهما  
نكاح الكفارة وقيل يباعان كالدين فان كانا غير لائقين  
به ولو ابدلوا في التفادوت بموت الحج وجب ابداله  
كذا اطلعه الاصحاب ولم يفرقوا بين المأوفين بغيرها قال



الرافعي ولا بد من ذلك كالكفارة بدلا بخلاف الحج قال  
الاسنوي وهو منقضى في الرتبة الاخير منها فانه  
لا يدل لها وبالقطر مع انها كالحج فيما نقله عن الامام  
الحادي عشر الكفارة فان لا قال لم يباع بالاخلاق  
ولا يجري الوجه الذي في الحج لان لها بدلا وان لم يكونا لا يتبين  
لزوم الابدال وصرف التفاوت الى اعتق ان لم يكونا  
مالوفين فان الفا فلا في الاصح لم شقة مفارقة المألوف  
التا في عشر الزكاة ولا يسلمان اسم الضركا نقله  
الرافعي في المسكن عن النهذيب وغيره وقال لم يتقرر ضوا  
له في الخادم وهو في سائر الاصول ملحق بالمسكن واستدركه  
عليه في الروضة ان ابن كج صرح في التخرید بانه كالمسكن  
وهو متعين قال في المهمات وخرج به ايضا في النهاية  
الا انه اعتقرها في المسكين دون الفقير فقال ان المسكن  
والخادم لا يمنع اسم المسكنه بخلاف الفقير قال واختلف  
الرافعي لهما في الفقير يلزم منه الاعتقاد في المسكين بطريق  
الاولى قال السكك والاطلاق المسكن والخادم يقتضي  
انه لا فرق بين اللاتين وغيره قال النفيب وفيه نظر  
ولو لم يكن له عبد ومسكن واحتاج اليهما معه غيرها  
قال السكك لم ارفه نقلا ويظهر ان كونا الدين وقد  
قال الرافعي فيما لو كان عليه دين ومعه ما يوفيه به  
لا يجب بحال يوفيه به كما في نفقة القريب والقطر

وقال ايضا

وقال ايضا في الفارم الذي يعطي من الزكاة هل  
يعتبر في فقر مسكنه وخادمه ظاهر عبارة  
الاكثرين اعتبار ذلك وربما صرحوا به في بعض  
شروح المفتاح انه لا يعتبر المسكن والملبس والفرش  
والا يتيه وكذا الخادم والمركوب ان اقتضاها  
جماله قال وهذا اقرب **تنبيهات** الاول قال  
في المهمات في الحج تعتبر الرافعي بالعبد للاحتراز  
عن اجمارية النفسه المألوفه فانها ان كانت للخدمة  
فهي كالعبد وان كانت للاستمتاع لم يكلف بيعها  
جزما لما يودي اليه تعلقه بها ضرر الضرر الظاهر  
قال وهذا التفصيل لم اره ولكن لا بد منه قلت  
نقله الا ذكره تصريح الدارمي وزاد انه ان  
كان له اخرى للخدمة فان امكن التي للاستمتاع ان  
يخدم باع التي للخدمة والا فلا الثاني قال في المهمات  
في الحج مقتضى اطلاق الرافعي وغيره انه لا فرق  
في الاعتبار المسكن والخادم بين المرأة المكفنة باخدام  
الزوج واسكانه وبين غيرها وهو متجه لان الزوجية  
قد تنقطع فيحتاج اليها قال وكذلك اعتبار المسكن  
بالنفسه الى المنفعة والصوفيه الذين يسكنون  
بيوت الدارس والربط وقال في الزكاة لو اعتاد  
السكنى بالاجرة او في المدرسه فالظاهر خروجه عن



اسم الفقير بتمن السكن الثالث قال البلقيني  
لا يباع المسكن والخادم في الحجر القريب قطعا  
لا يمكن الوفا من غير وقد قلت في الخلاصة  
جامعا هذه النظائر اضطرب المسكن والخادم  
في حكمها فالمنع للبيع فف

هنا وفي عاقلة والستر وفي نكاح امه والفطر  
والبيع في النفيس والاتقان للزوج والقبض والاعتاق  
في الحج والتكفيران لا قافلا ثم لذي الحج النفيس ابدا  
ولو لم يوف وفي التكفير ان لم يكن مولف في الشهير  
وليس يمتنع وصف الفقير ولا التي للموطئ في داخري

**القول في كتب الفقيه وسلاح الجندی واللة**  
**الصنع** ذكرت في مواضع احدها الزكاة قال

النووي في شرح المذهب والروضه نفلا عن الغزالي  
في الاحيا لو كان له كتب ففقه لم يخرج منه عن المسكن  
يعني والفقير قال ولا يلزمه زكاة الفطر وحكم  
كتابه حكم اثاث البيت لانه يحتاج اليه قال  
لكن ينبغي ان يحتاج في فهم الحاجة الى الكتاب  
فالكتاب يحتاج اليه لثلاثة اعراض التعليم  
والتفريح بالمطالعة والاستغارة والتفريح لا بعد  
حاجته كما كتب الشعر والنوارج ونحوها ما لا  
ينفع به في الاخر ولا في الدنيا فهذا يباع في الكفارة

وزكاة

وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكن واما حاجة التعليم  
فان كان للكاتب كالمدرس والمدرس باع ففقه  
الته فلا يباع في الفطر كالة الخياط وان كان يدرس  
لقيام فرض الكفاية لم يبع ولا يسلبه اسم المسكن  
لانها حاجة همه واما حاجة الاستغارة والتعليم  
من الكتاب كادخاره كتاب طب يعالج به نفسه  
او كتاب وعظ ليطالعه ويتعظ به فان في البيعة  
طبيب وواعظ فهو مستغن عن الكتاب وان لم يكن  
فهو محتاج ثم ربما لا يحتاج الى مطالعته الا بعد ذلك  
فينبغي ان يضبط فيقال ما لا يحتاج اليه في السنة  
فهو مستغن عنه فيقدر حاجته اثار في البيت  
وثياب البدن بالسنة فلا يباع ثياب الشتاء في الصيف  
ولا ثياب الصيف في الشتاء والكتب بالثياب انشبه  
وقد يكون له من كل كتاب نسختان فلا حاجة له  
الى احدهما فان قال احدهما اصح والاخرى احسن  
قلنا اكتب بالاصح وبيع الاخرى وان كان له كتابات  
في علم واحد احدهما مبسوط والاخر وجيز فان كان  
مقصوده الاستغارة فليكتب بالمبسوط وان كان  
قصده التدريس احتاج اليهما هذا اخر كلام الغزالي  
قال النووي وهو حسن الا قوله في كتاب الوعظ  
انه يكتب بالواعظ كلبس كما قال لانه ليس كل واحد ينفع



بالمواظفة كالتفاحة في خلوته وعلى حسب ارادته  
 قلت وكذا قوله في كتاب الطب انه يكفي بالطبيب  
 ينبغي ان يكون محله اذا كان في البلد طيب متبرع فان  
 لم يكن الاثر لم يكن بيع الكتاب والاستيجار عنه  
 الحاجة الموضع الثاني الحج قال في شرح المذهب لو كان  
 فقها وله كتب فهل يلزمه بيعها للحج قال القاضي  
 ابو الطيب ان لم يكن بكل كتاب الاستحباب واحده  
 لم يلزمه لانه محتاج الى كل ذلك وان كان له  
 نسختان لزمه بيع احدهما فانه لا حاجة به اليها  
 وقال القاضي حسين يلزم الفقهاء بيع كتبهم الزاد  
 والراحله قال وهذا الذي قاله ضعيف وهو تفرع  
 منه على طريقته الضعيفه في وجوب بيع المسكن  
 والخادم للحج قال فالصواب ما قاله ابو الطيب فهو  
 الحار على قاعدة المذهب وعلى ما قاله الاصحاح  
 هنا في المسكن والخادم وعلى ما قاله في باب الكفارة  
 وباب النفيس انتهى **الموضع الثالث** الذي  
 قال الاستوى في باب الفليس رايت في زيادته  
 العبادي انه يترك العالم كتب العلم ولم ار ما يخالفه  
 وزكر النوى في الحج في شرح المذهب ما يقتضيه  
 ونقل كلام العبادي في قسم الصدقات واقعه  
**القول في الشرط والتعليق** قال البلغيني الفرق

بين الشرط والتعليق ان التعليق ما دخل على اصل  
 الفعل فيه باداته كان واذا والشرط ما جزم  
 فيه بالاول وشرط فيه احس اخر **قاعدة**  
 الشرط انما يتعلق بالامور المستقبله اما الماضيه  
 فلا مدخل له فيها ولهذا لا يصح تعليق الاقرار  
 بالشرط لانه جزم عن ماض عليه ولو قال يا زايه  
 ان شاء الله فهو قادر في لانه جزم عن ماض فلا  
 يصح تعليقه بالمشيئة ولو فعل شيئا ثم قال والله  
 ما فعلته ان شاء الله حث كما قال الزركشي في  
 قواعد وخطا البارزي في فتاواه بعدم الحث  
**قاعدة** ابواب الشريعة كلها على اربعة اقسام  
 احدها ما لا يقبل الشرط ولا التعليق كالاجابات  
 بالله والظهار والصلوة والصوم الا في صور تقدم  
 استثنائها في اول الكتاب والرضا والكفاح والرجعة  
 والاختيار والفسوخ والثاني ما يقبلها كالعتق  
 والنديم والحج الثالث ما لا يقبل التعليق ويقبل  
 الشرط كالاغتياق والبيع في الجملة والابارة والوقف  
 والوكالة الرابع عكسه كالطلاق والابلا والظهار  
 والنخل **قاعدة** ما كان عليك محضا لا يدخل التعليق  
 فيه قطعا كالبيع وما كان حلا محضا يدخله قطعا  
 كالعتق وبينهما مراتب يجري فيها الخلاف كالفسخ



والأبرار يشبهان التليكات وكذا الوقف فيه شبه  
يسير بالعتق فخرى وجه ضعيف وأجعله والخ  
الترام يشبه النذر وإن ترتب عليه **ملاك**  
**ضابط** ما قبل التعليق لا فرق فيه بين الماضي  
والمستقبل إلا في مسألة واحدة وهي أن كانت  
زيد محرما أحرست فإنه يصح بخلاف إذا أحرمت  
أحرمت فلا يصح **ضابط** ليس لنا خروج من  
عبارة بشرط إلا في الاعتكاف والحج **قاعدة** الشرط  
الفاصل يفسد العقود إلا البيع بشرط البراه  
من العيوب والقرض بشرط رد مكسر عين صحيح  
وإن يقرضه شيء آخر على الأصح **ضابط** لا يقبل  
البيع التعليق إلا في صور الأول بعثك أن شئت  
الثانيه أن كان ملكي فقد بعثك ومنه مسألة  
اختلاف الوكيل والموكل فيقول أن كنت امرئ  
بعشرين فقد بعثكها بها الثالث البيع الضمني  
كاعتق عبدك عني على ما به إذا جاء رأس الشمر  
ولا يقبل الأبرار التعليق إلا في صور الأول أن ردت  
عبدك فقد أبرائك صرح به المتول الثانيه  
إذا مات فانت في حل فهو وصيه كما في فتاوى ابن  
الصلاح الثالثه أن يكون ضمنا لا قصدا كما إذا علق  
مفقده ثم كاتبه فوجدت الصفة عتق ونضحي ذلك

الأبرار

الأبرار من الجوم حتى يتبعه أكسابه ولو لم يتخذه تبعه  
كسبه **قاعدة** من ملك النجيز ملك التعليق ومن لا  
فلا واستثنى الزركشي في قواعد من الأول الزوج  
مقدر على تبحر الطلاق والتوكيل فيه ولا يقدر على  
التوكيل في التعليق إذا امتنع التوكيل فيه ومن  
الثاني صور يصح فيها التعليق لمن لا يملك النجيز  
منها العبد لا يقدر على تبحر الطلاق الثالثه وعملك  
تعليقها ما مقيد بحال ملكه كقوله إن عتقت  
فانت طالق ثلاثا أو مطلقا كان دخلت فانت طالق  
ثلاثا ثم دخلت بعد عتقه فنفع الثالثه على الأصح  
ومنها يجوز تعليق طلاق السنة في الحيض وطلاقات  
البدعه في طهر لم يمسها فيه وإن كان لا يتصور تبحر  
ذلك في هذه الحالة **قاعدة** ما قبل التعليق من التصرفات  
صح أضافته إلى بعض محل ذلك التصرف كالطلاق والعتق  
والحج ومالا فلا كالنكاح والرجعة والبيع واستثنى الإمام  
من الأول الأيلا فإنه يقبل التعليق ولا يصح أضافته  
إلى بعض المحل إلا الفرج والاستثنى في الحقيقة لصرف  
أضافته إلى البعض واستندرك البازي التوصيه  
يصح تعليقها ولا يصح أضافتها إلى بعض المحل واستثنى  
من الثاني صور منها الكفالة والنفقة **القول**  
**في الاستثناء فيه قواعد** الأول الاستثناء من النفي



اثبات ومن الاثبات نفى فلو قال أنت طالق ثلاثا الاثباتين  
الأواحد فالمشهور وقوع طلقين ونظاير في الطلاق  
والأقارب كثير واستشكل على القاعده مسئلة من قال  
والله لا لبست ثوبا لا الكتات ففقد عربا فانه لا يلزمه  
شيئ ومقتضى القاعده انه حلف على نفى ما عدا الكتان  
وعلى اثبات لبس الكتان وما لبسه فيجنت واجاب  
ابن عبد السلام بان سبب المخالفة ان الايمان تنتج  
المقولات دون الاوضاع اللغوية وقد انفلت الاخ  
الاستثنا في الحلف الى معنى الصفة مثل سوا وغير  
فيصير معنى حلفه والله لا لبست ثوبا غير الكتان ولا  
يكون الكتان محلوفا عليه فلا يصح تركه ولا لبسه  
ونظير هذه المسئلة والله لا اجامعك في الستة  
الامع ففقت ولم يجامعها اصلا فحكى ابن كج فيها  
وجبهين احدهما يلزمه الكفار لان الاستثنا من  
النفى اثبات ومقتضى عيئه ان يجامع مع ولم يفعل  
فجنت والثاني لا وصحة في الروضة لان المقصود  
باليمان ان لا يزيد على الواحد فرجع ذلك الى العرف  
بجعل الاعمق غير الثانيه الاستثنا المهم في المقود  
باطل ومن فروعك بعثك الصبي الا صاعا ولا يعلم  
صبياتها وبعثك الجارية الاحملها فانه باطل واما الأقارب  
والطلاق فيصح ويلزمه البيان مثل له على ما به درهم

الاشيا

الاشيا ونسأئ طوالت الا واحد منهن **صا بط** لا يصح  
استثنا منفعه العين الا في الوصيه يصح ان يوصي  
برقبه عين لرجل ومنفعها لا خير الثالثه الاستثنا  
المستغرق باطل وفروعه لا تخص ويبنى استثنا ذلك  
في الوصيه فانه يصح ويكون رجوعا عن الوصيه فيما  
يظهر الرابعة الاستثنا الحكم هل هو كالا استثنا المظني  
على اربعة اقسام احدها ما لا يوثق قطعا ولو تلفظ  
به ضرر كما لو باع الموصي بما يحدث من حملها وعثرتها  
فانه يصح وهي **مستثناه** شرعا ولو باع واستثناها  
لفظا لم يصح الثاني ما يوثق قطعا **لو تلفظ** به  
كبيع دار المعتك بالاقراء والحمل الثالث ما يصح  
في الاصح ولو صرح باستثناهما بطل كبيع دار المعتك  
بالاشهر والعين المستأجر **الرابع** ما يطل في الاصح  
كبيع الحامل بحر ويحمل لغير ما اكها كالوباع الجارية  
الاحملها **القول في الدور** مسائل الدور هي التي تدور  
نصيح القول فيها الى فسادها واشياءه الى نفسه وهي  
حكيم ولفظي فالاول ما نشأ الدور فيه من حكم الشرع  
والثاني ما نشأ من لفظه بذكرها الشخص والتمتع  
الدور في مسائل الوصايا والعنق ونحوها وقد اورد فيها  
الاستاذ ابو منصور البغدادي كتابا حافلا وافرد كتابا  
فيما وقع منه في سائر الابواب ههنا وورد ذلك منه نظائر



معتبراً بمسئلة الطلاق المشهورة مسئلة قال لها ان  
او اذ او متى او مابها طلقنتك فان طالق قبله ثلاثا ثم  
طلقها فثلاثه او وجد احدها لا يقع عليها طلاق  
اصلا عملا بالدور ونصيحها له لانه لو وقع المخز  
لوقع قبله ثلاث وحينئذ فلا يقع المخز للبينونه  
وحيث لا يقع الثلاث لعدم شرطه وهو التعلق  
والثاني يقع المخز فقط والثالث يقع ثلاث  
تطبيقات المخز وطلقتان من المعلق ان كانت  
مدخولاً بها واختلف الاصحاب في الراجح من الوجه  
فالمعروف عن ابن سريج الوجه الاول وهو انه  
لا يقع الطلاق وبه اشهرت المسئلة بالسيرة  
وبه قال ابن الحداد والقفال والشيخ ابو حامد  
والقاضي ابو الطيب والرويان والشيخ ابو اسحاق  
الشيرازي والفرزاي وعن المزني انه قال به في كتاب  
المنتور وحكاه صاحب الافصح عن نصر الشافعي  
وانه مذهب زيد بن ثابت وزح الشافعي القاضي  
وابو زيد وابن الصباغ والفتوى والشراف ناصر  
الغري ورجع اليه الفرزاي اخر قال الوافق ويشبهه  
ان يكون الفتوى به اولى وصححه في المحرر وتأيقه  
النفوى في المتهاج وتصحيح التنبيه وقال  
الاستوى في التقيع والمهمات في الوجه الاول

اذا كان صاحب مذنباً قد نص عليه وقال به  
الكثير الاصحاب خصوصاً الشيخ ابو حامد شيخ العراقيين  
والقفال شيخ المروزيه كان هو الصحيح ونقله  
ايضاً في النهاية عن معظم الاصحاب ونصه السك  
اولاً وصنف فيه تصنيفين ثم رجع عنه واكثر ما رد  
به ان فيه سلب باب الطلاق وليس بصحيح  
فان الحيلة فيه فحينئذ ان يוכל وكيلاً فانه يقع  
ولا يعارضه المعلق بلا خلاف لانه لم يطلقها وانما  
وقع عليها طلاقه فان عبر بقوله ان وقع عليك  
طلاقاً استوت الصورتان وذكر ابن دقيق  
العبد ان الحيلة في حل الدوران يكس فيقول  
كما لم يقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا  
فاذا صلتها وجب ان يقع الثلاث لان الطلاق  
القبلي والحال هو معلق على التقيض فهو واقع  
ضروره ويشبهه قولهم في الوكالة كلما عزلتك  
فانت وكيلي نقان العزل ان يقول كلما عدت  
وكيلي فانت معزول ثم يعزله **ذكر نظام**  
**هذه المسئلة** قال ان ليس منك او ظاهرت  
او فسخت بعيبك او لا عنك او راحوا فانت  
طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق به لم يقع الطلاق  
وفي صحته الوجه قال ان فسخت بعيبك او اعسارى



او استحققت المهر بالوطى او النفقة او القسم فانت  
 طالق قبله ثلاثا ثم وحد نفق الفسخ واشت  
 الاستحقاق وان الفينا الطلاق المنجز لان هذه  
 فسوخ وحقوق تثبت قهرا ولا متعلق بمباشرة  
 واختاره فلا يصح تصرفه اذا فعلها وبطلان الحق  
 غير قال ان وطئك وطئها فانت طالق  
 قبله ثم وطئ لم تطلقك قطعا اذ لو طلقت لم يكن  
 الوطى مباحا وليس هنا سد باب الطلاق  
 قال متى وقع طلاقى على حفصة فغير طالق قبله  
 ثلاثا ومتى وقع طلاقى على عمر فحفصة طالق  
 قبله ثلاثا ثم طلق احدهما لم تطلق هي ولا صاحبتها  
 فلومات عمر ثم تطلق حفصة طلقت لانه  
 لا يلزم حينئذ من اثبات الطلاق نفسه قال  
 زيد لعمر ومتى وقع طلاقك على امرأتك فزوجتي  
 طالق قبله ثلاثا وقال عمر لزيد مثل ذلك  
 لم يقع طلاق كل واحد على امراته مادامت زوجته  
 الاخرى في نكاحه قال لهما متى دخلت وانت  
 زوجتي فعدي حرقيله وقال لعبد متى  
 دخلت وانت عدي فامراتي طالق قبله  
 ثلاثا ثم دخلت معا لم يعتق ولم يطلق قال  
 الامام ولا يخالف ابو زيد في هذه الصورة لانه

ليس

ليس فيه سد باب التصرف قال له متى اعتقتك  
 فانت حر قبله ثم اعتقه فعلى الثاني يعتق  
 وعلى الاول لا قال ان يعتقك او رهنتك فانت  
 حر قبله فباعه فعلى الثاني يصح ولا يعتق وعلى  
 الاول لا غير بدخول بها ان استقر مهر له على  
 فانت طالق قبله ثلاثا ثم وطئ فعلى الاول لا  
 المهر هذا الوطى لانه لو استقر بطل النكاح قبله  
 واذا بطل النكاح سقط نصف المهر وعلى الثاني  
 يستقر ولا تطلق قال انت طالق ثلاثا قبل ان  
 اخالعك على يوم على الف تصح ل ثم خالعهما  
 على الف فعلى الاول لا يصح الخلع وعلى الثاني يصح  
 ويقع ولا يقع الطلاق المتعلق فقال ان وجب  
 على زكاة فطرته فانت حرا وطالق قبل وجوبها  
 فعلى الاول لا تجب الزكاة فطره وفطرها وعلى  
 الثاني تجب ولا يعتق ولا تطلق ذكر الاستاذ  
 ابو منصور مسائل الدور في العبادات  
 مسئلة **قال الاستاذ** ابو منصور قوله الاصح  
 ان الحاسيات لا تطهر بشئ من المايعات سوى  
 الماء لان وقوع التطهير بها يؤدى الى وقوع النجس  
 بها لان ابا حنيفة وافق على ان الخلل اذا غسل  
 به بشئ نجس صار كل نجس مسئلة متطهرات

يستقر



وجه بينهما ربح شك كل واحد منهما في وجوده  
 منه فكل ان يصلي منفردا او اماما وليس  
 لاحدهما ان يقتدى بالآخر لانا لو صححت  
 اقتداؤه به مع الحدث جعلنا امامه طاهرا  
 واذ كان الامام طاهرا تفيد الحدث في المأموم  
 لان احدهما محدث واذ صار محدثا لم يصح  
 اقتداؤه مع الحدث فكان في صحة الاقتداء فساد  
 وكذلك مسئلة الاناين واشباههما مسئلة  
 سهى امام الجمعة وعلم انه ان سجد للسهو  
 خرج الوقت لا يسجد لان تصحيح سجود السهو  
 حينئذ يودي الى ابطاله لان الجمعة تبطل بخروج  
 وقتها واذما بطلت بطل سجود السهو مسئلة  
 من دخل الحرم من غير احرام لا يلزمه القضاء  
 لان لزومه يودي الى استقاط لزومه لانا اذا  
 الزمانه القضاء وجب عليه دخول الحرم فيلزمه  
 احرام بخنص به فيقع ما احرم به عنه لانت  
 القضاء فكان ايجابه موديا الى استقاطه  
 ذكر هذه المسائل الاستاذ ابو منصور في كتابه  
 مسئلة في امثلة من الدور الحكي لو اذن لعنه  
 ان يتزوج بالي وضمن السيد الالف ثم باع العبد  
 من الزوج قبل الدخول بثلث الالف بعينها

له ربح

لم يصح البيع لانا لو صححت البيع ملكته واذا ملكته  
 بطل النكاح واذا بطل النكاح من قبلها سقط المهر  
 واذا سقط بطل الثمن واذا بطل الثمن المعقود عليه  
 بعينه بطل البيع ففي اجازة البيع ابطاله قال  
 ابو علي الزيجاجي وهذه المسئلة نظاير كثير منها  
 لو شهد رجلان على رجل انه اعتق عبده سالما  
 وخائفا فحكم بعتقهما ثم شهدا بفسق الشاهدين  
 لم تقبل لانهما لو قبلت عادوا رقيقين وادعاهما رقيقين  
 بطلت شهادتهما فقبول شهادتهما يودي الى ابطالها  
 بطلانها ومنها لو مات وخلف ابنا وعبد بن  
 قيمتهما الف فاعتقهما الابن فشهدا على الميت بالف  
 دينار لم تقبل شهادتهما لانها لو قبلت عادا رقيقين  
 فيكون في اجازة شهادتهما ابطالها ومنها لو مات  
 عن اخ وعبد بن فاعتقهما الاخ فشهدا ابنا لم يثبت  
 لم يقبل ومنها لو زوج امته من عبد واعتقها  
 في مرضه بعد قبض مهرها قبل الدخول ولا يخرج من  
 الثلث الا بضم المهر الى التركة فلا يثبت لها خیار  
 العتق لانه لو ثبت وجب رد المهر فلا يخرج كلها  
 من الثلث فلا يعتق كلها واذا رقب بعضها فلا خيار  
 لها ففي اثبات احيائها ابطاله ومنها لو قال  
 لامته ان زوجتك فانت حرة فزوجها لم يقتولات



لان في عتقها ابطاله لا يثبت لو قلنا بعثتها في ذلك  
 اليوم بطل تزويجها واذا بطل تزويجها بطل عتقها  
 فيثبت النكاح ولا عتق قلت ونظرهما ما لو قال  
 ان بعثتك فانت حر قبله ومنها لو ادعى المذوق  
 بلوغ القاذف وانكر ولا يبينه لم يحلف القاذف انه  
 غير بالغ لان في الحكم بيمينه ابطالها اذ اليمين من  
 غير البالغ لا يعتد بها ومنها لو دفع الى رجل زكاه  
 فاستغنى به لم يسترجع منه لان الاسترجاع منه  
 يوجب دفعها ثانيا لانه يصير فقيرا بالاسترجاع  
 قال الزوجاجي والاصل في هذه المسائل كما قاله تعالى  
 ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا  
 فغير من نقض شيئا بعد ان اثبتته فدل على ان  
 كل ملأ أدى النبأته الى نقضه باطل **القول في العدالة**  
 حدها الاصحاب بانها ملكة اي صفة راسخة في النفس  
 تمنع من اقتران كبير او صغير دال على الخسة او  
 مباح يغلب بالمرور هذه احسن عبارته في حدها  
 او ضعفها قول من قال اجتناب الكبار والاصرار  
 على الصغار لان مجرد الاجتناب من غير ان يكون  
 عندك ملكة وقوة تردعه عن الوقوع فيما هو اذ غير  
 كان في صدق العدالة ولان التغير بالكبار يلفظ  
 اجمع يوهم ان ارتكاب الكبير الواحد لا يضر وليس

كذلك

كذلك ولان الاصرار على الصغار من جملة الكبائر  
 فذكره في الحد تكرارا ولان صغار الخسة وردا ميل  
 المباحات خارج عنه مع اعتباره قال في الروضة وهل  
 الاصرار السالب للعدالة المداومة على نوع من الصغار  
 ام الاكثار من الصغار سواء كانت من نوع او انواع فيه  
 وجهان موافق الثاني قول الجمهور من غلبت طاعته  
 معاصيه كان عدلا وعكسه فاسق ولفظ الشافعي  
 في المختصر يوافقه فعلى هذا لا تضر المداومة على نوع  
 من الصغار اذا غلبت الطاعات وعلى الاول تضر راعته  
 في المطلب بان مقتضاه ان مداومة النوع الواحد يضر  
 على الوجهين اما على الاول فظاهر واما على الثاني  
 فلا بد في ضمن حكايته قال ان الاكثار من نوع واحد  
 كالاكثار من الانواع ومجيبه لا يحسن معه التخصيص  
 نعم يظهر اثرهما فيما لو ادعى بانواع من الصغار ان قلنا  
 بالاول لم يضر بمشقة كف النفس عنه وهو ما يحكمه  
 في الابانة وان قلنا بالثاني ضرر وتبعه في المهرث وقال  
 يدل على ما ذكرناه انه خالف المذكور هنا وجزم في الكلام  
 على الاولية في الرضاع بان المداومة على النوع الواحد نصيب  
 كبير واجاب الملقيني بان الاكثار من النوع الواحد  
 يضر المداومة فان المراد بالاكثر به التي تغلب بها معاصيه  
 على طاعته وهذا غير المداومة فالمراد على الثاني انما هو



الغلبه الا المداومه والرجوع في الغلبه الى العرف فانه  
لا يمكن ان يراد مدة العرف والمستقبل لا يدخل في ذلك  
وكذا ما ذهب بالتوبة وغيرها **تخير الكباير**  
**الصفابر** اضطرب في مد الكبير حتى قال  
ابن عبد السلام لم اعلمها على ضابط يعني سالم من  
الاعتراض وعدل امام الحرمين عن جدها الى جده  
السالب للعدالة فقال كل جرعة تؤذن بقله اكثر  
من تكبها ورقه الديانة في مبطله للعدالة وكل جرعة  
لا تؤذن بذلك بل تنفي حسن الظن بصاحبها لا تختلط  
العدالة قال وهذا احسن ما يميز احد الضدين  
من الاخر واما حصر الكباير بالعدالة يمكن استيفاه  
فقد اخرج عبد الرزاق في تفسيره انا معمر عن اب  
طاوس عن ابيه قيل لابن عباس الكباير سبع قال  
هي اى السبعين اقرب وفي رواية عند ابن ابي حاتم  
هي السبعين اقرب واكثر من رأيت عندها الشيخ  
تاج الدين السبكي في جمع الجوامع فاورد منها خمسة  
وتلاتين كثير اكثرها في الروضة واصولها  
وقد اوردتها في نظمه في ثمانية ابواب لا حشوها  
قلت **ك** كالقتل والزنا وشرب الخمر ومطلق السكر ثم السحر  
بالفدق والواط ثم الفطر وياس رحمه وامر المكر

والغضب

والغضب والسرقه والشهادة بالزوال والرشوم والقتاده  
سبع زكاه وديانه فراره خيانه في الكيل والوزن قماره  
عنه كتم شهادة يمين فاجر على نبينا يمين  
وسحب صلبه وضرب السلم سعايه عقوق وقطع الرحم  
حرابة نقدية الصلاة او تأخيرها واما ايتام روبا  
واكل خنزير وسيت والربا والمضل وصغير قد واطيا  
**قلت** زاد في الروضة نسيان القران والوطى في  
الحيف نقله المحاملى عن نص الشافعي وزاد صاحب  
العهده احراق الحيوان وامتناعها من زوجها بلا سب  
وترك الامن بالمعروف والنهي عن المنكر مع القدرة  
وزاد العلا في قواعد عدم النثرة من البول  
والنقرب بعد الهجرة والاضرار في الوصية ومنع  
ابن السبيل فضل الماء لو رورها في الحديث والشرب  
في اية الذهب والفضه المتوعد عليه بالنار **ما يشترط**  
**فيه العدة** **وما لا يشترط** قال العلا في هذه اركان  
القاع على القاع المشهوره في اصول الفقه ان  
ان المصالح المعتبره اما في محل الضرورات او في محل  
الحاجات او في محل اللذات واما مستغنى عنها  
بالكلية اما لهدم اعتبارها او لقيام غيرها مقامها  
وبيان هذه الاشتراط العدة في صحة التصرف  
مصلحة لحصول الضبط بها عند الحيانه والكذب



والتفصيل اذا كان كاذب ليس له وازع ديني فلا يوثق به  
 فاشتراط العدالة في الشهادة والرواية في محل الضرر  
 لان الضرورة تدعو الى حفظ الشريعة في نظمها ومصونها  
 عن الكذب وكذلك في الفتوى ايضا لصون الاحكام  
 والحفظ وما للناس واموالهم وابضاعهم واعراضهم  
 عن الضياع فلو قيل فيها قول الفسقة ومن لا يوثق  
 به لصانع وكذلك في الولايات على الغير كالامامة  
 الكبرى والقضا واما سائر الحكيم والوصاية ومباشرة  
 الاوقاف والسماوية في الصدقات وما اشبه ذلك  
 لما في الاعتماد على الفاسق في شئ منها من الضرر  
 العظيم واما محل الحاجة ففي مثل تصرفات الابرار  
 والاحداد لا بناء لهم ومنهم من طرد فيه الخلاف الا في  
 في الشكاح والمودع المصوب لاعتماد الناس على قوله  
 في دخول الاوقات اذ لو كان غير موقوف به لحصل  
 الخلل في ايفاع الصلوات في غير اوقاتها واما محل الثنات  
 فكما مائة الصلوات ولذلك لم تشترط فيها العدالة ببل  
 خلاف عندنا اذ ليس فيها توقع خلل بالنسبة الى  
 المصلين خلفه لان توهم قلة مبالاة بالظلمة عن  
 الحدث والحدث نادر في الفساق وكذلك ولاية القريب  
 على قريبه الميت في التجهيز والتقدم على الصلاة  
 لان فرض شفقة القريب وكثرة حزنه تبعته

على الاحتياط في ذلك وقوة المصراع في الدعا له  
 فالعدالة فيه من الثنات واما المستغنى عنه  
 بالكلية لعدم الحاجة اليه فكل لا قرار لان طبع الانسان  
 نوعه ان يقر على نفسه بما يقتضي قتالا او قطعاً  
 او تغريم مال فقيل من البر والفاجر كفا بالوازع  
 الطبيعي ولم هذا القرار العبد مما يقتضي القصاص  
 دون ما يوجب المال الى طبعه يزرعه عن اضرار  
 نفسه بخلاف اضرار سبيل والذي يقوم عين مقامه  
 التوكيل والابديع من المالك فان نطق لنفسه قاييم  
 مقام نظر الشرع له في الاحتياط فيجوز له ان يوكل  
 الفاسق ويودع عنك لان طبع المالك يزرعه عن  
 اضرار ماله بالتفريط ولذلك لو كان موكل او مودعاً  
 في مال الغير وجب عليه الاحتياط بالوازع الشرعي  
 وهذه فروع اختلف فيها الاول ولاية النكاح وفيها  
 ثلاثة عشر طريقاً أشهرها في اشتراط العدالة  
 فيها قولان اصحهما نعم فلا يلي الفاسق كسائر الولايات  
 ولانه لا يومن ان يصنعها عند فاسق مثله والثاني  
 لا لان الاولين لم يمنعوا الفسقة من تزويج بناتهم  
 الطريق الثاني يلي قطعاً الثالث لا يلي قطعاً  
 الرابع يلي المجير دون غيره لانه محل شفقة الخامس  
 عكسه لان المجير يستقل بالنكاح فربما وضعها



عند فاسق بخلاف غير فنظره في نفسه وقاد  
السادس يلي ان فسق بغير شرب الخمر بخلاف ما اذا  
كان به لا خللا ل نظر الساج يلي المستردون  
العلن الثامن يلي الغيور دون غير التاسع يلي ان  
لم يحسن عليه العائش يلي ان كان الامام الاعظم  
قطعا والا فقولان احدى عشر يلي ان كان  
الامام لنساء المسلمين لا مريياته اثنا عشر يلي  
ان كان بحيث لو سلبناه اولايه انقلبت الى حاكم مثله  
والا فلا قاله الغزالي واستحسنه النووي الثالث عشر  
قاله في البحر يلي ابنته ولا يقبل النكاح لابنه الفرع  
الثاني الاجتهاد قبل العدالة ركن والاصح لا يلي  
هي شرط القول اخباره حتى يجب عليه الاخذ بقول  
نفسه **ما يشترط فيه العدالة الباطنة عادلا فيه**  
فروع منها افتى ابن الصلاح ان الشاهد بالرشد  
لا يجب عليه معرفة عدالة الشهود له باطنا فكفي  
العدالة ظاهرا ومنها شهود النكاح يكفي ان يكونوا  
مستورين ولا يشترط فيهم معرفة العدالة الباطنة  
على الصحيح لانا انكاح ينقذ بين اوساط الناس  
ومن يشق عليه البحث عنها فاكفي بالعدالة الظاهرة  
ولهذا لا يكفي فيها لو اريد اثباته عند حاكم او كانت  
العاقبة الحاكم كما جزم به ابن الصلاح ومنها الرواية  
والاصح

296  
والاصح فيها قبول المستور كما صححه في شرح المذهب  
وغيب ومنها ولي النكاح والاب في مال وله ولا يشترط  
فيها العدالة الباطنة ومنها المفتي لا يشترط ومنها من  
له الحضنة ومنها ما في فتاوى السبكي ان الناظر  
من جهة الواقع هل يشترط فيه العدالة الباطنة  
كالتاظر من جهة التقاضي او تكفي فيه العدالة  
المجوزة لتصرف الاب في مال وله تحتل والظاهر  
الثاني واذا حكم له الحاكم بالنظر هل يتوقف على ثبوت  
عدالة الباطنة او تكفي عدالة الظاهر يحتل  
ويتمجه ان يكون كلاب اذا باع شيئا واراد بيعه  
عند الحاكم وما عدا ذلك يشترط فيه العدالة الباطنة  
جزء ما **نبيه** فالمراد بالمستور اوجه احدها  
انه من عرفت عدالة ظاهرا لا باطنا وهو الذي  
صححه النووي الثاني ان من علم اسلامه ولم يعلم  
فسقه وهو الذي بحثه الرازي ونقله الروياني  
عن النص وصوبه في المهمات وقال السبكي انه  
الذي يظهر من كلام الاكثرين ترجيح الثالث  
انه من عرفت عدالة باطنا في الماضي وشك  
فيها وقت العقد فتسحب وهذا ما صححه  
السبكي **ما يشترط فيه العقد ومالا** انفقوا على  
قبول الواحد في نجاسة الماء ونحوه ونحوه  
وقت الصلاة وفي الهدية والاذن في دخول الدار



ونقل ابن حزم اجماع الامه على قبول المرأة الواحدة  
في اهدأ المزوجه لزوجها ليلة الزفاف مع انه  
اخبار عن تعيين سباح <sup>آخر</sup> فكان مقتضاه  
ان لا يقبل في مثله لكن اعتضد هذا القرينه  
المستتر عادة ان الله ليس لا يدخل في مثل هذا  
وتبدل على الزوج غير زوجته و هذا فروع جرى  
فيها الخلاف الاول الشهادة والاخلاق عندنا  
في اشتراط العدد فيها الا في هلال رمضان ففيه  
قولان اصحها عدم اشتراطه وقبول الواحد اتم  
واختلف في هذا هل هو جار مجرى الشهادة او الرواية  
قولان وينبغي عليها قبول المرأة والعبد فيه والمستور  
والايتان بلفظ الشهادة والاكتفا فيه بالواحد  
والاصح في الكل مراعاة كنه الشهادة الا في المستور  
وحيث قيل الواحد فذلك في الصوم وصلاة  
الترأويح دون حلول الاحال والتعليقات  
وانقضاء العدو ونظير ذلك لو شهد واحد  
باسلام ذي مات قبل في وجوب الصلاة  
عليه على الارحح دون اربث قريب المسلم وضع  
قريبه الكافر اتفاقا ونظير ايضا لو شهد  
بعد الغروب يوم الشك في براءة الهلال للملة  
الحاصيه لم تقبل هذه الشهادة اذ لا فائدة لها

الا

الاتقويت صلاة العيد نعم تقبل في الاجاب  
والتعليقات ونحوها الثاني الرواية والجمهور  
على عدم اشتراط العدد فيها ومنهم من شرط رواية  
اثني وقيل اربعة وقد ذكرت في ذلك  
وردها في شرح القريب والتيسير مبسوطة  
الثالث الحارص وفيه قولان اصحها الاكتفا  
بواحد تشبهها بالحكم والثاني غلب جانب  
الشهادة وفي وجه ثالث ان حرض على محذور  
او غايب شرط اثبات والا فلا وهي الاولى  
الاصح اشتراط حريته وذكورته كما في هلال  
رمضان الرابع القاسم وفيه قولان لترده  
ايضا بين الحكم والشاهد والاصح يكفي واحد  
الحا من المقوم ويشترط فيه العدد بلا خلاف  
عندنا لان التقويم شهادة محضه ومالك  
الحقه بالحكم السادس القاييف وفيه خلاف  
لترده بنيل رواية والشهادة والاصح الاكتفا  
بالواحد تغليب النسبة الرواية لانه منصب الشهادتين  
غاما لا طاق النسب السابع المترجم كلام الخصوم  
للقاضي والمذهب اشتراط العدد فيه الثامن  
السمع اذا كان القاضي اصم والاصح اشتراط  
اشتراط العدد فيه والثاني غلب جانب الرواية



والثالث ان كان الخصمان اصميين ايضا اشترط  
والا فلا واما اجماع الخصوم كلام القاضي وما  
يقوله الخصم فحزم القفال بانه لا حاجة فيه  
الى العدد وكأنه اعتبر رواية فقط التاسع  
المعرف ذكر الرافعي في الوكالة فيما اذا ادعى  
الوكيل لوكله الغايب وهو غير معروف  
ان العبادي قال لا بد وان يعرف بالوكيل شاهدان  
يعرفهما القاضي ويشق بهما قال هذه عبارة العبادي  
والذي قاله العراقيون انه لا بد من اقامة البينة  
على ان فلان وكلمة وقال القاضي ابو سعيد في شرح  
مختصر العبادي يمكن ان يكفى بعرف واحد اذا  
كان موثوقا به كما ذكر الشيخ ابو محمد ان تعريفه  
في تحمل الشهادة عليها يحصل بعرفة واحد لانه  
اخبار وليس بشهادة العا شريعت الحكم  
عند الشقاق هل يجوز ان يكون واحدا في وجهان  
اخبارا ان كل المنع لظاهر الابه قال الرافعي  
ويشبه ان يقال ان جعلناه تحكما لم يشترط فيه  
العدد او توكلنا فكذلك الا في الخلع فيكون على  
الخلا في توالي الواحد طرفي العقد الحادي عشر  
اذا اختلفا المتبايعان في صفة هل عيب قال  
في المذهب يرجع الى قول واحد من اهل الخبرة بانه

عيب

عيب يثبت به الرد واعتبر صاحب النخبة شهادة  
اثنين لقوة شبهة بالشهادة كالتقويم ولو اختلف  
الزوجان في قرحة هل هي جذام او في بياض  
هل هو برص اشترط فيه شهادة شاهدين عالين  
بالطب كذا حزم به في اصل الروضة في النكاح  
الثاني عشر في الرجوع الى قول الطبيب  
وذلك في مواضع احدها في الماء المشمس على  
الوجه القليل بمراجعة اهل الطب قال  
في البيان ان قال طبيبنا انه يورث البرص  
كره والا فلا قال في شرح المذهب واشترط  
طبيبين ضعيف بل يكفي واحد فانه من باب  
الاخبار شائرها اعتاده في المرض المسبح  
الى التيمم والذي قطع به الجمهور انه يكفي قول  
طبيب واحد وفي وجه لا بد من اثنين وفي ثالث  
يجوز اعتقاد العبد والحرة وفي رابع وانما سقى  
والمراهق وفي خامس والكافر ثالثا اعتاده في  
كون المرض مخوفا في الوصية قال الواقي لا بد  
فيه من الاسلام والبلوغ والعلة والحرية والعدد  
قال ولا يبعد جريان الخلاف الذي في التيمم هنا  
وقال النووي المذهب الحزم باشتراط العدد  
وغیر لان يتعلق به حقوق اديين من الورثة



والموصى لهم فاشترط فيه شروط الشهادة كغيره  
بخلاف الوضوء فإنه حق الله وله بدل رابعها  
اعتماده في أن المجنون ينفعه التزويج وكذا  
المجنونة وعبرة الشرح والوضوء يقتضي اشتراط  
الهدوء حيث قال عند إشارة الاطباء في موضع  
ارباب الطب وعبرة الشامل اذا قال اهل  
الطب قال العلوي ولم اجد احدا انقضوا لاكتفا  
فيه بواحد ولا يبعد لأنه حار جري الاخبار  
**تدنيب** مقدرات الشريعة على اربعة اقسام  
احدها ما يمنع فيه الزيادة والنقصان كاعداد  
الوكعات والحدود وفروض الموارث الثايف  
مالا يمنعها كالثلاث في الطهارة الثالثة ما يمنع  
الزيادة والنقصان كخيار الشرط بثلاث واحمال  
المرتد بثلاث والقسم بين الزوجات بثلاث  
الرابع عكسه كالثلاث في الاستحباب والسبع  
في الولوع والطواف والخمس في الرضاع والجنوم  
في الكساية ونصب الزكوات والشهادة والسرقة  
**تدنيب** المقدرات اربعة اقسام احدها  
ما هو تقريب قطعا كسن الرقيق الموكل في شرايه  
او السلم فيه حتى لو شرط التحديد بطل العقد الثاني  
ما هو تحديد قطعا كتقدير مئة الخف واجار الاستحباب

وغسل

وغسل ولوغ الكلب والاربعة في الجمع ونصب  
الزكاة واستانها ونسب الاضيحة واجال الزكاة والجزية  
والدية وتقريب الزاني وانظار المولى والعين ومنق  
الرضاع ومقادير الحدود وضاب السرقة الثالث  
ما فيه خلاف والاصح انه تقريب كتقدير الفلاني  
بخمسمائة ومن الحيض يتسع والمسافة بين الصفتين  
ثلثمائة رزاع ومسافة القصر بثمانية واربعين  
ميلا الرابع عكسه كتقدير الخمسة اوسق  
بالتف وستماية رطل بالعقد اذى قال في شرح المذهب  
وسبب تحديد ما ذكر ان هذه المقدرات  
مخصوصة ولتقديرها حكمة فلا يسوغ مخالفتها  
واما المختلف فيه فسيببه ان تقدره بالاجتهاد اذ لم  
يجب نص صحيح في ذلك وما قارب المقدر فهو في المعنى  
مثله **تدنيب** فتقدير الشيء بحد ولا يبلغ به الحد  
من ذلك العرايا بما دون خمسة اوسق والهدنة بما  
دون السنة والحكومة بما دون الدية والبرص  
بما دون السهم والعزير بما دون التحم حتى لو عزر  
بالسبي لم يبلغ سنة والمتعة بما دون الطهر في ربي  
نساء على انها بدل عنه ومن ذلك غائم القرضه  
بما دون مثقال لقوله صلى الله عليه وسلم اتخذ  
من ورق في مسنحات الاستحباب والطهارة وضوا وحسلا



ومدة الحنف للمساقر والعادات غالباً ومدة الحنابلة  
والقسم والاحداد على غير الزوج والطلاق والاقرار  
والاشهر في العلق وامهال الزوجة للدخول والمرتد  
وتارك الصلاة ان امهلتها وتسبحات الركوع  
والسجود وشهادة الاعسار في راي القواني والمتولي  
والعدو الذين يحضرون بيعه الامام في راي واعتبرت  
السبعة في غسل الوضوء وتكبيرات العبد في الركعة  
الاولى والخطبة الثانية واشراط الطواف والسعي  
وسن التمييز والامر بالصلاة والصوم واعتبرت  
الاثنان في الجماعة والشهادة غالباً واعتبرت  
الاربعة في عدد المنكوحات وشهادة الزنا والوط  
رايان البهيمية والعدد الذين يحضرون البيعة  
في راي والخمسة في تكبيرات العبد في الركعة  
الاولى والخطبة الثانية واشواط الطواف والسعي  
وسن التمييز والامر بالصلاة والصوم واعتبرت  
الاثنان في الجماعة والشهادة غالباً واعتبرت  
الاربعة في عدد المنكوحات وشهادة الزنا والوط  
وانيان البهيمية والعدد الذين يحضرون البيعة  
في راي والخمسة في تكبيرات العبد في الركعة الثانية  
واول نصاب الابل والعدد الذين يحضرون البيعة  
في راي والتسعة في تكبيرات العبد في الخطبة الاولى

وسن

وسن الحيض والانزال والعشرة في سن الضرب على  
ترك الصلاة والثلاثون في اول نصاب البقر والاربعة  
في العدد الذي ينعقد به الجمعة والذين يحضرون  
السبعة على راي واول نصاب الغنم السبعون في الخطوط  
للاستبراء او المصاية في الديه **ضابط** ليس لنا موضع  
يعتبر فيه حضور اربعين كالميلن الا الجمعة والعدد  
الذين يبايعون الامام على راي **القول في الاذا والفضا**  
**والاعارة والتجمل والعبارة** ان لم يكن لها وقت  
محدود والطرفين لم توصف باداة ولا قضا  
ولا تجمل كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ورد المفسوق  
والقوبة من الذنوب وان اشم الموحل لها من المبادر  
اليه فلو تداركه بعد ذلك لا يسمى قضا وان كان  
فاما ان تقع في الوقت او قبله او بعده والثاني التجمل  
والثالث الفضا والاول ان لم يسبق بنقلها اخرى  
فالاداة والاعارة **ما يوصف** بالاداة والقضا  
وما لا فيه فروع الاول الوضوء والفعل بوصفات  
بالادوات وتردد القاضى او الطبيب في وضعها بالفضا  
ولم يقف ابن الرفعة على نقل في ذلك فقال يمكن وصف  
الوضوء بالفضا تبعاً للصلاة وصورة بما اذا خرج  
الوقت ولم يتوضأ ولم يصل فلو توضأ بعد الوقت  
سمى قضا وتقوى ذلك اذا قلنا يجب الوضوء بدخول



الوقت قيل وفائدة ذلك تطهر في لباس خف  
أحدث ولم يمسح وخرج وقت الصلاة ثم سافر  
صار الوضوء وقضا عن المسح الواجب في الحضر  
فلا مسح إلا مسح مقيم كما قاله أبو إسحاق  
لمن فائتته صلاة في الحضر فقضاها في السفر  
فإنه يثم ويحسور منعوا ذلك وقالوا يمسح  
ثلاثا وأفرقوا بأن الوضوء لم يستغرق في الذم  
بخلاف الصلاة وعلى هذا فالمواد بأداء الوضوء  
الأيقاع كالمقابل للقضا الثاني الأذان هل  
يوصف بالأداة والقضا لم أر من تعرض  
له وينبغي أن يقال إن قلنا الأذان للوقت  
بنقله بعك للمقضية قضا فيوصف بها وإن  
قلنا للصلاة وهو القديم المعتمد فلا الثالث  
والرابع والخامس الصلوات الخمس وصوم رمضان  
والحج والعمر كلها توصف بالأداة والقضا  
فإن قيل وقت الحج والعمر الحركة فكيف  
يوصف بالقضا والأداة إذا شرع فيه  
ثم أفسله **فالجواب** أنه تضيق بالشرع فيه  
وأنظير قول القاضى حسين والمتولى والووياني  
لو أفسد الصلاة صارت قضا وإن وقعها  
في الوقت لأن الخروج منها لا يجوز فلزم قوات

وقت

وقت الإحرام بها نقله الاستوى ساكتا عليه  
لكن ضعفه البلقيني وقال يلزم عليه أنه لو وقع  
ذلك في الجمعة لم تعد لأنها تقضى وذلك ممنوع إلا  
النوافل الموقته كلها توصف بها السابع صلاة  
الجمعة يوصف بالأداة لا بالقضا الثاني من الصلاة  
التي لها سبب لا يوصف بالقضا التاسع صلاة  
الحنازة لم أر من تعرض لها والظاهر أنها توصف  
بالأداة والقضا إذا دفن قبلها فصل على القبر  
لأنها لو كانت حينئذ إذا لم يحرم التاخير اليه  
وهو حرام فدل على أن لها وقتا محددا والعاشر  
الرمي إذا ترك رمي يوم تداركه في باقي الأيام  
وهل هو أداة أو قضا فيه قولان أحدهما قضا  
لما وزته الوقت المضروب له وأظهرهما أداة  
لأن صحتة موقته بوقت محدود والقضا ليس  
كذلك وعلى هذا لا يجوز تداركه ليلا ولا قبل الزوال  
لأنه لم يسرع في ذلك الوقت رمي ويجوز تأخير  
رمي يوم ويومين يفعل مع ما بعن وتقديم اليوم  
الثاني والثالث مع اليوم الأول وبحسب الترتيب  
بين المتروك ورمي اليوم وعلى الأول يكون الأحرار  
بخلاف ذلك هكذا فرع الرافعي وحسب في الشرح  
الصغير بتصحيحه انتهى منع التدارك ليلا وقبل الزوال



وجوان الناحية والتقديم وصح النهي الجواز للآ  
وقبل الزوال ومنع التقديم وعدم وجوب الترتيب  
إذا تداركه قبل الزوال الحادي عشر كفارة الظاهر  
نصير قضا إذا جامع قبل إخراجها بضر عليه  
الثاني عشر زكاة الفطر إذا أخرجها  
عن يوم العيد صارت قضا **والحاصل** أن ماله  
وقت محدود بوصف بالآ والقضا إلا الجمعة  
وما لا فلا ومن هنا علم فساد قول **صاحب**  
المعيار كل صلاة تقوت في زمان الحيض لا يفتي  
الآ في مسئله وهي ركعتا الطواف لأنها لا تتكرر  
خلاف الصلوات لأن ذلك لا يسمى قضا إذا القضا  
أنما يدخل الوقت وهاتان الركعتان لا يفتيان  
أبدا مادام حيا نعم ينصور قضا وهما في صورة  
عن الميت أن سئل أيضا أن فعلها يسمى قضا  
**تنبيه** من المشكل قول الأصحاب ويدخل  
وقت الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض  
وبعد بفعله ويخرج النوعان بخروج وقت  
الفرض ووجه الاشكال الحكم على الرأيه البعديه  
بمخرج وقتها بمخرج وقت الفرض وذلك  
شامل لما إذا فعل الفرض ولما إذا لم يفعل مع أن  
الوقت في الصورة الثانية لم يدخل بعد فكيف

يقال

يقال بمخرج وجه وبصر ورثها قضا وأقرب ما يجاب  
به أن يقال إن وقتها يدخل بوقت الفرض وتعلمه  
شرط لصحتها **قاعدة** كل عبادة موقته فالأفضل  
لتجديدها أول الوقت إلا في صور الظاهر في شدة  
الحرج حيث يسر الأبرار وصلاة الضحى أول وقتها  
طلوع الشمس وبين تأخيرها الربع النهار وصلاة  
العيد يسر تأخيرها لا ارتفاع الشمس والظهور  
أول وقتها عز ورس شمس ليلة العيد وليس  
تأخيرها ليومه ورس حصة العقه وطواف  
الآ فاضله والحلق كلها يدخل وقتها بنصف ليلة  
الخر وليس يجب تأخيرها ليوم **الخر** **وقلت**  
أول الوقت في العبادة أولى ما عدا سبعة أنا المستقرى  
فطره والضحى وعيد فطره والطواف إطلاقا في الخمر  
فإن شئت فقل يدل هذا **البيت**  
الضحى العيد فطره ثم ظهر **حيث** الأبرار سبع بالحد  
وطواف الحج ثم حلاقه بعد حج ورس يوم الخمر  
**ضابط** ليس لنا قضا يتوقف إلا في صور أحدها  
على رأي ضعيف في الروايات قبل بفضي فإيته  
النهار ما لم تغرب شمس وفائدة الليل ما لم يطلع  
نجم وقيل كل تابع ما لم يصل فريضه مستقلة  
وقيل ما لم يدخل وقتها الثاني على رأي أيضا وهو الر



لا يقضى بالليل الثالث كغارة المظاهر اذا جامع قبل  
التأخير صارت قضا ويجزيان لوقع القضا قبل  
جماع اخر الرابع قضا رمضان وقت بما قبل رمضان  
انحر **قاعدة** من العبادات ما يقضى في جميع  
الافاق كالصلوات والصوم ومنها ما لا يقضى الا  
في وقت مخصوص كالجمعة ومنها ما يقضى على الفور  
كالجمعة والحق اذا فسد او الصلاة والصوم المتروكين  
عمدا وما يقضى على التراخي كالمترولين **قاعدة**  
فيما يجب قضاؤه بعد فعله فخل وما لا يجب  
قال في شرح المذهب قال الاصحاب الا عذار قسمان  
عام ونادر فالعام لا قضا **قاعدة** للمشفقة ومنه  
صلاة المريض قاعدا او موميا او متيمما والصلاة  
بالايما في شدة الخوف وبالتيهم في موضع يغلب فيه فقد  
الحاء والنادر قسمان قسم يدوم غالبا وقسم لا يدوم  
فالاول كالمستحاضة ولس البول والحدى ومن به  
جرح سائل او رفاق دايم واسترخت معدته فدام  
خروج الحدث منه ومن اشبه بهم فكلهم يصلون مع  
الحدث والنفس ولا يعيدون المشقة والضرورة  
والثاني نوعان نوع ياتي معه ببدل للخلل ونوع  
لا ياتي فالاول من يتيهم في الحضر لعدم الحاء والبرد  
مطلقا او لسيان الحاء في رحله او مع الجبيرة الموضوعة

على

على غير طهر والاصح في الكل وجوب الاعاره ومنه  
من تيمم مع الجبيرة الموضوعة على طهر ولا اعاده عليه  
في الاصح قال في شرح المذهب ومن الاصحاب من جعل  
مسئلة الجبيرة من العذر العام وهو حسن والثاني  
لمن لم يجد ماء ولا ترابا والزمن والمريض الذي لم  
يجد من يوضيه او من يوجهه الى القبلة والاعى  
الذي لم يجد من يدلّه عليها ومن عليه بخاسة لا يعف  
عنها ولا يقدر على ازالتهما والمربوط على خشبة ومن  
شد وثاقه والفريق ومن حول عن القبلة او كره على  
الصلاة مستدبرا او قاعدا فهل هو لا يجب عليهم الاعاده  
لندوره هذه الاعذار واما العاري فالمذهب انه يتم  
الركوع والسجود ولا اعاده عليه وقيل نوى وبعيد  
ومن خاف نوت الوقوف او صلى العشا قيل يصلي  
صلاة شدة الخوف ويعيد واختاره الملقيني وقيل  
لا يعيد وقيل يلزمه الاتمام ويفوت الوقوف  
وصححه الراعي وقيل يبادر الى الوقوف وينت الصلاة  
لانما يجوز تأخيرها عن الوقت للجميع مشقة السفر  
ومشقة فوات الحج اصعب وهذا ما صحه النووي  
**قاعدة** الاصح ان العسر بوقت القضا دون الاداء  
فتقضى الصلاة الليلة ثم راسرا والنهار يدبره  
جمعا ولو قضيت صلاة العيد فان كان في ايام التكبير



فواضح او بعد انقضاء ثلثها لم يكسب فيها السبع والخمس صرح  
 به الجليلي كما نقله ابن الرفعه في الكفاية وليس لنا صلاة  
 تقضى على غير هيتها الا في هذه الصورة وتنسبه هذه  
 القاعده قاعده الاصح ان العبرة في الكفارات الاربعة  
 دون الوجوب بوقت **ثاني** من المشكل قوله في  
 الروضة من روايت صلاة الليل وان كانت نهارية فهي  
 في القضاء جهريه ولو قضاها حكم الليل في الجملة قال الاسنوي  
 قد فهم اكثر الناس هذا الكلام على غير ما هو عليه وعملوا  
 به الى ان ثبت لهم الطراد منهم فاما قوله في انقضاء  
 جهريه فقد توهموا منه ان الصبح يقضى بعد طلوع  
 الشمس جهرياً وليس كذلك بل يسري على الصحيح كما هو  
 القياس وتقريسي كلام الروضة ان الصبح وان كانت  
 من صلوات النهار حكمها حكم الصلوات الجهريه اذا  
 قضت حتى يجهر فيها بلا خلاف ان قضت ليلاً او وقت  
 الصبح ويكون الاول ذلك مستثنى من قولهم ان من  
 قضى فائتة النهار بالليل ففي الجهر فيه وجهان  
 والثاني من قولهم ان من قضى فائتة النهار بالنهار  
 يسري بلا خلاف وحتى يسري على الصبح ان قضاها  
 بعد طلوع الشمس فيكون مستثنى من قولهم ان من  
 قضى فائتة النهار بالنهار يسري بلا خلاف وقد  
 عبر في شرح المذهب باوضح من عبارة الروضة فقال

صلاة

صلاة الصبح وان كانت نهارية فلها في القضاء  
 في الجهر حكم الليلة وصرح في شرح مسلم بان  
 الصبح اذا قضت نهاراً تقضى سرّاً على الصحيح  
 فوضع بهذا ما قرره كلام الروضة واما قوله  
 ولو قضاها في الجهر حتى يجهر بلا خلاف اذا قضى فيه  
 المغرب والغشا فيكون مستثنى من قولهم ان من  
 قضى فائتة الليل بالنهار يسري على الصحيح وكذلك  
 اذا قضى فيها الصبح كما تقدم وحتى يجهر على الصحيح  
 اذا قضى فيه الظهر والعصر فيكون مستثنى من  
 قولهم اذا قضى فائتة النهار يسري بلا خلاف **قاعدة**  
 كل من وجب عليه شيء ففاته لزومه قضاءه استند كما  
 بمصلحة الا في صور منها من نذر صوم الدهر  
 فانها اذا فاتت منه شيء لا يتصور قضاءه فلا يلزمه  
 ومنها نفقة القريب اذا فاتت لم يجب قضاؤها  
 ومنها اذا نذر ان يصلي الصلوات في اوقاتها فافتر  
 واحداً فصلاها في اخر الوقت ومنها اذا نذر ان  
 يتصدق بالفاضل من قوته كل يوم فالتف الفاضل  
 في يوم لا غرم عليه لان الفاضل عن قوته بعد ذلك  
 يستحق الصدقة به بالنذر لا بالغرم ومنها اذا نذر  
 ان يعتق كل عبد يملكه فملك عبداً واخر عتقه  
 حتى مات لم يعتقوا بعد موته لانهم انتقلوا الى



ورثته ومنها اذا نذر ان يحج كل سنة في عمره ففاته  
 من ذلك شيء ومنها اذا دخل مكة بغير احرام وقبلنا  
 بوجوبه فلا يمكن قضاؤه لانه اذا خرج الى الحل  
 كان الثاني واجبا بالشرع لا بالقضاء ومنها الضار من  
 الزحف لا قضا فيه ولا كفارة ومنها ايام الاستنفا  
 اذا قلنا ان صومها يجب باصر الامام ففاته فوالذي  
 يظهر انها لا تقضى لانها ذات سبب وقد ذكرنا الصلاة  
 الاستنفا ومنها المجامع في رمضان اذا كفر على  
 على راي مرجوح **ضابط** ليس لنا نقل مطلق يستحب  
 قضاؤه الا من شرع في فعله صلاة او صوم ثم افسد فاته  
 يستحب له قضاؤه كما ذكره الرازي في باب صوم التطوع  
 ما يجوز تقديمه الوقت وما لا ضابط ان ما كان ما لا  
 ووجب بسببين جان تقديمه على احدهما لا على كليهما  
 ولا ماله سبب واحد ولا ما كان بدنيا من ذلك الزكاة  
 يجوز تقديمها على الحول لا على ملك النصاب ولا على حولين  
 في الاصح وزكاة الفطر يجوز تقديمها من اول رمضان  
 لا قبله على الصحيح وقضية الفطر قال في شرح المذهب  
 لا يجوز للشيخ اليم والمامل والمريض الذي لا يرجى تقديم  
 الفدية على رمضان ويجوز معه طلع الفجر عن ذلك  
 اليوم وقبل الفجر ايضا على المذهب وقال الرويان في فيه  
 احتملان وقال الرويان في المامل تقديم الفدية على الفطر

ومنها  
 ركة السلام اذا  
 ركة لا يقضى ولا يثبت  
 في الذمة

ولا تقديم

ولا تقديم الا فدية يوم واحد انتهى وكفارة الجماع  
 فيه لا تقدم على الجماع في الصحيح وفدية التاخير الى  
 ما بعد رمضان آخر قال النووي في تعجيلها قبل  
 تحيئ ذلك وجهان كنعجيل كفارة الجنث لمعصيته  
 ودم القران يجوز بعد الاحرام بالتسكين لا قبله  
 بالاخلاق ودم التمتع لا يجوز قبل الاحرام بالتمتع  
 قطعا ويجوز بعد الاحرام بالتحج قطعا وفيما بينهما  
 اوجه اصحها يجوز بعد الفراغ من العمرة وان لم  
 يحرم بالتحج وان شئت لا وان لم يحرم قبل الفراغ  
 منها ايضا ودم جزا الصيد يجوز بعد خروجه  
 لوجود السبب لا قبله لفقهاء على المذهب ودم الاستنفا  
 بالنسب والطيب والخلق ان كان لعذر جاز تقديمها  
 على الصحيح وان لم يعلق مثل ان شفى الله مرضي  
 فله على كذا قال في شرح المذهب لا يجوز فعله قبل  
 وجود المعلق عليه في الاصح وقال في الروضة يجوز  
 تقديم الاعتاق والتصدق على الشفا ورجوع الغائب  
 وكفارة الظهار قال الرازي التكفير بالمال بعد  
 الظهار وقبل العود جائز لان الظهار احدى السببين  
 والكفارة منسوبة اليه كما منسوبة الى العيين وفيه وجه  
 وكفارة القتل يجوز تقديمها على الزهوق بعد حصول  
 الجرح في الاصح كما في جزا الصيد ولا يجوز تقديمها



على الجرح ولا ين الطيب مسئلة فيها احتفال تنزيلا  
للعصمة فنزله احد السبعين وكفارة اليمن الاصح  
جواز تقديمها بعد اليمن قبل الحنث لا بالصوم  
ولا امكن ان الحنث معصية فاقدم على وقته من  
العبادات ابدا فيه اذ ان الصبح وفيه اوجبه اجمعها  
جواز تقديمه من نصف الليل والثاني من خروج  
وقت الاختيار للعشاء فيها الثلث والنصف والثالث  
من السدس الآخر والرابع من سبعة والخامس فجميع  
الليل ونظير غسل العيد الاصح جواز تقديمه  
من نصف الليل كما ان الصبح والثاني في جميع الليل  
والثالث عند الفجر ونظير ايضا السجود في وقته  
يدخل بنصف الليل كذا جزم به الراعي في كتاب  
الايمان والنووي في شرح المذهب ولم يحكي فيه  
خلافا **القول في الادراك** فيه فروع منها  
الجمعة تدرك بركعة قطعا ومنها الاداء بدرك  
بركعة في الوقت على الاصح والثاني بتكبير والثالث  
بالسلام ومنها فضيلة اول الوقت وتذكر بان  
يستغفل باسباب الصلاة كما دخل الوقت وقيل  
لا بد من تقديم السجود على الوقت لان وجوبه  
لا يختص بالصلاة وقيل لا بد من تقديم كل ما يمكن  
تقديمه وقيل يحصل بادران نصف الوقت وقيل

بنصف

بنصف وقت الاختيار ومنها فضيلة تكبير  
الاحرام وتذكر بان تستغفل بالتحريم عقب تحريم  
امامه وقيل بادران بعض القيام وقيل بادران  
الركوع الاول ومنها فضيلة الجماعة وتذكر ان يجزئ  
قبل السلام وقيل بركعة مع الامام وعمل تذكر  
بذلك فضيلة الجماعة التي هي التضعيف الى  
نصف وعشرين ظاهر كلامهم نعم لكن قال في الحارم  
ان عبادة الراعي يدرك بركعة الجماعة وان بين بركعة  
الجماعة وفضيلتها قرنا ومنها وجوب الصلاة  
بذران العذر وتذكر بادران تكبير من وقتها ووقت  
ما بعدها ان جمعت معها هذا هو الاصح من ستة  
وعشرين وجها **والثاني** يكون بعض تكبير  
**والثالث** ركعة مسبوق **والرابع** ركعة تامة **والخامس**  
قدر الاول وتذكر الثاني والثالث والسادس قدرها  
وبعض تكبير الثاني والسادس قدرها وركعة تامة  
والثامن قدرها وركعة مسبوق والتاسع قدر الثانية  
وتكبير في الاول والثامن قدرها وبعض تكبير والحادى عشر  
قدرها وركعة تامة والثاني عشر قدرها وركعة مسبوق  
والثالث عشر قدر الثانية فقط وتعبير الطهارة مع  
كل واحد منها فنصير ستة وعشرين ومنها وجوبها  
بادران جزوا الوقت قبل حدوث العذر والاصح انه يحصل



بأدراكه قد رخص فقط وقيل بأدراكه ما يجب به آخر  
**القول في التحمل** قال إمام الحرمين يدخل التحمل أربعة  
 أشياء أحدها أداء الزكاة إلى الفارس قال وهذا يحمل  
 حقيقي وأراد على وجوب مستقر الثاني كفارة زوجه  
 في نهار رمضان في قول أنها عنه وعنهما الثالث تحمل الدية  
 عن العاقلة وهل يجب على العاقلة ابتداءً أم على الحاني ثم  
 يتحملها العاقلة قولان أصحهما الثاني الرابع الفطر وهل  
 يجب على المودي ابتداءً أو على المودي عنه ثم يتحملها المودي  
 قولان وجهان أصحهما الثاني قلت ولهذا الخلاف  
 نظائر منها العاشة هل وجبت على المسوق ثم سقطت  
 وتحملها الإمام عنه أو لم يجب أصلاً رايان أصحهما الأول  
 ومنها إذا زوج أمته بعين لم يجب مهر وهل يجب ثم  
 سقط أو لم يجب أصلاً وجهان أصحهما الثاني ومنها  
 من عرض له المانع وقد أدرك من الوقت ما ليسع الصلاة  
 فهل يقول وجبت ثم سقطت أو لم يجب أصلاً فيه تردد  
 للأصحاب وصرح في شرح المذهب بالثاني قال السبكي  
 وكلام الأصحاب يقتضي الأول فالوجوب بأول الوقت  
 والاستقرار بالتمكن كما في الزكاة ومنها إذا خرج من  
 مكة ولم يصف للوداع فعليه دم فإن عاد قبل مسافة  
 القصر سقط الدم على الصحيح هذه عبارة الأصحاب  
 وظاهر السقوط أنه وجب ثم سقط ونزع الشيخ

ابو حامد

٢٥  
 أبو حامد في كونه وجب كذلك في نظيره من مجاوزه  
 الميقات إذا عاد ومنها إذا قتل الوالد الفرع فهل  
 يقول يجب القصاص ويسقط أولم يجب أصلاً  
 فيه وجهان حكاهما الإمام وقال لا جدوى للخلاف  
**مصابط** قال ابن القاص يحمل الإمام عن المأموم السجود  
 وسجود القرآن والقيام والقراءة للمسبوق والمجهل  
 والشاهد الأول إذا فاتته ركعة والسورة في الجهرية  
 ودعاء القنوت **القول في الأحكام التقيدية**  
 منها اختصاص الطهارة بالماء فيه رايان أحدهما  
 أنه تعبدى لا يعقل معناه وعليه الإمام والكبار الثاني  
 أنه معقل با اختصاص الماء بالرقدة واللطافة والتفرد  
 في جوهره وعدم التركيب وعليه الغزالي ومنها اختصاص  
 التسخير بالتراب قيل له تعبدى وقيل معقل بالاستظهار  
 وقيل بالجمع بين الظهورين ومنها أسباب الحدث والجنابة  
 تعبدية معناه فلا تقبل القياس قال بعضهم ولولا  
 أنها تعبدية لم يوجب الحس الذي هو ظاهر عند أكثر  
 العلماء غسل كل البدن ويوجب البول والغائط اللذان  
 هما محسنان بالجماع غسل بقضيه وضرباً نصب الزكوات  
 ومقاريرها ومنها تحريم الصلاة في الأوقات المأكروهة  
 قال البغوي أنه تعبدى لا يدرك معناه ويقف بات  
 في حديث مسلم الإشارة إلى المعنى حيث قال فانها



تطلع بين قرين شيطان ومينئذ يسجد لها الكفار فاشعر  
بأن انتهى لترك مشابهة والكفار وقد اعتبر ذلك  
الشرع في مواضع ومنها لو كمل وضوءه إلى أحد الرجلين  
ثم غسلها وأدخلها الخف فإنه يترفع الأولى ثم يلبسها  
ومنها إذا اصطاد وهو محرم ولم يرسله حتى حل ولا  
امتناع للمصيد فإنه يرسله ثم يأخذه إذا شاء ومنها  
إذا كمال المشتري الطعام ثم باعه في الصياح لم يجز  
حتى يكيله ثانياً ومنها استحباب تسمية المهر في نكاح  
عبد بأمته ومنها أكثر مسائل العنق والاستبراء  
ومنها اختصاص عقب النكاح بلفظ التزويج والاكراه  
ومنها حرمة الاسراف في الحائض أو كراهته على النهر ومنها  
تحريم الصوم على الحائض قال الإمام لا يقبل معناه  
لأنه إن كان لعدم الطهارة فالطهارة ليست شرطاً  
في الصوم بدليل صحة صوم الجنب وإن كان الكوننة  
بضعفها فهذا لا يقتضي تحريم بل عدم الإيجاب بدليل  
ما لو تكلف المريض أو المسافر قضاء ما مع الجهاد فإنه  
يصح ومنها تحريم الزكاة بالسن والخصف قال ابن الصلاح  
لم أجد بعد البحث أحداً ذكر لذلك معنى يعقل وكأنه  
تعدي عندهم **قريب** قريب من ذلك ما شرع لسبب  
ثم زال ذلك السبب فاستقر فإنه شرع كالرمل لمراعاة  
الشركيين وقد زالت واستقر هو وقريب من هذا ما لم يدر على رأس

الأفراع

الأفراع تشبهاً باليمين ونظيراً لمرارها على ذكر من ولد  
محتوناً ذكره بعض شراح الحديث ونظيره أيضاً  
أمرار السؤال على فم من ذهبت أسنانه للحديث  
في ذلك ولم أر من تعرض له من الفقهاء **خاتمة**  
قال بعضهم إذا عجز الفقهاء عن تقبيل الحاكم قال هذا  
تعدي وإذا عجز عن النحر قال هذا أسموع  
وإذا عجز عنه الحكيم قال هذا بالخائض **القول**  
**والموالاة** هي سنة على الأصح في الوضوء والفصل  
والتييم الأني طهارة دائماً أحدث فواجبه وبين أشواط  
الطوائف والسعي والجمع بين الصلواتين في وقت  
الثانية وإيمان النفسامة وسنة تقريظ  
اللفظ وقيل واجبة في الكل وواجبة على الأصح  
في الجمع في وقت الأولى وبين طهارة دائماً أحدث  
بصلاته وبين كلمات الأذان والاقامة وبين الخطبة  
وصلاة الجمعة وفي الخطبة وإيمان البعان وسنة  
التقريب في الزنا وقيل لا يجب في الكل ويجب قطعاً  
بين كلمات الفاتحة والتشهد ورد السلام والاحتجاب  
والقبول في المقود إلا الوصية **قوله** ما يقتضيه  
فيه الموالاة التخلل القاطع لها مضر وغايتها يرجع  
فيه إلى العرف وربما كان مقدار من التخلل مفتقراً  
في باب دون باب كما ينبغي أما الطهارة ففي تخللها



الفاطح اوجه احدها الرجوع فيه الى العرف والثاني  
انه طويل المتناحش والثالث ما يمكن فيه تمام الطهارة  
والرابع وهو الاصح ان يمضي زمن يخفى فيه المفسول  
اخرا مع اعتدال الزمان والمزاج ويقدر المحسوس  
مفسولا واما طهارة رايهم الحديث وصلاته فقال  
الامام ذهب ذاهبون الى المالفة في الامر بالبدار  
**وقال** اخرون يفتنر تخلل فصل يسير قال  
وصبطه على التقريب عنده ان يكون على قدر  
الو من المتخلل بين صلاتي الجمع انتهى **والمرجع**  
في تخلل صلاتي الجمع الى العرف على الصحيح وقيل  
الفصل اليسير بينهما ما كان بقدر الاقامة والوقوف  
ما زاد وعلى **الاول** قال القاضي ابو الطيب هما منع  
من البناء على الصلاة اذا سلم ناسيا منع الجمع وما لا  
**فلا تنبيه** اغتفر تاخير دأيم الحديث لا ينظر  
الجماع ولم يفتنر ذلك فاجمع قال في الواجب  
والفرقان صلاتي الجمع كالتواحيق فيضم الفصل  
الطويل ويرجع الى العرف ايضا في موالاة الفاتحة  
فيقطعها سكوت طويل عمدا ويسير قصده قطع  
القراءة وذكر الامن تعلق بالصلاة في الاصح  
ولا يقطعها تكرار اية لا من الفاتحة قال المتولي  
الا ان تكون تلك الاية منقطعة عن التي وقف

عليها

عليها فانه تقطعه بان وصل الى النعت ثم قرأ  
مالك يوم الدين فقط كذا نقله في شرح  
المهذب قال الاسنوي والذي قاله المتولي ظاهر  
يمكن حمل اطلاقهم عليه لا سيما ان الصون المذكورة  
نادرة بعد اراتها ويرجع الى العرف ايضا في موالاة  
الاذان فلا يقطعها اليسير من السكوت والكلام  
والنوم والاعمال والجنون والردة ويقطعه  
الطويل منها وقيل لا يقطعها الطويل ايضا وقيل  
يقطعه اليسير ايضا والكلام اولى بالابطال  
من السكوت والنوم اولى به من الكلام والاعمال  
اولى به من النوم والجنون اولى به من الاعمال  
والردة اولى به من الجنون والاقامة اولى به من  
الاذان وحيث قلنا لا يقطعها الطويل فالمراد  
اذا لم يفحش الطويل بحيث لا يدفع الاول اذا  
ويرجع اليه ايضا في موالاة المظنة والطواف  
والسعي قال الامام التفرقوا اكثر ما يغلب  
على النظر فكرر الطواف وفي سنة تفرق النقطة  
قال الامام فلا يلزم استيعاب السنة بل لا يعرف  
في الليل ولا يستوعب الايام ايضا بل على المعتاد  
فمعدن في الابتداء كل يوم مرتين طرفا النهار ثم  
كل يوم مرة ثم كل اسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسى



انه تكرار للاول واما في البيع والنكاح ونحوهما فضابط  
الفصل الطويل فيما ما اشعر باعراضه عن القول  
وفي وجه ما خرج عن مجلس الايجاب وفي ثالث  
**ما لا يصلح** جوابا للكلام في العارة وعلى الاول  
لو فصل الفصل بكلام اجنبي تصير فذكر  
الرافعي في البيع والنكاح انه يضر على الاصح وذكر  
في الطلاق والجماع انه ينقطع به الاتصال بين  
الايجاب والقول على الاصح ووافقه في الروضة  
على هذه المواضع وقال الا في شرح المذهب في البيع  
ولو تحلت كل اجنبية بطل العقد قال ابن السكيت  
والفرق ان المخلع اوسع قليلا على ما اشار اليه بعض  
الاصحاب فلم يشترط فيه من الاتصال القدر  
المشترط في البيع ونحوه وما رد السلام بحكمه  
حكم الايجاب والقول وقال الامام الاتصال  
المعتبر في الاستتار ابلغ منه بين الايجاب  
والقول لصدورها من شخص واحد وقد يحتمل من  
شخصين ما لا يحتمل من واحد فلا يضر فيه سكتة  
تنفس وهي لكن نقل النووي عن صاحب اللمع والبيان  
انها حكيا عن المذهب انه لو قال على الف استغفر  
الله الاما به صح واختار بانه فصل ليسير فصار  
كقوله على الف يا فلان الاما به قال النووي

وهذا

وهذا الذي نقلناه فيه نظر وقال السكيت في الجمع  
بينهما يظهر ان الكلام اليسير ان كان اجنبيا  
فهو الضار والا فهو الذي يفتقر كقوله استغفر  
الله ويا فلان فيحتمل كلا منهما على الفصل اليسير  
بنحو استغفر الله ويا فلان لا على مطلق الفصل  
اليسير **فأشبه** قال ابن السكيت الضابط في  
المضمر في الابواب ان يعد الثاني منقطعا عما الاول  
وهذا يختلف باختلاف الابواب فرب ياب يطلب  
فيه من الاتصال ما لا يطلب في غيره وبما خلت  
المجمل نفسه فقد يفتقر من السكوت ما لا يفتقر  
ومن الكلام المتعلق بالعقد ما لا يفتقر من  
الاجنبي ومن التحلل بعذر ما لا يفتقر من عذر  
وضارت مراتب اقطعا للاتصال كلام كثير  
اجنبي وابعدها عنه سكوت يسير لعذر وبينهما  
مراتب لا يخفى **فأشبه** من المشكل هنا ما ذكره الرافعي  
وعنه في الولي اذا وهب للصبي امن يفتقر عليه ولم يقبله  
ان الحاكم يقبله فان لم يفعل قبل الصبي بعد بلوغه قال  
السكيت فهذا فصل طويل فلما اذا يفتقر وايضا في الايجاب  
صدور الصبي غير اهل لقبول قال ولا يمكن ان  
يحتمل على قبول ايجاب يتخذ بعد البلوغ لان ذلك  
معروف لا معنى لذكر القول في فروض الكفاية و

التحليل

سعتها



قال الراعي وغيره فروض الكفاية امور كلية متعلق بها  
 مصالح دينية او دنيوية لا يتلزم الامر بالاحصائها  
 فطلب الشارع تحصيلها لا تكليف واحد منها بعينه  
 بخلاف العين واذا اقام به من فيه كفاية سقط  
 المخرج من اليقين او ان يدعى من يستقطبه فالحكم  
 فرض او تعطل اثم كل من قدر عليه ان علم به وكذا ان  
 لم يعلم ان كان قريبا منه يليق به البحث والرافعه  
 ويختلف بغير البلد وقد ينتهي خيبر الى ما يراى بالبلاد  
 فيحسب عليهم وللقائم به ضريبة على القايم بالعين لا يستقا  
 اخرج عن المسلمين بخلافه ومن ثم ادعى امام الحرمين  
 ووالده والاستاذ ابو اسحاق الاسفراييني انه افضل  
 من فروض العين وحكاها ابو على السبكي بمزاهل التحقيق  
 والمستادر الى الادهان خلافا له وفروض الكفاية  
 كثير منها تجهيز الخيول غسلا وتكفينا وحالا  
 وصلاة عليه ودفنا ويسقط جميعها بفعل واحد  
 وفي الصلاة وجه انه يحسب اثنتان واخر ثلاثه  
 واخر اربعة ولا يسقط بالنساء وهناك رجالا ومنها  
 الجماعة من الاصح وانما يسقط باقامتها بحيث يظهر  
 الشعار في البلد فان كان صغيرا كفى اقامتها في موضع  
 واحد والا فلا بد من اقامتها في كل محله ومنها الاذان  
 والاقامة على وجه اخناره السبكي وانما يسقط باظهارها

في البلد

في البلد او القرية بحيث يعلم به جميع اهلها الواصفوا  
 في القرية يكفي الاذان الواحد وفي البلد لا بد منه في  
 مواضع رعى هذا قال في شرح المذهب الصواب ظاهر  
 كلام الجمهور ايجابه لكل صلاة وقيل يجب في اليوم واليلة  
 مرة واحدة وما وجه انه فرض كفاية في الجمعة دون  
 غيرها لانه دعا الى الجماعة والجماعة واجبة في الجمعة  
 مستحبة في غيرها كالدعاء اليها كذلك وعلى هذا فالواجب  
 فيها هو الذي بين يدي الخطيب او يستقط بالاول  
 فيه وجهان ومنها تقام أدلة القلة على ما صححه  
 النووي ومنها صلاة العيد على وجه ومنها صلاة الكسوف  
 على وجه حكاها في الحاوي وجزم به الحنفيا في الحاصل  
 ومنها صلاة الاستسقا على وجه حكاها في الكفاية ومنها  
 احيا الكعبة كل سنة بالجماعة قال الراعي هكذا اطلقوه وينبغي  
 ان تكون الحرم بالجماعة بالاعتكاف والصلاة في المسجد  
 الحرام فان التعظيم واجبا البقعة يحصل لكل ذلك  
 واستدركه النووي بان ذلك لا يحصل مقصود الجمعة  
 فانه مشتمل على الرمي والوقوف والمبيت بمزدلفة  
 ومنى واجبا تلك البقاع بالطاعات وغير ذلك قال  
 في المهمات وكلام النووي لا يلا في كلام الراعي فان  
 الكلام في احيا الكعبة لا في احيا هذه البقاع قال وان  
 كان الحجة في الصلاة والاعتكاف ما ذكره النووي فانه



ليس فيها احيا الكعبة ولو كان الاعتكاف داخلها لعدم  
الاحتصاص قال والمتجه ان الطواف كالعمر واجاب  
المفتي عن بحث الرافعي بان المقصود الاعظم ببنيان  
البيت الحج فكان احياؤه به بخلاف العمر والاعتكاف  
والصلاة والطواف قال في شرح المذهب ولا يشترط عدد  
مخصوص بل الفرض جميعا في الجملة وقال الاسنوي وغيره  
المتجه اعتبار عدد يظهر به الشعار **تنبيه بان الاول**  
علم مما تقرر ان احيا الكعبة كل سنة بالحج فرض كفاية  
وان فرض الكفاية اذا قام به زيادته على من يسقطه  
فالكل فرض انه لا يتصور وقوع الحج نقلا وان **قاعدة**  
ان النفل لا يجب اتمامه بالشروع غير منقوضه الثاني  
ان ثبت ما تقدمت الاشارة اليه من العمر لا يحصل  
بها الاحيا زال الاشكال في كون الطواف افضل منها  
لكونها تقع من المتطوع نقلا ومسئلة التفضيل بين  
الطواف والعمر مختلف فيها والاف فيها المحب الطبري  
كتابا قال فيه ذهب قوم من اهل عصرنا الى تفضيل  
العمر وراوا ان الاشتغال بها افضل من الطواف  
وذلك خطأ ظاهر واول دليل على خطايه مخالفة  
السلف الصالح فان لم ينقل تكرار العمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين وقد  
روى الارزقي ان عمر بن عبد العزيز سأل انس بن مالك

الطواف

الطواف افضل ام العمر فقال الطواف وقال طاووس  
الذين يعضرون من الشيعيم ما ادرى بوجوب  
ام يعدون قيل لم قال لان احدهم يدع الطواف  
بالبيت فيخرج الى اربعة اميال ويحي وقد ذهب  
احد الى كراهة تكرارها في العام ولم يذهب احد الى  
كراهة تكرار الطواف بل اجمعوا على استحبابه وهذا  
الذي اختاره من تفضيل الطواف عليها هو الذي نصه  
ابن عبد السلام وابو شامة وحكي بعضهم في التفضيل  
بينهما احتمالات شالها ان استغرق زمان الاعتماد  
فالطواف افضل والاخرى افضل وقال في الخادم بمحتمل  
ان يقال ان حكاية الخلاق في التفضيل لا يتحقق فانه  
انما يقع بين متساويين في الوجوب والندب فلا تفضيل  
بين واجب ومندوب ولا شك ان العمر لا تقع من  
المتطوع الا من فرض كفاية والكلام في الطواف المسنون  
لعم ان قلنا ان احيا الكعبة يحصل بالطواف كما يحصل  
بالحج والاعتماد وقع الطواف ايضا فرض كفاية لكنه  
نفيه انتهى قال المحب الطبري والمراد بكون الطواف  
افضل الاكثر منه دون اسبوع واحد فانه موجود  
في العمر وزيادة قلت ونظير ما في شرح المذهب  
ان قولنا الصلاة افضل من الصوم المراد به الاكثر  
منها بحيث يكون غالبه عليه والافصوم يوم افضل من



صلاة ركعتين بلا شك **ومن فروض الكفاية** الجهاد  
 حيث الكفار مستقرون في بلادهم ويسقط بشئ  
 أحدهما إن تحصين الإمام الثغور بجماعة يكافون من بآزاهم  
 من الكفار الثاني أن يدخل الإمام دار الكفر غازيا بنفسه  
 أو بجيش يوم من عليهم من يصلح لذلك وأقله متى وأحد  
 في كل سنة فإن زاد فهو أفضل ولا يجوز إخلاصة من  
 جهاد الأرض ورة بأن يكون في المسلمين صفق وفي العدد  
 كثرة ويخاف من ابتدائهم الاستيصال أو لغيره بأن يعز  
 الزاد وعلف الدواب في الطريق فيؤخر إلى زوال ذلك  
 أو ينتظر لحاق مدد أو توقع اسلام قوم ليستسلمهم  
 بترك القتال ومنها التقاط التود ومنها اللقطه  
 على وجه ومنها رد السلام حيث السام عليه جماعة ومنها  
 دفع ضرر المسلمين كسوة عار واطعام جايغ إذا لم  
 يندفع زكاة وبيت مال وهل يكفي بسد الرمي أو لا بد  
 من تمام الكفاية التي تقدم بها من يلزمه نفقته خلاف  
 قال في المهمات الأصح الأول ومحتاج اهل الامة كالمسلمين  
 وصرح به القموي في الجواهر ويختص الوجوب باهل  
 الثروة ومنها اغاثة المستغيثين في النايات ويختص  
 باهل القدرة ومنها فك الأسرى ذكره الزركشي نقلا  
 عن الخرمي لا بن كج ومنها اقامة الجرف والصنائع  
 وما لا تتم به المعاش كالبصع والشرى والحرف وما لا بد

منه

منه حتى المجامة والكس ومنها تحمل الشهادة وادائها  
 وتولى الامامة والقضا واعانة القضاء على استيفاء  
 الحقوق ومنها الاصل بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يختص  
 باصحاب الولايات ولا بالعدل ولا بالحر ولا بالبالغ ولا بسقط  
 بظن انه لا يغيد او علم ذلك عاره مالم يخف على نفسه  
 او ماله او على غيره مفسد اعظم من ضرر المنكر الواقع  
 ومنها النكاح عده بعض اصحابنا فرض كفاية حتى لو  
 امتنع منه اهل قطر اجبروا حكامه في الشرح والرد عنه  
 وجزم به في الوسيط وقال السبكي الى قتالهم وان قتلوا  
 بالتسري مع تضعيفه القول بأنه فرض كفاية لكن قال  
 القموي في الجواهر الظاهر ان المراد بكونه فرض كفاية  
 مما اذا طلبه رجل فانه يجب على نساء البلد احيائه  
 وتسقط بواجب وكذا على الاولياء المجبرين وحكامه في الحاد  
 وقال المراد تركه للامامة لا لقطع النسل ومنها تعلم  
 الطائين والافتاء ولا يكفي في اقليم مفت واحد والظاهر  
 ان لا يبلغ ما بين مفتين مسافة قصر قال القواربي  
 ولا يستغنى بالقاضي عن المفتي لان القاضي يلزم من رفع  
 اليه عند انتشاره والمفتي يرجع اليه المسلم في جميع احواله  
 الفارضة ومنها اسماع الحديث ومنها تصنيف الكتب  
 اشار اليه القموي في اول التهذيب وقال الزركشي  
 في قواعد من فرض الكفاية تصنيف الكتب لمن منعه



الله فيها واطلاعا ولن تزال هذه الامة مع قصر  
اعمارها في ازدياد وتزول في المواهب والعلم لا يحمل  
كتفه فلو ترك التصنيف لضيع العلم على الناس ومنها  
القيام باقامة الحج وحل المشكلات في الدين  
وبغاوم الشرع وهي التفسير والحديث والفقه بحيث  
يصلح للقضا والافتا وبالاتهما كالاصول والنحو  
والتصريف واللغة واسماء الرواه والتعديل واختلاق  
العلماء وانقاذهم والطب والحساب المحتاج اليه  
في المعاملات والارث والوصايا ونحوها وانما يتوجه  
ذلك على اهل القضا غير بليد له ما يكفيه ويدخل  
الفاسق ولا يستقطبه العبد والمرأة وفي سقوطه  
بهما وجهان ومنها حفظ القرآن والحديث ذكره  
في شرح المذهب وعبر العبادي في الزيايات والجواري  
في الشافعي بحفظ جميع القرآن وعبر الماوردي بنقل  
السنن وعد الشهور سنن في الملك والخل الاجتهاد  
من فروض الكليات قال فلو اشتغل بتحصيل واحد  
سقط الفرض عن الجميع وان قصر اهل عصر عصوا  
بتركه واسرفوا على خطر عظيم قال الاحكام الاجتهادية  
اذا كانت مترتبة على الاجتهاد وترتب السبب على السبب  
ولم يوجد السبب كانت الاحكام عا طلة والارادة  
كلها متماثلة فلا بد اذن من مجتهدين انتهى **قال الزركشي**

ومن

ومن فروض الكليات جهاد النفس قال الشيخ علائي  
الدين اباحي جهاد النفس فرض كفايه على المسلمين  
الباقين العاقلين ليرقى بها دها في درجات الطاعة  
ويظهر ما استطاع من الصفات ليقيم بكل اقليم  
رجل من اهل الباطن كما يقوم به رجل من علم  
الظاهر كل منهما بعين المسترشدة على ما هو بصده  
فالعلم يغتدى به والعارف يهتدى به وهذا ما لم  
يستول على النفس طغيانها وانما كفاها في عصيانها  
فان كان كذلك صار جهادها فرض عين لكل ما استطاع  
فان عجز استعان بغيرها بمن يحصل له المقصود من  
عمله الظاهر والباطن بحسب الحاجة وهو اكبر  
الجهادين الى ان ينص الله **خاتمة العلوم**  
تنقسم الى ستة اقسام احدها فرض كفايه وقد مر  
والثانيه فرض عين وهو ما يحتاج اليه العامة في  
كالوضوء والصلاة والصوم وانما يتوجه بعد الوجوب  
فان كان بحيث لو صبر الى دخول الوقت لم يتمكن  
لزمه التعلم قبله كما يلزم بعبد الدار السعي الى الجمع  
قبل الوقت وما كان على الفور فنعلمه على الفور وما لا  
فلا وانما يلزم تعلم الظواهر لا الدقائق والنواتر  
ومن له مال زكوي يلزمه ظهوره احكام الزكاة ومن  
يسبيح ويشترى يلزمه تعلم احكام المعاملات ومن له

لفرايض



رؤجه يلزمه احكام عشق النساء وكذا من له ارقا  
وكذا معرفة ما يحل ومجرب من ما كحل ومشروب  
وملبوس واما علم الكلام فليس عينا قال الامام  
ولو بقي الناس على ما كانوا عليه لنهينا عن التشاغل  
به اما اذا ظهرت البدع فهو فرض كفاية لانه  
الشبه فان ارتاب احد في اصل منه يلزمه السعي  
في ازاحتها قال في شرح المذهب فان فقد الامران  
محرام والواجب في الاعتقاد التسديد في الجازم  
بما جاء به القرآن والسنة واما علم القلب ومعرفة  
امراضه من المسد والحب والوباء ونحوها فغال  
الغزالي انها فرض عين وقال غيره من رزق قلبا  
سلما منها كفاية والا فان تمكن من تطهيره بغير  
لزمه وان لم يتمكن الا بتعلمه وجب واثنان  
سندوب كالتيحرف في العلوم السابقة بالزيادة  
على ما يحصل به الفرض والرابع حرام كالفسفة  
والشعبة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين  
والسحر هذا ما في الروضة ودخل في الفلسفة  
المنطق وصرح به النووي في طبقاته وانما الصلاح  
في فتاويه وتحلايق اخرون ومن هذا القسم  
على الحرفي صرح به الذهبي وغيره والموسيقى  
نقل ابن عبد البر الاجماع عليه والخامس مكروه

كاشعار

كاشعار الولدين في الغزل والبطلان والسادس  
صباح كاشعارهم التي لا تسخف فيها ولا ما ينشط  
عن الخير ولا يجب عليه ذكر هذه الاقسام النووي  
في الروضة وغيرها فقد استكمل العلم اقسام الاحكام  
الخمسة ونظيره في الاقسام المذكورة المكاح فانه  
يكون فرض كفاية كما تقدم وفرض عين على من خاف  
العنت وسند وبالاحتياج اليه واجد اهتته ومكروها  
لما قد الاهية والحاجة او واجد الاهية وبه علمه  
كهرم او تعنين او مرض دائم ومباحا لو اجبه  
الاهية غير محتاج ولا علة وخرا ما لمن عنده  
اربع ونظيره في ذلك ايضا الفتل فانه يكون  
فرض عين على الامام في الردة والحراية وترك  
الصلاة والزنا وفرض كفاية في الجهاد والصال  
على بضع وسند وباني الحزن اذا قدر على ولا مصلحه  
في استرقاقه والضال حيث الدفع او في الاستسلام  
ومكروها في الاسير حيث في استرقاقه مصلحة  
وجراما في نساء اهل الحرب وصبيانهم ومنه  
القتل العمد والعدوان ومباحا في القصاص وله  
قسم سابع وهو ما لا يوصف بواحد من السنة وهو  
قتل الخطا **وقريب** من ذلك الطلاق فانه يكون  
واجبا وهو طلاق الحكمين والمولى وسند وباهو



طلاق من خاف ان لا يقيم حده ووالله في الزوجية  
 ومن رأى رتبة يخاف معها على الفراش وحرماً وهو  
 البديعي وطلاق من قسم لغيرها ولم يوفها حقها من  
 القسم ومكروها وهو ما سوى ذلك ففي الحديث  
 ابغض الحلال الى الله الطلاق ولا يوجد فيه مباح  
 مستوى الطرفين هكذا حكاه النووي عن الأصحاب  
 في شرح مسلم قال العلادي ويمكن ان يوجد عند تعارض  
 مقتضى القرآن وضده في رأى الزوج **فصل قال**  
**الشافعي** في الحلية ليس لنا منه على الكفاية الا انشا  
 السلام فلولقى جماعة واحد او جماعة فسلم واحد  
 منهم كفى الا اذا السنة واستدرك عليه أشياء منها  
 تسمى العاطس مخرج به اصحابنا بانه سنة على  
 الكفاية كما تبدأ السلام ومنها التسمية على الاكل  
 فلو سمى واحد من الاكلين اجزأ عنهم تغله في الوضوء  
 من نص الشافعي ومنها الاضحية اذا ضحى بشاة واحدة  
 من اهل البيت نادى الشفاعة بها والسنة عند  
 جميعهم ومنها ما يفعل بالميت ما بدت اليه ومنها  
 الاذان والامامة على الاصح **قلت** الظاهر  
 انها سنتا عين والاهل تاجده على القول بانها  
 سنة والعبد والكسوف والاستسقاء وهما يصلح  
 ان يعد منها ما تقدم من العلم انه مندوب وتاهين

الامام

الامام اذا رتخ عليه ولم ار من تعرض لذلك  
**القول في احكام السفر** قال النووي  
 رخص السفر ثمانية الفطر والجمع والفعل  
 والمسح اكثر من يوم وليلة ومختص بالطويل  
 والتفعل على الواحلة واستقاط الجمعة واكل الميتة  
 واستقاط الفرض بالتيمم ولا يختص به واستدرك  
 عليه اخرى وهي عدم القضاء لمن سافر بها معه  
 وقد تقدم باسسط من ذلك في القاعن الثالثة  
 عن الكتاب الاول عند الكلام على التحقيقات  
 ونريد هنا ان السفر اختص بامور اخرى غير  
 التحقيقات منها عدم صحة الجمعة ومنها يخرج عنه على  
 المراجعة الامع زوج او محرم للمحدث وسوا السفر  
 الطويل والتقصير كما في شرح المذهب والمباح  
 واوجب ومن ثم لم يجب عليها الحج ولا التقرب  
 في الزنا اذا امتنع الزوج او المحرم من الخروج  
 بغير ائمة مقامها في الحج النسوة الشقات والتعبد  
 بالنفقات يخرج غيرهن وبالنسوة يخرج المرأة  
 الواحدة فلا يجب الخروج للحج معها لكن يجوز  
 ان يخرج معها اذا حجة الاسلام على  
 الصحيح في شرح المذهب قال الاسنوي فهم  
 مسئلتنا احداها شرط وجوب حجة الاسلام



والثانية جواز الخرج لادائها وقد شبهت على كثير  
حتى توهموا الاختلاف في كلام النووي في ذلك وليس  
لها ان يخرج لخرج التطوع وغيره من الاستار  
التي لا يجب مع المرأة الواحدة بل ولا مع النسوة  
المخلص عند الجمهور ونص عليه الشافعي كما قاله  
في شرح المذهب وصححه في اصل الروضة قال  
الاسنوي ولا شك ان لها الحق من بلاد الكفر  
وحدها فغلب هذا تستثنى هذه المسئلة من  
اصل القاعدة ومنها تحريمه على الولد الاباذن  
ابويه ويستثنى السفر لخرج الفرض ولنعلم العلم  
وللتجارة ومنها تحريم على المديون الاباذن غريمه  
بشرط ان يكون الدين حالاً وقيل يمنع في الموجد  
من سفر مخوف ومنها وجوب طواف الوداع على  
مرتك من مكة قال في شرح المذهب وسواء الطول  
والقصر ومنها جواز ايداع المودع الوديعة  
عند غيبه اذا اراد سفره ولم يجد المالك **قنايط**  
مسافة القصر في حكم البعيد وقافي دونها حكم  
الحاضر الا في صور الاولى نقل الزكاة الثانية  
عدم وجوب الحج على من لا يطيق الشيء الثالثة اخلاء  
المكفول الرابع اذا اراد احد الابوين سفر  
نقله فالاب اولى مطلقاً **فائدة** الابنية تغتبر في صلاة

الحج

الجمعة ورخص السفر الثمانية وعدم تحريم الاستقبال  
والاستدبار لقاضي الحاجة وفي بيع الزبيد وفي حكم  
قاضي البلد **قنايط** حيث اطلق في الشرح البعيد  
فالمراد به مسافة القصر الا في روية الهلال فالبعيد  
باختلاف المطالع على ما صححه النووي **قنايط** بقدر  
مسافة القصر في غير الصلاة في الجمع والفطر والمنع  
وروية الهلال على ما صححه الرافعي وحاضر المسجد  
الحرام ووجوب الحج ما شيا وتزوج الحاكم موليه  
الغائب ويختص ركوب البحر بحكام منها تحريمه  
واسقاط الحج وان غلب السلامه وانه يجوز لهما لو قور  
نقضهما **القول في احكام الحرم** انخصب  
حرم مكة باحكام الاول لا يدخله احد الا نحر او يمن  
وجوبا او استحبابا اثنان لا يقاتل فيه البغاة على راي  
الثالث يحرم ضيق الرابع يحرم قطع شجره ويشاركه  
فيهما حرم المدينة الخامس يمنع كل كافر من دخوله  
مقما كان او مارة السادس لا تخل لقطته للملك  
السابع يحرم اخراج اجماره وترايه الى غير الثامن  
يكره ادخال اجماره يمين وترايه اليه التاسع ينقض  
نحر الهداية والهداية العاشر يجب قصه بالذر  
بخلاف ما سواه الحادي عشر لو نذر الذبح فيه تقين  
بخلاف ما لو نذره بغيره فيذبح حيث شاء الثاني عشر



لا يؤذن فيه لمشارك ولا يدفن فيه فان دفن نبش واخرج  
الثالث عشر نكاحه الذي عليه على قتل الخطابه الرابع عشر  
لا دم على اهله في تمتع ولا قران الخامس عشر لا يجوز  
احرام المقيم به نكاح خارجة السادس عشر لا يكره فيه  
نافلة بوقت السابع عشر يسن الغسل لدخوله ويشاؤه  
في ذلك حرم المدينه كما صرح به النووي في مناسك  
الثامن عشر مضاعفة الصلاة فيه التاسع عشر مضاعفة  
السيات فيها كما تضاعف الحسنة العشرية الهام  
بالسنة فيه مواخذه ولا يواخذ به في غير **القول**  
**في احكام المساجد** هي كثير جدا وقد اقردها الزركشي  
بالصنف وانا اسردها هنا ملخصة منها مخترع الملك  
فيه على الجنب والحائض ودخوله على حائض وذو نجاسة  
يخاف منها الثلوث ومن ثم حرم ادخاله الصبيان والمجانين  
حيث عذب تجسيمهم ولا فيكون كافي زوايد الروضة  
والشهادات وحرم ايضا ذلك الفعل به لانه تجسس  
او تقدير ذكر في شرح المذهب في الصلاة وذكر فيه  
ايضا انه يحرم ادخاله النجاسة وفي فتاويه يحرم قتل  
قلبه ومخوه والقواهر فيه وفي الروضة يحرم البول فيه  
ولو في انا خلاف القصد فيه في انا نكره ولا يحرم  
وفي فتاوى القفال يمنع من تعليم الصبيان فيه ومنها  
يحرم اخذ شيء من اجزائه وحجر وحصة وترايه وزيته

وشععه

وشععه ذكر في شرح المذهب ومنها يحرم البصاق  
فيه كما في شرح المذهب والتحقيق والقولي في الجوهر  
وفي المهمات ان الموجود للاصحاب هو الكراهة قال  
في شرح المذهب ومن بدره البصاق بصق في طرف  
نحوه من جانبه الا يسر قال ويسن لمن رأى بصاقا  
فيه ان يزيله بدفنه في تراب المسجد فان لم يكن له  
تراب اخذ بيك او بعود ونحوه واخرجه من المسجد  
ومنها كراهة دخوله لمن اكل زادا ريج كزبه والبيع  
والشراء فيه وسائر العقود وان قل الالمامة  
ونشدة الصلاة والاشعار الا ما كان في الزهد  
ومكازم الاخلاق وعمل الصفة فيه كالحياطة ومحوها  
ان جعله مقعدا لها او اكثر ورفع الصوت  
فيه والحضور والجلوس فيه المقضا ومنها انه يسن  
كنسه وتنظيفه وفرشه والمصباح فيه وتقديم اليمنى  
عند دخوله واليسرى عند خروجه ومنها انه  
لا يمنع ستره بالجهر صرح به الفزائي وان عبد السلام  
**احكام يوم الجمعة** اختص باحكام صلاة الجمعة  
والجماعة فيها وكونها باربعين والخطبة وقراءة السور  
المخصوصة فيها ومختم السفر قبلها والغسل لها  
والطيب وليس احسن الثياب وازالة الظفر  
والشعر وتخير المسجد والتكبير والاستغفار



بالعبادة حتى يخرج الخطيب ولا يسن الادبار بها وقراءة  
المرتب زجل وهل اتى في صحبه واجمعه والمنافقين  
في عشا ليلته والكافرين والاخلاص في مغرب  
ليلته وكراهة افراده بالصوم وكراهة افراد ليلته  
بالقيام وقراءة الكرم ونفي كراهة النافلة وقت  
الاستواء وهو خير اتمام الاسبوع ويوم عيد وفيه  
ساعة الاحابه ويجمع فيه الارواح وتزار فيه  
القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ولا تسحر  
فيه جهنم ويبرز اهل الجنة فيه ربه سبحانه ونفالي  
**الكتاب الخامس** في نظاير الانواع **كتاب الطهارة**  
المياه اقسام طهور وهو الماء المطلق وطاهر وهو  
الماء المستعمل والمتغير بما يضر ونجس وهو المتغير  
بتجاسة او الملا في لها وهو قليل مكروه وهو الشمس  
وحرام مياه ابار الحجر الا بيراناقة والمطلق انواع  
مطلق اسما وحكما وهو الباقي على وصف خلقته  
وحكما لا اسما وهو المتغير بما لا يمكن صونه وعكسه  
وهو المستعمل ان قلنا ان مطلق منع تعيدا **صابط**  
ليس لنا ماء طاهر لا يستعمل الا المستعمل والمتغير  
كثيرا بخالط طاهر مستغنى عنه ولا ماء طهور لا يستعمل  
الا البير التي تقطعت بما فاره وماوها كثير ولم يتغير  
فانه طهور ومع ذلك يتعذر استعماله لانه ما من

دلو

دلو الا ولا يخلو من شعره **صابط** قال  
المرجاني في المعايير والمرعشي وغيرهما لا يعرف  
ماء طاهر في اناء نجس الا في صورتين الاولى جلد  
ميتة طرح فيه ماء كثير ولم يتغير واشياءه اناء  
فيه ماء قليل ولغ فيه كلب ثم كثر حتى بلغ قلبيين  
ولا يتغير فالماء طاهر والا ناء نجس لانه لم يسمع  
ولم يتغير وهذه المسئلة من مهمات المسائل  
التي اغفلها الشيوخ فلم يتعرضوا لها وفيها  
اربعة اوجه اصحها هذا وهو قول ابن الحداد  
وصحبه السخري في شرح الفروع والثاني يطهر  
الاناء ايضا كما في نظير من الحز اذا تخللت قات  
الاناء يتغيرها في الطهارة واشتات ان من الكلب  
الماء وحده طهر الاناء وان من الاناء ايضا فلا  
قال ابن السكيت وهذا نسبة الوجه المفصل في الضية  
من ان يلاقى ثم الشارب ام لا والرابع ان ترك الماء  
فيه ساعة طهر والا فلا قلت وهذا يشبه مسئلة  
الكون وقد بسطها في شرح منظومتى المسماة بالحق  
وعبارتي فيها وان بلغ في دونه فكوثر مطهرا قطعها  
والاناء لمن يطهر **فائدة** قال البلقيني ليس في الشرع  
اعتبار قلبيين الا في باب الطهارة وفي باب الرضاع  
على طريقه ضعيفه اذا امتزج اللبن بالماء فان امتزج



بفلن لم يحرم والاحرم **فائدة** اختلف في كراهة  
 الشخص في الاواني هل هي شرعية او طبية علم  
 وجهين حررت المقصود منهما في حواشي الروضة  
 ويتفرع عليهما فروع احدها ان قلنا طبيه اشترط  
 حراره القطر وانطباع الاناء والا فلا والتاخر  
 ان قلنا شرعية اشترط القصد والا فلا الثالث  
 ان قلنا شرعية كره للميت والا فلا الرابع ان قلنا  
 طبيه كره سقي البهيمة منه والا فلا الخامس ان  
 قلنا شرعية لم يشترط فيه شدة الحرارة والا اشترط  
 فيه شدة الحرارة والا اشترط السلس ان قلنا طبيه  
 فقد عيى بقيت الكراهة والا فلا السابع ان قلنا  
 شرعية عطل عدمه في الحيض والبرك لغسل الصون  
 او طبيه عطل بعدم خوف المجذور الثاني ان قلنا  
 طبيه تنهت الكراهة الى غير الماء من المايعات  
 والا فلا **ضابط** ليس لنا ما في يصح الوضوء بكل  
 منها منفردا ولا يصح الوضوء بهما مختلطين الا المتغير  
 فخالط لا يستغنى عنه فانه اذا صب على ما لا  
 يتغير فيه تغيره ضرر لا مكان الا ختم عنه منه  
 عليه ابن ابي الصيف اليمني في نكت السبية قال  
 الاسنوي وهي مسئلة غريبة والذي ذكر فيها حجة  
 قال ولنا صورة اخرى لكنها في الجوانب في الصحة

وهي

وهي ميا اذا كان لرجلين ماء ان وابع له كل منهما  
 ان يتوضعا بما فيه فان الماء لم يخرج عن ملكهما بذلك  
 فان خلطهما فقد تعدى لانه يصرف فيهما بغير الجهة  
 الماذون فيها **فائدة** اذا غمس كوز فيه ماء نجس  
 في ماء طاهر فله احوال احدها ان يكون واسع  
 الراس ويمكث زمان يزول فيه التغير لو كان متغيرا  
 يظهر قطعا الثاني ان يكون ضيقا ولا يمكث ولا قطعاً  
 الثالث واسع الراس ولا يمكث الرابع ضيقا ويمكث  
 وفيها وجهات الاصح لا يطهر **فائدة** لنا ما هو  
 الف قلنا نجس من غير تغير وصورة الماء الحار  
 على النجاسة وكل جارية لا تبلغ قلتين **فائدة** قال  
 الاسنوي في الفارة شخص يجب عليه تحصيل ليتطهر  
 به عن وضوئه وغسله وان انة نجاسته وصورته  
 في جماعة مهم قلنا وضاعدا من الماء وذلك لا يكفيهم  
 نظما رتهم ولو كملوه ببول وقدروه مخالفا للماء في الشدة  
 الصفات لم يغفر فانه يجب عليهم الخلط على الصحيح  
 ويستعملونه جميعه كما بسطه الرافعي في اول الشرح  
**المسائل** التي لا تنجس فيها الماء القليل والمابع  
 بالملاقاة عشق الاولى الميتة التي لا دم لها عاتل  
 بشرطها الثاني ما لا يدركه الطرف وفيه تسع طرق  
 احدها يعفى عنه في الماء والثوب والثاني لا بينهما



والثالث ينحس الماء دون الثوب لأن الثوب أخف حكما  
في الخامسة والرابع عكسه لأن للماء قوة في رفع الخاسة  
والخامس ينحس الماء وفي الثوب قولان والسادس عكسه  
والسابع لا ينحس الماء وفي الثوب قولان والثامن  
عكسه والتاسع وهو أصح الطرق فيهما قولان أظهرهما  
عند النوروى العوض **وهذه المسئلة** نظير ولاية  
الفاسق النكاح في كثر طرقها وقد تقدمت الثالثة  
الهرق إذا أكلت نجاسة ثم غابت بحيث يحتمل طهارة  
فيها فإنه باق على نجاسته ولو ولغت في ماء قليل  
أو مائع لم ينحس والحق المتولى بها السبع إذا أكل  
جيفه وخالفه الغزال لا ينتفأ المشقة بعدم  
الاختلاف الرابعه أفواه الصبيان كالهرق قاله ابن  
الصلاح في فناويه الخامسة أيسر من دخان الخامسة  
صرح به الرافعي في صلاة الخوف السادسة أيسر  
من الشعر النجس صرح به في زوايد الروضة فاق  
في الحارم وينبغي أن يلحق به الريش قاله الأمان أجزاء  
الريشه الواحد بكل جزء فيها حكم الشعرة الواحد  
السابعة الحيوان الذي طي منقذه نجاسة غير لادى  
إذا وقع في الماء والمائع لا ينحس على الأصح لمشقة  
الاحتراز صرح به الشيخان وسواء فيه الطائر  
وغني الثامنة غبار الرجلين صرح به الرافعي

واسقطه

واسقطه من الروضة التاسعة ذرق ما نشوه في الماء  
والمائع وبوله قال الأدرعي في القوت لاشك في الغفو  
عنه ولم أره منصوصا قلت قال الفاضل حسين لو  
جعل سمكا في جيب ماء فحلوم أنه بوله فيه ويروى  
ينبغي عنه للضرورة وكذا في تغليق البندنجي  
ونقله القوي في الجواهر عن أبي حامد الفاشق  
عنسالة النجاسة بشر وطها فأنها ماء قليل لا في نجاسة  
ومع ذلك لا ينحس وقد صرح باستثنائها عما يجب  
والمهمات وابن الملقن في نكت النسيه وقد  
جمعت هذه الصور في الخلاصه نقلت بعد  
قولي في أخرييت ومادونها ان وصلا  
نجاسة تنحس الأتي صور ما قل عرفا من دخان أو شعر  
ومن غبار وقليل مابصر ما يذكره ويستفاد لاص بشر  
والفم في الصبيان أو في الهرق ما غابت بحيث قد طنت طمر  
والميت مامنه دم لم يطرح أو لم يكن تغير في الأرح  
أما الذي يطرح في حياته ما والثوم منه فاعف لا مائه  
وذرق ناخس والعسالات كما في حرر والمائع والثوب كما  
**باب السؤال** المواضع التي يتأكد فيها السؤال سبعة  
نظمها في بيتين وهي **باب**  
يسن استئذان كل وقت وقد اشتهر مواضع بالتأكيد خص المشر  
وصوء صلاة والقرآن وخوله ليت ونوم وأشباه تغيب



**باب اسباب الحدث** **صايط** قال ابن القاص في التلخيص  
لا يبطل شيء من العبادات بعد انقضاء عمله الا الطهارة  
اذا انقضت ثم احدث تنبطل **صايط** قال ابن القاص  
ايضا لا تنبطل الطهارة طهارة الا في المستحاضه  
والسلس وغير الاسنوي في الغارزه عن ذلك  
قبوله لنا طهارة لا تنبطل بوجود الحدث وتبطل بعده  
وهي طهارة دائم الحدث **قائل** قال الاسنوي  
رجل ليس في صلاة حرم ان ياتي بنوع من الذكر  
والقرآن يكونه محدثا حدثا اصفر وصورته في خطبة  
الحمد بناء على اشتراط الطهارة فيها قال وقل من  
صرح بذلك وقد تفتن له الجرحاني فدها في البقرة  
من الحرمات **قائل** قال المحب الطبري والاسنوي  
اذا استالموا ختامها لا ينقض وضوهم لان  
الناقض من فرجها سلتقى الشفرين خاصة **باب**  
**الاستنجاء** قال الاسنوي لنا صورة لا يشترط  
فيها طهارة الحجر المستنجى به وذلك عند ارادة الجمع  
بين الماء والحجر صرح به الجيلي في الامحاز نفلا  
عن الغزالي في بعض كتبه فنظن لذلك وقد  
به ما اطلقه الرازي وعنه قلت لكن البلقيني  
ضعفه في فتاويه وقال انه غير معتد به قال  
الا انه يكفي مع ولا يحتاج الى الثلاث **باب الوضوء**

**صايط**

٢٢٠

**صايط** لا يسقط الترتيب الا في صورتين احدهما  
اذا انفس في الماء بنية رفع الحدث ولم يكت  
كما صححه النووي الثانية حيث غسل به الارجلين  
او عضوا من اعضائه وضويه ثم احدث لم يوشش  
الحدث في ماء بقي بغير غسل فيفسله عن الجنابة  
مقدم ما وموخر او متوسطا ويقال وضو حال  
عن غسل الرجلين وهذه صورته قال ابن السبكي  
ونظير ذلك ان يقال لنا وضو مشتمل على غسل  
الرجلين وهذه صورته قال ابن السبكي ونظير  
ذلك ان يقال لنا وضو مشتمل على غسل الرجلين  
ومع ذلك لا يحسب وصورته في لا يس الخف  
اذا مسح ثم غسل رجليه وهما في الخف فاذا البغوي  
ذكر في فتاويه انه لا يصح غسلها من الوضوء حتى  
لوانقضت المدة او نزع لزمه اعادة غسلها لانه لم  
يفسل الرجلين غسل اعتقاد الفرض فان  
الفرض سقط بالمسح قال ويحتل خلافة لان  
تارك الفرض اذا اتي بالاصل لا يقال انه لم يورد  
الفرض ورده ان السبكي بان الغسل لم يقع الا وقد  
ارتفع حدثها **المواضع التي يستحب فيها الوضوء**  
وقعت في الخلاصة في ثمانية ابيات وهي  
(ويندب الوضوء للمقراة **باب** والعلم شرعيا وللرواية)



والدخول مسجد وان غضب **و** غيبه وكل زور ككذب  
والسعي والوقوف والزيارة **و** النوم والثاين والاقامه  
وجنب المشرب والطعام **و** العود للجماع والسنام  
مع غسل فرج لا لذات الاله **و** لم ينقطع ذكر تركه انما  
وعاين مع غسله للباطن **و** وصيه على العين الواهن  
وقص شارب وبغل الخطبة **و** تشكك وحمله للميت  
وكل ما قبل ينقصه **الوضوء** **و** من يرد عياده يوفى  
**شروط الوضوء قلت فيها فظم**  
وللناس في شروط الوضوء يخالف  
وحرره نظمي فحمد بلا عسر  
فاولها الماء الطهور وعلمه  
او الفطن والشميين والعقد للفكر  
واعدم ما ناني وفقد مانع فشمع ودهق وارثا لذي خسر  
وطهر محل الغسل فافهمه وابتدء  
وحرر محل الخلف في ابها تجري  
وتخير في وضوء النفل وليكن كما حرره في الصلاة اولوا الخير  
وفي مرآة افتحاحي وشبهه وان يدخل الاوقات في حق ذي الضرر  
وتقديم الاستنجاء وحشو المنعد وتقديم نظير عن الخبث المنذري  
وايلاوه بين الوضوء وحشوه وايلاوه فيه والايلا بالذكر  
واعلم ان جميع شروط الوضوء شروط الغسل وقد  
اوضحت ذلك في كتابي الخلاصة فقامت

شروط

شروط الوضوء كالغسل مطلق وظن  
والعقل والاسلام لكن حيث عن  
اشاوه الرودة الى ما يقف **و** فقد مانع كفي الشفق  
**ضابط** الماوردى ليس في أعضاء الطهارة عضوات  
لا يستحب تقديم الايمن منها الا الاذنين فانه يستحب  
مسحهما دفعة قال ابن الرفعة وزاد عليه بعضهم الحذين  
**باب مسح الخف** لا يجب الا في صورة واحدة وهي ان  
يكون لا بسا بشرطه ودخل وقت الصلاة ومعه ماء  
يكفيه لو غسل والظاهر كما ذكر ابن الرفعة في الكفاية  
وموجب المسح لقدرته على الطهارة الكاملة قال الاسنوي  
وما ذكر تفصيها ولم يظفر فيه بنقل قد نقل الرويات  
في البحر الرقائق عليه ولواربع المتوضي الحديث  
ومعه ما يكفيه ان مسح لا ان غسل لم يجب ليس الخف  
ليمسح عليه كما صححه الشخان والفرق واضح فأت  
الاول تقويت ما هو حاصل بخلاف الثاني **قائمه**  
قال البلقيني نظير مسح الخف المقصوب غسل الرجل  
المفضوية وصورته انه يجب قطعها فلا يمكن من ذلك  
**باب الغسل** قال النووي وغيره لا يعرف جنب بحر عليه  
الصلاة والطواف ونحوها دون القراءة واللبث الامن  
تيمم عن الجنابة ثم احدث **باب التيمم** قال ابن القاص  
كل شئ يبطل الطهارة في الصلاة وغيرها سواء الاووية



المأ في الصلاة للتييم وزاد في التيمم الغنوم في الصلاة  
**صابط** لا يجمع بين فرضين تيمم إلا بحارزه والوطئ فانها  
 يجوزان مع فرض آخر ويجوز مرات في كل تيمم **فائدة** قال  
 الاسوي شخص لا يصح تيممه الا بعد تيمم عيني وهو المصلي  
 على المنارة لا يصح تيممه حتى تيمم الميت او بفصل **فائدة**  
 سافرا مباحا صلى صلوات بعضها بالوضوء وبعضها  
 بالتيمم ويلزمه قضا من صلاة مكر بالوضوء دون التيمم  
 وصورت ان يكون اجنب ونسي وكان يصلي بالوضوء  
 تارة والتيمم اخرى فانه يجب قضا ما صلاه بالوضوء  
 دون التيمم لان التيمم يقوم مقام الفصل **صابط**  
 قال في الروضة نقلا عن الجرحاني في كل من صح احرامه  
 بالفرض صح احرامه بالنفل الا ثلاثة فاذا اظهرين  
 وفاقده السرق ومن عليه نجاسة عجز عن ازالتهما وزاد  
 رابع على وجه ضعيف وهي المحتق **صابط** قال في  
 المعايه ليس لنا وضوء يبيح النفل دون الفرض  
 الا في صورة وذلك الجنب اذا تيمم واحداث حدث  
 اصغر ووجدنا ما يكفي للوضوء فقط فقضا فانه يباح  
 له النفل دون الفرض **باب النجاسة الحيوان طاهر**  
 الا الكلب والخنزير وفرعها والميتات نجسه الا السمك  
 والجراد بالاجماع والادى على الاصح والجنين الذي وجهه  
 في بطن امه الزكاة والصيد الذي لم تدرك زكاته والمقتول

بالضغطة

بالضغطة والبيع الناذر ولا حاجة الى استغنائها  
 في الحقيقة لانها مذكاة شرعا واستثنى على رأى  
 ملازم له سائل **صابط** الدم نجس الا الكبد والطحال  
 والسمك والعلقه في الاصح والدم المحبوس في ميتة  
 السمك والجراد والجنين والميت بالضغطة والسمم  
 والمني والدم اذا خرجا على كون الدم والدم الباقي  
 على اللحم والفروق لانه ليس بمفسوخ ودم السمك على وجه  
 والمتخلك من الكبد والطحال على وجهه والبيضة  
 اذا صارت دما على وجهه **صابط** قال ابن سريج  
 في كتابه تذكرة العالم جميع ما خرج من القبل والدبر  
 نجس الا الولد والمني **قلت** ويضم اليه المشيمة  
 على الاصح **واعلم** قال القموني في الحواهر الخمس اذا اقا  
 شيئا طاهرا وهما حافات لا ينجسه قال ويستثنى  
 صورته وهي ما اذا الصق الخنزير على دخان النجاسة  
 في الثور فان طاهر اسفله ينجس فيغسل بالماء  
 قال وذكر القاضي ان دخان النجاسة لو اصاب ثوبا  
 رطبا نجسه او يابس فوجها **صابط** قال الجرحاني  
 في الشافى ليس في النجاسات ما يزال بنجس غير صورتين  
 احدهما الدباغ ويجوز بالنجس والثانية قلة من الماء  
 نجسة مفردة وقلة اخرى نجسه فحما ولا تغير طهرتا  
 فقد توصلنا الى ازالة النجاسة بالنجاسة **تقسيم النجاسة اقسام**



أحدها ما يعنى عن قليله وكثيره في الثوب والبدن وهو دم  
البراغيث والقمل والبعوض والبرص والقيح والصدية  
والدمامل والقروح وموضع الفصد والحجامة ولله في  
شرطان أحدهما أن لا يكون يفعله فلو قتل برغوثا  
فقلوبت به وكثير لم يعف والآخر أنه لا يتفاحش بالآله  
فإن للناس عادة في غسل الثياب فلو تركه سنة مثلا  
وهو متراكم لم يعف قاله الامام وعلى ذلك حمل الشيخ جلال  
الدين المحلي قول المصنف أن لا يكون يجرحه دم كثير  
الثاني ما يعنى عن قليله دون كثير وهو دم الأجنبي  
وطين الشارع المتيقن بخاسته الثالث ما يعنى عن  
أشرف دون عينه وهو أشر لا يستجاء وبنازع أولون عسر  
رؤس الرابع ما لا يعنى عن عينه ولا أشر وهو ما عدا  
ذلك **تقسيم** فإن ما يعنى عنه من الخاسات أقسامها  
ما يعنى عنه في الماء والثوب وهو ما لا يذكره الطرف  
وعبار الخمس الحاق وقليل الدخان والشعر وفم الطير  
والصبيان ومثل الماء المايح ومثل الثوب البدن الثاني  
ما يعنى عنه في الماء والمايح دون الثوب والبدن وهو الميتة  
التي لا دم لها سائل ومنفرد الطير وروث السمك  
في الحب والدود النابت في المايح الثالث ما عكسه وهو الدم  
اليسير وطنى الشارع ودود القمل إذا مات فيه لا يجب  
غسله صرح به المحوى وصرح القاضي حسين بخلافه

الرابع

الرابع ما يعنى عنه في المكان فقط وهو ذرق الطيور  
في المساجد والمطاف كما أوصفت في النبوع والنجس  
به ما في جوف السمك الصغار على القول بالعقر عنه  
لعسر تتبعها وهو الرابع **الصور التي استثنيت فيها**  
**الكلب والخنزير من العقر** الأولى الدم اليسير من  
كل حيوان يعنى عنه الاثني ذكره في البيان قال في شرح  
المهذب ولم أره لغوي نص بجاء عوا ففته ولا مخالفة قال  
الاستوى وقد وافقه الشيخ نصر المقدسي في المقصود  
الثانية يعنى عن الشعر اليسير الاثني ذكره في الاستنفصا  
الثالثة يعنى عن الخاسات التي لا يذكرها الطرف الاثني  
ذكره في الخادم بحيث الرابعة الدباغ يطهر كل جلد الإبل  
بلا خلاف عندنا الخامسة يعنى عن لون الخاسات أو يجهل  
إذا عسر زواله الاثني ذكره في الخادم بحيث **فائدة**  
نظير التفرقة بين الصبي الذي لم يأكل غير اللبن  
والذي أكل غيره في البول التفرقة بين السخلة التي لم تأكل  
غير اللبن والتي أكلت غيره في الأنفحة **باب الحيض**  
يتعلق به عشرين حكما اثنا عشر حرام سبعة عليها  
الصلاة وسبعة المتداقة والشكر والطواف والصوم  
والاعتكاف ودخول المسجد إن خافت تلويثه وقراءة  
القرآن ومسحه وكنايته على وجه وزاد في المهذب  
الطهارة وراد المحاملى حضور المختصر وثلاثة على



الزوج الوطي والطلاق وما بين السرة والركبة على  
الأصح وتماينة غير حرام البلوغ والغتسان  
والعقة والاستبراء وبراة الرحم وقبول قولها فيه  
وسقوط الصلاة وطواف الوداع **ضابط** حيث  
ابحت الصلاة أبيع الوطي إلا في المتيقن والتي  
انقطع دمها ولم يخذ ماء ولا نزا باتصلي ولا توطأ  
**ضابط** حيث أطلق الشهر في الشرع فالمراد به  
الهلال إلا في المستداه غير المميزة وفي المتحريم وفي  
الأشهر الستة المتعين في أقل مدة الحمل فإنها عديده  
قطعا قاله البلقيني **باب الصلاة** قال الصمد  
مروهبوب الجزري لا يعذر أحد من أهل فرض الصلاة  
في تأخيرها عن الوقت إلا بيم وناس ومن نوع  
الجمع تسفر أو مرض ومكة على تأخيرها ومشتغل  
بأنفا دعوى أو رفع صايلا وصلاة على ميت خفيف  
انفجاره ومن خشي فوت عرفة على رأي فاقده  
الماء وهو من لا يتهيأ إليه المويه حتى يخرج الوقت  
وعاد في عراه لا تصل إليه الستة حتى يخرج ومقيم  
يخرج عن الماء حتى يخرج الوقت **باب تارك**  
**الصلاة** قال الصميري ليس لتابعه يقتل أحد  
بتركها إذا صح مقتضاه إلا الصلاة لشبهها بالإيمان  
**باب الأذان** الصلاة أقسام قسم يؤذن لها ويقام

وهي

٢٢٤  
وهي الصلوات الخمس والجمعة وقسم لا يؤذن لها  
ولا يقام وهي المنذورة والنوافل والجماعة  
وقسم يقال لها ولا يؤذن وهي الفوات المحتقة  
غير الأولى والأول على قول وجميع الماخير إذا قدم  
الأولى على قول وقسم لا يؤذن لها ولا يقام ولكن  
يساء لها الصلاة جماعة **ضابط** قال الإمام  
لا يتولى إذا كان إلا في صورة واحدة وهي ما إذا  
أذن للمعاينة قبل الزوال فلما فرغ زالت فانه  
يؤذن للمظن واستدركه الموي أخرى وهي ما إذا  
أخرأذن الوقت إلى آخره ثم أذن وصلى فلما فرغ  
دخل وقت أخرى **ضابط** لا يسب الأذان في غير  
الصلاة إلا في أذن المولود وعند نقول الغيلات  
كما في الحديث ولا تسب الإقامة بغير الصلاة إلا في أذن  
المولود اليسرى **باب استقبال القبلة** هو شرط  
في صحة الصلاة إلا في شدة الخوف ونقل السفر وحرق  
على لوح لا يمكنه وصروط لغير القبلة وعاجز لم يجد  
موجها ونجا بين نزوله عن رأسه على نفسه أو ماله  
أو انقطاع رفقته واستثنى في المعاينة من نقل  
السفر ما ينذر ولا يتكرر كالعبدن والكسوفين  
والاستسقاء لانهما نادرة فلا تدع الحاجة إلى  
ترك القبلة فيها وهو استثنى حسن إلا أن الأصح خلا



**ضايط** لا يتعين استقبال غير القبلة الا في مسألة  
على وجه وهي ما اذا ركب الحمار منكوسا فصلى  
التفل الى القبلة قال القاضي محسن قال في الفتاوى  
يحتل وجهين الجواز لكونه مستقبلا والمنع لان  
قبلته وجه دابته والعادة لم تجز بركوب الحمار منكوسا  
**باب صفة الصلاة ضابط** الاصابع في الصلاة  
لهاست حالات احدها حاله الرفع في الاحرام والركوع  
والاعتدال والقيام من التشهد الاول فيستحب التفرقة  
فيها الثانية حالة القيام والاعتدال فلا تفرق  
الثالثة حالة الركوع يستحب تفرقها على الركبتين  
الرابعة حالة السجود يستحب ضمها وترتيبها  
للقبلة الخامسة حالة الجلوس بين السجدين والاصح  
كالسجود السادس التشهد فالصبي مضمومة الاصابع  
الا المسنة واليسرى مبسوطة والاصح فيها الضم  
**ضايط** بسن النظر في كل الصلاة الاموضع سجوده  
الاحكام الا يشاره بالمسحاة قالها **ضايط** لا يجزى  
المأموم في شيء من الصلاة الا بالثامين ولا يستحب  
مقارنته للامام في شيء الا فيه **فائدة** الصلوات التي  
يستحب فيها قراءة سورتي الكافرون والاعخلاص  
احدى عشر سنة الفجر وسنة المغرب وسنة  
الطواف واحاديثها عند ستم وصرح بها الاصحاب

وصح

وصح المسافر لمحدث رواه الطبراني وصرح به الجويني  
والغزالي ومغرب ليلة الجمعة لمحدث رواه البيهقي  
وسنة الضحى لمحدث رواه الهقيلي وسنة  
السفر ذكرها في الاذكار والوتر لمحدث رواه  
ابوداود والترمذي وسنة الزوال ذكرها ابو حامد  
في الروضة **باب سجود السبوق قاعده** ما بطل عمده  
الصلاة اقتضى سهم السجود وما لا فلا ويستثنى  
من الاول من انخرقت دابته عن مقصده في دخل  
السفر وعاد عن قرب فان عمده يبطل والا صح  
في شرح المذهب والتحقيق انه لا يسجد لسبوه  
ومن اثبات تكبير الركن القوي ونقله والقنوت  
قبل الركوع والعمل القليل والقنوت في وتر غير نصف  
رمضان الاخر اذا لم يندب فيه وتفرقهم في الخوف  
اربع فرق فانه لا يبطل عمده ويسجد للسبوة في الكل  
**فائدة** يستثنى من السجود للقنوت ما اذا ائدى  
بحسب لا يراه فتركه بها امامه فانه لا يسجد له السجود  
الا في مسائل قاله القفال في فتاويه وجزم به  
الاسنوي **قاعدة** لا يتكرر سجود السبوة الا في مسائل  
المسبوق يسجد مع امامه ثم في اخر صلاته ومثله  
المستخلف المسبوق اذا سجد يسجد موضع سجود  
امامه ثم اخر صلاته ومن سجد لظن سبوة فبأن



عده يسجد في الاصح ولو سجدوا في الجمعة وخرج  
الوقت انما اظهروا وسجدوا ومثله المسافر  
اذا سجد ثم عرض موجب اتمام قبل السلام ومن  
سجد للهو ثم سجد ثانيا على وجه واكثر ما يمكن  
تكرره ست سجودات على الاصح بان يسجد المسبوق  
مع امامه في اخر الجمعة او المسافر ثم يسجد معه  
اذا انتم ثم يسجد في اخر صلاة نفسه وذكر  
الاسنوي انه يتصور عشر سجودات بان  
يقترن في الواجبه بثلاث ائمة كل في الاخير  
وسمي كل امام فزعم وسجد معه فزعم ست ثم اقام  
وسمي فانه يسجد فزعم ثمان فان كان اقتدى رابع  
من اول صلاته ادركه في الشهد الاخير وسجد  
معه كانت له عشر سجودات **باب صلاة النفل**  
**ضابط** التحية مندوبة الا في مواضع الخطيب اذا خرج  
للخطبة اذا دخل والامام في المكتوبة اذا دخل والامام  
في اخر الخطبة او قرب اقامة الصلاة بحيث يفوته اولها  
اذا دخل المسجد الحرام **ضابط** ليس لنا نقل يجب  
الاحرام به قايما الاتحية المسجد فانه متى جلس حاملا  
فانت قاله القولي في الجواهر **قائمه** قال الاسنوي  
يشخص ليس له الاغتسال لصلاة الضحى في مكات  
خاص وصورة ما ذكره المحامي في الباب حيث قال

ومن دخل

ومن دخل مكة اراد ان يصل الضحى اول يوم اغتسل  
وصلاها كما فعله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة  
**باب صلاة الجماعة قاعده** قال في الخادم كل مكروه  
في الجماعة يسقط فضيلتها انتهى وفي ذلك صور منقوله  
الاولى اذا قارن الامام في الافعال وهي في الشرح  
والروضة الثانية اذا تقدم عليه من باب اولي الثانية  
اذا فارق ذكره الشيخ ابو اسحاق الشيرازي وحرم  
به الشيخ جلال الدين المحلى الرابع اذا نوى القدوة  
في اثنا صلاة ذكره الشيخ جلال الدين اخذ من  
كراهته ذلك الخامسة اذا وقف منفرد خلف الصف  
ذكره الزركشي في الخادم وابن العباد والشيخ جلال الدين  
اخذ من الكراهته ايضا **قلت** ورواه البيهقي  
عن بعض السلف السادسة صلاة القضا خلف الاداء  
**وعنه** صرح بها في الخادم اخذ من كونه خلافا  
الاولى السابعة صلاة النوافل المطلقة في الجماعة فانها  
لا تستحب فيها كما في الروضة قال الاسنوي في الالغان  
واذا لم تكن مستحبة فلا ثواب فيها فانه لو كان فيها لزوم  
استحبابه حيازه كذلك الثواب ومما ليس بمنقول  
الشرع في صف قبل اتم ما اقامه وقد اجبت فيه  
بعدم حصول الفضيلة ايضا اخذ من الكراهته وقد  
لفت في ذلك كراهية بينت فيها الامور التي اشتدت اليها



في ذلك فلتراجع **الاعذار المرحضة** في تركها الجماعة  
مخوار بعين المطر مطلقا والشج ان بل الثوب والريح  
العاصف بالليل وان لم يظلم والوجل الشديد والزلزلة  
والسموم وشدة الحر في الظهر وشدة البرد ليلا او نهارا  
او شدة الظلمة ذكرها المحب الطبري **هذه عامة**  
والباقية خاصة المرضى والخوف على نفس او مال  
ومنه ان يكون خبزه في النور او قدرة على النار  
ولا منعهم والخوف من ملازمة غريمه وهو مصر  
واخوف من عقوبه يقبل العفو يرجو تركها ان غاب  
اياما ومنعه الريح او احد الاختين والجوع  
والعطش الظاهر ان وحضور طعام يتوق  
اليه والتوق الى شئ ولم يحضر قاله في الكفاية وفقد  
لباس يليق به وانما هب لسفر مع رفقة ترحل  
واكل ذي ربح كربه ولم يمكن ان الله بعلاج والبحر  
والضمان ذكرها الاستوى وزاد الا ذرعي  
صاحب الصنعة القدره كالسماك والبرص  
والجذام وصرح الاستوى بان الاحزين ليسا  
بعذر والتبريض وحضور قرب محتضروا تبريض  
يا نسي به ونشد الضالة وجود من غصب ماله  
واراد رده وعليه النوم واليمن المفترط نقله  
في المهمات عن ابن حبان وكونه منهما قاله في الدخاير

او في طريقة

او في طريقة من يوزيه بلا حق ولو بستم ولم يمكن  
دفعه نقله الا ذرعي **باب الامامة** **فنايط**  
الناس في الامامة اقسام الاول من لا يجوز امامته  
بمخال وهم الكافر والمجنون والمأموم والمشتكوك  
في انه مأموم الثاني من يجوز مع الجهل دون  
دون العلم وهم الجنب والمحدث ومن عليه نجاسة  
لا يعفى عنها الثالث من يجوز لقوم دون قوم وهم  
الاممي والالثنغ والارث لمنله والمرأة والخنثى  
للنساء الرابع من تصح لصلاة دون صلاة وهم  
المسافر والعبد والصبي لا تصح امامتهم في الجمعة  
ان اتم العذر بهم وتصح في غيرها الخائس من تكون  
من تكون امامته وهم ولد الزنا والفاسق والمتدع  
والداهن والتمائم والفاقاء وغيرهم السادس  
من يجتار امامته وهو من سلم من ذلك **فنايط**  
لا يعتبر لمأموم تقدم احرام مأموم الا في صورتين  
احدهما ان يكون بينه وبين الامام مأموم لولاه  
لم يحصل الا تصال ذكره القاضي حسين واقفه  
الشخاخ الثانية في الحكمه من لا يتفقده لا يغفد  
احرامه بها حتى يحرم اربعون كما ملوت ذكره القاضي  
حسين ايضا واستشكله البلقيني **فنايط**  
قال الاستوى في الالفار شخص يجوز ان يكون



اماما ولا يجوز ان يكون ماموما وهو الاعشى الا صمم يجوز  
 ان يكون اماما لانه يستقل بافعال نفسه لا ماموما  
 لانه لا يظن بقله الى العلم بانفالات العام الا ان يكون  
 الى جنبه ثقة يعرفه بالانفصال ذكره الجويني في الفرق  
 ونقله عن بعض الشافعي **باب صلاة المسافر ضابط**  
**قال البلقيني** في الله رب لا يقصر في سفر  
 قصر الا في سواضع على الاضاح وموضعي على راي  
 الاول خرج قاصدا سفرا طويلا ثم نوى الاقامه  
 في وسط الطريق اربعة ايام فاكثر والباقي مرحلة  
 مثلا فالاصح انه يتركض ما لم يدخل البلد الثالث  
 ان يكون سفر مرحلة وقصد الذهاب والرجوع  
 بلا اقامة ففي وجهه بقصر الثالث اجاز الشافعي  
 في قول القصر في السفر مع الخوف **ضابط** قال  
 في النخيص لا يجوز لاحد ان يصلي اربع ركعات  
 في كل ركعة سجدة الا في مسئلة واحدة وهي مسافر  
 صلى الظهر بنية القصر وسعى وصلى اربع في كل ركعة  
 سجدة اجزائه وعليه سجدة السهو وكذلك صلاة  
 الجمعة مثلها **ضابط** قال في النخيص كل من احرم  
 خلف مقم لم يزد الا تمام الا في مسئلة واحدة وهي  
 ما اذا بان الامام محدثا او جنبا **باب صلاة العيد**  
**ضابط** كل عذرا سقط الجماعة اسقط الجمعة الا الوج

العاصف

العاصف فان شرطها الليل والجمعة لا تقام ليلا **ضابط**  
 الناس في الجمعة اقسام الاول من تلزمه وتنقذه به  
 وهو كل ذكر صحيح مقيم متوطن مسلم بالغ  
 عاقل حر لا عذر له الثاني من لا تلزمه ولا تنقذه  
 به ولكن تصح به وهم العبد والمرأة والمجنون والصبي  
 والمسافر الثالث من تلزمه ولا تنقذه به وذلك  
 اثنتان من داره خارج البلد وسمع الله ومن رادن  
 اقامته على اربعة ايام وهو على بنية السفر الرابع من  
 لا تلزمه وتنقذه به وهو المعذور بالاعذار السابقة  
**ضابط** قال في المعايير من لا يجب عليه الجمعة لا تنقذه  
 به الا المريض ومن في طريق مطرا او وحل ومن  
 محتج عليه تنقذه به الا اثنين وذكر السابقين **ضابط**  
 قال الاسنوي في الفارغ ليس لنا صلاة يدخل الكفارة  
 في تركها استنجايا الا الجمعة فانه يستحب لمن تركها بغير  
 عذر ان يتصدق بدينارا او نصف دينار الحديث  
 بذلك قاله الحاروري **ضابط** قال في شرح المذهب  
 قال القاضي ابو الطيب لا يتصور انفق الجمعة عند  
 الشافعي في غير بناء الا في مسئلة واحدة وهي ما اذا  
 ائتممت ابتنية القرية فاقام اهليها على عمارتها  
 فانهم يلزمهم الجمعة فيها لانهم استيطا بهم سواء كانوا  
 في سقائف ومظان ام لا **باب صلاة العيد ضابط**



ليس لنا موضع تسن فيه صلاة العبد الحاج عني  
**باب صلاة الاستسقا** قال ابن القطان ليس  
في باب الاستسقا مسألة فيها قولان غير مسألة  
وأحقة وهي ما إذا لم يسقوا في المرق الأولى وأرادوا  
الاستسقا ثانيا فهل يخرجون من القدم بتأهين  
بصيام ثلاثة أيام وغير صورة أخرى فيه قولان  
للشافعي قال في شرح المذهب ويضم إليه مسألة  
تنكيس الرداء فإن فيها أيضا قولين **باب صلاة**  
**الجنائز** **مصابط** في الكتاب الموتى أقسام الأول  
من لا يغسل ولا يصلي عليه وهو الشهيد في المعركة  
الثاني من يغسل ولا يصلي عليه كالكاثر والسقط  
إذا لم يستعمل ولم يتحرك الثالث من يصلي عليه  
ولا يغسل وهو من تغدر غسله للموتى من تغننه  
فيهم وكذا من مات وليس هناك إلا جنبه أو عكسه  
الرابع من يغسل ويصلي عليه وهو من عدا هؤلاء **باب**  
**الزكاة فاعلق** قال الأصحاب الزكاة إما أن تتعلق  
بالبدن أو بالمال فالأول زكاة الفطر والثاني أن  
تعلق بماليتها فهي المتعلقة بالقيمة وهي زكاة  
التجارة وإنما تعلقت بدائه فالمال ثلاثة أقسام  
حيوان ومعه في ونبات في والحيوان لا زكاة في شيء  
منه إلا في النقيدين والنبات لا زكاة في شيء منه

إلا في المقتات **مصابط** لا يعتبر الحول في الزكاة في سبعة  
أشياء زكاة الزروع والثمار والمعدن والوكاز والفطر  
وزيادة النخ في التجارة والسخال إذا ماتت أمهاتها  
أو كملت النصاب **فاعلق** المبادلة فوجب استينا في  
أحول إلا في موضعين أحدهما في التجارة إذا باء  
سلعة التجارة بمثلها أو اشتري بغير النصاب  
من النقيدين سلعة لها الثاني في الصرف إذا باء  
أحد النقيدين بالآخر على الصحيح **فاعلق** لا يجتمع  
زكاتان في مال إلا في ثلاث مسائل الأولى عند  
التجارة فيه زكاتها والفطر الثاني عند نقل التجارة يخرج  
زكاة الثمن وزكاة الجرح ويحق بالتقمة الثالثة من  
اقترض بضابا فقام هناك حولاً عليه زكاته وعلى  
مالكه ومثله المقط إذا تملكها حولاً **فاعلق** لا تؤخذ  
القيمة في الزكاة إلا في أربعة مواضع أحدها زكاة التجارة  
والثاني الجران والثالث إذا وجد ما يثن من الأصل  
الحقاق وبنات البيوت فاعتقد الساعي أن  
الأعطى الحقاق فآخذها ولم يقصر ولا دلس  
المالك وقع الموقع وحير التفاوت بالنقد الرابع  
إذا محل الأمام ولم يقع الموقع وآخذ القيمة فله  
صرفها إذا أذن جديده **فاعلق** لا تؤخذ في زكاة  
الماشية إلا الأثاث إلا في مواضع أحدها بنات البيوت وأحق



عند فقد بنت فخاص الثاني تباع في ثلاثين من البقر  
الثالث الشاه المخرجة فيما دون خمس وعشرين  
الرابع البعير المخرج كذلك الخامس اذا تخضت  
ذكر **قاعدة** من لزمته نفقته لزمته فطرته  
ومن لا فلا ويستثنى من الاول صور العبد والقريب  
والزوجة الكفار والباين الحاصل وزوجة العبد  
والكاتب والموقوف على مسجده او معين وعبد  
بيت المال والموصى بوقته لواحد ومنفقته لآخر  
في وجه لكن الاصح ان الفطر فيه على مالك الرقة  
كالنفقة وزوجة العسر وزوجة الاب ومن  
مات سيد قبل الهلاك وعليه دين مستغرق  
وعبد المالك في المساقاة والقراض اذا شرط  
عليه مع العامل عليه نفقته وفطرته على السيد  
والفقر على المسلمين نفقته لا فطرته ذكره الحنفية  
ولو اجر عبده بشرط نفقته على المستاجر  
ففطرته على السيد بضر عليه في الام ومن حج  
بالنفقة ومن استلم على عشرة اسوة قال في الخادم  
نفقة الجميع لا الفطر فيما يظهر لانيها انما تنبع  
النفقة بسبب الزوجية فربما عشرين صورة  
ويستثنى من الثاني المكاتب كناية فاسدة على  
السيد فطرته لا نفقته وسيد الامة المروجة

**قاعدة**

٢٢  
**قاعدة** لا يبعض الصاع في الفطر الا اذا اعتبر به المودى  
في العبد ومخوه وهو ضعيف **ضابط** لا يخرج في الفطر  
دون صاع الا في مسابيل الاولى من نصفه مكاتب  
ونصفه الاخر حرا وعبد الثانية عبد بين شريكين  
احدهما مفسر الثالثه البعض اذا كان مفسر الرابعة  
اذا لم يوجد الا بعض صاع **باب الصيام** قال  
في المختصر الصيام ستة انواع احدها ما يجب  
التابع فيه وفي قضاؤه وهو صوم الشهرين في كفارة  
الطهارات والقتل والحج الثاني ما يجب التتابع  
فيه الا لعذر المرض والسفر ولا يجب في قضاؤه  
وهو شهر رمضان الثالث ما يجب فيه التفريق  
وفي قضاؤه وهو صوم التمتع الرابع ما يستحب فيه  
التتابع وهو صوم كفارة اليمين الخامس المذكور وهو  
على قدر ما يشترط لنا ذكره بتتابع او تفريق  
وقضاؤه مثله السادس ما عدا ذلك فلا يؤمن  
فيه بتتابع ولا تفريق **ضابط** المعذورون في الا فطار  
من المسلمين البالغين اربعة اقسام الاول عليهم  
القضاء دون الفدية وهم الحايض والنفساء والمرضى  
والمسافر والمضي عليه الثاني عكسه وهو الشيخ  
الذي لا يطيق الثالث عليهم القضاء والفدية وهم  
الحامل والمرضع اذا افطرنا خوقا على الولد ومن



افطر لانفاذ غريق ونحو ويؤخر قضاء رمضان  
مع الامكان حتى يدخل رمضان آخر الرابع لقضاء  
ولا فدية وهو المجنون **قاعده** لا يجمع الفدية  
والقضاء عندنا الا في الصوم في القسم الثالث  
ومن افسد صومه بالجماع وفي الحج من افسد حجه  
بالجماع او فاته الحج او اخر رمى يوم الى يوم على  
رأى ضعيف **قلت** وهي الحجة كما تقدم **قاعده**  
كل من وجب عليه اداء رمضان فافطر فيه عمدا  
وجب عليه القضاء بخلاف الا في صورة واحدة  
وهي الجماع لا يلزم مع الكفارة القضاء على رأى  
مرجوح **منايط** ليس لنا صوم في رمضان  
ثم يجمع نهارا فنلزمه الكفارة الا ان يبلغ قبل  
جماعه **باب الحج ضابط** ليس لنا موضع يستقط  
فرض الحج وعمرته بالنيابة من المجنون الا في موضع  
واحد وهي ان يحن ويعض **ضابط** لا ينقلب  
الحج عمق الا في صورة وهي ان بشرط انقلابه  
حن بالمرض فانه يصح في الاصح واخرى على وجهه  
بالفوات **ضابط** ليس لنا تحلل قبل وقته بالا  
هدى الا اذا شرط انه اذا مرض تحلل او شرطه  
لغيره اخر من فزع نفقة وضلال ومخوها  
**ضابط** لا يحل شيء من محرمات الاحرام بغير عند

قبل

قبل التحلل الاول الا حلق شعر بقية البدن فانه  
يجل بعد حلق الركن او سقوطه لمن لا شعر على راسه  
قال البلقيني وقياسه بجواز العلم حينئذ كالحلق  
اذهو شبهه قال وفيه نظر **ضابط** فدية  
الحج مشرون دم التمتع والقران والفوات  
والاحصار والتأخير الى الموت والافساد  
والاستمتاع دون الافساد والمبيت بمزدلفه  
ومنى ليا لهما والميقات والدفع من عرفه قبل  
الغروب والرمى والحلق واللبس والطيب  
والفلم والصيد ونبات الحرم وطواف التوداع  
وترك المشي القادر عليه الى بيت الله اذا نذره  
**قاعدة** قال الحلبي الفدية تقارق الكفارة في ان  
الكفارة لا تخب الا عن ذنب بخلاف الفدية وحيث  
وجبت في الشرع فهي مقدرة بمسدا الا في فدية  
الادى فانها عديت وعلى التراخي الا اذا كانت  
بسبب تغدي فيه كما لو نذر صوم الدهر فافطر  
يوما تغديا فانها تخب على الفور صرح به الرافعي  
**ضابط** الا ما اربعة اضرب احدها تخيير وتقدير  
اي قدر الشرع البدل وذلك دم الحلق والقلم والطيب  
واللبس والذهن ومقدمات الجماع وشاه الجماع  
بين المتخلفين الثاني تخيير وتقدير اي يعدل فيه الى الا طعام



وذلك جزا الصيد وما ليس بمشلى يتصدق بغيره  
 طعاما أو يصوم عن كل مد يوما فإن أنكر صام  
 يوما كاملا الثالث ترتيب وتقدیر وهو دم التمتع  
 وترك المأمور كالأحرار من الميقات عند العراقيين  
 الرابع ترتيب وتقدیر وهو دم الجوع والأحصار  
 وترك المأمور على المخرج **قاعدة** كل الأما يتعين  
 في الحرم الأدم الأحصار فحيث أحصر **قاعدة** يتقدد  
 الجراح بعدد سببه الاستمتاع يخرج جماع اتخذ نوعه  
 ومكانه وزمانه أو نوعين للتبعه كلبس ثوب مطيب  
 على البض ولم يأنش بشهوة ثم جامع دخلت الشهوة  
 في البدنه في الأصح **باب الصيد قاعدة** من ملك  
 صيدا أحرم عليه إرساله إلا في صوران يحرم أو يكون  
 له فرخ يموت أو لم يجده ما يطعمه وما يذبحه به **باب**  
**الاطعمه** الحيوان أربعة أقسام أحدها ما فيه نفع ولا  
 ضرر فيه فلا يجوز قتله الثاني ما فيه ضرر ولا نفع  
 فيندب قتله كالحيات والنواسق الثالث ما فيه نفع  
 من وجه وضرر من وجه كالصقر والبادي فلا  
 يندب ولا يكره الرابع ما لا ينفع فيه ولا ضرر كالود  
 والخنافس فلا يحرم ولا يندب **قنا بط** ليس لنا  
 ببيض يحرم أكله واستثنى بعضهم بيض الحيات  
 والحشرات ولا شك فيه وليس لنا في الحيوانات

شيء

شيء يوكل فرعه ولا يوكل أصله إلا لمن ادعى وبيض  
 ما لا يوكل لحمه وعسل النحل وما الزلال زاد في الخادم  
 والزباد يؤخذ من سنو وبيع ولا يمتنع أكله كما لا تمتنع  
 أكل السمك **كتاب البيع** البيع اقتسام صحيح  
 قول واحد أو فاسد قول واحد أو صحيح على الأصح  
 وفاسد على الأصح وحرام ببيع ومكروه فالأول  
 عشق كل بشرطه بيع الأعيان والمطعوم بمثله  
 والصرف والعرايا والتولية والأشراك والمراجه  
 وشري ما باع وبيع الخيار والعبد المأذون وأسلم  
 والثاني بيع المعلوم ومنه حبل الحبله والمضامين  
 والملاقيح وما لا ينفعه فيه وما لا يفدر على تسليمه  
 وكل نجس وما نفاق به بحق لله أو لادى كالموقوف  
 والأصحية والرهن والربا وبيع وشرط مفسد والمنا  
 والملامسه والحصاه وعيب النخل والمجهول وما لم  
 يقبض من غير البائع والمأمله والخرايبه والتماثل  
 الصلاح من غير شرط القطع والفور والساذج  
 للحزب والطعام حتى يجزى فيه الصامان والكالي  
 بالكالي والثالث كالبيع بالكاتبه وبيع الماء ولو على  
 الشط والتراب بالصخر والعلق لا متصا من الدم  
 والعبد الذي عليه قتل والنخل خارج الكواره وما  
 ضم إليه عقد آخر وبطل بعض صفقته وبشرط العلق



وبشرط البراءة من العيوب والرابع بيع المعاطاة والمنجس  
من المايعات وحمام البرج الخارج والصبغ نحتها ذكره  
مع العلم والفضولي والجاني المتعلق برقبته مال والمفسد  
ماله المعين وام الولد والمكاتب وما لا يسر والعبد  
المسلم للكافر الا ان عتق عليه بقرابه او اعتراف  
وما استفرقت الوصية منافعها لغیر الموصي له  
وبيع حامل مع استثنائهما بلفظ او شرعا والمصحف  
والمحدث ونحو من الكافر والعرايا في غير الربط  
والغيب او في خمسة اوسق واكثر والتم بالحيوان  
والولد غير المميز دون امه وبيع اثنين عبيد لكل واحد  
بتمن واحد ولم يعلم ما يخص كل منهما وما ضم اليه  
الكناية وما لم يقبض من البايع وبيع ما لا يحفاف  
له بمغله وما اشترط فيه رهن او قبيل مجهول  
والخامس بيع لخاص للباي وثلثي الركبان والنجش  
وعلى بيع عين والشرع عليه وبيع الغيب لمن علم انه  
يعصر خمر وبيع وقت النداء الجمعة والسادس بيع  
الغيب لمن يظنه بعصره خمر والضرر جزافا والحق  
والعينه ومواطاه رجل في الشرا منه بن ابد لم يجز به  
ضابط قال صاحب التلخيص بايع ما لا الغير او حاكم  
او ولي او وصي او وكيل او مستحق ظن غير جنس  
حقه او المهدى اذا عطب الهدى وقلنا يجوز بيعه

او منقطع

او منقطع بخلاف هلاك المقطعة الصورة التي تدخل فيها  
العبد والمسلم في ملك الكافر ابتداء ٢ الارث استرجاعه  
با فلاس المشتري ٣ يرجع في هبته لولده ٤ يرد عليه  
بالعيب ٥ اذا قال المسلم اعنق عبلك عني فاعتقه ٦ اذا  
عجز مكاتبه عن الجوم فله تجزئ ٧ اذا اشترى من يعتق  
عليه لقراءة ذكر هذه السبعة النوى في الروضة ٨  
اذا اشترى من يعتق عليه باعترافه كان اقرار بحرية  
مسلم في يد غيره ثم اشتراه ٩ ان يرجع اليه سلف مقلدة  
قبل القبض ان يرجع اليه باقالة ان يجوزناه ١١ ان يرد الشيء  
الذي باعه به لعيب ويسترجعه ان يتناهد كافات  
عبدا كافر فيسلم قبل قبضه فيمتنع القبض ويشترط  
للمشتري الخيار فاذا فسخ فسخه ودخل في ملك البايع  
الكافر ١٢ تباعه بشرط الخيار فاسلم ودخل في ملك با  
خيار البايع ١٣ اذا باعه بشرط الخيار للمشتري بفسخ  
ودخل بالفسخ في ملك الكافر بعد ان كان في ملك من  
له الخيار ١٤ ان يرد عليه لغوات شرط ككناية وخياطة ١٥  
اذا اشترى ثمارا بعبد كافر فاسلم واختلطت وفسخ  
العقد ١٦ باع الكافر عبده المسلم المغضوب من يقدري  
الشرع فحجز قبل قبضه وفسخ المشتري ١٧ باعه من  
مسلم رده قبل العقد ثم وجد متغيرا عما كان وفسخ ١٨  
باعه لمسلم ماله غاييب في مسافة الفقير وفسخ ١٩ باعه بصري

نقصنا



من طعام ثم بان تحتها ركه **٢١** ففسخ **٢٢** جعله راس مال  
 مسلم فانقطع المصام فيه **٢٣** ففسخ **٢٤** اقرضه ثم رجع  
 فيه قبل التصرف **٢٥** ورثه وابعه ثم ظهر على التركة دين  
 ولم يقضه يفسخ البيع ويعود الى ملكه **٢٦** اشترى  
 العامل الكافر عبده المقرض وانضم بعد اسلامهم  
 المذهب صحته **٢٧** حينئذ يندخل المسلم في ملكه  
 لان العامل لا يملك حصته الا بالقسمه **٢٨** ان  
 يجعله اجرة او جعله ثم يقتضي الحال فسخ ذلك بسبب  
 من الاسباب **٢٩** المنقط **٣٠** حكما بكفره فاسلم واشت  
 كافرانه كان ملكه فانه يرجع فيه فانهم صرحوا بان  
 التملك بالانقطاع كالتملك بالقرض **٣١** ان يقض  
 على كافر امه كافر فمسلم ثم تاتي بولد من نكاح اوزنا  
 فانه يكون مسلما ببعالامه وتدخل في ملك الكافر  
 لان نكاح الموقوف ملك للموقوف عليه على الصحيح **٣٢**  
 ان يوصى لكافر بما تحمله امته الكافر فقتل ثم تسلم  
 وتاتي بولد **٣٣** ان يتزوج المسلم بامه مسلمة كثنائي  
 فانه يصح وولدها منه مسلم مملوك لسيد الامة **٣٤**  
 وطى كافر جارية مسلمة لولد واولدها انتقلت  
 اليه وصارت مستولدة له **٣٥** وطى مسلم امه كافر على  
 ظن على انها زوجته الامة فالولد مسلم مملوك للكافر **٣٦**  
 اصدق الكافر زوجته كافر فاسلم واقتضى الحال رجوعه

او بعضه

او بعضه الى الزوج بطلاق او فسخ بعيب او افساد  
 او اسلام او فوات شرط او تخالف **٣٧** بالغ زوجته  
 الكافر على كافر فاسلم واقتضى الحال فسخ المصام  
 بعيب او نحوه **٣٨** اسلم عبده الكافر بعد ان جنح  
 جنانية فوجب ما لا يتعلق برقته وابعه بعد اختيار  
 الفدا فتعذر تحصيل الفدا او تاخر لا فلاسه وغيثه  
 او صبر على الحبس فانه يفسخ البيع ويعود  
 الى ملك سيده الكافر ثم يباع في الجناية **٣٩** اذا حضر  
 الكفار الجهاد باذن الامام وكانت القيمة اطفالا  
 او نساء او عبيدا فاسلموا بالاستقلال او بالقبضة  
 ثم اختار الغنائم التملك فقياس المذهب ان الامام  
 يرضع للكفار مما وجد لتقدم سبب الاستحقاق  
 وهو حضور الواقعة وحصول الاختيار المقتضى  
 للملك على الصحيح **٤٠** ان يكون بين كافرين او كافر  
 ومسلم عبيد مسلمون او بعضهم مسلم فيقتسمون  
 وقلنا القسمه اقران فقياس المذهب يقتضي الحوار  
 وحينئذ يندخل المسلم او بعضه في ملك الكافر **٤١**  
 ان يقتل الكافر نصيبه من عبده مسلم فان الباقي  
 يندخل في ملكه ويقوم عليه نقله في شرح المذهب  
 عن البغوي واقره **٤٢** اسلمت امه الكافر ثم ولدت  
 من غير نكاح اوزنا قبل زوال ملكه فانه يندخل في ملكه



كاتب عبد المسلم ثم اشترى المكاتب عبد امسلا ثم عجز  
 فان امواله قد دخل في ملك السيد ومن جعلتها عبد  
 المسلم **٤٠** اسلمت مستولدة ثم انت بولده من نكاح  
 او زنا فانه يكون مملوكا له **فكر هذه الصور كلها**  
 في المهمات وفاته ما اذا فسخ البيع فيه بخالف  
 وما اذا اشترى مسلما بشرط العتق على وجه  
 وقد ذكر ابن السبكي في الاشباه والنظائر اكثر  
 الصور المذكورة وعدد صورته الصداق باعتبار  
 اشتباهها بست صور وفعل في غيرها ايضا كذلك  
 وهذا الاعتبار تزيد الصور على انجيبين قلت  
 جمعت هذه الصور في احرف يسيرة في مختصر الجواهر  
 فقلت لا يدخل المسلم في ملك كافر انما الا بارت  
 او شري لقراءة او اعتراف او سوال او شرايه او شرط  
 على وجه او فسخ بغير به او بتمنه او فوات شرط  
 او بخالف او اقاله او تلف مقابلة قبل القبض او افلاس  
 مشتريه او غيبة ماله او ظهور دين على التركة او فسخ  
 ما جعل فيه مسلما او اجرة او جعلا او صداقا او خلع  
 او نسيئة في شركة او قراض او رضى او نكاح امنه  
 القنه والمستولدة والموصى به ماله والموقوفه عليه  
 من زوج او زنا او وطي بشبهة لا تقتضي الحرمة  
 او رجوع في قرضا وهبة او انفاط او كتابة

قاعده

**قاعده** ما عجز عن تسليمه شرعا لالحق الغير هل يبطل  
 لعذر التسليم او يصح نظرا الى كون النهي خارجا فيه  
 خلافا في صورته النهي عن التفريق بين الام  
 وولدها وعن بيع السلاح للحنفي وبيع المائة او هبته  
 في وقت الصلاة وبيع جزء معين مما ينقص بالقدرة  
 في كل قولان او وجهان اصحهما البطلان ومنها حيث  
 منع الحاكم من قبول الهدية فالعقد لا يخل فيه ولكن  
 تسلم المال اليه فممنوع منه شرعا فهل يصح ويمنع  
 فيه وجهان والاصح البطلان **ما يحجر فيه المالك**  
**على بيع ملكه** فيه فروع منها الكافر يجبر على  
 بيع عبدك المسلم ومنها المديون يجبر على بيع ماله  
 لو فاديه ومنها مالك الرقيق او البهيمة اذا لم  
 ينفق عليه حولا ماله غيره يجبر على بيعه ومنها  
 افتى ابن الصلاح في مفتية اشترت جارية وحملها  
 على النفسا دأبها ببيع عليها ففهر اذا تقيمت  
 ذلك طريقا الى خلاصها من العناد وقد كنت  
 افنت بذلك قبل ان اقف عليه مخبرهما من مسئلة  
 عبية الكافر ثم رأيت في فتاوى ابن الصلاح ونظير  
 مما افتى به القاضي الحسين فمن كلف عبدك ما لا يطيقه  
 ان يباع عليه تخليصا له من الذل **باب بيع**  
**وشرط** الشرط في البيع اربعة اقسام الاول

بالفقد



يبطل البيع والشرط كالشرط المناهضة لمقتضى العقد كان  
لا يفسخه أو لا ينتفع به الثاني يصح البيع دون الشرط  
كشرط ما لا يتأثير فيه ولا يقتضيه ولا عرض فيه وبيع  
غير الحيوان بشرط برائة من العيوب والثالث يصح  
البيع والشرط كشرط خيار وأجل ورهن وكفيل  
وأشهاد وعقود ووصف مقصود والبرائة من العيوب  
في الحيوان الرابع شرط ذكره شرط كبيع الثمار المنقطع  
بها قبل الصلاح يشترط في صحة البيع بشرط القطع  
ولو بيعت من مالك الأصل لكن لا يجب الوفا به  
في هذه الصورة وليس لنا شرط يجب ذكره لتصحيح  
العقد ولا يجب الوفا به علق **باب تقرير**  
**الصفحة** في أبواب البيع تتعدد بتفصيل الشئ  
وتتعدد البايع قطعاً وتتعدد المشتري على الأصح  
الآ في العرايا فيهما تتعدد بتعدد المشتري والبايع  
على الأربع **باب الخيار** ويشتر خيار المجلس  
في أنواع البيع كالصرف والطعام بالتمام واليسر  
والتولية والشريك وصالح المعاوضة ولا يثبت  
في الشركة والقراض والوكالة والوديعة والقارية  
والضمان والكتابة والرهن والإبراء والاقالة  
والحوالة وصالح الخطيئة وصالح المتعة ودم العهد  
والشفعة والوقف والعقود والقسمات إلا أن كانت

فيها

فيها رد والنكاح والصداق وعوض الخلع والمساقاة  
والمسابقة وأجرة العين والذمة والهبنة ولو بشرط  
ثواب على ما صحه في الروضة والمناهج تنها لأصلها في باب  
الخيار قال الأسنوي لكن المصحح في باب الهبة بثبوتها  
في ذات الثواب وحمل السبكي والبلقيني ما في باب  
الخيار على ما إذا أطلق أو شرط ثواب مجهول وقلنا  
به وهما ضعيفتان قلت ليس الأصل كما قالوا ولم يصرح  
في باب الهبة بتصحيح ثبوتها بل بناء على كونه بيعاً ولا يلزم  
من البناء التصحيح **ضابط** ما ثبت فيه خيار المجلس  
ثبت فيه خيار الشرط إلا ما شرط فيه القبض  
وهو الردوى والسلم وما يسرع إليه الفساد ومن  
يعتق على المشتري كما في الحاوي الصغير وحزم به  
الأسنوي والبلقيني في التدريب وما لا فلا **ضابط**  
يتبعض خيار المجلس ابتداء فيقع لواحد دون الآخر  
في صور الأولى إذا اشترى من أعترف بحريته الثانية  
إذا اشترى من يعتق عليه وقلنا الملك في زمن الخيار  
للمشتري يحرم البايع دونه وهو ضعيف الثالثة  
في الشفعة إذا اثنى الخيار للشفيع وهو ضعيف  
**ابضا قاع** إذا اجتمع الفسخ والإجازة بطلت  
الإجازة الآ في صورتين الأولى إذا اشترى عبداً  
بجارية واعتقها فالإجازة مقدمة في الأصح الثانية



او افسخ احد الوارثين واجاز الاخراج **قاعدة** كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد  
 اذا حدث عند المشتري الا ما كان لاستفلام  
 العيب للتقديم وكل عيب لا يوجب له لا يمنع الرد  
 الا اذا اشترى عبدا له اصبع زائفة فقصه وانزل  
 فانه يمنع الرد ولو وجد ذلك في يد البائع لم يرد به المشتري  
**صابط** العيب المثلث للخيار ما نقصت العين  
 او القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح والغائب  
 في جنس المبيع عدمه كالمخصص اذا كان في الرفيق  
 كما في كلام الشيخين ام في البهائم كما صرح به الجرجاني  
 وغيره والزنا والسرقة والاذياق والخرالناشي  
 من المعقود والصناعات المستحكمة وكون الارض منزلة  
 الجدا وثقيلة الخراج فوق العادة او يقربها ختازر  
 تغسد الزرع او قصا دون يزعون الابنية او لها  
 خراج حيث لاخراج لمثلها والبول في الفراش  
 في غير اوانه والموض والبله والبرص والجزام والبهيق  
 وكونه اصم او اقرع او اعور او اختس او اجهد  
 او اعشى او اختشم او ابكم او ارث لا يفهم او فاقد  
 الدوق او اغمه او ظفر او شعير او ابيضه في غير  
 اوانه او اذا اصبع او سن زائد او مقلوعه او ذا قروح  
 او تايل كثير او اصطكالك الكعبين وانقلاب القدمين

واثار

واثار القروح والكي وسواد السن وحفرها وكونه  
 غاما او ساجرا او قاذفا او مقاملا او تاركا للصلاة  
 او شاربا للخمر او محكما من نفسه او غنشي ولو  
 واضحا او محشا او رتقا او قرنا او احدثت به  
 اكبر او معتقة او من وجحة او من وجه او برقبته  
 دين لا دينه او مرتدا او كذابا او لا تخفى وهي  
 في سنة او حيا وزطرها العادات الغالبة وقلة  
 الاكل في الدابة لا الرقيق والجل في الادمية لا البهائم  
 وجراح الدابة وعصها ورفصها وخشونة شعرها  
 بحيث يخاف السقوط وشعرها ليسها وتشميسها  
 وبخاسة البيع ونزول الارض حيث ضر والرمي تحت  
 ارض البناو الحجر تحت ارض الزرع وحوضه البطيخ  
 لا الرمان هذا ما في الروضة واصحابها ويزاد عليها  
 الوشم واختلاف الاصداغ والاسنان وركوب  
 بعضها على بعض والحول وعدم نبات العانة  
 والفنة في الصوت والفسر الا ان عمل باليمين ايضا  
 ذكر ذلك سراج والطبري وغيرهما والخن وهو  
 تغير راحة الفرج وظهور قبالة بالوقت ولا يسه  
 ذكرها الروياني وكونها ممتلئة من دبرها ذكر  
 البلقيني والكذب نقله في الكفاية وجناية شبه  
 العهد في ما بحثه في المطلب والحمد اذا تاب في ما صححه



السبكي وجهان في الروضة والشرح بلا ترجيح  
وفيهما ان جنابة الخطا غير عيب ما لم تكسر  
وليس من العيوب كونه رطب الكلام او غليظ  
الصوت او عيب الادب او ولدنا او عينا او معينا  
او مجاما او اقولا او بنيا او عقيما او غير مختوف  
او يفتق عليه او الحنة من رضاء او نسيب او موطوءة  
ابيه او ابائيه وكيل او ولي او قطع من نخذه او سافه  
فلك يسير في الا في حيوان التضميم حيث منعهما  
**باب الا قاله** يجوز في البيع والسلم والوالد فيما  
صححه البلقيني تنوع الخوارزمي وقد مر في النسخ  
والصدوق فيما ذكره القاضي حسين في فناويه بنا على  
صحة العقد **باب** يصح قبل قبض البيع اعتاقه  
واستيلاده ووقفه وقسمته وابطاحه الطعام  
للفقراء والاقالة فيها وتزويجه لابيعة وكثابته ورهنه  
وهبته واقراضه والتصدق به ولجارتة وجعل اجرة  
او عوض صلح والتولية والاشراك فيه **باب التولية**  
**والاشراك** **قاعدة** لا يشترط العلم بالثمن قبل العقد  
الا في التولية والاشراك وكون الثمن مثليا الا فيما وفي  
الرويات وثمن الشفعة حيث كان الاول مثليا  
**ضابط** ليس لنا عقد بيع يسقط فيه جميع الثمن  
باثره غير المشتري بعه المذوم الا في التولية اذا حط

عن

من الاول **باب السلم ضابط** لا يجوز السلم فيما دخلته  
النار الا الدبس والفصل المصفي بها والسكوا والفائدة  
واللباء والجص والاجر على ما صححه في التصحيح وما  
الورد على ما رجحه في المهمات **باب القرض قاعد**  
ما جاز السلم فيه جاز قرضه وما لا فلا ويستثنى من  
الاول الجارية التي تحل للمقتضى كما ذكره الشيخان والدرهم  
المشوشه كما ذكره الرويان في البحر ويستثنى من الثاني  
الخمر كما صححه في الشرح الصغير وشفص الصدر  
كما نفله في المطلب من الا صباب ومنافع الاعيان  
فيما ذكره المتولى والمزوم به في الروضة عن القاضي  
حسين منع قرضها لمنع المسام فيها اما منافع الامة  
فالمصوح به في الشرح والروضة جواز السلم فيها  
فيجوز قرضها **باب الرهن قاعد** ما جاز بيعه  
جاز رهنه وما لا فلا ويستثنى من الاول المنافع  
يجوز بيعها بالاجارة دون رهنها لعدم تصور القبض  
فيها والدين يباع لمن هو عليه ولا يرهن عند والمدير  
يجوز بيعه لارهنه وكذا المعلق عتقه بصفة يمكن  
تسقيت حلول الدين المرهون يصح بيعه من المورثين  
ولا يصح رهنه عند بلدين اخر على الجديد ويستثنى  
من الثاني رهن المصحف والعبد المسلم من الكافر  
والسلاح من الحربي والام دون ولدها وعكسه



والباع قبل القبض **قاعن** قال الروني والباب الرهن غير  
مضمون الا في ثمان مسائل المرهون اذا تحول غصبا والمفوض  
اذا تحول رهنا والغارية اذا تحولت رهنا والمرهون  
اذا تحول غارية والمقبوض على السوم اذا تحول رهنا  
والمقبوض بالبيع الفاسد اذا تحول رهنا والبيع المقابل  
فيه اذا رهنه منه قبل القبض والمخالف عليه اذا رهنه  
منها قبل القبض **باب آخر** انواعه ذكر منها في الوصية  
ثمانية حجر الصبي والمجنون والسفيه والمراهق  
للمرثين والمرضى للورثة والمفلس لحق الغرماء والعبد  
لسيد والمرث للمسلمين وزاد في الكفاية الحجر  
على السيد في المكاتب وفي الجاني وعلى الورثة في التركة  
وزاد في المطالب الحجر العريب على المشتري في جميع  
ماله حتى يوفي الثمن على المشتري في جميع ماله حتى  
يوفي الثمن وعلى الاب اذا اعفاه ابنه بجارة حتى  
لا يبيعها قاله القاضي حسين والمتولي وزاد السكي  
الحجر على الممنوع من وفاء دينه وماله لا يد اذا انفسه  
الغرماء في الاصح وزاد الاستوى اذا رد بعيب  
فله حبس السلعة ويجزى على الباع في بيعها حتى  
يودي الثمن قاله المتولي وعلى من غنمها من ثوب  
مديون قد استرق حتى يوفي وعلى المشتري في البيع  
قبل القبض قاله الجرجاني وعلى العبد المادون للغرماء

وعلى

وعلى السيد في نفقة الزوجة حتى يعطيها بدلها  
وعلى مالك دار قد استخفت العدة فيها بالجل أو الأفر  
وعلى من اشترى عبد اشترط العتق وفي المتولد  
وفيما اذا اعتق شريكه الموصى نصيبه اذا قلنا لا يسرى  
الا بدفع القيمة وفيما استوجر على العمل فيه حتى يفرغ  
ويعطى أجرته وفيما اذا قال شريكان لعبد بينهما  
اذا امتنا فانت حر فمات احدهما فليس لوارثه النصف  
فيه بالبيع ونحو ونصيبا الاخر مدبر حتى يموت فيعتق  
كله وفيما اذا فعل المشتري الدابة ثم اطلع على عيبها  
وقلعه بعينها فربها وترك له البطل اجبر على قبوله  
وهو اعراض عنه في الاصح فيكون للمشتري لو سقط  
وتمتع عليه بعهده كدار المعتق وفي ما اذا اعراضنا  
للدين وتمتع ببيعها قبل بلا البيت وفيما اذا خلط المفوض  
بما لا يتمز عليه به له ويجزى عليه فيه الى رد البطل  
وفي ما اذا اوصى بعين يخرج من اثنت وباقى ماله  
غائب فيجوز على الموصى له في الثلثين لاحتمال التلف  
وفي الثلث على الاصح لعدم تمكن الوارث من الثلثين  
وفي ما اذا اقام شاهدان على ملك ولم يعد لا يمتنع  
على صاحب اليد البيع ونحو بعد حيلولة الحاكم وقبلهما  
على احد الوجهين وفيما اذا اشترى عبد بثوب  
وشرط الخيار لمالك العبد فمالك له فيه ويبقى الثوب



على ملك الآخر ليلا يجفعا في ملك واحد ولا يجوز ملكه  
التصرف فيه وفيما اذا اجل الواهن الموهنة وهو  
معسر فلا ينقذ الا استيلاذ ومع ذلك لا يجوز  
بيعها في الاصح لا بها حامل يجوز ولا بعد الولادة حتى  
تسقيه اللبن ويحد من صفة حرقا من سفر المشتري  
بها في ملك الولد وفي ما اذا اعطا الغاصب القيمة  
للمخلولة ثم ظهر المصوب فله حبسه الى استرداده  
القيمة ويلزم من حبسه امتناع تصرف مالكه  
فيه بطريق الاول وفي بدل العين الموصى بمنفعتها  
اذا تلفت فتنتع على الوارث التصرف فيه لانه  
يستحق عليه ان يشتري به ما يقوم مقامه وفي  
ما اذا اعطى لعبد قوته ثم اراد عند الاكل ابداله  
لم يكن له ذلك قاله الوهابي وقيد هذا بما اذا  
تضمن من الابدان تاخر الاكل وفيما اذا اذاعناق  
عبد فليس له التصرف فيه وان لم يخرج عن ملكه  
وفيما اذا دخل وقت الصلاة وعينه ما ينظر به لم  
يصح بيعه ولا هبته وفي ما اذا وجبت عليه كفارة  
على الفور وفي ملكه ما يكفر به فقياس ما سبق  
امتناع تصرفه فيه وفيما اذا كان عليه دين لا يرجو  
وفاءه او وجبت عليه كفارة لا يحمل له التصرف  
بما معه ولا هبته ولكن لو فعل ففي صحته نظر هذا

ما ذكره

ما ذكره في المهمات قال الشيخ وفي الدين في النكح  
وبقيت مسايل اخر منها الحجر على المالك قبل  
اخراج الزكاة وعلى الوارث في العين الموصى بها قبل  
القبول وعلى السيد في ما يبدل العبد المادون اذا ركب  
دينون واذا اشترى شرا فاسدا او قبض الثمن فله  
الحبس الى استرداده على راي ويلزم منه امتناع التصرف  
وحجر القاضى ~~على من ادعى عليه~~ بلدين في جميع  
ماله اذا اتهم وقد اقام المدعى شاهدين ولم يركب على راي  
والحجر على النائم قال القاضي حسين وعلى المشتري  
اذا احرس في مجلس البيع فان احكام بنوب عنه فيما  
قاله الوافعي وعلى الوافعي في الموقوف انه ملكه **ضابط**  
قال المحامي في المجموع الحجر اربعة اقسام الاول يثبت بلا  
حاكم وبيته بدونه وهو حجر المجنون والمغنى عليه  
والثاني لا يثبت الا بحاكم ولا يقع الا به وهو حجر  
السفيه الثالث لا يثبت الا بحاكم وفي انفاكاه  
بدونه وجهان وهو حجر المفلس الرابع ما يثبت بدونه  
وفي انفاكاه بدونه وجهان وهو حجر الصبي اذا  
بلغ رشيدا **باب النسل** هو اقسام اربعة  
يكون بيها بان يصلح من العين المدعاة على  
عين اخرى ثابته ان يكون احاده بان يصلح منها  
على سكنى داره او شئ من منافعها ثابته ان يكون



اجاره بان يصلح منها على سكنى داره او شي من  
منا فعه سنة ثلثها ان يكون عاريه بان يصلح  
منها على سكنها فان عين ملك كانت عارية موقته  
والا فطلقه لا يعها ان يكون هبة بان يصلح من  
العين على بعضها خاسما ان يكون ابرا بان يصلح  
من الدين على بعضه ذكر هذه الخمسة الواقعي  
سما وسمها ان يكون فسخا بان يصلح من المسلم  
فيه على راس المال قبل القبض قاله ابن جرير الطبري  
في المهمات وهو صحيح ما نش على القواعد كما قال  
الاصحاب ان بيع المتبيع قبل القبض للبايع بمنزل  
التمن الاول اقاله بلفظ البيع سابعها ان يكون  
سلما بان يجعل العين امانة راس مال سلم نقله الاشعري  
عن ابن جرير ثلثها ان يكون حيا له كقوله صا لحنك  
من كذا على رد عيدي ثاسعها ان يكون خلفا  
كقولها صا لحنك من كذا على ان تطلقني طلقه  
عاشرها ان تكون معاوضة من وم العمد كقوله  
صا لحنك من كذا على ما استحقه عليك من قصاص  
نفس او طرف حاوي عشرها ان يكون فدا كقوله  
للحرى صا لحنك من كذا على اطلاق هذا الاسير  
ذكر هذه الاربعة في المهمات وقال اهلها الاصحاب  
وهي واردة عليهم بجزء **باب الموالاة** في حقيقتها

عشرة اوجه

عشرة اوجه اصحها بيع دين بدين جواز للمراجعة  
وقيل عين سكنى وقيل عين دين وقيل ليست بيها  
بل استيفاء وقرض وقيل لا تمض واحدا وانما الخلاف  
في القلب فان غلب البيع جرت الاوجه السابقة  
فهذه تسعة والفاشر ضمان ابراء **باب الضمان**  
**قاعن** ما صح الرهن به صح ضمانه وما لا فلا ويستثنى  
من الثاني ضمان العهد ورد الاعيان المضمونة يصح  
ضمانها لا الرهن بها **صابط** ليس لنا ضمان دين  
بفقد عين معينه لا يتعدى الى غيرها الا فيما اذا  
اعاره شيئا لبرهنه **قاعن** من ضمن بالاذن رجع  
وان ادعى بلا اذن ومن لا فلا وان ادعى باذن  
ويستثنى من الاول صور احدها ان يكون الضمان  
بالاذن قد ثبت بالبينة وهو منكر كما اذا ادعى على  
زيد وعلى غايب اتعا وان كلاهما ضمن ما على  
الاخر فانكوزيد فاقام المدعى بينه بذلك واتخذ  
من زيد فلا رجوع لزيد على الغايب في الاصح لانه  
مطلوب بزمه فلا يطالب به غير طالبه **باب الابطال**  
**قاعن** لا يصح الابرا من المجهول الا في صورتيه  
ابرا الدية وما اذا ذكر غاية يتحقق ان حقه دونها  
**قاعن** لا يصح الابرا عما لم يجب ولو جرى سبب  
وجوبه في الاظهر الا في صورة وهي ما لو حقر ببرا



في ملك غيره بلا اذن و ابراه المالك ورضي بتقاضيها وانه  
 يبرأ مما يقع فيها قاله صاحب البيان في فتاويه **باب**  
**الشركة** **صاحب** اذا انفرد احد الشريكين يقبض  
 شيء فهل يشترك فيه الاخر هو اقسام الاول ما يشترك  
 فيه قطعا كبيع الوقف على جماعة لانه مشاع الثاثل  
 في لا قطعا كما لو ادعى على ورثته ان مورثكم اوصى لي  
 ولزيد بكذا واقام شاهدا وحلف معه واخذ نصيبه  
 لا يشترك في الاخر قطع فيه به الرافعي الثالث ما يشترك  
 فيه على الاصح كما لو قبض احد الورثة من الدين قدر حصته  
 فلاخر مشاركة في الاصح او احد الشريكين باذن  
 صاحبه من الدين في الدفعة على ان يختص به فالاصح  
 لا يختص الرابع لا على الاصح كما لو ادعى الورثة بطلانهم  
 واقاموا شاهدا وحلف بعضهم فان الحالف ياخذ نصيبه  
 ولا يشترك فيه غيره على الصحيح المخصوص لان اليمين  
 لا يجري فيها **باب الوكالة** **قاعق** من جهة صحت  
 معه ما شرع الشيء صح فوكيله فيه غيره وتوكله فيه  
 عن غيره ومن الاقوال شيء ويستثنى من الاول العبادات  
 البدنية الاصح والصوم عن الميت والمقصود والايمان  
 والندور واللعان والابلا والقسامة والشهادات  
 المحلولة اداء وتعليق الطلاق والعق والندب والظهار  
 والاقراء وتعيين المطلقة والعق والاختيار والظهار

له الاخذ وكسر الباب دون التوكيل فيه والوكيل  
 والعبد المأذون لا يفد ران على التصرف ولا بوكالات  
 اذا لم يودن لهما والولي اذا نهته عن التوكيل والسفيه  
 المأذون له في التكاح ليس له التوكيل فيه حكاه الرافعي  
 عن ابن كح لان حجج لم ترتفع الا عن ما شرته قال  
 في الكفاية والعبد كذلك والمرأة لا يجوز ان تتوكل  
 الا باذن زوجها قاله الماوردي والرويانى لانه امر  
 يجوز الى الخروج ويستثنى من الثاني مسائل فيها  
 الاعنى يوكل في النفود وان لم يقدر عليها ومنها المحرم  
 يوكل في التكاح من يحق له بعد التخلل ومنها المعلق  
 الطلاق في الدورى على ايقاعه بنفسه ويقع من  
 وكيله ومنها الامام الاعظم اذا كان فاسقا لا يخرج  
 الا باحى ولا تنقض ولا يشهد ولكنه ينصب القضاة  
 حتى يزوجوا حكاها المتولى عن القاضي حسين وعلمه  
 بانا انما لم نعزله بالفسق لخوف الفتنة وليس  
 في منعه من القضاة والخروج اشارة فتنه وصححه  
 السبكي ومنها المرأة يوكلها الولي لتوكل رجلا منه في  
 تزويج ابنته فانه يصح على النص ومنها من له قصاص  
 طرق وحده قدق يوكل فيه ولا يباشر بنفسه خوف  
 الخيف ومنها المرأة توكل في الطلاق في الاصح ولا يباشر  
 بنفسها ومنها توكيل الكافر في شئ الاسلام يصح في الاصح



ومنها توكيل المفسر موصرا في نكاح انه يجوز كما في  
فتاوى البغوي ومنها توكيل شخص في قبول نكاح  
اخوته ومخوها **باب الاقرار ضابط** قال في الرونق  
الاقرار اربعة اقسام احدها لا يقبل بحال وهو  
اقرار المحتون الثاني لا يقبل في حال وهو اقرار المفسر  
الثالث لا يصح في شيء ويصح في غيره وهو اقرار  
الصبي في الوصية والتبدير والعبد والسفيه  
في الحدود والقصاص والطلاق الرابع الصحة مطلقا  
وهو ما عدا ذلك **قاعده** من ملك الاشياء ملك  
الاقرار ومن لا فلا ويستثنى من الاول الوكيل  
في البيع وقبض الثمن اذا اقر بذلك وكذبه الموكل  
لا يقبل قول الوكيل مع قدرته على الاشأ وولي  
السفيه ملك تزوجه لا الاقرار به والورث  
الموسر ملك انشاء العتق لا الاقرار به وصت  
الثاني المرأة يقبل اقرارها بالنكاح ولا تقدر  
على انشاء والمريض يقبل اقراره بمبته وانفاض  
للوارث في الصحة فيما اختاره الوافي والانسان  
يقبل اقراره بالرق ولا يقدر على ان يرق نفسه  
بالانشاء ذكره الامام والقاضي اذا عثر  
فأقر امين انه تسلم منه مال الذي في يده وانه لفلان  
فقال القاضي بل هو لفلان قبل من القاضي ولم يقبل

من

من الامين والاعني يقرب بالبيع ولا ينشيه والمفسر كذلك  
ولورد المبيع بعيب ثم قال كنت اعتقته قبل  
ورود الفسخ ولا يملك انشاء حينئذ ولو باع الحاكم  
عبداني وفاكين غائب فحضر وقال كنت اعتقته  
قبل مع انه لا يملك انشاء حينئذ **قاعده** قال ابن  
خير ان في اللطيف اقرار الانسان على نفسه مقبولة  
وعلى غيره غير مقبولة الا في صورة وهي ما اذا  
اقر جميع الورثة نوارث ثبت نسبه ولحق من افروا  
عنده قلت قد يضمن اليها صورة ثانية وهي ما ذكره  
البغوي ان اقرار الامام بحال بيت المال نافذ بخلاف  
اقرار الوصي والقيم على محوره قال ابن خيران  
وكل من اقر بشيء يضر به غيره لم يقبل الا في صورة  
وهي ان يقر العبد يقتل او قطع او سرقة فيقبل  
وان صر يمينه باقامة المرحله وكل من اقر بشيء  
ثم رجع لم يقبل الا في حدود الله تعالى قلت يضمن  
الى ذلك ما اذا اقر الاب بعني لابن فانه يقبل حوجه  
كما صحه النووي في فتاويه وليس في الروضة نص صحيح  
**قاعده** قال في الشخص كل من له على رجل مال في ذمته  
فاقر به لغيب قبل الا في ثلاث صور اذا اقرت المرأة  
بالصداق الذي في ذمة زوجها واذا اقر الزوج بما  
تعالج عليه في ذمة امراته واذا اقر بما وجب له من ارش



جناية في بدنه قال الرويان في الفروق هذا اذا منعنا  
بيع الدين في الذمة واوجبنا رضی المحال عليه في الحوالة  
والا فيصح الاقرار بما ذكر وحل الرافعي ما ذكره  
صاحب التلخيص على ما اذا اقرب بها عقيب بنوتها  
بميت لا يحتمل جرياننا قل قال لكن سائر الدون  
ايضا كذلك فلا ينتظم الاستثنا **قاعن** الاقرار  
لا يقوم مقام الانشاء لانه خير محض بدخله الصدق  
والكذب نعم بواحد ظاهرا بما اقرب ولا يقبل  
منه دعوى الكذب في ذلك ومن فروعه اذا اقر  
بالطلاق فقد ظاهرا لا باطنا وحكي ومجده انه اذا من  
بالطلاق صار انشا حتى يحرم عليه باطنا ومنها  
اختلغا في الرجعة والعدة باقية فادعاهما الزوج  
فالقول قوله ثم اطلق عليه جماعة منهم البغوي انه  
قام مقام الانشاء ومنها لو قال تزوجت هذه لامة  
وانا اجد طول حرق ففي نصه امرها تبين مطلقه  
فلو تزوجها بعد عادت بطلقته وقال العراقيون  
هي فرقة فسخ لا تنقض العدة ومال اليه الامام  
والغزالي وفي مناوي القفال لو ادعت عليه انه  
نكحها وانكر من الاصحاب من قال لا تحل لغيره وهو  
الظاهر ولا يجعل انكاره طلاقا بخلاف ما لو قال  
انكحها وانا اجد طول حرق لانه هناك اقرب بالنكاح

وادعي

٢٤٤  
وادعي ما يمنع صحته وهناك يقر اصله وقيل بل  
يتألف الحكم به حتى يقول ان كنت نكحتها فقد  
طلقتها نقله الرافعي ومنها لو قال طلقك ثلاثا  
بالف فقالت بل سالتك ذلك وطلقتني واحده  
فلك ثلث الالف قال الشافعي ان لم يطل الفصل  
طلقت ثلاثا وان طال ولم يمكن جعله جوابا  
طلقت ثلاثا باقراره ومنها لو اقر الزوج بمفسد من  
احرام او عتق او رده وانكرت لم يقبل قوله عتقها  
في المهر ويفرق بينهما بقوله قال اصحاب القفال  
وهو طلقه حتى لو نكحها عادت اليه بطلقتين  
**قاعن** من انكر حقا لغني ثم اقرب قبل الا في صور  
منها اذا ادعي عليها زوجية فقالت زوجني الولى  
بغير اذني ثم صدقته قال الشافعي لا يقبل واتخذ  
به اكثر العراقيين وقال غيرهم يقبل وصحة  
الغزالي ومنها لو قالت انقضت عدتي قبل ان تزوجني  
ثم صدقته ففي قولها قولان **قاعن** كل من اخبر  
عن فعل نفسه قبلناه لانه لا يعلم الا من جهرته  
الا حيث يتعلق به شهادة كشهادة الموضع وروية  
الهلال ونحوه او دعوى كولاذه الولد المجهول واستلحاقه  
من المرأة ويباني لهذا انتم في باب الشهادة ان  
**قاعن** كل ما لا يثبت في الذمة لا يصح الاقرار به ومن



فروعه ما في فتاوى النورى لواقربان في ذمته لزيد  
 شريكات نحاس لم يصح لان الشبهات لا يتصور بثوبها  
 في الدائمة لا سيما لعدم صحتها السلم فيها ولا بدل منلق  
 لا بد غير مثليه **باب العارية قاعده** لا تجب  
 الاعادة الا حيث تعينت لدفع مفسد كدفن ميت  
 حيث تقدر الا استيجار جز ما وفي وضع الجوع  
 على القديم وفي كتاب كتب عليه سماع اخر باذن  
 صاحبه على راي الزبيرى وصححه ابن الصلاح  
 والنورى في كتابيهما في علوم الحديث والبلقينى  
 في محاسن الاصطلاح **قاعده** العارية لا تلزم الا  
 في صور احدهما ان يعير لدفن ويدفن فلا يرجع  
 حتى تتدر من الثانية اذا كفنه اجنبى فانه  
 باق على ملكه كما صححه النورى وهو عارية لارفة  
 كما قاله الفزاري الثالث قال اخير وادارى بعده  
 موت لم يرد شئ ليس للوارث الرجوع قاله الرافى  
 الرابع اعارة سفينة فوضع فيها مالا لم يكن له  
 الرجوع مادامت في البحر الخامسة اعارة لوضع  
 الجذوع لم يرجع على راي والاصح انه له الرجوع  
 بمعنى انه يمتيز بين التبقية باجق والقتل  
 مع ضمان النقص **قاعده** العارية مصنوعة في يد  
 المستعير الا في ثلاث صور اذا احرص وفي هذه صيد

وقلنا

وقلنا بنزوال ملكه عنه فاعاره لم يضمنه مستعير  
 ذكرها الرويات في الفروق واذا استعار شيئا  
 ليرهنه يدين فنلق في يد المرتين فلا ضمان  
 واذا استعار من المستاجر او الموصى له بالمنفعة  
 فلا ضمان على الاصح لان المستاجر لا يضمن وهو نائب  
 عنه **قاعده** ليس لنا عارية عين العين الا في اعارة  
 الغنل للضراب قطعا والشاة لاخذ لبنها والبقرة  
 لاخذ عثرها عند القاضي ابى الطيب ومن تبعه  
**باب الوديعة ضابط** العوارض المقتضية  
 لضمانها عشق قال الدميرى في منظومته  
 عوارض التضمن عشر ونعما ونسفر ونظما وحجدها  
 وتلك ابصاة ودفع مملوك ومنع ردها وتضييع حكي  
 والانساع وكذا المخاضة في حفظها ان لم يزد من خالفه  
 كل من ضمن الوديعة بالاثلاق ضمنها بالتفريط الا الصبي **قاعده**  
 المميز فانه يضمنها بالاثلاق على الاظهر ولا يضمنها  
 بالتفريط قطعا لان المفريط هو الذي او دعه **باب**  
**الغصب قاعده** كما جاز بيعه فعلى متلفه القيمة  
 الا في صور العهد المرتد والمجارب وتارك الصلاة  
 والزاني المحض ويتصور الاحضان في كافر زنا  
 وهو محضى والحق بدار الحرب فاسترق  
 قال المرعشى وكل ما وجبت فيه القيمة على متلفه



جاز بيعه الا في صور ام الوله والحر والوقف والمسجد والمعدى  
 الواجب والضحايا والعقيقه وصيده الحرم وشجر  
 وستور الكعبه **قاعدة** قال في التدریب كل من غصب  
 شيئا وجب رده الا في صور مسطرة الخيط واللوح  
 والمخط حيث لا يتميز والخمر غير المحترمة والعصير  
 اذا تحرق في يدك والسادسة خبز غصب مال حرز  
 قال ولا يملك بالغصب الا في هذه الصور اذ لا احترام  
 هنا **قاعدة** قال في التدریب هو نه الود واجبة على  
 الغاصب بلا خلاف الا في صورة واحدة وهي الخمر  
 المحترمة قالوا يجب فيها التخلية عند المحققين  
**باب الاجازة قاعدة** لا يجوز اخذ الاجرة على  
 الواجب الا في صور منها الارضاع وفيها بدل الطعام  
 للمضططر ومنها تعليم القرآن ومنها الرزق على القرضا  
 وهو محتاج حيث يقين ومنها الحرق حيث تعينت  
 ومنها من دعي الى تحمل شهادة تعينت عليه بخلاف  
 ما اذا جاءه الحمل وبخلاف الاداء فانه فرض توجه  
 عليه وهو ايضا كلام يسير لا اجرة لمثله نعم له اخذ  
 الاجرة على الركوب ويجوز اخذها على فروض الكفاية  
 الاجها و صلاة الجنائز **قاعدة** قال البلقيش  
 لا يقابل شيء مما يتعلق ببدن الحرباء بالعرض اختيار  
 الا في ثلاث صور منقصة ولبن المرأة وبضعها  
**باب الهبة قاعدة** جاز بيعه جاز هبته ومالا

فلا ويستثنى من الاول ثلاث صور المنافع بتابع بالاجارة  
 ولا تذهب وما في الذمة يجوز بيعه سلا الهبة كوهبات  
 الف درهم في ذمتي ثم تعينه في المجلس صرح به الفاضل  
 حسين والامام وغيرهما والحال الذي لا يصح التبرع به  
 ويجوز بيعه كمال المريض ويستثنى من الثاني صور  
 منها ما لا يصح بيعه لقلته كحبة خنطة ونحوها قال  
 النووي تصح هبته بالاختلاف لكن وقع في كلام الرافعي  
 ما لا يتناول كحبة خنطة وزبيبه لا تباع ولا تذهب  
 واسقطه من الروضة لوقوعه في ضمن تحت قال الشيخ  
 ولما الدين والحق الجواز اليه مال السبكي فان الصدقة  
 بغيره يجوز وهي نوع من الهبة ومنها لو جعل ثابته  
 اضحية لم يجز بيع نمايتها من الصوف واللين وتصح هبته  
 قاله في الحر ومنها حبل الهبة قبل الدباغ يجوز على  
 الاصح في الروضة في باب الابنة لانها اخذت من البيع  
 ومنها لا يصح بيع المتجر ما يجز في الاصح لان حق  
 الملك لا يباع ويجوز هبته صرح به الدارمي وعبارة  
 الروضة عن الاصحاب لو نقله الى غير صار الثاني احق  
 به ومنها الدهن الخمس يجوز هبته كما قاله في الروضة  
 تفقها وصرح به في البحر ومنها الكلب تصح هبته نص  
 عليه الشافعي ومنها تصح هبة احد الضربتين نوبتها  
 للآخرى قطعا ولا يصح بيع ذلك ولا مقابلته بعوض



ومنها الطعام اذا غنم في دار الحرب يصح هبته  
المسلمين له بعضهم من بعض لياكلوه في دار الحرب  
لا يتابعهم اياه **فأعلن** لا تصح هبة المجهول الا في صور  
سبنا اذا لم تغنم الورثة مقدار ما لكل منهم من الارث  
كما لو خالف ولدين احدهما مخنث ذكره الرافعي في الفرائض  
فقال لو اصاب الدين وقف المال بينهم على سبب او تقا  
حاز قال الامام ولا بد ان يجري بينهما تواهب والا يبق  
المال على صورة التوقف وهذا التواهب لا يكون الا عن  
جهالة لكنها تختم للضرورة ولو اخرج بعضهم نفسه  
من البنين وو هبه لهم عن جهله صحت الهبة وان كان  
مجهول القدر والصفة للضرورة قاله الرافعي في باب  
الصيد ومنها اختلاف الثمار والحجارة المدفونة في البيع  
والصبيح للضرر **وتم قاله الرافعي في باب الصيد** ومنها  
اختلاف الثمار والحجارة المدفونة في البيع والصبيح  
في الغصب ونحوه على ما صرح حوايه في مواضعه  
**كتاب الفرائض صابط** الناس اقسام اقسام  
لا يرث ولا يرث وهو العبد والمرث وقسم يرث  
ولا يرث وهو المبعوض وقسم يرث ولا يرث وهو  
الاتصاف وقسم يرث ويرث وهو من ليس  
به مانع مما ذكر الامور التي تغرم على موتها  
التي هي خمسة عشر الاول الزكاة الثاني حق الجارية

الثالث

٢٤٧  
الثالث الرهن الرابع البيع اذا مات المشتري مفلسا  
الخامس محصة المعاملة في ربح القراض السادس  
المقتدر عن الوفاة بالحل السابع نفقة الامة الزوجة  
الثامن كسب العبد بالنسيئة الى زوجة التاسع القدر  
الذي يستحقه المالك من مال الكفاية العاشر الغاصب  
اذا اعطى المقيمه للخيولة ثم قدر عليه رده ورجع  
بما اعطاه فان كان ثاقفا فخلق حقه بالمقصوب  
وقدم به نص عليه في الام وحكام في المطلب  
الحادي عشر المال المقترض الثاني عشر نصف ارض  
المهر للمطلق قبل الوطى الثالث عشر المذور والصدق  
بعينه الرابع عشر رد المشتري البيع بعيب ومات  
الباع قبل قبض الثمن قدم به المشتري الخامس عشر  
التفيع مقدم بالشفص اذا دفع عند الورثة قطعا  
في الاعيان والحقوق وبيان الطلاق الجهم واليمين  
المقوجة عليه وعلى الاصح في خيار المجلس واستيفاء  
المستأجر اذا مات في اثنا الاجارة ولا يقوم مقامه  
قطعا في ثمن الطلاق الجهم ولا على الاصح في الميا  
على حول الزكاة واعمال الحج وايمان القسامة والقبول  
في البيع **صابط** الحقوق في المورثة اقسام لا تثبت  
جميعهم على الاشتراك ولكل واحد منهم حصته سواء  
تراك شركاؤه حقوقهم ام لا وهو المال وما ثبت لهم



على الاشتراك ولا يملك احدهم على الاخر شيئا  
وهو القصاص وما يثبت لكلهم ولكل واحد منهم استيفاءه  
بنظامه وهو حد القذف وما يثبت لهم واذا عفى  
بعضهم توفى على الباقيين وهو حق الشفعة **الطيفه**  
ام ورث السدس وليس لولدها ولد ولا ولد اب  
ولا عدد من الاخوة والاخوات وذلك في مسئلة  
زوج وابوين وورثت الربع كذلك في زوجة وابوين  
**اخرى** لنا حدة ورثت مع امها بالجد ودة وصورتها  
ان تكون ام والد الميت وامها ام ام امه بان يتزوج  
ابوه بنت خالته وامه موجوده وتخلف ولدا فيكون  
الولد فتخلف ام ابيه وامها التي هي ام ام امه  
ورثا ن السدس ذكرها القاضي ابو الطيب  
ولا نظير لها **ضابط** يقع التوارث من الطرفين  
في النسب الابن الاخ يرث عنه ولا يرثه وكذلك  
العم يرث ابن اخيه وابن العم يرث عمه وابنة  
للأم ولد بنتها ولا عكس وفي الزوجية الابنة  
في القدم ترثه والاب يرثها ولا يقع التوارث في الولد  
من الطرفين الا فيما اذا ثبت لكل منهما الولد اعلى  
الاخر كان اعلى الذي عدا ثم لحق به ارحب  
ثم اسلم العبد المعتق واسترق سيد بنسبه  
او شرا فاعتقه وكان تزوج عبدا للمعتقة فالولدها

ذكرا

ذكرا فهو حر يتعالا له فكر واشترى عبدا فاعتقه  
فاشترى هذا المعتق ابانين واعتقه فقد جبر  
عتقه للاب ولا ابنه من مولى الام الى هذا الولي  
الذي اعتق اباه فالولا ثابت لكل منهما على الاخر  
للان على المعتق بما شق عتقه وللمعتق على  
الابن بعتقه اباه وكان اشترى اختا  
امها وعتقت عليها ثم اشترت الام ابانين  
واعتقه فللبنتين الولد اعلى امها بالميا شقة ولقهما  
عليهما الولد باعتاق ابيهما **ضابط** لا يساوي الذكر والانثى  
الاخوة الا شقا الا في المشتركة **ضابط** الاخوة للام  
خالقوا غيرهم في اشياء يرثون مع من بدلت  
به وهي الام ويحبونها من الثلث الى السدس  
ويرث ذكرهم المنفرد كانشاهم المنفردة ويستويان  
عند الاجتماع ويشتركون في الاشياء المشتركة وذكرهم  
لدى محض انثى ويرث **ضابط** كل حقة في وارثه  
الا مريم بذكر من اشياء **ضابط** لا ينقلب احد  
الى التقصيص بعد ان يفرض له الا الجدة في الاكدره  
**ضابط** لا يجمع احد بين فرضين اصلا ويجمع بين  
الفرض والتقصيص الا في بنت هي اخت لاب فانها  
ترث بالتيوة فقط في الاصح **قائل** شخص ولد  
مسلم وورث من كافر وصورت ان يموت الذي



عن ربيعة حامل فسلم الام قبل الوضع ذكره  
 الرافي **اخري** قال الاستوى رجل نكح حرة  
 نكحها صحيحا ومع ذلك لا ترثه اذا مات وصورتها  
 ماذكر القفال في فتاويه انه لو طلق رجعا وادعى  
 ان عدتها انقضت بولاده واسقط منه وجاز  
 له نكاح اخاتها واربع سواها فلو كذبته  
 لم يوثر تكذيبها في ذلك نعم يوثر بالنسبة الى حقها  
 حتى انه يجب الاتفاق عليهما ولو مات ورثته  
 المطلقة خاصة **ضابط** ولاد الاخوة بمنزلة ابائهم  
 الا في مسائل الاولى ولد الاخوة للام لا يرثون بخلاف  
 ابائهم الثانية يجب الاخوان الام من الثلث الى السدس  
 بخلاف اولادها الثالثة يشارك الاخوان الاشقاء  
 الاخوة للام في الميراث ولا يشاركهم اولاد الاشقاء  
 الوأب بعد الجد لا يجب الاخوة ويجب اولادهم الخامسة  
 الاخ يعصب اخنته وابن الاخ لا يعصب اخنته  
 لانها من الارحام السادسة الاخ لا يوثر ويجب  
 الاخ للاب ولا يحبه وله بل يجب وله بالاخ للاب  
 السابقة اولاد الاخ اذا كانت عماتهم عصبات  
 لا يرثون شيئا واباؤهم يرثون **باب الوصايا**  
**ضابط** لا تصح الوصية بكل المال الا في صور الاولى  
 له عبيد لا مال له غيرهم واعتقهم وماتوا اعتقوا في قول

ابن عباس

قبل  
 ص

ابن عباس ونقل الرافي ترجيحهم عن الاستاذ  
 ولم يذكر ترجيحهم عن الثانية المستأمن اذا وصى  
 بكل ماله صح الثالثة من ليس له وارث نكاح  
 فاوصى بكل ماله يصح في وجه **كتاب النكاح**  
**ضابط** قال البلقيني ليس لنا عبادة شرعت من  
 عهد آدم الى الان ثم يستقر في الجنة الا الايمان  
 والنكاح **قاعدة** كل عضو حرم النظر اليه حرم  
 مسه ولا عكس الا الفرج فانه يحرم نظره  
 في وجهه ويجوز مسه بلا خلاف **قاعدة** لا يباشر  
 مسلم عقد كافر بغير وكالة الحاكم والمالك  
 وولي المالك المسلمة او الممثلة وولي المهر عليه  
 المسلم **قاعدة** لا يدخل الموصى في تزويج الانثى  
 الا في امه البنية **ضابط** الولي في الاجبار انقسام  
 احدها يجبر ولا يجبر هو الاب والجد في البكر  
 والمجنونة والمجنون الثاني لا يجبر ولا يجبر  
 وهو السيد في العبد على الراجح فيها الثالث يجبر  
 ولا يجبر وهو السيد في الامن الرابع عكسه وهو  
 الولي في السيد **الصور التي يزوج فيها الحاكم**  
**عشرون** الاولى عدم الولي حيا او شرعا بان يكون  
 فيه مانع من صغر او جنون او فسق او سفه ولا ولي  
 بعد منه الثانية فقد بحيث لا يعلم موته ولا حياته



ولم ينته الى مدة يحكم فيها بموته الثالثة احرامه  
الرابعة عضله الخامسة سفره الى مسافة قصر  
السادسة جسده بحيث لا يصل اليه الا السجبان  
السابعة والثلاثون ثوابه وتعززه والثامنة  
والعاسر والحادية عشر اذا اراد نكاحها لنفسه  
او صغله العاقل او ولد ولد وهو غير مجبر  
فانه يقبل في الصور الثلاث ولا يتولى الطرفين  
الثانية عشرة امة المحجور حيث لا اب له ولا جد  
الثالثة عشرة المجنونة ابالة حيث لا اب لها  
ولا جد الواحدة عشرة امة الرشيق التي لا ولي  
لها الخامسة عشرة امة بيت المال السادسة  
عشر الامة الموقوفة السابعة عشر الى العشرين  
مستولقة الكافر ومديونة ومكاتبته ومن علق  
عقلها بصفة اذا كن مسلمات وقدالت  
في هذه الصور كراسه سميتها الزهر اليا سم  
فيما يزوج فيه الحاكم **باب محرمات النكاح ضابط**  
يسرم من الرضاع ما يحرم من النسب الاربعة  
ام صغرة ولدك وبناتك وصغرة اخيك وحفيدتك  
وقد تظلمها بعضهم في قولهم **له**  
اربع في الرضاع هن خلال **و** اذا ما نسبتهن حرام  
جدة ابن واخنة ثم امره **لا** خيم ومافد والسلام

وزاد

وزاد في التجيز ام العم وام الخال واخا الابن وصورته  
في امة لها ابن ارتضع من اجنبية لها ابن فدا الابن  
اخو ابن المرأة المذكورة ولا تحرم عليها ان تتزوج به  
وهو اخو ابنا وقد دلت على البتتين فقلت  
واخو وام ابن وعم وخالت زاده بعدها نام همام  
**باب الخيار ضابط** العيوب الموجبة للفسخ في النكاح  
اذا علمت بها المرأة قبل النكاح فلا خيار لها الا العنة  
على الاصح **باب الصداق قاعن** يجوز اخلاء  
النكاح من تسمية المهر الا في اربع صور المحجورة  
والرشيق اذا لم يفرض والوكيل عن الولي حيث لا تفريض  
والزوج المحجور اذا اتفقوا على مسعى اقل من مهر مثل  
الزوجة **قاعن** لا يفسد النكاح بفساد الصداق  
الا في صورتين الشغار واذا تزوج العبد بجرة على  
ان تكون رقبته صداقها باذن السيد **باب القسم**  
**قاعن** قال البلقيني كل من استحققت النفقة من روجه  
غير رجب استحققت القسم الا الواهية ومن تخللت  
لمرض وقد سافر بجميع نساياه والمجنونة التي يخاف  
منها لا قسم لها واذا لم يظهر منها نشوز ولا امتناع  
فالنفقة واجبة قلته تخريجا انتهى **باب الطلاق**  
**ضابط** قال في الرونفق واللباب كل من علق الطلاق  
بصفة لم يقع دون وجوهها الا في خمس مسائل احدها



اذا قال اذا رايت الهلال فانت طالق تطلق بروية  
 غيرها الثانية انت طالق لرضي فلات الثالثة انت  
 امس الرابعة للسنة والبدعة الخامسة انت طالق  
 طلقة حسنة فيجوز تطلق في الحال او في الاربعة  
**ضابط** لا يقع طلاق على اثنين معا الا في المشرقة  
 اذا نكح اثنين وطلقهما في الكفر ثلاثا ثلاثا فانه  
 ينقذ ولو اسلم لم ينكح واحدا الا بمجلس وراى البلقيني  
 اخرى تحريما وهي ما لو طلق زوجته رجعا  
 فعاشرها فان العدة لا تقضى ولا يرجع بعد مضي  
 قدرها ويلحقها الطلاق وله نكاح آخرها وحينئذ  
 يمكن ايقاع الطلاق عليها **معايير باب الايلا**  
**ضابط** قال البلقيني لا يوقف الايلا الا في مواضع  
 منها اذا الى من ضيق ولا يمكن وطئها فانه يوقف  
 حتى يمكن فيقرب له المتعة ومنها ايلا الموند من المرتبة  
 في زمن العدة قلت وايلا المطلق من الرجعية موقوف  
 على الرجعة **باب الظهار ضابط** ليس لنا امرأة  
 يصح ظهارها ولا تصح رجعتها الا ثلاث الاولى  
 البهيمة في احد الكا طالق لا يصح رجعتها مع الابهام  
 ويصح ظهارها الثانية والثالثة المحرسة والباين  
 الحامل من الزنا لا يصح رجعتها على راي ضعيف  
 فيها ويصح ظهارها قطعا **باب اللعان ضابط**

اللعان

اللعان لا يكون الا واجبا او حراما فالاول لسبب النسب  
 ودفع حد القذف والثاني الكاذب والقذف يكون  
 واجبا وحراما وجائزا وينفرد اللعان للسبب  
 بكونه على الفور الا في موضعين الحمل له التأخير  
 الى وضعه وما اذا احتج الى قذف فانه يؤخر  
 عنه وكل لعان غير ذلك لا فوريه **ضابط** ليس  
 لنا امرأة تلحق بالمطلقة ثلاثا في تحريمها قبل زوج ولها  
 بعك الا الملاءمة على وجه ضعيف **ضابط** ليس  
 لنا مجهول لا يستلحقه الا واحد معين غير المنق  
 باللعان عن فراش نكاح صحيح لا يستلحقه الا نافي  
**باب العدد ضابط** العدة اقسام الاول معين  
 محض وهي علة الحامل الثاني تعبد شخص وهي علة  
 المتوفى عنها ولم يدخل بها ومن وقع عليها الطلاق  
 بيقين براءة الرحم وموطئة الصبي الذي لا تحمل قطعا  
 الثالث ما فيه الامتناع والمعنى الغلب وهي علة الموطوءة  
 التي يمكن حبسها بحق بولد لمثله سواء كانت ذات  
 اقربا واشهر فان معنى براءة الرحم الغلب من النفيد  
 بالعدد المعتبر الرابع ما فيه الامتناع والتعبد الغلب وهي  
 علة الوفاة للدخول بها التي يمكن حملها وتمضي قترانها  
 في اثنا الا شهر فان العدد الخاص الغلب في التعبد **قاعدة**  
 كل فرقة من طلاق او فسخ بعد الوطى ولو في الدبر استدل



الطامح المحرم توجب العدة الا في موضعين احدهما الحربية  
 اذا سببت وزوجها حربي لا يلزمها العدة بل الاستقرا  
 فان كان زوجها مسلما فقال البلقييني يظهر من كلامهم  
 في السير وجوب العدة لحرمة مال المسلم قال والارح  
 عندي الاستبراء بحبضه لعموم الاخبار في استبراء  
 المسيات قال او ذميارت على ما سبق واولى  
 في الاكتفاء بحبضة الثاني الرضيع مثلا اذا استدخلت  
 زوجته ذكرا ثم فسخ النكاح فلا عدة **ضابط** كل من  
 انقضت عدتها بالاقراء فلا يبطل اذا ظهر حملها  
 من غير زنا والمتحقق اذا زال تخبرها بعد انقضاء  
 عدتها فظهر انه بقي عليها بقية تكملها وبلا شهر  
 فذلك الاباحل المذكور وجود الحيض في الاسبه  
 على ما رجحه جماعة **ضابط** لا تنقضي العدة بالاقراء  
 او الاشهر مع وجود الحمل الا في حمل الزنا وفيما لو احبل  
 خلية بشبهة ثم نكحها ووطئها وطلقها فلا تذ اخل  
 فنقذت بعد وضيقه للفراق قتلوات الدم وجعلناه حبضا  
 انقضت به عدة الفراق على الارح وكذا ابان لا شهر قاله  
 البلقييني **ضابط** لا يعتبر في العدة اقصى الاجلين  
 الا فيما اذا طلق احدي نسائه ومات قبل البيان واسلم  
 على اكثر من اربع ومات قبل الاختيار او ماتت  
 زوج ام الولد وسيدتها ولم تدر السابق **ضابط**

ليس

ليس لنا حرق تعتد يقرب من الا الموطوءة بشبهة على  
 ظن انها زوجته الامة ولا امة تعتد بثلاثه  
 اقرا الا الموطوءة بشبهة على ظن انها زوجته الحق  
 في الاصح **ضابط** ليس لنا حرة تعتد للطلاق  
 ونحو بثلاثة قروء وللموت بشهرين وخمسة  
 ايام الا اللقطة التي تزوجت ثم اقرت بالرق  
 فان اولادها قبل الاقرار احرار وبعد ارق  
 وتعتد بثلاثة قروء للطلاق ونحو وللوفاء  
 بشهرين وخمسة ايام لان عدة الوفاة لا تنقضي  
 على الوطئ فلم يوشر ظن الحرية في زيادتها وتسلم  
 ليلا ونهارا كما يحرق وتساقر بها بغير اذن مالكها  
 وقد الغر بعضهم في ذلك فقال

(سل الخبر عن حر تزوج محرم  
 حصا ما تركك الشف من طاعة البدر)  
 بتولية القاضي على مرضيها ومن طلب الحسنا لم تقل بالتمهر  
 فاولدها حرا بعدا وحره على فسق في عقدتها السابق الذكر  
 على انه ذوالطول والسير والفتى والموت خير من حياته على فقير  
 وعدتها لو طلقت وهي حرة ثلاثا اقرا عدة الكامل الحر  
 على انه لو مات عنها فجئت بخمسة ايام وشهر الى شهر  
 وقيل بغير واحد وهي حبضة وذلك من ذات الفرق لشهر  
 نعم وله تسليمها دون حرقه بها راويلا بانفاق اولي الاصر



وبوطيها شرق الملا و غيرها **٢** بالاذن مولى ناقد الهوى والامس  
ولا يجيب ان اعوز الحرج حكمها **٣** فان خفايا الشرع تبوا عن الحصر

### والشيخ نجم الدين البادراني

انا فقيها العصر هل من مخبر **٢** عن امرأة حلت لصاحبها عقلا  
اذا طلقت بعد الدخول تربصت **٣** ثلاثا قراء حد دن لها حدا  
وان مات عنها زوجها فاغتادها **٤** بقرين الاقرا ثاقي به **٥** فسدوا

### فاجابه تاج الدين بن يونس

وكنا عهدنا النجم يهد كنوره **٢** فما باله قد ابرهم العلم الفروا  
سالت فخذ عني فتلك لبيطه **٣** اقوت برق بعد ان نكحت عمدا  
**باب الرضاع قال** في الناحي الرضاع اقسام  
احدها ما لا يحرم لا على الرجل ولا على المرأة وهو ان الرجل  
والخنثى والميتة والمرصع به من له حولان الثاني ما يحرم  
على المرأة دون الرجل وذلك ابن الزنا والبكر والشب  
لم يتزوج والملا عنة والمزوجة غير المدخول بها الثالث  
ما يحرم على الرجل دون المرأة وهو ما ورث من خمس  
اخوات او بنات رجل خمس رضعات حرم عليه دونهن  
الرابع ما يحرم عليهما وهو واضح **باب النفقات قاعده**  
البائن الحامل لها النفقة بنص القرآن وهل هي الحمل  
تحت بوجوده ولا ينفق عليها بعد مه اولها بسببه  
لا ينفق تحت على الموسر وغيره قولان اصحهما الثاني  
ويخرج على القولين اثنان وثلاثون فرعا الاول انهما

تجب

تجب على العبد ان قلنا لها والا فلا الثاني يسقط  
بمضي الزمان ان قلنا له والا فلا الثالث المقتة  
عن نسخ منها او بسببها ان قلنا له وجبت والا فلا  
الرابع لا عنها ونفى الحمل ثم الكذب نفسه ان قلنا لها  
اخذت عمامتي والا فلا الخامس المقتة عن وطئ  
نكاح فاسد او شبهه ان قلنا له وجبت والا فلا **سادس**  
طلقتها ناشرا ان قلنا له وجبت والا فلا السابع  
نشرت بعد الطلاق ان قلنا له وجبت والا فلا الثامن  
ارتدت بعد الطلاق كذلك التاسع يصح ضمان النفقة  
ان قلنا لها والا فلا العاشر اعسر بها استقرت  
في ذمته ان قلنا لها والا فلا الحادي عشر هي مقدرة  
ان قلنا لها والا فلا الثاني عشر كان الزوج حرا وهي  
امة والولد حر وقلنا لا نفقة للامه الحامل اذا طلقت  
ان قلنا له وجبت والا فلا الثالث عشر كان الحمل  
وقيقا لرق الام ان قلنا لها وجبت والا فلا لان نفقة  
الولد الرقيق على مالكه لا على ابيه الرابع عشر مات  
الزوج قبل وضعه ان قلنا له سقطت لان نفقته  
القريب تسقط بالموت والا فوجهان الخامس عشر  
مات الزوج عن تركه فان قلنا له وجبت في حصته  
من الزكاة والا فلا السادس عشر لم يخلف مالا وخلف  
ابا وجبت عليه ان قلنا له والا فلا السابع عشر ابرأ الزوج



ساقط من الأصل  
الثاني والعشرين

منها ان قلنا لها والافلا الثامن عشر اعتق ام ولد  
الحامل منه فان قلنا له وجبت له والافلا التاسع عشر  
عجل لها النفقة بعين امر الحاكم العشرون بصرف  
الهما من الزكاة ان قلنا له والا احادي والعشرون  
تباقت باذنه كذلك الثالث وعشرون يجوز الاعتصام  
عنها ان قلنا والافلا الرابع والعشرون اسلم قبلها  
وجبت ان قلنا له والافلا الخامس والعشرون  
سلم لها نفقة يوم يخرج الولد ميتا في اوله استرد  
ان قلنا له والافلا السادس والعشرون عليه  
فطرتها ان قلنا لها والافلا السابع والعشرون  
عجل النفقة بالتسليم ان قلنا لها والافلا  
الثامن والعشرون قدب المعسر على الاكثساب  
وجبت ان قلنا له والافلا الثلاثون حطت الامة  
من رقيق في صلح النكاح فالنفقة على سيدها ان  
قلنا له والاعلى العبد بحق النكاح والصورة السابقة  
صورتها في المبسوثة احادي والثلاثون نشرت  
في النكاح وهي حاصل سقطت نفقتها ان قلنا  
لها والافلا الثاني والثلاثون اختلفت المبسوثة  
والزوج في وقت الوضع فقالت وضعت اليوم  
وطالبته بنفقة شهر وقالت بل وضعت  
من شهر فالقول قولها وعليه البيضة لانا الاصل

عدم

عدم الولادة وبقا النفقة ولائها اعرف بوقت الولادة  
قال البراءعي وهذا ظاهر على قولنا ان النفقة للحامل  
وان قلنا للحمل لم يطالبه بسقوط طهرها بمضي الزمان  
**باب الحصانة ضابط** قال المحامي الامام اولى بالحصانة  
الانثى صور اذا امتنع كل من الابوين في كفالة فانهم  
يلزم به الاب واذا كان الاب حرا او مسيلا او مائونا  
وهو بخلاف ذلك او تر يد سفر نفقه او تزوجت  
زاد غيره او كانت ام لا بمجنونة اولاد لها او امتنعت  
ارضاعا عنه او عييا كما بحثه ابن الرغداد بها برص او جذ  
كما افتى به جماعة **ضابط** اذا اجتمعت نساة القرابات  
فنساة الام اولى الانثى صورة واحدة وهي اذا اجتمعت  
الاخت للاب والاخت للام فان الاخت للاب اولى  
على الجديد **كتاب القصاص ضابط** القتل اربعة  
اقسام احدها ما يوجب القصاص والدية والكفارة  
وهو القتل العمد العمد وان لم يكن ولا مانع الثاني ما لا يوجب  
واحد منها وهو قتل المرتد والزاني والمحصن ونحوها  
الثالث ما يوجب الدية والكفارة دون القصاص وهو  
الخطا وشبه العمد وبعض انواع العمد الرابع ما يوجب  
القصاص والكفارة دون الدية وهي ما اذا وجب  
لرجل على اخ قصاص في النفس لقتل مورثه فغنى  
المقتص على القاتل تقطع يديه فانه ليس له بعد

م



ذلك الدية لو عفي ولو اراد القصاص فله **ضابط**  
 قال في الشخص كل عاقل بالغ قتل عمدا وجب القود  
 اذا كانا متكافئين الا في الاصول واذا ورث القاتل  
 بعض قصاص المقتول **قاعن** قال في الونف  
 لا يجب القصاص بغير مباشر الا في الكرم والشهامة  
 اذا رجعوا **قائل** المقاتل الدماغ والعين واصل  
 الاذن والخلق وتفرغ النحر والاحدغ والحاضرة  
 والاحليل والانشيين والمثانة والعجان والصدر  
 والبطن والصرة والقلب **قاعن** يعتبر في القصاص  
 التساوي بين المجاني والمجاني عليه في الطرفين والواسطة  
 حتى لو تملك مال لم يكن المقتول فيها كفوا للمقاتل  
 لم يجب القود لانه ما يدرا باسمه ونظيره ذلك  
 في ذلك حل الاكل بشرط فيه كونه لا محال صيد مما يجمل  
 في وجهه في الطرفين والواسطة لان الاصل في المسات  
 الحرصة وكذا في تحمل العاقلة يعتبر الطرفان والواسطة  
 لانها مواخر بحماية العين فهي معدولة عن القياس  
 فاحتيط فيها كما يحتاط في القود واما الدية فتعتبر فيها  
 حال الموت لانها بدل متلف فيعتبر وقت التلف **قاعن**  
 من قتل بشخص قطع به ومن الاقلا واستثنى في الشرح  
 الصغير من الاول البذل مثلا فان صاحبه  
 يقبل قتله ولا يقطع لان شرطها ان يكون نصفان

قوله تملك  
 لعله  
 تحللت

صاحبها

صاحبها وليست الشاة كذلك واستثنى الملقب  
 عن الشاة اذا جنى المكاتب على عبده في الطرف له القصاص  
 منه كما نص عليه في الالم سوا مكاتب عليه ام لا مع  
 انه لا يقتل به على الاصح قال ولم ار من تعرض  
 لاستثنائها **قاعن** ماله مفصل او احد مطبوع عن  
 الاعضا جرى القصاص فيه وما لا فلا فمن الاول البدن  
 والرجلين من الكوع والكعب والرفق والركب والمنكب  
 والفخذ وامل الاصابع ومن المضبوط الفين والحفن  
 والحارن والاذن والذكر والانشيين والاشيين  
 والشفرين والشفا واللسان وقلع السن ويراجع  
 اهل الخيق في سل الانثيين واحدهما ودفنها ومن  
 الشاة في كسر العظام ودق الانثيين فيما يحشه  
 الرافعي والمطيم والضرب **باب استيفاء القصاص**  
**قال الماوردي** يعتبر في استيفاء القصاص عشرة  
 اشيا احدها حضور الحاكم او نايبه ثانيها حضور شاهدين  
 ثالثها حضور الاعوان فر كما يجوز الى الكفاريهما يوم  
 المقتص بقضا ما عليه من الصلاة خاصها يوم بالوصية  
 فماله وعليه سادسها يوم بالتوبة عن ذنوبه سابعها  
 يساق الى موضع القصاص برفق ولا يشتم ثامنها  
 تشدد عورته يشد ارجلها لا يظلم تاسعها تشدد عينه  
 بعصا به حتى لا يرى الفتل عاشرها بعد عنقه ويضرب بيده



صارم لا كال ولا مسموم **قاعده** لا يستوفي قصاص  
 الا باذن الامام واستثنى صور الاولى السيد يقيم  
 على عبد القصاص كما هو مقتضى تصحيح الشيخين  
 انه يقيم عليه رد السرقة والمجاربة وان جماعة اجروا  
 الخلاف المذكور في القتل والقطع قصاصا الثانية  
 قال ابن عبد السلام في قواعد الوافق وبحيث لا يرى  
 ينبغي ان لا يمنع منه لا سيما اذا عجز عن اثباته  
 ويوافق قول الماوردي ان من وجب له حد قدق  
 او تعزير وكان يعيدا عن السلطان له استيفاء  
 اذا قدر عليه بنفسه الثالثة قال في الخادم القاتل  
 في الحرابه لكل من الامام والطول الامر يقتله دون مرجعه  
 الاخر صرح به الماوردي **قاعده** من قتل بشي قتل  
 بمثله واستثنى صور متعين فيها السيف الاولى اذا  
 اوجع خراحي مات الثانية اذا قتل بالواط وهو  
 من قتل غاليا الثالثة اذا قتل بسحر الواجعه  
 اذا شهدوا بارتكاب محض فرجم ثم رجعوا على وجه  
 صوبه في المهمات الخامسة اذا انبشته افعى او حية  
 مع سبع في مضيق فهل يتعين السيف او يقتل بمثل  
 ما عمل وجهان حكاهما الماوردي ونقله ابن اربعة  
 والقول بلا ترجيح وقضية كلام الاذري ترجيح الثاني  
**الصورة التي يثبت فيها القصاص** دون الدية لو عفي عنها

الموتد

الموتد اذا قتل المرتد فيه القصاص ولو عفي فلا دية  
**ضابط** من استحق القصاص فعفي عنه على مالك  
 فهو له الا في صورته وهي ما لو جنى على عبد فاعتقه  
 السيد ثم مات بالسراية وله ورثته غير المقتل وارث  
 الجنابة مثل الدية او اكثر فان للورثة القصاص ولو  
 عفو اعلى مال كان للسيد لان ارث الجنابة التح  
 وقعت في ملكه **باب الديات** هي انواع الاول  
 ما يجب فيه دية كاملة وذلك النفس واللسان والكلام  
 والصوت والذوق والمضغ والعقل والسمع والبصر  
 والشم والحشفة والجماع والحيال والاسن  
 والاقصا والبطن والخصي وسنخ الجمل واللحم  
 الثاني على الظاهر على ما في التشبيه وفسر ابن الزيد  
 بالسلك وقال لانه لا ذكر لذلك في الكتب المشهورة  
 قال الاذري ولا في المذهب وهي غريبة جدا قال  
 نعم ذكرها الجرجاني في الشافعي والتحريم في التشبيه  
 واقرب المستند ركون قال والظاهر حلافة وراذ الام  
 لذه الطعام فبن عشرين ما يجب فيه نصف  
 الدية وذلك في كل عضو في البدن منه اثنان وتكمل  
 الدية فيهما وذلك عشر اليد والرجل والاذن والعين  
 والشفة واللحي والحلة والاليه واحد الاثني عشر  
 والشعرين الثالث <sup>٢</sup> وذلك اربعة احدى طبقات الانف

ما يجب فيها الثالث



والأمة والدافع والجامعة الرابع ما يجب فيه الربيع  
وهو الجفن خاصة الخامس ما يجب فيه العشر  
وهو الأصبع السادس ما يجب فيه نصف العشر وهو  
خمس أظفار الإبهام والسن وموضع الرأس والوجه  
والشحم كذلك والنقل السابع ما يجب فيه عشر العشر  
وهو كسر الضلع والرقبة في القديم **منابط** من كتاب الخلاصة  
لا يسطف الفضايل كالضمان بالعود في الحرم بل المعاني  
**باب العاقلة قاعده** كل من جنى جناية فهو المطالب  
بها غنى إلا في صورتين العاقلة تحل دية الخط وشبهه  
العهد والصبي المحرم إذا قتل صد المولم (٧) كفارة  
فأجر على الولي لا في ماله **كتاب الردة** قال النووي  
في تهذيب الكفر أربعة أنواع كفر انكار وكفر عناد  
وكفر نفاق وكفر بخود من اتى الله بواحد منها  
لا يفقر له ولا يخرج من النار **قاعده** قال الشافعي  
لا تكفر أحد من أهل القبلة واستثنى من ذلك الجسم  
ومنكر علم الجزيات قال بعضهم المستدعة أقسام  
الأول ما تكفر قطعا كفاذ في عائشة ومنكر  
علم الجزيات وحشر الأجساد والجسم والقابل  
تقدم العالم الثاني ما لا تكفر قطعا كالتقابل بتفضيل  
الملائكة على الأنبياء وعلى علي بن أبي بكر الثالث والرابع  
ما فيه خلاف والأصح التكفير وعدمه كالتقابل بخلاف

ولا يطالب بها

(٧) قوله يرضى  
بالأصل

القرآن

القرآن صحح البلقيني التكفير والاكثرون عدمه  
وسابت الشيخين صحح المحاملي التكفير والاكثرون  
عدمه **منابط** من كتاب الخلاصة  
ما تكفر قطعا وهو ما فيه رض وعلم من الدين  
بالضرورة بان كان من أمور الإسلام الظاهر  
التي يشترك في معرفتها الخواص والعوام كالصلاة  
والزكاة والصوم والحج وتحريم الزنا ونحو الثاني  
ما لا قطعا وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ولا نص  
في كفره دال على الجماع قبل الوقوف الثالث  
ما يكفر به على الأصح وهو المشهور المنصوص  
عليه الذي لم يلفه ربه الضروري كحل البيع  
وكذا غير المنصوص على ما صححه النووي الرابع  
وهو ما فيه رض لكنه في غير مشهور كاستحقاق  
بنت الابن السدس مع بنت الصلب **منابط**  
كل من صح إسلامه صححت ردة جز ما لا يصح  
الممزا إسلامه صحح على وجه من صح ولا قصه ردة  
**قاعده** ما كان تركه كفرا ففعله إيمانا وما فلا  
**باب التهذيب قاعده** من اتى مقصدا لأحدنا  
ولا كفاره عزراؤها أحدها فلا ويستثنى من الأول  
صور الأولى ذوق الهيات في عشراتهم نص عليه  
الشافعي للحديث ومكنى الماوردي ذوا الهيات وخمسين

٢٥٧



أحدهما أنهم أصحاب الصغائر دون الكبار والثاني  
 أنهم الذين إذا اتوا الدن تدموا عليه وتابوا منه  
 ونص عليه الشافعي على أنهم الذين لا يعرفون  
 بالشرا الثانيه الاصل لا يعرفون الحق الفرع كما لا يجد  
 يعرفه وإن لم يسقط حق الامام من ذلك يخرج  
 به الماوردي الثالثه اذا وطئ حليله في دبرها  
 لا يعزر اول مره بل نهى فان عاد عزر نص عليه  
 في المختصر وصرح به جماعة الرابعه اذا رأى من يرى  
 بزوجه وهو محض فقتله في تلك الحال فلا يعزر  
 عليه وان اثبات على الامام لاجل الحمد والغبط  
 حكاه ابن الرفعه عن ابي داود ونقل الماوردي  
 والخطابي عن الشافعي انه يجزله فقتله باطنا  
 وان كان يقاربه في الظاهر الخامسة اذا نظر  
 الى بيت غريم فلم يرتدع بالرمي ضربه صاحب  
 البيت بالسلاح ونال منه ما يردعه قاله  
 الواقعي عن النص ولو لم ينل منه صاحب الدار  
 عما فيه السلطان هذا لفظه ومقتضاه عدم  
 التعزر اذا نال منه وكانه من هذه المقصده  
 وقد يقال هذا نوع تعزير شرع لصاحب المنزل  
 وان لم يستوفيه فلا مام استيفاءه السادس  
 اذا دخل واحد من اهل الفقه الى الحي الذي

حماه الامام للضعفه ونحوهم فدهى منه قال الفاضل  
 ابو حامد لا تعزير عليه ولا غم وان كان عاصيا  
 كذا في المهمات وكلام ابن حامد في زياده الوضه  
 ليس فيه وان كان عاصيا وقال البيهقي ليس  
 هذا بعاص وانما فعل مكرها ولا تعزير فيه  
 السابعة اذا ارتد ثم اسلم فانه لا يعزر اول  
 مره نقل ابن المنذر الاتفاق عليه الثامنه  
 اذا كلف السيد عبدا لا يطيق لا يعزر اول  
 مره بل يقال له لا تقعد فان عاد عزر ذكره الواقعي  
 التاسعه اذا طليت الزوجه نفضها بطلوع  
 الحي قال في النهاية الذي اراه ان الزوج ان قدر  
 على اجابتها فهو حتم ولا يجوز تاخيرها وان كان  
 لا يجلس ولا يוכל به ولكن يعصى بمنعه العاشر  
 اذا عرض اهل البقي بسبب الامام لم يعزروا  
 على الاصح من روايد الوضه لانه ربما كان مريضا  
 لما عندهم فينفخ بسبه باب القتال ويستثنى  
 من الثاني صور الاول اجماع في رمضان قتيبه  
 التعزير مع الكفاره حكى البيهقي في شرح الله  
 الاجماع عليه وفي شرح المسند للواقعي ما يقتضيه  
 وجزم به ابن يونس في شرح التيجان وقال  
 البيهقي ما ادعاه البيهقي غير صحيح فانه عليه السلام



لم يعزر المجامع في نهار رمضان ولم يذكر ذلك أحد  
من الأئمة في خصوص المسئلة فالصحيح أنه لا يعزر  
وجزم به ابن الرفعة في الكفاية الثانية جماع المباح  
يعزرها فاعله بلا خلاف مع أن فيه الكفارة ندبا  
أو وجوبا الثانية المظاهر يجب عليه التعزير مع  
الكفارة قلت أفرد ذلك البلقيني وقد ظاهر في  
عهد النبي صلى الله عليه وسلم جماعه ولم يرد  
أنه عزر أحد منهم الرابع إذا قيل من لا يقاد  
به كائنه وعيبك وجب عليه التعزير كما نص عليه  
في الأم مع الكفارة الخامسة البهيم الغنوس فيها  
التعزير مع الكفارة **تمه** ويكون التعزير  
في غير مقصية في صور منها الصبي والمجنون  
يعزران إذا فعلا ما يعزرون عليه البالغ وإن لم يكن  
فعلا مقصية فيه ونص عليه في الصبي وذكره الفقهاء  
حسين في المجنون ومنها في الجنث نص عليه الشافعي  
مع أنه لا مقصية فيه إذا لم يتقصده إنما فعل المصلحة  
ومنها قال المأوردى يمنع المحسب من يكسب  
باللهو ويورب عليه الأخد والعطى فظاهر شمل  
الزوج المباح ومنها قال البلقيني حبس الحاكم  
بين الناس إلى خلاص الحقوق فيفعل هذا عملا  
بأن الظاهر الملاء **باب الجهاد قاعده** قال

الشيخ

الشيخ أبو حامد وغيره لا يجوز للمسلم أن يدفع  
مالا إلى الكافر والمخاربين إلا في صور إذا أحاط  
العدو بالمسلمين من كل جهة ولا طاقة بهم وإذا  
كان في أيديهم أسرى من المسلمين يجب اقتداؤهم  
وإذا جاءت امرأة مسلمة في زمن الهدنة وجب  
دفع مهر إلى زوجها في قول ضعيف **باب القضاء**  
**قاعده** قال الرافعي قال العياشي لا يجبر  
المريض والمخذر وإن السبيل بل يوكلهم ولا  
يجبس الوكيل ولا القيم إلا في دين ويجب بمعاملة  
قال شريح ولا يجبر الكفيل إذا غاب المكفول  
حيث لا يجب عليه الحضارة ولا يجبر المحتنع  
من أذات الكفارة في الأصح لأنها تؤدي بغير المال  
بخلاف الزكاة والعشور **قاعده** من حبسه الفاضل  
لا يجوز إطلاقه إلا برض خصمه أو ثبوت فلسفه  
وزيد عليه أن يؤدي ما عليه من الحق واستشكل  
بأنه قد يئلف قبل وصوله إلى المستحق فيفوت حقه  
ولو ادعى شخص بأن له على مستحق حقا جاز  
أخراجه من الحبس لسماع الدعوى بغير أدب  
الذي حبس له **باب الشهادات** قال الصدر  
موهوب الجزر يشهد بالسمع في اثنين وشترين  
موضعا النسب والموت والنكاح والإلا وولاية



الموالي وعزله والرضاع ونضر الزوج والصدقات  
والاشربة العذبة الوقف والتعديل والتخريج لم يلزمه  
الشاهد والاسلام والكفر والرسد والسنة والحمل  
والولادة والوصايا والحريه والقسامة وزاد الماوردي  
الفصل **تنبيه** افنى النوى بان شرط الواقف  
لا يثبت بالاستغناء عنه وصرح به ابن سراقه وقال  
ابن الصلاح تفقها الظاهر بثبوت ضمننا اذا شهد  
به مع اصل الوقف لا استقلاله وارضاة الشيخ  
برهان الدين بن الفرجاح وهل يجوز الشهادته بروية  
السهل اعتمادا على الاستغناء عنه قال السبكي لم اراهم  
ذكروا ذلك ومال الى خلافه **قاعن** كل ما شرط  
في الشاهد فهو معتبر عند الادلة لا التحمل الذي التماح  
**صابط** قال الامام قال الائمة الحنيفة ابا طه تعتبر  
في ثلاث الشهادته على الاعسار وعلى العدا له وعلى  
ان لا وارث له **قاعن** الشهادته على النقي لا تقبل  
الا في ثلاث مواضع احدها الشهادته على ان لا مال  
له وهي شهادته الاعسار اثنان الشهادته على  
ان لا وارث له الثالث ان يضيفه الى وقت مخصوص  
كان يدعي عليه بقتل او اطلاق او طلاق في وقت  
كذا فيشهد له بانه ما فعل ذلك في هذا الوقت  
فانما تقبل في الاصح **صابط** قال ابن ابي الدم  
لا تقبل

لا تقبل الشهادته في الحقوق المالية الا بشروط احدها  
تقدم الدعوى بالحق المشهور به الثاني استندعا  
المدعي اداها من الشاهد الثالث اصفا الحاكم  
اليه واستماعها منه وهل يشترط اذنه في الادلة  
فيه نظر وهو من الادى الحسبي الرابع لفظه  
اشهد فلان يكفي غيرها كاعلم واحزم واعني  
على الصحيح قال ومقابلته وان كان منقاسا  
من طريق المعنى لكنه بعيد من جهة المذهب  
لان باب الشهادته ما يل الى التقيد فلا يدخل  
فيه القياس الخامس الاقتصار على ما ادعاه المدعي  
فلو ادعى بالثبوت فشهد بالغيث لم تثبت الزيادة  
قطعا وفي ثبوت الالف المدعي بها خلاف تقدم  
في تقرير الصفه السادس ان يودي كل شاهد  
ما تخمله مصرحاً به حتى لو قال شاهد بعد ادائه  
ولذلك اشهد واشهد بمثل ما شهد به لم تسمع حتى  
يصرح بما تخله صرح به الماوردي قال لان هذا  
اخبار وليس باداء قال ابن ابي الدم وهو كلام  
صحيح حسن قال وعندي ان قوله اشهد بما وضعت  
به تحطى لا تسمع ايضا قلت صرح بهذا الاخير  
ابن عبد السلام استابع ان ينقل ما سمعه او رواه الى  
الحاكم فلو شهد باستحقاق زيد كذا على عمرو لم تسمع



المواضع التي يجب فيها ذكر السبب منها الاخبار  
او الشهادة بخباصة الماء والجرح وقد اجابوا فيها  
بثلاثة اجوبة مختلفة مع ان مدركها واحد  
وهو اختلاف العلماء في اسبابها فقالوا في الماء يجب  
بيان السبب من العاصي والفقهاء المخالف ويقتل  
الاطلاق عن الفقيه الموافق وصحوا في الردة قبول  
الاطلاق من الموافق وغيره وفي الجرح بيان السبب  
في الموافق وغيره واعتذر عن ذلك في الجرح بانه  
منوط باجتها والحاكم لا يعتقده الشاهد فلا بد  
من بيانه لينظر الحاكم اقاوح هو ام لا وفي الردة بانه  
انما قيل الاطلاق فيها لان الظاهر من العدل الاحتياط  
في امر الدم مع ان الشهود عليه قادر على التكذيب بات  
ينطق بالشهادتين والمجروح على التكذيب **تنبيه**  
صرح الماوردي والرويان وغيرهما بانه لو قال  
الشاهد انا مجروح قبل قوله وان لم يفسر الجرح  
ومنها الشهادة باستحقاق الشفعة يجب بيان  
سببها من شركه او جوار بلا خلاف ومنها الشهادة  
بان هذا وارثه لا تسمع بلا خلاف حتى يبين  
اوجه من ابوه او بنوه او غير ذلك لا خلاف في المذهب  
في توريث ذوى الارحام ومنها لو شهدا بعقد بيع  
او غيب من العقود ولم يبيننا صورته فهل تسمع اولاد

لا يقدر  
صم

من

من التفصيل فيه خلافا ومنها لو شهد انه ضربه  
بالسيف فاوضح راسه قال الجمهور تقبل وقال القاضى  
حسين لا بد من التقرض لا يوضح العظم لان الايضاح  
ليس مخصوصا به لك وتبعه عليه الامام ثم تردد فيما  
اذا كان الشاهد فقيها وعلم الحاكم انه لا يطلق لغضا  
لموضعه الا على ما يوضح العظم ومنها لو شهد بان نفقا هذا  
الملك عن مالك الى زيد فالراجح انهما لا تسمع الا البيعة  
وقيل لا يحتاج اليه وقيل ان كان الشاهدان مقيمين  
موافقين لمذهب القاضى فلا حاجة الى بيان السبب  
والا ختيج ومنها اذا شهدا ان حاكما حكم بكذا ولم  
يعينه فالصحيح القبول وقيل لا بد من تعيينه  
لاحتتمال ان يكون الحاكم عدوا للمحكم او ولد المحكوم  
له ومنها اذا شهدا ان بينهما رضاعا محرما فالجمهور  
انه لا بد من التفصيل واختار الامام وطائفة عدمه  
وتوسط الراغب فقال ان كان الشاهد فقيها موافقا  
قبل والا فلا ومنها الشهادة بالاكراه لا يقبل الا مفصلة  
وفصل الفرز الى بين الفقيه الموافق وغيره ومنها الشهادة  
بشرب الخمر والاصح الا كنفيا بالاطلاق وقيل لا بد  
من التقرض بكونه كان مختارا عالما بانها خمر ومنها  
لو باع عبدا ثم شهد اثنان انه رجع ملكه اليه قالوا  
لا يقبل ما لم يبين سبب الرجوع من اقاله ونحو ونحو

السبب



فيه الخلاف السابق ومنها الشهادة بالسرق فمشتراط فيها  
بيان كيف اخذ وهل اخذ من حرز وبيان الحرز  
وصاحب المال ومنها الشهادة بان نظر الواقف  
الغلامي لغلامه فانه يجب بيان سببه ولا يقبل  
مطلقه كما افتي به ابن الصلاح كمسئلة انه  
وارثه ومنها الشهادة براءة المدعى عليه من  
الدين المدعى به قال البروي لا يقبل مطلقه للاختلاف  
في اسباب البراءة وخالفه العبادي ومنها الشهادة  
بالرشد فيشتراط بيانه للاختلاف فيه ومنها  
الشهادة بانقضاء العدة للاختلاف العلماء فيه  
ومنها لو شهدت بانه يوم البيع او يوم الوصية  
مثلا كان نائيل العقل اشتراط نفسيت زواله  
قاله الزبيلي ومنها الشهادة بان هذا يستحق هذا  
الوقت ومنها بان فلان طلق زوجته لا يقبل حتى  
تبين اللفظ الواقع عن الزوج لانه يختلف الحال  
بالصرح والكناية والتخيير والتعليق قاله  
في الاقوال ومنها الشهادة بانه بلغ بالسن لا يقبل  
حتى يبينه للاختلاف العلماء فيه باختلاف ما لو  
لم يقل بالسن فانها تسمع ومنها الشهادة على الزنا  
لا بد من بيان انه راي ذكره في فرجها ومنها  
الشهادة ان عدا من رمضان هل تقبل مطلقه

اولاد

اولاد من النصر يح بروية الهلال لاحتمال ان يكون  
مستنده الحساب المتيقن الثاني وصرح ابن ابي الدم عيسى  
بالاول ثم بعد ان اخبرت الثاني بحثا راي السبيكي  
قواه في الجلبات فقال قوله اشهد ان الليلة اول الشهر  
ليس فيه تعرض للهلال اصلا فيحتمل ان يقال لا يقبل  
لان الشارع اناط بالروية واستكمال العدد يرجع الى  
روية شهر قبله فحتى لم يتعرض الشاهد في شهادته  
الى ذلك ينبغي ان لا تقبل او يجري فيه الخلاف فيما  
اذا اشهد الشاهد بالا استحقاق من غير بيان السبب  
ففيه خلاف لان ذلك وظيفة الحاكم ووظيفة  
الشاهد بالاسباب فقط قال هذا احتمال آخر زيد  
موجب التوقف وهذا احتمال انه اعتمد الحساب  
كما ذلك احد الوجهين في جواز الصوم بالحساب اذا  
دل على طلوع الهلال او مكان رويته فلم هذا يحتمل  
ان يقال لا يقبل الحاكم بشهادته حتى يستفسر ويحتمل  
ان يقال ان عد الله يمنع من اعتماد الحساب  
ومن التوسط المانع من اداء الشهادة ومقتضى  
الحيل على انه ما راي وانما تواتر عنك الخبر برويته  
قال وهذا هو الاظهر وجزم به ابن ابي الدم انتهى  
ومنها قال السبيكي اذا نقض الحاكم حكم احد بييل عن  
مستند وانما يلزم القاضي بيان السبب اذا لم يكن حكمه



نقضا ومنها لو مات عن ابنين مسلم ونصراني فقال  
كل من مات على ديني واقام كل بنيه اشترط في  
بنيه النصراني ان تفسر كلمة النصر بما يخص  
به النصاري كالثلث وهل يشترط في بنيه  
المسلم تبين ما يقتضي الاسلام فيه وجهان لانهم  
قد يتوهمون ما ليس باسلام اسلاما ومنها اذا ادعى  
داري زيد رجل واقام بينه بملكها واقام الداخل  
بينه ابنها ملكه هل تسمع مطلقة اولاده من استاد  
الملك الى سبب الاصح الاول وتخرج على بينه الخارج  
باليد ومنها قال ابن ابي الدم شاع في لسان العامة  
المذهب ان الشاهد اذا شهد باستحقاق زميل  
على عمر ورهها مثلا هل يسمع هذه الشهادة فيه  
وجهان والمشهور فيما بينهم انها لا تسمع قال وهذا لم  
اظهر به منقولا مصر حابه هكذا غير ان الذي تلقينه  
من كلام المروزي وفهمته عن مدارج مباحثهم ان  
الشاهد ليس له ان يثبت الاحكام على اسبابها  
بل وظيفته ان ينقل ما يسمعه منها عن اقرار  
او عقد تباع او غير ذلك او ما شاع من النفوس  
والا يلاق فينقل ذلك الى القاضي ثم وظيفته الحاكم  
ترتيب المسببات على اسبابها فالشاهد سفير  
داكم متصرف والاسباب الزمة بخلاف فيها

فقد

فقد يظن الشاهد ما ليس بحكم سببا لا لزوم فكل  
نقل ما سمع اوري وانما كم مجتهد في ذلك انتهى وقال  
في المطلب حتى يقتضي الفقه المواضع التي لا تخفى فيها  
الخبر الا مفصلا فبلغت ثلاثة عشر ان الحكم بحسب  
وان فلانا سفيه وانه وارث فلانا وان بين هذين  
رضاها وانه يستحق لنفقه والزنا والاقرار به  
والردة والجرح والاكراه والشهادة على الشهادة من  
انه قدمه وانه المقدوف محسن وانه شفيع  
وانها مطلقة ثلاثا وقال الشيخ عن الدين **ضابط**  
هذا كله ان الدعوى والشهادة والرواية المترددة  
بين ما يقبل وما لا يقبل لا يجوز الاعتماد عليها اذ ليس  
حملها على ما يقبل اولى من حملها على ما لا يقبل والاصل  
عدم ثبوت المشهود به والمحرر عنه فلا يترك الاصل  
الا بيقين او ظن يعتمد الشرع على مثله **الشهاد**  
**على فعل النفس** فيه فروع منها قول المصنفه اشهد  
اني ارضعته وفي الاكتفا بذلك وجهان اصحهما  
القبول والثاني لا لانها شهادة على فعل النفس فلنقل  
اذا ارضع مني ومنها قول الحاكم بعد عزله اشهد  
اني حكمت بهذا وفيه وجهان الصحيح عدم القول  
ومنها القسم اذا قسموا ثم شهدوا البعض الشرا على  
بعض انهم قسموا بينهم واستثنوا حقوقهم بالقسم



والصحيح عدم القبول ايضا ومنها لو شهد الاب وآخر  
انه زوج ابنته في رجل وهي تنكر قال السبكي  
قياس المذهب انها باطلة وقد فرق الاصحاب بين  
مسئلة المرضعة ومسئلة الحاكم والقاسم بان فعل  
المرضعة غير مقصود وانما المقصود حصول اللبن  
الى الجوف واما الحاكم والقاسم ففعلهما مقصود  
ونزكان انفسهما لانه يشترط فيه عدلتهما قال  
السبكي وزاياده اخرى في شرح كون الحاكم والقاسم  
مقصودا انه انشا يحدث حكم الحاكم الزام ويرفع  
الخلاف وتسميه القاسم تميز الحقيقتين وهذه الاحكام  
حدثت من فعلها من حيث هو فعلها واما فعل  
المرضعة فليس بانشا بل هو محسوس ولم يترتب  
عليه حكم الرضاع من حيث هو فعلها بل ولا يترتب  
عليه اصلا بل على ما بعده وهو وصول اللبن الى  
الجوف حتى لو وصل بغير ذلك الطريق لم يحصل  
المقصود فبان الفرق بين المرضعة والحاكم  
والقاسم قال والذي يشبه فعل الحاكم والقاسم  
تزويج الاب فانه انشا لعقد النكاح ويترتب  
عليه فاذا شهد به كان كشهاده الحاكم والقاسم  
سواء قال وكذا لو ان رجلا وكل وكبلا  
في بيع داره ومضت ملك يمين فيها ابيع ثم عزله

ثم

ثم شهد به اخر انه كان باعها من فلان قبل العزل  
يسمى ان يكون مثل الحاكم ولم ارها منقوله  
وقد ذكر الاصحاب حكم اقراره ولم ارهم ذكر احكم  
شهادته انتهى كلام السبكي ومنها الشهادة على  
الزنا قال المصنوع في الاشراف يقول اشهد  
اني رايت فلان بن فلان زني فلانة وشيبي  
فرجته في فرجها وقال الرازي في الجرح يشترط  
التعرض لسبب روية الجرح او سماعه فلا بد  
ان يقول زايته يزني وسمعته يقذف ومقتضى  
ذلك الاتفاق على قول هذه الصيغة في الجرح  
ومنها قال ابن الرفعة في الكفاية اذا كان تحمل  
الشهادة على الاقرار من غير استرعا ولا حضور  
عنده قال في شهادته اشهد اني سمعته يقدر  
بكذا ولا يقول اقر عندي قال السبكي وهو  
في الحاوي للمأوروي هكذا قال ورايته ايضا في ادب  
القضا للكراسي صاحب الشافعي وفيها قال ابن ابي  
يقول شاهد النكاح حضرت العقد الحارث بين  
الزوج والزوج واشهد به ومن الثاني من يقول  
اشهد اني حضرت واللفظ الاول اصبوب ولا يبعد  
تصحيح الثاني وهو قريب من الخلاف في المرضعة  
قال ومثل هذا شهادة المرء بروية الهلال ايت شهد



ان هذه اول ليلة من رمضان فيكفي به استنادا الى  
روية الهلال وان قال اشهد اني رايت ففيه النظر  
المقدم قال السبكي ويخرج منه اني اشهد ان  
رايت الهلال خلافا كالمريض والصحيح القول قال  
وانما نوافق على ذلك بل يقبل قطعا وليس كالمريض  
قال ومضى صرح بقبول اشهد اني رايت الهلال  
قال القاضي حسين والامام والوافي والاروي  
في الاضراق وابن سراقه عن متقدمي اصحابنا قال  
ولا ريب في ذلك ولا علم احدا من العلماء قال بانه  
لا يقبل وانما هو بحث يجري بين الفقهاء وهو بين  
الفساد دليل ولا نقلا قال والسبب الذي اوجب  
لهم ذلك ظن انه مثل مسألة المرضع من جهة انه  
امس محسوس يترتب عليه حكم قال وليس كذلك  
وجه الالتباس ان فعل المرضع على الحمل فعل  
يترتب على اثر واما روية الشاهد فليست فعلا  
وانما هي ادراك والادراك من نوع العلم لا من نوع  
الافعال وتخصيص الشاهد عليها بتحقيق ليقينه  
وعلمه قال وقد ذكر الاصحاب نفرض الشاهد  
للاستغاضة اذا كانت مستندة واختلفوا في قوله  
ولا ينوهم جريان ذلك هنا لما في التفرض للاستغاضة  
من الايدان بعدم التحقيق عكسه التفرض للرؤية فانه

يؤكد

يؤكد التحقيق **منا بط** لا تقبل شهادة النايب قبل الاستسار  
الا في صور احدها شاهد الزنا اذا وجب عليه الخدم  
لعدم تمام العدد وثاب يقبل في الحال من غير استسار  
على المذهب الثاني قاذفي غير المحض الثالث اني  
اذا فعل ما ينقض نفسيق الباطل ثم ثاب وبلغ نايبا  
لم يعتبر فيه الاستسار الرابع خفي النفس اذا تاب  
واقتر وسلم نفسه للمجد ذكره الماوردي والرويان  
وقال في المهمات وهو ظاهر قال البلقيني وهو متجه  
الخامس المرتد ذكره الماوردي ومما لا يحتاج فيه الى  
الاستسار في غير الشهادة للقاضي اذا تقين عليه القضا  
وامتنع عصي فلو اصاب بعد ذلك ولى ولم يستسار لانه  
لا يمتنع الامتناع والولى اذا عضل عصي للزوج بعد  
ذلك صح بلا استسار والغارم في معصيته يعطى اذا  
عاب **فان** لها صورة يجب فيها على شاهد الزنا  
ان يودي الشهادة به وذلك اذا تعلق بتركه حد كما  
اذا شهد ثلاثة بالزنا ذكره الماوردي والرويان  
ونقله في الكفاية قال الاستوى وهو ظاهر **باب**  
**الدعوى والبيئات قال** الماوردي في الحاوي  
الدعوى على ستة اضرب صحبه وفاسد ومحملة  
وناقصه وزاين وكاذبه فالضحية ما اجتمعت  
فيها شروط الدعوى والفاسد ما اخل منها شرط



في الدعوى كما اذا ادعى المسلم نكاح مجوسيه او الحر  
الموسر نكاح امه او في المدي به كدعوى الميتة  
وانحر او سبب الدعوى كدعوى الكافر شر المصحف  
والمسلم وطلب تسليعه وكذلك من ذكر سببا  
باطلا لا يستحقه والمجمل كقوله لي عليه نص  
وهي الدعوى بالمجهول فلا تسمع الا في صور ستاتي  
والثا قصد ما لنقص صفه كقوله لي عليه الف ولا  
يبين صفها او شرط كدعوى النكاح من غير ذكر  
ولي وشهود وكلاهما لا تسمع الا دعوى الثمن في ملك  
الغير او حق احر الما فلا يشترط تعيين ذلك بحد  
او ذرع بل يكفي تحديده الارض والدار والغاشية  
تارة لا تفسد بخواتمته في سوق كذا او على ان  
ارده بعيب اذا وجد وتارة تفسد بخواتمته  
على ان ثقليني اذا استغلته والكاذبه ممن ادعى عكه  
انه تزوج فلان امسى بالبصر **قاعده** كل امين من  
مؤمن ووكيل وشريك ومقارض وولي مجبور  
ومنتقط لم يملك ومنقط لقيط ومستاجر  
واجير وغيرهم مصدق باليمين في النكاح على حكم  
الامانة ان لم يذكر سببا او ذكر سببا خفيفا فان ذكر  
سببا ظاهرا غير معروف فلا بد من اثباته او على  
عموم مسلم يسمع الى يمين او عرف دون عمومه صدق

يعينه

يعينه وكل امين مصدق في دعوى الرد على من اثبتته  
اما جزا ما او على المذهب الا لمرتبه والمستاجر **قاعده**  
القائم له في القيمة فالقول قول الغارم لان الاصل  
براة ذمته **قاعده** اذا اختلف الدافع والقابض  
في الجهة فالقول قول الدافع الا في صور الاولى بعث  
الى بيت من لا دين عليه شيئا ثم قال بعثته بعوض  
وانكر المبعوث اليه فالقول قوله قال الدافع في  
الصداق الثانية كزكاه وتنازع هو والقابض  
في اشتراط التجيل صدق القابض على الاصح الثالثة  
سأله سائل وقال اني فقير فاعطاه ثم ادعى دفعه  
قرض وانكر الفقير صدق الفقير لان الظاهر سعه  
بخلاف ما اذا لم يقل اني فقير فالقول قول الدافع  
قاله القاضي حسين **مسئلة** الدعوى بالمجهول  
خمسين وثلاثون مسئلة جميعها قاضي القضاة جلال  
الدين البلقيني ونقلتها من خط شيخنا قاضي القضاة  
علم الدين المعتمد الاولى دعوى الوصيه بالمجهول صحبه  
فاذا ادعى على الوارث ان مورثك اوصى لي بنوب  
او بشي سمعت الثانية الاقرار بالمجهول تسمع  
الدعوى به على العين قال الرافعي فممن تنازع  
كلامه فيها وفيها ذكر فنظر فانا لا نرجع عن  
انه اذا اقر بمجهول محبس لنفسين ولا يحبس الامع

والمفروم

الدعوى



الثالثة المفروضة اذا حضرت لطلب الغرض من القاضى  
تقريباً على انه لا يجب المهر بالعقد فانها تدعى  
بمجهول الرابعة المنفعة فيما اذا حضرت المفارقة  
بسبب من غير جبرتها التي لا شطرها اولها  
الكل بطليها فانها تدعى بها من غير احتياج الى  
بيان ثم القاضى يوجب لها ما يقتضيه الحال من  
يسار واعسار وتوسط الخامسة النفقة  
تدعى بها الزوج على زوجته من غير احتياج الى  
بيان ثم القاضى يوجب ما يقتضيه الحال من  
يسار واعسار وتوسط السادسة الكسوة  
كذلك السابعة الادم كذلك الثامنة اللحم كذلك  
ويلحق بهن الاربعه ساير الواجبات للزوجات  
التاسعة نفقة الخادم العاشرة كسوته وادمه  
الحادية عشر الدعوى على العاقله بالديه يختلف  
فرضها بحسب اليسار والتوسط فتجوز الدعوى  
بها من غير احتياج الى بيان والقاضى يفرض  
ما يقتضيه الحال الثانية عشر الدعوى بالفره  
لا يحتاج فيها الى بيان والقاضى يوجب على  
مقومه بخمس من الابل اثنا عشر الدعوى  
بنفقة القريب لا يحتاج الى بيان والقاضى  
يفرض ما يقتضيه الكفاية الرابعة عشر الدعوى

الحكومة

الحكومة الخامسة عشر الدعوى بالاسر عند امتناع  
الرد بالعيب القديم السادس عشر الدعوى بان له  
طريقاً في ملك عتيق او اجراً ما في ملك غيره قال  
الهرولى الاصح انه لا يحتاج الى اعلام قدر الطريق  
والمجرى ويكفى بتحديد الارض التي يدعى فيها السابعة  
عشر الواحد من اصناف الزكاة في البلد المحصوره  
اصنافه يدعى على المالك استحقاقه ثم القاضى  
يعين له ما يراه ما يقتضيه حاله شرعاً وقد  
تعد هذه الصور بحسب الاصناف من جهه  
ان العامل يدعى استحقاقه والقاضى يفرض  
فيه اجر المثل وكذا القاضى يفرض له ما يراه  
لايقابح حاله فتبلغ ثمانية صور الثامنة عشر  
نشا هذا الوقفة بطل حقه من الفدية ويدعى بذلك  
على امير السرية والامام يعين له ما يقتضيه الحال  
التاسعة عشر مستحق الضح المستحق بطلب  
حقه من الفدية كذلك وكذلك فيما اذا انفرد  
النساء والصبيان والعبيد بقضوه العشرون  
المشروط له جاريه جمعه في الدلالة على الفلعه يدعى  
بها على امير السرية والامام يعين له جاريه  
من الموجودات في الفلعه الحادية والعشرون  
مستحق السلب اذا كان للمساوي جناب فانه



يدعي على امير السريه عند الامام بحقه من جنبيه  
قتله والامام يعين له ما يراه على الارح الثانية  
والعشرون مستحق التي يدعي على عمال الفتي والغنيمة  
حقه والامام يعطيه ما يقتضيه حاجته  
الثالث والعشرون من يستحق الخمس سوى المصلح  
وذوي القربى يدعي واحد خيم على عمال الفتي حقه  
والامام يعطيه ما يراه ما يقتضيه حاله شرعا  
وقد تعدد هذه الصورة الى ست بحسب بغيره  
الا صنف والفي والغنيمة الرابعة والعشرون  
من سلم عينا الى شخص فخذها وشك صاحبها  
في بقائها فلا يدرى ابطال بالعين او بالقيمة  
فالاصح ان له ان يدعي على الشك ويقول لي عند  
كذا فان بقي فعليه رده وان تلف فقيمته  
ان كان منقوما او مثله ان كان مثليا الخامسة  
والعشرون الوارث الذي يوحده في حقه بالاحتيا  
يدعي على من في يده المال حقه من الارث والقاضي  
يعطيه ما يقتضيه الحال وقد يتعدد هذه الصورة  
بحسب الفقهاء والحنبي واحمل الى ثلاث السادسة  
والعشرون المكاتب تدعي على السيد ما اوجب  
الله اتياء وخطه والقاضي يفصل ما يقتضيه  
الشرع السابعة والعشرون من يحضر لطلب

المهر

المهر وهذه غير المفوضه لان المفوضه تطلب وقد  
تعد هذه الصورة بحسب الاحوال من فساد الصداق  
ووطئ الشبهة ووطئ الاب جاريه ابنه ووطئ  
الشريك والمكس الى خمس صور فان قيل هذه  
محتاج فيها الى التعيين لان الذي سبق في المفوضه  
انما هو تقرير على انها لا يجب لها بالعقد فدل  
على انه اذا قلنا يجب بالعقد يجب بالتعيين  
قلنا ليس ذلك بمراد وانما المراد بذلك ان على  
قول الوجوب بالعقد يطلب بالمهر لا بالقرض على  
احد الوجهين كما ذكره في باب الطلاق من ان اذا  
قلنا لا تحت المهر بالعقد وهو الاظهر فلم بالمطالبه  
بالقرض فان اوصناه بالعقد فن قال ينتشر  
بالطلاق قبل المسيس وهو الرجوع قال ليس لها  
طلب المهر نفسه كما لو وطئها ووجب مهر المثل  
تطالب به لا بالقرض ومن قال لا ينتشر قال  
لها طلب القرض وطلب القرض والمهر كالاها لا ينفك  
عن خياله والقاضي ينظر في مهر المثل مما  
يقتضيه الحال الثالثه والعشرون زوجة المولى  
تطالب بالمقيد او الطلاق التاسعه والعشرون  
جناية المستولد بعد الاستيلاء يدعي فيها على  
الذي استولدها بالقد الواجب والقاضي يقضي بأقل



الام من من قيمتها والادش وكذلك اذا قل عبك الجاني  
او اعتقه اذا كان موسرا فانه يلزمه الفداء ويدفع  
والقاضي يقضي باقل الامرين واذا افردت الصورتان  
انتهت الى ثلاث الثلاثون اذا جنى على عبده في حال  
رقه فقطع يده مثلا ثم عتق ومات بالسرايه  
فوجب دية حر فان للسيد فيها على اصح القولين  
اقل الامرين من كل الدية ونصف القيمة فاذا ادعى  
السيد على الجاني يطالبه بحقه من جنة الجنابة والقاضي  
يقضي له ما يقتضيه الحال الحادي والثلاثون اذا  
قطع ذكر خنتي مشكل وانثيه وشفره وقال  
عقدت عن الفصا ص وطلبه بحقه من المال فانه  
يعطى المتيقن وهو دية الشفرين وحكومة الذكر  
والانثيين فهذا يدعى به بهما والقاضي يحسن ما  
يقضيه الحال وفيه صور اخرى فيها الاقل بتعدادها  
تكثر العدد الثانية والثلاثون دعوى الطلاق  
المهم حايه ويلزم الزوج بالبيان اذا نوى معينه  
وبالذنين اذا لم ينو فان امتنع حبس الثالث  
والثلاثون جنى على مسلم فقطع يده خطا مثلا  
ثم ارتد المجرم ومات بالسرايه فانه يجب المال  
على اصح القولين والمنصوص انه يجب اقل الامرين  
من الارش ودية النفس فيدعى معتق ذلك على

الجاني

الجاني بالحق والقاضي يقضي بما يقتضيه الحال  
ويلحق به ما يباين ظرها من الجنابات مما فيه اقل  
الامرين الرابع والثلاثون اذا استخدم عبده  
المزوج المكتسب فان عليه اقل الامرين من  
الشفقة واحرق انخدمه فندى زوجته على السيد  
نقضها والقاضي يوجب لها ما يقتضيه الحال  
الخامس والثلاثون اذا اوصى كزيدا للفقراء  
الف درهم مثلا فان لزبدا ان يدعى على الوارث  
بحقه بهما والقاضي يقضي له بمذهبه بناء على  
ان المستحق له اقل مقبول وكلما فيه اقل الامرين  
في غير الجنابات يستفاد حكم ما سبق وكلما فيه  
اقل مقبول من غير ما ذكر وحكم يستفاد حكمه  
فما ذكر والله تعالى اعلم وقال الغزالي في ادب القضا  
الدعوى بالمجهول تصح في مسائل منها كلما كان المطلوب  
فيه موثوق على تقدير القاضي فان الدعوى بالمجهول  
تسمع فيه كالمفوضه تطلب الفرض والواهب  
تطلب الثواب اذا قلنا بوجوبه ومنه الحكومات  
والمتعه ودعوى الكسوف والشفقة والادم من الزوجه  
والقريب ومنها الوصيه والاقرار ومنها ما ذكره الفقهاء  
في فناويه انه لا تسمع الدعوى بالمجهول الا الاقرار  
والغصب اذا ادعى انه غصب منه ثوبا مثلا ومنها



دعوى المهر فيما صححه الهروي ويجزم به شرح  
 والرويات وقال ابو علي الشافعي لا بد من ذكر قدره  
 قال الفزالي وقد يقال ان كان المهر مستحقا  
 في الارض من كل نواحيها فالارض كما قال الهروي  
 وان كان حقه مخصصا في جهة من الارض وهو قدر  
 معلوم فيتم ما قال الشافعي ومنها قال ابو ابي اليرموك  
 اذا ادعى ابل في دية او جنيته في غن لم يشترط ذكر  
 وصفها لان اوصافها مستحقة شرعا ومنها ذكر  
 الرافعي في الوصايا انه لو بلغ الطفل وادعى على  
 وليه الاسراف في النفقة ولم يعين قدرا فان الى  
 بصدق بمسئته وطاهر سماع هذه الدعوى المجهولة  
 لكنه قال في المساقاة اذا ادعى المالك خيانه  
 العامل فان بين قدر ما كان به سمعت دعواه  
 وصدق العامل بمسئته والا فلا تسمع الدعوى المجهولة  
 انتهى قال الفزالي وينبغي ان يكون كذلك في المسئلة  
 فلها **قاعدة** اذا نكل المدعي عليه ردت اليه  
 على المدعي ولا يحكم بحرد النكول الا في صورتيها  
 اذا طلب الساعي الزكاة من المال فادعى انه  
 بادل في اثنا المحول وانتمى الساعي بحلفه نكلا  
 وقيل وجوبا فعلى هذا اذا نكل والمستحق غير  
 محصور اخذت منه الزكاة ولا يحلف الساعي

(عليه  
 الفرض)

ولا

ولا الامام ومنها الذي اذا غاب وعاد مسلما وادعى  
 انه اسلم قبل السنة ونكر عامل الجنيته ففيه ما في  
 الساعي ومنها اذا مات من لا وراث له فادعى  
 الحاكم او منصوبه على انسان بدين الميت وحده  
 ونظر فقيل يقضي بالنكول وصحح الرافعي انه  
 يحبس حتى يقرأ ويحلف ومنها يتم المسبب  
 والوقف اذا ادعى للمسيح او للوقف ونكل المدعي  
 عليه فهل يرد على المباشرة وجه ان حجها عند الرافعي  
 المتفرقة بين ان يكون بالشر سبب ذلك بنفسه  
 فردا ولا فلا فلو ادعى ان خلاف مال الوقف ونكل لا يرد  
 ثم قيل يقضي بالنكول وقيل يحبس حتى يقرأ ويحلف  
 ومنها لو ادعى الاسير استعجال الايات بالوفاق  
 فان ابى لص الشافعي انه يقتل وهذا قضاء بالنكول  
**مناظر** كل من ثبت له عين فوات فانما تثبت  
 فان مات لم يصدق الوارث بل هي على المذنب  
 لو ارثه الا في صورته وهي ما اذا قالت الزوجه نقلني  
 فقال بل اذنت لحاجه فانه يصدق الوارث  
 بل هي على المذهب **قاعدة** قال الروياني في الفروق  
 هل ما جاز للانسان ان يشهد به فله ان يحلف عليه  
 وهذا لا يجوز له العكس في صورتيها ان يشترطه  
 ان فلا نأقتل اياه او غصب ماله فانه يحلف ولا يشهد

تذكره



وكذا اوردى بخط مورثه ان له دين على رجل او انه بخط  
 قضاه فله الحلف عليه اذا قوى عنك صحتة ولا يشهد  
 بمثل ذلك لان باب اليمين واسع من باب الشهادة اذ  
 تخلف الفاسق والعبد ومن لا يقبل شهادته ولا يشهدون  
**قاعدة** اليمين في الاثبات على البت قطعا ومن النفي  
 كذلك ان كان على نفي فعل نفسه او عين او دابته  
 الذين في دين وان لم يكونا ملكه والا فعلى نفي العلم وقال  
 في المطلب كل يمين على البت الا نفي هل الغير وهو ضبط  
 مختصر ومع ذلك نقض بما ادعى المورد التلغف ولم يخلف  
 فان المذهب ان المورد يخلف على نفي العلم **قاعدة** لا تسمع  
 الدعوى والبينة بملك سابق كقولهم كانت ملك امس  
 مثلا حتى يقولوا ولم يزل او لا يعلم من ياله الا في مسائل  
 منها اذا ادعى انه اشتراه من الخصم من سنة مثلا  
 او انه اقترله من سنة او يقول المدعى عليه للمدعى كان  
 ملك امس وهو لان ملكي فيواخذ باقراره ومنها  
 اذا شهدت بينة احدهما بان هذه الدية ملكه بحكم  
 في ملكه فانها تقبل ويقدم على بينة الاخر اذا شهدت  
 بالملك المطلق لان سنة النسخ تنفي ان يكون الملك  
 لغيره والفرق بين ذلك وبين ما لو شهدت بملكه  
 عن سنة مثلا ان تلك شهادته باصل الملك فلا يقبل  
 حتى يثبت في الحال والشهادة بانحتاج شهادته بنها الملك

وانه

وانه حدث من ملكه فلم يفتقر الى اثبات الملك في الحال  
 ولو شهدت انها بنت دابته فقط لم يحكم له بها  
 لانها قد تكون بنت دابته وهي ملك لغيره بان يكون  
 اوصى بها للغير وهي حمل ومثله الشهادة بان هذا الثمن  
 حصلت عن شجرة في ملكه وان هذا الفحل حصل من  
 قطنه والفرخ من بيضه والخير من دقيقه ولا يشترط  
 هنا ان يقولوا وهو في ملكه كما شرطناه في الدابة  
 ومنها لو شهدت بان اشتراها من فلان وهو ملكها  
 فالراجح قبول هذه البينة بخلاف الشهادة بملك سابق  
 وان لم يقولوا انها الا في ملك المدعى ويقوم مقام قولهم  
 وهو ملكها قولهم وتسلمها منه او سلمها اليه ومنها اذا ادعى  
 انما مورثه توفي وترك كذا واقام بينة به فالاصح  
 انها تقبل وليس كالشهادة بملك سابق ومنها لو شهدت  
 بان فلانا الحاكم حكم للمدعى بالعين ولم يردوا على ذلك  
 فانه يحكم له بالعين لان الملك ثبت بالتحكم فيستصحب  
 الى ان يعلم زواله وقيل بشرط ان يشهد بالملك  
 في الحال **قاعدة** لا تلحق الشهادة لان ان يطابقا لفظا  
 ومعنى ومجالا كما اذا شهد واحد بالاسرا وآخر بالتخيل  
 فانها تلحق وتسمع ومن فروع عدم التلغف ما لو شهد واحد  
 بالبيع وآخر على اقرار به او واحد بالملك وآخر على اقرار  
 ذي اليد به له **قاعدة** ما لا يجوز للرجل فعلة بانفراده لا يجوز



ان يطلب استيفاءه بان يدعى به كالتقصا من المشترك  
 بين اثنين وكاسترداد نصف وديعه استودعها  
 اثنان في احد القولين ومنه مسئلة الدعوى في الاوقات  
 بسبب الربح ونحوه قال الاذرى الظاهر فقها  
 لانفلا انهما تسمع والبيته على الناظر دون المستحق  
 كقول الطفل قال فلوكا ان الوقف على جماعه سهران  
 لا ناظر لهم بل كل واحد ينظر في حصته بشرط الواف  
 فلا يد من حضور الجميع فلوكا ان الناظر عليهم الغاصي  
 فلا يد من حضورهم لتكون الدعوى والحكم في وجه  
 المستحق **قاعدة** كل من كان فرع الغني لم تسمع دعواه  
 بما يكذب اصله فممنه لو ثبت اقرار رجل بانه من  
 ولد العباس بن عبد المطلب ومات قاذي ولد انه  
 من نسل علي بن ابي طالب لم تسمع دعواه كما اخف  
 به ابن الصلاح **من تسمع دعواه في حاله ولا تسمع**  
**في اخرى** فيه فروع منها لا تسمع دعوى العبد على  
 سيده انه اذن له في التجاره فان اشترى شيئا وجأ  
 انما يعطى ثمنه فانكر السيد الاذن وحلف فللعبد  
 ان يدعى على سيده من اخرى رجاء ان يقر فيستقط  
 الثمن عن رسته ومنها لا تسمع دعوى الامة الاستيلاء  
 من السيد قاله الراعي قال السبكي في الحليمة ومحلله  
 اذا ارادت اثبات سبب الولد فان قصدت اثبات

اميه

اميه الولد ليحتج بيعها وتفتق بموته سمعت وحلف  
 ومنها اذا حضر شخص وبيد وصيه من شخص  
 وفيها اقرارير ووصايا سمعت دعواه لاثبات انه  
 وصى فقط فاما الوصايا والاقرارير فلا تسمع دعواه  
 فيها للمستحقين لانه لا ولاية له عليهم صرح به الذيللي  
 ومنها قال شريح الروياني اذا ادعى شخص على اخر  
 بمبيعه مالا او غصبا او شري شي من لم تسمع لانه  
 اخبار عن كلام لا يضحى ولو قال انه يدعى ذلك بقطعه  
 عن اشغاله وبلا زمة وليس له عليه ما يدعيه ولا شيء  
 فيه او يطالبه بذلك بغير حق سمعت وقال الشافعي  
 لو حضر رجلان وادعى كل منهما دارا وانما في يده لم  
 تسمع الدعوى فان قال احدهما هي في يدي وهذا  
 يعترض على فيها بغير حق او تمنعني من سكناها  
 سمعت وقال الماوردي اذا ادعى انه يعارضه في ملكه  
 لم تسمع الا ان يقول انه يتضرر في يده بملا رسته له  
 او في ملكه بمنعه التصرف فيه او في جاحه بشرايع ذلك  
 عليه فتسمع ويشترط بيان ما يتضرر به من هذه  
 الوجوه وانه يعارضه في كذا بغير حق فيوجه الحاكم  
 المنع اليه قال الغزي ويؤخذ من هذا دعوى المعارضه  
 في الوطائف بغير حق فتسمع بالشرط المذكور فاذا ثبت  
 ذلك بطريقه منع الحاكم من المعارضه **قاعدة** لا يدعى



على الغائب من عين مع البينة وجواب على الأصح ويستثنى  
مسائل منها لو كان للغائب وكيل حاضر فلا حاجة  
إلى البينة مع البينة على الأصح ومنها لو ادعى وكيل غائب  
دينه على ميت ولا وارث له إلا بيت المال وثبتت  
وكالته والدين فيسقط البينة هنا كما قالوه فيما لو ادعى  
وكيل غائب على غائب أو حاضر قاله السبكي ومنها  
لو وكل وكيلًا بشرًا عقار في بلد آخر فاشتراه من ملكه  
هناك وحكم به حاكم وثقن آخر ثم أحضر إلى بلد  
التوكيل فطلب من حاكم بلده تنفيذه فإنه ينفذ ولا  
يمين على الموكل كما أفق به جمع من عاصر النوى  
مع أنه قضا على غائب ومنها لو شهد أحسبه على أقرار  
غائب أنه اعتق عبده حكم عليه بالعتق من غير  
سوان العبد ولا يحتاج إلى يمين قاله ابن الصلاح  
قال القرني ويجوز مثله في الطلاق وحقوق الله  
المتعلقة بشخص معين ومنها لو كانت الحجة شاهدة ومما  
ففي وجه أنه لا يحتاج إلى يمين أخرى والأصح خلافه  
الصور التي تشتمل فيها دعوى من ليس  
بولى ولا دليل حقا لفتى وتصد التوصل إلى حقه منها لو  
اشترى أمة ثم ادعى على البايع أنه غصبها من قال  
وأقام بينه على أقراره قبل البيع بذلك سمعت لأمته  
يثبت حقا لنفسه وهو فساد البيع ومنها لو حضر

شخصا

شخصا إلى مجلس القاضى وقال لى على فلان الغائب دين  
وهذا وكيله وغرضى إلى ادعى في وجهه وأنكر الحاضر  
الوكاله ففى وجه تسمع لأن له فيه غرضا وهو الخلاص  
من اليمين للحكم ولكن الأصح خلافه قاعدا  
في الحديث البينة على المدعى واليمين على من أنكر أخرجه  
بهذا اللفظ من حديث بن عباس قال الرافعى وضابط  
من يحلف أنه كل من يتوجه عليه دعوى صحيحة ويقال  
أيض كل من توجهت عليه دعوى لو أقر عطلوها ألزم  
به فأنكر يحلف عليه ويقبل فيه وحزم بهت العبارة  
في المحرر والمحتاج واستثنى من هذا الضابط منها  
القاضى لا يحلف على تركه الظلم في حكمه ومنها الشاهد  
لا يحلف أنه لم يكذب ومنها لو قال المدعى عليه أنا صبي  
لم يحلف وتوقف حتى يبلغ ومنها في حد ود الله تعالى  
ومنها ينكر أن المدعى وكيل صاحب الحق ومنها الموصى  
ومنها المقيم ومنها السفينة في أنلاف المال لا يحلف  
على الأصح ومنها منكر العتق إذا ادعى على من هو في يده  
أنه اعتقه وأخر أنه باعه منه فأقر بالبيع فإنه لا يحلف  
للعبد إذا لو رجع لم يقبل ولم يفرم ومنها إذا ادعت  
الجارية الاستيلاد وأنكر السيد أصل الوطى فالأصح  
في أصل الروضة أنه لا يحلف وحله أسكى على ما إذا  
كانت المنازعة لا ثبات النسب كما تقدم ومنها



من عليه الزكاة اذا ادعى مستقفا لا يخلف وجوبا على  
 الاظهر مع انه لو اقر بالدعوى الزم وضربها لو حضر عند  
 القاضي وادعى عليه ابيه انه بلغ رشدا وانه اياه  
 يعلم ذلك وطلب يمينه لا يخلف الاب على الصحيح  
 مع انه لو اقر بذلك انقل عنه ما لا يثبت الا بالافرار  
 ولا يمكن ثبوته بالبينة فيه فروع منها القتل بالسحر  
 يثبت بالافرار دون البينة لعدم امكان اطلاقها  
 عليه كذا قاله الراعي وغيره قال ابن الوفة ويمكن  
 ثبوته بالبينة بان يقول سرتني بالنوع الفلاني من  
 السحر فيشهد عدلان بانه من اهل السحر ثم يلان  
 هذا النوع يقتل ومنها قال الراعي انما تثبت  
 شهادة الزور باقرار الشاهد او علم القاضي  
 بان شهدوا بشيء يعلم خلافه ولا يثبت بقاء البينة  
 لانها قد تكون زورا ومنها وضع الحديث لا يثبت  
 بالبينة بل باقرار الواضع ومنها النسب وانج عن  
 الغير لكن صرحوا بانه لو قال لعبد ان جئت  
 في هذا العام فانت حر فاقام بينه على حقه  
 سمعت وعنتي قال الغزالي ولف المراد اقامتها على  
 وجوده بعرفه وتلك المشاهدة لانه حج ما لا يثبت  
 الا بالبينة ولا يثبت بالافرار هو كل موضع ادعى  
 فيه على ولي او وصي او وكيل او قيم او ناظر وقف

من يقبل قوله بل يمين فيه فروع منها من ادعى  
 مستقفا للزكاة كما تقدم ومن صورته ان يقول  
 المالك هذا النخاج بعد الحول او من غير النصاب  
 وقال الساعي قبله او منه فالقول قول المالك لا  
 الاصل برأيه فان اتهمه الساعي حلفه وهل العن  
 مستحمة او واجبه وجهان اصحهما الاول وكذا الوقال  
 لم يحل الحول او بعث المال اثناء ثم اشتريته او فرقت  
 الزكاة بنفسه او هذا المال ودعته عندي لا ملكي وكذا  
 الساعي في الصور كلها ومنها لو اكرزى من حج عن ابيه  
 مثلا فقال المكزي حججت قال الذبيلى يقبل بولده ولا يمين  
 عليه ولا بينة لان تصحيح ذلك البينة لا يمكن قال  
 وكذا الوقال للاجير قد جاعت في اقرامك فافسدت  
 لم يخلف ايضا ولا تسمع به الدعوى فلو اقام بينه بمعاينة  
 فقال كنت ناسيا قبل قوله ولا يمين عليه وضح حجه  
 واستحق الاجرة وكذا لو ادعى انه جاوز البيقات  
 بغير احرام او قتل صيدا في احرامه ونحو ذلك لم يخلف  
 لانه من حقائق الله وهو امين في كل ذلك انما وضعا  
 لو ادعى على القاضي انه حكم بعبدين فانه يصدق باليمين  
 فيما صححه الراعي ودانقه النووي في الروضة في الدعوى  
 وخالفه في القضا واختار السبكي والبلقيني ما صححه  
 الراعي من يقبل قوله في شيء دون شيء فيه فروع منها

من ادعى على المالك  
 او على غيره  
 في الزكاة  
 او في غيرها  
 فليحلف  
 او يمين



المطلقة ثلاثا اذا نكحت زوجها وادعت انه اصلها يقبل  
في حلها للزواج الاول لا في استحقاق المهر على الزوج الثاني  
ومنها العنين اذا ادعى الوطى قبل قوله لرفع الفسخ  
لا لثبوت العدة والرجعة فيما لو طلق ومنها المتزوجه  
بشرط البكاره فادعت زواها بوطيه يقبل لعدم  
الفسخ ويقبل الزوج لعدم تمام المهر ومنها مدعى  
الانفاق وقد علق الطلاق على تركه فيقبل في عدم  
وقوع الطلاق ويقبل الزوج في عدم سقوط النفقة  
على ما قاله القاضى ومنها المولى اذا ادعى الوطى يقبل  
في عدم الطلاق عليه ولا يقبل في ثبوت الرجعة لو طلق  
وارادها على الصحيح لانا انما قلنا قوله في الوطى  
للمضرر وتقدير البينه ومنها الوكيل يعفى قبض  
التمن من الثمن وتسليمه الى البايع يقبل قوله حتى لا يلزمه  
الغرم اذا انكر الموكل ولو استحق البيع ورجع بالعيب  
عليه لم يكن له ان يغرم الموكل لانا انما جعلناه امينا  
وقلنا قوله في ان لا يغرم شيئا بسبب ما اوتمن فيه  
فاما في ان يغرم المومن شيئا فلا ومنها اذا اوصى  
موصيتين ورفع الحاحز وقال رفعتة قبل  
الانكاح فغاد الارشان الى واحد وقال المحنى  
عليه بل بعدي فاعلمك ارش ثالث صدقة المحنى عليه  
في استقرار الارشين ولا يصدق في ثبوت الثالث

على

على الصحيح لانا انما قلناه في عدم سقوط ما وجب فلا  
يقبل في ثبوت مال على الغير لم يثبت بموجب  
باب الكتاب  
ضابط الكتاب اقسام الاول كالحرج زمانى ما هو  
مقصود الكتاب كالبيع والشري ومعاملة السيد  
والنفقة عليه من كسبه الثاني كالقن جزما في بيعه  
رضاه وقبله الثالث كالحرج على الاصح في منع بيعه  
وعدم الكنت اذا حلف لا ملك له وله مكانة  
الرابع كالقن على الاصح في نظره لسيدته بحيث لا  
وقامعه ضابط الكتاب الفاسدة كالصحيحه  
الافى امور لحدوها الخط الثاني يمنع من السفر  
الثالث لا يعتق بالابر الرابع الاعتياض الخامس  
ينفسخ بالفسخ والموت والحجر والجنون السادس  
تصح الوصيه برقبته السابع لا يصرف اليه سهم المكا  
الثامن على السيد فطرته انتا سبع يصح التصرف فيه  
بيعا وعين لا العاشر لا يملك السيد ما ياتى بل برده  
ويرجع الى قيمته ان كان تنقوا ما ياتى عشر لا يعاقب  
السيد الثاني عشر لا يعتق بآء الجنم لان الصفه  
لم يوجد على وجهها الثالث عشر لا يجب استيرادها  
لو عجزت او فتمت ذكر ذلك في الروضة واصلا  
وما بعده من تصحيح المنهاج المبليقي الرابع عشر لا ينقطع

تبيين



زكاة التجاره فيه لتمكنه من التصرف فيه الخامس عشر  
له منعه من صوم الكفاره حيث يمنع الفتن السادس  
عشر له منعه من الاحرام وتحليله السابع عشر لا يكفي  
في ازاله سلطانه سيك الكافر عنه الثامن عشر ليست  
في زمن الحمار فسخا ولا اجاره التاسع عشر لا يمنع رده  
بالعيب العشرون ولا اقاله فيه الحادي والعشرون  
ولا جعله راس مال سلم ولا ادأوه عن سلم لزمه الثاني  
والعشرون ولا اقراضه الثالث والعشرون لا يجوز ان  
يكون وكيل عن المرتين في قبض العين المرهونه من  
سيك ولا عن معامله سيك في صرف او سلم او غيرها  
الرابع والعشرون لبايعه فسخ البيع اذا افسس المشتري  
وكان قد كاتبه كتابه فاسك وبيع في الدين الخامس والعشرون  
لا تصح الحواله عليه بالجوم السادس والعشرون لا يصح  
التوكيل بالفا سك من السيد فلا تصدر عن الوكيل لقلبه  
التعليق ويحتمل الجواز لتباسبه المفاوضه السابع والعشرون  
لا يوكل السيد من يقبض له الجوم ولا العبد من يودها  
منه رعاية لا تعليق الثامن والعشرون يصح اقرار  
السيد به كعيب الفتن التاسع والعشرون لا يصح اقراره  
بما يوجب ما لا يتعلق برقبته بخلاف لو كانت كتابه صحيحه  
الثلاثون قصد اقرار السيد على المكاتب كتابه فاسك  
بما يوجب الارش بخلاف الصحيحه الحادي والثلاثون للسيد

ان يجعله

ان يجعله اجبر في الاجاره وجعل في المعاله ويكون ذلك  
فسخا الثاني والثلاثون اذا كاتب الفرج ما وهبه له اصله  
كتابا فاسك فقد قبضه باذنه فالاصل الرجوع فيه  
ويكون فسخا الثالث والثلاثون لا تصح الوصيه بان  
يكاتب عبد فلان كتابه فاسك الرابع والثلاثون  
الفاسك الصادره في المرض ليست من الثلث  
بل من راس المال لاخذ السيد القيمة من رقبته الخامس  
والثلاثون لا يمنع نظره الى مكاتبه كتابه فاسك  
السادس والثلاثون المعتبر في الفاسك جواب خطبتها  
من السيد بخلاف الصحيحه فان المعتبر جوابها السابع  
والثلاثون السيد يزوج المكاتبه كتابه فاسك اجبارا  
ويكون فسخا ولا تحجر المكاتبه كتابه صحيحه الثامن  
والثلاثون للسيد منع الزوج من تسلمها ثمارا كالفنه  
بخلاف المكاتبه كتابه صحيحه فانها تلزم تسلم نفسها  
فثمارا وليلا كالحق التاسع والثلاثون للسيد المسافر  
بها وله منع الزوج من السفر بها الاربعون ليس لها  
حسن نفسها لسلم المهر الحال الحادي والاربعون للسيد  
تقويض بعضها وله حبسها للفرض لالا الثاني والاربعون  
اذا زوجها بعبد لم يجب مهر الثالث والاربعون يجوز  
جعلها صداقا ويكون فسخا الرابع والاربعون اذا كاتب  
الزوج العبد الذي اصدقها الزوج اياه ثم وجد في القرقة قبل



الاخول ما يقتضي رجوع الكل او النصف الى الزوج فلا  
يرجع بذلك في الصحيحه ولها غريم بدله ويرجع به  
في الفاسد ويكون فسحا للكتاب الخامس والاربعون  
يخالع على المكاتبه كتابه فاسده ويكون فسحا السادس  
والاربعون لا يجيب لها مهر يوطى سيدها لها ويستمر  
تحميهم اخنها وخالاتها وعمتها في الوطى بملك اليمين  
وفي عقد النكاح السابع والاربعون ارش جنايته  
يتعلق برقبته ابتداء كالفن ولا ارش له فيها اذا  
مضى عليه السيد الثامن والاربعون لا يدعي في قتل  
عبد في محل اللوث ولا يجرم ولا يقسم وذلك  
يتعلق بسيد بخلاف المكاتب كتابه صحيحه التاسع  
والاربعون اذا جحر على السيد بالرده وقلنا انه  
جحر فلس وماله لا يفي بدونه فلها بيعه الرجوع  
فيه ولا يمنعه من ذلك الكتاب الفاسد الخمسون  
اذا سرق سارق وهو نائم وكان بحيث لو انشده  
لم يقدر على دفع السارق انه يثبت الاستيلاء عليه  
والارجح انه يقطع لانه مال اخذ من حره بخلاف  
المكاتب صحيحه فانه ليس بمال فلا قطع فيه  
الحادي والخمسون يحنث سيد المكاتب كتابه فاسد  
في حلفه انه لا مال له ولا عبد ولو حلف لا يكاتب  
اولا يكاتبين او لا يكلم مكاتب فلان يتعلق بالبر والحنث

بالكتاب

٢٧٧  
بالكتاب الصحيحه دون الفاسد الثاني والخمسون  
لا يعتق باداة غيره عنه الثالث والخمسون له اعفائه  
على المنصوص الرابع والخمسون يعتق باخذ السيد في  
مجال جنونه كذا ذكره وقال الراعي ينبغي  
ان لا يعتق لانه لم ياخذ من العبد الخامس والخمسون  
اذا كاتب عبدا صغره واحد كذا به فاسد وقال  
اذا اذنت الى كذا اذنتهم احرار لم يعتق واحد  
منهم باداة حصنه على الا فليس السادس والخمسون  
بنفسه يموت غير السيد وغير المكاتب وهو  
من جعل القبض منه او قبضه شرط في العتق  
السابع والخمسون له حمل المكاتب كتابه فاسد  
الى وار الحرب اذا كان كافرا الثامن والخمسون  
لا تحب اذا طلبها العبد بل يجرم اذا طلبها على عوض  
محرم التاسع والخمسون يافى في الصحيحه بنية قوله  
فاذا ادبت الى فانت حر وان لم يلقطه به بخلاف  
الفاسد لا يكتفى فيها بنيه ذلك لان التعليق لا يصح  
بالنيه وكذا وانما صح في الصحيحه لظنه المعاوضه  
الستون لو عين في الفاسد موضعاً للتسليم تعين  
مطلقا لاجل التعليق بخلاف الصحيحه فانه اذا  
احضرن في غير المكان المعين فقبضه وقع العتق  
**باب ام الولد صابط** ام ولد الولد يعتق بموت



السيد الا في صورتين الرهونه المقبوضة والجانيه  
 حايه نعلق بالرقبه اذا استولدها مالكم المفسر  
 لم يتعد الاستيلاء فيباع فاذا ولدت بعد البيع  
 عن زوج اورقا ثم اشتراها السيد الاول مع ولدها  
 ثبت لها حكم الاستيلاء دونه فيعتق بموته دونه  
 في الاصح **الصور التي لا يتعد فيها الاستيلاء**  
 الموهوبه اذا اولدها المالك وهو مفسر وجاربه  
 التركة التي تعلق دينه بها اذا اولدها الوارث وهو  
 مفسر ومستولك المكاتب ومستولك المبتعض  
 فيما صحبه البلقيني والذي نذر مالكمها النصدق  
 بها او بتمنها لا يتعد استيلاءه فيها ذكر البلقيني  
 يخرجها والموصى بعتقها اذا اولدها الوارث فيما  
 ذكر البلقيني ايضا **باب الولاء ضابط** لا يتصور  
 ان يكون الولد حرا أصليا لا ولا عليه والاولاد  
 رقبتان الا في ثلاث صور المقيطة نقت بالوف  
 بقدر الولاده والمفروز بحريه امة فان اولدها  
 احرار والنسب بالمترق الاخوان والاولاد احرار  
**الكتاب السادس** في ابواب منتشاهه وما افرقت فيه  
 ما افرق فيه الممس والممس افرقا في سبعة اشياء  
 الاول ان شرط الممس اخلافا في النوع الثاني شرطه  
 تعدد الشخص الثالث يكون باي موضع كان مست

البشر

البشر والممس يحقق ببطن الكف الرابع ينقص  
 الممس ايضا بخلاف الممس الخامس لا ينقص  
 بالفرج السادس ينقص بالابحاث السابع  
 لا ينقص الوضوء الممان بخلاف الذكر الممان  
 في الاصح ما افرق فيه الوضوء والفصل افرقا  
 في احكام الاول يضم الوضوء بنيه فقط ولا  
 الفصل بنيه فقط فقط حتى يضم اليه الفرض  
 او الاداء الثاني ضم الوضوء بنيه رفع المحدث  
 الاكبر غالطا ولا يصح الفصل بنيه رفع المحدث  
 الا صغر غالطا بل يرتفع عن الوجه واليدين  
 والرجلين فقط الثالث يسن تحديد الوضوء  
 دون الفصل الرابع يحسم فيه الخف ثلث الفصل  
 الخامس يجب فيه الترتيب بخلاف الفصل السادس  
 يستحب فيه التسمية بالاتفاق وفي الفصل وجه  
 انها لا تستحب للمحب السابع يسن ان لا ينقص  
 ماؤه عن مذك والفصل عن صاع الثامن يسن  
 التثليث فيه اتفاقا وفي وجهه لا يسن في الفصل  
 قال الاقليد ولا اصل له في عشر الواس ولم يكن  
 الشافعي ما افرق فيه غسل الرجل ومسح الخف  
 افرقا في امور الاول لا يتاقت الفصل بمسح  
 بخلاف المسح الثاني يرفع المحدث بلا خلاف وفي المسح

يصح



وفي المسح قول انه لا يرفع الثالث يجوز غسل الرجل  
المقصود به بالا خلافا وفي الخف المفصوب قوله انه  
لا يمسح وصوره الرجل المقصود به ان يستحق  
قطع رجله فلا يمكن منها ذكره البلقيني الرابع  
غسل الرجل بثلاث بخلاف مسح الخف الخامس  
يجب تعميم الرجل دون الخف السادس لا ينقصه  
الجنائيه بخلاف المسح السابع انه افضل من المسح  
ما افرق في فيه الرأس والخف افرقا في ثلاثه  
امور الاول لا يكون غسل الرأس ويكون غسل الخف  
الثاني يستثني الرأس ويكون بثلاث الخف  
الثالث يستثني استيعاب الرأس ويكون استيعاب  
الخف والعله في الثلاثه انه يفسد ما افرق  
فيه الفرق والتجيب افرقا في انه اذا تعدر  
غسل اليد او الرجل لقطع ونحوه استحب غسل  
موضع التجيب لئلا يخلو الموضع عن طهارة  
بخلاف ما اذا تعدر غسل العرجه لعله  
لا يستحب غسل موضع العرجه كما صرح به الامام  
اكتفاء بمسح الرأس والأذنين والرقبة فلم يخل  
الموضع عن طهارته ما افرق في فيه الوضوء والتيمم  
قال البلقيني في التدريب ينقص التيمم عن  
الوضوء في احدي عشر مسئلة الاول قوله في الوجه

واليد

واليد فقط الثانيه لا يجب ايصاله منبت  
الشعر الخفيف الثالثه لا يجمع به بين فرضين  
الرابعه لا يجوز قبل الوقت الخامسه لا يجوز الا بعد  
السادسه لا بد من تقديم الاستنجاء السابعه لا بد  
من تقديم ازالة النجاسه على راي من حج انشائه  
لا بد من تقديم الاجتهاد على راي التاسعه لا يرفع  
الحدث العائش لا يمسح به الخف الحادية عشر  
لا يباح به الفرض حتى تنوبه قلت ويزاد عليها  
انه يبطل بالرده ولا يسقط الفرض مطلقا  
ولا يسن بخدك ولا تثليثه ويسن فيه النفث  
ولا يصح بنية الفرضيه ولا غيرهما سوى الاستباحه  
ويستوي فيه الحدث الاصغر والكبير ولا يكفي  
اليه فيه عند الوجه بل يجب عند النقل ايضا  
ويجب فيه نزع الخاتم وهو في الوضوء سنة فكلت  
عشرين ما افرق فيه مسح الجبين والخف  
افترقا في امور الاول يجب غسل عضو الجبين  
مع مسحها بخلاف عضو الخف وفيها قولان  
قياسا على الخف الثاني يجب تعميمها بالمسح ويكفي  
في الخف اقل جرو وفيها وجه قياسي عليه الثالث  
يجب مسحها بالتراب من وجهه ويستحب على  
الاصح كما في شرح المذهب خروجها من الخلاف ولا

يجري



ذلك في الخف بحال الرابع لا تقدر على بخلافه وفيها  
وجه قياسا عليه الخامس شرط الخف ان يلبس  
على طهر تام ويكون في الجبين طهر محليها في وجهه  
قال في الخادم انه الاشبه وصرح الامام وصاحب  
الاستقصا باشتراط الطهر التام فيها ايضا  
السادس لا يجب نزع الجبين للجنازة بخلاف  
الخف والفرق ان في ايجاب النزع فيها مشقة  
ذكر في شرح المذهب السابع ذكر الروايات  
في البحران ظاهر المذهب انه يجوز شيد الجباير  
بعضها على بعض والمسح عليها وان قلنا لا يجوز  
المسح على الجرمين ثم ابدى فيه احتمالا بالاعان  
الثامن حكم صاحب الوافي عن شيخه ان مسح  
الجبين يرفع الحدث كالخف وفرق بينه وبين  
التيمم بانه وجد في بعض الاعضاء مفصول  
ارتفع خدته فاستتبع المحسوح بخلاف التيمم  
فانه لم يوجد فيه ذلك واعتبر بنفسه وقال  
ان الرقعة اختلف في كونه يرفع الحدث لم اره  
منقولاً لكنه مخرج فيما سلف فان غلب فيها شايبه  
مسح الخف رفع او التيمم فلا التاسع ذكر  
ابن الرفعه وغيره ان شرط الطهارة في وضع  
الجبين لاجل عدم الاعادة لاجواز المسح بخلافه

في الخف

في الخف فانه لجواز المسح العاشر قال في شرح  
المهذب لو كان على عضوه جبين ثان فرفع احدهما  
لا يلزمه رفع الاخرى بخلاف الجبين لانه  
لبسهما جميعا شرط بخلاف الجبينين ما افرق  
فيه المني والحبيضة افرقا في امور الاول لا ينقض  
المني الوضوء على الصحيح وينقضه الحيض على الصحيح  
الثاني المني لا يجرم عبور المسجد والحيض يجرمه  
ان خافت الثلوث الثالث والرابع المني لا يجرم  
الصوم ولا يبطله اذا وقع فيه بلا اختيار والحيض  
محرم ويبطله الخامس المني طاهر والحيض نجس  
ما افرق فيه الحيض والنفاس افرقا في امور  
احدها ان اقل الحيض محدود ولا حد لقل النفاس  
وغالب الحيض ست اوسبع وغالب النفاس اربعون  
واكثر الحيض خمسة عشر يوما واكثر النفاس ستون  
الثاني والثالث ان الحيض يكون بلوغا واستبرا  
بخلاف النفاس الرابع والخامس الحيض لا يقطع  
صوما لكفاره ولا منك الايلا وفي النفاس وجهان  
ذكر هذه الخمسة في شرح المهذب ما افرق  
فيه بالاذان والاقامة افرقا في امور الاول ان  
الاذان يجوز قبل الوقت في بعض الصلوات  
ولا يجوز الاقامة قبله بحال ولو اقام قبله لم يخطئه



فدخل الوقت عقبه فشرع في الصلاة لم يعتمد بها  
 بض عليه الثاني انه يجوز اول الوقت وان اخرج  
 الصلاة الى آخر ولا يجوز الاقامه الا عند ارادة  
 الصلاة فان اقام واخر بحيث طال الفصل بطلت  
 الثالث تسن الاقامه للثانية من صلاتي الجمع  
 وغير الاولى من الفوايت ولا يسن الاذان لها ولا  
 للأولى ايضا على الجديد الرابع انه متنى وهو فرادى  
 الخامس يسن الاذان للصبح مرتين ولا تسن الاقامه  
 الا في السادس يسن فيه التزجيع دونها السابع  
 يكن للمراه ان تؤذن ويسن لها ان تعظم لان في الاذان  
 رفع الصوت دونها وهذا هو الثامن التاسع تسن  
 الاقامه المنفرد ولا يسن الاذان له في قول وهو الجديد  
 العاشر اقامة المحدث اشد كراهة من اذانه الحادي  
 عشر يسن في الاذان الالنفات في الميحلين وفاقا  
 وفي الاقامة وجه انه لا يسن فيها واخر انه ان كرر  
 المسجد سن والا فلا الثاني عشر يسن فيها الرسل  
 وفيها الادراج الثالث عشر يجوز الاستجار على  
 الاذان على الاصح ولا يجوز للاقامه وحدها اذ لا كلفه  
 فيها بخلافه ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة  
 اوتزقا في امور الاول انه يسجدتان وسجود التلاوة  
 واحد الثاني انه في اخر الصلاة بخلافه الثالث انه

لا يشكر

لا يتكرر بخلافه الرابع انه يسجد لسهو امامه وان لم  
 يسجد ولا يسجد لتلاوته اذا لم يسجد الخامس  
 ان الذكر المشرع في سجود التلاوة لا يشرع في  
 سجود السهو ما افترق فيه سجود التلاوة  
 والشكر افرقا في احدهما ان يسجد الشكر  
 لا يدخل الصلاة بخلافه الثاني ان في جواره على  
 الراحلة وجهين وسجود التلاوة الصلاة يجوز عليها  
 قطعها ما افترق فيه الامام والمأموم افرقا  
 في امور الاول ان ينيه لا يتم واجب على المأموم  
 ولا يجب على الامام الا في الجمعه والحصول الفضيل  
 الثاني ان الامام لا تبطل صلاته ببطلان صلاة  
 المأموم بخلافه العكس الثالث اذا عين امامه  
 واخطأ بطلت صلاته واذا عين الامام المقنذ  
 واخطأ قال الرابع ينيه الا يتم في اول الصلاة جزيا  
 وفي ينيه الامام بخلافه في الكتاب الاول ما افترق  
 فيه القصر والجمع افرقا في امور الاول يختص  
 القصر بالسفر الطويل قطعاً وفي الجمع قولان الثاني  
 القصر فعلاً بفضل والجمع تركه افضل خروجه من  
 خلافاً الى حنيفه فانه يوجب القصر ويمنع الجمع  
 ولان الجمع فيه اخلل وقت الفباذه عنها بخلاف  
 القصر الثالث لا يجوز القصر خلف المسم ويجوز الجمع



خلف من لا يجمع الرابع شرط القصر نيته في الاحرام  
ويجوزنية اجمع بعد الخامس لا يجوز القصر في غير  
السفر ويجوز اجمع في الاقامة بالمطر والمرض **ما**  
**افترق** فيه اجمعه والعيد افرقا في امور الجمعة  
واجبة وجوب عين ووقتها وقت الظهر ولا يقضى  
وشروطها العدد واربعون كاملون ودار الاقامة  
وان لا يتعدد والخطبة قبلها وشروطها القيام والطمارة  
والستر والعرسه والجلوس بين الخطيبين ويندب  
كونها قصير ولا يحزى غسلها قبل الفجر ويقرا  
فيها الجمعة والمنافقون والعيد فخالفا في كل ذلك  
ما ذكرته من كون القيام والجلوس منه في خطبتي  
العيد صرح بالاول في الرخصة والثاني في شرح المذهب  
واما الطمارة والستر والعربية فصرح به الاسنوي  
وقال ابن القاص في التلخيص غسل الجمعة كالعيد  
الا في شيئين عموميه لمن حضر وغيره وجواز قتل  
الفجر **ما افترق** فيه العيد والاستسقاء فترقا  
في امور احدها يختص العيد بوقت وهو ما بين  
ارتفاع الشمس والزوال ولا يختص صلاة الاستسقاء  
به في الاصح الثاني صلاة العيد تقضى بخلاف  
الاستسقاء الثالث يقرأ في العيد **فت**  
واقترنت وفي الاستسقاء قبل يقرأ في الثانية سورة

نوح

نوح الرابع صلاة العيد في المسجد افضل في الاصح  
والاستسقاء في الضحى افضل الخامس خطبة  
العيد يفتخ بالتكبير وخطبة الاستسقاء بالاستغفار  
السادس في خطبة الاستسقاء من استند بارائنا  
وتحويل الردا ما ليس في خطبة العيد ولا غيرها  
من الخطب **ما افترق** فيه غسل الميت وغسل  
الحى افرقا في عدم وجوب النية واستحياب  
التشيق ووقع في المنياح واقله تعميم بدنه  
بعد ازالة النجس مع تصحيحه في غسل الحى عدم  
وجوب ازالة النجاسة فمنهم من قال انه احواله  
على ما تقدم فلم يستند له على الراجح ومنهم من  
فرق بان هذا احواله فناسب ان يكون  
على احوال الاحوال فعلى هذا يفترقا **ما افترق**  
فيه زكاة الفطر وغيرها افرقا في امور احدها  
ان وقتها محد وثانيتها ان الدين يمنع وجوبها  
ثالثتها ان تاخيرها من اول وقتها الى يوم العيد  
افضل والا فضل في سائر الزكوات المبادره بها اول  
ما يجب راعها انه يجوز صرفها الى واحد في وجهه  
ولا يحزى ذلك في غير اتفاقا **ما افترق**  
فيه زكاة المعدن افرقا في امور احدها ان في الزكوات  
اخمس وفي المعدن ربع العشر على الاصح ثانيها يصرف



ركان المعدن مصرفا الزكاة تقطعا وفي الجنس قولان  
 ثانيا تصرف مصرف الف **ما افرق** فيه التمتع  
 والقران افرقا في امر واحد وهو ان في اشتراط  
 نية التمتع وجهين ولا خلاف في نية القران **ما افرق**  
 فيه حرم مكة حرم والمدينة افرقا في امور احدها  
 ان على قاصد حرم مكة الاحرام بحج او عمر نذبا او جوبا  
 وليس ذلك في المدينة الثاني ان في صلبك وشجر الجزا  
 بخلاف حرم المدينة على المدينة وعلى القدم فيه الجزا  
 فسلبه المقاتل والفاطخ بخلاف حرم مكة فانه فيه  
 الدماء وبذلك فيفترقان ايضا الثالث لا تكون الصلاة  
 في حرم مكة في الاوقات المكرهة بخلاف حرم المدينة  
 الرابع ان المسجد الحرام يتعين في نذر لا عتكاف به  
 بلا خلاف وفي مسجد المدينة قولان الخامس لو نذر  
 اتيان المسجد الحرام لزمه اتيانه بحج او عمر بخلافه  
 ما لو نذر اتيان مسجد المدينة فانه لا يلزم اتيانه  
 في الاظهر السادس الصلاة تضاعف في مسجد الحرام  
 زيادته على مضاعفتها في مسجد المدينة فانه صلاة  
 كما في حديث اخرجه احمد بسند صحيح السابع ان  
 التضعيف في حرم مكة لا يختص بالمسجد بل يهم جميع  
 الحرم وفي المدينة لا يهم حرما بل ولا المسجد كله  
 وانما يختص بالمسجد الذي كان في عهد صلى الله عليه وسلم

الثامن

الثامن صلاة التراويح لاهل المدينة ست وثلاثون ركعة  
 وليس ذلك لاهل مكة ولا غيرهم التاسع تكن المجاوره  
 بمكة ولا تكرر بالمدينة بل يستحب **ما افرق**  
 فيه السلم والقرض افرقا في امور الاول ان المسلم  
 يصح حاله وموتلا والقرض لا يصح تاجيله الثاني  
 يجوز الاستبدال عن القرض ولا يجوز عن السلم  
 فيه الثالث يجوز السلم في تجاريه التي تحمل للمسلم  
 ولا يجوز قرضها الرابع المسلم فيه لا يكون الا في الذمه  
 والمقرض لا يكون الا معينا وفي زوايد الروضة عن  
 المذهب لو قال اقرضتك ألفا وقبل وتفرقا ثم رفع  
 اليد ألفا فان لم يطل الفصل جاز والا فلا لانه  
 لا يمكن البناء مع طول الفصل وهذا يقتضي جواز  
 ان أراد القرض على ما في الذمه قال السبكي وهو غريب  
 لم اره لغيره الخامس يجوز السلم في المنافع فيما نقله  
 في اصل الروضة في باب السلم عن الرويات واقره  
 وفي قرضها وجهان والمجزم به في زوايد الروضة  
 عن القاضي خنيس المنع السادس لا يجوز السلم في  
 الفقار وفي قرضه وجهان **ما افرق** فيه حجر الفليس  
 وحجر السفه افرقا في امور فالفليس يصح شراؤه  
 في الذمه ولا يباحه بلا اذن وقبضه عوض الخلع والسفيه  
 لا يصح منه شيء من ذلك **ما افرق** فيه الصلح والبيع



قال في الروضة الصلح يخالف البيع في صور أحدها  
إذا صلح الخطيئة بلفظ الصلح صح على الأصح ولو  
كان بلفظ البيع لم يصح قطعا الثاني لو قال من  
عين سبق خصومه يعني دارك هكذا فباع صح ولو  
قال وإحالة هذه صلحتني عن دارك هكذا لم يصح على  
الأصح لأن لفظ الصلح لا يطلق إلا إذا سبقت  
خصومه قال وهذا إذا لم يكن فيه والأقوى كناية  
في البيع بلا شك الثالث لو صلح عن الماضي صح ولا  
مدخل للفظ البيع فيه الرابع لو صلحنا أهل الحرب  
من أموالهم على شيء تأخذ منهم جاز ولا يقوم بتمامه  
البيع الخامس قال صاحب التلخيص لو صلح من أرض  
الموصح على شيء معلوم جاز إذا علم قدر أرضها ولو باع  
لم يحز ويخالف الجمهور في افتراق اللفظين وقالوا إن  
كان الأرض مجهولا كالحكومة التي لم تقدر لم يصح  
الصلح عنه ولا يبعه لمن هو عليه أو معلوم القدر  
والصفة كالدرهم أو حفظت أو معلوم القدر دون  
الصفة كالابل الواجبة في الديه ففي جواز الاعتياض  
عنها بلفظ الصلح وبلفظ البيع وجهين أصحهما  
المنع **ما افترق** فيه المنة والأبرأ افتراق في أمور  
الأول يشترط في الهبة القبول ولا يشترط في الأبرأ  
الصلح عنه وبيعه لمن هو عليه على الأصح الثاني أنه

الرجوع

الرجوع فيما وهبه لفرعه ولو أبرأه فلا رجوع له وإن  
قلنا أن الأبرأ تمليك كما ذكره النووي **ما افترق**  
فيه القراض والمساواة افتراقا في أن المساواة لازمة  
وموقفة بخلاف القراض ولو شرط في القراض أن  
يكون أجرة من يعمل به من المرح جاز بخلافه  
في المساواة **ما افترق** فيه المساواة والأجر  
افتراقا في أن المساواة لا تجوز على غير المثل من  
دراهم ونحوها بخلاف الأجر **ما افترق فيه**  
الأجر والجعله افتراقا في أن من أحدهما  
تعيين العامل يعتبر في الأجر دون الجعله  
والآخر العلم بمقدار العمل معتبر في الأجر دون  
الجعله **ما افترق** فيه الأجر والبيع قال  
بعضهم الأجر كالبيع إلا في وجوب التوقيت والافتراق  
بعد القبض بلفظ العين وأنا العقد يرد على  
المنفعة وفي البيع على الثمن وإن القرض يملك  
في البيع بالقبض ملكا مستقرا وفيها ملكا فاعلى  
لا يستقر إلا بمضي المدة ولا خيرا فيها على الأصح  
**ما افترق** فيه الزوج والامه افتراقا في أمور  
لا قسم للامه ولا حصص في العدد ونفقة ما غيب  
مقداره ولا يسقط بالنشور ولا فطرتهما لأنهما  
للملك وهو باق مع النشور ونفقة الزوج وفطرتهما

نفسا



للممكن وهو مستنف عقه **ما افترق** فيه الصداق  
والمتعه افترقا في امور احدها ان الصداق يراعى  
فيه حال المراه قطعا والمتعه يراعى فيها حال الزوج  
على المختار وحال كليهما على المخرج عند الشيعين الثاني  
ان الصداق يستحب ان لا ينقص عن عشرة دراهم  
والمتعه يستحب ان لا ينقص عن ثلاثين درهما الثالث  
ان الصداق يجب على الزوج وغيره ولا ينجى المتعه  
الا عليه واوجبا القديم على فهو طلاق المفوضه قيل  
الدخول اذا رجعا وابن الحداد على مرضعة زوجته  
الامه المفوضه **ما افترق** فيه النكاح والرجعه  
قال البيهقي الرجعه تفارق عقد النكاح في امور  
استراظ كونها في العقد وتصح بالدولي ولا يشهور  
ولا رضى وبغير لفظ النكاح والتزويج وفي الاحكام  
ولا توجب مهر **ما افترق** فيه الطلاق والظهار  
افترقا في امور احدها يصح الظهار موقفا بخلاف  
الطلاق **ما افترق** فيه العدة والاستبراء افترقا  
في امور احدها ان العدة لا يجب للموطوء والاستبراء  
يكون للموطوء وغيرها الثاني ان الاستبراء يحصل  
بوضع حمل زنا ولا يتصور انقضاء العدة به  
**ما افترق** فيه نفقة الزوج والقريب  
افترقا في امور احدها نفقة الزوج مقدره

ونفقة

ونفقة القريب الكفايه الثاني نفقتها لا تسقط  
بمضي الزمان بخلاف نفقة القريب الثالث  
شرط نفقة القريب اعساره وبسار المنفق  
ولا يشترطان في نفقة الزوج الرابع يباع  
في نفقة الزوج المسكن والخادم دون نفقة  
القريب على ما اختاره طائفة وقد تقدم في منتهجها  
**ما افترق** فيه جنابة النفس والاطراف افترقا  
في امور الاول يستحق النفس الاستيفاء بنفسه  
دون مستحق الطرف لانه قد تردد احكامه ونريد  
في الايام بخلاف ارضاقا النفس فانه مضبوط الثاني  
في النفس الكفاره بخلاف الاطراف **ما افترق** فيه  
المرتد والكافر الاصل قال العلاني المرتد يفارق  
الكافر الاصل في عشرين حكما لا يقر ولا بالجزية ولا  
بمهل في الاستنابة ويؤخذ باحكام المسلمين  
ومنها قضا الصلوات ولا يصح نكاحه ولا يمتثل  
ذبحه ويهد رده ويوقف ملكه وتصرفاته وزوجه  
نفقة الدخول ولا يعنى ولا يغدى ولا يمن عليه ولا يرق  
ولا يورث وولد مسلم في قول وفي استرقاق اولاده  
اذا قتل على رده اوجه ويضمن ما ائلفه في الحرب  
في قول **ما افترق** فيه قتال الكفار والبغاه افترقا  
ان البغاه لا يتبع مدبرهم ولا يرق على جرحهم ولا يقتل



اسيرهم ويرد سلاحهم وخيلهم اليهم ولا يسمعون  
عليهم بكافر ولا يجزي قتلهم مذبرين **ما افرق**  
فيه الجزية والهدنة افرقا في امور احدها ان عقد  
الجزية لازم وعقد الهدنة جائز الثاني ان عقد الهدنة  
لا يجوز اكثر من اربعة اشهر الا ضعف فيجوز عشر  
سنين فقط بخلاف الجزية الثالث ان الهدنة تقبل بغير  
مال ولا يجوز عقد الجزية بدونه ولا باقل من دينار  
**ما افرق** فيه الاضحية والعقيقة افرقا في ان  
الاضحية لا تكون من الابل والبقر والغنم والعقيقة  
لا تكون من الابل **ما افرق** فيه الامام العظمي والفضا  
وسائر الولايات افرقا في امور احدها يشترط في الامام  
ان يكون قرشيا للحديث ولا يشترط ذلك في غيره  
من الحكماء الثاني لا يجوز عقد الامام في عصر واحد  
ويجوز تعدد القاضى في اماكن متعددة الثالث  
لا ينزل الامام بالفسق وينزل به القاضي والفرق  
ضخامة شأن الامام وما يحدث في غزاه من الفتن  
الرابع لا ينزل الامام بلا غا وينزل به القاضي  
**تنبيه** من المشكلات ما وقع في فتاوى النووي  
انه لو امل الامام الناس بصوم ثلاثة ايام في الاستسقا  
وجب عليهم ذلك بامره حتى يجب عليهم تبليت النبيه  
قال القاضي جلال الدين البلقيني في حاشيته الروضة

هذا

هذا كلام لم يقله احد من الاصحاب بل انفقوا على  
ان هذه الايام يستحب الصوم فيها بخلاف ذلك  
وكيف يمكن ان يجب شيء بغير ايجاب الله او ما وجبه  
المكلف على نفسه تقربا الى الله تعالى وقد قال النبي  
صلى عليه وسلم لا عراشي الذي سال عن الفرايض  
وقال هل غيرها قال لا افعل ذلك على انه لا يجب  
شيء الا بايجاب الله في كتابه او على لسان نبيه  
وقد امر صلى الله عليه وسلم بصوم عاشوراء ولم  
يقل احد بوجوبه مع ان امر عليه السلام ختم  
من امر الائمة ثم ان نصو الامام الشافعي ران على  
ذلك ايضا فانه قال في الامم وبلغنا عن بعض الائمة  
انه كان اذا اراد ان يستسقي امر الناس فصاموا  
ثلاثة ايام متتابعه وتقربوا الى الله بما استطاعوا  
من خير ثم خرجوا في اليوم فاستسقىهم وانا احب ذلك  
لهم وامرهم ان يخرجوا في اليوم الرابع صياما من غير  
ان اوجب ذلك عليهم ولا على امامهم انتهى **تنبيه**  
من المشكل ايضا قال في الروضة في البيوع المهمى عنها  
ومنها التسعير وهو حرام في كل وقت على الصحيح  
والثاني يجوز في وقت الفلا وحيث جوزت التسعير  
فذلك في الاطعمه والحقوق بما علف الدواب  
على الاضغ وانما سعر الامام عليه فخالفا استحق التعزير



وفي صحة البيع وجهان قلت الاصح صحته ووجه  
الاشكال انه ظاهر استحقاق التعزير بمخالفة  
التسعير قولنا بانه حرام وقد فهم ذلك بعض اهل  
العصر واخذ بتطبيق توجييه ذلك وليس الامر على  
فهم بل المسئلة مبينه على جواز التسعير كالتى  
قلنا وقد صرح بذلك ابن الرقعة وبنه عليه صاحب  
الخدم **ما افرق** فيه القضا والحسبه قال  
الماوردي الحسبه توافق القضا في جواز الاستعانة  
وسماع الدعوى لا على العموم بل فيما يتعلق بنجس او نطق  
او غش او مصل والزام المدعى عليه الا اذا اختلف  
ونقص عنه في انه لا يسمع البينه ولا الدعوى  
الخارجة عن النكرات كالعقود والفسوخ ويزيد  
عليه بجوار العيص والبعث بالاستعانة **ما افرق**  
فيه الحكم والتنفيد قال ابن الصلاح لا يحتاج التنفيذ  
الى دعوى في وجه خص ولا اثبات غيبته ان  
كان غائبا قال الفري ولا يشترط فيه الحلف  
اذا كان الغريم غائبا او ميتا افتى به جمع  
من عاصر النورى **ما افرق** فيه الحكم بالصحة  
والحكم بالموجب قال البلقيني بينهما فروق الاول  
ان الحكم بالصحة منصب الى انقضاء ذلك الصادر  
من بيع ووقف ونحوهما والحكم بالموجب منصب

الى

الى اشر ذلك الصادر الشافى ان الحكم لا يخصص باحد  
والحكم بالموجب يخصص بالحكم به بذلك الثالث ان  
الحكم بالصحة يقتضى استيفاء الشروط والحكم على  
المصدر بما صدر رصده قال الشيخ ولى الدين وعمل الناس  
الان على هذا الفرق وطريقة الحكم الا انه اذا  
اؤتمت عندهم البينه العادله باستيفاء شروط  
العائد شروط ذلك العقد الذى يرد الحكم به  
حكم بصحته وان لم تقم البينه باستيفاء شروطه  
حكم بالحكم بالموجب احط مرتبه من الحكم بالصحة  
ثم قال البلقيني ويفترقان في مسائل يكون في بعضها  
الحكم بالصحة اقوى وفي بعضها الحكم بالموجب اقوى  
فمن الاول ما لو حكم شافى بموجب الوكالة بغير رضى  
المخص فالحنفى الحكم بابطالها ولو حكم بصحتها لم يكن  
للحنفى الحكم بابطالها لان موجبا الخاصه صحت  
او فسدت لا لاجل الاذن فلم يتقرر الشافى للحكم  
بالصحة وانما تقرض للاس فبساغ الحنفى الحكم بابطالها  
لانه معول للشافى جردت حكمك لا لزم ولم يتقرر  
لصحة اللزوم ولا عدمه وانا قول بابطالها فلم يقع الحكم  
في محل الخلاف ومن الثانى ما لو حكم الحنفى بصحة التدبير  
لم يتنع على الشافى الحكم بالبيع لانه عند الشافى  
صحيح ولكن يباع ولو حكم بموجب التدبير لم يكن للشافى



الحكم بالبيع لان موجب التدبير عندهم عدم البيع  
ومنه ما لو حكم شافعي بصحة بصفة بيع الدار التي  
لها جدار فانه يسوغ للمحنف ان يحكم باخذ الجار  
بالشفعة لانه البيع عنده صحيح فتسلط لاخذ  
الجار كما يقول الشافعي في بيع أحد الشركاء ولو حكم  
الشافعي بموجب شغل الدار المذكورة لم يكن  
للمحنف ان يحكم باخذ الجار لان من وجبها الدوام  
والاستمرار قال والضابط ان الشا زع فيه ان كان  
صحة ذلك الشيء وكانت لوازمه لا ترتب الا بعد صحته  
كان الحكم بالصحة مانعا للخلاف واستويا حينئذ  
وان كانت اشارة ترتب مع فساد وتوحي الحكم  
بالصحة على الحكم بالموجب وذكر بعضهم ان الحكم بالموجب  
يجوز نقضه بخلاف الحكم بالصحة فيفترقات  
في ذلك لكن خطاه السككي كما تقدم في القاع  
الاولى من الكتاب الثاني **ما افرق** فيه  
الشهادة دون الرواية الثانية المذكورة ولا تشترط  
في الرواية مطلقا بخلاف الشهادة في بعض المواضع  
الثالث الحرية يشترط في الشهادة مطلقا دون  
الرواية الرابع يقبل شهادته المبتدع الا الخطابي  
ولو كان داعيه ولا يقبل رواية الداعية الخامس  
تقبل الشهادة الثابتة من الكذب دون روايته

السادس

السادس من كذب في حديث واحد رد جميع حديثه  
السابق بخلاف من تبين شهادته للزور في شيء لا  
ما شهد به قبل ذلك السابع لا يقبل شهادته من جرت  
شهادته الى نفسه نفعا او رفعت عنه ضررا ويقبل  
من روى ذلك الثامن لا يقبل الشهادته لاصل وفروع  
ورقن بخلاف الرواية التاسع والعاشر والحادي عشر  
الشهادة انما تصح بدعوى سابقه وطلبها وعند  
حاكم بخلاف الرواية في الكل الثاني عشر لعالم الحكم بعلمه  
في التعديل والتجريح قطعاً مطلقاً في الرواية بخلاف الشهادة  
فان فيها ثلاثة أقوال اصحها التفصيل بين محدوده وغيرها  
الثالث عشر يثبت الجرح والتعديل في الرواية بواحد دون  
الشهادة على الاصح الرابع عشر الاصح في الرواية قبول  
الجرح والتعديل عن مفسرين العالم ولا يقبل الجرح  
في الشهادة منه الا مفسر خامس عشر يجوز اخذ الاجرة على  
الرواية بخلاف اداء الشهادة الا اذا احتلج الى ركوب  
السادس عشر الحكم بالشهادة قال العزالي بلا قول  
منه والقول بخلاف عمل العالم اوصاه بموافقة المروي  
على الصحيح لاحتمال ان يكون ذلك لدليل اخر السابع عشر  
لا يقبل الشهادة على الشهادة الا عند نفس الاصل  
بموت او غيبها ونحوها بخلاف الرواية الثامن عشر  
اذا روى شيئا ثم رجع عنه سقط ولا يعمل به بخلاف



الرجوع عن الشهاده بعد قيل الحكم التاسع عشر لو شهدا  
بموجب قود ثم رجعا وقالوا بغير ما رماهما القصاص ولو  
استكملتا حادثة على حاكم فتوقف فروي شخصهما عن  
البنى صلى الله عليه وسلم فيها وقبل الحاكم به رجلا ثم رجع  
الراوى وقال كذبت وتعمدت ففى فتاوى البغوى  
ينبغى ان يجب القصاص كالشاهد اذا رجع قال  
الرافعى والذي ذكره القفال والامام انه لا خصاص  
بخلاف الشهاده فانها تعلق بالمحادثه والخبر لا يختص  
بها العشرون اذا شهدون اربعة بالزنا حد والحدف  
في الاظهر ولا تغفل شهادتهم قبل التوبه وفي قول  
روايتهم وجهان المشهور منهما القول ذكره الماورى  
في الحماوى ونقله عنه ابن الرفعه في **الالفار ما افرق**  
فيه العتق والوقف افرقا في امور منها ان العتق  
يقبل التعليق بخلاف الوقف وان الوقف فيه شايبه  
ملك بخلاف العتق وان الوقف على سبعين يشترط قبوله  
في وجه صحيح ويرتد برده بلا خلاف ولا يشترط  
قبول العتق العتق ولا يرتد برده جزا ويصح  
وقف بعض العبد ولا يسرى ومتى عتق بعض  
عبد سرى الى باقية **ما افرق** فيه المديروا ام الولد  
قال المحاملى ام الولد تفارق المديروا في ثمانية احكام  
لا تلع ولا تذهب ولا ترهن وعتقها من راس المال ويتبعها  
ولدها

ولدها ولا يجزى منها الوصايا ولا يجزىها السيد على  
النكاح في قول ولا يضمن جنايتها في قول  
**الكتاب السابع في نظائر شتى**  
**مسئلة** ورد الشرع باستعمال الماء في طهارتي الحدث  
والجنث والتراب في التيمم والنعن والحجر في الاستحجار  
ورضى الحجار والقرط في الدباغ وتقيين الماء في الطهارة  
وتقيين التراب في التيمم وفي التغير قولان اظهرهما  
لهم وفي القرط طريقتا المذهب لا يتعين ونوعين  
الحجر في الحجار ولم يتعين في الاستحجار والفرق ان الطاهر  
والتغير والحجار تقيدى والاستحجار نعم به السلوك  
ومقصوده قلع النجاسة وهو حاصل يعني الحجر والدباغ  
ايضا نعم به دونه والمقصود نوع الفضلات وهو حاصل  
بكل حريف ذكر ذلك النووي في شرح المذهب قلت  
ومن نظاير ذلك تعيين السيف في قتل المرنه فلا يجوز  
رميه بالاحجار ولا بالتفيل وتعين الحجر في قتل الزاني  
المحصن لان المقصود القتل به والورع عن هذه النجاسة  
فلا يجوز قتله بالسيف وفي القصاص يراعى المماثلة  
ويجوز العدول الى السيف لانه اسهل واوحى وتعين  
السيف على الاصح في قتل تارك الصلاة وفي وجهه  
يتجسس بالحديد في الامتناع من مساير الواجبات حتى  
يعطى او يموت ذكره الرافعى في المشرح ونقل السبكي

بالرعي حتى يعطى او يموت  
وتعين النخس  
في صم



الاتفاق عليه ومنها ورد الشرع في الفطر بالتمر  
**مسئلة** الخلاف في الاصول في ان النسخ رفع او بيان  
 نظيره في الغضه الخلاف في ان الطهارة بعد الحدث  
 هل نقول بطلت او انتهت والاول قول ابن الفارض  
 والثاني قول الجمهور فعلى الاول قال ابن الفارض  
 في التلخيص ليس لنا عبارة تبطل بعد غسلها  
 الا الطهارة بالحدث **فائده** الخلاف في الاصول  
 في مسئلة احداث قول ثالث هل يجوز مطلقا  
 او بشرط ان لا يرتفع مجعها عليه نظيره في العربية  
 فيما خلى العلفين هل يجوز مطلقا او بشرط ان  
 لا يودي الى استعمال كلف مهل كالحنك **قاعدة**  
 الواجب الذي لا يتقدر كسح الرأس مثلا اذا اراد فيه  
 على التقدير المجزئ هل يتصف الجميع بالوجوب فيه  
 خلاف بين ائمة الاصول والاكثر منهم على المنع قال  
 في شرح المذهب اذا مسح جميع الرأس ففيه وجهان  
 مشهوران اصحهما ان الغرض منه ما يقع عليه الاسم  
 واليا في سنه والثاني ان الجميع كفيع فرضا  
 ثم قال جماعة الوجهان فيمن مسح دفعه واحدا  
 اما من مسح معا فتاكا هو الغالب فاسوى الاول  
 سنه قطعا والاكثر وان اطلقوا الوجهين  
 ولم يفرقوا ومن نظائر المسئلة ما لو طول القيام

في الصلاة او الركوع او السجود فهل الواجب الكل او القدر  
 الذي يجزئ الاقتصار عليه او اخرج بغيره عن خمس  
 من الدبل هل الواجب خمسة او كلها وكزمه ذبح شاه  
 قدح بدنه فهل الواجب سبعها او كلها فيها الوجهان  
 والاصح ان الواجب المقدرا المجزئ ونظيره **قاعدة**  
 الوجهين في المسح والاطالة في تكثير الثواب فان  
 ثواب الواجب اكثر من ثواب النفل وفي الزكاة  
 في الرجوع اذا محل الزكاة ثم جرى ما يقتضي الرجوع  
 فانه يرجع في الواجب لا في النفل وفي التذرية  
 يجوز الاكل من الاضحية والهدى المتطوع بهما  
 لانه الواجب انتهى كلامه في باب الوضوء من شرح  
 المذهب وحزم بذلك في التحقيق فيه وفي الوضوء  
 في باب الاضحية الا انه لم يذكر تعين الزكاة وصحة  
 فيها ايضا في باب الدما بالنسبة الى ذبح البقره  
 والبدنه عن النشاة فقال قلت الاصح سبعها صححه  
 صاحب العرو وغيره وصححه ايضا في باب النذر  
 من شرح المذهب لكن صححه في باب الزكاة ان  
 الزايد في تعين الزكاة فرض وفي باقي الصور نقل  
 وادعى اتفاق الاصحاب على تصحيح هذا التفضل  
 وصححه في صفة الصلاة من زوايد الروضه وشرح  
 المذهب والتحقيق ان الجميع يقع واجبا في الكل قال



في المهرات ومن فوائد الخلاف غير ما تقدم كيفية البنية  
 في البعير المخرج عن الزكاة فان قلنا الكل فرض فلا بد  
 من بنية الزكاة ونحوها وان قلنا الخمس كفارة الاقتصار  
 عليه في البنية والحسبان من الثلث اذا وصى بذلك  
 او فعله في مرض موته فان جعلناه نفلا حسب منه  
 او فرضا ائجه يخرج على الخلاف فيما اذا اوصى  
 بالعتق في الكفارة المخرج قال ومن نظائر ذلك  
 ما اذا زاد في الخلق او التقصر على ثلاث شعرات  
 والقياس يخرج على هذا الخلاف وما اذا زاد بهرفات  
 على قدر الموقوف الواجب وقد خرج في الكفاية عليه  
 واما اذا زاد على قدر الكفاية والحكم فيه انه يقع تطوعا  
 جزم به الرافعي في باب النذر وبنيته عليه في الوضوء  
 قال والوكوات والنذور والديون مما سبب الكفارة  
 والفرق بينهم وبين مسح الرأس ونظائره ان للكفارات  
 ونحوها قدرا محددا منصوصا عليه ومنها اذا صلى  
 على الحنارة اكثر من واحد ولا شك انه لا يصح تخييرها  
 على هذا الخلاف لاستحالة حصول ثواب الواجب لو احدى  
 لا بعينه بخلاف باقي الصور فان الفعل فيها حصل  
 من واحد فيصح ان يثاب على بعضه ثواب الواجب  
 وعلى بعضه ثواب الفعل قال ابن الوكيل وخبر  
 بعضهم على هذا الخلاف ان من كشف عورته في الخلا

زائد

زائد على القدر المحتاج اليه هل ياتم على كشف الجميع او على  
 القدر الزائد قال فان صح ذلك اتسع لهذه الصور  
 نظائر **فائدة** هل المغلب في قتل القاطع معنى  
 القصاص او الحد قولان ومنها هل المغلب في الظاهر  
 مشبهة الطلاق او اليمين وجهان وله نظائر  
 منها هل المغلب في التدبير معنى الوصية او التعليق  
 بصحة قولان ومنها هل المغلب في الاقاله معنى البيع  
 او الفسخ قولان ومنها هل المغلب في العفا المستغارة  
 للرهن معنى العارية او الضمان قولان ومنها  
 هل المغلب في شراء العبد نفسه معنى البيع  
 او العدا وجهان ومنها هل المغلب في اللغات  
 معنى الايمان او الشهادة ومنها هل المغلب  
 في الخطية معنى الصلاة او الذكر ومنها هل المغلب  
 في اليمين المردودة تشاييه الاقرار او البينة قولان  
**فائدة** التشويه في الفقه اقسام الاول زوال  
 العذرة مطلقا بجماع او غير قطعاً وذلك في الرد  
 للمبيع وما لو تزوجها بشرط ايكاره الثاني كذلك  
 على الاصح وذلك في السلم والوكالة والوصية  
 الثالث زوالها بالجماع فقط وذلك في الاذات  
 في النكاح والاقامة في الابتداء الرابع زوالها بالجماع  
 في نكاح صحيح وذلك في الرجم في الزنا **فائدة** البنا على



فعل الغير في العبادات فيه نظاير منها الادوات  
والاصح لا يجوز البتة ومنها الخطية والاصح  
جواز البتة فيها ومنها اتصلا والاصح الجواز  
وهو لا يتخلف ومنها الحج والاصح لا يجوز والملاقاة  
في المسائل الاربع قولان **قاسد** للقاضي  
بدر الدين بن جماعة في الاموال التي هي اصول

**بيت المال**  
(جملات اموال بيت المال سبقها)  
في بيت شعر حواها فيه كاتبة

(خمس وفي خراج جزية عشرين)  
وآرث فرض و مال ضل صاحبه

**فائدة** الواسطة لا اعلمها في الفقه الا في مسألة  
واحد وهو الطلاق معني وبدعي وهل بينهما واسطة  
وجها ان احدهما نعم وهو طلاق غير الموطوء والمال  
والصغير والايسه فليس يستني ولا بدعي  
والثاني لا وجعل الاربعه من قسم السني بناء على  
انه ليس بمحرم وذكر ابن الوكيل فرعا اخر وهو  
الخنق هل هو واسطة او اما ذكر اواني وجهات  
الاصح اثباتي وتوجد الواسطة في الاصول والعرب  
كثير من ذلك الواسطة بين الحسن والقيح قيل بها  
في فعل غير الحلف والمكروه والباح والواسطة بين

الحقيقة

الحقيقة والمجاز قيل بها في اللفظ قبل الاستعمال  
وفي المشاكلة والواسطة بين المغوب والمبني  
قيل بها في المضاف لينة المنكح والاسما قبل التركيب  
والواسطة بين المنصرف وغيره قيل بها والواسطة  
بين النكر والمعرفة قيل بها في الواسطة بين  
المتعدى واللازم قيل بها في الافعال ان قصه  
كان وكان اخواتها والواسطة بين الصدق والكذب  
قيل بها طابق الاعتقاد دون الواقع او عكسه  
او كان سادحالا اعتقاد معه طابق الواقع  
ام لا وفي الحديث الحسن واسطة بين الصحيح والضعيف  
**فائدة** ابتداء المدة في الخف من حين الحديث  
بعد اللبس لامن اللبس ولا من المسح وابتداء مدة  
الخيار من العقد لامن التفريق على الاصح وابتداء  
مدة التعزير من الموت او الدفن وجهان صحيح  
في شرح المهرذب الثاني وابن الرفعه في الكفاية الاول  
وابتداء مدة المولى من الايلا دون الوقوع الى الحاكم  
بلا خلاف لايها مخصوصه وابتداء مدة العنة من  
الرفع الى الحاكم بلا خلاف لايها فجهت فيها وابتداء اجل  
الدية في الخطا وشبه الحمد من الحقوق لامن الجرح  
**النصوري التي وقع فيها اعمال الضدين منها**  
المستحاضه المحتجج تجعل في العبادات كالظاهر وفي



كالحايض ومنها العبد المفقود ويجب اخراج فطرته  
 ولا يجزئ عتقه عن الكفارة ومنها لو وجد لحم  
 ملقى في بلد فيه مجوسى اولا ولكنه مكشوف  
 فله حكم الميتة في حريم الاكل الا في تنجيس  
 ما لا قاه ذكره في شرح المذهب ونظيره ما ذكره  
 ابن الوكيل انه لو رمى صيدا ففاب ثم وجده  
 ميتا في ما دون الفلتين حكم بجرمة الصيد  
 وبطهارته الماء اعطا لكل حقه قال ابن الوكيل  
 هكذا ذكره شارح المقنع من الحنابلة وعلى  
 توافق قواعدنا ومنها لو وجد الامام من قبله  
 من الاثمة ياخذون الخراج من بلدوا هله يتبايعون  
 اسلاكه فمقتضى اخذ الخراج ان يكون وقفا ولا يصح  
 بيعه ومقتضى بيعه ان لا يؤخذ منه الخراج وقد  
 نص الشافعى على ان الامام ياخذ الخراج ويمكنهم  
 من بيعهم اعطا لكل يد حقه ومنها اذا جازت  
 من المهاجرين صبيه تصفى الاسلام فان  
 لا نردها الى الكفار وان قلنا لا يصح اسلام  
 الصبي لان الاصل بقاؤها على ما تلفت به اذا بلغت  
 ولا نعطيهم الا ان يميزوها ان قلنا به لان الاصل  
 عدم وجوبه الى ان يحكم الاسلام ويقبل منها  
 ومنها لو عاش الرجعية معاشر الا زواج

لم

لم ينقص العدة ويحفظها الطلاق وليس لها الرجعة  
 احدا بالاحتياط تنفى الجانبيين ومنها الحجر لا يصح  
 استقباله ولا الطواف فيه احتياطا فيها ومنها  
 تقبل شهادة رجل واقربته في السرقة فيما يتعلق  
 بالضمان دون القطع ومنها الدم الذي تراه الحامل  
 حكم الحيض في الوطى والصلاء ونحوها لا في انقضاء  
 العدة ومنها اللقطة التي اقرت بالرق بعد النكاح  
 لها حكم الاقرار في عدة الاقرار الطلاق وحكم الاما  
 في عدة الوفا **قاعدة** تقويت الحاصل مبنوع بخلاف  
 بتحصيل ما ليس بحاصل ومن تم من اراق ماء في الوقت  
 سفرها ياتم بالاتفاق وفي وجوب الاعارة اذا صلى  
 بالتيمم وجهان بخلاف من اجتاز بما في الوقت  
 فلم يتوضا فلما اودعته صلى بالتيمم فانه لا ياتم كما اشعر  
 به كلام الرافعى والمذهب القطع بعدم الاعارة ومن دخل  
 عليه الوقت وهو لا يس خف بالشرائط ومعه ماء  
 لا يكفيه لو مسح ويكفيه لو غسل وجب عليه المسح  
 ويحرم ترع الخف والحاله هذه بالاتفاق كما ذكره  
 الرويانى في البحر بخلاف من كان غير لابس ومعه  
 خف وقدر حقيقة الحدث وهو منتظر ومعه ما كذا  
 لا يجب عليه اللبس لمسح كما في الشرح والروضة  
**الصورة التي يقوم فيها معنى الزمان مقام الفعل**  
 جميعها المحب الطيرى في شرح التبيين بضعة عشر



اكثرها على ضعف الاولى مضى مدة المسح بوجوب  
 الترع وان لم يمسه الثانيه مضى زمن المنفعة  
 في الاجاره بقرار الاجرة وان لم ينفع الثالثه  
 اقامة زمن عرضها على الزوج الغائب مقام  
 الوطى حتى تجب النفقة بمضيه الرابعه معنى  
 زمن يمكن فيه القبض يكفي في الهبة والوهن  
 وان لم يقبض الخامسة اقامه وقت الجذاذ  
 مقامه عندهن يرى الا ضم السادسة دخل  
 وقت الصلاة في انقضى ثم ساقى مسح مسح مقيم  
 في وجهه السابعه الصبي والعبد اذا وفقا لعرفه  
 ثم دفعا بعد الغروب ثم كلا قبل الفجر سقط فرضها  
 عند ابن سريج الثامنه اذا انقضت الليل  
 دخل وقت الرمي وحصل التخلل عند الاصطخري  
 التاسعه والعاشره اقامة وقت النايبي وبدو  
 الصلاح رقا فها في وجه الحادي عشر اقامة  
 فرقت الحرس مقامه ان لم يفترط التصريح بالنقض  
 وهو وجه الثانيه عشر خروج الوقت بمنع فعل  
 الصلاة على قول الثالث عشر اذا ساقى بعد  
 الوقت لا يقصر على وجه **ضا بط** البديل مع مبدله  
 اقسام احدها يتعين الابتداء بالبديل منه وهو  
 الغالب كالنيم مع الرصف والواجب في الركعة مع الجهر

الثاني

الثاني يتعين الابتداء بالبديل كالجهر اذا هي قلت  
 هي بدل عن الظن الثالث يجمع بينهما الواجب بعض  
 الماء والجريح الرابع يتميم كمسح الحنف  
 مع غسل الرجل **فائدة** هل يدخل المبيع  
 في ملك المشتري باخر لفظ من الضيفه امر  
 بانقضاءها يتبين دخولها بآوله وجها ت  
 ونظير ما حكى الرواني تكبير الاحرام هل  
 يدخل في الصلاة باولها وبالفرغ منها يتبين  
 انه دخل من اولها وجها ت بنى عليه ما لوراي  
 المتميم الماء قبل الفراغ ونظير ايضا الجهر هل  
 المعتبر في السبق اخرا لتكبير او اوله وجها ت  
**فائدة** الفم والانف لهما حكم الظاهر في الصوم  
 وازالة النجاسة واجيفه وحكم الباطن في الغسل  
 ونظير ذلك الظلمه فلا صح يجب غسل ما قتها  
 في الغسل والاستنجا اجر لهما مجرى الظاهر  
 ومتابله مجرىها مجرى الباطن وفرع عليه العبادي  
 انه لو بقي داخلها منى واغتسل ولم يغسله  
 صح غسله وعلى الاصح لا وفي الكفايه وغيرها  
 لو غيب الا قلف حشنته داخل القلف  
 احل المراه قطعات جرت مجرى الباطن ولو كانت  
 كالظاهر لطرد فيها الخلاف فيما لو اوج وعليه خرقة



**فائدة** صحوا ان الاستنجا بيد نفسه ويد غيره  
 بدل الحجر لا يجزى وصحوا ان الاستنجا باصبع  
 نفسه لا يجزى وباصبع غيره يجزى فقطعا وصحوا  
 ان ستر عورتك بيدك ويد غيره يجزى وصحوا  
 ان ستر رأسه بيد غيره لا يوجب الفدية وكذا  
 بيد نفسه حر ما ولو سجد على يد نفسه لم يصح  
 حر ما وعلى يد غيره صح **فائدة** الوكيل  
 في النكاح يجب عليه ذكر الموكل لان اعيان  
 الزوجات مقصودات في النكاح ولا يجب فيه  
 في البيع لا شفاة المعنى ولو وكل شخص عبدا غيره  
 في شراء نفسه من سيده او وكل العبد غيره  
 في ذلك فلا بد من التصريح بالسفارة لما فيه من  
 التردد بين البيع ومعنى العتق وفي الشرح عن  
 فتاوى العتق ان وكيل المتهب يجب ان يصرح  
 باسم الموكل والا وقع العقد له لجرى بانه معه فلا  
 ينصرف الى الموكل بانه لان الواهب قد يفرضه  
 بالترع بخلاف البيع فان المقصود منه حصول  
 العوض **فائدة** منظر الوجهين في قصر من  
 سلك الطريق الا بعد لعنه غرض احقا لان للقاضي  
 حسيما فيما اذا سلك الجنب في خروجه من المسجد  
 الا بعد لعنه غرض **فائدة** منظر الخلاف في التفضيل

بين

بين الصلاة والطواف والوجه القائل بان الطواف  
 للعبادة افضل والصلاة لغيرهم افضل الخلاف  
 في التفصيل بين الصلاة والصوم والقول الفصل  
 القائل بان الصلاة افضل بملك والصوم افضل  
 بالمدنية ثم حجتا لكل بموضع نزوله والخالف في المسئلة  
 الثانية للمتقدمين **فائدة** اشترطت الجماعة  
 في الجمعة لان لفظها يعطى معنى الاجتماع ونظيره  
 اشترط القصد في التيمم لانه يبنى عن القصد  
 والتقايض في الصرف لان اللفظ يقتضي الانصراف  
 ونظير ذلك في العربية اشترط الانفعال  
 في الحال لان لفظ الحال ما حوذا من التحول والنبين  
 والا يصح في التمييز لان لفظه يقتضي ذلك  
 ومن ثم قال الاكثر وان لا يبحى للتوكيل **فائدة**  
 الفقير والمسكين حيث اطلق احدهما شمل الآخر  
 فاذا ذكر احدهما شمل معناه قال البلقيني ونظير  
 ذلك الكافر والمشرقة قلت ونظير ذلك  
 في العربية الظرف والمحور ومن نظير ذلك  
 ايضا الايمان والاسلام **فائدة** قول الوقف  
 كثير في الاصول لان الاصول في مهلة النظر نادر  
 في الفقه لان حاجة الفقيه ناجزة وما حكي فيه  
 قول الوقف من الفقه مسئلة طموية الماء المستعمل



حكى ابن الصباغ فيها قولاً بالوقف أى لا تنقل طهور  
ولا غير طهور ومسئلة تعليق الطلاق قبل النكاح  
ذكر الوبيعى ان الشافعى توقف فيه فى الامالى  
القديمه ثم ازاله وقال بالمنع **مسئلة** فرق  
بين مطلق الماء والماء المطلق قال اول هو الماء  
لا يقيد فيه خل فيه الطاهر والطهور والخمس  
والثانى هو الماء بقيد الاطلاق وذهب السبكي  
الا انه لا فرق بين العبارتين ونظر ذلك قولنا  
طلاق البعض وتبعض الطلاق وعنف  
البعض وتبعض العنف ونجب اليه عند اول  
فصل الوجه لا عند فصل اول الوجه ولا ولا لفنق  
الاب مع اب المعتقد وقول الامام كما لا يتعين  
حكم المحلوف باليمين لا يتعين حكم اليمين بالمحلف  
عليه **المسائل** التى يفتى فيها على القديم  
بضع عشر ذكرها فى شرح المذهب **مسئلة**  
التنويب فى اذان الصبح القديم استحبابه **مسئلة**  
البناء على النجاسة فى الماء الكثير القديم انه  
لا يشترط **مسئلة** قراءة السورة فى الركعتين  
الاخيرتين القديم لا يستحب **مسئلة** الاستسقاء  
بالجنى فيما جاوز ما يخرج القديم جوازه **مسئلة**  
لمس ارجاءه القديم لا ينقض **مسئلة** تقديم العشاء  
القديم

القديم انه افضل **مسئلة** وقت المغرب القديم  
استداده الى غروب الشفق **مسئلة** المنفرد  
اذا نوى الاقتداء فى اثنا الصلاة القديم جوازه  
**مسئلة** اكل الحلة المدبوع القديم تحريمه  
**مسئلة** تقليم اظفار البيت القديم كراهية  
**مسئلة** بشرط التملل من الاحراق بمرض ونحوه  
القديم جوازه **مسئلة** الحجر بالثامين  
للماموم فى صلاة جهريه القديم استحبابه  
**مسئلة** من مات وعليه صوم القديم يصوم  
عنه وليه **مسئلة** الخط بين يدي المصلى  
اذا لم يكن معه عصي القديم استحبابه  
هذا اخر ما تيسر تخليقة وسأحمد  
والله ثم كتاب الاشياء  
والنظائر فى يوم الجمعة  
المبارك ستة عشر شهرا  
ذى القعدة الحرام  
الف وثلثمائة وثلاثة  
وعشرين هجرية  
على صاحبها  
افضل  
التميم

اكتلت هذه النسخة من نسخة تاريخها ١٦ جمادى الاخرة ٩٠٣ تسعماية وثلاثة  
لهجرية من ضمن كتب وقف برباق الشوام بالازهر على يد كاتبه الفقير  
الى مولاه القوى الشين السيد محمد على بسن الإصهري ببلد الشافعى فذهب غفلة  
ولوالديه وللمساكين اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين  
تمت فى يوم الجمعة ١٦ القعدة ١٢٤٢  
الف وثلثمائة وثلاثة وعشرين هجرية